

Ma'in al-hukam

كتاب معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من
الاحكام للشيخ الامام علاء الدين أبي الحسن
علي بن خليل الطرابلسي الحنفي
قاضى القدس الشريف
عليه سجايب الرحمة
والرضوان

وهما منه كتاب لسان الحكم في معرفة الاحكام تأليف الشيخ
الامام أبي الوليد ابراهيم بن أبي الين محمد بن أبي الفضل محمد بن
أبي الوليد محمد بن أبي الفضل محمد بن محمد بن الشحنة الحنفي رحمه الله
نعمالى بمنه وكرمه آمين

في كشف القانون لسان الحكم في معرفة الاحكام لابي الوليد
ابراهيم بن محمد المعروف بابن الشحنة الحنفي توفي سنة ٨٨٢
أوله الحمد لله العادل في حكمه الخ ألفه في قضاء حلب ورتبه على
ثلاثين فصلا كلها في المعاملات والاقتضية وأراد تنظيمه فلم يوفق له
ولم يتم الاصل بل وقف في الفصل الحادى والعشرين في الكراهية
ثم ان بعض الافاضل من العلماء كتب تكملته الى تمام الثلاثين
وهو برهان الدين ابراهيم الخالفي العدوى أوله الحمد لله المتصف
بالكمال الخ اه

* فهرست معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام *

صفحة	صفحة
٦	الباب الأول في بيان حقيقة القضاء ومعناه
٣٤	فصل فيما لا ينفذ من أحكام القاضى وينقض حكمه وحكمته
٣٥	فصل فيما يحلله قضاء القاضى وما لا يحلله
٣٦	فصل فيما لا يعتبر من أفعال القاضى إذا عزل أو مات وما يعتبر
٣٦	فصل في الكشف عن القضاة
٣٧	فصل في جمع الفقهاء للنظر في حكم القاضى
٣٨	فصل في قيام المحكوم عليه بطالب فسخ الحكم عنه
٣٩	الركن الثالث المقضى له
٤٠	الركن الرابع المقضى فيه
٤٠	الركن الخامس المقضى عليه
٤٢	الفصل الثانى في تصرفات الأحكام التى تستلزم الحكم وما لا تستلزم الخ
٤٩	فصل في الفرق بين ألفاظ الحكم المتداولة في التمهيلات
٥٣	فصل في بيان ما يجتمع فيه الحكم بالعصب والحكم بالموجب
٥٤	فصل في الحكم بضمونه
٥٨	فصل في الفرق بين الثبوت والحكم
٥٩	فصل في معنى تنفيذ الحكم
٦٠	فصل فيما يبدل على الحكم
٦١	القسم الثانى في بيان المدعى من المدعى عليه
٦٢	القسم الثالث في ذكر الدعاوى وأقسامها وفيه فصول
٦٢	الفصل الأول في الدعوى العصبية
٦٧	الفصل الثانى في تقسيم الدعاوى
٦٨	الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم
٧٠	فصل في اثبات الدين على الغائب
٧١	الفصل الرابع في تقسيم المدعى عليهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها
٧٢	الفصل الخامس في التنبيه على أحكام يتوقف سماع الدعوى به على اثبات أمور
٧٣	الفصل السادس في حكم الوكالة بالدعوى
٧٤	القسم الرابع في حكم الجواب عن الدعوى
٧٥	القسم الخامس في ذكر اليمين وصفتها والتعليق
٧	الباب الثانى في فضل القضاء والترغيب في القيام فيه بالعدل وبيان محل التحذير منه وحكم السعى فيه
١١	الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستفاد به من النظر في الأحكام وماليس للقاضى النظر فيه ومراتب الولاية التى تفيد أهلية القضاء أو شأمنها
١٤	الباب الرابع في الاغاط التى تنهقها الولاية وما يشترط في تمام الولاية وما تفسد الولاية باشرطه
١٤	الباب الخامس في أركان القضاء
١٤	الركن الأول في شروط القضاء وأدب القاضى واستخلافه وذكر التحكيم وبشتمل على فصول
١٤	الأول في الاوصاف المشترطة في صحة ولاية القاضى
١٥	الفصل الثانى في الأحكام اللازمة للقاضى في سيرته والآداب التى لا يسعه تركها وما جرى عمل الأحكام بالاعتد به
١٦	فصل فيما يلزمه في خاصة نفسه
٢٠	الفصل الثالث فيما يتعلق بمجلسه ومساكنه
٢١	الفصل الرابع في سيرته في الأحكام
٢٢	الفصل الخامس فيما يتبدى بالنظر فيه
٢٢	الفصل السادس في سيرته مع الخصوم
٢٦	الفصل السابع في استخلاف القاضى
٢٧	الفصل الثامن في التحكيم
٢٧	فصل فيمن يصلح حكما ومن لا يصلح حكما
٢٧	فصل فيما يصح فيه التحكيم وما لا يصح
٢٨	فصل فيما يصح فيه حكم المحكم وما لا يصح
٢٨	الركن الثانى من أركان القضاء المقضى به واجتهاد القاضى في القضاء
٢٢	فصل في نقض القاضى أحكام نفسه
٢٣	فصل في نقض القاضى أحكام غيره

فيها وفيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه	٧٨	فيها وفيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه	٧٨
وما لا يستخلف فيه وحكم النكول وبيان حكم	٨٩	وما لا يستخلف فيه وحكم النكول وبيان حكم	٨٩
اليمين المردودة	٨٠	اليمين المردودة	٨٠
الفصل السابع في ذكر البيئات وفيه مقدمة	٨٠	الفصل السابع في ذكر البيئات وفيه مقدمة	٨٠
تشتمل على ثمانية فصول	٨٢	تشتمل على ثمانية فصول	٨٢
الفصل الأول في التعريف بحقيقتها	٨٦	الفصل الأول في التعريف بحقيقتها	٨٦
وموضوعها شرعا	٩٢	وموضوعها شرعا	٩٢
الفصل الثاني في أقسام مستند علم الشاهد	٩٦	الفصل الثاني في أقسام مستند علم الشاهد	٩٦
الفصل الثالث في حد الشهادة وحكمها	٩٩	الفصل الثالث في حد الشهادة وحكمها	٩٩
وحكمها وما يجب فيه	١٠١	وحكمها وما يجب فيه	١٠١
الفصل الرابع في صفات الشاهد وذكروا نواع	١٠٢	الفصل الرابع في صفات الشاهد وذكروا نواع	١٠٢
القبول وفيه فصولان	١٠٣	القبول وفيه فصولان	١٠٣
الأول في فضل الشاهد ومصلحته	١٠٣	الأول في فضل الشاهد ومصلحته	١٠٣
فصل قال في فتاوى صاع - وحد العدة أنه	١٠٤	فصل قال في فتاوى صاع - وحد العدة أنه	١٠٤
يكونوا أحرار أعقلاء الخ	١٠٧	يكونوا أحرار أعقلاء الخ	١٠٧
الفصل الخامس فيما ينبغي للشهود أن يتنبهوا	١٠٨	الفصل الخامس فيما ينبغي للشهود أن يتنبهوا	١٠٨
له في تحمل الشهادة وأدائها مما يقع فيه الغلط	١٠٨	له في تحمل الشهادة وأدائها مما يقع فيه الغلط	١٠٨
والنساهل	١٠٨	والنساهل	١٠٨
فصل في أحكام كاتب الوثائق	١٠٩	فصل في أحكام كاتب الوثائق	١٠٩
فصل في النعوت	١١٠	فصل في النعوت	١١٠
الفصل السادس فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه	١١١	الفصل السادس فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه	١١١
له في أداء الشهادة عنده وفيما يحترز من	١١١	له في أداء الشهادة عنده وفيما يحترز من	١١١
الاشهاد به على نفسه في التسجيلات وغيرها	١١٢	الاشهاد به على نفسه في التسجيلات وغيرها	١١٢
فصل في الشهادة في البيع والشراء	١١٣	فصل في الشهادة في البيع والشراء	١١٣
فصل في الشهادة في الوصية بعد الموت	١١٣	فصل في الشهادة في الوصية بعد الموت	١١٣
فصل في الشهادة بالطلاق	١١٣	فصل في الشهادة بالطلاق	١١٣
فصل في الشهادة بالقتل	١١٣	فصل في الشهادة بالقتل	١١٣
فصل في معرفة العدالة	١١٣	فصل في معرفة العدالة	١١٣
فصل في المسئلة عن الشهود	١١٤	فصل في المسئلة عن الشهود	١١٤
فصل في الطعن والجرح في الشهود	١١٧	فصل في الطعن والجرح في الشهود	١١٧
الفصل السابع فيما يجب دونه الشاهد بعد	١١٨	الفصل السابع فيما يجب دونه الشاهد بعد	١١٨
شهادته قبل	١١٨	شهادته قبل	١١٨
الفصل الثامن في صفة أداء الشهادة واللفظ	١١٨	الفصل الثامن في صفة أداء الشهادة واللفظ	١١٨
الذي يرضع به أداء الشهادة	١١٨	الذي يرضع به أداء الشهادة	١١٨
القسم الثاني في أنواع البيئات وما ينزل منزلتها	١١٩	القسم الثاني في أنواع البيئات وما ينزل منزلتها	١١٩
ويجوز مجراها ويختص ذلك في أحد	١١٩	ويجوز مجراها ويختص ذلك في أحد	١١٩
وخسين بابا	١٢٠	وخسين بابا	١٢٠
الأول في القضاء باربعة شهود الخ	١٢٠	الأول في القضاء باربعة شهود الخ	١٢٠
الباب الثاني في القضاء بشاهدين لا يجزئ	١٢١	الباب الثاني في القضاء بشاهدين لا يجزئ	١٢١
غيرهما	١٢١	غيرهما	١٢١
الباب الثالث في القضاء بشاهدين أو بشاهد	١٢٢	الباب الثالث في القضاء بشاهدين أو بشاهد	١٢٢
وامرأتين	١٢٢	وامرأتين	١٢٢
الباب الرابع في القضاء بالبيئة التامة مع	١٢٣	الباب الرابع في القضاء بالبيئة التامة مع	١٢٣
يمين القضاء	١٢٣	يمين القضاء	١٢٣
الباب الخامس في القضاء ببيئة المدعى بعد فصل	١٢٤	الباب الخامس في القضاء ببيئة المدعى بعد فصل	١٢٤
القضاء بيمين المدعى عليه	١٢٤	القضاء بيمين المدعى عليه	١٢٤
الباب السادس في القضاء بقول رجل بانفراده	١٢٥	الباب السادس في القضاء بقول رجل بانفراده	١٢٥
الباب السابع في القضاء بقول امرأه بانفرادها	١٢٦	الباب السابع في القضاء بقول امرأه بانفرادها	١٢٦
الباب الثامن في القضاء بالنكول عن اليمين	١٢٨	الباب الثامن في القضاء بالنكول عن اليمين	١٢٨
وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع	١٢٨	وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع	١٢٨
التي يجب فيها اجابة دعوة الحاكم وما لا يجب	١٢٨	التي يجب فيها اجابة دعوة الحاكم وما لا يجب	١٢٨
فيه الاجابة	١٢٨	فيه الاجابة	١٢٨
فصل فيمن نكل عن حضور مجلس الحاكم	١٢٩	فصل فيمن نكل عن حضور مجلس الحاكم	١٢٩
فصل في بيان المواضع التي يجب فيها اجابة	١٣٠	فصل في بيان المواضع التي يجب فيها اجابة	١٣٠
الحاكم	١٣٠	الحاكم	١٣٠
فصل في بيان ما لا يجب فيه الاجابة وفيما هو	١٣٢	فصل في بيان ما لا يجب فيه الاجابة وفيما هو	١٣٢
مخير فيه بين الاجابة وعدمها	١٣٢	مخير فيه بين الاجابة وعدمها	١٣٢
الباب التاسع في القضاء ببيئة الخارج على ذي	١٣٢	الباب التاسع في القضاء ببيئة الخارج على ذي	١٣٢
المدى اذا أقام البيئة وفي تاريخ الدعوى	١٣٢	المدى اذا أقام البيئة وفي تاريخ الدعوى	١٣٢
والشهادة	١٣٢	والشهادة	١٣٢
الباب العاشر في القضاء بالخالف من الجهتين	١٣٦	الباب العاشر في القضاء بالخالف من الجهتين	١٣٦
الباب الحادي عشر في القضاء بإيمان اللعان	١٣٧	الباب الحادي عشر في القضاء بإيمان اللعان	١٣٧
الباب الثاني عشر في القضاء بشهادة أصحاب	١٣٩	الباب الثاني عشر في القضاء بشهادة أصحاب	١٣٩
الحق	١٣٩	الحق	١٣٩
الباب الثالث عشر في القضاء بالشهادات	١٣٠	الباب الثالث عشر في القضاء بالشهادات	١٣٠
المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة	١٣٠	المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة	١٣٠
الباب الرابع عشر في القضاء بشهادة السماع	١٣٤	الباب الرابع عشر في القضاء بشهادة السماع	١٣٤
الباب الخامس عشر في القضاء بالشهادة على	١٣٧	الباب الخامس عشر في القضاء بالشهادة على	١٣٧
الشهادة	١٣٧	الشهادة	١٣٧
الباب السادس عشر في القضاء بشهادة الإبداد	١٣٩	الباب السادس عشر في القضاء بشهادة الإبداد	١٣٩
الباب السابع عشر في القضاء بشهادة	١٤٠	الباب السابع عشر في القضاء بشهادة	١٤٠
الاستغفال	١٤٠	الاستغفال	١٤٠

صحيحة	صحيحة
الباب الثامن عشر في القضاء بالشهادة بغلبة الظن	١٤٠
الباب التاسع عشر في القضاء بشهادة النفي	١٤١
الباب العشرون في القضاء بالشهادة التي توجب حكا ولا توجب الحق المدعى به	١٤٣
الباب الحادي والعشرون في القضاء بالشهادة المجهولة والناقصة التي يتمها غيرهم	١٤٤
الباب الثاني والعشرون في القضاء بشهادة غير العدول للضرورة	١٤٥
الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي الى القاضي	١٤٦
فصل فيما يفعله القاضي المكتوب اليه بالكتاب	١٤٨
فصل فيما يقبل فيه كتاب القاضي وفيما لا يقبل	١٤٩
الباب الرابع والعشرون في القضاء بمشاهدة القاضي للقاضي	١٥٠
الباب الخامس والعشرون في القضاء بمعلم القاضي ونحو ذقوله	١٥١
الباب السادس والعشرون في القضاء بالصلح بين الخصمين	١٥٢
فصل في معرفة أنواعه	١٥٣
فصل فيما يمنع جواز الصلح وما لا يمنعه	١٥٥
فصل فيما ينقض الصلح وما لا ينقضه	١٥٥
الباب السابع والعشرون في القضاء بالاقرار	١٥٦
فصل في الاقرار في الصحة والمرض	١٥٩
فصل في اقرار المريض باستيفاء الدين	١٥٩
الباب الثامن والعشرون في القضاء بالعرف والعادة	١٦٠
الباب التاسع والعشرون في القضاء بول أهل المعرفة	١٦٢
الباب الثلاثون في القضاء بالتناقض في الدعوى وفي دعوى الدفع والتناقض في النسب	١٦٤
الباب الحادي والثلاثون في القضاء بشهادة العاقل والوكلاء	١٦٦
الباب الثاني والثلاثون في القضاء بقيام بعض أصحاب الحق من البعض في الدعوى والخصومات	١٦٦
الباب الثالث والثلاثون في القضاء بما تسمع فيه	١٦٨
الشهادة بلا دعوى	
الباب الرابع والثلاثون في القضاء في تحديد العقار ودعواه وما يتعلق به	١٦٩
الباب الخامس والثلاثون في القضاء بالإشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة	١٧٠
الباب السادس والثلاثون في القضاء بأحكام الشيوخ ومسائله	١٧٢
الباب السابع والثلاثون في القضاء بدعوى الوقف والشهادة عليه	١٧٤
الباب الثامن والثلاثون في القضاء فيما كتب شهادته في صلح ثم ادعاه أو شهد بغير الاقرار وبين ان تناقض الشاهد في شهادته وغلطه وجوعه	١٧٨
الباب التاسع والثلاثون في القضاء بالاستحقاق والغرور	١٨٠
الباب الأربعون في القضاء ببيع الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه	١٨٢
الباب الحادي والأربعون في القضاء بدعوى النكاح والمهر والنفقة ودعوى الجهار وما يتعلق به	١٨٥
فصل في دعوى الجهاز	١٨٧
الباب الثاني والأربعون في القضاء بموجب الخلع وما يتعلق به	١٨٨
الباب الثالث والأربعون في القضاء بموجب تصرفات القذولي وأحكامها في النكاح	١٨٨
الباب الرابع والأربعون في القضاء بالخيارات	١٨٩
الباب الخامس والأربعون في القضاء فيما يبطل من العقود بالشرط وما لا يبطل وما يصح تعديله وإضافته وما لا يصح	١٩١
الباب السادس والأربعون في القضاء بأنواع الضمانات الواجبة وكيفية تضمين الامين وبرائة الضمين	١٩٢
فصل في التسيب والدلالة	١٩٤
فصل في اعادة الدواب وما يتعلق بها	١٩٥
الباب السابع والأربعون في القضاء بأحكام السكون	١٩٦

صفحة	صفحة
١٩٧	الباب الثامن والاربعون في القضاء بما يمنع
٢٢٧	عنه وفيما لا يمنع وفيما يحل فعله وفيما لا يحل
١٩٩	فصل في الاشجار المتدلية الاغصان الى ملك الغير
١٩٩	الباب التاسع والاربعون في القضاء بالحائطا
٢٠١	المتنازع فيه
٢٠١	فصل في وضع الخشب على الحائط المشترك
٢٠٢	فصل في الحائط المشترك لو انهم دم أو خيف عليه
٢٠٢	الباب الحسون في القضاء بكافة الكفر
٢٠٣	الباب الحادي والخسون في القضاء بما يظهر
٢٠٣	من قرائن الاحوال والامارات وحكم الفراسة
٢٠٣	والدليل على ذلك من الكتاب والسنة وعمل
٢٠٣	سائر الامة
٢٠٦	فصل في ذكر الفراسة وما يمنع من الحكم بها
٢٠٧	القسم الثالث من الكتاب في القضاء
٢٠٧	بالسياسة الشرعية ويشتمل على فصول
٢٠٧	الفصل الاول في الدلالة على مشروعية ذلك من
٢٠٧	الكتاب والسنة
٢١٢	الفصل الثاني في أحكام هذا الباب
٢١٧	الفصل الثالث في الدعاوى بالتهمة والعدوان
٢١٩	فصل في بيع الظالم مال نفسه عند المصادرة
٢١٩	فصل في الجنائيات وهي على قسمين
٢١٩	القسم الاول في القتل
٢٢٢	القسم الثاني في الجراح والاطراف والمنافع
٢٢٢	فصل في الجنابة على العقل وهو الشرب
٢٢٤	فصل في عقوبة السرقة
٢٢٤	فصل في الزنا
٢٢٤	فصل في صفة الزنا
٢٢٥	فصل كيف يقام الحد
٢٢٥	فصل في القذف
٢٢٦	فصل فيمن له المطالبة بالحد
٢٢٧	فصل في الحرابة وعقوبة المحاربين وقطاع
٢٢٧	الطريق
٢٢٧	فصل في عقوبة قطاع الطريق
٢٢٧	فصل في السيرة في البغاة
٢٢٨	فصل في الردة نعوذ بالله منها
٢٢٨	فصل فيمن سب الله تعالى أو الملائكة أو
٢٢٨	الانبياء أو أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
٢٢٨	فصل فيمن سب أزواجه أو أصحابه صلى الله
٢٢٨	عليه وسلم
٢٢٩	فصل في عقوبة الساحر والخافق والزندق
٢٢٩	فصل في عقوبة العائن
٢٣٢	فصل في العقوبة بالسجن وذ كرحيقته ومن
٢٣٢	يجبس ومن لا يجبس وفي قدر ما يجبس فيه وفي
٢٣٢	معاملة القاضي مع المحبوس وفي مسائل الملازمة
٢٣٤	فصل في الملازمة
٢٣٤	فصل في بيان المشروعية من الحبس
٢٣٥	فصل التضمن
٢٣٥	فصل في الصناع التي لا تضمن ما أتى على أيديهم
٢٣٥	فيها
٢٣٦	فصل فيما يضمنه المستأجر وما لا يضمنه
٢٣٦	فصل في ضمان الراعي
٢٣٧	فصل في ضمان القصار
٢٣٧	فصل في ضمان الحجام والبراغ
٢٣٨	فصل في ضمان الصائغ
٢٣٨	فصل في ضمان الملاح
٢٣٨	فصل في ضمان الاسكاف
٢٣٩	فصل في ضمان الخياط والنساج
٢٣٩	فصل في ضمان الحداد
٢٣٩	فصل في ضمان الجماعي
٢٤١	فصل في ضمان الركب والقائد والسائق وما
٢٤١	أشبههم
٢٤٢	فصل في ضمان ما أفسدت المواشي
٢٤٢	فصل في الجنابة على الدواب
٢٤٣	فصل في ضمان ما يحد منه الرجل في الطريق
٢٤٤	فصل في الحائطا المنائل الى الطريق
٢٤٤	فصل في القضاء بنفي الضرر
٢٤٤	*(نث)*



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الحمد لله) العادل في حكمه
القاضي بين عبادہ بعلمه
(أجده) على ما حكمه وقضى
واشكره على ما أبرم وأمضى
(وأشهد) أن لا إله الا الله
وحدہ لا شريك له الذي
من توكل عليه كفاه (وأشهد)
أن محمدًا عبده ورسوله
الذي اختاره على جميع
خلقه واصطفاه صلى الله
عليه وعلى آله وأصحابه
الثقات النقاء صلاة ينال
بها فاتها في الدنيا والآخرة
جميع ما يتمناه (وبعد)
فلما ابتليت بالعضا وحري
الحكم ومضى أحبيات ان
أجمع مختصرا في الاحكام
منتخبان كتب ساداتنا
العلماء الاعلام ذا كرافه
ما يكثر وقوعه بين الانام
على وجه الاتقان والاحكام
ليكون عوناً للعالم على
فعل القضاء والاحكام
(ورتبته) على ثلاثين فصلا
(الفصل) الاول في آداب
القضاء وما يتعلق به
(الفصل) الثاني في أنواع
الدعوى والبيانات (الفصل)
الثالث في الشهادات
(الفصل) الرابع في الوكالة
والكفالة والحسوة
(الفصل) الخامس في الصلح
(الفصل) السادس في الاقرار
(الفصل) السابع في الودعة
(الفصل) الثامن في العارية
(الفصل) التاسع في أنواع

بسم الله الرحمن الرحيم

تبارك الذي أبدع الموجودات بقدرته وصنع أنواع الخلق بعظمته وميز كلامه من العالمين بطبيعته
أجده على ما وهب من نوره القدسي وأجل من اشراق الضياء الحسي وأودع مصباح القوة العقلية في
مشكاة القوة النظرية ولما بالزجاجة الشريفة الباقعة التي يكاد زيتها يضي ويجهلها نوراً على نور كما
الكوكب الدرر متوقدة من شجرة مباركة علوية لا شرقية ولا غربية وأسأله أن يصلي على خير بريته
وأتمهم كلاً وأعظمهم اشراقاً وجلالاً محمد الموديد بالروح الامين وعلى من ارتضى من أصحابه أجمعين (أما
بعد) فان الله تعالى أكمل نبيه محمد صلى الله عليه وسلم دينه القويم وهدى به من شاء الى الصراط المستقيم
وأسس شرعه المطهر على أحسن الطرائق وأجل القواعد وشده بالقوى والعدل وجلب المصالح ودرء
المفاسد وأيده بالدلالة الموضحة للحق وأسبابه المرشدة الى ابطال الحق لاربابه وحججه بالسياسة الجارية
على سنن الحق ومصابه ولذلك قال سبحانه وتعالى وتمت كلمتك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته فالمراد
بالكلمات القرآن العظيم تمت دلائله وحججه وأوامره ونواهيه وأحكامه وبشارته ونذارته وأمثاله
وقال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم الآية ولما كان علم القضاء من أجل العلوم قدراً وأعزها مكاناً
وأشرفها ذكراً لانه مقام على ومنصب نبوي به الدماء تعصم وتسفع والابضاع تحرم وتنكح والاموال
يثبت ملكها ويساب والمعاملات يعلم ما يجوز منها ويحرم ويكره ويندب وكانت طرق العلم به خفية
المشارب مخوفة العواقب والحجج التي تفصل بها الاحكام مهامها يحارفيها القفا وتقصرفها الخطا كان
الاعتناء بتقرير أهوله وتحرير فصوله من أجل ما صرفت له العناية وجدت عقبه في البداية والنهاية
وليس علم القضاء كغيره من العلوم قال بعض المجتهدين ولم يكن بمدينه النبي عليه الصلاة والسلام أعلم بالقضاء
من أبي بكر بن عبد الرحمن كان قاضيا لعمر بن عبد العزيز وكان قد أخذ شيئا من علم القضاء من أبيان بن عثمان
وأخذ ذلك أبيان من أبيه عثمان بن عفان والدليل على ان علم القضاء ليس كغيره من العلوم قوله تعالى
وداود وسليمان اذ يحكما في الحث اذ نفشت فيه غم القوم وكالحكمهم شاهد من فقهها ساسيمان وكلا

الضمانات (الفصل) العاشر في الوقف (الفصل) الحادي عشر في الغصب والشفعة والقبضة (الفصل) الثاني عشر في الاكرام والخبر (الفصل) الثالث عشر في النكاح (الفصل) الرابع عشر في الطلاق (الفصل) الخامس عشر في العتاق (الفصل) السادس عشر في الايمان (الفصل) السابع عشر في البيوع (الفصل) الثامن عشر في الاجارات (الفصل) التاسع عشر في الهبة (الفصل) العاشر في الرهن (الفصل) الحادي والعشرون في الكراهية (الفصل) الثاني والعشرون في الصيد والذبائح والاصحبة (الفصل) الثالث والعشرون في الجنائيات والديات والحدود (الفصل) الرابع والعشرون في الشرب والمزاومة والمساقاة (الفصل) الخامس والعشرون في الخيطان وما يتعلق بها (الفصل) السادس والعشرون في السير (الفصل) السابع والعشرون فيما يكون اسلامان الكافر وما لا يكون وما يكون كفران المسلم وما لا يكون (الفصل) الثامن والعشرون في الوصايا (الفصل) التاسع والعشرون في الفرائض (الفصل) الثلاثون (٣) في مسائل شتى وهو المختار

وقد شرفت فيه مستعينا بالحق الذي لا ينشأ وهو الموفق بمنه وكرمه للأغنام (الفصل الاول) في آداب القضاء وما يتعلق به (أقول) وبالله التوفيق القضاء في اللغة عبارة عن اللزوم ولهذا سمي القاضي قاضيا لانه يلزم الناس في الشرع براد بالقضاء فصل الخصومات وقطع المنازعات (و) يجوز تقليد القضاء من السلاطين العادل والجارأمرام العادل فلان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن قاضيا ولى عثمان بن أسيد على مكة أميرا وأما الجائر فلان الصحابة رضي الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية بعد ان أظهر الخلاف مع علي رضي الله عنه وكان الحق مع علي (و) انما يجوز التقليد من السلاطين الجائر اذا كان يمكنه من القضاء بحق وأما اذا كان لا يمكنه فلا (و) انما يتقلد

آتيناهمك واعلمنا فأنني على داود باجتهاده في الحكم وأثنى على سليمان باجتهاده وفهمه وجهه الصواب وروى عن الحسين رضي الله عنه في قوله تعالى وآتيناك الحكمة وفصل الخطاب قال هو علم القضاء ولا غرابة في امتياز علم القضاء عن فقه فروع المذهب لان علم القضاء يفتقر الى معرفة أحكام تجري مجرى الكمالات بأحكام الوقائع الجزئية وغالب تلك المقدمات لم يجرواها في ديوان الفقه كرا ولا أحاط بها الفقيه خبرا وعليها مدار الأحكام والجاهل بها يخطأ خطأ عسواء في الظلام فمن جعله الله اماما يلجأ اليه ويعول الناس في مسائلهم عليه وجد ذلك حقا وألفاء ظاهرا رصدا ولذا ألف أصحابنا كتب الوثائق وذكروا فيها أصول هذا العلم لكن على وجه الاختصار والايجاز ولم أزل باحثا عن أسرار العوام وحقائق الموجودات ومنعما أحكام النظر في الحدود والبراهين القاطعات وصاروا قواي العقابية نحو المدارك الحقيقية غير مقدرة المعقولات اليقينية ولم أقف على تأليف أغنى فيه باستيعاب الكشف عن غوامض هذا الفن ودقائقه وتمهيد أصوله وبيان حقائقه فرأيت نظام مهماته في سلك واحد مما تمس الحاجة اليه وتم الفائدة بالوقوف عليه وحردته عن كثير من أبواب الفقه الاملا يني تركه لعلقه بأبواب هذا الكتاب ائثار الاقتصاد واستغناء عما افوه في ذلك لان الغرض من هذا التأليف ذكر قواعد هذا العلم وبيان ما تفصل به الاقضية من الحاج وأحكام السياسة الشرعية وعدم الاستغناء بأحدهما عن الآخر (وحيث) * معين الحكم فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام وربته على ثلاثة أقسام (القسم الاول) في مقدمت هذا العلم التي تنبئ عليها الأحكام (القسم الثاني) فيما انفصل به الاقضية من البيئات وما يقوم مقامها (القسم الثالث) في أحكام السياسة الشرعية (القسم الاول) يشتمل على أبواب (الاول) في بيان حقيقة القضاء ومعناه وحكمه وكتمه (الباب الثاني) في فضل ولاية القضاء والترغيب في القيام فيها بالعدل وحكم السوفى طلب القضاء وما يجب من ذلك ويستحب ويكره ويحرم (الباب الثالث) فيما يستفاد بولاية القضاء من النظر في الأحكام وما ليس له النظر فيه وذكر مراتب الولايات (الباب الرابع) في الالفاظ التي تنعقد بها الولايات وتعليق القضاء بالشرط (الباب الخامس) في أركان القضاء وهي ستة القاضي والمقضي به والمقضي له والمقضي فيه والمقضي عليه وكيفية القضاء (الركن الاول) يشتمل على فصول (الاول) في شروط صحة الولاية وما يوجب العزل وما هو شرط كمال (الثاني) في الأحكام اللازمة للقاضي في خاصة نفسه (الثالث) فيما يتعلق بمسكنه ومجلسه وما يتصل بذلك (الرابع) في سيرته في الأحكام (الخامس) فيما ابتدئ بالنظر فيه (السادس) في سيرته مع الخصوم (السابع) في اختلاف القاضي (الثامن) في التحكيم (الركن الثاني) المقضي به وفيه بيان حكم القاضي المقلد وما يتعلق في حقه أن

القضاء من يكون عدلا في نفسه عالما بالسكاب والسنة والاجتهاد (و) شرطه ان يكون عالما من الكتاب والسنة بما يتعلق به الاحكام لا المواعظ وقبل انه اذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له الاجتهاد وكون القاضي مجتهد ليس بشرط ويقضى بما سمعه أو بفتوى غيره (و) أجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من أهل الاجتهاد (و) قال الامام أبو حنيفة فترجحه الله لا يحل لاحد أن يفتي بقوله لاني بعلم من أين نانا (وفي) الملتقط اذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له الافتاء وان لم يكن مجتهدا لا يحل له الفتوى الا بطريق الحسكية فيجوز ما يحفظه من أقوال الفقهاء (و) المفتي بالخيار ان شاء أفتى بقول الامام وجه الله أو بقول صاحبه وجه الله تعالى وعن ابن المبارك رحمه الله تعالى يأخذ بقول الامام لا غير وان كان معه أحد صاحبه أخذ بقوله لا يحال كذا ذكره البرزاني جامع (ثم) اختلفوا في البتول في القضاء منهم من قال يجوز الدخول

فيه مختارون منهم من قال لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا ترى ان الامام الاعظم رحمه الله تعالى دعى الى القضاء ثلاث مرات فابى حتى انه ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا ومجروحوه الله تعالى امتنع فقبض وحبس فاضطر فتقار (وقال) صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكين انما شبه به ذلك ان السكين تعمل في الظاهر والباطن أما القتل بغير سكين فهو القتل بطريق الخنق والغم وانه يؤثر في الباطن دون الظاهر والقضاء كذلك لا يؤثر في الظاهر لان ظاهره جاه وحشمة لكن يؤثر في الباطن فانه سبب الهلاك فشبّه به لهذا كذا في الملحقات (وقال) عليه السلام من طلب الولاية وكل اليها ومن لم يطلبها فان الله تعالى يرسل اليه ملكين فيسدّدانه (وقال) عليه السلام القضاء ثلاثة فاضيان في النار وقاض في الجنة الحديث (ومعنى) ذلك كله التحذير عن طلب القضاء والدخول فيه الا انه قد دخل في القضاء قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون هذا كله اذا كان في البلدة (٤) قوم يصلحون للقضاء اما اذا لم يكن من يصلح للقضاء فانه يدخل واذا كان في البلدة قوم يصلحون فاذا امتنع واحد

يحكم به من الاقوال والروايات وبيان ما لا ينقض فيه حكم الحاكم ونقض القاضي أحكام نفسه ونقصه أحكام غيره وبيان ما لا يفيد من أحكام القاضي وبيان ما لا يعتبر من أفعاله اذا عزل أو مات وحكم الكشف عن القضاة وجع الساطن الفقهاء للنظر في حكم القاضي والنظر في قيام المحكوم عليه به يدفع الحكم عنه (الركن الثالث) المقضى له (الركن الرابع) المقضى فيه وفيه ذكر الاحكام التي ينظر فيها القاضي وما ليس له النظر فيه وحكم الشيء المتداعى فيه يكون خارج المهر (الركن الخامس) المقضى عليه وفيه أنواع المقضى عليهم والحكم على الغائب الذي يتعدى الى غيره وحيلة اثبات الدين على الغائب والتصرف في أموال الغائب (الركن السادس) في كيفية القضاء ويشتمل على غانية أقسام (القسم الاول) في معرفة تصرفات الحكم وفيه فصول (أولها) في تقريرات الحكم على الوقائع وما هو منها حكمه وما ليس بحكم (وثانيها) في بيان الفرق بين تصرفات الحكم التي هي حكم لا يجوز تعقبها والتي ليست بحكم ويجوز تعقبها (وثالثها) في بيان المواضع التي يدخلها الحكم استقلالاً لا انضمناً (ورابعها) الفرق بين ألفاظ الحكم التي جرت به عادة الحكم في التسجيلات في قولهم يسجل بثبوت الحكم بعينه وقولهم يسجل بثبوت الحكم بحكمه بموجبه وبيان الفروق التي بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب وبيان ما يجتمع فيه الحكم بالهبة والحكم بالموجب وقولهم يسجل بثبوت الحكم بحكمه بموجبه وقول الحاكم ثبت فتسدى قيام البيينة بذلك او كذا أو ثبت عذري الاقرار وقولهم يسجل بثبوت الحكم بما قامت به البيينة وقولهم يسجل بثبوت الحكم بما ثبت عذره وقولهم يسجل بثبوت الحكم به وبيان ما يدل عليه اختلاف هذه التسجيلات (خامسها) الفرق بين الثبوت والحكم (سادسها) في تنفيذ القاضي حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره وما يمنع تنفيذه (سابعها) ما يدل على الحكم من قول أو فعل وبيان انقسام الحكم الى كونه نازة يكون خبراً يحتمل الصدق والكذب وتارة لا يحتمل ذلك (وثامنها) ذكر ترتيبات في التسجيل وما ينبغي للقاضي أن يتمتع من التسجيل به والأشهاد على نفسه فيه وما ينبغي أن يثبت عليه في الاسجالات (القسم الثاني) في بيان المدعى من المدعى عليه (القسم الثالث) في ذكر الدعاوى وأقسامها وفيه فصول (الاول) في الدعوى العهدة وشروطها وكيفية تصحيح الدعوى (الفصل الثاني) في تقسيم الدعاوى الى سبعة (الفصل الثالث) في تقسيم المدعى عليهم الى أربعة أنواع (الفصل الرابع) في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع وهم أنواع (الفصل الخامس) في التنبيه على أحكام تتوقف سماع الدعوى بها على اثبات فصول (الفصل السادس) في حكم الواكالة على الدعوى (القسم الرابع) في حكم الجواب عن الدعوى وأقسامه (القسم الخامس) في ذكر الامين وصفها والتعليق فيها وفيمن توجه عايه اليه ومن لا توجه وما لا يستحق

منهم لا يأثم واذا لم يكن وامتنع يأثم ولو كان في البلدة قوم يصلحون فامتنعوا جميعا وكان الساطن لا يسمع الخصومات بنفسه يأثمون لانه تضييع لأحكام الله تعالى (وفي) التنبيه وعند الشافعي رحمه الله اذا كان القاضي فقيرا أو قصده استعمال الاحكام لمركة يجوز له ان يطلب القضاء (قال) أبو حنيفة رحمه الله لا يترك القاضي على القضاء الا سنة واحدة لانه متى اشتغل بذلك نسي العلم فبقع الخلل في الحكم فيجوز للسلطان أن يعزل القاضي بريسة و بغير ريبه يقول السلطان للقاضي ما عزلتك لفساد فيك ولكن أخشى عليك ان تنسى العلم فادرس العلم ثم عد اليها حتى تقلبك ثانيا (و) لا يسلم على القاضي في مجلس قضائه لانه انما جلس لفصل الخصومات لالردة

السلام وأما الامناء الذين هم في مجلسه هل يسلم عليهم الصحيح انه ان سلوا على الناس يسلم عليهم (و) يكره للقاضي ان يفتي فيه في مجلس القضاء وفي غيره اختلف المشايخ قبل يكره لان الخصوم يدخلون عليه بالحيل الباطلة وهذا يشمل الجاس وغيره وقيل يفتي في العبادات ولا يفتي في المعاملات كذا في المحيط (وفي) الملحقات واذا اختصم الى القاضي اخوة أو بنو أعمام ينبغي له ان يدفعهم قليلا ولا يجعل بالقضاء بينهم لعلهم يصلحون لان القضاء وان وقع بحق فربما يقع سبيل للعداوة بينهم كذا ذكرهنا وهذا لا يختص بالافارب بل ينبغي ان يفعل ذلك أيضا اذا وقعت الخصومة بين الاجانب لان مر القضاء يورث الضغينة فيجوز عنه ما أمكن انتهى (قال) جلال الدين أبو الهيثم حامد بن محمد رحمه الله تعالى في كتاب المصنعات يجوز للقاضي أخذ الاجرة على كتيبه السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق بمقدار أجره المثل وذلك لان

القاضي انما يجب عليه القضاء واصل الحق الى مستحقه حسب أما الكتابة فزيادة عمل بعمله للمعنى له وعلى هذا قالوا لا بأس بالمعنى ان يأخذ
شياً على كتابة جواب الفتوى وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان ومع هذا الكف عن ذلك أولى احتراماً من
القبول والقال وصيانة لماء الوجه عن الابتذال (مسئلة) لا يبر الرجل أهلاً للفتوى ما لم يكن صوابه أكثر من خطئه وذلك لان صوابه متى كثر
غلب والمغلوب في مقابلة الغالب ساقط كذا في المتنقطات (وذكر) في البستان قال الفقيه كان بهضهم بكرة الفتوى لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال أجروكم على النار أجروكم على الفتوى (و) لا ينبغي ان يكون المفتي جباراً غفلاً غلبا بل يكون متواضعاً (مسئلة) اجر
المثل في أخذ الاجرة على كتابة المحاضر والسجلات والوثائق في كل ألف درهم خمسة دراهم الى العشرة والعشرين انما يرجع في الاجرة الى مقدار
طول الكتابة وقصرها وصعوبتها وسهولتها وأما أخذ القاضي الاجرة على الانكحة (٥) التي يباشرها مثل نكاح الصغار

والا رامل الا ترى لاولي له
لا يحل له أخذ ثمن على ذلك
كذا في كتاب السجلات
(وفي) الغنية وينبغي ان
ينصب انساناً حتى يقعد
الناس بين يدي القاضي
ويقعهم ويقعد الشهود
ويقعهم ويزجر من اساء
الادب ويسمى صاحب
المجلس والجلوازيضاواة
يأخذ من المدعي شيئاً لانه
يعمل له باقعد الشهود على
الترتيب وغيره لكن
لا يأخذ أكثر من درهمين
(و) للوكلاء ان يأخذوا
من يمولون له من المدعين
والمدعى عليهم ولكن
لا يأخذوا الكل مجلس
أكثر من درهمين والرجالة
يأخذون أجورهم عن
بمولون له وهم المدعون
لكنهم يأخذون في المص
نصف درهم الى درهم
واذا خرجوا الى الراسات
لا يأخذون لكل فرسخ
أكثر من ثلاثة دراهم أو

فيه (القسم السادس) في ذكر البيئات وفيه فصول (الاول) في تعريف حقيقة البيئة وموضعها شرعا
(الاصل الثاني) في أقسام مستند علم الشاهد (الفصل الثالث) في حد الشهادة وحكمها وحكمتها وما يجب
فيه (الفصل الرابع) في صفات الشاهد وكره ما يوجب قبول الشهادة (الفصل الخامس) فيما ينبغي
لشهود أن يتنبهوا له في تحمل الشهادة وأدائهم وما يجترزون من الوقوع فيه والاحكام المتعلقة بكتاب
الوثائق (الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي أن يتنبه له في أداء الشهادات من عدمه وفي الاشهاد عليه في
التسجيلات (الفصل السابع) في صفة أداء الشهادة وما يجزئ في ذلك وما لا يجزئ من الاقفاط وبتمام
هذه الفصول انتهى القسم الاول من الكتاب وهو قسم المقدمات (القسم الثاني من الكتاب) في ذكر
أنواع البيئات وما يقوم مقامها مما تفصل به الاحكام وهي احدى وخسون باباً * (الباب الاول) في القضاء
بأربعة شهود * (الباب الثاني) في القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرهما * (الباب الثالث) في القضاء
بشاهدين أو بشاهد وامرأتين * (الباب الرابع) في القضاء بالبيئة الثامنة مع عين القضاء ويسمى عين
الاستبراء * (الباب الخامس) في القضاء ببيئة المدعي بعد فصل القضاء بين المدعي عليه * (الباب السادس)
في القضاء بقول رجل بانفراده * (الباب السابع) في القضاء بقول امرأة بانفرادها * (الباب الثامن)
في القضاء بالنكول عن البيتين وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع التي تجب فيها اجابة دعوة الحاكم
وما لا تجب فيه الاجابة * (الباب التاسع) في القضاء ببيئة الخارج على ذي اليد اذا أقام البيئة وفي تاريخ
الدعوى والشهادة * (الباب العاشر) في القضاء بالتحالف من الجهتين * (الباب الحادي عشر) في
القضاء بأيمان الاعان * (الباب الثاني عشر) في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق * (الباب الثالث
عشر) في القضاء بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة * (الباب الرابع عشر) في
القضاء بشهادة السماع * (الباب الخامس عشر) في القضاء بالشهادة على الشهادة * (الباب السادس
عشر) في القضاء بشهادة الابداد * (الباب السابع عشر) في القضاء بشهادة الاستغفال * (الباب الثامن
عشر) في القضاء بالشهادة بغلبة الظن * (الباب التاسع عشر) في القضاء بشهادة النفي * (الباب
العشرون) في القضاء بالشهادة التي توجب حكما ولا توجب الحق المدعى به * (الباب الحادي والعشرون)
في القضاء بالشهادة المجعولة والناقصة التي يتمها غيرهم * (الباب الثاني والعشرون) في القضاء بشهادة غير
العدول للضرورة * (الباب الثالث والعشرون) في القضاء بكتاب القاضي الى القاضي * (الباب الرابع
والعشرون) في القضاء بمشاهدة القاضي للقاضي * (الباب الخامس والعشرون) في القضاء بعلم القاضي
ونفوذ قوله * (الباب السادس والعشرون) في القضاء بالصلح بين الخصمين * (الباب السابع والعشرون)

أربعة هكذا وضع العلماء الاتقياء الكبار وهي أجور أمثالهم (و) أجرة الكاتب على من يكتبه الكتاب وأجرة البواب على القاضي (و) اذا
بعث أمينا للتمسك بدل فاجعل على المدعي كالعصبة (قالمت) وثبة الرجالة على المدعي في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعي عليه وكان هذا
استحسان مال اليه لاز حزن القياس ان يكون على المدعي في الحالين (المزكى) يأخذ الاجرة من المدعي (و) كذا المبعوث للتعديل (فقضى)
في ولايته ثم أشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد انتهى كلام الغنية (روى) ان داود عليه السلام لما أمر بصل القضاء وثبات
السلسلة من السماء فاذا تقدم اليه الخصمان فالحق منهما منزلة السلسلة له والمبطل منهما منزلة السلسلة منه فرفعت وكان سبب ذلك انه
احتمل بعض الناس وذلك ان رجلاً أودع عند رجل دينارين ثم جدد المودع الدينارين وكان شيخا معه ادها فاختصم الى داود عليه السلام

فاحتمال المودع وفقر العاص و جعل الدنانير فيها فلما اخذها قام المدعى فقال المدعى عليه له مدعى خذ عصاى حتى اناك السلسلة فآخذها
 فكان محققا في الانكار فخير داود عليه السلام فآخبره جبريل عليه السلام بذلك فقطع داود العاصا فمر الله سبحانه وتعالى ان يقضى بينة
 المدعى وبين المدعى عليه (وذكر) في الواقع ان القاضي اذا ارتد والعباد بالله أو فسق ثم صلح فهو على حاله الا ان ما قضى به في حال الارتداد
 والفسق باطل وبفسق الفسق لا ينزل (و) لو حكم بالرشوة كان قضاءه باطلا (وفي فصول العمادى) القاضي اذا أخذ الرشوة ثم بعث الى
 شافى المذهب أو الى رجل آخر ليسمح الخصومة بين اثنين وبحكم بينهما لا ينفذ قضاءه الثاني ولا حكمه لان القاضي الاول عمل في هذا النسخة
 حين أخذ الرشوة والفاسق اذا قلد القضاء بصير قاضيا وما قضى به نفذ قضاؤه الا ان لقاض آخر ان يبطله اذا كان من رأيه خلاف ذلك ومتى
 ابطاله ليس لقاض آخر ان ينفذه (٦) وهذا قول علمائنا (قاضى) كرخ وقاضى سرخس التقي فقال أحدهما لا تخون

في القضاء بالقرار * (الباب الثامن والعشرون) في القضاء بالعرف والعادة * (الباب التاسع والعشرون)
 في القضاء بقول أهل المعرفة * (الباب الثلاثون) في القضاء بالتناقض في المدعى وفي دعوى الدفع
 والتناقض في النسب * (الباب الحادى والثلاثون) في القضاء بشهادة اعضاء واعضاض والوكلاء * (الباب الثانى
 والثلاثون) في القضاء بقيام بعض أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومات * (الباب الثالث
 والثلاثون) في القضاء بما تسمع فيه الشهادة بلا دعوى * (الباب الرابع والثلاثون) في القضاء في تحديد
 الدعوى ودعواه وما يتعلق به * (الباب الخامس والثلاثون) في القضاء بالاشارة والنسب والتعريف في
 الدعوى والشهادة * (الباب السادس والثلاثون) في القضاء بأحكام الشيوخ ومسائله * (الباب
 السابع والثلاثون) في القضاء بدعوى الوقف والشهادة عليه * (الباب الثامن والثلاثون) في القضاء فبين
 كتب شهادته في صلح ثم ادعاه أو شهد به لغير الاول وبيان تناقض الشاهد في شهادته وغلطه ورجوعه
 * (الباب التاسع والثلاثون) في القضاء بالاستعانة بالاشهاد والفرور * (الباب الاربعون) في القضاء ببيع
 الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه * (الباب الحادى والاربعون) في القضاء بدعوى النكاح والمهر
 والنفقة ودعوى الجهاز وما يتعلق به * (الباب الثانى والاربعون) في القضاء بموجب الطاع وما يتعلق به
 * (الباب الثالث والاربعون) في القضاء بموجب تصرفات الفضول وأحكامها في النكاح * (الباب
 الرابع والاربعون) في القضاء بالخيارات * (الباب الخامس والاربعون) في القضاء فيما يبطل من العقود
 بالشرط وما لا يبطل وما يصح تعليقه وضايفته وما لا يصح * (الباب السادس والاربعون) في القضاء بأنواع
 الضمانات الواجبة وكيفيةها وتفصيل الامين وبراءة الضمين * (الباب السابع والاربعون) في القضاء
 بأحكام السكون * (الباب الثامن والاربعون) في القضاء بما يمنع عنه موقعا لا يمنع وفيما يجعل فعله
 وفيما لا يجعل * (الباب التاسع والاربعون) في القضاء بالحائط المتنازع فيه * (الباب الخسون) في
 القضاء بكلمات الكفر * (الباب الحادى والخسون) في القضاء بما يظهر من قرآن الاحوال والامارات
 وحكم القرائن والدليل على ذلك من الكتاب والسنة وعمل سلف الامة
 * (الباب الاول في بيان حقيقة القضاء ومعناه وحكمه وحكمته) *

فحقيقة القضاء الانخبار عن حكم شرعى على سبيل الالزام ومعنى قولهم قضى القاضي أى ألزم الحق أهله
 والدليل على ذلك قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت أى ألزمناه وحكمنا به عليه وقوله تعالى فاقض ما أنت
 قاض أى ألزم بما شئت واصنع ما بدا لك وفي المدخل القضاء معناه المدخول بين الخالق والخلق ليؤدى
 فيهم أو امره وأحكامه بواسطة الكتاب والسنة وقال القرأى حقيقة الحكم انشاء الزام أو اطلاق فالالزام

فلانا أقرافه لان بكذا لا يجوز
 لا تخون يقضى ما لم يبعث
 اليه الرقعة يريد به كتاب
 القاضي (و) اذا علم بحق
 الانسان قبل تقيده القضاء
 فانه لا يقضى به عند أبي حنيفة
 رحمه الله لا قاله ما أو اما اذا
 علم بعد تقيده القضاء في
 الامر الذى هو قاض فيه
 أو في مجاس القضاء فانه
 يقضى في حقوق العباد ولا
 يقضى فيما هو خالص حق
 الله تعالى الا في السكران اذا
 وجد به أمارات السكر فانه
 يعزوه لان ذلك تعزير ليس
 بحد واما اذا علم في غير مجاس
 القضاء فهو على الخلاف
 الذى ذكرته في الوجه
 الاول (وحكى) عن أبي بكر
 الاعمش ان القاضي ينزل
 بالفسق والامير لا ينزل
 لان مبنى القضاء على العدل
 والامارة على القهر والغلبة
 انتهى (رجل) جاء الى
 القاضي وقال انى على
 فلان حقا فاذا كان المطالب

خارج المصر وكان بحيث لو اشكر من أهله أمكنه ان يحضر مجاس الحاكم ويبيت في منزله فانه بعد به استعسانا فانه
 عليه الصلاة والسلام أعادى ذلك لآعرابى في قضية أبي جهل وقام عليه السلام بنفسه (وفي) القياس لا يعده حتى يقيم بينة بالحق في جهته وهذه
 البينة ليست للحكم بل لكشف الحال فاذا حضر أعاد البينة وقيل يحلف انه يحق في المدعى كذا في المحيط (وفي الروضة) يجوز للقاضى قبول
 صلة والى بلده واخوانه اذا لم يكن ذلك لاجل القضاء (رجل) جاء بخضمة الى القاضي فقال أضر غدا شهودى بذلك نفذ كفيلا منه فانه
 لا يفعل ذلك في قول أبي حنيفة ورفر رحمه الله (وفي) أدب القاضي للخصاف لا يمشى القاضي في السوق وحده ويتخذ أعوانا بين يديه ولا ينبغي
 للقاضى ان يسير وبشترى في غير مجلس القضاء يادام قاضيا بل يولى غيره ممن يثق به (و) برى عن محمد رحمه الله يبيع ويشترى في غير

بجائز القضاة (ولو) كانت على الخصم بينه واحتقن فانه لا يقضى عليه كذا في واقعات عمر (وفي) البرزاري لم يجوزوا الهجوم على بيته - ووسع في ذلك بعض أصحابنا وذهبوا لذل ذلك وقت قضائه ومصورته قال الخصم انه توارى وطلب الهجوم بعث أمينين معهما ماء وانه ونساء فيقوم الاعوان من جانب السكنة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم أعوان القاضي فيفتشون الغرف وتحت السرير وعامة أصحابنا لم يجوزوا الهجوم اه (ولو) قضى القاضي بقول مرجوع عنه جاز قضاؤه وكذا الوفاي يقول بخلاف قول علمائنا وهو من أهل الرأي والاجتهاد (ولو) قضى بشاهد وبين ثم رفع الى حاكم لا يراه جاز ابطاله فان رفع قبل ابطاله الى حاكم يرى جوازه فنقضه ليس لحاكم آخر لراه جاز ابطاله وعلى هذا الاعتبار جميع الاحكام المختلفة (وان) حكم بخلاف مذهبه ولم يعلم به جاز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز ان كان هذا غلطاً منه (وفي) شرح أدب القاضي للخصم فاض قضى بأبعد الحق رجل في دار وذلك انه أقام (٧) سنين لا يطالب حقه فابطل القاضي حقه من أجل ذلك ثم رفع الى قاض آخر فانه يطل قضاء القاضي بذلك ويجعل الرجل على حقه في الدار لان بعض العلماء قال من له دعوى في دار في يد رجل فلم يطالب ثلاث سنين وهو في المامر فقد بطل حقه لكن هذا القول قول مجهور

مجهور بخلاف القول مجهور من العلماء والفقهاء فكان خلافا لا اختلاف والقضاء في موضع الخلاف لا ينفذ فاذا رفع الى قاض آخر كان له ان يبطله (و) الفرق بين الخلاف والاختلاف ان الاختلاف ما كان طريقهم واحدا والمقصود مختلف والخلاف ما كان طريقهم مختلفا (وقعت) لرجل مسألة ثم حكم الحاكم بغير ما أفتوا به فانه يترك فتوى الفقهاء الى ما يراه الحاكم اذا كانت المسئلة خلافا لان الفتوى لا تنفذ والحكم ينفذ كذا

كما اذا حكم بلزوم الصداق أو النفقة أو الشفعة ونحو ذلك فالحكم بالالزام هو الحكم وأما الزام الحس من الترسيم والحبس فليس بحكم لان الحاكم قد يعجز عن ذلك وقد يكون الحكم أيضا بعدم الالزام وذلك اذا كان ماحكم به هو عدم الالزام وان الواقعة يتعين فيها الاباحة وعدم المجر وأما الحكم بالاطلاق فكذا اذا رفعت لها أرض أو رزق أو رزق أو مال أو غيرها فحكم الحاكم في مباحة أو سلب أحد وكذلك اذا حكم بأن أرض الفسوة تطلق ليست وقفا على ما قاله جع من العلماء والحاكم الشافعي يرى الطلاق دون الوقف فانها تبقى مباحة وكذلك الصبي والتحل والحام البري اذا حيز فحكم الحاكم بوزوال ملك الحائز صار ملكا للعائر الثاني فلهذا المصروف ما أشبهها كلها اطلاقا فتوان كان يلزمها الزام الملك عدم الاختصاص لكن هذا بطريق الزوم والكلام انما هو في المقصود الاول بالذات لاني الزوم كأن المقصود الاول من الامر الوجوب وانما كان يلزم ما نهى عن الضد وتحريره فالكلام في الحقائق انما يقع فيما هو في الرتبة الاولى لانها بعدها قال غيره والحاكم فيما دونه بمعنى المنع ومنه حكمت السفينة اذا أخذت على يده ومنعته من التصرف ومنه سمي الحاكم حاكما لملكه الظالم من ظلمه ومعنى قولهم حكم الحاكم أي وضع الحق في أهله ومنع من ليس بأهله وبذلك سميت الحكمة التي في لجام الفرس لانها تزد الفرس عن المعاطب والعرب تقول حكم وأحكم بمعنى منع والحكم في اللغة القضاء أيضا فحققتها مقاربه وأما حكمه فهو فرض كفاية ولا خلاف بين الامه ان القيام بالقضاء واجب ولا يتعين على أحد الا أن لا يوجد منه عوض وقد اجتمعت فيه شرائط القضاء فيجب عليه وأما حكمته فرفع التلارج ورد التواب وقمع الظالم ونصر المظلوم وقمع الخصومات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

(الباب الثاني في فضل القضاء والترغيب في القيام فيه بالعدل وبيان محل التعذير منه وحكم السعي فيه)

اعلم ان أكثر المؤلفين من أصحابنا وغيرهم بالغوا في الترهيب والتعذير من الدخول في ولاية القضاء وشددوا في كراهة السعي فيها ورغبوا في الاعراض عنها والنفور والهرب منها حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والصالحين ان من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه وألحق بيده الى التهلكة ورغب عاهاو الفضل وساء اعتقادهم فيه وهذا غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف ومعرفة مكانته من الدين فبه بعث الرسل وبالقيام به قامت السموات والأرض وجعله النبي عليه الصلاة والسلام من النعم التي يباح الحسد عليها فقد جاء من حديث ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام لا حسد الا في اثنين رجل آتاه الله مالا فسلطه على ملكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعمل بها

في تكملة التكملة (وذكر) في المحيط اذا زنى رجل بامرأته ولم يدخل بها فقرأ القاضي ان لا يجرمها عليه - فاقراه معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه لانه قضاء في محل مجتهد فيه ثم نفذ هذا القضاء في حق المحكوم عليه متفق عليه وفي حق القاضي له ان كان عالما فكذلك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان المحكوم له يعتقد الخمر وقضى القاضي بالحل لا يترك رأي نفسه باباحة القاضي كذا في العمادي (نوع فيما يكون حكما من القاضي وما لا يكون) اذا قال القاضي ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا هل يكون ذلك حكما منه قال بعضهم يكون حكما (وكان) خمس الائمة محمود الا ووجدى يقول لا بد أن يقول حكمت أو قضيت أو نفذت عليك القضاء وهكذا ذكر الناطق رحمه الله تعالى واقعانه والصحيح ان قوله حكمت أو قضيت ليس بشرط وان قوله ثبت عندى كذا يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى

أوضح هندی أوصفت بهذا كما قدم وكذا قوله أسند عليه يكون حكمه (قال) من الأئمة الحلواني قول القاضي ثبت عندى يكون حكاه به
 ناهـ. ولكن الأولى ان يبين أن الثبوت بالبينة أو بالقرار لان حكم القاضي بالبينة يخالف الحكم بالقرار (وفى) العدة اذا قال القاضي
 للمدعى عليه لا أرى لك حقاً في هذا المدعى لا يكون هذا حكمه وكذا لو قال بعد الشهادتين طلب الحكم سلم الحدود الى المدعى لا يكون هذا
 حكمه وقيل انه يكون حكمه لان أمره الزام وحكم (اذا كان) في المصرفاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع خصومة بين رجاين
 أحدهما في محلة والاخر في محلة أخرى والمدعى يريد أن يخاضه الى قاضى محله والاخر يأباه قال أبو يوسف رحمه الله العبرة للمدعى وقال
 محمد لابل العبرة للمدعى عليه وعليه الفتوى (وكذا) لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدان أراد العسكرى ان يخاضه
 الى قاضى العسكر فهو على هذا (٨) ولا ولاية لقاضى العسكر على غير الجندى ومن كان محترفاً في سوق العسكر فهو جندى

أيضا (وفى) جامع الفتاوى
 وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى قضاة أمير المؤمنين
 اذا خرجوا مع أمير المؤمنين
 لهم أن يحكموا في أى بلدة
 نزل فيها الخليفة لانهم ليسوا
 قضاة أرض انما هم قضاة
 الخليفة وان خرجوا بدون
 الخليفة ليس لهم القضاء
 (وذكر) العلامة الشيخ
 قاسم بن قطلوبغا الجمالى
 في مؤلفه ما نصه اعلم انه
 قد اختلف العمل في التنفيذ
 فتنبذهم الا أن هو أن
 يشهد شهودا الحكم عند
 قاض آخر بما نسب الى
 الحاكم في أماله وهذا
 يسمى في الحقيقة ابتائلا وليس
 فيه حكم ولا ما يساعد على
 الحكم فلا أثره في القضاء
 المختلف فيه كالقضاء على
 الغائب ونحوه بخلافه من
 الدعوى من الخصم على
 الخصم والحكم ولهذا قال
 في كتاب الاحكام تنفيذان
 الاحكام الصادرة عن الحاكم
 فيما تقدم الحكم فيمن

وجاء من حديث عائشة رضى الله عنه أنه عليه السلام قال هل تدرون من السابقون الى ظل الله يوم
 القيامة قالوا الله أعلم ورسوله قال الذين اذا أعطوا الحق قبلوه واذا سئلوه بذلوه واذا حكموا المسلمين حكموا
 حكمهم لانفسهم وفى الحديث الصحيح سبعة يظلهم الله تحت ظلي عرشه الحديث فبدأ بالامام العادل وقال
 صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نوريوم القيامة على عيني الرحمن كتابا يديه عيني وقال عبد الله بن
 مسعود لان أقضى يوما أحب الى من عبادة سبعين سنة ومروا به انه اذا قضى يوما بالحق كان أفضل من عبادة
 سبعين سنة فكذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر وأعلى درجات الاجر قال الله تعالى وان
 حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين فأى تشي أشرف من محبة الله تعالى واعلم أن كل ما جاء
 من الاحاديث التي فيها تخويف وعيد فانما هي في حق قضاة الجور والعلماء والجهال الذين يدخلون انفسهم
 في هذا المنصب بغير علم ففي هذين الصنفين جاء الوعيد وأما قوله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد ذبح
 بغير سكين فقد أوردته كثر الناس في معرض التعذير من القضاء وقال بعض أهل العلم هذا الحديث دليل
 على شرف القضاء وعظم منزلته وان المتولى له مجاهد انفسه وهو اوهو دليل على فضيلته من قضى بالحق
 انجبه له ذبيح الحق امتحانا لتعظيم له المثوبة امتثالا للقاضى لما استسلم الحكم الله وصبر على مخالفة الاقارب
 والاباعد في خصوصياتهم فلم يأخذ في الله لومة لائم حتى فادهم الى أمر الحق وكلة العدل وكلهم عن دواعي
 الهوى والعناد جعل ذبيح الحق لله وبأخ به حال الشهداء الذين لهم الجنة وقد ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على بن أبي طالب ومعاذ بن جبل ومعل بن يسار رضى الله عنهم القضاء فتم الذابح ونم المذبحون فالتعذير
 الوارد من الشرع انما هو عن الظلم لاعتن القضاء فان الجور في الاحكام واتباع الهوى فيمن أعظم الذنوب
 وأكبر الكاثر قال الله تعالى وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وقال عليه الصلاة والسلام ان أغنى
 الناس على الله وأبغض الناس الى الله وأبعد الناس من الله رجل ولاه الله من أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم
 شيئا ثم لم يعدل بينهم وأما قوله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاضى في الجنة قاضى عمل
 بالحق في قضائه فهو في الجنة وقاضى علم الحق فجار متعديا فذلك في النار وقاضى قضى بغير علم واستغيا أن
 يقول لا أعلم فهو في النار فصحت ان ذلك في الجائر والجاهل الذي لم يؤذنه في الدخول في القضاء وأما من
 اجتهد في الحق على علم فأخطأ فقد قال عليه الصلاة والسلام اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وان
 أخطأ فله أجر ومثل ذلك نطق الكتاب العزيز في قوله تعالى وداود وسليمان اذا حكما في الحرت اذ نفشت
 فيه غم القوم وكلا الحكمهم شاهد من فهمها سليمان وكلا آتينا حكاهما فأنبنى على داود باجتهاده وأثنى
 على سليمان باصابته وجه الحكم وقد قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع الحسنيين

غير المنفذ بأن يقول ثبت عندى انه ثبت عند فلان لما حكم من الحكم كذا وكذا وهذا ليس حكم من المنفذ البتة (وكذلك) فيجب
 اذا قال ثبت عندى ان فلانا حكم بكذا وهذا ليس حكم من هذا الميث بل لو اعتقد أن ذلك الحكم على خلاف الاجماع صح ان يقول ثبت عندى
 انه ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد والحرام قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه تأديب ذلك الحاكم أو نحوه (وبالجملة) ليس
 في التنفيذ حكم البتة ولا يعتبر بكثرة الاثبات عند الحكم فهو حكم واحد وهو الاول الا ان يقول الثاني حكمت بما حكم به الاول اه (قلت)
 ولا يتأتى له ان يقول حكمت بما حكم به الاول الابعـد أن يجري بين يديه خصومة صحيحة من خصم على خصم (القاضى) اذا نصب وصيها
 في تركه أبتام وهم في ولايته والتركه ليست في ولايته أو كانت البر كفى ولايته والابتام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة

في ولاية والبعض الآخر لم يكن في ولايته (قال) شمس الأئمة الحلواني يفتي بالنصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد بصير الوصي وصيا
في جميع التركة أيما كانت التركة (وكان) ركن الاسلام على السعدي يقول ما كان من التركة في ولايته بصير وصبا فيه وما لا يكون فلا
(وقيل) بشرط صحة النصب كون التركة في ولايته ولا يشترط كون التركة في ولايته (ولو) نصب القاضي متوليا في وقف ولم يكن الوقف
والموقوف عليه في ولايته (قال) شمس الأئمة اذا وقت المظالبة في مجلس صحيح النصب (وقال) ركن الاسلام (لصحيح) (وان) كان الموقوف عليه في
ولايته ولم تكن ضريبة الوقف في ولايته فان كانت لطلبة العلم أو باطا أو مسجدا في مصر ولم تكن ضريبة الوقف في ولايته قال شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى يعتبر النظام والاستعداد (وقال) ركن الاسلام اذا كان الموقوف عليه (٩) حاضر ويجوز (وذكر) في مجموع

النوازل قاضي سمرقند
نصب قيمي في حدود وقف
بخارا والمدعي عليه سمرقند
صحت الدعوى والسجل
(وروي) عن بعض المشايخ
القاضي اذا نصب وصيا في
تركة ليست في ولايته
لا يجوز وهو فتوى صاحب
الفصول وفتوى مشايخ مرو
(وقال) الامام شمس الأئمة
الحلواني يجوز والعبرة
للخصومة (وذكر) رشيد
الدين في فتاويه البنية
كان من بخارا لا يجوز نصب
الوصي من قاضي سمرقند
(ولو) كان الموقوف عليه
بسمرقند والمتولي والمدعي
عليه بخاراهم حكم
قاضي بخارا بانه وقف على
فلان ويكون المتولي قائما
مقام الموقوف عليه ويكتب
الى قاضي سمرقند ليس له
المتولي اه (وفي الوالوجي)
ويقبل كتاب القاضي الى
القاضي في كل حق لا يسطر
بشبهة لان كتابه كالخطاب

فيجب على من دخل في خطا القضاء بذل الجهد في القيام بالحق والعدل فقد قال بعض آئمة المذهب القضاء
محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عرض نفسه للهلك اذا اخلص على من ابتلى به عسير ولذلك قال صلى
الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين وفي رواية ابن أبي ذئب فقد ذبح بالسكين وقال أبو قلابة مثل
القاضي العالم كالساج في البحر فكم عسى أن يسبح حتى يغرق قال بعض الآئمة وشعار المتقين البعد عن هذا
والهرب منه وقد ركب جماعة ممن يقتدى بهم من الآئمة المشايخ في التباعد عن هذا وصبروا على الاذى وانظر
الى قضية أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاتباع منه وصبره على الاذى حتى تخلص وكذا غيره من الآئمة وقد
هرب أبو قلابة الى مصر لما طاب للقضاء فلقبه أيوب فأشار اليه بالترغيب فيه وقال له لو ثبت لثبات أجر عظيم
فضاله أبو قلابة الغريق في البحر الى متى يسبح وكلام أبي قلابة هذا ومن تقدمه وما أشبه ذلك من التهديد
والخوف اغماه في حق من علم في نفسه الضعف وعدم الاستقلال بما يجب عليه وكذلك من يرى نفسه
أهلا للقضاء والناس لا يرونه أهلا لذلك وقد قال بعض العلماء لا خير فيمن يرى نفسه أهلا لشي لا يراه الناس
أهلا لذلك والمراد بالناس العلماء فهرب من كان بهذه الصلابة عن القضاء واجب وطا به سلامة نفسه أمر لازم
* واعلم أن طاب القضاء والحرص عليه حسرة وتدامة في عرصات القامة وروي عن النبي عليه الصلاة
والسلام انه قال ستحرسون على الامارة وتكون حسرة وتدامة يوم القيامة فزعمت المرضعة وبشت الفاطمة
فن طاب القضاء وأراد وحرس عليه وكل اليه وخيف عليه فيه الهلاك ومن لم يسأله وامتنع به وهو كاره له
خائف على نفسه فيه أعانه الله عليه وروي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من طلب القضاء واستعان عليه
وكل اليه ومن لم يطلبه ولا استعان عليه أنزل الله ما يكابدده وقال صلى الله عليه وسلم لم ياعبد الرحمن لا تسأل
الامارة فانك ان تؤمنها عن غير مسألة تن عليها وان تؤمنها عن مسألة توكل اليها أو ما تحصيل القضاء بالرشوة قال
في الخلاصة ومن أخذ بالقضاء برشوة فانه يبرأ فاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتي الامام لو قل
برشوة أخذها أو قوم عليها لم يجز تقليده كقضاء برشوة وقال في النوازل من أخذ بالقضاء برشوة أو
بشفاعة فهو حكمه لو رفع حكمه الى قاض آخر يرضيه لو وافق رأيه والأبواب من أخذ برشوة لا ينفذ حكمه بلا
حاجة الى نقضه ومن أخذ بشفاعة فهو كمن نقضه بحق القاضي لو ارتشى وكم ينفذ حكمه فيما لم يرتش لافيهما
ارتشى من المحيط قال في نوادر ابن رستم ينفذ فيها وقال بعض المشايخ يقال فيه ما بالاول أخذ شمس الأئمة
السرخسي ولوارثي ولده أو بعض أعوانه فلو كان بامرهم ورضاهم فكانت رشوته فضاؤه مردود ولو كان بلا
علمه ينفذ حكمه وهى المرتضى رد ما قبض ولوارثي فقط أرقض ثم ارتشى أو ارتشى ابنه أو من لا تقبل
شهادته لم ينفذ حكمه لانه عامل لنفسه وأولاده ولوارثي فبعث الى الشافعي أو الى آخر الحكم بينهما لم ينفذ

(٣ - معين الحكم) في مجلس قضائه بخلاف رسالة القاضي الى القاضي في الحقوق فانه لا تقبل لان الرسول ينقل خطاب المرسل
والنقل يقتصر على هذا الموضع والمرسل في هذا الموضع ليس بقاض وقول القاضي في غيره موضع قضائه كقول واحد من الرعية (وفي المنبع)
واذا مات الكاتب أو عزل أو خرج عن أهلية القضاء بأن ارتد أو عوى أو جن أو فسق هل يعامل القاضي المكتوب اليه بكتابه ينظر ان كان
ذلك عرض للكاتب قبل الوصول الى المكتوب اليه أو بعد الوصول وقبل القراءة لم يقض به الثاني فندهما (وقال) أبو يوسف في الامالى
يقضى به (ولو) وصل اليه ثم عرض له هذه الاشياء يقضى به بالاجماع (وكذا) لو مات المكتوب اليه أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ثم وصل
الى القاضي الذي ولي مكانه لم يعامل به لانه لم يكتب اليه الا اذا كتب الى فلان قاضي بلد كذا أو الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه
يجوز أن يقضى به من قام مقام المكتوب اليه لان الكاتب اذا عرف الاول صحت كتابة القاضي اليه (ولو) كتب ابتداء من فلان قاضي بلد كذا

الى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمهما الله تعالى يجوز وتسهيلا للامر على
الناس * (نوع في العزل) * تعليق عزل القاضي بالشرط جائز (وقال) ظهير الدين المرغيناني ونحن لانفتي بصحة تعليق العزل بالشرط
(أربعة) خصال اذا حلت بالقاضي صار عزولا ذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب العقل والرذة (واذا) عزل السلطان القاضي لا ينزل
فالم يصل الخبر اليه كالم كبل حتى لو فتى بقضايا قبل وصول الخبر اليه تنفذ (وعن) أبي يوسف رحمهما الله تعالى انه لا ينزل وان علم بعزله مالم
يقادغه بزمه مكانه ويقدم صيانة لحقوق الناس واعتد به بامام الجماعة اذا عزل (وهذا) اذا عزل مطلقا اما اذا حصل معلقا بشرط وصول
الكتاب اليه لا ينزل مالم يصل (١٠) اليه الكتاب علميا بعزل قبل وصول الكتاب اليه أو لم يعلم ورواية أبي يوسف تنافي هنا أيضا (موت)

الحكم الثاني اذا لاؤل عمل لنفسه لما ارشى ولو كتب الى الثاني ليحكم بينهم ما أخذ اجر الكتابه نفذ حكم
المكتوب اليه كذا في الذخيرة وعن محمد اذا جاء كتاب الخليفة الى عامله بخراسان أن اجتمع الفقهاء وسئل عن
قاضيه ان لم يرضوا به فاعزله ففصل فلم يرضوا به فاحذر الرشوة فلم يعزله فهو على قضائه لان عنده لا ينزل
مالم ينزل ولم يعزل وان كتب اليه ان اجتمع الفقهاء في أجمعوا عليه ورضوا به فوله القضاء فولى غير من
أجمعوا عليه بالرشوة لا يصير قاضيا لانه ولاه بغير أمر من له ولاية التولية من شرح التجريد وقال أبو العباس
من تلامذة ابن شريح الشافعي في كتاب أدب القاضي من يقبل القضاء بغيره وأعلى عليه رشوة فولايته
باطلة وقضاؤه مردود وان كان قد حكم بحق قال وان أعطى رشوة على عزل قاض ليول هو مكانه فكذلك
أيضا وان أعطاهما على عزله دون ولاية فعزل الأول برشوة ثم استعفى هو مكانه بغير رشوة نظر في
العزل فان كان عدلا فاعطاء الرشوة على عزله حرام والمعزول باق على ولايته الا ان يكون من عزله
قد تاب برد الرشوة قبل عزله وقضاء المستخلف أيضا باطل الا ان يكون المستخلف أيضا قد تاب قبل الولاية
فيصير قضاؤه فان كان المعزول جازا لم يبطال قضاء المستخلف انتهى ولا ينبغي أن يقدم على ولاية القضاء الا من
وثق بنفسه وتعين لذلك أو أجبه الامام العدل على ذلك فلا امام العدل اجباره اذا كان صالحا لعله هو أن
يهر بوجع منع الا أن يعلم انه تعين عليه فيجب عليه القبول كذلك اذا تحقق انه ليس في تلك الناحية من
يصلح للقضاء سواء فلا يجوز له حيث لا امتناع بل يجب عليه السعي في طلبه وتحصيله لتعين القيام به اذا
الغرض عليه ويدل على ذلك قوله تعالى حكايه عن يوسف صلوات الله عليه اجعلني على خزان الارض
اني حفيظ عايم فانه كان بين قوم كفار فارد استصلاحهم ودعاهم الى الله تعالى بالسعي في هذه الولاية
دون غيرها لان المتولى لار زان العباد تذله الرقاب وتخضع له الجبابرة ولا يستغنى أحد عن بابه فلهذا
طلب هذه المرتبة دون الامارة والوزارة وغير ذلك من الولايات لا يقال انه طلب ذلك ليتوصل به الى الاجتماع
بأخيه فان منزلته أشرف من هذا أو كمل وان كان هذا الغرض حاصل لا تلي سبيل التبعية لانه من لوازم
هذه الولاية أعني أن اخوته لا بد لهم من الميرة وطلب القوف من عنده صلى الله عليه وسلم وعلى نبينا وعلى
جميع الانبياء والمرسلين

* (فصل) * وطلب القضاء ينقسم الى خمسة أقسام واجب ومباح ومستحب ومكر وه حرام (فالوجه الاول)
اذا كان من أهل الاجتهاد أو من أهل العلم والعدالة ولا يكون هناك قاض أو يكون ولكن لا تحل ولايته
أو ليس في البلد من يصلح للقضاء غيره أو لكونه ان لم يل القضاء عليه من لا تحل ولايته وكذلك ان كان القضاء
بيده من لا يحل بقاؤه عليه ولا سيبل الى عزله لا يتعدى هذا الى الولاية فيتعين عليه التعدي لذلك والسعي

السلطان لا يوجب عزل
القاضي حتى لو مات الخليفة
وله امر او قضاء فم على
حالههم وليس هذا كالم كالة
(وكذا) موت القاضي
لا يوجب عزل النائب (ولو)
عزل السلطان القاضي
ينزل نائبه بخلاف ما اذا
مات القاضي حيث لا ينزل
نائبه هكذا قيل وينبغي
أن لا ينزل النائب بعزل
القاضي لانه نائب السلطان
أو نائب العامة ألا ترى انه
لا ينزل بموت القاضي وعليه
كثير من مشايخنا (واذا)
عزل السلطان نائب
القاضي لا ينزل القاضي
(القاضي) اذا قال له مات
نفسى أو اخرجت نفسي
عن القضاء وسع السلطان
ينزل كافي الوكيل أما
بدون سماع السلطان فلا
(وقيل) لا ينزل القاضي
بعزله نفسه أصلا لانه نائب
عن العامة وحق العامة
متعلق بقضائه فلا يملك عزل

نفسه كذا في الفصول (وفى) جامع الفتاوى كان الفقيه أبو جعفر يقول كان الفقيه أبو بكر الاسكافي يقول قولية الحكم القضاء فيه
في ديارنا غير صحيح لان المولى لا يوجبهم بالتقليد (وفى) شرح الوفاية وصح قضاء المرأة في غير حدود وقود اعتبار اشهادتها (قلت) الجهة الجامعة
بينهم ما كون كل واحد منهما متنفذا لقول على الغير (السلطان) اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وقيل ينفذ وعليه الفتوى (باع) المدبر وأم الولد
ثم ارتفع الى القاضي فأجاز بيعهما ثم ارتفع الى قاض آخر يخفى القضاء الا في أم الولد لانه روى ان عليا رضي الله عنه رجع عنه
* (نوع في الحبس) * يحبس بدائر وفي كل دين ما خلا دين الوالدین أو الاجداد أو الجدات ولده وبحبس المسلم بين الذي والمستأمن وعكسه
(واذا) حبس الكفيل بحبس المكفول عنه مع مواد الزم يلزمه لو كانت الكفيلة بأمره والا ولا يأخذ المال قبل الاداء (دلت) المسئلة على
جواب الواقعة وهو أن المكفول لا يتمكّن من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثر (واذا) خاف فراره فسد ولا يخرج لجمعة

ولا عبد ولا جنازة ولا مائة من ناض وجبس في موضع وحش ولا يرش له فراش ولا نطاء ولا يدخل عليه من يستأنس به (وفي) الأفضى ولا يمنع من دخول الجيران عليه وأهله لأحتياجه إلى الشورى في القضاء ولا يمكنون من المكث عنده طويلا (وعن) محمد أنه يخرج في موت والده وولده لا في غيرهما إذا لم يكن من يقوم عليهم أو الألا (وذكر) القاضي أن الكفيل يخرج للجنازة والدين والاجداد والجدات والأولاد وفي غيرهم لا عليه الفتوى (وقال) أبو بكر الأسكف إذا جبن لا يخرج (ولو) مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يقوم عليه أخرجه كذا عن محمد رحمه الله تعالى (وهذا) إذا غاب عليه الهلاك (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يخرج به والهلاك في الحبس وغيره سواء والفتوى على رواية محمد وإنما باطله إذا أطلقه بكفيل وإن لم يجد كفيل لا باطله (وحضرة) الخصم بعد (١١) التكفيل لا إطلاق لبس بشرط (ولا)

فيه إذا قدم بطالب، يحفظ الحقوق وجريان الأحكام على وفق الشرع لأن في تخصيصه القيام بمرض الكفاية (الوجه الثاني) أن يكون ذميره أو له عال فيجوز له السعي في تخصيصه ليسد خاتمه وكذلك أن كان يقصد به دفع ضرره عن نفسه فيباح له أيضا (الوجه الثالث) إذا كان هناك عالم خفي فله عن الناس فأراد الإمام أن يشهر بولاية القضاء ليعلم الجاهل ويغني المسترشد أو كان هو حامل الذم كرايمه الإمام والناظر فأراد السعي في القضاء ليعرف موضع علمه فيسحب به تحصيل ذلك والدخول فيه بهذه النية قال بعضهم وقد يستحب لمن لم يتعين عليه، ولكنه يرى أنه أنقض به وأنفع للمسلمين من آخر تولاه وهو ممن يستحق التولية ولكنه مقرر عن هذا (الوجه الرابع) أن يكون سعيه في طلب القضاء لتحصيل الجاه والاستعلاء على الناس فهذا يكرهه السعي ولو قيل أنه يحرم كان وجهه ظاهر القول تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين ويكره أيضا أن كان غنيا عن أخذ الرزق على القضاء وكان مشهورا بالاحتياج أن يشهر نفسه وعلمه بالقضاء (الوجه الخامس) أن يسعى في طلب القضاء وهو جاهل لبس له أهلية القضاء أو يسعى فيه وهو من أهل العلم لكنه متلبس بما يوجب فسقه أو كان قد مره بالولاية الانتقام من أعدائه أو قبول الرشوة من الخصم وما أشبه ذلك من المقاصد فهذا يحرم عليه السعي في القضاء

(الباب الثالث في ولاية القضاء وما يستفاد من النظر في الأحكام وما ليس للقاضي الظرف، ومراتب الولاية التي تفيد أهلية القضاء أو شيئا منها)

أما ولاية القضاء فقال القرافي في كتابه المسمى بالخيرية هذه الولاية متناولة للحكم لا يندرج فيها غيره وقال أيضا في وضع آخر وأيسر للقاضي السياسة العامة لا سيما الحاكم الذي لا قدرته على التنفيذ كالحاكم الضعيف القدرة على الملوك الجبارة فهو ينشئ الالتزام على الملوك العظام ولا يخطر له تنفيذه لنعوذ ذلك عليه بل الحاكم من حيث أنه حاكم ليس له إلا الإنشاء وأما قوة التنفيذ فمأمرا زائدا على كونه حاكما فبفروض أليه التنفيذ وقد لا يندرج في ولايته وليس له قسمة الغنائم وتفريق أموال بيت المال على المصالح وإقامة الحدود وترتيب الجروش وقتال البغاة وتوزيع القطاعات وإقطاع المبادئ ونحو ذلك فلا يجوز لأحد الإقدام عليه إلا بإذن الإمام الوقت الحاضر انتهى واعلم أن ما ذكره من أن القاضي لا يقيم الحدود وفيه نظر والمنقول في المذهب أن له إقامة الحدود إذا هو الأصل لأنه للغناء والقضاء قال ابن عرو وعار بن بامر وجاءت من الصحابة أربع إلى الولاية التي عالجها الحدود والحدود والحدود نعم القتل لا يكون لكل القضاء وبالجملة فإن إقامة الحدود لا تكون لكل أحد بل ولا لكل والحدود والحدود البسه السارعة إلى إقامة الحدود من غيرهم من الفتنة والتفريق ورؤى من عمر أنه نهى الولاة عن القتل إلا بانه وأيضاً فإنه يلزم على

من الطين (وعن) ثمر رحمه الله تعالى أنه باع العمامة (ولو) افلس المشتري أن كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع لثمن (وعند) الإمام رحمه الله تعالى لا يبيع العقار والعروض (وقال) عصام لا يبيع العقار أجماعا والخلاف في المنقول (وقيل) يبيع العقار عندهما وهو الأصح (وفي) شرح القدوري في المال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العروض وإن طهر بالذات وله عليه دراهم فطير وإيتان (وفي) شرح الطحاوي أنه لا يأخذ (وفي) الصغير أنه يأخذ (قال) المديون أبيع عرضي وأوفى ديني أجله القاضي ثلاثة أيام ولا يحبس ولو كان له عقار يحبس عليه ويقضى الدين ولو كان ثمن قليل (وإذا) وجد المديون من يقرضه ليقضى به دينه فلم يفعل فهو ظالم وإن أراد الدائن إطلاقه بلا حضور القاضي له ذلك (فان) كان أمر المديون ظاهرا عند الناس فاقضى يقبل بينة الاعتسار ويحمله قبل المدة التي نذكرها (وان) كان أمره مشكلا هل يقبل البينة قبل الحبس فيه وإيتان اختار الإمام الفضلي القبول وعامة المشايخ عدم القبول

(واحد للث) الروايات في تلك المدة التي يسأل القاضى عنها بعد الحبس فقدرها العقل في كتاب الكفالة بشهرين أو ثلاثة في رواية الحسن باربعة (وفي رواية) الطحاوى بنصف الحول (والصحيح) تغو يرضه الى رأى القاضى لانه للغير والنسار ع الى قضاء الدين وأحوال الناس في ذلك متفاوتة (ولا يشترط في بيئته الاعصار ضرورة المدعى (فان) برهن المطلوب على الاعصار والطالب على اليسار فيبيته الطالب أولى كينة الاربع مع بيئته الاقرا انتهى (ولا) يشترط بيان ما به يثبت اليسار (وذكر) القاضى يسأل القاضى عن المحبوس بعد مدة فان أخبر بالاعصار أخذ منه كفلا وخلاه ان كان صاحب الدين غائبا (ولو) كان ايت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيثاق بكفيل للمغار (وقال) (١٢) الخصاص رحمه الله تعالى يثبت الافلاس بقول الشهود وهو فقير لا تعلم له مالا ولا عرضا ولا ما يرج به

عن الفقر (وعن) الصغار يشهدون انه فاس معدم لانعلم له مالا سوى كسوته واخذ برناه سبر او عثا فان لم يخبر أحد من حاله لكن ادعى المدعون الاعصار والدائن اليسار قال في التبريد لا يصدق في كل دين له بدل كتمن أو فرض أو صل بعقد أو التزام كصدق أو كفالة (وفي) جامع الصدر رحمه الله لا يصدق في المهر المجمل ويصدق في المؤجل وعليه الفتوى (وفي) الاصل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين مؤجله ومجمله (وفي) الاضيق وكذا لا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات وأروش الجنابات (رب) الدين اذا ادعى ان له مالا بعد ما برهن على الافلاس يخاف عند الامام رحمه الله (قال) الامام الحلواني لو طلب المحبوس من الطالب أنه لا يعرف انه معدم يحلفه فان نكل أطلقه وان

اقامة الحدود أحكام من فسق الحدود وغير ذلك فيجب التحوط لها بقصرها على بعض الولاية وأما ما ذكره من أن السياسة ليس له فيها مدخل فليس على اطلاقه وقد قال بعض العلماء ان خطة القضاء أعظم الخطا قدر اوان اليه المرجع في الجليل والحقير بالتحديد وان على القاضى مدار الاحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء من القليل والكثير وانه يتخصص بالنظر في الجراحات والتدريبات وان القاضى يباشر كل الامور والامور خاصة وسياق في أول القسم الثالث ما يدل على أن له النظر في كثير من السياسات الشرعية واعلم ان الذى يعول عليه في ذلك العرف وقد قال الامام العلامة شمس الدين محمد بن قيم الجوزية الحنبلى اعلم ان عموم الولايات وخصوصها وما يستتبعه المتولى بالولاية يتلقى من الاقفاط والاحوال والعرف وليس لذلك مدد في الشرع فقد يدخل في ولاية القضاء بعض الامكنة وفي بعض الازمنة ما يدخل في ولاية الحرب وقد يكون في بعض الامكنة والازمنة قاصر على الاحكام الشرعية فقط فيستفاد من ولاية القضاء في كل قطر ما سوت به العادة واقضاء العرف وهذا هو التحقيق في هذه المسئلة

(فصل) اما نواب القضاء في عمل من أعمالهم أو ما لقا فقال بعض الفضلاء هم مساوون للقضاة الاصول من غير زيادة ولا نقصان ولا فرق الا كثرة العمل بالنسبة الى كثرة الاقطار وقائما وان الاصل له أن يعزل الفرع بخلاف عكسه وهذا فرق لا يزيد في معنى الولاية وهذا الذى قاله ان كان في النائب المستخلف باذن الامام فسلم والا فالقول من كتب أهل المذهب خلافه وهو ان القاضى اذا استخلف باذن الامام فالمستخلف التسجيل والا فرفع الى القاضى ما ثبت عنده كما ستقف عليه في محله اذا قاضى أن يبيع لمن قدمه النظر في أوامير الايتام والغياب والتسجيل في سائر المحكمات وله أن يحجر عليهم ذلك فيفعل من ذلك ما رآه باجتهاده فينبغي ان يحمل كلام ذلك العالم على انه أذن لنا فيه في جميع ما تقلده من الامام

(فصل) واما ولاية الحسبة فهى تقصر عن القضاء في انشاء كل الاحكام بل ان يحكم في الرواشن الخارجة بين الدور وبناء المصاطب في الطرق لان ذلك مما يتعلق بالحسبة وليس له انشاء الاحكام ولا تنفيذها في عقود الانكحة والاعلامات ولاله أن يحكم في هبوب الدور وشبهها الا أن يجعل له ذلك في مشوره ويزيد المحتسب على القاضى بكونه يتعرض لتقصص عن المنكرات وان لم تنه اليه وأما القاضى فلا يحكم الا فيما رفع اليه وموضع الحسبة الربعة وموضع القضاء النصفه

(فصل) وأما الولاية الجزئية المستفادة من القضاء كمتولى العقود والفسوخ في الانكحة فقط والمتولى النظر فيما يتعلق بالايتام فقط فيفوض اليه في ذلك النقض والابرار على ما يراه من الاوضاع الشرعية فهذه الولاية شعب من ولاية القضاء ينفذ حكمه فيما فوض اليه ولا ينفذه حكم فيما عدا ذلك

حالف أبدي حبه (ويجوز) الجلوس في المسجد لغير الصلاة اللازمة الغريم (وقال) القاضى المذهب عندنا انه لا يلزمه في المسجد لانه بنى لذكر الله تعالى وبه يقضى (قال) هشام سألت محمد ارحمه الله عن اخرج من السجن عن تغليس قال يلزمه لانه لا علم لنا بحاله لعله أخفى ماله فخر حبه الملازمة ذكر الملازمة وأراد به الحبس بدليل التفريق قال قلت له فان كانت الملازمة أضرب بالعبال لكونه ممن يتكسب بالسعي في الطرقات قال أمر رب الدين ان يؤكل غلامه ليكون معه ولا آمنه عن طاب ما يقوته وعياله يومه وان شاء تركه ايا ما لم يلزمه على قدر ذلك قال قاتله ان كان عاملا يعمل بيده قال ان كان عملا يقدر أن يعمل به حيث يلزمه لازمه وان كان عملا لا يقدر معه على الطالب خروج وطلب وان كان في ملازمته ذهاب قوته وعياله أكلفه ان يقيم كفلا بنفسه ثم تخلى سبيله (اذا قال) المدعى الى بيته وطلب عين خصمه لا يستخلفه القاضى لانه يريد أن يقيم عليه البيئته بهد الحلف ويفضح بذلك وقد أمرنا بالستر وقاله ان يحلفه (قال) الامام الحلواني رحمه الله

فقال ان شاء القاضي انما الى قوله وان شاء مال الى قولهما كما قالوا في التوكيل بالارضا الخضم بأخذ باي القوانين شاء (نقد) المحبوس الدين والدائن غائب ان شاء القاضي أخذ الدين ووضعه عند عدل وأطاعه وان شاء أطاعه بكفيل ثقة بنفسه وبالمال (وفي) النوازل وكذا لو برهن المحبوس على الافلاس ورب الدين غائب (واستحسن) بعض المتأخرين ان تحبس المرأة اذا حبس الزوج (وكان) قاضي غيبسة يحبسها معه صيانة لها عن الفجور (قال) المفتي عليه القاضى أخذت الرشوة من غريمي وقضيت على عزري (ومن) أخذ من السلطان مالا حراما فحق الخصومة في الاخرة لصاحب الحق مع السلطان ومع القاضى ان لم يخلطه السلطان وبعد الخلط عند الامام رحمه الله تعالى يكون مع السلطان لا غير (اذا) أراد أن يذهب مع خصمه الى السلطان لال القاضى بجوزله ذلك شرعا (١٣) ولا يفتى به لکنه ان عجز عن الاستيفاء عند القاضي ذهب الى السلطان (القاضى) اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهرت رواية بخلافه فان الخصومة للمدعى عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعى أمام المدعى فلائذ آثم بأخذ المال وأمام القاضي فلائذ آثم بالاجتهاد لان أحد البس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذ كباء خوارزم قاس المفتي على القاضي فأوردت عليه ان القاضي صاحب مباشرة للحكم والمفتي نائب للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانه طاع وكان له ان يقول القاضي في زماننا لجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو تركه لبلاد لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه كذا في البرزى

عند القاضي ذهب الى السلطان (القاضى) اذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهرت رواية بخلافه فان الخصومة للمدعى عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعى أمام المدعى فلائذ آثم بأخذ المال وأمام القاضي فلائذ آثم بالاجتهاد لان أحد البس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذ كباء خوارزم قاس المفتي على القاضي فأوردت عليه ان القاضي صاحب مباشرة للحكم والمفتي نائب للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانه طاع وكان له ان يقول القاضي في زماننا لجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو تركه لبلاد لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه كذا في البرزى

(فصل) وأما ولاية التحكيم بين الخصمين فهي ولاية مستفادة من آحاد الناس وهي شعبة من القضاء متعلقة بالاموال دون الحدود والقصاص كما هو مشروح في الفصل الثامن

(فصل) وأما ولاية السعادة وجباة الصدقة فلهم انشاء الحكم في الاموال الزكوية خاصة فان حكموا في غير ذلك لم ينفذ لعدم الولاية

(فصل) وأما ولاية الخرص فليس لتوليها انشاء حكم وليس له غير خرم مقادير الثمار وكم يكون مقدارها اذا بيسست وفعلة في ذلك بمنزلة الحكم وقد اختلف العلماء فيما لو تبين خطأه هل يرجع الى ماتين أو هو حكم مضى وهذا عند المتأثر به

(فصل) وأما ولاية الحكمين فهي شعبتين القضاء قضية خاصة فينفذ حكمهما فيما فوض اليهما من أمر الزوجين على ما هو مبسوط في محله ولا ينفذ حكمهما في غير ذلك

(فصل) وأما حكم الحكمين في جزاء الصيد فهي ولاية مستفادة من آحاد الناس ينفذ حكمهما مع اتفاقهما فيما يتعلق بالجزاء فقط

(فصل) وأما الولاية على صرف النفقات والامروض المقدرة المستحقها وابصال الزكاة لاصنافها وقسمه الغنائم وابصال مال الغائبين اليهم ونحو ذلك مما فيه تنفيذ فقط فاهلها كالقضاة في التنفيذ لا في الانشاء

(فصل) وأما ولاية القاسم الذي يقيمه القاضي والكاتب والترجمان والمقدم ونحو ذلك فهو لا ليس لهم أن ينشؤا حكما ولا ان ينفذوا شيئا

(فصل) وأما الولاية التي يندرج القضاء في ضمنها فهي أنواع *(النوع الاول)* الامامة الكبرى وأهلية القضاء جزء من أجزائها وكذلك أهلية السياسة العامة فهي صريحة في تناول ذلك *(النوع الثاني)* الوزارة قال بعضهم يجوز التفويض في جميع الامور والوزير يختص الامام منه بثلاثة أشياء لا يعقد الوزير ولاية العهد ويعقدها الامام لمن يريد فيكون اماما للمسلمين بعده كنعيل أبي بكر رضى الله عنه ولا يستعفى من الولاية ولا امام الاستفتاء من الامامة ولا يعزل من قلده الامام ويسمى هذا الوزير تفويض وهذا مع وجود أهلية القضاء والافهوا جاهل لا يجوز له القضاء أو اموال وزير التنفيذ وزير الاستشارة فليس لهما أهلية الحكم ووزير التنفيذ هو الذي اذا حكم الامام بشئ نفذته *(النوع الثالث)* الامارة وهي على أربعة أقسام القسم الاول كالمولود مع الخلط في الامارات على بعض الاقاليم فهذه صريحة في افادة أهلية القضاء اذا صادفت الولاية أهلها ومجملها من العلم وتشمل أهلية السياسة وتبدير الجيوش وقسم الغنائم وأموال بيت المال *(القسم الثاني)* أن يكون الامير مؤمرا لکنه لم تفوض

أى على الجواب (وقال) محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه والمنكر وانما اقتصر عليه لانه اذا عرف المدعى عليه عرف المدعى (ولو) كانت الدعوى غير صحيحة فدعى المدعى عليه الدفع هل يسمع وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه (وفي) كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان المدعى للدفع يطالب بتصحيح الدعوى كذا في المنبع (وفي) المحیط القاضي مخيران شاء سأل المدعى عليه جوابه وان شاء نظر اليه واذا سأله وجب عليه الجواب واذا وجب عليه الجواب فلا يخلو اما أن يقر أو ينكر أو يسكت فان أقر قضى القاضي على المدعى عليه بوجوب اقراره فان هو صدق دعواه بالافراوان أنكرك سأل القاضي من المدعى البينة المظاهرة لصدقه دعواه فقال ألك بينة اقره عليه الصلاة والسلام حين اختتم الحضرى والكندى بين يديه للمدعى ألك بينة فقال لا نقل لك بينة (فان) أحضرها قضى عليه بالبينة فاذا أتى المدعى بشاهدة تدفع جانيب جهة الصدق به لکن عارضه شهادة الاصل فان الذم خلقت في الاصل بريته وعن الحق مبريه فلا بد من شاهد

آخر ليكون شغلها بجهة قويه اه (وفي) المنبع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال المدعى ليس لي بينة على هذا الحق ثم أقام البينة على ذلك لم تقبل لانه أكذب بينته (وفي) البدائع وان قال المدعى لا بينة لي ثم جاءه بالبينة هل تقبل (روى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه اتقبل وروى عن محمد رحمه الله تعالى انه لا تقبل (وفي) الفتاوى الظهيرية واذا قال المدعى عليه عند سؤال القاضي اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد قيل يجب أن تكون المسئلة على الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بناء على هذه المسئلة ولا يحفظ عن أبي يوسف رواية في هاتين المسئلتين (وكذلك) لو قال المدعى كل بينة آتت بها فهم شهود زور وكذا لو قال كل شهادة يشهد بها فلان وفلان على فلان ثم ذا الحق فلا حقل فيهم اثم ادعى بعد ذلك شهادتهم ما (١٤) عليهم وجاءهم ما يشهدان عليه فهو على هذا الخلاف ودفع الدعوى كما هو الصحيح فكذلك

دفع الدفع وكذلك دفع دفع الدفع فصاعدا هو المختار (وفي الوالوحي) رجل ادعى على رجل شيئا من الدينار والدرهم والعروض والضائع وأنكر المدعى عليه بكا وأراد تخفيفه فالقاضي يجمع الكل ويخففه عينا واحدا (وفي المنبع) هذا اذا حلف فان نكل عن اليمين ولم يحلف بقضى القاضي بالنكول في أول مرة وهو المذهب حتى لو قضى بالنكول مرة نفذ قضاؤه في الصحيح الا ان الخصاص قال ينبغي للقاضي ان يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث فترات فان حلفت والا قضيت عليك (وفي الكافي) وفي التقدير بالثلاث في عرض اليمين لازم في المروى عن أبي يوسف ومحمد وبه قال أحمد ولكن الجمهور على ان العرض ثلاثا بطريق الاحتياط وبه قال مالك والشافعي (وذكر) في المحيط ولو قال المدعى عليه بعد

البينة الحكومة مع الامرة وان قوضت اليه الحكومة مضى حكمه وحكم مقدمه * (القسم الثالث) * الامارة الخاصة على تدبير الجيوش وسياسة الرعية دون تولية القضاء فله خلاف بين العلماء * (القسم الرابع) ولاية النظر في المظالم وله من النظر ما للقضاء وهو أوسع منهم مجالا يزيد بشرط العلم * (الباب الرابع في الالفاظ التي تنعقد بها الولاية وما يشترط في تمام الولاية وما تفسد الولاية باشرطه) *

اعلم ان الالفاظ التي تنعقد بها الولاية صريح وكناية فالصريح أربعة ألفاظ وهي وليتك وقلدتك واستخلفتك واستتبنتك والكناية ثمانية ألفاظ وهي اعتمدت عليك وعوّدت عليك ورددت اليك وجعلت اليك وقوضت اليك وكالت اليك واستندت اليك وقال بعضهم وعهدت اليك وتحتاج الكناية الى أن يقترب بها ما ينقي عنها الاحتمال مثل احكم فيما اعتمدت عليك وشبه ذلك

* (فصل) * السلطان لو قلدر جلا قضاء فردّه هل له أن يقبله بعده ان قلده مشافهة ليس له أن يقبل بعده ولو قلده مغايبة فلو بعث اليه منشوره أو رسوله فردّه قبله بعده مالم يعلم السلطان برده كوكيل أو وصي له برساله فلوردا فلهم ما قبله مالم يعلم الموكل والموصى القاضي قال عزت نفسى أو أخرجت نفسى عن القضاء أو كتب به الى السلطان ينزل اذا علم لا قبله كوكيل وقيل لا ينزل القاضي لو عزل نفسه

* (فصل) * ويجوز تعليق القضاء والامارة وكذا يجوز اضافتهما الى المستقبلي وكذا يجوز تأقيت القضاء برمان بان قال أنت قاضي هذه البلدة هذا الشهر أو هذا اليوم وبصير قاضيا بقدره وكذا يجوز تقييده بمكان حتى لو قيد القاضي اقامة نائبه بمجد معين يتقيد به ويجوز استثناء سماع بعض الخصومات أو سماع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى ولو قال لا تسمع خصومة فلان حتى أرجع من سفرى لم يجزه سماعه حتى يرجع من جامع الفصولين * (الباب الخامس في أركان القضاء) *

وهي ستة القاضي والمقضى به والمقضى له والمقضى عليه وكيفيّة القضاء * الركن الأول في شروط القضاء وأدب القاضي واستخلافه وذكر التحكيم وبشمل على فصول * الأول في الاوصاف المشتركة في صحة ولاية القاضي وما هو غير شرط واذا أراد الامام تولية أحد اجتهدا لنفسه وللمسلمين ولا يحبان ولا يقصد بالتولية الاوجه الله تعالى فقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ما من أمير أمير أو استغضى قاضيا بحاباة الا كان عليه نصف ما كتسب من الاثم وان أمره أو استغضى نصبة للمسلمين كان شريكه فيما عمل من طاعة الله ولم يكن عليه شيء مما عمل من معصية الله ولحقتر رجلا من أهل الدين والفضل والورع والعلم كما

ما نكل عن اليمين ثلاث مرات أما أحلف بحلفه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلف (وعند) الشافعي رحمه الله تعالى فصل لا يقضى بالنكول ولكن ترد اليمين على المدعى وهو مذهب مالك وأحمد رحمه الله تعالى (وفي) المحيط ويجوز رد اليمين على المدعى على وجه الصلح (وذكر) في الجامع الصغير أن الصلح عن اليمين جائز حتى لا يكون له ان يستخلفه على ذلك أبدا فلما جاز الصلح جاز أيضا رد اليمين الى المدعى على وجه الصلح (وفي الذخيرة) رجن له على آخر ألف درهم مؤجلة فطلب رب الدين من المديون كفيلا فالقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل (وفي) ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله انه ان بطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا (ولو) طلب المشتري من البائع كفيلا بالدرك لو ظهر له ذلك ففي الدين المؤجل أولى (وفي المتقى) قال رب الدين مدوني بر يد السفر له التكفيل وان كان الدين مؤجلا (وفي البرازي) قالت زوجي يريد أن يغيب نفدي بالنفقة كفيلا لا يجيبها الحاكم الى ذلك لانهم لم يجب بعد عليه واستحسن الامام الثاني رحمه الله تعالى أخذ الكفيل

وفهمها وعليه الفتوى ويجعل كانه كفل بمآذاب لها عليه (وفي المحيط) لو أتى بقول الامام الثاني رحمه الله تعالى في سائر الديون باخذ الكفيل كان حسنا وفاقا بالناس (عين) في بدر جل ادعى آخرهم املكه اشتراها من فلان الغائب وصدة ذواليد على ذلك فالقاضي لا يأمر ذا اليد بالتسليم الى المدعى حتى لا يكون قضاء على الغائب بالشراء باقرا ره كذا في العمادى (وفيه) أيضا اذا ادعى على رجل انه كفل عن فلان بما يذوبه عليه فآقر المدعى عليه بالكفالة وأنكر الحق فأقام المدعى البينة انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى له بما في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جيبه حتى لو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت الى انكاره (قال) رجل لامرأة رجل غائب ان زوجك وكلني ان أحملك اليه فقالت انه قد ملقني ثلاثا وأقامت البينة على ذلك يقضى بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضى (١٥) بالطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الطلاق تحتاج المرأة الى اقامة البينة (قال)

لامرأته ان طلق فلان امرأته فأنت طالق ثم ان امرأه الخالف ادعت ان قلنا طاق امرأته وفلان غائب وزوج المدعية حاضر وأقامت البينة لا تقبل ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها لان بينتها على طلاق فلان الغائب لا تصح لان في ذلك ابتداء القضاء على الغائب وقد أتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة ووقوع الطلاق الا ان الاول أصح (الانسان) اذا أقام بينة على شرط حقه باثبات فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب الحاضر خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك أفنى بعض المتأخرين انه يقبل ويقضى على الحاضر والغائب جيبا وبه أخذ شمس الأئمة الاوز جندى

فعل أبو بكر في استخلافه عمر رضي الله عنهما وأهل القضاء من كان عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الرأي لقوله عليه الصلاة والسلام لما اذبح بعثه قاضيا الى اليمن ثم تقضى بانه ما عاذا الحديث ولان القاضي مأمور بالقضاء بالحق قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وانما يمكنه القضاء بالحق اذا كان عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الرأي لان الحوادث بمردودة والنصوص معدودة فلا يجد القاضي في كل حادثة نصا يفصل به الخصومة فيحتاج الى استنباط المعنى من المنصوص عليه وانما يمكنه ذلك اذا كان عالما بالاجتهاد والعدالة ليست بشرط لاهلية بل هي شرط لاولوية حتى ان الفاسق يصح قاضيا لكن الافضل ان يكون القاضي عدلا وعند الشافعي رحمه الله لا يصح قاضيا وهو رواية الخصاص حتى ان الفاسق لو تقلد قضاء يصير قاضيا ولو قضى بنفذ قضاؤه عندنا خلافا للشافعي وهو بناء على أن كل من صلح شاهدا عندنا يصلح قاضيا لان القضاء يقتضي على الشهادة من المحيط قال بعض الفضلاء وجهور المقلدين في هذا الزمان لا تجدد عندهم من آثار الصحابة والتابعين كسير شئ وانما مصنفهم مذهب امامهم وقد أطل الناس الكلام في صلته من يصلح للقضاء قال بعضهم ومن صفته أن يكون غير مستكبر عن مشورة من معه من أهل العلم ورعا ذكيا فطائما ثابا غير عجزول زهاعا في أيدي الناس عاقلا مرضى الاحوال موثوقا باحتياطه في نظره لنفسه في دينه وفيما جل من أمره ومن ولي النظر لهم غير مخدوع وقورا هيبا عابوسا من غير غضب متواضعا من غير ضغينة كما يشهد هادة العدل ولا يطلع الناس منه على عورة ولا يخفى في الله لومة لائم ولا ينبغي أن يكون صاحب حديث لا فقه عنده أو صاحب فقه لا حديث عنده عالما بالفقه والاسماء وتوجه الفقه الذي يؤخذ منه الحكم قال عمر بن عبد العزيز من راقب الله تعالى فكانت عقوبته أخوف في نفسه من الناس وحبه الله السلامة وقال بعضهم ينبغي للقاضي أن يكون متيقظا كثير الفجر من الحيل وما يتم مثله على العقل الناقص أو المتهاون وان يكون عالما بالشروط عارفا بما لا بد منه من العربية واختلاف معاني العربية والعبارات فان الاحكام تختلف باختلاف العبارات في الدعاوى والاقراء والشهادات وغير ذلك ولان كتاب الشروط هو الذي يتضمن حقوق المحكوم له وعليه والشهادة تسمع بموافقه فقد يكون العقد واقعا على وجه يصح أو لا يصح فيجب أن يكون فيه علم بتفصيل ذلك وعمله وينبغي أن يكون غير زائد في الدهاء وذلك أمر زائد على الفطنة وانما هي من ذلك لانه يعمل على الحكم بالفراصة وتطيل الطرق الشرعية من البينة والايان وقد فسد الزمان وأهله واستحال الحال

§ (الفصل الثاني) في الاحكام اللازمة للقاضي في سيرته والاآداب التي لا يسهتر بها وما جرى عمل الحكام بالاحذبه ونبدأ برساله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه المعروفة برساله القضاء ومعاني

(لو) طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المدينون اذا ه والمدينون غائب فأقام الكفيل بينة على اداء الدين تقبل وينتصب الكفيل خصما عن المدينون لانه لا يمكنه دفع ريب المال الابهـ ذافنتبب خصما عنه (وفي المحيط) وسائر الفتاوى اذا ادعى انسان على آخر والقاضي يعلم انه مسخر لاثني عليه لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز أيضا وتفسير المسخر أن ينتصب القاضي وكيل عن الغائب ليسمع الخصومة عليه (وكذلك) لو حضر رجل غيره عند القاضي ليسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان الحضرة ليس بخصم فانه لا يسمع الخصومة عليه وانما يجوز انتصب الوكيل من خصم اختفى في بيته ولم يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناه الى داره ونودي على بابداره (وذكر) في شهادات الجامع رجل غاب فجاءه رجل فدعى على رجل ذكر أنه غريم الغائب وان الغائب وكله بطالب كل حق له على غرمائه بالكوفة وبالخصومة نفسه والمدعى عليه ينكر وكالته فأقام المدعى بيته على وكالته وقضى القاضي عليه بالو كاله (قال) صاحب الفصول هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخر

(وفي) أدب القاضي ان الحكم على المسخري يجوز (وقبل) ينبغي ان تكون هذه المسئلة على رأيين (واذا قضى) على وكيل الغائب أو على وصي الميت يقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصى يكتب في السجل انه قضى على الغائب وعلى الميت بحضور وكيله وبحضرة وصيه لان هذا في الاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان عن أصحابنا (وكان) ظهور الدين المرغبة ان يبقى في القضاء على الغائب بعدم النفاذ (وفي الوانعت) اذا قضى بالبينة وغاب المقضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى يحضر الغائب (وكذا) ذكر في اجناس الناطقي وزاد الا في نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين (ولو) ان رجلا جاء الى القاضي وقال ان هذه الدابة وديرة عندي وقدر غاب المالك ولم يترك النقطة فرتي (١٦) بالاتفاق عاها لا يرجع بالنقطة عليه أو قال النقطة هذه الدابة أو ردت هذا الا ببق من مسيرة

سفر والمالك غائب فطلب منه ان يقضى بالنقطة حتى يرجع على المالك فان القاضي يسأل منه البينة فان أقامها قضى بالبينة على الغائب فاذا حضر رجع عليه (وفي العمادى) واذا قال الفريم لا طالب اذ لم أقضك مالا اليوم فامر أنه كذا فتواري الطالب وخشى الطالب ان لا يظهر اليوم فيبحثه وفي غيره فآخبر القاضي القصة فنصب عن الغائب وكلا وأمر الوكيل بقبض المال من الطالب حتى يبرق قبض المال وحكم به كما آخر فان أبا يوسف قال لا يجوز كذا ذكر في آخر الاقضية وهذا قولهم وان خص قول أبي يوسف بالذكر (وذكر) الناطقي ان القاضي ينصب وكيله عن الغائب ويقبض ماله ولا يبحث الطالب (قال) الناطقي وعليه الفتوى (وذكر) رشيد الدين في فتاويه ادعى عاتى بدرجل وأراد احضاره لمجلس القاضي

الاحكام واعلموا احتذاء قضاء الاسلام وقد ذكرها كثير من العلماء وصدروا بها كتبهم وهذه الرسالة أصل فيها تضمنته من فصول القضاء وهي بسم الله الرحمن الرحيم من عمر أمير المؤمنين الى أبي موسى الاشعري سلام عليك فاني أجد الله الذي لا اله الا هو اما بعد فان القضاء فرصة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك وانفذ اذا تبين لك فانه لا ينفع تكلم بحق لا نافذ له سوى بين الناس في وجهك ومجلسك وذلك حتى لا يأس الضعيف من عدلك ولا يطامع الثمر في جيفتك والبيضة على المدعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا لا يمنعك قضاء قضيت به بالامس ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه رشداً أن تراجع الحق فان الحق ومراجعتك خير من الباطل والتماضى فيه والفهم الفهم فيما تلج في صدرك مما لا يماثل في الكتاب والسنة اعرف الامثال والاشكال وقس الامور عند ذلك واعمد الى أحكامها الله وأشبهها بالحق فيما ترى اجعل للمدعى حقا عاتيا أو بيعة أجلا ينتهي اليه فان أحضر بيعة أخذت بحقه والا وجهت عليه القضاء فان ذلك أجلى للعامة وأبلغ في العذر والمسلمون عدول بعضهم على بعض الامجادوا في حد أو جرح يا عليه شهادة زور أو طعن في ولاء أو نسب فان الله تعالى تولى منكم السرار وورد عنكم بالبينات والايان واياك والحق والصبر والتأذى بالناس والتشكر للعصوم عند الخصومات في موطن الحق التي يوجب الله بها الاجر ويحسن بها الذخر فانه من يصلح ما بينه وبين الله ولوعلى نفسه يكفيه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين للناس بغير ما يعلم الله منه شانه الله فسا طك ثواب الله في عاجل رزقه وخزان رجنه والسلام

(فصل فيما يلزمه في خاصة نفسه) واعلم انه يجب على من ولي القضاء أن يعالج نفسه على آداب الشرع وحفظ المروءة وعلو الهمة ويتوق ما يشبهه في دينه ومروءته وعقله أو يحطه في منصب وهمة فانه أهل لأن ينظر اليه ويتقوى به وليس يسعه في ذلك ما يسع غيره فالامون اليه مصروفه ونفوس الخامة على الاقتداء به فيه موقوفة ولا ينبغي له بعد الحصول في هذا المنصب سواء وصل اليه برغبته فيه وطرح نفسه عليه أو أمضى به وعرض عليه أن يزهد في طلب الخط الانخاص والسنن الاصلح فربما حله على ذلك استحقاق نفسه لكونه ممن لا يستحق المنصب أو زهد في أهل عصره ويأسه من استصلاحهم واستبادهما رجوع من علاج أمرهم وأمره أيضا لما يراه من عموم الفساد وقلة الالتفات الى الخير فانه ان لم يسع في استصلاح أهل عصره فقد أحلم نفسه وألقى يسه الى التهلكة ويش من تدارك الله تعالى عبادته بالرجة فيلجئ ذلك الى أن يمشى على ما مشى عليه أهل زمانه ولا يبالي بأى شئ وقع فيه لا اعتقاده فساد الحال وهذا أشد من مصيبة القضاء وأدهى من كل ما يتوقع من البلاء فلما أخذ نفسه بالمجاهدة ونسي في استصواب الخير وطلبه ويستصلح الناس بالرهبة والرغبة يشدهم في الحق فان الله تعالى يفضله يجعل له في ولايته جميع أمورهم فربما يخرجوا ولا يجعل حظه

فأنكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة من هل تسمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره هذه البينة أم لا كانت واقعة الفتوى ينبغي ان تقبل لانه أثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زوال تلك البينة فثبت البد ما لم يوجد المزيل (قال) شعر الائمة الحلواني ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان كان لا يتيسر له الحضور وكان مأذونا بالاستخلاف يثبت خليفته الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقعت الدعوى في جمل لا يسعه باب داره فانه يخرج الى باب داره أو بأمر نائبه حتى يخرج لبشير اليه الشهود ويجزئ (وفي القدوري) اذا كان المدعى به شأنا مذكورة كالحق فالحاكم في بالخيار ان شاء حضر وان شاء بعث أمينا (قال) نفع الاسلام على البردوى واذا كانت القيمة مختلفة فينبغي للناظر ان

يكلف المدعى ببيان الفجوة فان كلفه ولم يبين تسع دعواه (وفي البسوط) رجل ترك الدعوى ثلاثين سنة ولم يكن له مانع من دعوى شرعية ثم ادعى بعد ذلك لانسيم دعواه لان تركه مع التمكن دليل على عدم الحق ظاهرا (وذكر) في المحيط رجل له على آخر فلولس أو طعام فاشترى ما عليه بدراهم أو دنائير ونفرا قبل نقد الثمن كان العقد باطلا (قال) العمادى وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه غابون فان العادة فيها بين الناس ان من كان له على آخر حنطة أو شعير أو ما أشبه ذلك فصاحبها يأخذ من هي عليه عند غلاء السعر خطا بالذهب أو الفضة بغير ذلك ويسمونه فيما بينهم تقويم الخنطة فانه فاسد لكونه ما افتراق بين دين بدين (وفي الذخيرة) رجل ادعى دارا أو عقارا آخر أو منقولاً في يد رجل ملكه مطلقا وأقام بيينة على الملك المطلق يقضى بيينة الخارج عند علمائنا الثلاثة ورحمهم (١٧) الله تعالى (وهذا) اذ لم يذكر تاريخا

وأما اذ ذكر ان كانا سواء فكذلك يقضى للخارج وان كان تاريخ أحدهما أسبق يقضى لآخرهما تاريخا (ولو) ادعى حجارا وقال في دعواه هذا الحجار غاب عني منذ شهر فقال المدعى عليه اني أقيم البيينة ان هذا الحجار ملكى وفى يدي منذ سنة أو ما أشبه ذلك يقضى للمدعى ولا يلتفت الى بيينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ غيبة الجار عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه فى الملك مطلقا خاليه عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ الا ان التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند أى حنفية ورحمهم الله تعالى وكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضى بيينة الخارج اه (وفي العمادى) الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء

من الولاية المباحة بالرياسة وانفاذا لاوامر والنفاذ باطاعهم والملابس والمساكن فيكون ممن خوطب بقوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا وليجتهد أن يكون جيل الهيبة طاهرا لا بهمة وقور المسبية والجلاسة حسن النطق والصمت محترزان فى كلامهم من الفضول وما لا حاجة به كالمناجاة وحروفه على نفسه عدا فان كلامه محفوظ وزله فى ذلك لمحفوظ وليقل عنه كلامه الاشارة بيبده والالتفات بوجهه فان ذلك من عمل المتكلمين وصنع غير المتأدبين وليكن ضحكك تبسما ونظرة فراسة وتوسما واطرافه تفهما وليلزم من الصمت الحسن والسكينة والوفاء ما يحفظ به مروءته فمبيل الوجه اليه ويكبر فى نفوس الخصوم من الجراءة عليه من غير تكبر بظهوره ولا اعجاب يستشعره وكلامه ما شين فى الدين وعيب فى اخلاق المؤمنين (فصل) ويلزم القاضي أمور منها انه لا يقبل الهدية من الاحبى اذا كان لا يهدى اليه قبل القضاء لانه يحتمل ان الاهداء لاجل القضاء حتى يميل اليه متى وقعت الخصومة واذ قبل الهدية بماذا يصنع قالوا يرد على المهدى ان أمكنه الرد وان لم يمكنه الرد على صاحبه بضعه فى بيت المال هكذا ذكر محمد بن السبكي الكبير وان كان يهدى اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا ينبغي له أن يقبل نص عليه الخصام فان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية تمثل تلك أو أقل فانه يقبلها لانه لا يكون آكله بفضائه لان سابقة المهاداة دلت على الاهداء للتودد والتعجب لا للقضاء وان كان أكثر برز الزيادة لانه انما زاد لاجل القضاء ليميل اليه متى وقعت الخصومة ويقبل الهدية من ذى الرحم المحرم من المحيط (قلت) والاصوب فى زماننا عدم القبول مطلقا لان الهدية تورث ادلال المهدى واغضاء المهدى اليه وفى ذلك ضرر للقاضى ودخول الفساد عليه وقيل ان الهدية تطفئ نور الحكمة قال ربيعة ياك والهدية فانهم اذ ربه الرشوة وكان النبي عليه السلام يقبل الهدية وهذا من خواصه والنبي عليه السلام معصوم مما يتقى على غيره منها ولما رد عمر بن عبد العزيز الهدية قيل له كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلها فقال كانت له هدية ولنا رشوة لانه كان يتقرب اليه لنبوته لاولاياته ونحن يتقرب اليه لاولاياته وقال عليه السلام يأتى على الناس زمان يستحل فيه السحت بالهدية والقتل بالوعظة يقتل البرى عليه عتقه العامة (ومنها) أنه لا يبيع ولا يشتري فى مجلس القضاء لنفسه لما روى عن عمر رضى الله عنه انه كتب الى شرح لا تسار ولا تضار ولا تسب ولا تشترى فى مجلس القضاء بشهد الجنابة وبعد المرض وجيب الدعوة ولكنه لا يطيل مكثه فى ذلك المجلس ولا يمكن أحدا يتكلم بشئ من الخصومات لان الخصم الآخر يئمه ويحبب الدعوة العامة كالعرس والخطان (ومنها) انه لا يجب الدعوة الخامسة عشرة وما دونها خاصة وما فوقها عامة لان الدعوة العامة ما اتخذت لاجل القاضى بل اتخذت لاجل العامة ولا يصير القاضى آكله بفضائه (ومنها) أنه ينبغي له التنزه عن طلب الخواجيج من ماعون أو دابة

(٣ - معين الحكام) من واحد أو اقام بيينة ولم يورث حافية قضى لذي اليد فان أرخ الخارج ليعمل به لان التاريخ فى حقه خبر والقبض فى حق ذى اليد معان وانه دليل على سبق عقد المعاينة أقوى من الخبر الا اذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق لحقبة قضى للخارج (وفي) شرح أدب القاضى للشمس الشهيد وان ادعى ان أباه مات وهو وارثه ولا وارثه غيره وادعى دارا فى يد رجل انها كانت لآبيه مات وتركها ميراثه والذى فيه الدار ينكر ذلك فاقام المدعى بيينة ان الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثه وانهم لا يعلمون لآبيه وارثا غيره فان الحكم يحكم له بالدار لانه أثبت سبب الملك لنفسه بالحجة فيقضيه له به (قال) ولو أنشأ جلامات وله ورثة فضر واحد منهم وادعى وفاة أبيه وادعى دارا فى يد رجل انها كانت لآبيه مات وتركها ميراثه ولسان ورثة أبيه وهم فلان وفلان والذى فيه الدار يجحد هذا كله فاقام الابن شاهدين على وفاة أبيه وعدة ورثته وان هذه الدار لآبيه مات وتركها ميراثه ولم يحضر منهم وارث غيره فان القاضى يقبل ذلك ويحكم بالدار لآبيه ويدفع الى هذا الذى

أقام البيعة حصة منها لان الواحد من الورثة ينتصب خصما فيما يثبت للميت وعلى الميت وأما حصص الباقيين فانها تترك في يده فكما أحضر واحد منهم أخذ حصته منها ولا يكف إعادة البيعة على انها كانت لايه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يدفع الى المدعى حصته منها وينزع الباقي من يد المدعى عليه ويجعل على يد رجل عدل حتى يحضر من بقي من الورثة وأجره على ان المدعى عليه لو كان مفراد دفع الى الوارث الحاضر نصيبه والباقي يترك في يدي الدار (اذا) حضر رجل واحد في يد رجل انما لايه مات وتركها ميراثه وأقام على ذلك ينسق ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفهم ولكن قالوا تركها ميراثا للورثة فانه لا تقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيء حتى يقيم بيعة على عدد الورثة لانهم (١٨) لما لم يشهدوا على عدد الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معلوما والقضاء بغير المعلوم متعذر (وهنا)

ثلاث فصول الاول هذا (والثاني) لو شهد الشهود انه ابنه ووارثه ولا نه له وارثا غيره فان القاضي يقضي بجميع اثار كتبه من غير تلوم (الثالث) اذا شهدوا انه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لا نعرف له وارثا غيره فان القاضي يتلوم في ذلك زمانا على قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم الدار بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وهل يأخذ منه كفيلا بما دفع اليه قال أبو حنيفة لا يأخذ منه كفيلا (وقال) أبو يوسف ومحمد يأخذ منه كفيلا به ثم قال انما يدفع الى الوارث الذي - فمراجعة المال بعد التلوم اذا كان هذا الوارث من لا يجب بغيره كالأب والابن اما اذا كان ممن يجب بغيره كالجد والابن والعم فانه لا يدفع اليه المال

(ومنها) انه لا ينبغي له أن يأتي الى أحد من الناس الا الذي ولاه وحده لان من دونه رعية (ومنها) انه ينبغي له أن يجتنب بطانة السوء لان أكثر القضاة انما يأتي عليهم من ذلك ومن يلب بذلك عرفه (ومنها) أن يختار له كاتباً يكتب له ويكتب ما يقع في مجلسه بين الخصوم ولا يجعل كاتب الحكم ميبا ولا عبدا ولا مدبرا ولا مكاتباً ولا محدودا في كذب ولا ذمها وقد ذكر بعضهم في أوصافه أربعة وهي العدالة والعقل والرأي والشفقة وان لم يكن عالما بأحكام الشرع فلا بد أن يكون عالما بأحكام الكتابة وقال بعضهم أن يكون كاتبه عدلا فصيحا يكتب بين يديه ثم ينظر هوفيه وظاهر كلام المتقدمين أن ذلك على وجه الاستحباب ويقعد حيث يرى ما يكتب لانه أنفي للتممة والتخليط لانه ربما يخدع بالشوة فيزيد أو ينقص فيما يكتب فيؤدي الى ابطال حقوق الناس ويكتب ما جرى في مجلسه من الدعوى والانكار وقيام البيعة لاحتمال أن يقع الاختلاف فيما جرى قبل القضاء فتمس الحاجة الى المراجعة اليه فيكتب بحضرة الخصمين لكيلا ينهم بتغير روي أو يقرأ ما كتب على الشاهد من فان كان فيه خلاف أخبر به ثم ينظر فيه القاضي فان كان كإحدى وقع بخطه أسفل الكتاب شهدا عندي بذلك (ومنها) انه ينبغي له أن يتخذ مترجما اذا اختصم اليه من لا يتكلم بالعربية ولا يفهم عنه فليترجم عنه ثقة مسلم مأمون والاثنتان أحب اليه ما بعد أن يكون عدلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد والشافعي لا يجوز للرجل أن يورث رجل وامرأتان فكذلك العدل ورسول القاضي الى العدل الواحد يكفي عندهما من المحيط (ومنها) انه ينبغي له أن يستبطن أهل الدين والامانة والعدالة والزهادة ليستعين بهم على ما هو بسيله ويقوى بهم على التوصل على ما يورثه ويخففوا عنه فيما يحتاج الى الاستعانة به من النظر في الوصايا والاحكام والقسمات وأموال الايتام وغير ذلك مما ينظر فيه (ومنها) انه يجب أن يكون أعوانه في رضى الصالحين فانه يستدل على المرء بصاحبه وغلامه ويأمرهم بالرفق واللين في غير ضعف ولا تقصير فلا بد للقاضي من أعوان يكونون حوله ليزجروا من ينبغي زجره من المتخاصمين وينبغي أن يخفف عنهم ما استطاع وقد كان الحسن رضي الله عنه ينكر على القضاة اتخاذا الأعوان فلما ولي القضاء وشوش عليه ما يقع من الناس عنده قال لا بد للسلطان من وزعة وان استغنى عن الاعوان أصلا كان أحسن قال بعضهم ولا يكون العوين الا ثقة مأمونا لانه قد يطالع الخصوم على ما لا ينبغي أن يطالع عليه أحد الخصمين وقد يرشئ على المنع والاذن وقد يخاف منه على النسوان اذا احتجن الى خصام فكل من يستعين به القاضي على قضائه ومشورته لا يكون الا ثقة مأمونا.

*(فصل) * وأرزاقي الاعوان الذين يوجههم في مصالح الناس ورفع المدعى عليه وغير ذلك من حقوق الناس يكون من بيت المال كالحكام في أرزاق القضاة ولا ينبغي للقاضي أن يجعل لهم شيئا في أموال المسلمين

وأما اذا كان ممن لا يجب بغيره ولكن يختلف نصيبه كالزوج والزوجة فانه يدفع اليه أقل النصيبين (وقال) محمد وأبو النضرين واذا النصف للزوج والربع للمرأة (وقال) أبو يوسف أقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مضارب في بعضها مثل قول محمد فيما اذا كان الميت امرأه والمدعى زوجا وفي بعضها مثل قول أبي يوسف (ثم اذا) ثبت هذا أبي يوسف انه يدفع له أقل النصيبين فقد اختلفت الروايات عنه في ذلك أما اذا كان الميت زوجا والمدعى امرأة ففيه روايتان في ظاهر الرواية عنه يدفع البهارة بع الثمن لانه قد يكون للزوج أربع نسوة فيكون نصيبها ربع الثمن (وفي رواية) أخرى عن أبي يوسف انه يعطى لها ربع الميراث كما ذكر عن محمد وأما اذا كان الميت امرأة والمدعى زوجا ففيه روايتان أيضا في ظاهر الرواية عنه يدفع اليه الربع انتهى *(المساومة) * وما يشبهها كالإداع والاستعارة والاستيجار والاستيهاج اقراره بأنه لى السيد ومانع من الدعوى لنفس المسارم وغيره (طلب) نكاح الامنة مانع من دعوى غلها وطلب نكاح الحرمة مانع من دعوى

نكاحها (وفى) القنينة (بج) أحضر ابن الميت فادعى أن أباك أخذ منى كذا دينا روايا أو اشأوا إلى ابن ولم يذ كراسم الأب ونسبه أو شبهة أو شبهة الشهود
 به وما ذ كر لا يصح ويشترط ذ كراسم ونسبه (وفيه أيضا قاع) قال المدعى عليه للمدعى لا أعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الاتصال بالإسماع
 (ولو) ادعى اقترار المدعى الوصول أو الاتصال يصح (نوع في كيفية البين والاستدلال) ويحلف المدعى عليه بالله تعالى (لقوله)
 عليه الصلاة والسلام لا تخافوا بآثركم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حافا فليحلف بالله أوليذر (وفى المبسوط) الحر والمملوك والرجل
 والمرأة والفاسق والمالح والكافر والمسلم في البين سواء وتعاظ البين بذ كراسم أو صاف الله تعالى بأن يقول له القاضي قل والله الذي لا اله
 الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم من السر (١٩) ما يعلم من العلانية ما للفلان هذا طليق
 ولا قبلك هـ ذ المال الذي

واذا كان لهم رزق من بيت المال فلا يجوز لهم أخذ شيء على القاضي التي يبيعون فيها كما لا يجوز لأقضية أخذ
 شيء فان لم يصرف لهم شيء من بيت المال وقع القاضي للطالب طابعا برفع به الخصم إلى مجلس الحكم فان لم
 يرفع واضطر إلى الاعوان فليجعل القاضي لهم شيئا من رزقه إذا أمكنه وقد رعيه فان عجز عن ذلك فاحسن
 الوجوه أن يكون الطالب والمستأجر على النهوض في إحضار المطلوب ورفع فينتق مع العوين على ذلك بما
 براه إلا أن يبين له ليد المطالب بالطالب وأنه امتنع من الحضور بعد أن دعاه فان أجروا العوين الذي يحضره
 على المطالب فان لم يتفق العوين والمدعى على شيء وأحضره فقد كفى القنينة أن لصاحب المجلس الذي
 نصبه القاضي لاجلاس الناس واتعاده هم بين يديه أن يأخذ من المدعى شيئا لأنه يعمل له بأقعدة الشهود
 على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من الدرهمين العدلين الدائنين من الدراهم التي تجوز في زماننا
 ولولا كلاء أن يأخذوا ممن يعملون له من المدعين والمدعى عليهم ولكن لا يأخذوا الكل مجلس أكثر من
 درهمين والرجالة يأخذون أجورهم ممن يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في الشهر من نصف درهم
 إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرضا تبق لا يأخذون بكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة هكذا وضعه
 العلماء الاتقياء الكبار وهي أجور أمثالهم قال في شرح السر حسي لأدب القاضي القاضي إذا بعث إلى
 المدعى عليه بعلامة فعرضت عليه فامتنع وأشهد عليه المدعى على ذلك وثبت ذلك عنده فانه يبعث إليه ثانيا
 ويكون مؤنة الرجالة على المدعى عليه ولا يكون على المدعى شيء بعد ذلك قال بجد الأئمة المرجاني في الحاصل
 أن مؤنة الرجالة على المدعى في الابتداء فإذا امتنع فعلى المدعى عليه وكان هذا استحسان مال إليه للرجل فان
 القياس أن يكون على المدعى في الحالين حصول النفع له في الحالين (ومنها) انه لا ينبغي له أن يبيع للناس
 الركوب معه إلا في حاجة أو رقع مظلة فانه لا بأس للقاضي أن يركب لينظر إلى شيء مع غيره من الناس فيما قد
 تشو جريه عنده واختلط فيه الأمر وطالت فيه الخصومة ولا يجد سبيلا إلى معرفته إلا بما يخته وقد يكثر هذا في
 باب دعوى الضرر وقد ركب عثمان بن عفان في أمر ينظر فيه فذكر له في الطريق أن عمر بن الخطاب وقف
 عليه وحكم فيه فأنصرف ولم ينظر فيه (ومنها) انه لا ينبغي له أن يكثر الدخال عليه والركاب معه ولا من يحضره
 في غير حاجة كانت لهم الآن يكرهوا أهل أمانة ونصيحة وفضل فلا بأس بذلك وان كانوا على غير هذا الوجه
 كبرت نفسهم وعظم عند ساطعانه ويكفي القاضي في معرفته فيج حال الرجل أن يصعب في غير حاجة ولا دفع مظلة
 ولا خصومة وحق عليه أن يمنع من ذلك لانهم انما يلزمون ذلك لاستكمال أموال الناس لانهم يرون الناس
 أن لهم عند القاضي منزلة ولهذا قالوا من تردد إلى القاضي ثلاث مرات في غير حاجة فذلك جرحه في عدالة
 ويمنع من يجلس في دعائه لغير حاجة لان في ذلك ما كلة للناس وحيلة عليهم ولا يبيع مجلسه لمن يريد أن يترين

ولا قبلك هـ ذ المال الذي
 ادعاء وهو كذا وكذا ولا
 شيء منه (والاختيار)
 في صفة التغليظ إلى القاضي
 بزيده ما شاء من أسماء الله
 تعالى وصـ فانه وينقص
 ما شاء ولكن يحتاط فيها
 عن الواو العاطفة لكلا
 ينكر وعليه البين إذ
 المستحق بعين واحدة حتى
 لو قال والله والرحمن والرحيم
 نصير أجماعا (ثم) اختلف
 المشايخ فيهم منهم من يقول
 القاضي بالخيار ان شاء غلط
 وان شاء لم يغلط في كل مدعى
 به وعلى كل مدعى عليه
 ومنهم من يقول يعتبر حال
 المدعى عليه ان عرف بالصلاح
 اكتفى بذ كراسم الله تعالى
 وان عرف بغير ذلك الوصف
 غلط في البين ومنهم من
 يقول يعتبر حال المدعى به
 ان كان مالا عظيما يغلط
 في البين وان كان حذيرا
 اكتفى بذ كراسم الله تعالى
 ولا يحلف بالطلاق ط

بالتعاق لان البين بهم ما بين بغير الله تعالى واليمين بغير الله تعالى لا يجوز وقيل في زماننا إذا ألع الخصم ساع للقاضي ان يحلف بالطلاق
 والعتاق لقلة مبالاة الناس بالبين بالله تعالى وكثرة الامتناع عن الحلف بالطلاق والعتاق كذا في الهداية وغيرها (وفى الخلاصة) ولو حلفه
 القاضي بالطلاق فشكل وقضى بالاسال لا ينفذ فضاؤه (ولا تغلط البين بزمان ولا مكان عندنا) (ويحلف) اليهودي بالله الذي أنزل انوارا
 على موسى والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحلف
 أحد الا بالله خاصة ولا يحلف الوثني الا بالله (فان قيل) ما الفرق بين المجوسي والوثني حيث يجوز تغليظ البين في حق المجوسي بذ كراسم
 ولم يحز في حق الوثني بذ كراسم فتقول بالله العظيم الذي خلق الصنم (قلت) انا أمرنا باهانة الصنم والوثن لانهم اتخذوها الهام فامرنا باهانتها
 بخلاف النار لانهم لم يتخذوها الهام فامرنا باهانتها فتأمل كذا في المبيع (وسئل) الشيخ عبيد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى عن المرأة إذا

كانت تعلم بالنكاح ولا تحدينه تقدمها لاثبات النكاح والزواج ينكر ماذا يصنع القاضي حتى لا يتبقى هذه المرأة معلقة بأبد الدهر قال يستحلها
القاضي ويقول ان كانت هذه المرأة فهي طالق - حتى يقع الطلاق باليمين ان كانت امرأة فليخلص منه ويحل للأزواج (وفي النسخ) هل
يحلف على الحاصل أو على السبب فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يحلف على الحاصل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف على السبب وقال
نفر الاسلام يهوض الى رأى القاضي (وذكر) في النوازل انه يحلف بالصبي المأذون ويقضى بنكوله (وعين) محمد رحمه الله تعالى انه لو حلف
وهو صبي ثم أدرك لا يمين عليه وانه داليل على أن عينه معتبرة (وذكر) في اقرار الدعاوى والبيانات الصبي اما جرح والعبد الناجر يستحلف
و يقضى عليه بالنكول (ويجوز) (٢٠) الاقتداء عن اليمين بالدرهم وكذا يجوز الصلح عن اليمين على الدراهم حتى لا يكون للمدعى

ان يحلف المدعى عليه بعد ذلك
لان الاقتداء عن اليمين صلح
على الانكار وبعد الصلح
على الانكار لا تسمع دعوى
المدعى فيما وقع الصلح عنه
(ادعى) على آخر ما لا ينكر
وأراد المدعى استخلافه فقال
المدعى عليه ان المدعى قد
حلفنى على هذه الدعوى
عند قاضى بلد كذا وانكر
المدعى ذلك فاقام المدعى
عليه بينة على ذلك تقبل
وان لم يكن له بينة وأراد
تحليف المدعى له ذلك لانه
يدعى ايفاء حقه في اليمين
(ولو) ادعى المدعى عليه انه
أبرأنى عن هذه الدعوى
وقال للقاضى حافه انه لم يكن
أبرأنى عن هذا لا يحلفه
القاضى لان المدعى بالدعوى
استحق الجواب على المدعى
عليه والجواب اما بالاقرار
أو بلا نكار وقوله أبرأنى
عن هذه الدعوى ليس باقرار
ولا انكار فلا يكون مسموعا
من المدعى عليه ويقال له أجب

فيه لمجاسته أو يتعلم أحكامه فان ذلك من خلق المستأكلين وانما يحل له الفقهاء والعدول الذين يحتاج الى
فقههم وشهادتهم (ومنها) انه لا يرى أن لاحد منكم منزلة مثل أن يذبحه شخصان مينا للزكية والفخر
والشهادة والكشف (ومنها) أنه لا ينبغي أن يصفى بأذنه للناس في الناس فيبلغ على نفسه بذلك شر عظيم
وتفسد عقيدته في أهل الفضل البراءة مما قيل فيهم عنده (ومنها) انه ينبغي له أن يتخذ من يخبره بما يقول الناس
في أحكامه وأخلاقه وسيرته وشهوده فاذا أخبره بشئ فخص عنه فان في ذلك قوة على أمره
* (الفصل الثالث) * فيما يتعاقب بحجاسه ومسكنه وذلك أمور منها أن يجلس للحكم في المسجد مستقبلا
القبلة لان الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المسجد للفصل الخصومات ولان القضاء في المسجد أنقى للهمة
عن القاضي وأسهل للناس للدخول عليه فأجدر أن لا يحجب عنه أحد وأما المشرك فالنجاسة في اعتقاده لا على
ظاهر بدنه فلا يصيب الأرض منه شئ والحائض مسلمة فالظاهر أنها تحترق من دخول المسجد في حالة الحيض
وتحبر أنما حائض فاذا أخبرت القاضي لا يكلفها دخول المسجد لكن يخرج إليها أو يأتي الى باب المسجد فينظر
في خصوصيتها ككل وقعت الخصومة في الدابة فانه لا يمكن احضارها في المسجد لكن يخرج القاضي لسماع
الدعوى والشهادة من الشهود والاشارة اليها فكذا هذا وقال أبو حنيفة رحمه الله ينبغي للقاضي أن يجلس
الحكم في المسجد الجامع لان في الخصوم الغرباء وأهل البلدة والمسجد الجامع أشهر المواضع ولا يخفى ذلك
على أحد ولا بأس أن يجلس في بيته أو يأذن للناس ولا يمنع أحد من الدخول عليه ويجلس معه من كان
يجلس معه في المسجد لانه لو جلس وحده تمكن فيه همة المبلل وإذا دخل القاضي المسجد هل يسلم على الناس
قبل ان يسلم فلا بأس وان ترك وسعما تبقى الهيبة وتكثر الحشمة وبهذا جرى الرسم ان الولاة والامراء اذا
دخلوا لا يسلمون لتبقى الهيبة وتكثر الحشمة والى هذا مال الخصاف وقيل عليه أن يسلم ولا يسعه الترك وهكذا
الولاة والامراء اذا دخل عليه أن يسلم لانه سنة ولا يسعه ترك السنة للعمل فاما اذا جلس ناحية من المسجد
للفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه انظر المحيط

* (فصل) * وأما مسكنه فينبغي أن يكون وسط البلد في موضع لا يشق على الناس القصد اليه ومنها أن
لا يجلس على حال تشويش من جوع أو غضب أو هم لان الغضب يسرع مع الجوع والفهم ينطفيئ مع
الشبع والقلب يشتغل مع الهم فها عارض له ذلك لم يجلس للقضاء وان عرض في المجلس انصرف ومنها أنه
لا ينبغي أن يسرع القيام تشاغلا بما يريد أن يؤثر من جوانبه فان عرضته حاجة فلا بأس أن يقوم ومنها
انه لا يقضى ماشيا لانه يفرق رأيه ويحل فقهه وينبغي أن يكون جالسا مترعيا في مجلس الاحكام ولا بأس
متكئا لان الاتكاء يزيد في الفهم ومنها انه لا يتصادق في مجلسه ويلزم العيوس من غير غضب ويمنع من

نصه من ادع عليه ما شئت (وهذا) بخلاف ما لو قال أبرأنى عن هذه الالف فانه يحلف لان دعوى البراءة من المال اقرار بوجوب دفع
المال والاقرار جواب ودعوى البراءة سقط فيترتب عليه الاستخلاف (ومن) المشايخ من قال الصبح انه يحلف المدعى على هذه الدعوى وهي
دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف المدعى على دعوى الخلف واليه مال شمس الائحة الخواني وعليه أكثر فضاة زماننا (وفي الغنية) ادعى
المدون الاتصال فأنكر المدعى ولا يثبت له قطب عنه فقال المدعى اجعل حتى في الختم ثم استخلفني فله ذلك في زماننا اه (اذا) أقر الواهب ان
الموهوب له قبض الموهوب في المجلس أو به مدة بأمرة ثم قال بعد ذلك انه لم يقبض وكنت أقررت به كذا وسال القاضي أن يحلف الموهوب له
بأنه اقتبضه عن هذه الهبة التي يدعى بها فعندها لا يحلف لان الخلف انما يترتب على دعوى صحبة والدعوى لم تصح ههنا المكان التناقص
(وعلى) قول أبي يوسف يحلف بالله اقتبضته بحكم الهبة التي تدعى بها (وعلى) هذا الخلاف اذا اشترى شيئا وأقر المشتري بقبض المشتري ثم ادعى

انه لم يقبضه وطلب من القاضي أن يحلف البائع بالله لقد سلمته الى المشتري بحكم هذا الشراء الذي يدعيه (وعلى) هذا الخلاف اذا اشترى شيئا وأقر البائع قبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه وأراد تحلف المشتري (ورب) الدين اذا أقر قبض الدين وأشهد عليه ثم أنكر القبض يحلف المدينون (والقر) على نفسه بدين لرجل ثم أنكر الدين وقال لا شيء له على وانما أقر رتبته بذلك كذا باوطاب عين المقره السكل على هذا الخلاف أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول المعتاد فيما بين الناس ان البائع يقر قبض الثمن والمشتري يقبض المشتري للأشهاد وان لم يكن قبض ثمة حقة بقة (وكذلك) المعتاد فيما بين الناس ان المستقرض يكتب أولا خط الاقرار ويشهد عليه قبل قبض المال فلو كان التناقض مانعا من صحة الدعوى والاستخلاف لمطالبة حقوق الناس (قال) أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء (٢١) يستخلف القاضي الخلع فيها قبل أن

يطلب المدعى ذلك (أحدها) رفع الصوت عنده ومنها انه لا يتشغل بالحديث في مجلس قضاؤه اذا أراد بذلك اجتماع نفسه واد اوجد الفترة فليقيم من مجلسه ويدخل بيته أو يدفع الناس عنه ومنها انه لا يستخلف من القضاء جدا حتى يأخذه النعاس والضجر فانه اذا عرض له ذلك أحدث ما لا يصلح ويجلس طرفي النهار ما استطاع

(الفصل الرابع في سيرته في الاحكام) ويلزمه في ذلك أمور قال أهل المذهب لا يقضي القاضي حتى لا يشك أن قد فهم فاما أن يظن انه قد فهم ويخاف أن لا يكون قد فهم لما يجد من الحيرة فلا ينبغي أن يقضي بينهما وهو يحدد ذلك ومنها ان القضية اذا كانت مشككة فكشف عن حقيقتها في الباطن ويستعين بذلك على الوصول الى الحق ومنها لا يقضي القاضي في مسائل الخصومات لاهل البلد مثلا يحتري الخصم بباطل وأما في غيرهما فلا بأس ومنها أنهم قالوا لا يقضي القاضي الاجحزة أهل العلم ومشورتهم لان الله تعالى يقول لنبي وشاورهم في الامر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن مشاورتهم ولكنه أراد ان يصير سنة للحكام قال بعضهم الا أن يخاف المضرة في جلاوسهم ويستغل قلبهم وبالخذرم منهم حتى يكون ذلك نقصا في فهمه فأحب الى أن لا يجلسوا اليه وقال بعض الفضلاء لا ينبغي للقاضي أن يكون معه في مجلسه من يشغله عن النظر كالأهل فقه أو غيرهم ولكن اذا ارتفع عن مجلس القضاء شاور ومنها انه اذا أشكل على القاضي أمر تركه وقال بعضهم لا بأس أن يأمر فيه بالصلح والواقف يشك على القاضي كلام الخصمين وهذا مانع له من التصور فأمرهما بالاعادة حتى يفهم عنهما وبقيهم عنهما وبشكل عليه وجه الحكم وهذا هو معنى قولهم اذا أشكل على القاضي أمر تركه كقولنا لا يحل له الاقدام على الحكم باتفاق ثم للقاضي حينئذ أن يرشد هما بالصلح فالواو الاقرب ان كان هناك قاض غيرهم صرفهما اليه لاحتمال أن لا يشك عليه الحكم وان لم يكن في البلدة غيره أمرهما بالصلح ان كان من الاحكام المالية وغیرها التي يتأني فيها الصلح واذا أشكل على القاضي وجه الحق أمرهما بالصلح فان تبين له وجه الحكم فلا يعدل الى الصلح ولما قطع به فان خشي من تفاقم الامر بانفاذ الحكم بين المتخاصمين أو كانا من أهل الفضل أو بينهما رحم أقامهما وأمرهما بالصلح وقد أقام بعض قضاة العدل من الصلح الاول رجلين من صالحين جيرانه من بين يديه وقال استرا على أنفسكما ولا تطعاني على سركما وقال عمر بن الخطاب ردوا القضاء بين ذوي الارحام حتى يصطالحوا فان فصل القضاء بورت الضغائن قال بعضهم انما يجوز للقاضي ان يأمر بالصلح اذا تقارب المجتانبين الخصمين غير أن أحدهما يكون الحسن بحيث من الأسخ أو تكون الدعوى في أمور درست وتقامت وتشابهت وأما اذا تبين لهما حكم وضع الظالم من المظالم لم يسهل من الله الافصل القضاء ومنها انه اذا طال الخصم في أمر وكثر التشغيب فيه فلا بأس للقاضي أن يعزق كتبهم اذا رجا بذلك تقارب أمرهم واستحسنة

بطلب المدعى ذلك (أحدها) رفع الصوت عنده ومنها انه لا يتشغل بالحديث في مجلس قضاؤه اذا أراد بذلك اجتماع نفسه واد اوجد الفترة فليقيم من مجلسه ويدخل بيته أو يدفع الناس عنه ومنها انه لا يستخلف من القضاء جدا حتى يأخذه النعاس والضجر فانه اذا عرض له ذلك أحدث ما لا يصلح ويجلس طرفي النهار ما استطاع

(الفصل الرابع في سيرته في الاحكام) ويلزمه في ذلك أمور قال أهل المذهب لا يقضي القاضي حتى لا يشك أن قد فهم فاما أن يظن انه قد فهم ويخاف أن لا يكون قد فهم لما يجد من الحيرة فلا ينبغي أن يقضي بينهما وهو يحدد ذلك ومنها ان القضية اذا كانت مشككة فكشف عن حقيقتها في الباطن ويستعين بذلك على الوصول الى الحق ومنها لا يقضي القاضي في مسائل الخصومات لاهل البلد مثلا يحتري الخصم بباطل وأما في غيرهما فلا بأس ومنها أنهم قالوا لا يقضي القاضي الاجحزة أهل العلم ومشورتهم لان الله تعالى يقول لنبي وشاورهم في الامر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن مشاورتهم ولكنه أراد ان يصير سنة للحكام قال بعضهم الا أن يخاف المضرة في جلاوسهم ويستغل قلبهم وبالخذرم منهم حتى يكون ذلك نقصا في فهمه فأحب الى أن لا يجلسوا اليه وقال بعض الفضلاء لا ينبغي للقاضي أن يكون معه في مجلسه من يشغله عن النظر كالأهل فقه أو غيرهم ولكن اذا ارتفع عن مجلس القضاء شاور ومنها انه اذا أشكل على القاضي أمر تركه وقال بعضهم لا بأس أن يأمر فيه بالصلح والواقف يشك على القاضي كلام الخصمين وهذا مانع له من التصور فأمرهما بالاعادة حتى يفهم عنهما وبقيهم عنهما وبشكل عليه وجه الحكم وهذا هو معنى قولهم اذا أشكل على القاضي أمر تركه كقولنا لا يحل له الاقدام على الحكم باتفاق ثم للقاضي حينئذ أن يرشد هما بالصلح فالواو الاقرب ان كان هناك قاض غيرهم صرفهما اليه لاحتمال أن لا يشك عليه الحكم وان لم يكن في البلدة غيره أمرهما بالصلح ان كان من الاحكام المالية وغیرها التي يتأني فيها الصلح واذا أشكل على القاضي وجه الحق أمرهما بالصلح فان تبين له وجه الحكم فلا يعدل الى الصلح ولما قطع به فان خشي من تفاقم الامر بانفاذ الحكم بين المتخاصمين أو كانا من أهل الفضل أو بينهما رحم أقامهما وأمرهما بالصلح وقد أقام بعض قضاة العدل من الصلح الاول رجلين من صالحين جيرانه من بين يديه وقال استرا على أنفسكما ولا تطعاني على سركما وقال عمر بن الخطاب ردوا القضاء بين ذوي الارحام حتى يصطالحوا فان فصل القضاء بورت الضغائن قال بعضهم انما يجوز للقاضي ان يأمر بالصلح اذا تقارب المجتانبين الخصمين غير أن أحدهما يكون الحسن بحيث من الأسخ أو تكون الدعوى في أمور درست وتقامت وتشابهت وأما اذا تبين لهما حكم وضع الظالم من المظالم لم يسهل من الله الافصل القضاء ومنها انه اذا طال الخصم في أمر وكثر التشغيب فيه فلا بأس للقاضي أن يعزق كتبهم اذا رجا بذلك تقارب أمرهم واستحسنة

فقل القامى للمدعى عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابني هذا الطفل صح اقراره لانه لان الدار في يده والدليل الملك فكان اقرارا على نفسه فيصح (فان) قال الشفيع لا قضى حلفه بالله ما أتأشبه بها فانه لا يحلفه لان اقرار الاب بالشفعة على ابنه لا يصح فلا يبرر الاستخلاف وهذا من جهة الحيل والخمار في الخصومات (وان) أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصما ومنه مع البيعة عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبير الكان خصما فكذلك هذا (وفي المحيط) الشهادة القاطنة على عتق العبد لا تقبل بدون الدعوى عند أبي حنيفة خلافا لهما او تقبل البيعة على عتق الامة وطلاق المرأة تحسبه من غير الدعوى ولا يحلف على عتق العبد تحسبه بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى أشار محمد في آخر كتابه الاخرى انه يحلف وهكذا ذكر في شرح القدوري (وذكر) شمس الباقية السرخسي انه لا يحلف فتأمل عند القدوري (وذكر) في الخلاصة عتق في يد رجل أقام البيعة له حر والذوالبيدانه عبد فلان أو دعبه أو

أجره فيبينة ذي اليد أولى بخلاف ما إذا أقام العبد البينة على مولاه أنه حر الأصل وأقام مولاه البينة أنه عبده فيبينة العبد أولى لأن المولى يعطى خصمه لا يثبت بينة العبد بالحربة أمامها فالأودع ليس بخصم لكن بحال بين العبد وبين ذي اليد (ولو) قال العبد أعتقني فلان وذو اليد لم يقم البينة على الإيداع والأجارة لا يحال بينه وبين العبد دلالة أقرب لرق ثم ادعى العتق (ولو) أن رجلاً قدّم بادة ومعه رجل ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده وادعى أنهم أرقه وادعوا أنهم أحرار كانوا أحراراً ما لم يقر واليه بالمالك بكلام أو يبيع أو تقوله بينة وإن كانوا من أهل الهند أو السند أو الترك أو الروم (وفي الجامع) الصغير غلام هو في يد رجل قال أحرره وقال الذي في يده هو عبدان كان لا يعبر عن نفسه فالقول قول ذي اليد وهو كالمنازع (٢٢) وإن كان بالغاً أو صغيراً يعبر عن نفسه فالقول قول الغلام ولو أقام البينة هذا على الرق وهذا على

الحربة فيبينة الغلام أولى ويجوز أن يكون القول قوله والبينة بينة كالمودع إذا قال رددت الوديعة كان القول قوله ولو أقام البينة فالبينة بينة بينته (وفي اللؤلؤ الجوى) ولو باع رجل رجلاً وقبضه المشتري وهو ساكت فهو أقرار بأنه عبده لأنه انفاذ لتصرف يختص به المالك تصرفاً واجباً في المحل وهو ملك الرقبة واليد والاقبال لمثل هذا التصرف يكون أقراراً بالرق والملك (ولو) عرض عبداً أو أمة على رجل وهو ساكت أو هي ساكنة ولم يبيع ثم قال نحن حران صدق عليه اه (وفي أدب القاضي) رجل قال لا تخن فلاناً المثلث أو صبي البنت وجعلت قيماني ماله وأنكر الوصي فلا عين عليه (وكذا) لو قال أن فلاناً وكلك بطالب حقوقه ولي على موكل مال وأنكر الوكيل الوكالة لا عين عليه

بعض الأئمة وقد حدث ذلك في زمان أبان بن عثمان وهذا إذا حكم القاضي لرجلين بقضاء من في شيء واحد فيقومان عند قاض غيره كل واحد معه حكم ذلك القاضي في الشيء المتنازع فيه أنه له قال فائز من بينهما أولى به إلا أن يكون الحائز قد حكم له به أولاً وفي قضاء الثانية الثاني ما ينسخ ذلك فتدفع قضية الأول فان لم يحزم واحد منهما ما أول ولم يعلم الأول من الآخر فاعدها لم يمينه فان تكافأوا والقضيتان مؤرختان فأولاهما أولى الآن يكون في الثانية ما ينسخها فان كانت أحدهما مؤرخة دون الأخرى فالمؤرخة أولى فان لم يكن تاريخ ولم يكن في يد واحد منهما أو أشكل الأمر على الحاكم ورأى أن يقطع القضيةتين ويستأنف الحكم فعل وهذا إذا كتبا جميعاً ما بان أن كانت أحدهما خطأ فلا إشكال في رد ما كان الحكم فيه خطأ

(الفصل الخامس في ما يبتدى بالنظر فيه) * ويلزم من أول ما يبتدى به الكشف عن الشهود والموثقين فيعرف حال من لا يعرف حاله منهم ويخص عن عدائهم فمن كان هدلاً أثبتته ومن فيه حجة أسقطته وأراح المسلمين من أذيتهم ولا يحل له أن يترك غير المرضي ينتصب للناس فأنهم أخذوا بالدين ووصفه في شعار الدين وعليه أن يصرح بعزل هؤلاء ويسجل على شاهد الزور كتاباً بخطه وكذلك يجب عليه الكشف عن المحبوسين فينظر في أمورهم وفي مدة أقامتهم في الحبس فتدبر فيهم من طالت أقامته فتكون أقامته في الحبس ظلمه له ثم ينظر في الأوصياء وأموال الأيتام ويأمر من ينادى عن أذنه أنه قد جرح على كل نديم لا أولى له وعلى كل سفيه مستوجب الولاية عايه وأنه من علم منكم أحداً من هذين النوعين فليرفع أمرهما البينا قول عليه ومن باع منهما بعد الذاء فهو مردود

(الفصل السادس في سيرته مع الخصوم) وينبغي له أمور منها أنه إذا حضر الخصمان بين يديه فليست بينهما في النظر إليهما والشكك معهما ما لم يلدأ أحدهما فلا بأس أن يسوء نظره إليه تأديباً له ويرفع صوته عليه ما صدر منه من اللدد ونحو ذلك وهذا إذا علم الله تعالى منه أنه لو كان ذلك من صاحبه فعل به مثل ذلك وبحضهما عند ابتداء المحاكمة على التردد والوقار وبسكن جاش المضطرب منهما ما يؤمن روع الخائف والخاضع في الكلام حتى يذهب عنه ذلك ويقعددهما بين يديه ضعيفين كأنما أوقوا بين أوضاعهم مع قوى ولا يقرب أحدهما إليه ولا يقبل عليه دون خصمه ولا يعمل إلى أحدهما بالسلام فيخصه به ولا بالترحيب ولا يرفع مجلسه ولا يسأل أحدهما عن حاله ولا عن خبره ولا عن شيء من أمورهما في مجاسهما ذلك ولا يسألهما جميعاً ولا أحدهما فان ذلك يجرحهما عليه ويظلمهما فيه وما جرى إلى الثناون بحمد ود الله فمنوع ويسوى بينهما فان كان أحدهما ذمياً فان أبي ذلك المسلم وهو الطالب فلا يحكم له ولا ينظر في أمره حتى يتساوى بالجلس ويرضى بالحق فان كان هو المطالب قال القاضي للمسلم أماناً تساوى به في المجلس والافتراض له وصيغته منه ولم

(وإذا) ادعى المشتري إيفاء الثمن والبائع ينكر بحالف البائع (وكذا) المستقرض إذا ادعى إيفاء القرض وأنكر المقرض يحلف التفت المقرض (ولو) ادعى المضارب أو الشريك دفع المثل أو أنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف المضارب أو الشريك الذي كان المال في يده لأن المال في أيديهم ما أمانة والقول قول اليمين مع اليمين (وإذا) ادعى المشتري إيفاء الثمن وأنكر البائع فالقاضي إنما يحلفه إذا طلب المشتري يمينه ولو أقامه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانياً له ذلك (ثم) إذا حلف البائع أنه لم يستوف الثمن وقال المشتري أنا أجيء بآبائتي على الإيفاء فالقاضي لا يجبر المشتري على أداء المال بل يمهله ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود وأما إذا قال شهودي غيب يرضى عليه بالمال ولا يمهله كذا في العمادى (وفي الغنية) أقام المدعى البينة فقال المدعى عليه إن لي دفعاً شرعياً للقاضي أن يقضى عليه إذا قامت البينة العادلة ولا تنقب إلى مثل هذه المقالة (وقال) أبو حامد رحمه الله تعالى بكلفه أن يأتي بالدفع فان أبى كان له أن يقضى ويقتضى له

حق الدفع (أقام) المدعى البينة وطالب القاضى من المدعى عليه دفع ما فجر عنه يقضى القاضى بعنى لا يؤخر (قال) أبو حامد رحمه الله تعالى يقضى والقاضى ظلم في تأخير الحكم (وقال) السكرانيسى تأخير القضاة بدعوى الحق ظلم (أنى) بدفع صحيح وقضى القاضى بطلان دعوى المدعى ثم أعاد الدعوى منه فاضاً آخر لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا ثبت ذلك بالبينة اه كلام الغنية (المدون) اذا حلف ان لا دين عليه ثم أقام المدعى بينة على الدين فعند محمد لا يظهر كذبه في الحلف لان البينة حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في عينه (وعند) أبي يوسف يظهر كذبه في عينه (ولا) يمين في الحدود سواء كان حاداً أو خالص حق الله تعالى نحو حد الزنا وشرب الخمر وحد السرقة أو كان دائراً بين حق الله تعالى وحق العبد نحو حد القذف حتى ان من ادعى على (٢٣) آخرانه قذفه وأنكر القاذف لا يمين عليه فيه

(وأما) في السرقة فان السارق يستخاف لاجل المال اذا أراد المالك أخذ المال دون القطع ويقال له حينئذ دع ذكر السرقة اذا وادع تناول مالك فيكون لك عليه اليمين (وفى) القصاص في النفس والاطراف يستخاف الآن في الطارف يقضى بالقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى بالمال وفى النفس لا يقضى بالنكول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يحبس حتى يقر أو يحلف وعندهما يقضى بالدية (ادعى) على آخرانه قال له يا منافق أو يا كافر أو يا زنديق أو ادعى انه ضربه أو طعمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي توجب التعزير وأراد تخفيفه فالقاضى يحلفه لان التعزير محض حق العبد وله ذم المكلف العبد اسقاطه بالعفو والصغر لا يمنع وجوبه كذا في العمادى (وفى فتاوى)

ألتفت اليك ولم أجمع منك فان فعل نظره وقبل لا يسوى بينهما لقوله عليه السلام لا تساووهم في المجلس واستحسن بعض أشياخى تمييز رتبة المسلم على الذى لنبه عليه السلام أن يساوى بين المسلم والذى في المجلس وذكر أن علياً رضى الله عنه خاصم يهودياً عند القاضى شريح فجلس على رضى الله عنه في صدر المجلس وجلس شريح والذى دونة وقال على لولا أن النبى عليه السلام نهى عن مساواتهم في المجلس جلست معه قال بعضهم وأرى ان يجلسا جعاباً بين يديه ويتقدمهما المسلم بالثنى اليسير والى هذا ذهب بعض العلماء المتقدمين ولا ينبغي للقاضى أن يدخل عليه أحد الخصمين دون صاحبه لا في مجلس قضائه ولا في خلوة ولا وحده ولا في جماعة وان كان الذى بينه وبينه خصما حتى تنقضى خصوصتهما الآن يجلس خارجاً في مجلسه الذى يجلس الناس معه فيه في غير مجلس قضائه فلا بأس أن يجلس أحد الخصمين فيه ان شاء ولا ينبغي أن يضيف أحدهما أو يخلو معه أو يقف معه فان ذلك مما يدخل عليه سوء الظن به ولا ينبغي أن يجيب أحد الخصمين في غيبة الآخر الا أن يظهر له اللدغم الغائب أو لا يعرف وجهه خصوصاً المدعى فلا بأس ان يسأله عن ذلك ليعرف حقيقة أمرهما ومنها انه لا يلحق أحدهما بحته لانه متى أعان أحدهما بضعف الآخر فيجزع عن الادلاء بحجته ومنها أن يحكم بين الخصوم الاول فالاول وأن يقدم المسافرين والمضروبين ومن له مهمل يخشى فواته فان كان يشق عليه معرفة الاول فالاول فانه يأمر من يكتب أسماءهم على ترتيب وصولهم ويدهو الاول فالاول أنظر الخبر يدق بال بعض الاتمة واذا قلنا انه يبدأ بالسابق فالسابق فقد قال به بعض أصحاب الشافعى ان الاول يقدم في خصامه مع واحد فقط لا في سائر مطالبه مع خصومه قال وهذا عندى بما ينظر فيه فان سبق بخصمين سائر الخصامين ففرغ من طلب أحدهما ثم أراد ان يخاصم الآخر وذلك مما لا يطول ولا يضر بالجماعة الذين بعده فانه قد يمكن من ذلك كالأخصام الاول وطال خصامه معه فانه ليس من حق الذين بعده ان يمنعوهم وربما كان خصام الاثنين تخصصام واحد تطول معه سخامة ومنها اذا قرأ أحد الخصمين صاحبه على ما يديه الزمه الجواب بالاقرار والانكار فان امتنع من الجواب فسيأتى الكلام عليه ومنها اذا شتم أحد الخصمين صاحبه زجره فاذا أسرع اليه بغير حجة مثل قوله له يا ظالم يا فاجر ونحو ذلك زجره عنه ويضرب في مثل هذا الآن يكون ظنه من ذى مروءة فينهأ ومنها اذا قال الخصم للشاهد شهدت على بالزور وقصد أذاه لكل بقدر حالهما وان كان اتعاضى أن الذى شهد على به باطل لم يعاقب يعنى انه باطل في نفس الامر لكونه أدى الدين المشهود به عليه مثلاً ولا بينة له على الادعاء ونحو ذلك وكذلك يؤدب أحد الخصمين اذا أساء على الشهود وأهل الفتوى أو مرض لهم بما يؤذيهم أو أبادموجعاً يلزمه أن يأمر الخصمين اذا جاء الشهود لاداء الشهادة عليها بالسكوت وأن لا يتعرضا للشهود بتوبيخ ولا بعيب فان فعل ذلك أو فعله أحدهما به النهى أدب بحسب القائل

قاضى خانلو وجب عين على الآخرس فانه يحلف وصورة تخالفه أن يقول له القاضى عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا وأما برأسه بنعم يصير حاله لا يقول له بالله ان كان كذا وكذا لانه لو أشار برأسه بنعم في هذا الوجه يصير مقراب الله ولا يكون حاله (رجل) ادعى انه وكيل الغائب بقض الدين أو العين ان برهن على الوكالة والمال قبلت وان أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصماً ولا تعقل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصماً باقرار المطالب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يستخاف على الوكالة لان التعاضيف يترتب على دعوى محبة ولو تم جدل عدم ثبوت الوكالة (وذكر) الخصاف انه يحلف على الوكالة والاول اصح (وفى المستقى) المطالب اذا كان مريضاً أو امرأة يبعث من يستخلفهما (وقال) الامام رحمه الله تعالى لا يبعث (من) عليه الدين المؤجل قبل قدمه الدائن الى القاضى قبل الحل وحلفه ماله قبل اليوم شئ وجهه القاضى ان كان الحالف لا ينوى اتلاف حقه لا بأس به ولكن ليس للقاضى أن يقبله منه بل يحلفه بالله ماله قبلك شئ

(قال) الحق فيه دليل على أن قوله ليس قبله اليوم شيء أقرار ولا يلغى إلى قول بعض الحكماء أنه أقرار بالدين المؤجل فيجب عليه المال (وذكر) الناطق أن من عليه دين مؤجل لو أقر به وادعى الاجل لا يصدق القاضي فليست به أن يقول للقاضي له أمانة أم مؤجله أن ادعى الحالة بخلاف باقية ما عليه هذه الألف التي يدعيها وان حلف بغيره هذا العاريق حث (وفي المحيط) للمرأة اثبات المهر المؤجل وان لم يكن لها ولاية المعاملة وكذا الدين المؤجل (رجل) أخذ دراهمه ممن هي عليه ونقدها الناقد ثم وجد بعضها زور فلا ضمان على الناقد وزاد الدافع وبتدري غير هوان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعه فالقول قول القابض لانه ينكر أخذ غير هوانه إذا لم يقر باستيفاء حقه أو الجاد فان كان أقر لا يرجع أن أنكر الدافع (٢٤) أن يكون ذاهو (وفي القنية) رجل طلب دينه من المديون فأعطاه ألف من من الخطاة ولم يعها

منه ولم يقل انهما من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان الدين بينهما معلوما يكون يباع بقدر قيمته من الدين والألف لا يبيع بينهما (وفي العمادى) ولو كان لرجل على آخر دينانير فقال أنا أعطيتك بهادراهم فساوم بالدراهم ولم يقع بيع ثم فارقه عن قبض ولم يستأنف يبعافه هذا جائز البيعة وبخوه عن محمدرجه الله تعالى (قال) وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا (قلت) وصورتها بالفارسية لكن عربها بعض الفضلاء الجمع على شير ودينه وهى رب الدين اذا توافق مع المديون على ان يعاينه من الذرة بمقدار ماله عنده من الدراهم وقد كان ذلك القدر فى ملكه والذرة فى ذلك الوقت كل ما تنم من دينار الأرب رب الدين لم يقبض الذرة فى ذلك

والقول له ومنها اذا نسي الحاكم أحد الخصمين عن الكلام ولم يفعل وأتى بالحج لخطأ على صاحبه وعنه من الكلام ويكره معارضته فى كلامه أمر القاضي بأدبه ومنها أن يمنع ذات الجلال والخلق الرخيم ان تباشر الخصومة ويأمرها أن توكل وكيلها فال بعض الاثمة اذا كانت المدعى على امرأة شابة لها جمال ويخاف عليها ان تكلمت أن يؤذى سماع كلامها الى الشغب فافان مؤمر بان توكل ولا يكون من حق الخصم أن يأق بها الى مجلس القاضي وان احتج الى أن يبعث اليها وهى بدورها تتخاطب من وراء سترها من بعثه القاضي اليها ممن يؤمن فى دينه فعل ومنها أن يجيب الغريم اذا سأله رفع غريمه ان كان فى المصراً وفيما قرب منه فان كان بعيد الم يؤمر برفع حتى يترج جانبه ولو ياتى ما شاهد ومنها اذا المزمه أحد الخصمين بما يكره فقال له ظلمنى وأراد أذاه فليزره ان كان القاضي من أهل الفضل والعقوبة فى مثل هذا أمثل من ٣ العقوبة وهذا فى المزم وأما اذا مر ح بالاساعة على القاضي فظاهر كلامهم يجب تأديب القائل ومنها انه اذا أدلى به الخصمان يسألهم ما هو شأن حكم العدل واليه ذهب الخصاص وقال بعضهم هو بالخيار ان شاء سكت منهما حتى ينطق أحدهما ويستدعى من القاضي الجواب وان شاء سألهما جميعا بالخطا الثانية فقال مالكا أو ما حاجتكم وهو المذهب كذا فى المحيط وقال مالك انه لا يسأل الخصمين اذا دخل عليه من المدعى منهما بل يسكت حتى يبدأ أحدهما بالكلام ولا يخص أحدهما بسؤال فان سؤال أحدهما ما يشعر بعناية القاضي وقبوله عليه دون خصمه والقاضى مأمور بالعدل بينهما فى مدخلهما اليه فلا يأذن لاحدهما قبل الآخر وفى مخرجه ما عنده فلا يصرف أحدهما قبل الآخر وفى خطه وقبوله وجهه عليه ما وفى كلامه لهما وقد نزل ضيف بعلى بن أبى طالب غوصم عنده فامر ضيفه أن يقول عنه من منزله واذا قلنا انه يبدوهما بالسؤال فان قال كل واحد منهما ما سأل مدعيهما حتى يأتى أحدهما بخصمه فيكون هو الطالب فان تنازعا فحين هو المدعى نظر الى الجالب فان لم يعرفه أولم تعلم بينه لاحدهما انه هو الذى دعاه صاحبه الى الحاكم أمرهما بالانصراف فن أبى الالحا كمة فهو المدعى فان تنازعا ما أقرع بينهما او منها أن القاضي لا يستخلف المدعى عليه اذا أنكر الاباذن المدعى الآن يكون من شاهد الحال ما يدل على انه أراد تخليفه من القاضي وقد ذكر عن بعض القضاة أن رجلا ادعى على آخر ثلاثين دينارا فأنكر المدعى عليه فاستخلفه القاضي فقال الطالب لم أذن فى هذا المين ولم أرض به اولا بد أن تعاد اليين فامر القاضي غلامه أن يدفع عن الطالب من ماله ثلاثين دينارا كراهة أن يكلفه إعادة المين التى قضى عليه بها واذا استخلفه فلا بد من حضور الخلو له أو وكيله ومنها اذا ذكر المدعى دعواه كاف الخصم الجواب عنها ما كان ان فهمها وأحاط بها علما وان كان فيها اشكال أو طول أمهل بحسب ذلك ومنها اذا أقر الخصم كتب اقراره والتاريخ فى رقعة

الجاس ثم بعد أيام جاء وقبض ذلك القدر من الغلة وقد تغير السعر أي يعتقد البيع بينهما فعلى قياس ما ذكر فى مداينات الاختيرة ينبغي وأمر أن يعتقد البيع بينهما بالاقرار السابق والله سبحانه وتعالى أعلم (وفى فتاوى) الدينارى رجل له عند رجل حنطة ينفذها فى عرب الدين وأخذ منه قماش من الخياط بحسب الخطا وذلك اليوم سعر الحنطة كل مائة من دينار ثم لماسا حسبه كان السعر يوم الحساب كل خمسين من الدينار فان حصل بينهما مائة مائة فان عين القماش الخياط بمقدار من الحنطة يعتبر ذلك التعيين وان لم يحصل بينهما مائة مائة فاعتبر وقت الحساب لا وقت الخرج واعتبر بعض المشايخ وقت الخرج مستدلا بأنه لو استخرج رجل من مائة من حبوب أو أعطاه أثلب غنمها فاعتبر وقت الخرج قال الدينارى والمتمم بر عندنا وقت الحساب (ادعى) المدون ان الدائن كتب على قرطاس بخطه ان الدين الذى لى على فلان بن فلان أنه عنه مائة مائة قطع الدين لان الكتابة الموسومة المعنونة كالمطوقه وان لم يكن كذلك لا يصح الإبراء ولا دعوى الإبراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب

الدين وبغير طلبة (ولو) قال تركت الدين الذي لي عليك لا يكون ابراهم يعمل على ترك الطالب في الحال (وذكر) في خزائن الاسماء على فتاوى صاعداً رجل كتب على نفسه عماله معلوم ونخطه معلوم بين التجار وأهل الماد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه، وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة (وفي جامع) الفتاوى ولو قال تركت حتى من الميراث أدبرت منه أومن حصتي لأبصر وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه (قال) المدعى للمدعى عليه بعد الخصومة وهبت وتركك لا يكون ابراهم لم يقبل ذلك بخلاف إذا قال المدعى عليه أبرئتني مما لك على أو هبت أو تركت أو أبرأتني وجه مخرج الجواب (قال) من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى هو على دعواه وقال أبو يوسف رحمه الله (٢٥) تعالى هو على دعواه في الدين

القائمة لافي الدين (أبراه) من الدعوى ثم ادعى عليه بالوكالة أو الوصاية عن غيره مع (وفي العمادى) رجل ادعى على آخر مالا فأذكر فقال المدعى انه كتب لي بذلك خطأ فأذكر المدعى عليه أن يكون خطه فأمره القاضي أن يكتب على بياض فكتب وكان بين الخطين مشامة ظاهرة دالة على انه باع بخط كاتب واحد لا يقضى عليه بالمال المدعى به لان هذا لا يكون أعلى حالاً ما لو قال هذا خطي وأنا كتبه ولكن ايسر على هذا المال فهناك القول قوله ولا شيء عليه ثم قال السيد الامام ناصر الدين وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الطلاق ولو كتب الطلاق على الرسم في مثله ثم قال لم أتوبه الطلاق لا يصدق فكذلك الاقرار (وفي فتاوى) الولوالجي رجل ادعى على رجل داراً أو عبداً

وأمره ان يخرج بالخرج عما وجب عليه باقراره ونهاية يستحب للقاضي أن يراقب أحوال الخصوم عند الاداء بالجمع ودعوى الحقوق فان توسم في أحد الخصمين انه أبطن شبهة أو انهم بدعوى الباطل الآن حجة في الظاهر متجهة وكتاب الحق الذي بيده موافق لظاهر دعواه فليطالع القاضي في الفحص والبحث عن حقيقة ما توهم فيه فان الناس اليوم كثرت مخادعتهم وانهم مامانتم فان لم ينكشف له ما يدع في دعواه فحسن أن يتقدم اليه بالموعظة وان رأى لذلك وجهاً ويخوفه الله سبحانه وتعالى ويذكر قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فان أناب وألأضى الحكم على ظاهره وان تزايدت عنده بسبب الفحص عن ذلك شبهة دافعة فوالى الكشف وردده الايام ونحوها ولا يجعل في الحكم مع قوة الشبهة ويجهد في ذلك بحسب قدرته حتى يقين له حقيقة الامر في تلك الدعوى أو تتقن عنه الشبهة ومنها ينبغي للقاضي ملاحظة الخصمين وتعرفهم بآيات من خاص في باطل فانه حائض في سخط الله ومن حالف ليقطع مال أخيه بيمين فاجرة فليتبوأ معة من النار وبغوا الشهود أيضاً كما روى عن شريح أنه كان يقول ان شهد عنده انما يقضى على هذا المسلم انما يشهدتكما وانى متوفى بكما من النار فاتقيا الله والنار ومنها أنه ينبغي أن يسهل اذن البيئات ولا يعاملهم فيتمرقوا فاعسر جمعهم وربما أدى الى خبير صاحب الحق فيترك حقه أو يهضمه بالمالحة عنه لما يدركه من المشقة قال بعض أشياخي وهذا رأيت بعض القضاة يامر أول جالوسه باذخار البينة ويسمع منها قال وقد قال لي من حضرني ممن عني بالعلم كان فلان بن فلان ممن اتفق بالخصومة وكان يقول نقل الجبال عنده أيسر من نقل البينة يعني الى مجلس الحكم فاذا حضر واآتهم وقرهم وبعدهم وسألهم عن شهادتهم فان كانت تامة قبدها وان كانت ناقصة سألهم عن بقية ما وان كانت مجملة سألهم عن تفسيرها وان كانت غير مألوفة أعرض عنها اعرضاً جليلاً وأعلم المدعى بأنه لم يأت بشيء ومما نهى لا يسمع الدعوى في الاشياء النافذة الحقة التي لا يتشاح العقلاء فيها كقدر سمعة ومنها انه يجب على القاضي اذا حضر عنده الخصمان أن يسأل المدعى عن دعواه ويخبرها عنه فان كانت دعوى لا يجب فيها على المدعى عليه حق أعلمه بذلك ولم يسأل المدعى عليه عن شيء وأمره ما بالخروج عنه وان نقص من دعواه ما فيه بيان مطلبه أمره بتسامه وان أتى بأشكال أمره ببيانه فاذا سمحت الدعوى سأل المطالب عنها فان أقر وأنكر نفار في ذلك وان أجهم جوابه أمره بتفسيره حتى يرتفع الاشكال عنه وتبدل ذلك منهما ان كان فيه طول والتباس وان كان أمراً قريلاً يتخج الى تقييده ولا يدع الحكم أحد الخصوم بذلك قال في شرح التجريد فان كانت دعواه حجة لا يسأل المدعى عليه عن جوابه في القياس حتى يسأل المدعى منه ذلك لكيلا يكون تحيلاً للخصومة وفي الاستحسان يسأل لاحتمال أن هيبة المحاس تمنعوك بكاف بالجواب بلا أو نعم وقد ذكر أن عيسى بن

(٤ - من الحكم) ثم قال المدعى للمدعى عليه أبرأتك من هذه الدار أو من خصوصتي في هذه الدار أو في دعواي في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك نسمع ولو أقام البينة قبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بينته بعد ذلك وكذلك اذا قال أنا برى من هذا العبد أو خرجت عنه فليس له أن يدعى بعد ذلك لان قوله أبرأتك من خصوصتي في هذه الدار خطاب للواحد فله أن يخاصم غيره في ذلك بخلاف قوله برئت لانه أضاف البراءة الى نفسه ملحقاً فيكون هو بريئاً (نوع في الاختلاف) (اذا) اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري غنا وادعى البائع بقره من المبيع وادعى المشتري أكثر منه فلا يخلو ما أن يكون لاحدهما بينة أو لهما بينة أو لا بينة لهما ولا لاحدهما (فان) كان لاحدهما بينة قضى لمن قامت بينته لانه توردها بالحجة (وان) أقاما البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى لان البينان يثبتان للزيادة (وان) لم يكن لهما ولا لاحدهما بينة قبل له المشتري اما أن ترمي بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقبل للبائع

Digitized by Google

قول مالك والشافعي رحمهما
الله تعالى المتاع كله بينهما
نصفه فان قال ابن أبي ليلى
القول قول الزوج في الشكل
ولها ثياب بدنهما وقال الحسن
البصري رحمه الله تعالى
ان كان البيت بيت المرأة
فالمتاع كله لها الا ما على
الزوج من ثياب بدنهما وان
كان البيت بيت الزوج
فالمتاع له لان يد صاحب
البيت على ما في البيت اقوى
وأظهر من يد غيره وهذا كله
اذا اختلفا في حال قيام
النكاح (وأما) اذا اختلفا
بعد طلاقها ثلاثا أو باثنتي
فالقول قول الزوج لانها
صارت أجنبية بالطلاق
فزال يد هذا اذا اختلف
الزوجان قبل الملاقاة أو
بعده (أما) اذا ماتا فاختلف
ورثتهما فالقول قول ورثة
الزوج في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى القول قول ورثة
المرأة الى قدر حوائضها

*) (الفصل الثامن في التحكيم) * وعنه ان الخصمين اذا حكم بينهما او جلا وارضاياه لان يحكم بينهما فان ذلك جائز بالسكاب والسنة واجماع الامة ولا ينافي لم تجز التحكيم لضايق الامر على الناس لانه يشق على الناس الحضور الى مجلس الحكم لحوزنا الحكم للحاجة

* (فصل فِيمَن يَصْلَحُ حُكْمُومَن لِّإِبْصَالِهِ حَكْمًا) * وكل من تقبل شهادته في أمر جاز أن يكون حكمه ومن لا فلا والمرأة تصلح حكاما والصبي والعبد والمحدوف في الله - ذف والاعمى لا يصلح حكاما لان الحكم في حق المحكمين بمنزلة القاضي وكل من صلح شاهد ا صلح قاض - يامون لا فلا ثم انما يعتبر كونه أهلا للشهادة في حالتين حالة التحكيم ووقت الحكم - حتى اذا لم يكن من أهل الشهادة وقت التحكيم ثم صار من أهل الشهادة وقت الحكم لا يصير حكاما بان حكاما جدا أو ذميا أو أصيبا ثم أسلم أو اعتق أو بلغ الصبي ثم حكم لم يحز وكذا اذا كان شاهدا وقت التحكيم ولم يبق شاهدا وقت الحكم لا يبق حكاما لان الحكم في حقهما بمنزلة القاضي وفي القاضي يعتبر لصفة القضاء كونه من أهل الشهادة فكذا هذا (مسئلة) ولا يصح التحكيم معلما بالخطب ولا مضافا الى المسئلة مستقبل بان قال ابعده أو ذمى ان عنت أو أسلمت فاحكم بيننا أو قال لا تحراذا أهمل الهلال فاحكم لا يصح عند أبي يوسف وعند محمد بهم

* (فصل فيما يباح فيه النكاح وما لا يباح) * ويصح النكاح فيما لا يملك من ذل ذلك بانفسهما وهو - حقوق العباد ولا يباح فيما لا يملك من وهو - حقوق الله تعالى - حتى يجوز النكاح في الاموال والطلاق والعنف

Digitized by Google

زوج بنته فبهرها بجهازا فماتت الميت وزعم أبوه ان الجهازا المدفوع اليها كان ماله وان لم يملكه منها وانما أعاره لها ولم يملكه لها فالتقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد الزوج ولان الانسان اذا جهز بنته يدفع اليها بطريق التملك ظاهرا وصار كمن دفع ثوبا الى قصار ليقبضه ولم يذكر اسراجا على الاجارة بشهادة الظاهر فذكر اهذا (والبينة) الصحيحة ان تشهد عند التسليم الى المرأة انما غاسم اليها هذه الاعيان بطريق العارية أو يكتب نسخة ويشهد الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة منك عارية بيدى لكن هذا القضاء لا الاحتياط لجواز انه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حاله الصغر فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين الله تعالى فلا احتياط ان يشتري منها ما في هذه النسخة بشئ معلوم ثم الميت تبرع عن الثمن (٢٨) انتهى (وفي العمادى) ان كان لرجل على انسان دينان من جنس واحد فادعى المدينون شيئا من

والنكاح والقصاص وتضمن السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والغذف لان التحكيم تفويض والتفويض يصح بما عاك المفوض فيه بنفسه ولا يصح فيما لا يملك كالتوكيل وذ كر الخصاص ولا يجوز حكم المحكم في حد أو قصاص لان حكم المحكم بمنزلة الصلح فكل ما يجوز استحقاقه بالصلح يجوز التحكيم فيه وما لا فلا وحد القذف والقصاص لا يجوز استيفاءهما بالصلح وبه قد توافقا لا يجوز التحكيم فيه ما وذ كر في الاصل انه يجوز التحكيم في القصاص لان التحكيم تفويض وتواضع في حقهما وان كان صلحا في حق غيرهما وما هما على ما كان استيفاء القصاص فيه مع تفويضه الى غيرهما (مسئلة) وينفذ حكم المحكم في سائر المجتهدات نحو التكتابات والطلاق والعنف وهو الصحيح لكن شيوخ المذهب امتنعوا عن القنوى بهذا الا لا يجاسر العوام فيه ولا يجوز حكمه في الدم الخطا لان العاقلة لم ترض به وحكم المحكم انما ينفذ على من يرضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز لان هذا الحكم مخاف للشرع فان الدية في قتل الخطا على العاقلة الا ان يكون القاتل أقر بالقتل خطأ فيجوز حينئذ حكمه بالدية عليه لان ما يجب بالاقرار لا تنعذه العاقلة وانما يجب على المقر وكان حكمه موافقا فنفذ

(فصل فيما يصح فيه حكم المحكم وما لا يصح) * حكما رجلا فاجاز القاضى حكمه قبل ان يحكم ثم حكم بخلاف رأى القاضى لم يجز لان حكمه هما لا يتوقف على اجازة القاضى فتكون اجازته باطلا وكذلك اجازته حكم المحكم باطلا لانه اجازة المدوم واذ ابطال اجازته ونقضى بخلاف رأيه كان لقة قضى نقضه انتفا على حكمين فحكم أحدهما لم يجز لان القضاء أمر يحتاج فيه الى الرئى والتدبير وهما مضايير انهم ماديون رأى أحدهما فلم ينفرد أحدهما بالقضاء كوكيل البيع والشراء وكلاما م اذا فوض القضاء الى اثنين لا ينفرد أحدهما به فكذا هذا (مسئلة) حكما رجلا مادام في محاسنة الا لم يحكم بينه اذ قال حكمت فالحكم مدق مادام في محاسنة لانه حكم ما عاك استحقاقه وانشاء مقلد الاقرار به وجعل اقراره كانه انشاء الحكم ولا يصدق بعده لانه لا عاك انشاء الحكم

(الركن الثاني من أركان القضاء الغضى به واجتهاد القاضى في القضاء) * ينبغي للقاضى ان يقضى بما فى كتاب الله تعالى من الاحكام التى لم تنسخ وان ورد عليه شئ لم يعرفه فى كتاب الله تعالى يقض بما جاء فى السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لاننا مرنا باتباعه قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا الآية فان لم يجد نصا يقض باجتماع الصحابة فقال عليه السلام ما حكم يستق وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى فان كان بينهم اختلاف فان كان القاضى من أهل التمييز والنظر ميز أقاويلهم ورجح قول بعضهم ونظر الى أشبهها بالحق وأقر بها الى الصواب وأحسنها عند وقضى به لقوله عليه السلام أحسبني

المالك فالتقول قول المدافع انه دفع باى جهة فيسقط ذلك الدين عن ذمة ولو كانا من جنسين بان كان أحدهما من الذهب والاخر من الفضة أو أحدهما من الخنفة والاخر من الشعر فادى الفضة وقال أديت عرضا عن الذهب لا يكون عوضا عن الذهب لان المداوضة لا تتم الا بالطرفين (دلال) باع شيا ثمان المشتري دفع عشرة دراهم الى الدال وقال دفعت من الثمن وقال الدال دفعت دلا على فالتقول قول المدافع مع عينة لانه المالك (رجل) عليه ألف درهم من كفالة وتقدرهم من ثمن مبيع فجاء بالف وقال أدوى هذه من الكفالة وقال الطالب لا آخذها الا من جميع ما لي عايله ذلك وحصل القبض عن المالكين ويرجع بما بقى على المكفول عنه وان قبض ولم يقل شيئا فلا مالوب

ان يجعله من أى المالكين شاء (خياط) يخط ثوبا ياتي دار انسان اختافا في الثوب فالتقول قول صاحب الدار لان الثوب وان كان في يد الخياط صورته في يد صاحب الدار معنى (حال) خرج من دار وجعل وعلى عاتقه متاع فان كان الخياط يعرف ببيع ذلك وحله فهو له وكان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار لان الظاهر شاهدا له (وكذلك) حال عايله كارة وهو في دار براز واختلاف في تلك الكارة فان كانت الدار مما يحمل فيها فالتقول قول الخياط وان كانت مما لا يحمل فيها فالتقول قول صاحب الدار (رجلان) اصطادا طائرا في دار رجل واختلفا فيه فان اتفقا على أصل الاباحة ولم يستول عليه قط فهو لاصائد سواء اصطاده من الهواء أو من الشجر أو من الحائط لانه لا أخذ دون صاحب الدار اذا الصيد لا يعتبر بكونه مأخوذا على حائطه أو شجره وقد قال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وان اختلفا فقال صاحب الدار اصطدته قبل ان يورثته وأتكر الصائدة فانه ينظر ان أخذ من الهواء فهو له لانه لا أخذ الا باليد لا أخذ على الهواء وان أخذ من جداره

أومن شجره فهو صاحب الدار لأن الجدار والشجر في يده (وكذلك) إذا اختلفا في أخذ من الهوا أو من الجدار فالقول قول صاحب الدار لأن الأصل أن ما في دار الإنسان يكون في يده هكذا روى عن أبي يوسف مسئلة الصبي على هذه التفاسيل والله أعلم * (الفصل الثالث في الشهادات) * يفترض على الشاهد أداء الشهادة عند الحاكم إذا طلب منه المدعى الأداء ولا يسعه كتمانها (لقوله تعالى ولا تسكنوا الشهادة ومن يكتمها فله آثم قلبه وهو صريح في ذلك (وفي المحيط) رجل طلب منه أن يكتب شهادته أو يشهد على عقد هل له أن يمنع ينظر أن كان الطالب يجد غيره فلا شاهد هذا أن يمنع والأدلة لا يسعه ذلك (وفي نوادر هشام عن محمد بن جله شهود كثيرة فدعاه بعضهم ليقيم الشهادة وهو يجد غيره ممن تقبل شهادته ولكن هذا الشاهد ممن تقبل شهادته أسرع لا يسعه (٢٩) الامتناع عن الأداء ما قلنا (وفي المجتبى)

في تفسير الفضلي وتحمل الشهادة ففرض على الكفاية والا لضمان الحقوق وبطان الموانيق وعلى هذا الكاتب إذا كتب لذلك لأنه يجوز للكاتب أخذ الأجرة دون الشاهد (وفي النصاب) الأشهاد في المبيعة والمداينة فرض على العباد لأنه يتلف المال لولاه إذا كان قايلا وتنفها لا يخاف عليه نحو درهم لحقارته (وذكر) في الذخيرة مثل نصر عن أشاء ردا على أداء الشهادة وهو في الرستاق أن كان بحال وحضر إلى مجلس الحكم وشهد بكذا الرجوع إلى أهله في يومه يجب عليه الحضور لأنه لا ضرر عليه في الحضور وإن كان لا يمكنه الرجوع إلى أهله في يومه لا يجب عليه الحضور (وإن) كان الشاهد شيخا كبيرا لا يقدر على المشي بالأقدام وليس عنده ما يركبه يكلف المشي هو وله بدابة يركبها

كالنجوم بأهم اقتديتم اهتديتم فإن كان شيء من الشهادة قول ولكن فيه اجماع النابعين قضى به لأن اجماع كل عصر حجة فلا يسعه أن يخالفه وإن كان فيه اختلاف بينهم يرجح قول بعضهم ويقضى به وإن لم يجد شيئا من ذلك فإن كان من أهل الاجتهاد فاسمه على ما يشبهه من الأحكام واجتهاد برأيه وتحري الصواب ثم قضى برأيه وإن لم يكن من أهل الاجتهاد يستفت في ذلك فأخذ بفتوى المفتي ولا يقضى بغيره يعلم ولا يستحى من السؤال إلا للعلامة الوعيد المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم القطاة ثلاثة وقد تقدم فلو قاس مسئلة على مسئلة فظهر خلافه يأثم اذ ليس بمجتهد وهو متعدي فالخصوصية يوم القيامة لا تدعى عليه على القاضي * (فصل) * لا بد من معرفة تفسير الاجتهاد وأهلية الاجتهاد فالاجتهاد بذل المجهود في طلب المقصود وأما أهلية الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي أن يكون عالما بالانصوص من الكتاب والسنة والاجماع والقياس هذا هو الشرط في السالف لصيرورة الرجل مجتهدا ولا يشترط معرفة الفروع التي استخرجها المجتهدون برأيهم وذلك بعضهم مع هذا أن يكون عارفا بالفرع والمبينة على اجتهاد السلف كفر وع أبي حنيفة والثاني ونحو ذلك وهذا الله يهل على الناس فإن من جمع عامة ذلك وتفقه فيه به من أهل الاجتهاد وقال شيخ الاسلام شمس الاغة السرخسي من حفظ المبسوط ومذهب المتقدمين فهو من أهل الاجتهاد ودال بلغ الرجل هذا الحد يصير مجتهدا ويجب عليه العمل باجتهاده ويحزم عليه تقدير غيره ثم اذا اجتهد المجتهد في ذلك وبالغ فيه دل يكون مصيبا إلى كل حال أو يجوز الخطأ عليه دل أهل الحق بأن المجتهد قد يخطئ وقد يصيب في الشرعيات وقال بعض مشايخنا انه مصيب في اجتهاده بكل حال ولا يمكنه قد يخطئ فيما يؤدي إليه اجتهاده بان كان عند الله بخلافه وهو مروى عن أبي حنيفة فانه روى عنه أنه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد وتنبيهه ما ذكرنا وقال عامة المهتزة وأكثرا لا شهيرة أن كل مجتهد مصيب في الشرعيات وهذا بناء على أن موضع الاجتهاد عندهم - قوف وكل مجتهد أدى اجتهاده إلى شيء يكون صوابا في حقه عند الله تعالى لا في حق صاحبه - وعند أهل الحق عند الله واحد والاجتهاد طلب ذلك الحق فإن وجده يكن مصيبا وإن لم يجده يكن مخطئا ضرره وذلك لأن الشيء الواحد في زمان واحد في حق شخص واحد وبوجه واحد خلال وحرام صحيح وفاسد ومن باب المناقض فيجب تنزيهه الشرع عن التناقض والخلال متى كان ثابتا في زمان واحد في شيء واحد في حق شخص واحد المصلحة معلومة وتلك المصلحة قائمة في حق الشخص الآخر ظاهر أن يكون تناقضا فاما عند اختلاف المصلحة فلا وعند التخصيص بالتخصيص في حق شخصين يعرف بدلالة الحال اختلاف المصلحة فاد في غير المنصوص عليه لا تجوز الحرمة في حق شخص آخر له في الحال فالمصلحة في حقها ظاهرة ولا علم لتابع المصلحة باطنة يكون تناقضا من الشرع (ثم لا بد من معرفة فصلين) أحدهما اذا اتفق أصحابنا

وبحضره مجلس الحكم فلا بأس به قال وهذا من أكرام الشهود (وعن) أبي سليمان الجرجاني رحمه الله تعالى رجل أخرج شهودا إلى ضيعة فداشترها واستأجر دواب لهم فركوا وادهبوا لم تقبل شهادتهم وفيه نظر لأن المادة جربان من أخرج شاهد إلى الرستاق يعطيه دابة خصوصا إذا لم يكن للشاهد دابة (وفي) شرح شيخ الاسلام رحمه الله تعالى أن في حقوق العباد اذا طلب المدعى الشاهد يشهد له فتأخر من غير عذر ظاهر ثم أدى لا تقبل شهادته وكذلك اذا طلب أحرا على الأداء لا تقبل كذا في المنبيع (وفي) البرازي) شهد على امرأة لا يعرفها فأنما لا تجوز حتى تشهد بجماعة أنها فلانة (وعند) أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز إذا شهد عدلان أنهما فلائنة ولا يشترط رؤية وجهها وشرطها في الجامع الصغير حتى تشهد على معلوم لأن الشهادة على المجهول باطلة (وقال) الامام خواهر زاده رحمه الله على أنه لا يشترط رؤيته شخصه أيضا وغيره على أنه لا يشترط رؤيته شخصها (وفي المتن) تحمل الشهادة على امرأته ثم ماتت فشهد عنده عدلان على أنها فلائنة ان يشهد عليها (وذكر)

الخصاف رحمه الله تعالى رجل في بيت واحد دخل عليه رجل وراه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع اقرا من الباب
 بلار و بوجهه حل له ان يشهد بما اقر (وفي الاميون) رجل اخفى قوما لرجل ثم سألهم عن شئ فاقروهم يسمعون كلامه وبرونه وهو لا يراهم
 جازت شهادتهم وان لم يروهم سمعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة (ولا تجوز) الشهادة بالسماع الا في أربع مواطن النسب والسكاح
 والقتاع والموت (وفي الوقف الصحيح) انما تقبل بالسماع على أصله لا على شرائطه (ولو) شهد الشهود على الوقف من غير دعوى تقبل لان
 الوقف حكمه التصديق بالغلبة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا يشترط الدعوى كذا في المنبع (وفي الصغرى) الشهادة فيما يقبل
 بالسماع على طريقين بالشهرة (٢٠) الحقيقة وهو أن يسمع من قوم لا يروهم اتفقهم على الكذب ولا يشترط فيه العدالة ولفظ

الشهادة الحكيمية وهو
 أن يشهد عنده جلان أو
 وجعل وامرأتان عدلان
 يلفظ الشهادة (ولا) تجوز
 الشهادة بالاشهرة في الولاية
 عند أبي حنيفة ومحمد ورجحها
 الله تعالى وعند أبي يوسف
 ورجحها الله تجوز ولا تجوز
 في العتق والطلاق اجابا
 (قال) الحلواني رحمه الله
 تعالى هذا قولهما وعند
 أبي يوسف رحمه الله انه يجوز
 كما في الولاية (وفي المتنق)
 الاصح انه يشهد في المهر
 بالسماع (رأى) خطه ولم
 يتذكر الواقعة أو رأى
 كتابة الشهادة ولم يتذكر
 المال لا يسمعه ان يشهد
 وعند محمد رحمه الله تعالى
 يسمعه ان يشهد وذكروا
 الخصاف رحمه الله تعالى ان
 الشرط عند الامام رحمه الله
 تعالى ان يتذكر المال والحادثة
 والتاريخ ومبلغ المال وصفتها
 حتى لو لم يتذكر شيئا منها
 وتيقن انه خطه وخاتم لا يشهد

في شئ قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ورجحهم الله لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه لان الحق لا يعدوهم فان
 أبو يوسف كان صاحب حديث حتى روى أنه قال أحفظ عشرين ألف حديث من المنسوخ فاذا كان يحفظ
 من المنسوخ هذا القدر فما ظنك بالناسخ وكان صاحب فقه ومهني أيضا ومحمد صاحب فقه يعرف أحوال
 الناس وعاداتهم ومباحب فقه ومهني ولهمذا قلة رجوعه في المسائل وكان مقدما في معرفة اللغة وله معرفة
 بالا حاديث أيضا وأبو حنيفة ترجمه الله كان مقدما في ذلك كله الا أنه قلتر وايته اذهب خاصه في باب
 الحديث وهو أنه انما تحل رواية الحديث عنده اذا كان يحفظ الحديث من حين سمع الى أن يروى (والثاني)
 اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يؤخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله لانه كان من التابعين وراحمهم
 في الفتوى وقال المتأخرون من الشيوخ اذا اجتمع اثنان منهم على شئ وفيهما أبو حنيفة يؤخذ بقوله ما وان
 كان أبو حنيفة في جانب وهما في جانب فان كان القاضي من أهل النظر والاجتهاد يتخير في ذلك وان لم يكن
 من أهل الاجتهاد يستفتي غيره فيأخذ بقوله بمنزلة العاصي وذكروا الحسن بن زياد في أدب القاضي له الجاهل
 بالعلم اذا استفتي فقيم افاته بقول أحد أخذ بقوله ولا يسمعه ان يتعدى الى غيره وان كان في المصنفين
 كلاهما راضيا يأخذ منهما فان اختلفا عليه فليظن أنهم يقيم في قلبه أنه أصوب ما سمعه أن يأخذ به فان كانوا
 ثلاثة فقهاء واتفق اثنان أخذ بقوله ما ولا يسمعه أن يتعدى الى قول الثالث وان اختلفوا ولم يتفق اثنان
 منهم على شئ اجتهد هو ورأيه فقيام أقنوه فيه فليهم كان أصوب عنده قولا عمل بذلك وليس له ان يعمل بقول
 غير واحد منهم وقال أبو العباس الناطقي هذا اذا كان المستفتي على مذهب أهل العراق أو أفتى عالم بقول
 أبي حنيفة رحمه الله وأفتى عالم بقول أبي يوسف وأفتى عالم بقول محمد أو بقول زفر فليس له ان يأخذ بقول
 الشافعي ولا بقول مالك وله ان يأخذ بقول القاضي اذا حكم عليه بخلاف مذهبه وان كان في المصنفين
 أهل الفقه مشاورهم في ذلك لان الله تعالى أمر رسوله بذلك بقوله تعالى وشاورهم في الامر والقاضي
 لا يكون أفتن في نفسه من الرسول عليه السلام فان اتفقوا على شئ وكان رأيه كراهم فصل الحكم وان
 اختلفوا انظر الى أقرب الاقوال من الحق وأمضى ذلك وان كان من أهل الاجتهاد ولا يعتبر السن ولا كثرة
 العدد لان الأصغر والواحد قد يوفق للصواب في حادثة ما لا يوفق الاكبر والجماعة اما لكثرة فطنته وحفظه
 أو لوجوده خاطره وذكروا كاهنهم الأبري ان عمر رضى الله عنه كان يشاور ابن عباس وكان يقول له غص
 يا غصا وكان اذا أصاب يقول له شنشنة أعرها من أخزم وهذا مثل تذكرة العرب لمن يشبهه أباه وكان
 يأخذ بقوله وعمر أكبر سنا فاذا اجتمع فقهاء البلد على شئ وكان رأيه خلاف ذلك فلا ينبغي ان يعمل بالحكم
 حتى يكتب فيه الى غيرهم ويشاورهم ثم ينظر الى أحسن ذلك فيعمل به لان المشورة بالكاتب من الغائب بمنزلة

المشورة وان شهد فهو شاهد زور (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ان قطع أنه خطه يشهد بشرط ان يكون مستودعا
 تتناوله الايدي ولم يكن في يد صاحب المال من الوقت الذي كتب فيه امهوا الا يشهد (واذا) شهد عند القاضي يقبله لكن يسأله عنه انه يشهد
 عن علم أو عن الخط فان شهد عن علم قبله وان شهد عن الخط لا (قال) الحلواني رحمه الله تعالى يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى (اذا) عرف خطه
 والخط في حرز ونسب الشهادة عنده انه ان يشهد (قال) الفقيه به ناخذز بن بغي الشاهد اذا شهد وكتب ان يعلمه حتى يكون بحاله يعرف به
 ولا يمكن تغيره (رجل) كتب كتاب وصيته وقال لا يقوم اشهدوا على ما في الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا حتى يقرأ عليهم أو يرويه يكتبونهم
 يتركون فيه وكذا الوصية المحتومة وهي ان الرضا اذا كتب كتاب وصيته وختمه وقال للشهود هذه وصيتي وختمت فاشهدوا على ما
 في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه حتى يعلموا ما في الكتاب بان قروها أو قرئت عليهم وكذا الوشود على صلوات لم يقر ولم يعلموا

فأما (وفي) فتأوى القاضي خان ولو كتب رسالة عند أمين لا يقرآن ولا يكتبان وأمسك الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة (رجل) كتب من وصيته وقال لقوم أشهدوا على بما فيه ولم يقرأه عليهم قال علماءنا رحمهم الله تعالى لا يجوز الشهادة عليه وقيل يجوز (وفي المنبع) وأجمعوا في المصان لا يشهد إلا بصح الإبلاء الكاتب ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فإن الناس اعتادوا الخلاف ذلك فأنهم يشهدون بما في المص من غير قراءة الحروف وغير ذلك (القاضي) إذا شهد جماعة على السجل ولم يعلموا فيه ولم يخبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (سمع) أقرار رجل بحق وسعه أن يشهد عليه وإن لم يعان السبب وإن لم يقل له أشهد على بما (٢١) أقررت (وسطا) بين رجلين فقال له لا تشهد

علينا بما تسمع منا فسمع
أقرارهما أو أقرار أحدهما
لرجل بشئ أو قال أحدهما
لا آخر بقي لك على كذابه
أن يشهد كما سمع (وفي الحديث)
شهدا على امرأة سمياها
ونسباها وكانت حاضرة فقال
القاضي اتعرفانم أفضالا لا
لا تقبل شهادتهما ولو قال
تعملنا هـ ذاعلى المسماة
بفلانة بنت فلان الفلانية
ولكن لا ندري أنها هي أم لا
صحبت الشهادة وكاف المدعى
أن يأتي بأخرين يشهدان
أنهم فلانة بنت فلان اه
(وفي العمادى) ولو جاء
المدعى بشاهد من قسود
أحدهما وفسر الشهادة على
وجهها ثم قال الآخر أشهد
بذل شهادة صاحبي تقبل
(قلت) وفيه تفصيل وهو
أن كان الشاهد فصيحاً يمكنه
بيان الشهادة على وجهها
لا يقبل منه إلا جال وإن كان
أعجمياً غير فصيح يقبل منه
الإجمال إذا كان بحال لولا
حكمة بحسب القضاء يمكنه

المشورة بالخطاب من الحاضر فإن وافق رأيه رأيهم يقضى به وإن خالف رأيه رأيهم قضى برأى نفسه لأن رأيه
أصوب عنده ورأى غيره ليس بصواب فيقضى بما عنده لا بما عند غيره فإن أشكل على القاضي شئ فتشاور
فيه فقها ينظر فيه إن لم يكن القاضي من أهل الاجتهاد يسهل أن يأخذ بقوله لأن الواجب عليه أن يستفتي
فيأخذ بقول المفتي وإن كان من أهل الرأي ورأيه خلاف رأى هذا الفقيه يقضى برأيه لأن رأيه صواب
عنده إلا أنه أمر بالمشورة في الابتداء وجاء أن ينضم رأى غيره إلى رأيه فإن لم ينضم فلا يدع رأيه برأى غيره
فإن قضى برأيه نفذ قضاؤه وإن قضى برأى الفقيه نفذ قضاؤه عند أبي حنيفة وعندهما لا ينفذ حتى كان
للساطان أن ينقض قضاءه انظر المحيط
(فصل) قال ابن الصلاح لا يجوز لمن كانت فتواه مغلا مذهب امامه إذا اعتمد في نقله على الكتب أن
يعتمد الا على كتاب موثق بصحة وجزا ذلك كما جاز اعتماده الراوى على كتابه واعتماده المستفتي على ما يكتبه المفتي
ويحصل له الثقة بما يجده في النسخة التي هي غير موثوق بها بان يراه كلامه منتظما وهو خير فطن لا يخفى عليه
في الغالب واقع الاستنباط والتغيير وإذا لم يجد في موضعه لم يبق بصحته نظراً فأن وجدته موافقا لاصول
المذهب وهو أهل الجرح مثله على المذهب لو لم يجد منه مغولا فله أن يفتي به فأن أراد أن يحكيه عن امامه فلا
يقول قال الشافعى مثلاً كذا ولا أبو حنيفة كذا وكذا وايقول وجدت عن أبي حنيفة كذا وكذا أو بلغنى
من الشافعى أو ما أشبه ذلك من العبارات وأما إذا لم يكن أهلاً للجرح مثله فلا يجوز له ذلك فيه وليس له أن
يذكره بما ظاهراً جازم فإن سبيل مثله النقل المحض لأنه لم يحصل له ما يجوز له مثل ما جاز للآخرين ولا يجوز له أن
يذكره في غير مقام الفتوى مفعلاً بحاله فيه فيقول وجدته في نسخة من الكتاب الغلاني أو من كتاب فلان
لا أعرف صحتها أو وجدت عن فلان كذا وكذا أو بلغنى عنه كذا أو ما أشبه ذلك من العبارات وسئل عز الدين
ابن عبد السلام من الشافعية عن القادر المفتي يأخذ بقول ينسب إلى امامه ولا يرويه هذا المفتي عن صاحب
مذهبه وإنما يحفظه من كتب المذهب وهو غير مروية ولا مسندة إلى ولها فانهل يسوغ لمن هذه حاله الفتيا
أم لا وهو سؤال طويل فيه مسائل عديدة فأجاب عن هذا الفصل بأن قال وأما الاعتماد على كتب الفقه
الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها لأن الثقة قد حصلت بها كما
تحصل بالرؤية ولذلك قد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول
الثقة بذلك وبعد التدليس ومن اعتقد أن الناس اتفقوا على الخلق في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ولولا
جواز اعتقاد ذلك لتعطل كثير من المصالح المنة فقه الطب والنحو واللغة العربية في الشريعة وقد رجح
الشرع إلى أقوال الأطباء في صور وأبست كتبهم في الأصل إلا عن قوم كفار ولكن لمابعدها التدليس

أن يعبر الشهادة بلسانه أما إذا كان بحال لا يمكنه أن يعبر بلسانه أصلاً فانه لا يقبل أيضاً (وقال) الشيخ الامام شمس الاعنة أبو بكر محمد بن أبي
سهل رحمه الله المختار أن يجعل الجواب على التفصيل أن أحسن القاضي بحيانة من الشهود بشهادة الزور يكاف كل شاهد أن يفسر شهادته
وأن لم يحس بشئ من الخيانة لا يكف ويحكم في ذلك برأيه (وذكر) الشيخ ظهير الدين المرغيناني في شرطه أنه إذا حري بين اثنين يبيع وأجارة
أوعدها آخر أو شهدا على ذلك جماعة هل يشترط كتابة معرفة الشهود المتبايعين بوجهها وأسمائهم ما وانسابها كان هلالاً وأبوزيد
لا يكتبان ذلك وغيرهما من أصحابنا يكتبون أخذاً بالاحتياط (وقال) ظهير الدين رحمه الله تعالى وعندى أن المتبايعين إذا كانا معا وفيه عند
الناس مشهور من لاجأ إلى كتابة معرفة الشهود للمتبايعين وإن كانا غير مشهورين فلا بد منه لأنه يحتاج إلى أداء الشهادة عليه بمحض منه
فلا بد من معرفته بوجهه لكي يمكنهم أداء الشهادة عليه وعند غيبته أو موته يحتاج إلى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد من معرفتهم اسمه ونسبه ولا يجوز

الاكتفاء على اخبار المتابعين بانهم ما ونسبهما فمضى أن يستعملوا بنسب العاقدان باسم غيرهما ونسبه تزيان بزور على الشهود حتى
 يخرج الجميع من يد مالكة. فلو اعتمدوا على قوالهم ما نفذت زورهم او بطـل أملاك الناس وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فانهم
 يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقاضى من رجائين لا يعرفون معانيهم اذا استشهدوا ومن بعد موت صاحب المبيع يشهدون على
 ذلك باسم والنسب ولم يكن أهم علم بذلك فيجب ان يحترز عن مثل ذلك غاية الاحتراز صيانة لنفسه عن المجازفة ولاموال الناس عن الضياع
 (قال) وطريق علم الشهود بنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما شهادة
 رجائين كافي سائر الحقوق (قال) (٣٢) واذا حقه الحرج في احضار الجماعة التي شرط أبو حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي ان يشهد

عدلان على شهادتهما ودلا
 آخرين على النسب حتى اذا
 احتاجوا الى اداء الشهادة
 شهدوا على شهادتهما على
 النسب وعلى مافي الكتاب
 بما شهدوا عليه
 * (نوع فحين تقبل شهادته
 ومن لا تقبل) * لا تقبل
 شهادة ستة عشر العبد المار
 الما كاتب أم الولد الجلود في
 القذف الشريف في شركته
 المفوض الذي يحرق نفسه
 نهباً بشهادته التي تقوم على
 التي شهادة التهرش شهادة
 أهـ ل الكفر على المسلمين
 شهادة المولى لأذونه ومكاتبه
 شهادة الامعي والحنثي
 المشكل لا تقبل شهادته مع
 رجل أو امرأة ولو كان مع
 رجل وامرأة تقبل ومضى
 ردن لعله ثم زالت لا تقبل
 الا في أربعة مواضع عباد
 ردن شهادته ثم عوق وكان
 أسلم وأعمى أبصر وصبي ردن
 شهادته ثم باع فأعاد والاداء
 تقبل (وفي) خلاصة النوازل
 لا يثبت لا تقبل شهادة

فيما اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على أشعار كفار من العرب بعد ان تدليس فيما قال ابن الصلاح قال العمري
 قاله وجدت التزوير على المفتي وذلك ان شاء الله حرص أمر الدين فله الحمد والشكر * (مسئلة) * ومثل
 هذا ذكره القرافي في كتاب الاحكام في تغيير الفتاوى عن الاحكام فقال كان الاصل يقتضي أن لا تجوز
 الفتيا الا بما روي به العدل عن العدل عن المجتهد الذي يقلده المفتي حتى يصح ذلك عند المفتي كما تصح
 الاحاديث عند المجتهد لانه نقل لدين الله في الموضوعين وحلي هذا كان ينبغي أن يحرم غير ذلك غير أن الناس
 نوعوا في هذا لعصر فصاروا يغترون من كتب بطالعونهم من غير رواية وهو خطر عظيم في الدين وخروج
 عن القواعد غير أن الكتب المشهورة لاجل شهرتها يبعثون بعد شديدا من التعريف والتزوير فاعتمد
 الناس عليهم اعتمادا على ظاهر الحال ولذلك ايضا هذه الرواية كتب النحوي والفتاوى المعتمدة عن العدل
 بناء على بعدها عن التعريف وان كانت اللغة في أساس الشرع في الكتاب والسنة فاهمال ذلك في كتب الفتوى يجمع بين الجميع عن
 اللغة والنصير في قديمها وحديثها وهذا هو العصر في اهمال ذلك في كتب الفتوى يجمع بين الجميع عن
 التعريف وعلى هذا تحرم الفتيا من الكتب الغريبة التي لم تستمر حتى تتطافر عليها الخواطر ويعلم صحة
 ما فيها وكذلك الكتب الحديثة التصنيف اذ لم يستمر في ما فيها من المغفول الى الكتب المشهورة وكذلك
 حواشي الكتب يحرم الفتيا من الكتب الغريبة التي لم تستمر حتى تتطافر عليها الخواطر ويعلم صحة
 وأما اذا كان ما فيها من جود في الامهات أو منسوب الى محله وهي بخط من يوثق به فلا فرق بينها وبين سائر
 النماذج ولم تزل العلماء ينقلون ما على حواشي كتب الاثمة الموثوق بعلمهم المعروفة بخطوطهم وذلك
 موجودا برهان الدين صاحب المحيط وبرهان الدين العمري قندي صاحب الهراية وغيره اذا وجدوا حاشية
 يعرفون كاتبها نقلوا ذلك عنه ونسبوا اليه وأدخلوا ذلك في مصنفاتهم وأما حديث مجهول الكاتب ويكون
 النقل غريباً فلا شك فيما قلناه والله أعلم

* (فصل) * ويلحق بهذا الركن بيان ما ينقض فيه قضاء القاضي وقد نص العلماء على ان حكم الحاكم
 لا يستغنى عن أربع مواضع وينقض وذلك اذا وقع على خلاف الاجماع أو القواعد أو النص الجلي أو القياس
 ومثال ذلك كالحكم بأن الميراث كله للأخ دون الجدة فهذا خلاف الاجماع لان الامه غلى قولين هما المال كله
 للجد أو يقاسم الأخ أما حرمان الجدة بالكلية فلم يقل به أحد حتى حكم به حاكم بناء على ان الاخ يدلي بالبنت
 والجدة يدلي بالابوة والبنت مقدمة على الابوة فنهضنا هذا الحكم وان كان مقتضى ما قلناه ومثال مخالفة
 القواعد المستقلة السريحية متى حكم حاكم بتقرير النكاح فيمن قال ان وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله
 ثلاثاً فطلقها ثلاثاً وأقل فالصحيح عندهم لزوم الطلاق الثلاث فاذا ماتت أو مات وحكم حاكم بالتوارث بينهما

مع علم الصبيان لان عقله ناقص لكونه بالنهار مع الغلمان وبالليل مع النسوان ويوم الجمعة في الطماحون (وعن) علقمة انه قال عقل
 ثمانين معلماً كعقل امرأة واحدة (والصحيح) انه ان كان عدلا تقبل شهادته وحديث علقمة وأبي الليث في معلم بعينه (وفي المنع) لا تقبل شهادة
 الآباء والامهات والاجداد والجدات للولد والولد وان سفل ولا شهادة الاولاد والآباء والامهات والاجداد والجدات (شهادة)
 الرجل لولده لانه لا يقبل لانه لو قضى له لا يجوز وكذلك لا تقبل شهادة الرجل على قضاء أبيه بأن يشهد أن آباءه قضى لفلان على فلان بكر أو تجوز
 شهادته على شهادة أبيه رواه الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله (وروي) أيضاً عن أبي حنيفة انه لا تجوز شهادة الابن
 على قضاء أبيه وان كان الابن قاضياً يوم الشهادة (وعن) محمد انه تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه مطلقاً اهـ (ولا) تجوز شهادة أحد الزوجين
 للآخر ولا شهادة الاجير ان استأجره المراد به الاجير الخاص الذي يعتد بضرر استأذنه ضرراً لنفسه ونفعه لنفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة

والسلام لاشهادة القانع بأهل البيت (وفي المغرب) قيل أراد به من يكون مع القوم كالخادم والتابع والاجير ونحوه ولأنه بمنزلة السائل يطلب معاشه انتهى (وفي) شرح منظومة ابن وهبان شهادة العدو على عدوه هل تقبل أو لا تقبل والصحيح أنها تقبل سواء كانت العداوة دينية أو دنيوية فأنه لا تقبل في العدالة (وقيل) العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة وتقدح فيها فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة دنيوية (ومثال) العداوة الدنيوية أن يشهد المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وليه على القاتل والمجروح صلى الجراح والزوج يشهد على امرأته بالزنا فإن هؤلاء تقبل شهادتهم في قول أكثر أهل العلم كريبع والنوري وأحق ومالك والشافعي وأحمد وهو المصريح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنن كلها (ومثال) العداوة الدينية المسلم يشهد (٢٣) على الكافر والحق من أهل

السنن يشهد على المعتد
فإن شهادة هؤلاء غير
مردودة ولا فادحة في العدالة
(وذكر) صاحب المغني
من الخاتبة عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن العداوة
لا تمنع الشهادة مطلقا
(وذكر) صاحب القنية
من أصحابنا في باب من تقبل
شهادته ومن لا تقبل ما يؤيد
ذلك (تنبه) قديتوم
بعض المتفهمة والشهود
أن كل من خاصم شخصاً في
حق أو ادعى عليه حقاً
يصير عدوه فيشهد بينهما
بالعداوة وليس كذلك بل
العداوة تثبت بنحو
ما ذكرنا (نعم) لو خاصم
الشخص آخر في حق لا تقبل
شهادته عليه في ذلك الحق
كأنه كليل لا تقبل شهادته
فيما هو وكيل فيه والوصي
لا تقبل شهادته فيما هو
وصي فيما هو وكيل لا تقبل
شهادته فيما هو وكيل فيه
ونحو ذلك لأنه إذا اختلف
انسان في حق لا تقبل شهادة

نقضنا حكمه لأنه على خلاف القواعد لأن من قواعد الشرع صحة اجتماع الشرط مع الشرط لأن حكمته
انما تظهر فيها فإذا كان الشرط لا يصح اجتماعه مع شرطه فلا يصح أن يكون في الشرع شرطاً فلا ذلك
ينقض حكم الحاكم في المسئلة السريجية وهي التي وقع التمثيل بها (٢) والموضعان الآخران واضحان
لا يحتاج إلى غييل فيهما (تنبه) معنى قول العلماء أن حكم الحاكم ينقض إذا خالف القواعد أو
القباس أو النص فالمراد إذا لم يكن لها معارض راجح عليها أما إذا كان لها معارض فلا ينقض الحكم إذا كان
وفق معارضها راجح اجتمع كالمقضاء بصحة عقد القراض والمساواة والسلم والحوالة ونحوها فإنها
على خلاف القواعد والنصوص والقباس

(فصل في نقض القاضي أحكام نفسه) وله ذلك إذا ظهر له الخطأ وإن كان قد أصاب قول فائز وذكر
القاضي أبو بكر الرازي الخلاف فيما إذا قضى بخلاف مذهبه وقد نسبها ما متى حكم بخلاف مذهبه حال ذكر
مذهبه لا يجوز حكمه بالإجماع أما إذا لم يكن للقاضي رأي وقت القضاء فعرض برأي غيره ثم ظهر للقاضي
رأي بخلاف ما قضى هل ينقض قضاؤه قال محمد بن قسطلان رأيه في حق وجوب القضاء عليه بمنزلة النص
لأنه يوجب القضاء عليه كالنص ولو قضى برأيه ثم تبين نص بخلافه ينقض قضاؤه فكذلك إذا قال أبو يوسف
لا ينقض انظر المحيط

(فصل في نقض القاضي أحكام غيره) ونظر في أحكام غيره بخلاف فاما العالم العدل فلا يتعرض
لأحكامه بوجه قال أبو حامد على القاضي أن لا يتعرض لقضية أمضاها الأول الاعلى وجه التجوز لهما أن
عرض فيها عرض بوجه خصوصاً ما على وجه الكشف لهما والتعقيب فلا وإن سألنا الخصة ذلك وهذا فيما
جهل حاله من أحكامه هل وافق الحق أو خالفه فهذا الوجه الذي نفي عنه الكشف والتعقيب إلا أن يظهر له
نحو ما بين ظاهراً لم يختلف فيه وثبت ذلك منه فبرده ويضعه عن المحكوم به عليه وقد ذكر القاضي في حكمه
الوجه الذي بني عليه حكمه فيوجد مخالف للنص أو إجماع فيوجب فضحه وكذلك إذا قامت بينة على أنها
علمت بقضائه بغير ما وقع وان كان هذا الحكم وقع منه هو أو غلطاً فيقضيه من بعده كما ينقضه هو وأما
القاضي العدل الجاهل فإن أقضيته تكشف فما كان منها وما أباضى وما كان خطأ بيننا لم يختلف في ردّه وأما
القاضي الجائر في أحكامه إذا كان معروفاً بذلك وكان غير عدل في حاله وسيرته عالماً كان أو جاهلاً ظهر جوره
أو خفي فينبذ من مناهاتين في جوره أو استريب ولم يتحقق ويعمل فيه بالكشف كما يصنع بأقضية الجاهل
الآن يعرف القاضي فيه بالجور والحيث في أحكامه كلها أو بعضها ترد أحكامه كلها ما عرف بالجور
فيها أو جهل قال بعض العلماء لا يجوز للقاضي أن ينظر في أقضية غيره قبل أن قام عنده قائم وقال هذا

(٥ - معين الحكم) أحدهما على الآخر لما بينهما من الخاصية (فرع) إذا قلنا أنه لا يجوز شهادة العدو على عدوه
إذا كانت العداوة دنيوية هل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من ينمو بينه عداوة دنيوية فلم أفهم على هذا الفرع
في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التخصيص أن كان قضاؤه عليه بعلمه فينبغي أن لا ينفذ وإن كان بشهادة العدو ولم يحضر من
الناس في مجلس الحكم يطالب خصم شرعي ودعواه فينبغي أن يجوز (ورأيت) في الرافعي من كتب الشافعية عن القاضي الماوردي أنه يجوز
قضاء العدو على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه وفرق بينهما بأن قال لأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خفية اهـ ما نقلته
من شرح المنظومة (وفي الوقاية) ولا تقبل شهادة مختل يغل الرديء وناتحة ومغنية ومدمن الشرب على الهو ومن يلعب بالعبور أو الطنبور
أو يغني للناس أو يرتكب ما يحسد به أو يدخل الحمام لا زاراً أو ياكل الرأب أو يقامر بالنرد أو الشطرنج أو تلونه الصلاة بما أو يبول على

الطريق أوريا كل فيه أو يظهر سب الساف (وفي الذخيرة) ولم يرد بالناجحة التي تنوح في مصيبتها وانما أورد التي تنوح في مصيبتها غيرها اتخذت ذلك مكسبة (وفي البدائع) وأما من يضرب شيباً من الملاحى فإنه ينظر ان لم يكن مستبشعاً كالقصب والدف ونحوهما لا بأس به ولا تسقط عدالتهم وان كان مستبشعاً كالعود ونحوه سقطت عدالته لانه لا يحل بوجه من الوجوه (قوله) وممن الشرب المراد به الادمان في النية بمعنى يشرب ومن نية ان يشرب به وذلك اذا وجد (وأما) الاذهب بالطيور فإنه ينظر الى العورات في السطح وغيره وذافسق هذا اذا كان يطيرها أما اذا كان يحسك الحمام في بيته ويستأنس بها ولا يطيرها فهو عدل لان اقتناء الحمام في البيوت مباح الا ترى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنع من ذلك أحد (وهذا) (٣٤) تبين انه اذا اتخذ الحمام لحل الكذب كالحل الديار المصرية والشامية لا يكون حراماً لوقوع الخلجة

الها (وأما) من ارتكب كبيرة فإنه زرد شهادته (وقد) اختاب العلماء في ماهية الكبيرة والصغيرة (قال) بعضهم ما فيه حد في كتاب الله تعالى فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة قبل وهذا ليس بسديد فان شرب الخمر وأكل الربا من الكبائر ولا حد فيهما في كتاب الله تعالى (وقال) بعضهم ما أوجب الحد فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو صغيرة وهذا أيضا يطل بأكل الربا وغيره لانه لا حد فيه مع انها كبيرة (وقال) بعضهم ما كان حراماً لعينه فهو كبيرة (وقيل) هي السبع التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف سبع من الكبائر لا كفارة لهن الاثر بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق وجمت المؤمن والزنا وشرب الخمر (وهذا) قول أهل الحجاز

كتاب القاضى قد حكم فيه بجور بين قال أرى أن ينظر فيه فان تبين له انه حكم بجور و وجد في القضاء مفسداً منسل أن يقضى بشهادة نصراني أو مثل أن يبطل المهر من غير بينة ولا اقرار أو بعدم تأجيل العنين وما أشبه ذلك فأرى أن يفسخه وأما ان وجد القضاء بهما لم يتبين فيه الجور ولا الخطأ الصراح مثل ان يجد فيه شهدت عندي بذلك بينة فقبالتها ورأيت ان الحق للفلان فقضيت له بما تبين لي فلا أرى له أن ينظر فيه قال بعضهم ويحمل القضاء على الصحة ما لم يتبين الجور وفي التعرض لذلك ضرر بالناس ووهن للقضاء قال فان القاضى لا يتجاوز من أدهاء يرمونه بالجور فاذا مات أو زل قاموا يريدون الانتقام منه بنقض أحكامه فلا ينبغي للسلطان أن يحكمهم من ذلك (قلت) وما قاله بين الاقوله شهدت بذلك بينة فقبالتها فافقه نظر فقد يقبل غير العدل وانما الذي ينبغي أن ينظر فان مخرج بأسماء الشهود ودهم عدول وبين وجه الحكم فلا ينبغي أن يفسخ وأما مع الاجمال فلا

(فصل فيما لا ينفذ من أحكام القاضى وينقض اذا اطلع عليه وفيما ينفذ) ثمانية مواضع يلزم القاضى أن يرد حكم قاض قبله بدينين اثنين أحدهما وهو مسرف باع الساكت نصيبه فقضى قاض بجواره فاذا رفع الى قاض حنفى أبطله رجل له حق على انسان لم يطالبه به سنين فقضى قاض بطلان حقه بتأخير المطالبة فرفع قضاؤه الى حنفى أبطله امرأته هفت عن دم العمد فأبطل القاضى عطاها وقضى بالقول ولورثتها من الرجال باعتبار انه لا عقول لانساع فان القاضى الثاني يمهاله امرأة أقربت بدين وأوصت بوصية وأعتقت عبداً بغير رضا زوجها فأبطل القاضى تصرفها فاذا رفع الى قاض آخر أبطله امرأته قضيت نصف صداقها وتجهزت ثم طلة لها زوجها قبل الدخول بها فنقض قاض لها نصف جهازها أبطله قاض آخر اذا رفع اليه قاض قضى بشاهد على خطأ أبيه أو بطلان المهر من غير بينة ولا اقرار أو بعدم تأجيل العنين أو بطلان ما زاد الزوج على مهرها بعد الدخول فالحنفى أن يبطل قضاؤه من شرح التجريد (وما ينفذ فيه قضاء القاضى) ذكر في خزنة الفقهاء عشر مواضع يلزم القاضى فيها تنفيذ قضاء قاض قبله لصادقته محلاً بمجتهد رافيه رجل رضى بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها عندنا فلا للشافعى ولورفع الامر الى قاض شافعى المذهب فقضى بالحل ثم رفع الى قاض حنفى فنفذه لان قضاء الاول صادق فصار مجتهداً فيموقضاً شافعى المذهب اذا قضى ببطلان تعليق الطلاق أو العتاق بالك فرفع الى قاض حنفى فنفذه وكذا في كتابات الطلاق اذا قضى شافعى المذهب بكونها رجعية فرفع الى قاض حنفى المذهب فنفذه وكذا في طلاق المكره والسلم في الحيوان ورد المنكوحه بالعب أو قضى بشاهد وعين والظاهر بشهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه لرجال وشهادة أهل النعمة على أهل الاسلام والقتل بالقسامة ومنعة النساء بما ذكرنا وذكر ظهير السنة والدين الحسن بن سليمان

وأهل الحديث (وزاد) بعضهم على هذه السبع كل الربا وكل مال اليتيم بغير حق (وأصح) ما يقال فيه ما هو المنقول عن شمس الخبندى الاثمة الخلواني رحمه الله تعالى انه قال ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه هلك حرمة اسم الله تعالى والدين فهو حرام من جهة الكبائر بوجوب سقوط العدالة (وفي) المصطح وحكى أبو بكر الرازى عن أبي حسن الكرخي رحمه الله تعالى ان من مشى في السوق بسر او بل وليس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه نازك للمروءة (وكذلك) لا تقبل شهادة من يأكل في السوق بين يدي الناس (وكذا) من يمدرج عليه عند الناس أو يكشف رأسه في وضع لاعادة فيه ومن يحسن ساعة ويفيق ساعة فشهد في حالة العفو تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الانغماء والانعما لا يمنع قبول الشهادة وتدره بعض مشايخنا يوم أو يومين حتى لو جن يوماً أو يومين ثم أفاق فشهادته جائز في حال الصواب انتهى (وفي القنية) لا تقبل شهادة قريب الدين ليدونه اذا كان مفلساً (وقال) شمس الاثمة الخلواني والمصاحب المحيط تقبل شهادة قريب الدين ليدونه وان كان مفلساً

(وفي) شرح الجامع للعقابي رب الدين اذا شهد له بونه بعد موته بحال لا تقبل شهادته لثقل حقه بالتركة وكذا الموصى له بالف مرسلة أو بشيء
بينه لا تقبل لانه يزاد به محل وصيته أو سلامة عينه (وقال) شمس الامنة الاوز جندی رحمه الله تعالى رجل شهد قبل ان يستشهد ثم سمع شهادته
بعد ذلك (ولا) تقبل شهادة العواني الذي يأخذ بغير حق لانه يكون ظلماً فيكون فسقاً (ولو) شهد الساكنان بأجر أو بغير أجر لرب الدار جاز
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تجوز (فان) شهد المرتفعان للمدعى على الراهن تقبل ولو شهد الزاهنان لا تقبل حتى يفك الرهن (عن)
ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تقبل شهادة الاقلف ولا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته (وتقبل) شهادة الزوج لصهره وشهادة الصديق لصديقه
(ولا) تقبل شهادة من يبيع الاكفان اذا ترصد لذلك لانه حينئذ يفتي الموت والطاعون (وكذلك) لا تقبل (٢٥) شهادة الخناس والمذلل

لانهم ما يكذبان ولا يبالغان
(شهر) أحدهما أنه طلقها
بالعربية والآخر بالفارسية
لا تقبل بخلاف الاقرار
(وفي الخلاصة) ولا تقبل
شهادة الخطايين لانهم
يشهدون بعضهم بعضاً
بالزور ويقولون ان عاباً
هو الاله الاكبر وجهه - فر
الصديق هو الاله الاصغر
تعالى الله عما يقولون علواً
كبير الاله الا الله وحده
لا شريك له (وفي المحیط)
شهد الشهود بحق لرجل
ثم حلفوا لا تقبل شهادتهم
للهمة (ولو) باع عيناً ثم
شهد بها للمدعى لا تقبل
(وتقبل) شهادة الاخ لاخيه
وعنه لان الاملاك والمنافع
بينهما متباينة كذا في
الهداية (ولا) تقبل شهادة
الاشراف بالعراق لتعصبهم
(وقال) بعض العلماء لا تجوز
شهادة القروى وتجوز شهادة
أهل الامصار (وفي
العمادى) ولو شهد أنه وقف

الخجندی فی شرح أدب القاضي للخصاف اذا رفع القضاء بشاهد دعيين والقفل بالقسم الى قاض
آخر لا ينفذه وخلاف الشافعي ومالك لا يعتبر لمخالفة الكتاب والسنة في الشاهد واليمين لمخالفة الاجماع في
صورة القسمه فان قول مالك لم يكن موجوداً في العصابة وأما القضاء بجواز متعة النساء فان قال أئمتنا بك
شهر الكذا فان القاضي يمهله فان العصابة أجعت على بطلانهم او رجوع ابن عباس عنه وان قال تزوجتك شهراً
فقد زفري ليه والتأقبت ويجوز النكاح فكان مجتهداً فيه فاذا قضى به نفذ

(فصل - ل) وان كان القضاء مجتهداً فيه عند البعض وغير مجتهد فيه عند البعض يتوقف نفاذه على اتصال
قضاء قاض آخر به لان قضاءه اذا كان مجعاً على بطلانه عند بعض الفقهاء لم يكن مجتهداً فيه مطلقاً في نفس
القضاء مختلفاً فيه فيتوقف نفاذه على قضاء آخر به وذكري خزانة الاكمل القضاء بشاهد دعيين مجتهد فيه
عند البعض وعامة مشايخنا على انه غير مجتهد فيه عند البعض وكذا الحكم بالثبوت بالشهادة على الخطا وهو
مذهب المالكية لا ينفذه عندنا لا بعد اتصال قاض آخر به

(فصل فيما يحل قضاء القاضي وما لا يحل) * شهد رجلان على رجل أنه طلق امرأته بائناً زور وفارق
القاضي بينهما ثم تزوجها أحد الشاهد من أو آخر به - دان قضاء العدة جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاوّل
وحل للزوج الثاني وطؤها سواء كان جاهلاً بحقيقة الحلل أو عالماً وعند أبي يوسف الاخر هو قول محمد -
ان كان جاهلاً لحله وطؤها لانه يتبع الظاهر وليس يكافى الباطن كمن اشترى أمة ثم ظهر ان البائع
لم يكن مالكها وقد وطئها اشترى لا يوصف وطؤها بكونه حراماً وان كان عالماً بان كان الزوج أحد
الشاهد من لا يحل وأما الزوج الاوّل فعند أبي حنيفة لا يحل له وطؤها في الظاهر والباطن وعندهما لا يحل
له وطؤها في الظاهر ويحل في الباطن عند محمد وعنه دأبي يوسف لا يحل وهذه المسئلة بناء على ان قضاء
القاضي بالعتود والفسوخ ينفذ ظاهره وباطنه عند خلافه او هي معرفة * (مسئلة) * ولو شهد
رجلان على أنه أقر أن أمته هذه ابنته بزور فأعتقها القاضي وجعلها ابنته فأم ابنته ولا يحل له ان
بطأها أو تنفق منه وثرته لان القاضي جعلها ابنته وهذه أحكام البتية وهل يحل لها أن تأكل ميراثه عند
أبي حنيفة يحل وعندهما لا بناء على أن قضاء القاضي بالنسب ينفذ ظاهره وباطنه عند خلافهما من
مشايخنا من قال قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزور لا ينفذ باطنياً لاجماع ونص الخصاف على انه ينفذ
*(مسئلة) * ولو ادعى - قاضي يدري رجل وأقام عليه بينة زور فعضى القاضي له لا يحل للمقضي له وطؤها
ان كانت جارية ولا بسة ان كان ثوباً ولا أكله ان كان طعاماً ويحل للمقضي عليه ذلك لان القضاء في
الاملاك المرسلة لا ينفذ باطنياً لانه لا يملك القضاء الاسباب وليس تعيين بعض الاسباب بأولى من الاخر فتعذر

جيرانه الفقراء جازت شهادتهم لان الجوار ليس بأمر لازم وكذا الوشهاد انه وقفه على فقراء مسجده وهم امن فقراء مسجده جازت شهادتهم
(وكذا) لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم لكن المشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة أهل المدرسة ان
كلوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يأخذون تقبل (وقيل) في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لان كون
الفتية في المدرسة ليس بالامر بل ينتقل (رجل) قال لا تخرا كتب شهادتي في هذا الصك فيكتب المأمور وشهد بذلك لا يكون ذلك اقراراً من
الاشترى بان هذا ملك البائع (وذكر) في أدب القاضي للخصاف أسباب الجرح كثيرة (منها) ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه وماله
(ومنها) التجارة في قرى فارس فانهم يباعونهم الربا وهم يعلمون (قال) محمد رحمه الله تعالى القاضي يقبل شهادة ابنه (ولو) شهد ان أباهما قاض
للمدعى على المدعى عليه لا تقبل (ولا) تقبل شهادة الاخ من اخيه عن الاداء (وتقبل) شهادة الخصى اذا كان عدلاً (واما) ولد الزنا فيختلف

العلماء في قبول شهادته (قال) بعضهم لا تقبل مطلقاً (وقال) بعضهم تقبل في كل شيء إلا في الزنا وهو قول مالك (وقال) بعضهم تقبل مطلقاً كان عدلاً وبه أخذ علماء أئمة (شهادة) الرئيس والجنابي في السكة الذي يأخذ الدراهم والصراف الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعاً ولا تقبل (شهادة) أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة سواء اعانقتهم ملهم كاليهودي مع اليهودي والنصراني مع النصراني والمجوسي مع المجوسي أو اختلفت إلا أن يكونا من أهل دارين مختلفتين بأن يشهد روى على هندي أو هندي على رومي (وتقبل) شهادة الذي على المستأمن ولا تقبل شهادة المستأمن على الذي لأن الذي أعلى حاله لا يكونه من أهل دارنا حتى لا يمكن من الرجوع إلى دار الحرب بخلاف المستأمن (وتقبل) شهادة المستأمنين بعضهم على (٣٦) بعض إذا كانوا من أهل دار واحدة كانوا من أهل دارين كالرومي والتركي لا تقبل لأن

الولاية فيما بينهم تختلف باختلاف المنعنين ولهذا لا يجري بينهما التوارث بخلاف دار الإسلام فإنها داراً - كما في اختلاف المنعة لا تختلف الدار وهذا بخلاف أهل الذمة فإنهم صاروا من أهل دارنا فتقبل شهادة بعضهم على بعض وإن كانوا من منعة مختلفة كذا في المنبج (وفي) البرازي ويكتفي بشهادة امرأة واحدة حرة مسلمة عاتلة بالغة فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والعيب الذي لا ينظر إليه الرجال ولا يشترط لفظ الشهادة عند مشايخ العراق وعند مشايخنا يشترط وعليه اعتماد القدوري وعليه الفتوى والمثبت أحفظ والأصح أنه تقبل شهادة رجل واحد فيه أيضاً ويجوز على وقوع النظر لأن قصد أو عن قصد لحمل الشهادة على الزنا وعلى استهلال الصبي في حق الارث لا تقبل الشهادة

القضاء بالملك بخلاف العقود والفسوخ * (مسئلة) * ولو أقام شاهد زوراً فلاناباه هذه الجارية بألف درهم ففرض القاضي بماله عند أبي حنيفة ينفذ القضاء ظاهراً وباطناً حتى يحل للمشتري غشيانها وعندهما لا ينفذ باطناً حتى لا يحل له الوطء ولو كان البائع هو المدعي والمشتري ينكر وفات بينة الزور عنده فعند أبي حنيفة هذا أو الأول سواء وعندهما إن رضى المشتري بذلك يحل وإن لم يرض وكان يطلب حجة فلا يحل ولو أقام بينة زور على رجل أنه وهب منه هذه الجارية أو تصدق به عليه وقبضها منه وهي في يده بغير حق لا ينفذ نضاً وباطناً عندهما أو هل ينفذ عن أبي حنيفة روايتان كذا في المحيط * (فصل فيما لا يعتبر من أفعال القاضي إذا عزل أو مات وما يعتبر) * ولا يقبل قول المعزول لأن يعترف الذي بيده بأن المعزول سلمه إليه فينتدق بقبول قوله لأن الذي في يده إذا ادعى أنه ملكه يقبل قوله وحكم له به ظاهره فكذا إذا قرأ فلاناً سلمه إليه إلا أن تقوم البينة على خلاف الظاهر * (مسئلة) * ولو عزل وقال كنت قضيت الملائكة صاص أو حق وأنا أشهد به لم يصدق - حتى يشهد اثنان سواء لأنه حتى أمر الإيلاء استثناه وفي الجامع المغير قاض عزل فقال لرجل أخذت منك ألف درهم ودفعتهالي هذا قضيت بماله عليك فقال المأخوذ منه لا بل أخذته ظلماً فقال قول قول القاضي ولا ضمان على الاستحلال المأخوذ منه صدقه في أنه فعله حاله القضاء وقول القاضي في حال قضائه جوده صدقه صحيح بخلاف ما إذا قال المأخوذ منه أخذته قبل تقليد القضاء أو بعد العزل قال قول القاضي في دفع الضمان عن نفسه دون إبطال الضمان عن غيره وكذا إذا قال قضيت بقطع يدك في حق أو أمرت بقطع يدك في حق من الإيضاح * (فصل في الكشف عن القضاة) * ينبغي للإمام أن يتفقد أحوال قضاته فإنهم قوام أمره ورأس سلطانه وكذلك قاضي القضاة ينبغي له أن يتفقد قضاته ونوابه فيصطحب أقضيتهم ويراعى أمورهم - وسيرتهم في الناس وعلى الإمام والقاضي الجامع لأحكام القضاة أن يسأل القضاة عنهم ويسأل قوماً صالحين ممن لا يتم عليهم ولا يجحد عن كثير من ذوي الأغراض باقي في قلوب الصالحين شيئاً يتوصل بذلك إلى ذم الصالحين له من مذكر عندهم وسؤالهم عنه وإذا ظهرت التهمة عليهم ولم يعرف أحوالهم سأل عنهم كما تقدم فإن كانوا على طريق استقامة أبقاهم وإن كانوا على ماذكر عنهم عزاهم واختلاف في عزل من اشتهرت عدالته بظاهر الشكوى قال بعضهم ليس عليه عزل من صرف بالعدالة والرضا إذا اشتكى به وإن وجد منه عوصاً فإن ذلك فساد لا بأس على قضائهم فإن كان المشكوك غير مشهور وبالعدالة فاعزله إذا وجد منه بدلاً وتظاهرت عليه الشكوى فإن لم يجد منه بدلاً كشف عنه حاله ووجه الكشف أن يبعث الرجال يوثق بهم من أهل بلده فيسألهم عنه سراً فإن صدقوا ما قيل فيه من الشكوى عزله وإن عارض في أقضيته فوافق الحق أمضاه وما خالفه

رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة حرة مسلمة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء فضحة أو الرقعة على هذا الخلاف أيضاً (جاءت) المنكوحه بولد وقالت ابه لها الولد منك فأنكر ولادته لا يقبل قولها إلا بشهادة اثنين أو ثلثة والنسب والثلثان أحوط وإن كان يصدقها فبغير دق قولها يثبت النسب (شهد) الابن على أبيه ما يطلق أمه ما إن جدد الطلاق تقبل شهادتهما وإن ادعت الطلاق لا تقبل (وفي) أشكال فإن الطلاق حق الله تعالى ويستوي فيه وجود الدعوى وعدمها فلا تعدى الدعوى تقبل فكذا إذا وجدت (قلنا) نعم هو حق تعالى كما ذكرنا لكن يسلم لها بهما حتى تملك الاعتراض فتعتبر الدعوى إذا وجدت ولا تعتبر القائمة إذا عدت الدعوى اهـ (وفي) المتأني الوكيل بقض الدين تجوز شهادته بالدين * (نوع في الاختلاف في الشهادة) * الشهادة إذا وافقت الدعوى كانت مقبولة وإن خالفها لم تقبل (وفي) الإبداء الشرائط التي ترجع إلى نفس الشهادة أنواع (منها) لفظ الشهادة فلا تقبل بغيرها من اللفاظ

تصرف به عليه تقبل لانهما يستعملان في البراءة (ولو) ادعى الهبة فشهد أحدهما بالهبة والاخر بالابراء تقبل ولو شهد الاخر بالصدقة لاتقبل لان الصدقة اخراج المال الى الله سبحانه وتعالى والهبة الى العبد (واذا) اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعنف والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحالة والعنف تقبل (واذا) اختلفا في الجناية والغصب والقتل والنكاح لاتقبل (وفي) الذخيرة لو شهد أحدهما بالقتل والاخر بالاقرار بالقتل لاتقبل لان القتل فعل والاقرار قول والفعل غير القول فاختلاف الشهود به (وكذا) لو شهدا بالقتل واختلفا في الزمان أوفى المكان لان الفعل الثاني غير الفعل الاول (وكذا)

• (فصل) • وأما عزل القاضي نفسه اختياراً لا عجزاً ولا عذراً فظاهر عند بعض العلماء أنه يمكن من ذلك وفي جامع الفصولين وقيل لا ينعزل القاضي بعزل نفسه لأنه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائهم فلا يمكن عزل نفسه • (مسئلة) • أو بعبارة خصال لو حلت بالقاضي بعزل ذهاب البصر والسمع والعقل والرد من الخلاصة

إذا اختلفا في الالة التي كان بهما القتل لا تقبل (ولو) شهدا بالقول واختلفا في الزمان أو في المكان لا يقدر في الشهادة (ولو) شهدا بالفعل واختلفا في الزمان أو في المكان لا تقبل (ولو) شهدا بالفعل والقول واختلفا في الزمان أو في المكان بأن شهدا بالرهن والقبض واختلفا في الزمان أو في المكان جازت الشهادة (وفي الغنية) أمة أقامت بينة ان مولاهاد برها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة انه كان مغلول العقل فبينه الامة أولى (وكذا) اذا خلع امرأته ثم أقام الزوج بينة انه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بينة انه كان عاقلًا حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وليه بينة انه كان مجنوناً والمرأة على انه كان عاقلًا فبينه المرأة أولى في المصلين (بائع) ضيعه وله فاقام المشتري بينة انه باهها في صفه بمن المثل والابن أقام بينة انه باهها في حال بلوغه فبينه المشتري أولى (وقال) برهان الدين صاحب المحيط بينة الابن أولى (ولو) أقام البائع بينة في بيعها في حال صفري وأقام المشتري بينة انك بيعتها بعد البلوغ فبينه المشتري أولى لانه ثبت العارض (ادعى) الزوج بعد وفاتها انها كانت أرثية

من الصدق حال صحتها وأقام بيته وأقامت الورثة بيته انما البرائة في مرض موته ابيته الصلة أولى وقبل بيته الورثة أولى (وفي تمة) المصطفى
والجبال أو قولوا ثم مات فقال المقر له أقترني الصلة وقال الورثة في مرضه ما أقول قول الورثة والبيته بيته المقر له وان لم يقم بيته وأراد
استخلافه -م له ذلك (ادعى) على رجل انه أكرهني بالغوى بغير حيس والى والضرب على ان يستأجر منه حانوتا وأقام بيته وأقام المدعى عليه
بيته بانه كان طائفا ببيته الطواغية أولى ولو قضى القاضي ببيته لا كراه ينفذ قضاؤه ان عرف الخلاف وقضى بناء على القوي (أقام) المشتري
بيته بانه باع منه هذا الشيء بغير حيس وأقام البائع بيته بانه باع مكرها فبيته الصلة أولى وقال أبو حامد رحمه الله تعالى بيته الا كراه أولى (وفي
المحيط) ادعى أحدهما البيع وأصلح (٣٨) عن طوع وادعى الآخر عن كراهية مدعى الكراه أولى وكذا لو ادعى الاقرار عن طوع

في أحكامه موصلح في أحواله أقروا لم يقبل عليه شكوى ولم يكتب بان يجلس معه غيره ولا يفعل هذا باحد
من قضائه الا أن يشتكى منه استبداداً برأى أو ترك رأى من ينبغي له أن يشاوره فينبغي له أن يكتب اليه
أن يشاوره في أموره وأحكامه من غير أن يسمى له أحداً أو يجلس معه أحد وان كان ذلك القاضي غير مشهور
بالعدل والرضا وتظاهرت الشككية عليه كتب الى رجال صالحين من أهل البلد ذلك القاضي فأقر بهم للمسئلة
عنه والكشف عن حاله فان كان على ما يجب أمضاه وان كان غير ذلك عزله وان كتب الامير الى ناس يأمرهم
بالجلوس معه في تلك الحكومة ففعلوا فاختاف رأيهم فيها فان كان السلطان كتب الى ذلك القاضي والامناء
أن يرفعوا اليه ما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ففعلوا ذلك ثم كان هو منفذا للحكم في ذلك فذلك له وان كتب
اليهم أن ينظروا معه ثم يجتهدوا ويحكموا بافضل ما يراه معهم جاز له أن يحكم بالذي رآه مع بعض من جلس معه
و يكون ذلك لازماً لمن حكم به عليه وان لم يجتمع من أمر بالنظر معه في ذلك وان كان حكمه مثل ما كان قبل
أن يجلسوا معه وقد اجتمعوا على خلافه لم أر أن يحكم بذلك لانه الا أن على مثل ما شئت مني مني ولكن يكتب
بذلك من رأيه ورأى القوم الى الامين فيكون هو الا أمر بالذي يراه أو الحكم فيه دونهم

(فصل في قيام المحكوم عليه بطالب فسخ الحكم عنه) وهو على وجوه الاول ان كان قيامه على
القاضي العالم العدل لم يسمع دعواه الثاني ان كان ما اتصف به القاضي من جهل أو جور أو نسبة المدعى
اليه فقد تقدم حكمه الثالث ان كان قيامه لعداوة بينه وبينه أو بينه وبين ابنه أو بينه وبين الابوين وجب
الفسخ الرابع ان يأتي المحكوم عليه ببيته بعد استخلاف خصمه بقوم البيته على استحقاق دعوى المدعى
ففيها خلاف في قول أبي حنيفة وأصحابه تقبل ويقض ما حكم به أولاً وفي قول محمد وابن أبي ليلى لا تقبل
البيته من كتاب التنف لابي عبد الله القاسم بن الحسن الخامس أن ينسب القاضي الى التضييق في الكشف
عن الشهود ويأتي بما يوجب سقوط شهادته من شهوده فان أثبت تقدم حرجة تدخل تحت الحكم يفسق
نقض وكذا ان أثبت عداوة تدخل تحت الحكم في رواية وان أثبت أن أحد الشاهدين عداوى انتقض
ولزم المقتضى له بالمال رده الا أن يأتي بشاهد آخر السادس أن ينكر المحكوم عليه الخصام عند القاضي
وقال القاضي كنت خاضعاً له منى وأهذرت اليك فلم تأت بجمعة وحكمت عليك فالقول قول القاضي ان كان
باقيا على ولايته لم ينزل انسابه أن تنكر البيته أن تكون شهدت عند القاضي وادعى القاضي أنهم شهدوا
عنده ولو نازعه المحكوم عليه وطعن في حكمه بانه لم يسم في حكمه من شهد عليه فهذا ليس بشئ لان القاضي
يخير ان شاء أظهر في السجل أسماء الشهود وأنسابهم وان شاء اكتفى بقوله حكمت بعد ما شهد عندي
شهود عدول قبلتهم انظر المحيط في باب كتاب القاضي الى القاضي الثامن أن يقول المحكوم عليه كنت أغفلت

والآخر عن كراهية مدعى
الكراه أولى اه (الشهادة)
على الشهادة حاضرة في الاقرار
والحقوق واقضية القضاة
وكتبهم وكل شئ الا في
الحدود والقصاص (وذكر)
الناطفي في واقعاته ان
الشهادة على الشهادة في
الوقف لا تجوز والصحيح انها
تجوز لما فيه من احياء
الحقوق ولا تجوز على شهادة
رجل أو قال من شهادة رجلين
أو رجل وامرأتين وأما
كيفية الشهادة من الاصل
ان يقول شاهد الاصل اشاهد
الفرع أنهم أن يزيد على عرو
كذا فاشهد أنت على شهادتي
بذلك أو يقول اشهد على
شهادتي اني أشهد أن فلان
ابن فلان أقر عندي بكذا أو
يقول أشهد أني سمعت فلانا
يقول فلان بكذا فاشهد أنت
على شهادتي (وانما) شرط
الشهاد حتى لا يصح تحمل
الفرع بنفس السماع بدون
الاشهاد (وفي المحيط)
والحمل لا يصح الا بالامر

ولهذا الوجه في الاصول الفروع عن الشهادة بعد الامر عمل بالنهي (وفي التمة) اذا حدى الرجل شهادة نفسه عند غيره في حادثة
لرجل على رجل وقال لذلك الغير اشهد أو قال فاشهد ولم يقل على شهادتي لم تجز (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز لان معناه فاشهد على
شهادتي (ولا) تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود الاصل أو يمرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس القاضي أو يغيبوا مسيرة
ثلاثة أيام وليا لها فصاعدا (وعن) أبي يوسف انه لم يجعل السفر شرطا ولكنه قال ان كان غائبا عن المهر في مسافة طويلة الى القاضي لاداء
الشهادة لم يستطيع ان يبيت بأهله صح الشهاد لان احياء الحقوق واجب ما أمكن (وذكر) القاضي امام الدين على السغدوي وشمس الائمة
السردي عن عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ينبغي ان يجوز الاشهاد من غير عذر وعذر أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز بناء على ان
التوكيل من غير رضا الخصم لا يجوز عنده الإيعاز السفر والمرض وعندهما يجوز الا أن هذا غير ظاهر فلا يفتى به (وفي آخر) شهداني

المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى أقبل الشهادة على الشهادة والمشهود على شهادته في المصر من غير مرض به ولا علة (إذا) شهد الرجلان عند القاضي على شهادته رجل وصحها الشهادة فان كان القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدل والقضاء بشهادتهم وان عرف الاصول بالعدل ولم يعرف الفروع وان عرف الفروع بالعدل ولم يعرف الاصول بالعدل لم يعرف الاصول بالعدل الذي كراهه الخصاص رحمه الله تعالى ان القاضي يسأل الفروع عن الاصول ولا يقضى قبل السؤال فان عدلوا أصولهم ثبتت عدالة الاصول بشهادتهم في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعند محمد رحمه الله تعالى لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع لان التهمة لان في تعديلهم منفعة لهم حيث ينفذ قواهم بعدالة الاصول (إذا) أنكر الاصول بشهادتهم لم تقبل شهادة الفروع لان التحميل شرط صحة شهادة الفروع وقد كان هذا الشرط (٢٩) للتعارض بين الخبرين فيفوت الشرط وهو صحة الشهادة

(نوع في الرجوع عن الشهادة)

لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضي حتى لو رجع عند غير القاضي لا يصح (ولو) ادعى المتهود عليه رجوعه وما أراد عنيهما لا يجلسان (وكذا) لا تقبل بينته على الرجوع لانه ادعى رجوعا باطلا (وفي التهمة) ولو ادعى الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع وبالضمان لا يصح لان الرجوع عند القاضي انما يصح اذا اتصل به القضاء أما اذا ادعى الرجوع عند القاضي والقضاء بذلك صح وتقبل البينة على ذلك (ولو) شهد عند قاض ورجع عند قاض آخر يصح ويجب الضمان عليه لكن اذا قضى القاضي عليه ومن المشايخ من استبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالضمان (واذا) أقر الشاهدان عند

حجة كذا لم يقبل منه ولم ينقض الحكم التاسع اذا قام المحكوم عليه وادعى أن القاضي حكم عليه بما لا نص فيه فالحكم في ذلك أن القاضي اذا حكم في المسكوت عنها بما هو خلاف القواعد نقض وان حكم فيها بما هي قابلة له من الخلاف لم ينقض العاشر اذا قام المحكوم عليه وادعى أن القاضي قضى عليه بقول مهجور فان كان قد قضى عليه في محل فيه قول مهجور لا ينفذ وينقض لأن القول المهجور ساقط الاعتبار في مقابلة الجمهور وقوله يكون خلافا لا اختلاف في قضى بقوله كان قاضيا في محل الخلاف والقضاء ينفذ في موضع الاختلاف لا في موضع الخلاف وكان باطلا مثله اذا كان القودين رجلا وامرأة نفعت المرأة عن القود فابطل ذلك قاض وقضى بالقود للرجل وقال لا نفوذ لانساء الحادي عشر اذا ادعى المحكوم عليه ان الشهود قد رجعوا لم ينقض ذلك ولم ينقض الحكم لان الحكم ثبت بقول عدول ودعوى الشهود بدعوى الكذب اعتراف منهم انهم فسقة والفاصل لا ينقض الحكم بقوله بقي الحكم على ما كان عليه الثاني عشر لو ادعى بعد الحكم بالبينتان المقتضى له فذلك ان هذا الحد وملك عمر وفليس هذا يدفع صحيج مالم يدع تلقى الملك من جهة عمر وولكن ليس للمفتي أن يزيد في الجواب على قوله ليس هذا يدفع صحيج من القنية

(الركن الثالث المقتضى له) ويجوز للقاضي أن يقضى للمعاذ أو يقضى عليه ألا يرى ان عليا قد شريحا وخاصم عند عدولان المعاد ليس بنائب عن المعاد بل هو نائب عن جماعة المسلمين ولهذا لا ينزل بموته

(مسئلة) وكذا الوقضى لولد الامام الذي ولاه أولواؤه ولزوجه *(مسئلة)* ولا يجوز قضاؤه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له لان بنى القضاء على الشهادة ولا يصح شاهد اولواؤه فلا يصح قضاؤه لهم لمكان التهمة ويجوز أن يقضى عليهم لانه لو شهد عليهم جاز فكذا القضاء *(مسئلة)* وما يجري مجرى القضاء في المنع من الحكم لمن يتهم عليه المقتضى يقتضي ان يتهم عليه مما لا يجوز شهادته له فينبغي للمفتي المرب من هذا متى قدر

(مسئلة) ويجوز أن يقضى لمن تقبل شهادته له كالاخ والم وأولادهما وكذلك لو قضى لامرأته وأما وان كانتا قد ماتتا لم يجز قضاؤه لهما اذا كانت امرأته ترث من ذلك شيئا لانه لو شهد لهما في هذه الصورة لم يجز فكذا اذا قضى لهما وان قضى لامرأة ابنه أولز وج ابنته والمقتضى له حي جاز قضاؤه وان كان ميتا لم يجز اذا كان الابن أو ابنت برنان لما قلنا من المحيطة

(فصل) توكل من لا تقبل شهادة القاضي له لم يجز حكمه للوكيل وجاز على الوكيل كالأول كان أصيلا لعدم التهمة ولو كان ابن القاضي ومضى يقيم لم يجز حكمه له في أمر اليتيم اذ فيما يحكم به لليتيم حق القبض يثبت لأوصى فيصير حكمه لابنه *(مسئلة)* أو وصى للقاضي بثالث ماله وله وصى لم يجز حكمه بشئ لذلك المات اذ له نصيب فيما يحكم به له ثبت وكذا لو كان الموصى له ابن القاضي أو امرأته ألا ترى أنه لا يصلح للشهادة فيما

القاضي انهم ارجعوا في غير مجلس القاضي يصح ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء واذا رجع الشاهدان عن شهادتهم ما قبل الحكم بها سقطت شهادتهما عن الالتزام على القاضي بالحكم لظهور التناقض بين كلامهما فان رجعا بعد الحكم لم يفسخ وضمانا أنفاه بشهادتهما وان رجع أحدهما ضمن نصفا والعبء للباقي لا للراجع *(دقيقة في إيجاب الضمان على الشاهدين)* الشاهدان متى ما ذكر اشيا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى ما ذكر اشيا لا يحتاج اليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى ان مولى المولاة اذا مات فادعى وجل ميراثه بسبب الولاء فشهد شاهدان ان هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم والاه وعاقده وانه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره فقضى له القاضي بميراثه فاستهلكه وهو مستمر ثم ان رجلا آخر أقام البينة انه كان نفق ولا الاول ووالى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني مولاة ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقض بالميراث الثاني ويكون الثاني بالخيار ان شاء ضمن الشاهد من الاولين وان شاء ضمن المشهود له الاول لانه ظهر كذب

الشاهدين يضمنان والمدعى عليه بالخيار في تضمين المدعى أو الشاهدين لأنهما حقا عليه إيجاب المال في الحال فإذا أقام البيئة على البراءة فقد ظهر كذبهم ما قصارا خاتمين ففرما بخلاف الفصل الاول لانه تم بحققة المال في الحال وإنما أخبرا عن شيء ماض فلم يظهر كذبهم ما وأوضح بحجـه الله تعالى هذه المسئلة بمسئلة الإطلاق فان المدعى عليه إذا أنكر المال وحلف ثم شهدا على اقراره بذلك لم يحتسب نفيه لم يحق حقه عليه الإيجاب ولو حقا في الحال حث فاقض الفرق كذا في العمادى

*(الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة) شرط صحة الوكالة ان يكون الموكل مـ من تلك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف من الموكل ويقتدر عليه من قبله ومن لا يقتدر على شيء كيف يشاء غيره

يدعى الميث وكذا لا يصلح للقضاء وكذا لو كان على الميث دين للقاضي اذ عهد بحكمه محل حقه ولو وكلت امرأة
القاضي وكذا لا بخصوصه ثم بان من موهبة العدة لحكم ولو كملها جاز وكذا وكيل مكاتبه اذا عتق المكاتب قبل
الحكم والحاصل ان المعتبر وقت الحكم وينبغي أن يبقى التهمة فيه جلة
(الركن الرابع القاضي فيمعه جميع الحقوق) اعلم ان سلطة القضاء اعظم الخطا قدرا واولا جملها خطرا
وعلى القاضي مدار الاحكام واليه النظر في جميع القضايا من القليل والكثير بلا تحديد وقال بعض الناس
للقاضي النظر في جميع الاشياء الا في قبض الخراج وقال القاضي ابن سهل يختص القاضي بوجوه لا يشاركه
فيها غيره من الحكم وذلك النظر في الوصايا والاحباس والعقد والترشيد والتجديد والتقسيم والموارث
والنظر لا يتام والنظر في اموال الغائب والنظر في الانساب والجراحات وما اشبهها والاثبات والتجصيل قال
بعضهم ولا يجب للقاضي أن يرفع من عنده نظرا الى غيره من الحكم كما يرفع غيره من الحكم اليه فهذه الامور
التي تقتضها كمالا ترفع الا اليه ولا تكون الا في ديوانه واذا ضيع القاضي ذلك كانت منه ههنا قال بعض
اشياخ اشياخي هذا الذي أدركت الناس عليه من ترتيب الحكم الفاضلة في الامور التي لا ينبغي لفهم
النظر فيها
(فصل) وأما غير القاضي فتصوره على مقدم عليه *(مسئلة)* ولو كان المحكوم فيه خارج البلد
كيف يحكم والمصر شرطا لحوار القضاء في ظاهر الرواية فطريقه أن ينصب واحدا من أهوانه فيسمع الدعوى
والبيّنات ويقضي هناك ثم بعد ذلك يحضى حكمه
(الركن الخامس القاضي عليه) وهو كل من توجه عليه الحق اما باقراره ان كان ممن يصح اقراره اما
بالشهادة عليه ويحين الاستبراء ان كان الحق على ميت أو على غائب واما بالبلد وتعيينه عن حضور مجلس الحكم
وقيام البيّنة عليه واما بالشهادة عليه ولده عن الجواب على طبق الدعوى وسيأتي بيان الحكم في هذه الوجوه
كل مسئلة في محلها
(فصل) والقاضي عليهم انواع منهم الحاضر المالك أمره ومنهم الغائب ومنهم الصغير المجور وعليه ومنهم
السفيه المولى عليه ومنهم الورثة المدعى عليهم في مال الميت ومنهم الغير والكبير فاما الحاضر المالك أمره
فقد تقدم في سيرة القاضي مع الخصوم أكثر أحكامه وسيأتي تمامها في الجواب والنكول والبيّنات واما
الغائب فقد ذكرنا الدعوى عليه في فصل الدعوى وذكرنا أنواع المدعى عليهم وأما الصغير والسفيه
والورثة فهم مذكورون في الدعوى في أنواع المدعى عليهم
(فصل) ولا يحكم على مدوّ كمالا تجوز شهادته عليه في رواية *(مسئلة)* ويجوز للقاضي ان يحكم بين

Digitized by Google

الناطقي (وفي) أدب القاضي للخصاف ولولا فلان وكيلي في كل شيء فهذا هو كسيل في الحفظ لا غير استخسافا والقياس ان لا يصير وكيل (ولو) قال فلان وكيلي في كل شيء جائز أمره فهذا وكيل في الحفظ والبيع والشراء والهبة والصدقة والتعاضد لديونه وحقه وغير ذلك لانه فوض التمرف اليه عما فاضار بمنزلة ما لو قال ماصنعت من شيء فهو جائز في كل شيء أنواع التصرفات ولو طلق امرأته بجزر (قال) الصدر الشهيد رحمه الله تعالى به يفتي حتى يتبين خلافه (وذكر) الفقيه أبو الليث في النوازل ان من قال لا تخرو كلتي في جميع أموري فقال الوكيل طلقت امرأتك أو وفدت أرضك لا يجوز زلانه يراهم هذه اللفظة التصرف على سبيل المبادلة وهو اختيار الفقيه أبي الليث وما ذكرناه قبل هو اختيار الصدر الشهيد انتهى (وفي المنبع) لا خلاف ان التوكيل بالخصوص في اثبات الدين والعين (٤١) جائز وانما الخلاف في انه هل يشترط

لصحة رضا الخصم قال أبو حنيفة فترجه الله تعالى لا يصح التوكيل الا برضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا مسيرة ثلاثة أيام أو تكون المرأة الموكلة مخدرة لم تخاطب الرجال بكرا كانت أو ثيبا (قال) نفي الاسلام البردوي المخدرة هي التي لا يراها أحد غير المحرم من الرجال أما التي جلت على المنصة نراها الا جانب لا تكون مخدرة (وقال) أبو بكر الرازي يلزم التوكيل بغير رضا الخصم لانها لو حضرت لاتنطق بحقها اقلية الحياء عليهم فيلزم توكيلها وعليه الفتوى (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يصح التوكيل بغير رضا الخصم وبه قال الشافعي رحمه الله تعالى (والصحيح) ان الخلاف في اللزوم لا في الصحة فعنده الوكيل من غير رضا الخصم صحيح غير لازمة حتى ترد الوكالة برضا الخصم

أهل الذمة اذا تظالموا وارتفعوا اليه ورضوا بحكمه وليحكم بينهم بحكم الاسلام لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا اننا نحكم بينهم وان لم ترض أسأفقتهم وقال بعضهم وانما الحكم المسلمون ان يحكم بينهم في التظالم مثل أن يمنع وارث وارثا حقه وما أشبه ذلك اذا رضى المتظالمين بذلك وأما الحر والزنا فلا ينبغي ان يحكم بينهم فيه * (الركن السادس في كيفية القضاء) * وعرفه ذلك توقف على العلم بثمانية أقسام الأول في معرفة تصرفات الحكماء واصطلاحهم في الاحكام وفيه فصول الأول في تقريرات الحكماء على الوقائع وما هو حكمهم وما ليس بحكمهم الثاني في بيان الفرق بين تصرفات الحكماء التي هي حكم لا يجوز نقضها والتي ليست بحكمهم ويجوز نقضها الثالث في بيان المواضع التي تقتضي حكمهم وما لا يقتضي حكمهم وما يختلف فيه وبيان أبواب الفقه التي يدلل بها الحكم استقلالاً أو تفضيلاً الرابع الفرق بين ألفاظ الحكماء التي جرت بمعادة الحكماء في التسييلات وبيان أحكامها وما يترتب عليها الخامس في الفرق بين الثبوت والحكم السادس في معنى تنفيذ القاضي حكم نفسه ومعنى تنفيذ حكم غيره السابع في بيان ما يدل على صدور الحكم الثامن في تنبيهات ينبغي للعالم التنبه لها فيما يشهد به على نفسه في التسييلات وما يمنع الاشهاد به (الأول) في تقريرات الحكماء ما رفع اليه اختلف الناس هل يلزم تقرير الحاكم على الواقعة حكم بالواقع فيها أم لا كالموكل رفع اليه امرأة زوجت نفسها بغير إذن وليها ورفع ذلك الى حنفي فأقره وأجاز ثم عزل فالمدعي انه ليس لغيره فسخه وأقره عليه كالحكم به واختاره جماعة كثيرة لان ذلك كالحكم فلا ينعرضه قاض آخر وقال أناس خارج المذهب ليس بحكمهم وغيره فسخه وهذا بخلاف ما لو رفع له فقال لا أجيز النكاح بغير ولي من غير أن يحكم فهذا أقوى ولغيره الحكم في تلك الواقعة بما روى كذا اذا قال لا أجيز الشاهد واليمين فهو أقوى اتفاقاً * (فرع) * وان علق الطلاق أو العتاق على الملك أو تزوج وهو محرم فرفع ذلك الى الحاكم فأقر النكاح على حاله أو أقر المملوك رقيقاً ثم رفع الى غيره فله ان يحكم في ذلك بما روى كذا لو أقام شاهداً على القتل فرفع لمن لا يرى القسامة فلم يحكمهم فغيره الحكم لان سكوت الأول عن الحكم ليس بحكمهم * (فرع) * فلو قال الحاكم لا أسمع بينك لاني كدفت قبلهما مع قدرتك على احضارهما أو قال لا أرى اليمين على المدعي عليه أو قال لا أحكم بالشاهد واليمين أو لا أحلف المدعي عليه لانهم يمين تهمة ومذهبي أنها لا تجب فهذا كله ليس بحكمهم شرعي وغيره من الحكماء ان يفعل ما تركه ومما نحن فيه قوله لا أدري ذلك حاق في هذا ليس بحكمهم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم الحدود الى المدعي ليس بحكمهم وقيل انه حكم لان أمره الزام وحكم ونص في الذميرة أن أمر القاضي ليس بحكمهم اذا قال فيما قوله ده ليس بحكمهم وينبغي ان يقول حكم كردم وبدل على صحة ما ذكره أنه لو وقفوا على فقير واحتاج بعض قرابته فاعطاه القاضي شيئاً من الوقف لم يكن هذا قضاء

بالإرضاء لخصمه لكن لا يسقط حق الخصم في مطالبة بالحق والحكم والجواب لنفسه الإرضاء لخصم أو مرض الموكل أو محذور
وكونه محبوبا من الأعداء ويلزمه توكيله (فعلى) هذا لو كان الشاهد محبوبا له أن يشهد على شهادته (وقال) البرزاني أن كان في محض
القاضي لا يكون هذا لأنه يخرج جمعيته عن شهادته (وعلى) هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضا كذلك بأن يجب عن الدعوى ثم بعد
(وفي الولولجي) رجل من الأشراف وقعت له خصومة مع رجل هو دونه فأراد أن يوكل وكبلا ولا يحضر بنفسه هذه المسئلة اختلف العلماء فيها
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى نحن نرى أن تقبل الوكالة والشريف وغير الشريف فيه سواء (وفي المنبع) قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى التوكيل بالخصومة توكيل (٤٢) بالاقرار في مجلس الحكم حتى لو أقره على موكله في غير مجلس الحكم لا يصح اقراره (وقال)

أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر التوكيل بالخصومة
توكيل بالاقرار في مجلس
الحكم وفي غير مجلس
الحكم فان الموكل أقام
الوكيل مقام نفسه مطلقا
فيقتضى أن عاك ما كان
الموكل مالكا والموكل مالك
الاقرار بنفسه في مجلس
القاضي وفي غير مجلس
القاضي فكذلك الوكيل
(ولابن) حنيفة ومحمد رحمهما
الله أن جواب الخصومة
يخص بمجلس الحكم حتى
لا يستحق على المظالم
الجواب إلا في مجلس الحكم
والتوكيل بجواب الخصم
يتقيد في مجلس الحكم
ضرورة فنصار تقدير المسئلة
وكل ذلك اتفق به في
مجلس الحكم ولو قال هكذا
لا يصح اقرار الوكيل عليه
في غير مجلس الحكم
(أقر) بالدين وانكر الوكالة
فطالب زاعم الوكالة بحايه
على عدم علمه بكونه وكبلا
فالامام رحمه الله قال لا يحايه

من القاضي لكنه بمنزلة الفتوى حتى لو أراد الرجوع في المستقبل فله ذلك بأن يعلى غيرهم من الفقهاء
جميع الغلة أما لو قال حكمت بأنه لا يعلى فيقر بربته نفسه فحكمه اذ فعل القاضي ليس بحكم من جامع
الفصولين

(الفصل الثاني) في تصرفات الحكم التي تسليح الحكم ولا تسليح والمواضع التي يتعلق حكم
الحاكم فيها بما يشرحه وما لا يتناول وارض تلك الواقعة وبيان التصرفات التي تشبه الحكم وليست
بحكم (اعلم) أن فعل الحاكم في الواقعة قد تسليح الحكم وقد يعبر عن الحكم البينة فالاول كل ما حكم
فيه بالبيعة أو الموجب وذلك مثل أن يقول الحاكم قد حكمت ببيعة بيع العبد الذي اعتق من أحاط الدين
بماله إذا كان مذهب ذلك الحاكم ببيعة البيع على سبيل المطابقة ويدل ذلك بالانتماء على الحكم بإبطال العتق
المتقدم على البيع لأنه يلزم من صحة البيع بطلان العتق (فرع) وكذلك إذا باع الحاكم هذا العبد الذي
اعتق من أحاط الدين بماله فان أقدمه على البيع حكم بطلان العتق (فرع) وكذلك إذا قدم الحاكم على
تزوج امرأته وتزوجت زوجها يستحق الفسخ فان نفس العقد عليها تسليح الحكم بفسخ نكاحها المتقدم بريد
أن الحاكم زوجها قبل دخول الأول بها (فرع) وكذلك بيع الحاكم ملك المدين فان حكمه ينقل الملك
عنه ويخرج من يده لأن نقل الاملاك وفسخ العتق ولا شك أنه حكم (والثاني) كسماع الدعوى والجواب
وسماع الشهود وتزويج بنية تحت حجره أو بيع سلعة لها فان ذلك لا يدل على الحكم البينة بل لغيره من الحكم
ان ينظر فيه فان كان مختلفا في بعض شروطه عند الحاكم الثاني فله فسخه (فرع منه) اعلم ان القاضي اذا
حكم بفسخ نكاح أو بيع أو اجارة أو شبه ذلك من موجبات الفسخ وذلك في مسئلة مختلفة فيها ومنشأ
الخلاف فيها الاجتهاد أي ليس فيه نص جلي يمنع من الاجتهاد فان حكم الحاكم لا يتعدى ذلك الفسخ وأما
ما يتبع ذلك من الأحكام والعوارض فذلك القاضي بالنسبة إليها كالفتى وكذلك لو حدثت قضية أخرى مثل
القضية التي حكم فيها بالفسخ في ولاية ذلك القاضي ولم ترفع إليه أو رفعت إليه ولم ينظر فيها حتى عزل أو مات
فإنها تحتاج إلى إنشاء نظر آخر من القاضي الاول أو من القاضي الثاني ولا يكون القاضي الاول متناولا إلا
لما يشره بالحكم وسبب ذلك أن حكم القاضي لا يتعلق بالأجزاء دون الكليات لأن معظم ما ينظر القاضي
فيه يحتاج فيه إلى البينة والبيئة انما تشهد بما رآته أو شافته وذلك أمر جزئي هذا هو غالب ما تشهده البيئة
وتحكم القضاء به (فرع) إذا ثبت ما قرره فان القاضي اذا فسخ نكاحا بين زوجين بسبب أن أحدهما
رضع أم الآخر وهو كبير فالفسخ ثابت لا ينفذه أحد ولكنه ان تزوجها بعد زوج فرغ أمرهما إلى غيره
من ولي بعده لم ينعى ذلك الفسخ أن يجتهد ويبيحه له ان أداه اجتهاده إلى أن ارضاع الكبير لا ينشر الحرمة

وقال صاحبها يحايه (وذكر) في العمادى محالا على الذخيرة في فصل اثبات الوكالة ان في تحايه الوكيل للمدعى عليه وكذا
اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم هذا جواب الكل إلا ان الخصام خص قول أبي يوسف ومحمد بالذكركر لأنه لم يحفظ قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لأن قوته بخلاف قولهما وإلى هذا مال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى (ومن) ادعى أنه وكيل الغائب قبض دينه
فصدقه الغريم أمر بالتسليم إليه لأنه أقره على نفسه فان حضر الغائب وصدقه وذلك والادفع الغريم الدين إليه ثانيا ورجع به على الوكيل
ان كان باقيا في يده لأن غرضه من الدفع براءة ذمته منه ولم يحصل وان ضاع من يده لم يرجع عليه لان بتصديقه اعترف انه يحق القبض إلا ان
يكون ضمنه فله الدفع لأن المأخوذ ثانيا ضمنه عليه في زعمه وأوهذه كفالة أضيفت إلى حالة القبض فتصح بمنزلة الكفالة بما ذاب لك على
فلان (ولو) كان الغريم لم يصدقه على الوكالة ودفعه إليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على الغريم يرجع الغريم على الوكيل وان

ضامن به لا يملك يصدقه في الوكالة وانما دفع اليه على رجاها الاجارة فاذا انقطع وجب عليه وكذا لو دفع اليه على تكذيبه ما يافى
الوكالة وهذا ظاهر في الوجوه كلها (وايس) له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب (وفي) فتاوى رشيد الدين
رجل قال لمدونه ادفع ما فلان عليك الى القبض له له يميزه دفع ذكر في الزيادة ان ليس له ان يسترده منه لانه تعلق به حقوق الدين لان القبض
قبض لاجله له يميز (وذكر) في المنتقى ان له ان يسترده منه (وكذلك) المدون اذا دفع قدر الدين الى رجل ليدفع اليه دينه ثم اراد ان
يسترده منه ذلك (وروي) ابن سماعة عن محمد بن الوكيل بقبض العين اذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالدين (وذكر) في وكالة
غريب الرواية رجل في يده متاع فقال هذا فلان وهذا وكيل بالقبض يجبر على الدفع في العين (٤٣) والدين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى

(وفي شرح) الطحاوي ولو
ادعى الوكالة بقبض الوديعة
وصدقه ليجبر على التسليم
ولو كذبه أو سكت لا يجبر
أيضا ولو سكت لا يثبت من
استرداده فان حضر المالك
وكذبه في الوكالة ففي وجه
واحد لا يرجع المدفوع
على الوكيل وهو ما اذا صدقه
ولم يشترط عليه الضمان
وفي سائر الوجوه يرجع
عليه بعينه ان كان قائما
وبقيته ان كان هالكا
(ومن) ادعى انه وصي
فسلان المبتوطب الدين
وصدقه الغريم فانه لا يثبت
بالتسليم اليه بخلاف
الوكيل فان للقاضي ولاية
نصب الوصي ولا على نائب
الوكيل (ولو) وكلت
رجلا بزوجها من فلان يوم
الجمعة فتزوجها منه يوم
الخميس لا يجوز لان التفويض
تناول زمانا مخصوصا (وفي
الصغرى) لو قال بيع عبدي
اليوم أو طلق امرأتى اليوم
ففعّل ذلك في غد جاز ويكون

وكذا لو رفع اليه نفسه وتغير اجتهاده فله أن يبيحها (فرع) * وكذا من تزوج امرأتى عدتها ورفع ذلك
الى قاض بعد ذلك ورفع أمره الى قاض آخر لا يرى تأييد التعريم لم يكن القضاء الاول مائعا من أن يبيحها
له ويكون الحكم في حق المرأتين في هذا الفرع والذي قبله حكم امرأتين لم يتقدم عليهما حكم (فرع) *
وكذا لو جمع رجل في عقد النكاح بين النكاح والبيع أو بين النكاح والاجارة ورفع ذلك الى قاض
ما يرى في حكمه بالفسخ على مشهور مذهبه في أي رأاه أو لتقليده القائل بذلك القول ثم تزوج ذلك الرجل تلك
المرأة بعينها على ذلك الوجه الفاسد الذي حكم القاضي بفسخه بينهما فرفع أمرهما الى القاضي الاول أو الى
قاض غيره فان حكم القاضي الاول لا يتناول فساد هذا الفعل الثاني بل اذا أدى نظر القاضي الثاني الى
خلاف ما أدى اليه اجتهاد الاول امانه قضاء البيع والنكاح معا لكان حنفيا مثله ان يتزوجها
على ألف على ان ترد المرأتها عليه بعد اصح النكاح والبيع عنده أو بشرط أن يبقى للبضع ما يجوز عقد النكاح
على ذلك الباقي عند من يقول به

(فصل) * قال بعضهم المواضع التي تصرفات الحكم فيها ليست بحكم ولغيرهم من الحكم تغييرها والنظر
فيها هي أنواع كثيرة وقد انبسط على كثير من الفقهاء فان الحكم لا يجوز نقضه وغيره يجوز نقضه
وانا اذكر من جملة ما ذكره مشرّين نوعا وهي عامة تصرفاتهم فيسلم فيها من الغلط (النوع الاول) *
العقود كالبيع والشراء في أموال الايتام والغائبين والمجانين وعقد النكاح على من بلغ من الايتام وعلى من
هو تحت الحجر من النساء ومن ليس لها ولي وعقد الاجارة على املاك المحجور وعاهم ونحو ذلك فهذه التصرفات
ليست بحكم ولا يغيرهم النظر فيها فان وجدها بالثمن الجنس أو بدون أجرة المثل أو وجد المرأة مع غير كف
فله بقول ذلك على الاوضاع الشرعية ولا تكون هذه التصرفات في هذه الاعيان والمنافع حكما في نفسها البتة
نعم قد تكون حكما في غيرها بان تتوقف هذه التصرفات على ابطال تصرفات مقدمة على هذه التصرفات الواقعة
من الحكم الان كتزويجها بعد أن تزوجت من غير هذا الزوج والحكم لم يعلم ذلك أو بيعت العين
من رجل بعد أن بيعت من رجل آخر والحكم لم يعلم ذلك ونحو ذلك فان ثبتت هذه التصرفات الاخيرة في
هذه العقود يقتضي فسخ تلك العقود السابقة وقد تقدم ذكر ذلك (النوع الثاني) * اثبات الصفات في
الذوات نحو ثبوت العدالة عندها كم أو الجرح أو أهلية الامامة للصلاة أو أهلية الحضارة أو أهلية الوصية
ونحو ذلك لجميع اثبات الصفات مما هو من هذا النوع ليس حكما ولغيره من الحكم أن لا يقبل ذلك
ويعتقد فسقه ان ثبتت شبهة عنده ويقبل ذلك المجرع ان ثبتت عنده عدالته وكذلك جميع هذه الصفات
(النوع الثالث) * ثبوت أسباب المطالبات نحو ثبوت مائة دار قيمة المتلف في المثليات واثبات الدينون

وكيف في اليوم وما به ولا يكون وكيفا فيما قبل ذلك (رجل) وكل رجل بالقبض دين على رجل فقبضه فهو وديعة عند الوكيل ان سافر به لم
يضمن وان استودعه غيره ضمن وان خافه في أهله لم يضمن فان وضعه عند امرأته أو خادمه أو بعض عياله لم يضمن (والوكيل) بالبيع اذا
سافر بما أمر ببيعه يضمن (وفي) مختلفات القاضي أبي عاصم العامري ولو وكاه بقبض وديعته فقال الذي كانت في يده قد دفعته الى الموكل أو الى
وكيله فالقول قوله وهو صدق في براءة نفسه (ولو) وكاه بقبض وديعة أو عارية فمات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة (فان) قال الوكيل
قد كنت قبضتها في حياته ودفعته الى الموكل لم يصدق على ذلك الا بينة (رجل) وكل رجل بالقبض كل حقه على الناس وعندهم ومعهم
وتحت أيديهم وبقبض ما يحدث له من المفاتيح بين شركائه وبحبس من يرى حبسه وبالغاية عنه اذا رأى ذلك وكتب به بذلك كتابا وكتبه في
آخره من خاصم ويجازيهم ثم ان قومًا يذعنون قبل الموكل مالا والموكل غائب فافترى الوكيل عنه عند القاضي انه وكيله وأنكر المال فأحضر

الخصومة شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يبسوا الوكيل لان الحبس جزاء الظلم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان
الوكيل عن موكله فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بأمر الموكل ولا بالضمان من موكله لا يكون الوكيل ظالمًا بالامتناع
عن اداء المال فلا يجب هذه المسئلة تدل على ان المأمور بقضاء الدين من مال الاثر يجب على قضاء الدين (اذا) شهدوا على وكالة رجل في
شيء ولو كبل بعهده الوكيل طالب والمطلوب يدعى الوكالة والوكيل يتجدر بقبول هذه الشهادة وهل يجب على الخصومة مع
الطالب ان شهد الشهود ان المطلوب وكه بالخصومة مع الطالب وقبل الوكالة وان لم يشهدوا على القبول لا يجب (وكه) بطلب كل حقه
وبالخصومة والقض ليس له ان يطلب (٤٤) شفعة لان الشفعة شرعها الوكيل بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض شفعة قضى لموكله

بها (وفي البرازي) رجل
قال لا تحركوا كلكم بطلب كل
حقي قبل فلان يقيد
بما عليه يوم التوكيل ولا
يدخل الحادث بعد
التوكيل (وفي) التوكيل
بطلب كل حقه على الناس
أو بكل حقه بخوارزم
يدخل القائم بالحادث
(وذكر) شيخ الاسلام
انه اذا وكه بقبض كل حق
له على فلان يدخل القائم
والحادث فيتام له عند
الفتوى (وفي المتن) وكه
بقبض كل دين له يدخل
الحادث أيضا (وعن) محمد
رحمه الله تعالى وكه بطلب
كل عقاره بخوارزم فقدم
الذي في يده العقار بخوارزم
الى بخاراه ذلك (وفي)
الدين اذا وكره بطلب
كل دين له على من بخوارزم
فقدم بخوارزم الى بخاراه
واذعاه لا يصح (ولو) قال
في كل دين لي في بخاراه فقدم
المستقرض منه في بخوارزم
الى بخاراه تصح دعواه (وكه)

على الغرماء وانبات النفقات للأقارب والزوجات وانبات أجرة المنزل في منافع الاعيان ونحوه فان اثبات
الحاكم لجميع هذه الاسباب ليس حكما ولا غيره من الحكم ان يغيره مدارك الاجرة وتلك النفقة وغيرها
من الاسباب المقتضية للمطالبة * (النوع الرابع) اثبات الحجاج الموجبة لثبوت الاسباب الموجبة
لاستحقاق نحو كون الحاكم يثبت عنده التحليف ممن تعين عليه الحلف وثبوت اقامة البيئات عن اقامها
وثبوت الاقرارات من الخصوم ونحو ذلك فان هذه حجاج توجب ثبوت اسباب موجبة لاستحقاق مسيبتها
ولا يلزم من كون الحاكم أثبتها أن يكون حكما بل ان يراه ان ينظر في ذلك فيطالع أولا يطالع بل اذا اطالع فيها
على خلل تعقبه ولا يكون ذلك الاثبات السابق مانعا من تعقب الظالم في تلك الحجاج * (النوع الخامس)
اثبات اسباب الاحكام الشرعية نحو الزوال ورؤية الهلال في رمضان وشوال والحجة فيما يترتب عليه
الصوم أو وجوب الفطر أو فعل النسك ونحو ذلك فجميع اثبات ذلك ليس بحكم بل هو اثبات الصفات
والعنفى أن لا يصوم في رمضان اذا أثبتته الشافعي بواحد ولم يكن غيم لانه ليس بحكم وانما هو اثبات سبب فلم
يكن ذلك عنده سببا فليزمنه ان يترتب عليه حكم * (النوع السادس) من تصرفات الحكماء الفتاوى في
العبادات وغيرها من تحريم الابضاع واباحة الانتفاع وطهارة المياه ونجاسة الاعيان فليس هذا بحكم بل لما
باعتقده ذلك أن يقتضي بخلاف ما أفق به الحاكم أو الامام الاظم وكذلك اذا أمروا بجمع عرف أو نهي عن منكر
وهو يعتقد منكر أو حرمان فلان لا يعتقده ذلك ان لا يفعل مثل فعلهم الا أن يدعو الامام لذلك فليكون
مخالفة شقا فتنجب الطاعة لذلك واما الحاكم فلا يساعده على ما يعتقده نحو خلاف ما هو عليه الا أن يخشى
فتنة تفسد الشريعة عن المساعدة فيها * (النوع السابع) تنفيذ الاحكام الصادرة عن الحكماء فيما تقدم
الحكماء فيمن غير المنفذ بان يقول ثبت عندى أنه ثبت عند فلان من الحكماء كذا فهذا ليس بحكم من المنفذ
البتة وكذلك اذا قال ثبت عندى أن فلانا حكم بكذا فليس حكم من هذا المثل بل لو اعتقد أن ذلك الحكم
على خلاف الاجماع مع مننه ان يقول ثبت عندى أنه ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد
والحرام قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه تأديب ذلك الحاكم أو زله * (تنبيه) كل تسجيل يتضمن
ارجاء الحجة لغائب أو صريح أو حاضر بعدت بينته فلفاضى الثاني أن يتعقبه بما يجب بخلاف التسجيلات
المطلقة * (النوع الثامن) تصرفات الحكماء بتعطى اسباب الاختصاص ووصول الحقوق الى مستحقها
من الحبس والاطلاق وأخذ الكدلاء الاملاء وأخذ الزهون لذوى الحقوق وتقدير جزاء الحبس بالشهور
وغیر ذلك فهذه التصرفات كيفما تعاقبت ليست حكما لازما ولا غير الاول تغيير ذلك واباطه بالطرف الشرعية
على ما تقتضيه المصلحة ثمعا * (النوع التاسع) التصرف في أنواع الحجاج بان يقول لا أسمع البينة لذلك

بطلب كل حقه وبالخصومة والقض منه انسان شيأ بعد الوكالة له طلبه (وعن) الامام رحمه الله تعالى لو قال لا تحركت حلفت
وكبلى في قبض مالى على الناس لا يقع على الحادث (ولو) وكه بكل حقه وبالخصومة في كل حقه ولم يعين المحاصم به والمحاصم فيه جازاه
(اذا) وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستعانة وبين موكله فالقول قول الموكل لان الوكيل يريد أن يغرمه ما قبضه من القرض وليس للوكيل
بالخصومة أن يهب ولا يصالح لانه ليس بالسامن الخصومة في شيء فلم يدخل تحت التوكيل (وفي الولو الجى) ولو ان رجلا قال لرجل اقرضت فلانا
ألف درهم وقد وكلت قبضها منه وقبضت وقال المستقرض قد دفعته الى الوكيل وأنكر الوكيل فالقول قول الموكل (وعن) أبي يوسف القول
قول الوكيل لانه أقرأه أمين والقول قول الامين ولا يستخاف الوكيل نأبه بالله ما بعلم ان رب الدين قد استوفى الدين لان النيابة لا تخفى في
الامان بخلاف الوارث حيث يحلف على العلم لان الحق يثبت الوارث فكان الحلف بغير يق الاصله دون النيابة (وفي المنبيع) الوكيل بالبيع

مطلقاً تلك البيعة بما قبل من الأثمان أو أكثر منه أي حنفية فوجه الله تعالى بهذا إذا لم يكن الثمن مسمى أما إذا كان الثمن مسمى بأن قال باع هذا العبد بـ ألف فباعه بألف الأدره لا يجوز (وقال) لا يجوز أن يبيعه إلا بمقتضى شغاب الناس في مثله وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وبك) البيع بالعروض أيضاً كما يكمل البيع بالأثمان كالدرهم والدنانير وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) لا يكمل البيع بالأثمان (الوكيل) بإيجار الأرض وكيل بإيجارها بأي عرض كان سواء أجزأه بكيل أو وزني بعينه أو بغيره أو بالعرض قليلاً كان أو كثيراً إلا بإطلاق الوكلاء عنده كوكيل بالبيع (وعنده ما) لا يجوز إلا بالدرهم أو بالدنانير أو ببعض ما يخرج من الأرض يعني به المزارعة جلاً لا إطلاقاً على المتعارف وعندهما تجوز المزارعة (وعنده) لا تجوز لأنها فاسدة (٤٥) (الوكيل) بالبيع المطلق يكمل البيع

بالنسبة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى (وفي البزازی) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الوكيل إنما يكمل البيع بالنسيئة إذا كانت الوكالة للتجارة أما إذا كانت للمعاجة كالمرأة تعطى غزاهم للبيع لم يكمل نسيئته به يفتى والوكيل بالبيع أن يبيع بالنسيئة و يأخذ رهنه أو كلاً (أما) الأقاله والخط والبراء والتجوز بدون حقه يجوز عندهما وبضمن خلاف لا يفتى يوسف رحمه الله تعالى والوكيل بالشراء لا يكمل الأقاله بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فإذا باع ثم أقال لزم الثمن وكذا الأب والوصي والمتولي كالأب (وفي) التهمة والحقائق ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع بالنسيئة طالبت المدة أو قصرت وعند صاحبيه لا يجوز إلا بأجل متعارف في تلك السلعة (ولو) وكاه

حلفت قبلها مع علمك بما وقدرتك على إحضارها فغيره من المحكم أن يفعل ما تركه وقد تقدم هذا وما بعده من الصور التي ليست بحكم (النوع العاشر) * من التصرفات توابية النوايا في الأحكام ونصب الكتاب والقسم والمترجين والمقومين وأمناء المحكم للإيتام وإقامة الحجاب والوزعة ونصت الامناء في أموال الغياب والمجانين فهذا وما أشبهه ليس بحكم في هذه المواطن وغيره من المحكم نقض ذلك وتبديله بالطرق الشرعية لا بمجرد الشهية والغرض (النوع الحادي عشر) * اثبات المقتات في الذوات الموجبة للتصرف في الأموال كالترشيده وإزالة الحجر عن المفلين والمجانين والمبذرين ونحو ذلك فليس ذلك بحكم بتعذر نقضه بل غيره أن ينظر في تلك الأسباب متى ظهر له وتحقق عنده صحتها تحقق عند الأول نقض ذلك وحكم بضده فيطلق من حجر عليه ويحجر على من أطلقه الأول لأنه اثبات صفة لا إنشاء حكم (النوع الثاني عشر) * من تصرفات الأئمة الاطلاقات من بيت المال وتقديره مقاديرها في كل عطاء والاطلاقات من النية أو الخس في الجهاد أو الاطلاقات من أموال الإيتام التي تحت يد المحكم على مصالح الإيتام والاطلاقات في الأرزاق لقضاة والعلماء وأئمة الصلاة والقسم وأرباب البيوت والصالحاء والاطلاقات لاجناد وغيرهم فهذا كله ليس حكماً ولا فيه إذا رفع اليه أن ينظر بما يراه من الطرق الشرعية (النوع الثالث عشر) * اتخاذ الاجبة من الأراضي المشتركة بين عامة المسلمين ترى فيها بل الصدقة وغيرها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهذا ليس حكماً وغيره بعد أن يبطل ذلك الحجة ويفعل في تلك الأراضي ما تقتضيه المصلحة الشرعية (النوع الرابع عشر) * تأمير الامراء على الجيوش والسرايا ليس بحكم فقد عزم الصحابة رضي الله عنهم على رد جيش أسامة وكان النبي صلى الله عليه وسلم جهز وهو مريض فنهذه أبو بكر رضي الله عنه لما ظهر له أن تنفيذه هو المصلحة لأن تنفيذه عقيب موت النبي صلى الله عليه وسلم يدل على اجتماع كلمة المسلمين وتوابعهم على ما كانوا عليه واهتمامهم بالجيوش والسرايا فنفيذه لتعذر نقضه (النوع الخامس عشر) * تعيين أحد الخصال في عقوبة المحاربين وذلك التعيين ليس بحكم فالرفع غيره ممن يرى بالتخير طاعة قبل التنفيذ ورأى المصلحة تعيين غيره ما عينه الأول كان ذلك لأنه لان تعيين الأول ليس حكماً ثانياً (النوع السادس عشر) * تعيين مقدر أو التعزير أو إذا رفع إلى غير ذلك الحاككم قبل التنفيذ فرأى خلاف ذلك أنه تعيين مقدره وإبطال الأول لأنه ليس بحكم شرعي بل اجتهد في سبب هو الجناية فإذا ظهر لاثنان انما تقتضي ذلك الحكم بما يراه وهذا بخلاف تعيين الاسارى لارق ونحوه لأنها مسألة خلاف بين العلماء فقال بعضهم ان الاسارى يقتلون فقط ومذهبنا ومذهب الشافعي ومالك جواز الاسرافاق أو ضرب الجزية فإذا اختار أحدهما فهو حكم منه بالثاني اختاره وهو إنشاء حكم في مختلف فيه وكذلك كل خصل من الخصال الخمس التي يختار فيها

بالبيع نسيئة فباعه بالنقد جاز (إذا) قال الموكل ببيع هذا العبد في السوق فباعه في داره لم ينفذ البيع عند زفر لأنه مخالف وعند الأئمة الثلاثة ينفذ لأن هذا التقيد بغيره قيد فباغوفي الأمر بمطلق البيع وقد وجد فينفذ (نوع في العزل) * الموكل إذا عزل وكيله وهو حاضر انفزل وكذا لو كان غائباً فكتب إليه كتاب العزل فباعه الكتاب وعلم ما فيه انه عزل حتى لو عزل الموكل ولم يعلم الوكيل بعزله فهو على مكانته وتصرفه جائز في جميع الأحكام حتى يبلغه العزل (الوكيل) لو عزل نفسه بدون علم الموكل لا يصح خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى (وفي الذخيرة) وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقاً وأرداده ولحاقه بداء الحرب (وقد) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في حد الجنون المطبق فقال أبو يوسف حده شهر لأنه يسقط به الصوم وعنه أكثر من يوم وإليه لأنه يسقط به الصلوات الخمس (وعنده) محمد حده حول كامل وهو الصحيح لأن استمراره حول لا يفسد الصوم وعنه آية استحكامه لأنه يسقط به جميع العبادات كالصلاة والصوم والزكاة ما دون الحول فلا يمنع وجوب

الزكاة فلا يكون في معنى الموت (ولو) وكما قبض الدين ثم ان رب الدين وهو من الغريم والوكيل لم ينف لم بدلك فقبضه منه وهلك في يده فلا ضمان عليه ولا دفاع ان يأخذ به الموكل (ولو) مات العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع به على الآمر ولا في تركه ان كان هو المالك قال صاحب الفصول والفرق في الايضاح فليظن (وفي الوالو الجلي) تعليق الوكالة بالشروط يجوز فانه نص في الزيادات في باب الخلع (امرأة) قالت لزوجه اذا جاء غدا فطلقني بالف درهم جازولوني ثم الزوج عن ذلك قبل بحجبه الغد جازم بها حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جعل لانه عمل بينهما في ابطاله ولا يهزم الزام المال عليها لاني المحرر عن الطلاق يدل أنه صح تعليق التوكيل بالشروط انتهى (نوع في ٤٦) الكفالة * الكفالة في الشريعة ضم الزمة الى الذمة في المطالبة دون الدين وقبل ضم الذمة الى الذمة في الدين فيصير الدين

الامام من الاسر والمن والفداء وضرب الجزية والقتل والاسترقاق فاختياره لخصلة من ذلك انشاء حكم في مختلف فيه بخلاف مقادير التعزيرات ايس فيه حكم وانما هو بحسب القائل والمقول فيه أو وقع منه فعل فالتعزير بحسب عظامه ومقارنه وكذلك اختياره لخصلة من عقوبة المحاربين ان وجد من المحاربين القتل وعين الامام القتل فليس ذلك انشاء حكم في مختلف فيه أما اذا عين القتل في محارب لم يقتل بل عين القتل اعظم رأيه وذهابه وأن قتله مصلحة للمسلمين فهذه مسألة خلاف فان الشافعي يمنع قتل المحارب الا اذا قتل ولا يقطعها الا اذا سرق فقتله هذه بمسئلة الاسرى فتعين خصلة من خصال عقوبة المحارب ويكون على هذا التقدير انشاء حكم في مختلف فيه لا يجوز لغيره نقضه وكذلك تعيين أرض العنوة للبيع أو القسم أو الوقف انشاء حكم في مختلف فيه (النوع السابع عشر) * الامر بقتل الجناة وردع العاقلة اذا لم ينفذ هو انشاء حكم في مختلف فيه كارك الصلاة وقتل الزانية اذ عين القتل وحكم به كان هذا انشاء حكم في مختلف فيه فليس لغيره نقضه بخلاف قتال البغاة المجمع عليه ونحوه فانه متفق عليه (النوع الثامن عشر) * عقد الصلح بين المسلمين والكفار ليس من المختلف فيه بل جوازه عند سببه مجمع عليه لان الصلح انما هو التزام لكفاية الشر حاله الضعف فغيره به انه ان ينظر هل السبب يقتضي ذلك فيه فيه أو لا فينقضه ويبطله (النوع التاسع عشر) * عقد الجزية للكفار لا يجوز نقضه لكن ليس لكونه حكما انشائيا كالفداء بصحة العقود المختلفة فيها بل لان الشرع وضع هذا العقد وجبا لا استقرار في حق المعقود له ولزومه اليه الى يوم القيامة الا أن يكون وقع على وجه يقتضي النقض كعقده لاهل دين لا يجوز اقرارهم على ذلك نحو الزنا دقة والمرتين ونحوه (النوع العشرون) * تقدير الخراج على الارضين وما يؤخذ من تجار الحريين ليس بحكم انما هو ترتيب ما تقتضيه الاسباب الحاضرة فان ظهر لغيره ان السبب على خلاف ما اعتقده كما اذا باع مال اليتيم بالبخس فانه ينقض (فصل) * وما يقتدر الى حكم الحاكم فليس من أحاط الدين بماله لان من شرط صحة الحجر على المديان القضاء بافلاسه أولا ثم الحجر بناء عليه ولهذا لا يصح حجره من غير القضاء بافلاسه بالاجماع من الذخيرة وكذلك بيع من أعتقه المديان عنده من براه لتعارض حقوق الله تعالى في العتق وحق الغرماء في المالبة ويلحق بذلك الحدود وفانما اتفقوا الى الحاكم وان كانت مقاديرها معلومة لان تقوى بعضها لجميع الناس يؤدي الى الفتن والشحناء والقتل وفساد الانفس والاموال وكذلك من أعتق نصف عبده فانه لا يعتق عليه بقية العبد الا بالاحكام لتعارض حق الله في العتق وحق السيد في المالك وحق العبد في تخصيص الكسب وقوة الخلاف في التملك عليه وكذلك تجبر المكاتب اذا كان له مال طاهر لا يكون الا بالاحكام وكذلك التعليق على الغائبين

الواحد في حكم دينين أو تصير الذمتان في حكم ذمة واحدة لان الكفيل مطالب كالاصل والمطالبة بانهاء الدين بسلامدين محال لان المطالبة فرع الدين فلا يتصور الفرع بدون الاصل فلزم من توجه المطالبة الى الكفيل ثبوت الدين في ذمته فلزم تعدد الدين ضرورة ولهذا هو الدين من الكفيل يصح ولهذا يرجع الكفيل على الاصل فلهما كره الدين ثابعا على ذمة الكفيل لما صح بهته لان ذمة الدين من غير من عليه الدين لا تصح (ولا) تصح الكفالة الا مع ذلك التبرع لان الكفالة عقد تبرع فتصح من ذلك التبرع ولا تصح من لا يملكه فلا تعتد كفالة المجنون والصبي ولا تجوز كفالة المكاتب عن الاجنبي لان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم على لسان صاحب الشرع الشريف

صلى الله تعالى وسلامه عليه وسواء أذن له المولى أو لم يأذن لان اذن المولى لم يصح في حقه وصح في حق القن حتى يطالب به من بعد العتق (ولو) كفل المكاتب أو المأذون عن المولى جاز لان ما يملكه كان التبرع عليه كذا في المنبيع (وفي الوالو الجلي) رجل قال لا آخرا أنا ضمن بمعرفة فلان فليس هذا بكفالة (وروى) عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الاصل انه قال هذا على معاملة الناس (ولو) قال الكفيل قد ضمنته أو قال هو على أو الى فقد لزمته الكفالة لان هذه الالفاظ عبارة عن الكفالة (ولو) قال كتبته لك عندي أو قال أنت بهلك عندي فهذا ليس بضمان بخلاف ما اذا قال كتبته لك على أو أنت بهلك على لان كلمة عندي لا تنبئ عن الالتزام بخلاف كلمة على تدكر الالتزام (وفي المنهاج) للعقيل وتجوز الكفالة بأن يقول أنا كفيل بمالك عليه أو ضامن أو زعيم أو قبيل أو مالك عليه فهو على أو عندي أو قبلي فهذا كما مضى من (ويجوز) تعليق الكفالة بشرط بأن يقول ما يابعت فلانا فعلى أو ما يذوب لك على فلان فهو على انتهى (ولو) قال أنا به زعيم أو قبيل أو ضامن

لزمته الكفالة لما ظن ان الزعيم والكفيل سواء (قال) عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم وكذا القليل والضمين (ولو) قال انما ضامن لا حتى
 اذ لم لا يكون كفيلة كل مال انما ضامن بمعرفته (قيل) مكتوب على باب بلد الزوم الكفالة اولها لامة واوس - ما هاندا مة وآخوها غرامة ومن
 لم يصدق فليجرب ليعرف البلاه من السلامة (ثم) هي تعص في الاعيان الضمونة وبالنفس عند فان كفل بنفسه الى شهر ثم دفع اليه قبل شهر
 برى (وفي) شرح الشافى يجب تسليمه بعد الشهر كلو باع ثمن مؤجل (كفل) ثلاثة أيام لا يبرأ بضمها والثلاثة لتأخير المطالبة فله أبو جعفر
 (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى كفل الى عشرة أيام فهو عليه أبا حتى يبرأ (وقال) محمد رحمه الله تعالى كفل بنفسه الى شهر على أنه يرى
 اذامضى الشهر فهو لا يضمن شيئا (قال) الفقيه أبو الليث الفتوى على أنه (٤٧) لا يصير كفيلة (وفي) الوقعات الفتوى على أنه يصير كفيلة

(واذا) مات الكفيل بالدين
 المؤجل حل الدين في ماله ثم
 لوارثه الرجوع على الاصيل
 الى أجله (وكذلك) لومات
 الاصيل الى اجله (وكذلك)
 لومات الاصيل والكفيل
 حتى يحل الدين في تركة
 الاصيل ويكون على
 الكفيل الى أجله (وان)
 مات رب الدين بقى الدين
 على مال اجله (رجل)
 كفل بنفسه رجل وهو
 محبوس فلم يقدر ان يأتي به
 الكفيل لا يطالب الكفيل
 به لانه كفل مالا يقدر على
 تسليمه فلا يصح (ولو) كفله
 وهو مطلق ثم حبس الكفيل
 بطالب الكفيل به حتى
 يأتي به لانه حال ما كفل به
 كان قادرا على اتيانه (ولو)
 كفل بنفسه او مال والطالب
 غائب لا يجوز عند أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله
 تعالى الا ان المريض اذا
 قال لوارثه اخمّن عني دين
 فلان وهو غائب فانه يجوز
 (وقال) أبو يوسف رحمه

من المحقودين وغيرهم فلا بد في ذلك من حكم الحاكم وكذلك قسمه الغنائم وان كانت معلومة المقادير
 وأسباب الاستحقاقات فلا بد فيها من الحاكم ولو فرض لجميع الناس لدخاها الطمع وأحب كل انسان
 لنفسه من كرائم الاموال ما يطلبه غيره وكان ذلك يؤدي الى الفتن وكذلك جباية الجزية وأخذ الخراج
 من أراضي العدو ولو حملت الى العامة لنفسه - الحال فلا بد فيها من الحاكم وكذلك ما جرى هذا الجرى
 كاستيفاء القصاص وكثير من الاحكام يطول تتبعها
 * (القسم الثاني) * لا يحتاج الى حكم الحاكم كتحريم المحرمات المتفق عليها والختلاف فيها بين العلماء
 كتحريم السباع وكذلك وفاة الديون ورد الودائع والغصب واحكام العبادات فالمدارة بهم امتعينة
 ولا تنقضي الى حكم الحاكم استة لا لا وأما ما يرقى العرض فيدخلها حكم الحاكم وسيأتي بيانه
 * (القسم الثالث) * ما اختلف فيه - هل يقتصر الى حكم الحاكم أم لا مثال ذلك فسخ البيع بعد تخالف المتبايعين
 يجري فيه الخلاف وكذلك فسخ النكاح بعد التخالف فيه الخلاف أيضا وكذلك التيمم المحذور عليه بوضي
 من قبل الاب هل يكفي اطلاقه للتيمم من المحذور مطالعة الحاكم في ذلك أو لا بد من استدذان الحاكم
 في ذلك حتى يكون اطلاق الوصي له باذن الحاكم فيه خلاف بين العلماء وكذلك وقوع الفرقة بين المتلازمين
 قال بعضهم بتسام التخالف تقع الفرقة دون حكم الحاكم نص عليه محمد في المتن وقال بعضهم لا تقع الفرقة
 بتسام لعان ما حتى يفرق الامام بينهم ما هو واختيار جماعة من أهل المذهب وكذلك القاضي هل ينزل
 بمجرده فسخه أو لا حتى يعزله الامام فيه خلاف

* (القسم الرابع) * في بيان المواضع التي يدخلها الحكم استة لا لا أو تضمنه لخصاص كلام سراج الدين
 البلقيني وبعضه من كلام أهل المذهب فالتطاهرة لا يدخلها شيء من الحكم بالجملة ولا بالموجب استة لا لا لكن
 يدخلها الحكم بطريق التضمن كتعليق عتق أو طلاق على طهارة ماء أو نجاسته فاذا ثبت عند الحاكم
 وقوع الطلاق لوجود الصفة فحكم بصدقه الطلاق أو بوجوب ما صدر من المعلق ووجود صفة كان ذلك
 متضمنا للحكم بالنجاسة أو بالطهارة والصلاة يدخلها الحكم بالتضمن مثل من صلى المكتوبة بوضوء خال عن
 النية أو مع وجود من الذكرا لا اعتقاده صفة الصلاة مع ذلك كقوله المذهب فاذا حكم الحاكم بعدالة من فعل
 ذلك والحاكم معتقد بصدقه ذلك كان حكمه متضمنا لصحة وضوئه وعلى هذا قياس الصلاة الحالية عن قراءة
 الفاتحة أو عن الطمأنينة ونحو ذلك واقد عبت من قاض حضر عند أمير ووقع الكلام في صحة إقامة الجمعة
 بجامع بناء ذلك الأمير فلما تكلموا في الخلاف في ذلك قال القاضي يحكم بصدقه إقامة الجمعة في ذلك وهذا كلام
 باطل فلا يتصور أن يدخل ذلك ولا يجوز تحت الحكم استة لا لا ولا تضمنه على الاطلاق لكن يدخل بالنسبة

الله يجوز ذلك كله لان الكفالة تصرف على نفسه خاصة فتبنيها كالابراء (رجل) كفل عن رجل على أنه ان لم يسلمه اليوم كذا فالتمس عليه صح
 هذا الشرط فان توارى المكفول له يرفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب وكيله من الطالب ويسلمه اليه فيبرأ (وكذلك) فبين باع شيئا على
 ان المشتري بالخيار فتوارى البائع فان المشتري يرفع الكفيل الامر الى الحاكم فينصب عنه وكيله فيسلمه اليه (قال) الفقيه أبو الليث هذا القول بخلاف
 قول أصحابنا في الروايات الظاهرة وانما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله ولو فعل القاضي هكذا اذا علم ان الخصم متعنت بذلك
 فهو حسن (ولو) كفل رجل بنفسه رجل لرجل على أنه ان لم يوف به الى كذا ولم يوف به فعليه المال الذي له عليه جاز (ولو) قال ان لم أوفك
 به فدا فعلى ألف درهم ولم يقل اني لك عليه والطالب يدعى ألف درهم وقال الكفيل ليس للطالب عليه ألف درهم وهذا كان اقرا مني بالف
 درهم معا فبالشرط ولم يكن كفالة بالمال وقال الطالب لي عليه ألف درهم وهو الآن عاق الكفالة بذلك المال لعدم الموافقة لزمه المال

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال مجاز رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء (وان) ادعى رجل جعل على رجل مالا فقال له الماطوبان لم آتكم غدا فهو على لم يلزم ذلك وان لم يأت به لان تعليق الاقرار بالشرط باطل (ولو) قال ذلك كفيلا لزم الكفيل مائت عليه بيعة أو اقرار منه لان هذا تعليق الكفالة بالشرط وتعلق الكفالة بشرط عدم الموافقة اذا اتحد الطالب والماطوب جائز (ولو) قال ان لم أو افك غدا فما ادعى عليه فهو على لم يلزم الماطوب الا بيعة أو اقرار الماطوب لان اقرار الكفيل في حق الماطوب ليس بحجة ويلزم الكفيل ما ادعى عليه ان لم يأت به لان الكفيل لما علق الكفالة الثابتة بعدم الموافقة كان هذا اقرارا منه وليس للكفيل ان يطالب المدين قبل الاداء وان كانت الكفالة بالامر ومع ذلك لو اداه الكفيل له (٤٨) ان يسترد ما لم يؤده المكفول عنه الى الدائن (ولو) وهب رب الدين الدين لاحدهما فهذا أداء المال سواء

(وكذا) لو مات الطالب فورثة أحدهما (ابراه) الاصيل يبرئ الكفيل لاعتكسه (لو) أخون الاصيل فهو تأخير عن الكفيل لاعتكسه (وان) ابرأ الاصيل ورد الابراء صح ودفى حق نفسه وبطالب به وهل يصح في حق الكفيل اختلافوا فيه كذا في البرزى (وفي الولوالجي) صح الرد من الاصيل في حق نفسه وفي حق الكفيل جميعا حتى تعود الكفالة انتهى (والكفالة) الى الحصاد جائز ويتناول أول الحصاد (ولو) قال الى ان تحضر السماء أو تهب الريح لا يجوز (كفل) عن انسان بمال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلا وان كان على الاصيل حالا (وان) مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال أنا

الى واقعة خاصة من تعليق طلاق أو غيره على صحة اقامة الجمعة في هذا المكان فالحكم فيه اذا توجه الى المعلق بما التزمه يتضمن صحة اقامة الجمعة في هذا المكان بالنسبة الى الزام الشخص لا مطلقا أو مالا الزكاة فيدخلها الحكم وذلك مثل مالو حكم ما حكم حتى يجوز اخراج القيمة في الزكاة بصفة اخراج أو بموجب اخراج عنده وهو سقوط الفرض بذلك كان الحكم بالصفة والموجب في ذلك سواء وليس للساعي اذا كان الحكم مخالفا مذهبه ان يطالب المالك باخراج الواجب عنده سواء حكم بالصفة أو حكم بالموجب وأما الصوم فيدخله أيضا وذلك اذا قام الولي الوارث عن الميت وطالب الوصي أن يخرج الطعام فامتنع الوارث منه وترافعا الى ما حكم يرى صحة الصوم عن الميت فيحكم بصفته أو بموجبه وليس للوصي أن يخرج الطعام حيث يشاء ولا أن يطالب الوارث بذلك بخلاف ما قبل الحكم وأما الاعتكاف فيدخله الحكم استقلالاً وتضميناً أما استقلالاً ففي مسائل منها من اعتكفت بغير إذن زوجها فله منعت ذلك العبد وكذلك لو اعتكف المدين هر يامن أداء الدين فان الحاكم يرى فيه رأيه وأما التضمن فكما تقدم في الطهارة والصلاة وأما الحج فانه لو فسح حنبلي حجه الى العدة حيث يسوغ عنده وله زوجة ليس معتقداً لذلك فامتنعت من تمكينه به بد التحلل فارتفع الى ما حكم حنبلي فيحكم عايناً بصفته ما فعل زوجها الحنبلي أو حكم بموجب ذلك عنده فهو ما تساويان ولو حكم عايناً بالتمكين كان متضمناً للحكم بصفته ما فعل الزوج وهو نفس الموجب وأما الاضحية فهي عبادة لا يدخلها الحكم استقلالاً وقد يدخلها بطريق التضمن في التعليق كما تقدم وأما العبد فيدخله الحكم استقلالاً فاذا تنازع اثنان في صيد وترافعا الى الحاكم وتصادقا على فعلين صدر منه ما على الترتيب مثلاً وقامت البيعة على ذلك وكان مقتضى مذهب الحاكم انه لا أول والثاني فيحكم له بانه المالك كان ذلك حكماً مستقلاً صحها وانما دخل الحكم في ذلك لانه يقتضى المالك وجوب المالك بدخلها الحكم وأما الذبايح فيدخلها الحكم من جهة التقصير المقتضى للتغريم وكذا دفع الاجرة لو قامت البيعة بانه ذبح صحيح فانه يحكم له باستحقاق الاجرة وكذا لو باع صاحب الذبيحة الذبيحة لشخص ثم ترافعا الى ما حكم وأدعى المشتري انها احرام لمرادعاء وظهر للحاكم ذلك باقرار أو بينة وحكم على البائع برد الثمن كان ذلك حكماً منه بغير ذبيحة وكذا اذا ثبت التقصير في الذبيح وحكم بالغرم كان ذلك متضمناً للحكم بحرمة الذبيحة وأما الاطعمة فيدخلها الحكم استقلالاً مثاله اذا ترات رجل بمحصة ووجد مع رجل طعاما فامتنع من اطعمته ومن مساومته فان له أن يقاتله فان مات الجائع وجب القصاص عنده من راء وان أخذ الجائع فهر افعليه قيمته وأما النكاح وتوابعه فدخل الحكم بالصفة والموجب فيه ما واهم وكذا ما سائر المعاملات من البيع والقرض والرهن والاجارة والمساواة والقسمة والشفعة والعارية والوديعة والحبس والوكالة والموالة والحالة والضمان وغير ذلك من أبواب المعاملات

كفلت به على انى متى طوالت به أو كفاط ولبت به في أجل شهر صحت الكفالة وله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من المطالبة لزم التسليم ولا يكون له مطالبة لثانية تأجيل (رجل) قال لغريمه اذا جاءه غدا فأت برى من هذا المال لا يبرأ وان كان أصل المال عليه من كفالة يبرأ (وكذا) اذا قال ان قدم فلان فأت برى منها (وكذا) لو شرط الكفالة على هذا فهو جائز (رجل) له على آخر ألف درهم وبها كفيل عنه فصالح الكفيل الطالب على مائة على انه يبرأ الاصيل من الالف والكفالة باسرها رجح الكفيل على الاصيل بالمائة لا بالالف (ولو) صالح على مائة على ان يهب الكفيل الباقي جمع بالالف (الطالب) اذا أبرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل (وذكر) في العمادى من له دين على آخر وبه كفيل فاشتري الطالب من الغريم عقاراً به عاجزاً وتقصا الثمن أو وقعت المقاصة باعتبار المحاسبة يبرأ الكفيل (اجاب) صاحب الهداية انه يبرأ قبل له ولو تظاير قال لا تعود الكفالة (وفي الولوالجي) رجل كفل بنفسه رجل ولم

يُقدَّر على تسليمه فله الطالب ادفع الى مالي المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فان أراد أن يؤديه على وجه يكون له حق الرجوع على المطالب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب وجب الطالب ماله على المطالب اليه ويؤكده بقضيه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة يكون متطوعا ولو أدى بشرط ان لا يرجع عليه لا يجوز (وفي البرزاري) رجلا في سفينة معه ما متاع وثقات السفينة فقال أحدهما صاحبه ألق متاعك على ان يكون متاعا بيني وبينك أنا فاقال محمد رحمه الله تعالى هذا فاسد وضمن لما لك المتاع نصف قيمة متاعه (رجل) قضى دين غيره بغير أمره جاز فلما انتقض بوجه من الوجوه يعود الى ملك قاضي الدين لانه متطوع ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضي مثلها (وفي القنية) رجل طلب دينه من (٤٩) المديون فاعطاه مقدار ما عينا من الحنفية ولم يدهها منه ولم يقل

ان من جهة الدين فهو يبيع بالذي يراه ان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون يباع قدر قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما أه (كفالة) المربض تصح من الثلث ولا تجوز بما لا يمكن استيفاء أو نحو الحدود والقصاص (واذا) كفل عن المشتري بالثمن جاز وان كفل بالمبيع عن البائع لا يصح (وذكر) في شرح أدب القضاء للحسام الشهيد وان ادعى الطالب على المطالب حذرا في قذف أو دما فيه قصاص أو جراحة فيها قصاص فقال لي بينة حاضرة وطلب كفيل لمن المطالب فانه يجبر المطالب على اعطاء الكفيل ثلاثة أيام حتى يحضر شهوده عند أبي يوسف وهو قول محمد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبر لكن ان أعطى كفيل جاز (وأجمعوا) ان

كلها ايضاه الحكم بالصحة والحكم بالمو جب فلا نقول بالتمثيل
 * (فصل في الفرق بين الفاظ الحكم المتداولة في التسهيلات) * وهي مراتب في القوة والضعف فأعلاها ليسجل بثبوته والحكم بصحته أي بصحة ذلك العقد وقفا كان أو بيعا أو غيره ما قاله البلقيني في حد الحكم بالصحة هو عبارة عن قضاء من له ذلك في أمر قابل لقضائه ثبت منه وجوده بشرائطه الممكن ثبوته أن ذلك الأمر صدر من أهله في محله على وجهه المعتبر منه في ذلك شرعا فتقوله ان قضاء يخرج الثبوت فليس بحكم في قول وسأني الكلام عليه وقوانا من له ذلك يدخل فيه الامام وفوايه الذين لهم ذلك والذي لم يبلغه خبر العزل وحاكم أهل البغي اذ لم يسفهل دماء أهل العدل والاكافرا حكم الكفرة والحكم وقوله ان قابل لقضائه يخرج به ما لا يقبل القضاء من عبادة مجردة وما لم يكن منه الزام كالحكم على المعسر ونحو ذلك الى الحكم بالدين المؤجل والتدبير والاستيلاد وما قبل القضاء ولو كان لا يقبل الا لزام وقوله ان ثبت منه وجوده بيم الثبوت بالينة الكاملة وبالشاهد واليمين منه يقوم والاقرار ويعلم القاضي عند الحنفية والشافعية وباليمن المردودة بعد النكول عند المالكية وعند الشافعية أو ما ينزل منزلة ذلك مما سياتي ذكره ان شاء الله تعالى ويأثم من قوله وجوده ان العدم لا يتوجه الحكم اليه وقوله بشرائطه الممكن ثبوته أي فهم منه أن جميع الشروط لا يعتبر أن تثبت في الحكم بالصحة فان من جملة الشروط في البيع مثلا أن يكون المبيع مقدورا على تسليمه فلا يصح بيع المرهون ويقف على اجازة المهر ولا يصح بيع المكاتب والخناني جنابة فوجب ارشامه على قربة ولا يصح وقف شيء من ذلك ولا هبته ولا يكف أحد انتفاء ذلك في الحكم بصحة البيع ولا في الحكم بوجوبه لان انتفاء غير المحصور منه ذروا عما طلب ذلك في أن لا وارث للميت سوى القائم من أجل ظهورا شقة ناق من شمله بذلك وهو لو ارث لان هذه وانه والاصل عدمها والذي يعتمد غالبيا في التسهيلات بالحكم بالصحة في الوقف ونحوه اثبات الملك والحيازة واكتفوا بشهرة بلوغ من صدر منه ورشده فان قبل فان ائري الحكم في عقود الاتكعة يطالبون الشهادة بخلاف الوالزو جنة من موانع النكاح من زوج وهذه ونحوه ما فهمه لا طلبوا الشهادة على خلو البيع من رهن وجناية قلنا سبها الاحتياط في الابضاع وايضا فان التزويج لو وقع كانه شهو واغلبا فطلبنا الشهادة بعدمه لا مكان الاطلاع عليه بخلاف الرهن ونحوه وقولنا ان ذلك صدر من أهله في محله هذا هو محط الحكم بالصحة قال السبكي فاذا تقرر أن الحكم كبا الصحة أعلى درجات الحكم من شرط هذا الحكم ثبوت ملك المالك وحيازته وأهليته وصحته صيغته في مذهب القاضي بر بد أن كان شافعيًا وصحة الصيغة عند المالكية انما تشترط في موانع معدودة فاذا وقع الحكم بالصحة بالصحة وصرح بصحة ذلك أعني ما تقدم في أول الفصل في قوله أعني بصحة ذلك العقد وقفا كان أو بيعا فلا سبيل

(٧ - معين الحكم) في الحدود والحالصة لله تعالى كذا الزنا وشرب الخمر والسكر من النبي اذا قدمه الى القاضي فقال الذي قدم لي بينة حاضرة وطلب منه كفيل لا يجبر على اعطاء الكفيل (وان) ادعى سرقة لا يجبر على اعطاء الكفيل في حق القطع لانه خالص حقه تعالى لكن يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة أيام بالمال المسروق اذا ادعى المسروق ومنه قبله المال الذي سرقة (وكل) شيء يجب فيه التعزير مثل الحر يقذف العبد أو الحر يشتم الحر شتمه يجب فيها التعزير فيقول الطالب لي بينة حاضرة تخذلي منه كفيل فانه يجبر على اعطاء الكفيل ثلاثة أيام لان التعزير بحق العبد يسهط بطوعه ويستخاف فيه حتى أنه يثبت بشهادة النساء مع الرجال فيجبر المطالب على اعطاء الكفيل فيه كالاموال (الكفالة) بالعهدة باطلة وبالخلاص ايضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالا) تصح بالخلاص وبالترك تجوز بالاتفاق (رجل) قال لمن يلزمه غريمه فانا أو أفيلك اذا بدالك لم يكن كفيلاً بالنفس ولو قال خله على ان أو أفيلك في القياس كذلك

وفي الاستحسان يكون كفيلا بالنفس (وعن) محمد رحمه الله تعالى قال لا طالب ضمنت لك ماعلى فلان انما أقبضه منه وأدفعه اليك ليس هذا بكفالة وعنه ان يتقاضاه ويدفعه اليه اذا قبضه منه على هذا ما عانى كلام الناس (ان لم) يوافق به غدا فإليه ما عليه فإت المكفول عنه لزمه المال مضى الغدوان مات المكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته قبل الاجل أو المكفول سلم نفسه عن جهة المكفيل قبل مضى الاجل برى (وقال) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما يصح تسليمه عن الكفيل اذا كانت الكفالة بأمر المكفول له والا فلا (كفل) بنفسه على انه متى طالبه سلمه اليه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطالب وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزم المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم تخفى العجز الموجب لزوم المال (٥٠) فلا يجب اليه أشير في البرزى (كفل) بنفسه على ان المكفول عنه اذا غاب فالمال عليه فغاب المكفول عنه

ثم رجع وسلمه الى الدائن لا يبرأ لأن المال بحلول المشروط لزم فلا يبرأ الا بآداء أو الإبراء (وكذا) اذا قال الكفيل اذا غاب عنك ولم أؤدك به فاناضامن المال الذي عاينه (أما) اذا قال ان غاب فلم أؤدك به فاناضامن عايناه فان هذا على ان يوافق به بعد الغيبة (وعن) محمد رحمه الله تعالى قال ان لم يدفع لك مديونك مالا ولم تقبضه فهو على ثم ان الطالب تقاضى المطالب فقال المديون لا يدفعه أولا أقضيه وجب على الكفيل الساعاة (وجنه) أيضا ان لم يعط المديون دينك فاناضامن انما يتحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه (وكذا) اذا مات المطالب بلا أداء (وفي) الفتاوى ان تقاضيت ولم يعطك فاناضامن ومات قبل ان يتقاضاه ويعاينه بطل الضمان (ولو) قال بعد التقاضى أنا أعطيتك فان أعطاه مكانه أو ذهب به الى السوق أو نزله وأعطاه جاز فان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل (أقر) بموجب بالكفالة بالنفس أو ثبت بالبينة عند الحاكم قال الخفاف لا يجب فيه ما أول مرة (وفي) ظاهر الرواية كذلك في الاقرار ما في البينة بحسبه ولو كان أول مرة (غاب) المكفول ان علم مكانه أوله خرجت منه في كل حين الى مكان أمهل الحاكم الكفيل الى أن يذهب اليه ويأتي به اذا أراد الكفيل الذهاب وان أبي حنبله حتى يحجى عنه وان لم يعلم مكانه وان تقاضاه لا يجب فيه ولا يكون (وفي) الخزانة) يجب الحاكم على تسليم المكفول له الى الطالب ويهمل الكفيل ولا يجب عليه اعطاء الكفيل (فان) قال لا علمي بمكان المكفول له ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا يجب حتى يظهر عجزه ولا يحلفه (كفل) على انه بالخيار الى عشرة أيام أو أكثر صرح ذكر البرزى (وفي) الفقيه الكفيل بأمر الاصيل ادى المال الى الدائن بعدما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل (اذا) غاب المكفول عنه فلا دائن ان يلزم الكفيل حتى يحضره

الى نقضه باجتهاده انه ان كان في محل مختلف فيه باختلاف اقره لا ينقض فيه قضاء القاضي ولم يبين بناؤه على سبب باطل وقد يعرض لهذه اللفظة أعنى الحكم بالهبة الفساد من جهة تبين عدم الملك أو شرط آخر فلا ينافي ذلك ما قصد فاذا تبين بطلان الحكم لقوات عمله نقض ذلك القاضي نفسه أو غيره لان الخلل الذي ظهر تبين انه في محل الحكم لا في الحكم ومن الاطراف المتعارفة في التسجيل ليسجل بشوته وصحته فان الشيخ تقي الدين كبرا ما يكتب هذه اللفظة في التسجيلات فيجمل هو والضمير في صحة على الثبوت فراجع فيه الحاكم ولا يكون مريخا فان سرت المراجعة فهو محمول على الحكم بهبة التصرف كالمصرح به لانه المتعارف ومعنى صحته كونه بحيث ترتب آثاره عليه ومعنى حكم القاضي بذلك الزام لكل أحد فاذا كان في محل مختلف فيه نفذ وصار في حكم الظاهر كالجمع عليه ومن شرط هذا الحكم ثبوت الملك والحيازة وأهلية التصرف كما تقدم في اللفظة الأولى وصحة الصيغة على ما تقدم بيانه فكل ما كان مختلفا فيه وعرفه القاضي وحكم به مع علمه بالخلاف ارفع أتر ذلك الخلاف بالنسبة الى الواقعة فهي صحة مطلقة في نفس الامر بحسب ما ذكرنا من رفع الخلاف وقد يعرض لها الفساد (ومن ألفاظ الحكم) لاجل ثبوته والحكم بموجبيه وهذا من اللفاظ المتعارفة التي غلبت في هذا الزمان وهذه اللفظة أحط رتبة من الحكم بالهبة لان الحكم بالهبة يستدعي ثلاثة أشياء أهلية التصرف وصحة صيغته وكونه تصرف في محله ولذلك اشترط فيه ثبوت الملك والحيازة والحكم بالموجب يستدعي شيئين وهما أهلية التصرف وصحة صيغته فيجزم بموجبها وهو مقتضاها لان مقتضاها وهو جهاد ذلك وكأنه حكم بهبة تلك الصيغة المادرة من ذلك الشخص فلا يتطرق اليه نقض من ذلك الوجه وليس لحاكم آخر يرى خلاف ذلك نقضه ولا ينقض الا أن يبين عدم الملك فيكون نقضه كنقض الحكم بالهبة (تنبيه) وانما جاز الحكم بالموجب مع عدم ثبوت الملك لانه قد يعسر اثبات الملك قال تقي الدين السبكي ولم نجد هذه اللفظة وهي الحكم بالموجب في شيء من كتب المذاهب الا في كتب أصحابنا وقد تعرض الشيخ العلامة سراج الدين البلقيني لبيان هذه اللفظة فقال ما لم يخص الحكم بالموجب هو قضاء المتولى بأمر ثبت عنده بالالزام بما يترتب على ذلك الامر خاصا وعماما على الوجه المعتبر عنده في ذلك شرعا نذكر القضاء يخرج به الثبوت فانه ليس بحكم عند بعض أئمتنا الحنفية كما سيأتي ويفهم من قولنا المتولى الامام ونوابه الذين لهم ذلك على ما تقدم بيانه في هذا الحكم بالهبة ويجرى في قوله ثبت عنده ما تقدم في حد الحكم بالهبة في معنى ذلك وقوله بالالزام الى آخره يعني بالالزام بذلك الامر الذي ثبت عنده وهو صدور الصيغة في ذلك فالحكم يتوجه الى الالزام بذلك الشيء الخاص لا مطلقا كما تقدم بيانه ومن ههنا يظهر بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب فروق (الأول) أن الحكم بالهبة منصوب الى نفاذ العقد الصادر من بيع أو وقف

التقاضى أنا أعطيتك فان أعطاه مكانه أو ذهب به الى السوق أو نزله وأعطاه جاز فان طال ذلك ولم يعطه من يومه لزم الكفيل (أقر) بموجب بالكفالة بالنفس أو ثبت بالبينة عند الحاكم قال الخفاف لا يجب فيه ما أول مرة (وفي) ظاهر الرواية كذلك في الاقرار ما في البينة بحسبه ولو كان أول مرة (غاب) المكفول ان علم مكانه أوله خرجت منه في كل حين الى مكان أمهل الحاكم الكفيل الى أن يذهب اليه ويأتي به اذا أراد الكفيل الذهاب وان أبي حنبله حتى يحجى عنه وان لم يعلم مكانه وان تقاضاه لا يجب فيه ولا يكون (وفي) الخزانة) يجب الحاكم على تسليم المكفول له الى الطالب ويهمل الكفيل ولا يجب عليه اعطاء الكفيل (فان) قال لا علمي بمكان المكفول له ان صدقه المكفول له سقطت المطالبة ولا يجب حتى يظهر عجزه ولا يحلفه (كفل) على انه بالخيار الى عشرة أيام أو أكثر صرح ذكر البرزى (وفي) الفقيه الكفيل بأمر الاصيل ادى المال الى الدائن بعدما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل (اذا) غاب المكفول عنه فلا دائن ان يلزم الكفيل حتى يحضره

والحيلة في دفعه ان يدعى الكفيل عاينه ان يضمن غيبه لا يدرى مكانه فينبى له وضعه فان أقام بينة على ذلك تندفع عنه الحسومة (وفي المنبع) لو قال أنا ضمن لك على ان أدلك عليه أو أوقفك عليه لا يكون ذلك كفالة (وفي المتنق) يكون كفلا وعلى هذا معاملة الناس (وفي) أيضا اذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل لاغر ما لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسواء كان ذلك الرجل الذي تكفل لاغر ما عاينه أو أجنبي لم تصح عنده وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تصح ويلزمه جميع ما تكفل به وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى (ولو) تبرع به انسان يصح بالاجماع (وكذلك) لو كان به كفيل يبق كذلك بالاجماع اهـ (نوع في التسليم) * (سلمه) الى الطالب برئ قبل الطالب أولا كمن وضع الدين بين يديه يبرأ قبل أولا (شرط) الموافقة المسجد (٥١) فوفاه في السوق أو في مجلس

الحكم فدفعه في السوق يبرأ عند الائمة الثلاثة أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله أجمعين (قال) السرخسي كان هذا في ذلك الزمان اما في زماننا لو شرط المجلس وسلم في السوق لا يبرأ لقلة الفساد اذ لا يعان على الاحضار الى باب الحكم وايه مذهب الامام زفر رحمه الله وعليه الفتوى (وفي التجريد) شرط تسليمه في مجلس الحكم ان سلمه في المصر في مكان يقدر على الحامكة به برئ وان كان في بربة لا يبرأ (وان) شرط ان يسلمه في مصر كذا فسلمه في مصر آخر برئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وعند) محمد رحمه الله تعالى لا يبرأ (ولو) سلمه في السواد أو في موضع لا قاضي فيه ثم لا يبرأ في قواهم (شرط) تسليمه عند الأمير فسلمه عند القاضي أو عزل ذلك الأمير فسلمه عند أمير فام مكانه جاز (ولو) سلمه اليه رسول الكفيل أو

عوجب ماصدر منه ولا يستدعي ثبوت انه مالك مثلا الى حين البيع أو الوقف ولا بقية ما تقدم فيما يعترف به الحكم بالهبة وهذا بالنسبة الى البائع أو الواقف اذا حكم عليه القاضي عوجب ماصدر منه وهذا غير سالم من الاعتراض وسبأني ما ردد عليه (الثاني) أن ائمة الصادر اذا كان صحيحا بانها توافق الخلف في وجبه فالحكم بالهبة قبله لا يمنع من العمل عوجبه منذ الذي حكم بالهبة ولو حكم فيه الاوّل بالموجب امتنع العمل عوجبه عند الحاكم الثاني مثل ذلك التديبر صحيح بانها توافق وجبه اذا كان تديبرا مطلقا عند الحنفية منع البيع فلو حكم حنفي بهبة التديبر المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المديبر ولو حكم الحنفي عوجب التديبر امتنع البيع الا عند من يرى نقض الحكم المذكور لمخالفة السنة الهبة وهذا النقض حرام لم يدرك آخر (الثالث) ان كل دعوى كان المطالب فيها الزام المدعي عليه بما أقر به أو قامته البينة فان الحكم حينئذ فيها بالالزام هو الحكم بالموجب ولا يكون بالهبة ولكن يتضمن الحكم بالموجب الحكم بالهبة الاقرار وكذا الحكم بحبس المديان حكم بالموجب ولا يدخله الحكم بالهبة (الرابع) ان الحكم على الزاني عوجب جزاه وعلى السارق عوجب سرقته فانه يدخله الحكم بالموجب ولا يدخله الحكم بالهبة ونحو الحبس الا اذا كان مختلفا فيه وطلب فيه الحكم بالهبة بطريقه فانه يحكم حينئذ بالهبة ويكون الحكم بالموجب والحال ما ذكرناه من مختلف الحكم بالهبة الحبس المختلف فيه وهذا ضابط ينبغي التنبيه (الخامس) ان الحكم بتنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالهبة عند الموافق وكذلك عند المخالف الذي يجبر التنفيذ في المختلف فيه فالحكم عوجب الحكم المختلف فيه يكون حكما بالالزام بالمختلف فيه فيكون حكما بالالزام بذلك الشيء المحكوم فيه فيجوز ذلك من الموافق ولا يجوز من المخالف لانه ابتداء حكم بذلك الشيء من غير تعرض للحكم الاول في هذا الحكم الثاني وذلك لا يجوز عند المخالف (تنبيه) قوله لانه ابتداء حكم مع الفلما قاله بعضهم لان التنفيذ عنده ليس هو انشاء حكم الا ان ينشئ فيه حكما وسبأني ما ذكره في ذلك (السادس) لو تراض متبايعان الى حاكم شافعي وتنازعا على وجه يقتضي التحالف فحكم بينهما بما كان منه حكما بالالزام بالهبة التحالف قبل وقوعه لا يحكم بهته وكذا كل عين والزام فيما لا يقع لانه لا يحكم فيه بالالزام وهو وجب الحجة القائمة ولا يحكم فيه بالهبة (السابع) لو حكم حنفي عوجب البيع بعد ثبوت ملك البائع وانه من أهل التصرف لم يكن ذلك حكما بالهبة البيع ولكن يكون بدقبض المشتري حكما بالملك لان موجب البيع الفاسد عنده بعد القبض حصول الملك على ما هو مقر فبما يفتوت به البيع وعلى هذا فلو عرف الحاكم فساد البيع وحصول قبض المشتري أو فساد البيع وفات المبيع ييسده وطلب المشتري من القاضي الحكم بالملك أو عوجب ما جرى فانه يحكم له بذلك أعني بالموجب ولا يحكم له بالهبة أعني بصحة البيع ولا يعم القبض

وكيله أو الكفيل نفسه عن كفالة المطالب جاز (ضمن) نفس رجل وحبس في السجن فسلم لا يبرأ (ولو) ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ (ولو) أطاق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فيه ان كان الحبس الثاني من أمور التجارة ونحوها مع الدفع وان كان من أمور السلطان ونحوها لا (حبس) الطالب المطالب ثم طالب الكفيل به فدفعه وهو في حبسه قال محمد رحمه الله تعالى يبرأ (ولو) قال الطالب دفعت اليك نفسي عن كفالة فلان وهو في حبسه جازو برئ (الكفالة) بالنفس ثبوت بان مات المكفول له (وان) سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل من كفالة فلان لا يبرأ الكفيل (وعن) محمد رحمه الله تعالى حبس المكفول بالنفس بدين عليه ثم ان الطالب خصم الكفيل في طلبه فآخروه القاضي لاجله من الحبس فقال الكفيل دفعته اليك اكفاني ورسول القاضي معه وهو ممتنع عنه برسول القاضي لا يبرأ (ولو) قال قدام القاضي وهو يخاصم دفعته اليك يبرأ (ولو) كان المطالب محبوسا عند غير القاضي الذي تخاصم عنه على تخليصه واحضاره الجله من البرازي

(نوع في بيان أحكام الحوالة) فحصة الحوالة تعتمد على قبول المحتال له والمحال عليه (ولا) تصبح الحوالة في فدية المحتال في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى كافي الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة عن الغائب (ولا) بشرط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب بها فقبل صحت الحوالة (وكذا) لا بشرط حضرة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان ألف درهم فاحل بهم على فرضي الطالب بذلك وأجاز صحت الحوالة وليس له الرجوع بعد ذلك (ولو) قال رجل للمدينون ان فلان بن فلان عليكم ألف درهم فأحل بهم على فقال المدينون أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى (واختلف) المشايخ في أن الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة أو نقل المطلبية فتعد (٥٢) البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطلبية والاختلاف بين أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى فعند أبي يوسف

لأنه لم يقع في الأصل قبضاً صحيحاً (الظاهر) يتم والفرق بينهما في بعض صور القبض عند الشافعية وفي قبض اختلف في صحة وفساده كما اذا أذن البائع له بشئ أن يكبل ما اشتراه مكبلاً لا يفعل فان في صحة القبض وجهين عند الشافعية أحدهما أنه لا يصح قال الشيخ سراج الدين البلقيني فلو اشترى ثوباً مثلاً وشترط فيه الكيل وكان البائع قد اشتراه مكبلاً وهو في مكبال البائع فهل يغني ذلك عن التجويد فيه وجهان راجع من الأصحاب أنه يكتفي به وظاهر نص الشافعي عدم الاكتفاء حتى يجري فيه الصاعان وهو مذهب أبي حنيفة ورضي الله عنه نص عليه في الجامع والمحيط ومذهب مالك جواز ذلك ذكره النخعي في التبصرة في السلم الثاني فاذا قرعنا على مذهب الشافعي وارتفعت قضية من هاتين أعني هذه المسئلة والتي قبلها الحكم شافعي مثلاً فيكم بصحة تصرف المشتري التصرف الذي لا يصح العقد فيه الا بعد صحة القبض فان ذلك يتضمن الحكم بصحة القبض ولو حكم بصحة القبض بطريقه صح ولو حكم بوجوب القبض على مذهب الشافعي خلافاً لما لكبة قال الآن يبين الحكم عقيدة في القبض ويقول حكمت بوجوب القبض في ذلك على موجب معتقدي فلو كان معتقداً الحكم ان القبض ليس بصحيح ومعتقده أنه يستقر به عقد البيع كاجرم به الامام الشافعي وغيره وهو أحد الوجهين كان الحكم بوجوب القبض حينئذ مقتضاه استقرار البيع بهذا القبض (التابع) ان الحكم بالموجب يتضمن أشياء لا يتضمنها الحكم بالصحة فالحكم بالزامه بمجرد العقد اذا صدر الحكم بذلك وبيانه ان الحنفى والمالكي اذا حكموا بصحة البيع أعني بمجرد العقد البيع لم يمنع ذلك اثبات خيار الجحاس ولا فسخ المتعاقدين أو أحدهما ما بسبب ذلك الحكم لان الحكم بالصحة يجامع ذلك فمالو حكم الحنفى أو المالكي بوجوب البيع والالزام بمقتضا فانه يمنع على الحكم الشافعي فيمكن المتعاقدين أو أحدهما من الفسخ بخيار المجلس وليس للمتعاقدين ولا أحدهما الانفراد بذلك لان ذلك يؤدي الى نقض حكم الحكم في المحل الذي حكم به وهو الايجاب وهذا اذا لم ينظر الى أن بعض القضاة ينفي خيار المجلس فاذا نظرنا الى ذلك فذلك المذكور آخرو منها القرض فانه يدخله الحكم بالصحة اذا وجد مقتضاها ويدخله الحكم بالموجب فينظر فيه حينئذ الى عقيدة الحكم في حكمه بالموجب فان كان من عقيدته ان القرض يملك بالقبض كما بقوله المالكية وأنه لا يرجع المقرض فيما أقرضه فان كان الحكم قد حكم بصحة القرض لم يمنع على المقرض الرجوع في القيام عند قاض حنفى أو شافعي فان كلا منهما يرى الرجوع فيه اذ هو قرض صحيح وبصح الرجوع فيه فلا ينافي في الحكم بالصحة القيام بالرجوع في القرض وان حكم بالموجب والالزام بمقتضى مذهب ما منع على المقرض الرجوع في العين المقرضة الباقية عند المقرض لان موجب القرض عند الحكم المذكور امتناع الرجوع ومنها الرهن فانه يدخله الحكم بالصحة والحكم

الله تعالى فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى نقل الدين وعند محمد رحمه الله تعالى نقل المطلبية (وثمة) الخلاف تظاهر فيما اذا أبرأ المحتال المحيل عن دين الحوالة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لانه انتقل الدين عنه الى المحتال عليه وعند محمد رحمه الله تعالى يصح (وفي) التجريد اذا أحاله وقبل الحوالة يرى المحيل عند الأئمة الثلاثة (وكل) دين جازن الكفالة به فالحوالة به جائزة كذا في الخلاصة (قال) الطالب مات المحتال عليه بلا تركه وقال المحيل مات عن تركه فالقول للطالب مع خلفه (المحيل) والمحتال على مكان النقض وبالنقض يسيراً المحتال عليه (قال) المحيل مات المحتال عليه بعد اداء الدين اليك فقال المحتال لابل قبله ونوى حتى في الرجوع به عليك فالقول للمحتال ليمسكه بالأصل ولو قضى

المحتال عليه المحال له المال بامر المحيل ورجع على المحيل فان قال المحيل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن قبول الحوالة انفراداً بالموجب

منه بشئ لان الاداء حصل بامرهم ودامت حتى الرجوع فلو بطل انما يبطل بكون الدين عليه والحوالة قد تكون على غير المدينون كما تكون على المدينون فلا يبطل حتى الرجوع بالشك (ولو) قال المحيل للمحتال كنت وكيلي في قبض الدين من المحتال عليه وقال المحتال أحلتني عليه بدين لي عليك فالقول قول المحيل مع عينه الا ان يقول المحيل اضمن هذا المال عنى انتهى كذا في الوالو الجي (وفي) سرح الوفاة وتكره السفهية وهي أن يدفع الى تاجر مالاً بطريق الاقراض ليدفعه الى صديق له في بلد آخر لسقوط خطر الطريق (وإنما) سمي الاقراض المذكور هذا الاسم تشبيهاً بوضع الدراهم في السفائح في الاشياء المحبوبة كما تجعل العصا محبوبة ويحبها المال وإنما تشبهه لان كلا منهما احتمال اسقوط

خطر الطريق أولان أصلها ان الانسان اذا أراد السفر وله نقد وأراد إرساله الى صديقه فوضعه في سفينة ثم مع ذلك خاف خطر الطريق
فأقرض ماني السفينة انسانا آخر فأطلق السفينة على اقراض ماني السفينة ثم شاع في الاقراض لسقوط خطر الطريق انتهى كلام صدر
الشرعية (وفي المنبع) ويكره قرض يستفاد به أمن الطريق وجعل دفعه الى تاجر عشرة دراهم قرضاً يدفعه الى صديقه ليستفيد به سقوط
خطر الطريق وهو معنى قوله وتكره السفينة وهي جمع سفينة بضم السين وفخ التاء واغما يكره ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كل قرض حزنه
فهو ربا وانما قال ويكره قرض الحلاله انما دفعه على سبيل القرض اليه فخره فاعاوه وأمن الطريق فانه حرام والله أعلم * (الفصل الخامس
في الصلح) * الصلح على ثلاثة أصناف صلح مع اقرار وصلح مع انكار وصلح مع سكوت وهو أن (٥٣)

يسكت (دوجه) الانحصار
أن المدعى عليه عند
دعوى المدعى امان يجب
لدهواه أو لا يجب فان أجاب
فلا يخلو امان يكون
الجواب بالاقرار أو بالانكار
فهو الضرب الاول والثاني
فان لم يجب أصلاً فهو السكوت
وكل ذلك جائز عندنا (وقال)
الشافعي رحمه الله لا يجوز
الصلح مع الانكار والسكوت
(وصلح) الفضولي جائز بان
يقول الفضولي أقر المدعى
عليه سراً عندي بأنك
على حق في دعوى الفضل
على كذا وضمنه مع
(وطريق) الضمان ان
يقول الفضولي صالح من
دعواك على كذا على اني
ضامن أو على مالي أو صالحني
من دعواك على فلان على
كذا وأضاف العقد الى
نفسه أو ماله مع وطول
الفضولي بالبدل ثم يرجع
على المصلح عليه ان كان
الصلح بامر كذا ذكره في
البرازي (وفي الولوالجي)

بالموجب والحكم فيه بالصحة لا يمنع المخالف في الاقرار من العمل بما تارة على عهده فانه لا ينافي شيئاً
من الحكم بالصحة كما تقدم في المسئلة الاولى وان صدر فيه بالحكم بالموجب والالزام بمقتضاء نظر الى المختلاف
فيه فان كان من موجهه عند الحكم المذكور الالزام امتنع على المخالف العمل بما يخالف عقيدة الحكم
المذكور مثاله لو حكم شافعي أو حنفي بصحة الرهن وحصل فيه اعادته الى الرهن بمعارضة بعد الحكم بصحة
الرهن لم يكن ذلك مانعاً ان يرى فسخ الرهن بالعود الى الراهن كما هو مذهب مالك على وجه مخصوص وهو أن
بعده اختياراً وبغوث الحق فيه باعتاق الراهن مثلاً وقيام الغرماء عليه واذن الرهن للراهن في الوطء أن
يفسخه لان الحكم بالصحة ليس منافية للفسخ بما ذكر بخلاف مالوكم حنفي أو شافعي بموجب الرهن عنده
والالزام بمقتضاء فانه يمنع على الحكم الماسك أن يفسخه بما سبق ذكره لان موجهه عند الحنفي دوام
الحق فيه للمرتن مع العود فالحكم بالفسخ لاجل العود المذكور مناصف الحكم الحنفي بموجبه عنده والله
تعالى أعلم فهذه الفروق التسعة مع الفرق الاول وهو العاشر يحصل به التمييز بين الحكم بالصحة والحكم
بالموجب

* (فضل في بيان ما يمتنع فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب) * وذلك في أمور (منها) انه لا ينقض الحكم
بواحد منهما اذا صدر في محال الاجتهاد التي ينقض الحكم فيها وانما استوي في ذلك تضمن الحكم بالموجب
الحكم بالصحة انما عام عند استيفاء الشروط أو خاصاً بالنسبة الى المحكوم عليه بذلك فكلاً لا يرد النقص على
الحكم بالصحة لا يرد على ما تضمنه اذا أجزأه فاما اذا قلنا لا يجوز مع عدم استيفاء الشروط فيكون الحكم
قد وقع مختلاً والحكم المختلف فيه غير الحكم بامر مختلف فيه فيسوغ لمن لا يرى الحكم بذلك أن ينقضه
الا اذا حكم ما حكم قبله بصحة الحكم الصادر بالموجب وكان الحكم ممن يرى تسوية الحكم بالموجب
على الوجه المذكور فانه حينئذ لا ينقض (ومنها) انه اذا رفع للقاضي كتاب حكم يسوغ تلخيصه عنده نفذ
قربت المسافة بينه وبين الحكم فيه أو بعدت سواء كان ذلك الحكم بالصحة أو بالموجب بخلاف كتاب
سماع البيئة فانه لا يقبل الا اذا كانت المسافة بينه وبين سماع البيئة بحيث تقبل في مثاها الشهادة على الشهادة
وهو مسافة السفر كذا قيد الكرخي في القبر يد وغيره ومن العلماء من أجاز مضاء ذلك أيضاً بناء على انه
حكم بقيام البيئة وجه الامام الغزالي من الشافعية والاول مذهب مالك أعني اشترط المسافة المذكورة
وسبباً في باب الشهادة على الشهادة لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى (ومنها) تعريم الشهود الراجعين
بعد الحكم بالصحة أو بالموجب في المواضع التي ثبت فيها التعريم * (تنبيه) * اذا كان الحكم بالموجب
مستوفياً لبايعه في الحكم بالصحة كان أقوى لوجود الالزام فيه وتضمنه الحكم بالصحة

ولا يجوز صلح الدين بالدين الا ان يكون من جنسه وهو أن يكون عليه عشرة دراهم الى شهر فصالحه على خمسة الى شهرين فيجوز (أما) الاول فلان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكلي بالكلي (وأما) الثاني فلان ذلك ليس بصلح لان المصلح عليه عين حقه الذي كان قبل الصلح لكسرة تبرع
بشئين بحد البعض وبالزيادة في الاجل (ولو) صالح من دينه على عبء - يجوز ولم يبعه مراهجة لان معنى الصلح على التجوز بدون الحق فصار
بالصلح كأنه أبرأ من بعض الدين واشترى العبد بالباقي (ولو) كان له على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة درهم جاز وان فارقته قبل
ان يعطيه اياه لان هذا الصلح أبرأ من النصف وطلب لبقاء النصف لان الصلح يجوز بدون الحق والتجوز بدون الحق أبرأ البعض واستيفاء
لبعض وذلك جائز (ولو) صالحه من دينه على بعضه عاجلاً وأجلاً كان جائزاً لانه تبرع باسقاط البعض واسقاط المطالبة عما سبق في يده (ولو)
صالحه بجنس آخر أجلاً لا يجوز لانه مصادفة الدراهم بالدنانير أجلاً فلا يجوز (رجل) له على رجل ألف درهم دين فأنكر المطالب بذلك فصالحه

المطالب على مائة درهم فقال له مالك على مائة درهم من الالف التي عليك وأبرأتك عن البقية أولم يقل ذلك جازوا وير الما لمطالب في الظاهر ولا يبرأ فيما بينهم وبين الله تعالى لانه مضطرب في هذا الصلح بمعنى والرضا شرط جواز الصلح (وفي القنية) ادعى عليه مالا فأنكره وحلف ثم ادعى المدعى عند قاض آخر فأنكره فصول يصح (وفي) الامرار انه لا يصح (وكذا) في نكت الشرازي وقيل يصح (وروى) محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يصح (قال) ورأيت بخط علاء الأعمه الجاهلي ادعى على آخر حق التعزير بأوحد الف ذف وأنكره الآخر وتوجهت عليه المين فاقدرى عليه مال قال الحلواني فيه اختلاف المشايخ قيل محل أخذ ذلك وقيل لا محل (ولو) ادعى حق الشرب والمستلة بحالها فالاصح انه يجوز أخذ المال ويجوز (٥٤) الاقتداء (رجل) له على آخر ألف درهم الى سنة فصالحه على ان يعطى بها كفيلا ويؤخرها الى سنة أخرى يجوز (وكذا)

لو كان بها كفيلا فاعطاه كفيلا آخر وأبرأ الكفيل الاول وأخرها سنة يجوز (ولو) صالحه على ان يعجل له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي الى سنة أخرى من اجله ثم استحق لم يرجع عليه حتى يحل الاجل (وكذا) لو جدها زوفا أوسطقة (وان) صالحه على عتق جديفه هيبا فرده ان عاد اليه بالعتق يعود الاجل وان عاد بالاقالة فالسالم حال (وكذا) لو كان بالمال كفيلا أو رهن في يد المرتن فالرهن والكفيل على حاله (ولو) جعل دينه خالفه وحال ولبس بصلح لان الاجل حق المطالب وقد أبطله (وكذا) لو قال أبطلت الاجل أو تركته أو جعلته حالا (اما) لو قال برأت من الاجل بالضم لم يبطل أما اذا قال أبرأتك أو برأت بالغنغ بمال الاجل (ولو) قال لا حاجة لي في

(فصل) قد يتضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة مثال ذلك اذا شهد عنه الشهود بأن هذا وقف وذكروا المصروف على وجه معين في حكم القاضي بموجب شهادتهم كان ذلك الحكم متضمنا للحكم بالصحة والحكم بالموجب *(تنبيه)* قال الشيخ سراج الدين واعلم ان الذي تقدم في الحكم بالموجب من انه لا يقتضي استيفاء الشروط المتبعة في الحكم بالصحة وأنه الذي جرى به عمل القضاة بخلاف ما نص عليه الشافعي وما نص عليه المالكية أيضا في القسمة وهو انه اذا كان بايدي جماعة أرض أو غيرها فجازا الى الحاكم وطابوامنه القسمة ولم يثبتوا أنهم ملوكهم فان الواجب على القاضي أن لا يجيبهم ويقول لهم ان شئتم فاقسموا بين أنفسكم أو يقسم بينكم من ترضون وان شئتم قسمي فاقسموا بيننا على أصول حقوقكم منها وذلك اني ان قسمت بينكم بلا بينة وجئتم بشهود يشهدون اني قسمت بينكم هذه الدار الى فاض فغيري كان ذلك سببلا ان يجعل ذلك حكما في لكم ولعلها غيركم ليس لكم منها شيء فلا يقسم الحاكم الابينة قال وقيل يقسم القاضي بينهم ويشهد أنه قسم على اقرارهم *(تنبيه)* وعلى هذا فلا يجوز للحاكم ان يحكم بالموجب الا بعد ان يستوفي الشروط المطالبة في الحكم بالصحة وكذا قال الشيخ سراج الدين قال وعلى هذا فمن أحضر كتاب وقف أو بيع أو أثبت صدوره ولم يثبت عند الحاكم ما يقتضي الحكم بالصحة فلا يجوز للقاضي أن يجبيه الى الحكم بصحته ولا يجوز له ان الواقف قد ياتي مثلا يشهدون عند الحاكم ثم آخر ان الحاكم الاول حكم بموجب هذا الوقف فيجعله الحاكم الثاني حكما من الاول بنفاذ الوقف ولعله لغير الواقف فعلى هذا لا يجبيه الى الحكم بالموجب الابينة يشهدون بانه ملكه حين الوقف قال وهذا مذهب مالك ويزيدون الحيازة على ما هو عليه بسقوط في محله وما ذكره صحيح فنبني التنبه وهذا هو الاعتراض الوارد على الفرق الاول من الفرق العشرة قال وهذا مذهب الحاكم فيما يشهدون صدوره وقف أو بيع وأما الشهادة عند الحاكم بصيغة المصدر أو بصيغة اسم المفعول كقول الشهود نشهد أن هذا وقف أو هذا مبيع من فلان أو هذه منكوبة فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك متضمنا للحكم بصحة الوقف ونحوه فليعرف انفعته الفرق بين الشهادة بالمصدر وباسم المفعول وليقن على ذلك انتهى وعلى هذا فينبغي أن يكتب في الامر بالتسجيل ليسجل بشوئه والحكم بموجب ما قامت به البينة والله أعلم *(تنبيه)* ولم أتف للمالكية على هذه التفرقة وظاهر قواعدهم عدم اعتبارها وذكر الشيخ تقي الدين من المالكية ما ذكره قبل واستبعده فقال قال المالكية ليس للقاضي ان يحكم حتى يثبت عنده الملك والحيازة يرد الى حين صدور الوقف قال وهذا بعد فيه تعاطيل للعقود والبدليكتي بها في المعاملات

الاجل لا يبطل الاجل (وفي الخلاصة) رجل ادعى على آخر ألف درهم فأنكره صالحه على ان يبيعه بما عدا جزوه هذا اقراره فقال باللس بخلاف قوله مالك على هذا العبد فانه لا يكون اقرارا منه بالدين (وفي) الامل اذا كان لرجل على آخر ألف درهم فقال له ابرأتك عن خمسمائة أو حطمت عنك خمسمائة على ان تعطيني الباقي ولم يوقت وقتا فاعطاه الباقي في هذا اليوم أولم يعطه برى عن خمسمائة (وفي) الجامع الصغير جعل المسئلة على ثلاثة أوجه ان قال ادلى غدا خمسمائة على انك برى من الباقي أو على انك ان لم تعطيني خمسمائة فالالف عليك على حالها فالامر كما قال ولو قال ادلى خمسمائة غدا على انك برى من الفضل فان اعطاه برى ما اتقاوان لم يعطه فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يبرأ عنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ (ولو) قال ابرأتك عن خمسمائة على ان تعطيني غدا خمسمائة حصل الاراء مطالعة اذاه الخمسمائة غدا أولم يؤد (ولو) قال ان أدبت الى خمسمائة فانت برى أو متى أدبت الى أو ان أدبت أو اذا أدبت لا يبرأ لان تعليق البراءة بالشروط

باطل (صالح) من دعوى الدين على دراهم واكثر فاقبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان عن اقرار فاقترع عن عينين بدين برعهما وان كان عن انكار ففي زعم المدعى كذلك وفي زعم المدعى عليه بدل المال لاسقاط التمين وقبض البدل بقصد لاسقاط لا يشترط كافي الطمع والعقد على مال (وان) وقع من دراهم في الذمة على ذناب او عكسه فيشترط قبض البدل في الجلس لانه صرف (وان) وقع عن ذناب في الذمة على ذناب لا يشترط قبض فيه لانه اسقاط بعض الحق واخذ الباقي (ويجوز) الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى متى لو قال اولا زدي في الاجل حتى اريدك في البدل اوفال احاط عني من بدل الكتابة كذا حتى اترك حتى في الاجل واعمل لك البدل مع (ولا) يجوز الاعتياض عن الاجل بين الحربين (ولا) يجوز بيع الدرهم بالدرهم بين المولى والمكاتب (الصلح) عن الشفعة (٥٥) باطل وتبطل الشفعة به ولقيم الوقف

ان يصلح سارق القطن من ارض الوقف ان كان مقرا وان كان اغما عليه لاجل مخافة هتك السر ونحو ذلك لم يجز (وفي العمادى) ادعى على رجل محود الله وقف على كذا فأنكر فصالحه المدعى عليه على مال لا يصح الصلح لان الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال (ولو) دفع المتولى شيئا الى المدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز ان لم يصح له بيعة على اثبات الوقف والموقوف عليه ولو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والفضول لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك لياخذ الدار اما الفضول لو فعل ذلك من مال نفسه لا يستخلص الوقف بدفع المال ولا ياخذ الدار (ولو) اشترى دارا فاختذها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي بنى المسجد او رجل

فقال وقد عرض في هذه الازمنة بحث في الحكم بالموجب وشيخه جماعة ممن لقيناهم وعاصروناهم وبخشنا معهم من أصحابنا وهو أن الموجب عندهم أمر مهم يحتمل أن يكون الصلح يحتمل أن يكون غيرهما وحكم القاضي ينبغي أن يعين فإذا لم يعين فلا يصح ولا يرفع الخلاف من قاض يرى خلاف ذلك مثال ذلك وهب شيئا يقسم لرجلين فقبضوا ذلك لم يجز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يجوز فلورفع ذلك الى قاض حنفى وحكم فيه بالموجب فإذا لم يعين ما أراد فلا يصح ولا يرفع الخلاف ولا يمنع الحكم من قاض يرى خلاف ذلك وتوضوهم ذا أوقافا كثيرة وأحكاما كثيرة وتعلقوا في ذلك بما ذكره أبو سعيد الهروي والرافعي عن الشافعي ومال اليه وهو أن ما يكتب على ظهور الكتب الحكمية وهو مع وجود هذا الكتاب على قبلته قبول مثله وأزمت العمل بموجبه ايسر بحكم لاحتمال ان المراد تصحيح الكتاب واثبات الحق الذي وقعت عليه في كتاب أبي سعيد وأزمت العمل بمضمونه لاجل وجبه ونحن نتكلم عليها فنقول اذا عدنا الضمير على الكتاب مع ما قاله لان مضمون الكتاب وموجبه معناه ماصدور ما تضمنه من اقرار أو انشاء وان لم يكن بضرورة فلذلك سوب الرافعي أنه ليس بحكم ونحن نوافقه في تلك المسئلة اذا أريد بهذه اللفظة هذا المعنى أو احتمل انه امراد الحكم أما اذا حكم بموجب الاقرار أو بموجب الوقف فليس موجبه الا كونه وقفا وكون المقر به لازما وقول من قال موجبه يحتمل الصلح والفساد ممنوع فان اللفظ الصلح بموجب حكمه واللفظ الفاسد لا بموجب شيئا نعم قد يكون لفظا يحتمل موجبه فيجب على الحاكم أن يبين في حكمه ما أراد كذا ذكرته في مثال الهبتل جليلين واجهام ذلك لا يجوز ضد القدرة لان يخشى من ظالم ونحوه يريد فيه كتبه ليسجل بشيئونه والحكم بموجبه أو مضمونه وضرا اعادة الضمير في موجبه ومضمونه على الكتاب كما تقدم في فعل ذلك موافقة له فاذا علم ذلك من مراده عمل بمقتضاه بدون ذلك لا يحتمل حكم القاضي الاعلى البيان الواضح ومتى حصل التردد في موجب اللفظ مثل الهبة هل مجرد القول منها يكفي في لزوم ونقل الملك أو لا يكفي حتى يكون الواهب معجبا بآثر أو مثل التبرع في زمن الطاعون هل يكون من الثلث أو من رأس المال أو ما أشبه ذلك وقال القاضي حكمت بموجبه ولم يبين فينبغي أن لا يصح هذا الحكم ويحتمل أن يقال يرجع الى مذهب القاضي فيجعل حكمه على ذلك ولم يبين مقصوده وليس هذا مما نحن فيه وكلامنا اذا حكم بموجب وقف أو بيع أو اقرار ونحوهما فهو حكم على العاقد بمقتضى قوله وعلى المقر بمقتضى اقراره وليس لحاكم آخر نقضه لانتفاء مذهب بطلانه لان فيه نقض الاجتهاد بالااجتهاد ومن ألقا الحكم أن يحكم بالثبوت وحقه في حكم بتعديل البيئة وسماها وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز التنفيذ في البلد فان في تنفيذ الثبوت في البلد من غير اقراره بحكم خلافا عند الشافعية فاذا صرح بالحكم كذا كرنا جاز التنفيذ فيها

من بين أظهرهم للمسجد فهو جائز (الكفيل) بالنفس اذا صالح على مال لاسقاط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة فيه روايتان (ولو) كان كفيل بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس برئ (رجل) ادعى دارا فصالحه على بيت منها أو على قطعة منها لم يجز لا عند الانكار ولا عند الاقرار لان ما قبض عينه فهو على دعواه في الباقي (والوجه) فيه أحد أمرين اما ان يزاد درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه في السابق أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي (وان) صالحه على دار أخرى أو على شئ آخر لا تقبل دعواه بعد ذلك (ولو) كانت دعواه في الدين فصالحه على بعض الدين أو على غيره بطاقت دعواه بخلاف العين (صالح) عن دين على عين ثم هلك قبل التسليم فانه يعود الدين (ولو) صالحه من الدين على شئ ثم أقام البيئة بالدين لم يكن له فسخ الصلح (وصى) ادعى على رجل ألفا للقيم ولا ينفقه فصالح بخمس مائة من الألف من الانكار ثم وجد بيئته عادلة فله أن يقيمها على الألف وكذا اذا وجد الصبي بيئته بعد البلوغ

كذا في القنية (وفي البرازي) وجعل ادعى ديناً أو عيناً على آخر وتصلح على بدل وكتاب وثيقة الصلح وذ كرافها اتصالاً مع هذه الدعوى على كذا ولم يبق له هذا المدعى على هذا المدعى عليه دعوى ولا خصوصية بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى بدعى عليه بعد الصلح دعوى أخرى بان كان المدعى مثلاً امرأة أدهت داراً وحري الحال كذا كرهنا ثم جاءت تطالب من المدعى عليه دين المهر لا تسمع لان البراءة عن الدعوى ذ كرت مطلقاً ولا مانع من ان يدعى واحداً يصلح عنه وعن جميع الدعاوى (واختار) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان الصلح بعد الانسكار عن دعوى فاسدة لا يصح لان المدعى في زعمه يأخذ بدعاء فلا بد من صحة الدعوى (وفي نظام الفقه) أخذ سارقاً في دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفع له السارق ما لا على ان يكف (٥٦) هنيهة بطل و يرد المبدول الى السارق لان الحق ليس له (ولو) كان الصلح مع صاحب السرقة بريئاً

من الخصومة بأخذ المال (رجل) اتهم بسرقة وجلس فصلح ثم زعم ان الصلح كان خوفاً على نفسه ان كان في حبس الوالى تصح الدعوى لان الغالب على انه حبس ظلماً وان كان في حبس القاضي لا تصح لان الغالب على انه حبس بحق (الصلح) الفاسد كالببيع الفاسد لا يمكن كل منهما من الفسخ (ادعى) عليه ألفاً فانكروا عطاء نصفها ولم يقل شيئاً ثم أراد المدعى يعني الدافع استرداده له ذلك وان كان مكان النقد فريض لا يملك الاسترداد (فالاحمال) ان كل ما كان للمدعى فيسحق الاخذ لا يمكن من استرداد المدعى فالم يذكر لفظ الصلح أو يدل عليه القرينة لان في زعم المدعى أنه أخذ حقه فكيف يكون صلحاً ولا يتمكن المدعى من أخذه كالعرض يكون صلحاً بالتعاطى (رجل) ادعى على آخر ألفاً فانكر

فأدنان قال وقد توسع بعض قضاة المالكية في هذا الزمان فعمد الى أوقاف وقفها واقفون واستمرت في أيديهم بصرفونها على حكم الوقف ثم بأيدي تظارها كذلك مدة مائة سنة أو أكثر فباطلها ووردها الى ملك وورثة الواقف ولم يلتفت الى البد المستمرة على حكم الوقف ولا الى سكوت الوارثين ووارثتهم عن المطالبة ومذهب مالك في الجواز اذا طال المدعو امتناع الدعوى معروف وينبئ أن يستحضر ههنا وربما كانت تلك الأوقاف قد ثبتت عندها كهم ولكن لم يقل حكمت بعنه فتعلق في ابطالها بعدم الجواز لان الثبوت ليس بحكم وربما افترن بذلك الثبوت حكم ولكن لم يقل حكمت بعنه فتعلق بانه لا يمنع من الابطال الاحكام حا كهم بمعة الوقف وأنا أذكر ههنا قاعدة فاقول القاضي المعبر حكمه نارة يقتصر على الثبوت ونارة يضيف اليه حكماً أو يذ كر الحكم مجرداً ومن لوازمه ان يكون قد تقدم ثبوت فالحالة الاولى وهى أن يقتصر فتارة يضيف الثبوت الى السبب الذى نشأ عنه الحكم ونارة يضيف الثبوت الى الحكم نفسه فهما قسمان (القسم الاول) أن يضيفه الى السبب كاثبات جريان عقد الوقف أو البيع أو الهبة أو النكاح ونحوها وهذا غالب ما يقع من الثبوت وقد يقول القاضي ثبت همدى قيام البيعة فله العقود أو ثبت عذرى الاقرار بها أو بالدين مثلاً فالبيعة والاقرار ليسا بسببين للحكم بل لاثباته يعنى أنهم ماسبيان لاثبات الحكم لا للحكم حقيقة ثبوت قيام البيعة تركبتها وقبولها وقد تردد الفقهاء فى ان الثبوت حكم أو ليس بحكم والصحيح عند الشافعية والمالكية انه ليس بحكم وعند الحنفية أنه حكم ولا يعبه فى معنى كونه حكماً لأنه حكم بتعديل البيعة وقبولها وجريان ذلك الامر المشهود به وأما محمته أو الالتزام بشئ فانه لا يوجد الالتزام وذ كر ذلك الشيخ سراج الدين وقال هذا هو التحقيق قال الشيخ نقي الدين السبكي وقد يقال ان الثبوت يدل على الحكم بالبيعة لانه ليس للقاضي أن يثبت باطلا لقوله عليه السلام انى لا أشهد على جور والصحيح أنه لا يدل على الحكم بالبيعة لان الحكم قد ثبتت الشئ ثم ينغارى كونه صحيحاً أو باطلا وقد ثبتت الشئ الباطل وقال القرافى انه قد ثبت ما يعتد به بطلانه لا ينظر غيره فيه أما اثبات ما يعتد به بطلانه لا يقصد الا بطلان ولا ينظر غيره فيه فلا ينبغي للعالم أن يفعله ذلك قال السبكي والحق الصحيح ان الثبوت ليس حكماً بالثابت بل غايته أن يكون حكماً بثبوته يعنى يجريان العقد وصدوره وسيأتى تحقيق ذلك فى الفرق بين الثبوت والحكم وقد يقع فى ألفاظ الحكم ليسجل بثبوته والحكم بما قامت به البيعة فإنا ان كانت مصادرة فهو كقوله بقيام البيعة وان كانت موصولة وهو الظاهر فهو كاثبات جريان العقود المشهود به وجعل الثبوت حكماً فيما اذا كان الثابت هو العقود أقوى منه فيما اذا كان الثابت قيام البيعة وفى مثل قوله ثبت بما قامت به البيعة قد يرجح أحدهما على الآخر والكل ضعيف

فصلح على شئ ثم برهن المدعى عليه على الايقاع أو الابرار لا يقبل (وان) ادعى عليه ألفاً فدعى القضاء أو الابرار ووصلح (القسم) ثم برهن على أحدهما تقبل و رد بدل الصلح لان الصلح فداء الميمن واليمين فى الاولى كانت على المدعى عليه ففداءه للمال وفى الثانية على المدعى فلا يتصور أن يكون الفداء عنها فاذا برهن على القضاء أو الابرار رد بدله (رجلان) بينهما أخذ وعطاء تبرع وقرض وشركة تصادفاً على ذلك ولم يعرف المقدار فتصلح على مائة الى أجل جازلان لفظ الصلح دليل على ان الحق أكثر وقد تبرع بالتأجيل فيما سبق كنه له على آخر دراهم لا يعرفان مقدارها صلح على مائة (رجلان) لهما على رجل دين فأراد أحدهما ان يأخذ نصيبه على وجه لا يكون للشريك فيها نصيب فالحالة فى ذلك ان يبيع من المطلوب كلاماً زبيب بمائة درهم ويسلم عليه ثم يبرئه عن نصيبه من الدين ويطالبه بثمان الزبيب فحينئذ لا يكون لشريكه فيه نصيب لانه لا شريك فى هذا الدين وان مبنى الصلح على التجوز بدون الحق فما كان المصلح أبرأ عن بعض نصيبه واستوفى البعض (ولا) يجوز

تعلق الصلح بالشرط ولا اضافته الى وقت بان قال اذا جاء غدة فصالحك على كذا أو صالحك غدا على كذا لان تعليق التملك بالشرط و اضافته الى الوقت باطل ولان الصلح في الاعيان ملحق بالبيع فكلما لا يجوز تعليق البيع بالشرط ولا اضافته الى الوقت فكذلك الصلح (ويجوز) الصلح من دعوى نكاح (وهو) عتي وجهن (أحدهما) ان يدعى رجل على امرأة نكاحا وهي تجحد فصالحته على مال حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب اعتباره بأقرب العقود اليه احتسابا للصحة وأخذ المال على ترك البضع خلع فصار بذل المال منها في حق المدعى بمعنى الخلع بناء على زعمه والخلع بلا نفقة البراءة صحيح وفي حق دفع الشعب والخصومة وتخليص النفس عن الوطء الحرام (وفي) الهداية قالوا لا يحل له أخذ المال فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان بمطال في دعواه (وقال) (٥٧) صاحب المنبع هذا ليس بمختص بهذا

المقام يدل هو عام في جميع أنواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب الاقراران من أقر لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره فانه لا يحل له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه لطبيب نفسه فيكون تملكه على طريق الهبة (والثاني) ان تدعى امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال لا يجوز لانه رشوة محضه من غير خصومة ويلزمها ردها كذا في المنبع (وفي) الوالو الجي الخليفة اذا جعل غيره ولي عهده بعده وثم مات يحب على الناس ان يعمله وآبوه يصير الثاني خليفته كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فانه فوض الامر في حياته الى عمر رضي الله تعالى عنه (وكذا) ٣ للموصى أن يوصى الى غيره بعدمونه اه (الفصل السادس في الاقرار) * الاقرار هو اخبار بحق لا خسر عليه وحكمه

(القسم الثاني) * ان يضيف الثبوت الى الحكم كقوله ثبت عندى ان هذه الدار وقف أو لك فلان أو ان هذا المرأزوجة فلان فهذا مل الحكم فلا يمكن التعرض لنقضه الا أن يتحقق ان مستنده جريان عقد مختلف فيه كقول الحنفى ثبت عندى ان هذه زوجة فلان زوجت نفسها ونحو ذلك فيثبت بعود الخلاف في أن الثبوت حكم أولاو يقوى جريان الخلاف فيه فان قلنا انه حكم امتنع على حاكم آخر اطاله وان قلنا انه ليس بحكم لم يمنع ومن يقول بنقض حكم القاضي بلاولى لم يمنع عنده على الوجهين جميعا ولولم يصرح القاضي ببيان السبب واقدمه على قوله ثبت عندى انه ازوجه وعلم بيينة أخرى ان مستنده تزوجه انفسها فالظاهر أن الامر كذلك لكن العلم بذلك معبلا ل احتمال أن يكون جازا ولم يحدد العقد بحضوره في غيبة من شهد عليه بالثبوت المعاق وتزوجه انفسها وان كان احتمل الابعدا * الحالة الثالثة أن يعترف بالثبوت حكم وألفاظ الحكم متعددة وقد تقدم بعضها وسأبقى ذكر ما بقى ان شاء الله تعالى وحينئذ لا سبيل الى نقضه باجتهاده مثله ففى كان في محل مختلف فيه اختلافا قويا لا ينقض قضاء القاضي ولم يكن بناء على سبب باطل لم ينقض بحال والمقار ع به في ذلك اذا صرح بصحة ذلك التصرف هذا فيما اذا حكم بالصحة وان حكم بالاجب فقد تقدم ما فيه ومن ألفاظ الحكم ليسجل بثبوت والحكم بما ثبت عنده فان حملناه على الثبوت فالحكم فيه كما تقدم في الحكم بالثبوت وان حملناه على الثابت عنده فهو ماض ولا يحكم به الا بطريق الحقيقة بحكم شرعى من ايجاب أو منع أو اطلاق فاذا قال حكمت بان هذا باع أو وهب أو رقب ونحو ذلك فمناه حكمت بانه ثبت ذلك عندى فيرجع الى ما تقدم من الحكم بالثبوت ومن ألفاظ الحكم ليسجل بثبوت والحكم به وكثيرا ما يوجد في سجلات الحاكم ليسجل بثبوت والحكم به والضمير يرجع الى ما تقدم على الاحتمالات المتقدمة فهو غير خارج عنها * ومن فوائد ذلك غير الغائدين المتقدمين في أول الكلام على الحكم بالثبوت وهو أنه هل يمنع على حاكم آخر نقض ما معنى يرجع الى ذات تلك التصرفات انشاء كان أو اقرارا أو لا يمنع النقض فيه تفصيل وهو أنه ان أطلق البيع أو نحوه أو ذك كرميغته أو شرطه وكيف وقع كما هو العادة في الكتب فيمنع نقضه لانه حكم بوقوع ذلك الانشاء والاقرار والالفاظ الشرعية اذا أطلقت تحمل على الصحيح وانما قيدت بقولى بمعنى يرجع الى ذات ذلك التصرف احتراماً من أن ينقض لعدم أهلية العاقد أو لعدم شرط محله حيث لا يعاقب كما سئذ كره في القسم الثاني وهو أن يحمل على التصرف المعهود كما هو الواقع في الكتب الحكمية والامر كذلك اذا قال ثبت عندى البيع أو الوقف ونحوه ما فانه انما يحمل على الصحيح فاذا قال ليسجل بثبوت والحكم به فالمراد التصرف المشروح في الكتاب فقد يكون صحيحا مجمعا عليه وقد يكون فاسدا مجمعا عليه وقد يكون مخا فاقبه والقسم الثاني وهو كونه فاسدا مجمعا عليه ليس للقاضى

(٨ - معين الحكم) ظهور المقر به لاثباته ابتداء فيصح الاقرار بالخر له سلم حتى يؤمر بالتسليم اليه (ولا) يصح الاقرار بالاطلاق والعناق مكرها ولو كان انشاء يصح مع الاكره لان طلاق المكره واعتاقه واقعان عندنا (واستدل) بعض على كونه اخبارا بمسائل (منها) اذا أقر نصف داره مشاعا مع ولو كان تملكه يصح (ومنها) اذا أقرت بالزوجة مع ولو كان تملكه يصح (والاجمع من الشهود) (ومنها) اذا أقر المريض بدين مستغرق جميع ماله مع ولو كان تملكه يصح (ومنها) اذا أقر العبد المأذون لرجل بعين في يده مع ولو كان تملكه يصح (واستدل) بعض على كونه تملكه بمسائل (منها) اذا أقر لرجل فردا قراؤه ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا يصح (ومنها) اذا أقر المريض لوارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا يصح (ومنها) ان الملك الثابت بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة حتى لا تلك المقر له ما لا يثبتها ولو كان اخبارا الكانت مضمونة عليه (وفي) الذخيرة والمطب اذعى عينا في يد انسان اثم اله ثم ان صاحب البدأ أقر له به تصح هذه الدعوى عند البعض وعند عامة المشايخ

لا يصح لان نفس الاقرار لا يصلح مبيلا لا مستحقا فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق للمقر له وعند من يقول يصح لو نكل فالفتوى على انه لا يصح على الاقرار وانما يصح على المال (قال) صاحب الفصول قلت على قول من يقول من المشايخ انه تأييد في الحال ينبغي ان يصح دعوى المال بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا تصح (واجمعوا) على انه لو قال هذا العبد ملكي وهكذا أقر به صاحب البدر تصح هذه الدعوى لانه لم يجعل الاقرار سبب الوجوب (الجملة) من شرح الوفاية لابن فرشته (وفي المنبج) ولا يصح اقرار المبي الا اذا كان مأذونا بالتجارة فان اقراره جائز بمن لرجل أو ودبعة أو عارية أو مضاربة أو غصب لانه التحق بسبب الاذن البالغ لادالة الاذن على عقوله ولا يصح اقراره بالمهر والجنابة والكفالة لانها غير داخله تحت (هـ) الاذن اذا التجارة بمبادلة المال بالمال والشكاح بمبادلة ما ليس بمال والكفالة تبرع من وجه فلم

تكن تجارة مطلقة وكذلك الجنون لا يصح اقراره وكذلك العبد المجبور لا يصح اقراره بالمال وان كان يصح بالحدود والقصاص لان ذمته ضعفت بقره فانضمت اليها مالية الرقبة والكسب وهي ملك المولى فلا يصح اقراره عليه بخلاف العبد المأذون فان اقراره بالمأذون وبما في يده صحيح لان المولى رضي باسقاط حقه بالتسليم عليه (والناثم) والمغمى عليه كالجنون (واقرار) السكران جائز بالحقوق كلها الا بالحدود الخاصة والردة وتنفذات التصرفات من السكران كما تنفذ من الصاحب وسيجيء عليه في فصل الطلاق ان شاء الله تعالى (وكذا) يصح الاقرار بالعلوم يصح بالمجهول بخلاف الجهالة في المقر له فانه يمنع صحة الاقرار بخلاف (وفي) الذخيرة جهالة المقر له انما يمنع صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال

اثباته الا اذا قصر ابطاله والقسم الثالث وهو كونه مختلفا فيه فلن يرى صحته أن يشته ويحكم بشيئته وبصحة على مذهبه فان حكم بالصحة فلا ينقض وان أثبت ثبوتنا مجردا فلغیره نقضه في رواية وكذا ان حكم بالثبوت فليس لمن يرى فساده أن يشته الا لغرض ابطاله أو ينظر غيره فيه كالوماتت شهود الكتاب فاثبتت المالكي بالخطأ لينظر فيه الشافعي قال واذا رأينا كما أثبتته أو حكم بشيئته ولم نعلم قصده فيجعل على انه لا يتضح له حكمه * (فصل في الفرق بين الثبوت والحكم) * ان قلت ما الفرق بين الحكم والثبوت وهل الثبوت حكم أم لا واذا قلنا بان الثبوت حكم فهل هو عين الحكم أو يستلزمه ظاهرا وعلى التقديرين فهل ذلك عام في جميع صور الثبوت أم لا جوابه أن الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم فاذا ثبت بالبينة أن السيد أعتق شقصا له في عبد أو أن الشكاح كان بغير ولي أو بصداق فاسد أو أن الشريك باع حصته من أجنبي في مسئلة الشفعة أو أنما ازوجة لامبت حتى ترث ونحو ذلك من ثبوت أسباب الحكم فان بقيت عند الحاكم ريبية أولم تبق ولكن بقي عليه أن يسأل الخصم هل له معلن أو معارض ونحو ذلك فلا ينبغي أن يختلف في هذا انه ليس بثبوتنا ولا حكمنا كالجودال ريبية أو لعدم الاعذار وان قامت الحجة على سبب الحكم أو انتفت الريبية وحصلت الشروط فهذه اذ هو الثبوت فيجب أن يعتقده حكمه فهذا معنى قول الفقهاء من أهل المذهب الصحيح أن الثبوت حكم يري في هذه الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع صور الثبوت قال برهان الدين صاحب المحيط والصحيح ان قوله حكمته أو قضيت ليس بشرط وقوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى أو وضع عندى أو علمت فهذه حكمه والمختار وفي الكبرى لو قال ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا قال بعض مشايخنا لا يكون حكما وقال بعضهم منهم القاضي أبو عاصم الامري صاحب الهادي وشمس الاثمة الحلواني بانه حكم والفتوى عليه وله ان يكون في صورة خاصة كذا كرناوذ كرفي فتاوى رشيد الدين قوله ثبت عندى حكم لكن الاولى أن يبين ان الثبوت بالبينة أو بالاقرار لان الحكم بالبينة يخالف الحكم بالاقرار قال القرافي والقول الشاذ يري ان حقيقة الحكم مغايرة لحقيقة الثبوت ومع تغير الحقائق لا يمكن القول بحصول أحد المتغيرين عند حصول الآخر الا ان يجزم باللازمة والفرزوم غير وثوق به لاحتمال أن يكون عند حصول الآخر ريبية ما علمنا بما فيه وقف حتى يحصل اليقين بالتصريح بانه حكم وهذا في الصور المتنازع فيها التي حكم الحاكم فيها بطريق الانشاء وأما الصور المجمع عليها كثبوت القيمة في الاتلاف والقتل للقصاص وثبوت الدين عنده في الذمة وعقد القراض وثبوت السرقة لقطع فالثبوت الكامل في هذه الصور جميعها لا يستلزم انشاء حكم من جهة الحاكم بل أحكام هذه الصور مقررة في الشريعة اجاعا وظيفة الحكم في هذه الصور وانما هو التنفيذ وسيأتي بيان معناه وأما فيما اذا انتبه

هذا العبد لو احدث من الناس أما اذ لم تكن متفاحشة لا تمنع بان قال هذا العبد لا حد هذين الرجلين (وقال) شمس الاثمة فالحكم السرخصي رحمه الله تعالى الجهالة تمنع أيضا في هذه الصورة لانه أقر للمجهول وانه لا يفيد لان فائدته الجبر على البيان وههنا لا يجبر على البيان (والاصح) انه يصح لانه يفيد وصول فائدته وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانهم مالوا اتفاقا على أخذه فله ما حق الاخذ (فالخاص) ان الاقرار للمجهول لا يصح اذا كانت الجهالة متفاحشة واذا لم تكن متفاحشة يجوز الاقرار بمجهول يصح بمقام معلوما كان أو مجهولا (واما) الابرأ عن الحقوق المجهولة يصح بعوض وبدونه (وفي المنبج) الابرأ عن الاعيان لا يصح ثم قال وفي البسائر لو ابرأ عن ضمان العين وهي قائمة في يده مع الابرأ ومقتضا عنه الضمان عند أمهائنا الثلاثة وقال زفر لا يصح لان الابرأ اسقاط الاعيان لا يعقل فالتحقق بالعدم وثبت العين مضمونة كما كانت واذا هلك ضمن (رجل) في يده دار دعاها آخر فقال أشتر بتهامتك القياس ان يؤمر بالدفع الى المدعى الى

ان يبرهن على الشراعية وفي الاستحسان جهل ثلاثة أيام بعد التكفل عليه فان برهن والا سلم الى المدعى (وعلى القياس والاستحسان اذا ادعى المدعي الاضامه والمدعي فلا بد من برهان المدعي عليه (وكان) الامام طهر الدين يقتضي فيها بالقياس (أقر) انه اقضى من فلان ألفا كانت له عليه فقال فلان لم يكن لك على شيء يعني المقر بعد ما يخاف المقر له ان لم يكن له عليه شيء (قوله) عند دعوى المال عليه ما قبضت منك بغير حق لا يكون اقرارا (ولو) قال دفعته الى أخيك بامر لك اقرار بالقبض فلا يبرأ بالأبواب الاصل بالابصال والاتصال (ولو) قال بأي سبب دفعته الى قالو يكون اقرارا وفيه نظر (قدمه) قبل حلول الاجل الى الحاكم وطالبه به فله ان يخاف ما على اليوم شيء وهذا الخلف لا يكون اقرارا بالمال المدعي به ويسمعان بخاف بهذا الوجه ان لم يقصده ذهاب (٥٩) حقه (قال) الفقيه لا يثبت الى قول من جعله اقرارا بوجوب المال

المؤجل (وكذلك) الكلام اذا خلف الزوج عند انكاحه دعوى زوجته الصداق فان المهور في زماننا موجهة بالعادة (قلت) وهذا دليل على ان الزوجة ليس لها مطالبة زوجها بالمهر المؤخر بعد قبضها المجهل ودخوله بها الا بعد الفراق بموت أو طلاق لان المؤخر مؤجل عرفا لم امر والله سبحانه وتعالى أعلم ولا بد من نقل صريح يعتمد عليه في ذلك فبأنها الطالب لا تجزم بشيء في هذه المسئلة الا بعد النقل الصريح والتأمل الصحيح (ادعى) عليه مالا فقال قبضته لكنك لم تملك يوم بالرد اليه وينبغي ان يكون على القياس والاستحسان الذي ذكرناه (رجل) قال لا خرافة الا ان الذي لم يملك أو غلة بعدى فقال نعم أو قال غدا أعطيكها أو أقال فاقبضها أو زنها الا على وجه السخرية

فالحاكم والمفتي فيه سواء اذ ليس ههنا حكم استنباط صاحب الشرع فيه الحاكم أصلا البتة بل هذه أحكام تتبع أسسها ما كان ثم ما حكم أم لانم الذي يقف على الحاكم التنفيذ مع انه غير مختص به في الدين وشبهه فلو دفع المتاع القيمة والمدين وسلم البائع المبيع استغنى عن منفذ من حاكم أو غيره وانما يحتاج الى الحاكم في الصور المجمع عليها اذا كانت تفترق الى نظر واجتهاد وتحرر برأسه باب كفسخ الانكحة اذا كان تقوى بضما للناس يؤدي الى التهاجر والقتال كالحدود والتعازير مع أن التعازير من القسم الذي يفترق الى نظر واجتهاد في تقدير التعزير بقدر الجنابة والجاني والمجنى عليه فظهر أن الثبوت غير الحكم قطعا وقد يستلزم الحكم وقد لا يستلزم وقد تكون الصورة قابلة للاستلزام الحكم وقد لا تكون قابلة كما تقدم بيانه في صور الاجماع فان القول بان الثبوت حكم في جميع الصور خطأ قطعاه وانه يتمين تخصيص هذه العبارة وتأويل كلام العلماء وحده على معنى صحيح وهو بين ان نصف * (فائدة) * اختلاف في الحكم والثبوت هل هو بمعنى واحد والثبوت غير الحكم والعجب أن الثبوت يوجد في العبادات والمواطن التي لا حكم فيها بالضرورة اجماعا ثبتت عند الحاكم هلال رمضان وهلال شوال وثبتت طهارة الماء ونجاسته ويثبت عند الحاكم التحريم بين الزوجين بسبب الرضاع ويثبت التحليل بسبب العقد وليس في ذلك شيء من الحكم واذا وجد الثبوت بدون الحكم كان أعم من الحكم والاعم من الشيء غيره بالضرورة ثم الذي يفهم من الثبوت هو مفهوم من الحجية كالبينة وغيره السالمة عن الطاعن في وجهه شيء من ذلك فانه يقال في عرف الاستعمال ثبت عند القاضي ذلك وعلى هذا التقدير يوجد الحكم بدون الثبوت أيضا كالحكم بالاجتهاد كاعطاء أمير الجيش الامان للعدو وكذلك في قسم الجيش بين أهله يجتهد ويفضل أهل الحاجة وكذا عقد الصلح بين المسلمين والكفار وتقدير نفقة الزوجة والاولاد وقد أفردت لذلك بابا في أني ان شاء الله فاذا ثبت هذا علم ان كل واحد أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه ثم ثبوت الحجية مغايرة لكلام النفساني الانشائي الذي هو الحكم كما تقدم بيانه في التمرين بحقيقة الحكم فثبت كونها غير من بالضرورة وان الثبوت هو موضوع الحجية والحكم انشاء كلام في النفس هو الزام أو اطلاق

* (فصل في معنى تنفيذ الحكم) * وهو على قسمين تنفيذ حكم نفسه وتنفيذ حكم غيره * فالأول معناه الزام بالحبس وأخذ المال بيد القوة ودفعه لمستحقه وتخليص سائر الحقوق وإيقاع الطلاق على من يجوز له إيقاعه عليه ونحو ذلك فالنفي غير الثبوت والحكم فالثبوت هو الرتبة الاولى والحكم هو الرتبة الثانية والتنفيذ هو الرتبة الثالثة وليس كل الحكم لهم قوة التنفيذ لا سيما الحاكم الضعيف القدرة على الجبرارة فهو يشئ الزام ولا يحصل له تنفيذه لتعذر ذلك عليه فالحاكم من حيث هو حاكم ليس له الا انشاء أو ما قوة التنفيذ

أو قال خذها أو أرسل غدا من قبضها أو يترنم أو لا تأخذها في اليوم أو حتى يدخل على مالي أو يقدم على غلامي أو قال لم نحل أو قال صالحي عنها أو قال لا تضيقها أو لا أعطيكها أو قال أحل غرما على أو بهضمهم أو من شئت منهم أو يحتملهم على أو قضاها فلان عني أو أبرأتنيها أو أطلعتها أو وهبتها أو تصدقت بها على أو قال مالك على المائة أو سوى مائة أو غير مائة أو قال أشهد وان له على ألف درهم فانه اقرار في ذلك كله (ولو) ادعى عليه ألفا فقال لا أعطيكها أو قال مالفلان على شيء فلا تخبره ان له على ألفا لا يكون اقرارا (ولو) يبرأ بالنفي لكن قال لا تخبر فلان ان له على ألف درهم أو لا تعلمه يكون اقرارا (ومن) اصحابنا من قال الصحيح انه في الاخبار لا يكون اقرارا (ولو) قال لا تشهدوا ان افلان على ألفا لا يكون اقرارا (وذكر) محمد رحمه الله تعالى ان قوله لا تخبره اقرار ولا تشهد لا يكون اقرارا (وفي ابن رازي) أشار الى أن قوله لا تخبره لا يكون اقرارا وقوله اخبره يكون اقرارا (قال) الكرخي الصحيح هذا والله أعلم وما ذكرنا قوله لا تخبره اقرارا خطأ

(قال) مشايخنا هو الصواب (وقال) في القبة وهو الصحيح (رجل) قال وجدت في كتابي ان فلان على ألف درهم أو بخطي أو كتبت بيدي
ان له على ألف درهم باطل (واذا) قال البائع وجدت بخطي ان فلان على كذا الزم ذلك (قال السرخسي) رحمه الله تعالى وكذا خط الصراف
والسمسار (فعل) هذا لو قال للصك اكتب خطا على فلان بألف درهم أو اكتب خطا ببيع هذه الدار بألف درهم من فلان أو اكتب
لامرأتي صك الطلاق كان اقرارا بالمال والبيع والطلاق وحصل للكتاب ان يشهد ببيعها مع سواء كتب أولا (قال) لا تخول عليك ألف فقال
الآخر ولي عليك مثلها أو قال طلقت امرأتك فقال وأنت طلقت امرأتك أو قال أعتقت عبدك فقال وأنت أعتقت عبدك لا يكون قرارا في
ظاهر الرواية (وروي) ابن سماعة عن (٦٠) محمد رحمه الله تعالى انه اقرار به يفتى (ولو) جعلت زوجا في حل يبرأ عن المهر كالأبرأ ثم به

من الدين الا اذا كان هناك
ما يخصه (رجل) قال ابرأت
جميع غسرماني لا يصح الا
اذا نص على قوم مخصوصين
(قال) الفقيه وعندي انه
يصح (الاقرار) والابراء
لا يحتاجان الى القبة - ول
يزيدان بالرد (لو) قال
لفلان على ألف قرص أو
عندي ألف ودينه الا ان لم
أقبض لم يصدق (ولو) قال
أقرضتني أو أودعته - نى أو
أعطيتني لكنني لم أقبضه ان
وصل صدق استقصانا والا
(غصب) منه هذا العبد
امس ان شاء الله تعالى لا يلزم
(على) ألف ان شاء فلان
فشاء فلان لا يلزم (جميع)
مافي يدي أو يعترف بي أو
ينسب الى فلان يكون
اقرارا (ولو) قال جميع
مالي أو ما أملكه لفلان فهو
هبة لا يملك بالتسليم وقبول
انتهى كلام البرازي (وفي
القبة) استأجرته دارا فهو
اقراره بالملك (ولو) أقرانه
كان يدفع غلته هذه الدار الى

فامرأته على كونه ما كما لا يرى ان المحكم ليس له قوة التنفيذ وقد تقدم هذا في الرتبة السادسة من رتب
الولاية * والقسم الثاني تنفيذه حكم غيره وذلك بان يقول فيما تقدم المحكم فيه من غيره ثبت عندى انه ثبت
عند فلان من الحكم كذا فلهذا ليس بحكم من المنفذ البتة وكذا اذا قال ثبت عندى ان فلانا حكم بكذا وكذا
فليس حكم من هذا المثلث بل لو اعتقد أن ذلك المحكم على خلاف الاجماع صحيح من ان يقول ثبت عندى أنه
ثبت عند فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد قد ثبت عند الحاكم ليرتب عليه موجب ذلك وقد تقدم
هذا في النوع السابع من تصرفات الحكم وبالجمله ليس في التنفيذ حكم البتة ولا في الاثبات أن فلانا حكم
مساعدة على صحة الحكم السابق فلا يعتد بكثرة الاثبات عند الحكم فهذا كله حكم واحد وهو واجب
الى الحكم الاول الا أن يقول الثاني - حكمت بما حكم به الاول وأزمت بموجبه ومقتضاه * (تنبيه) * هذا
حكم ما اذا كان الحاكم الاول والمنفذ الثاني مذهبهما واحد أو مذهبهما مختلف المذهب يقال بهض أهل العلم
خارج المذهب اذا ورد على حكم حكم بأحد المذاهب المشهورة والقاضى الوارد عليه الحكم اعتقاده
مذهب آخر فهل يلزمه تنفيذه هذا الحكم والزام المحكوم عليه بدفع المال الذى حكم به عليه القاضى أو الزام
الزوجة المحكوم عليها بصحة النكاح وتمكين الزوج منها مع ان مقتضى مذهب - هو خلاف ما نذهب ذلك
الحكم في ذلك قولان أحدهما انه يقف عن تنفيذه وابطاله لانه ان نفذه وأزم المحكوم عليه بما فيه الزم
ملا يرى انه الحق عنده والثاني أنه ينفذه ويلزم المحكوم عليه ما تضمنه الحكم لان توقيفه عن انفاذه كابطاله
وقد قلنا انه ممنوع عن نقض الاحكام المجتهد فيها وهو الظاهر من المذهب والقول الآخر لم أجده لاهل
المذهب والله أعلم

* (فصل فيما يدل على الحكم) * اعلم انه كما يدل القول على الحكم في قول الحاكم أشهدكم أنى حكمت
بكذا فكذا النحل يدل على الحكم أيضا وذلك اذا كتب الحاكم الى حاكم آخر انى قد حكمت بكذا فلهذه
الكتابة تدل على الحكم كما هو مشروح في كتاب القاضى الى القاضى وكذلك لو سئل هل حكمت بكذا فأشار
برأسه أو غير ذلك مما يدل ويفهم أنه حكم به وكذلك لو كتب الحاكم بيده وقال أشهدوا على بضمنه جميع
ذلك يدل على صدور الحكم وسبب ذلك ان حكم الحاكم أمره نفساني لالسانى لانه تارة يخبر عنه بالقول
وتارة بالفعل وتارة بالإشارة فدل على ان الحكم غير قوله وكتابته وإشارته وانما هذه الامور دالة على الحكم
كسائر ما يقوم بالنفس من الاحكام والانخبار وغيرهما
* (فصل) * وما يدل على ان الحكم الشرعى أمر قائم بالنفس لا باللسان أنه قد يقرن انشاء الحكم بما يدل
عليه فبوافق انشاء الحكم وقت الاشهاد عليه وقد يقرن ان سنين كثيرة بان يحكم فى شئ ولا يشهد بالحكم

فلان لم يكن اقرارا بالدار له (ولو) قال المدعى عليه لا أقروا لأنكر فهو على صورة الانكار وقيل اقرار لقوله لا أنكر (وعند) أبى على
حنيفة رحمه الله تعالى يحبس ولا يحلف لانه لم يظهر منه الانكار (وعندهما) هو منكر حيث قال لا أقروا (قال) لا تخول عليك كذا فادفعه الى
فقال استهزاء ثم أحسنت فهو اقرار و يؤخذ به (ادعى) عليه ما لا معلوما فقال مستهزأ به الامر أنك أنفكر اليوم فهو اقرار بالمدعى
(اذا) مات المدعى قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر حتى يحل الاجل فهو اقرار (قول) الناس فى العادة جميع مافي يدي حق
وملك لفلان فهو فى عرفنا محمول على وجه الكرامة وانه حسن (ادعى) على امرأتك نكاحا فأنكرت التزويج ثم طالبت به بالمهر فهو اقرار به
(وقال) مجد الائمة التركى اقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح والاقرار بالولد من الحرة اقرارا بالنكاح (طالب) رب الدين الكفيل بالمال
فقال له لا تعاقب الاصيل فقال لا شغل لي معه لا يكون اقرارا بالابراء لانه محتمل (وذكر) فى الولوالجى رجل اقر لامرأته فى مرضه بمهر ألف

ودهرهم وقد تروى وجهها على ذلك ثم أقامت لورثة البينة بعد الموت على أن المرأه وهبت مهرها إلى زوجها في حياة الزوج هبة مباحة لا تقبل هـ هذه الشهادة والمهر لازم باقراره لانه لما اقر في مرضه وتلك الحالة حالة تدارك ما سبق فيه ذادليل على ان الاقرار لازم فيؤخذ بذلك (رجل) يمرض يوما ويصح يوما ويمرض يوما ويصح يوما أقر لابنه بدين في ذلك المرض فان صح بعد ذلك جاز ما صنع لان ذلك ليس بمرض الموت فان فعل ذلك في مرض ثم لم يصح بعد ذلك وصار صاحب فراش حتى اتصل بالموت فاقراره غير جائز لان هذا اقرار المريض في مرض موته لبعض ورثته فيكون باطلا لكان التهمة واقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث اه (رجل) قال للفلان على ألف درهم في علمي لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى (وكذلك) فيما علمت لم يلزمه شيء عندهما (وقال) أبو يوسف (٦١) رحمه الله تعالى يلزمه ذلك (وفي البرزاي) قال له

على درهم أو درهمين
ثلاثة (لو) قال درهم كثيرة
فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى عشرة وعلى قولهما
مائتا درهم (ودنانير كثيرة)
عشرة عشرة وعندهما
عشرون (قال) مال عظيم
عندهما فاصاب الزكاة
(مائتان) ولم يذكر ما عنده
قبل ينظر الى حال المقر قرب
رجل يستعظم المائتين
ورب آخر لا يستعظم العشرة
آلاف (قال) كذا دينار
يقال ان كذا تستعمل في
العدد وأقل العدد اثنتان
(على) مال قدرهم (على)
مال لا قليل ولا كثير مائتان
(على) درهم اضعافا
مضاعفة أو مضاعفة اضعافا
ثمانية عشرة عندهما (على)
درهم مضاعفة ستة (أكثر
الدرهم) عشرة عنده مائتان
عندهما (نئ) من الدرهم
أو من الدنانير ثلاثة (أموال
عظام) ستمائة (مابين)
عشرة الى درهم أو مابين
درهم الى عشرة تسعة عنده

على نفسه في ذلك الا بعد مدة طويلة فتبين ان الحكم الشرعي في نفسه وقائما بذاته من الكلام النفساني
لا اللساني واعلم ان الحكم تارة يكون خبرا يحتمل الصدق والكذب وتارة يكون انشاء لا يحتمل الصدق
والكذب فالاول مثل ان يقول قد حكمت بكذا في الصورة الغلانية لان هذا اللفظ يحتمل الصدق والكذب
بحسب ما يطالع عليه من حاله والثاني مثل أن يقول أشهد وأعلى بكذا أو اني ألزمت فلانا بكذا فهو انشاء لا يحتمل
الصدق والكذب لانه انشاء الطالب من الشهود أن يشهدوا عليه بكذا وانما يوصف هذا بالاحصاء والفساد
والله تعالى أعلم
(القسم الثاني في بيان المدعي من المدعى عليه) * اعلم ان علم القضاء يدور على معرفة المدعي من المدعى
عليه لانه أصل مشكل ولم يختلفوا في حكم ما لكل واحد منهما وان على المدعى البينة اذا أنكر المطالب وان
على المدعى عليه البين اذ لم تقم البينة يمكن الشأن في معرفة الدعوى والانكار والمدعى والمنكرك فقول
وبالله التوفيق الدعوى اضافة الشيء الى نفسه وضعا وضافة الشيء الى نفسه مع مساس حاجته اليه شرعا
والمدعى وضعا من يضيف الشيء الى نفسه مع مساس حاجته اليه ولهذا قلنا صاحب اليد مدعى عليه والخارج
مدعى لما كان صاحب اليد غير محتاج اليه لان الملك ثابت له ظاهر ابداله يد التصرف جعلناه منكر او الخارج
لما كان محتاجا الى اثبات الملك لنفسه ظاهر او باطن جعلناه مدعى شرعا وجعلنا البينة بينة بالنص وقيل
المدعى من اذترك الدعوى يترك يعني تنقطع الخصومة بتركه والمدعى عليه من اذترك الدعوى لم يترك
وذكر القدر في مختمة المدعى من اذترك الخصومة لا يجبر عليها والمدعى عليه من اذترك كما يجبر عليها
وقيل المدعى من يروم اثبات أمر مخفي بريده ازالة أمر جلي وذكر في التحفة المدعى من يلتمس اثبات ملك
أو حق والمدعى عليه من ينفيه ويدفعه وما ذكرنا من اختلاف الحديث المذكورين لا ينبغي أن يعتمد
الفقيه عليه في كل مسألة تعرض بل ههنا ما هو أكثر واعتباره أنفع مما قدمنا ذكره فانما هي الاصل المعتمد
عليه في مقتضى النظر ولا تردد في ذلك ولا اشكال اذ المعارض الحال الحال ولكن قد يعترض حالان
استصحاب أحدهما بزيادة استصحاب الحال الآخر فهنا يقع الاشكال فيختلف أهل النظر من الاثمة في تمييز
المدعى من المدعى عليه ويقتصر كل واحد منهما الى ترجيح الحالة التي استصحبها مثاله رجل قبض من رجل
دنانير فلما طال به امدادها زعم أنه اغتصبها عن سلف كان أسلفه لدفعها وقال دافعها بل أنا سلفك اياها
وما كنت أنت أسلفتي شيئا فان اعتبرت الفرق بين المدعى والمدعى عليه بان المدعى من لو سكت لترك
وسكوته وجدنا ههنا الدافع هو المدعى لانه لو سكت لترك وسكوته والقابض لو سكت عن جواب الطالب
ما ترك وسكوته وان بنيينا على الاصل الآخر وهو دعوى الامر الجلي أو الخفي فانما ان استصحبنا كون الدافع

ومابين عشرة الى عشرين تسعة عشر عنده وعنده عشرة في الاول وعشرون في الثاني (مابين) درهم الى درهم درهم عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله تعالى (رجل) قال ما في يدي من قليل وكثير من عبيد وغيره أو ما في حائوتي فلان صح لانه عام لا مجهول (وان) تنازع في شيء
أنه كان وقت الاقرار في يده أو حائوته فقال المقر لا بل حدث بعده قال قول له مقر (رجل) قال هذا البيت وما أغلق عليه باب لا مرأتى وفيه متاع فلها
البيت والمتاع (بخلاف) ما لو كان مكان الاقرار يبيع فان المتاع لا يدخل فيه لانه يصير كأنه باع البيت بحقوقه (وفي المنتقى) لي عليك ألف
فقال آخر متى دعواك شهرا أو آخر الذي ادعت به لا يكون اقرارا وكذا لو قال أو ادعت به لا يكون اقرارا (ولو) قال لي فاعطيكها
يكون اقرارا عنه ومحمد رحمه الله تعالى (لي) عليك مائتان فقال قضيت مائة بعد مائة فلا حق لك على لا يكون اقرارا (وكذا) لو قال قضيت خمسين
لا يكون اقرارا (لي) عليك ألف فقال حسبته لك أو قضيتك أو أحاطتكم أو وهبتها أو أبرأتني أو أحلتني قال الناطقي كاه اقرار (رجل) قال

لا تخبر نفسك ألفاظا فالماستقرضت من أحد هؤلاء لا يكون اقرارا ولو قال استقرضت منك لا يكون اقرارا
 ما استقرضت من أحد هؤلاء لا يجيبه لان معناه استقرضت منك لان غيرك ولو صرح بقوله استقرضت منك لا يكون اقرارا
 ثم قال هـ ذان أعجب المسائل فان اقراره بفعل الغير أعنى قوله أقرضتني اقرار وبفعل نفسه أعنى قوله استقرضت منك ابتداء لا يكون اقرارا
 (وفي بعض الفتاوى استقرضت منك فلم تقرضني مع اذا وصل والا لا) (وذ كر) شيخ الاسلام أن تعليق الاقرار بالشرط باطل (وقوله)
 اذا جاء رأس الشهر أو اذا جاء الاضحى أو اذا أظفر الناس أو اذا تمت ليش بنمايق بل تأجيل الى هذه الاوقات لصلاحه للتأجيل فان الدين بالموت
 يحل ولا يصدق في دعوى التأجيل بخلاف (٦٢) قوله اذا قدم فلان اذا ادعى كفالة مع لغة بقـ دوم فلان (الاشارة) تقوم مقام العبارة

وان قدر على الكتابة
 (كتب) كتابا فيه اقرار بين
 يدي الشهود فهذا على
 أقسام (الأول) ان يكتب
 ولا يقول شيئا فانه لا يكون
 اقرارا فلا تحل الشهادة
 بانه اقرار (قال) القاضي
 النسفي رحمه الله تعالى ان
 كتب مصدر امر سوا وعلم
 الشاهد حل له الشهادة
 على اقراره كالأقرار كذلك
 وان لم يقبل اشهد على به
 فعلى هذا اذا كتب
 للغائب على وجه الرسالة
 أما بعد فعلى لك كذا
 يكون اقرارا لان الكتابة
 من الغائب كالخطاب من
 الحاضر فيكون منكما
 وعامة المشايخ على خلافه
 لان الكتابة قد تكون
 للتجربة وفي حق الآخر
 بشرط ان يكون ممنونا
 مصدرا وان لم يكن الى
 الغائب (الثاني) كتب وقرأ
 عند الشهود لهم ان يشهدوا
 وان لم يقبل اشهدوا على
 (الثالث) ان يقرأ عليه

بريء الذمة من ساف هذا القابض صدقنا الدافع وجه لنا هو المدعى عليه السلف الذي الأصل عدمه وان
 اعتبرنا حال القابض هو المدعى عليه فامرض الاشكال الا عند تصادم مقتضى الاحوال فيفتقر الى ترجيح
 استحباب أحد الحالين على الآخر وقد ذكر شرح القاضي أنه قال وليت القضاء وعندى لا أنأجزع عن
 معرفة ما يتقادم اليه فيه فأول ما ارتفع الى خصميه أن أشكل على أمرهما من المدعى ومن المدعى عليه فأت
 وله أشار الى هذا الذي نهىنا عليه
 القسم الثالث في ذكر الدعاوى وأقسامها * وفيه فصول الفصل الاول في بيان الدعوى الصحيحة
 وشروطها وكيفية تصحيح الدعوى الفصل الثاني في تقسيم الدعاوى الفصل الثالث في تقسيم المدعى عليهم
 الفصل الرابع في تقسيم المدعى لهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها الفصل الخامس في بيان ما يتوقف
 سماع الدعوى به على اثبات أمور الفصل السادس في حكم الوكالة في الدعوى وما يتعلق بها
 * (الفصل الاول في الدعوى الصحيحة) * والدعوى تنوع الى صحيحة وفاسدة والقاضي اغما يسمع الصحيحة
 دون الفاسدة وفساد الدعوى اما أن لا تكون ملزمة شيئا على الخصم أو يكون المدعى مجهولا في نفسه ولا نعلم
 فيه خلافا الا في الوصية فان الائمة الثلاثة يميزون دعوى المجهول في الوصية فان ادعى حقامن وصية أو اقرار
 فانهم يابصرون بالمجهول وتصح دعوى الابراهم من المجهول بالخلاف فـ لو قال لي عليه شيء لم تسمع دعواه لانها
 مجهولة ولعله يريد اذا كان يعلم قدر حقه امتنع من بيانه وقد قال بعض العلماء في هذه الدعوى وعندي أن
 هذا الطالب لو أيقن بعمارة ذمة المطلوب بشئ وجهل بمبلغه وأراد من خصمه أن يجاوبه عن ذلك باقراره
 بما ادعى عليه به على وجه التفصيل وذ كر المبلغ أو الجنس لزم المدعى عليه الجواب أما لو قال لي عليه شيء من
 فضله حساب لأعلم قدره وقامت له بيته انما يحاسبوا بقيت له عنده بقية لأعلم لهم بقدرها فدعواه في هذه
 الصورة مسموعة وكذا لو ادعى حق في هذه الدار أو الارض وقامت له بيته أن له فيها حقا لا يعلمون قدره فهي
 دعوى مسموعة ثم الدعوى الصحيحة ان يدعى شيئا معلوما على خصم حاضرا في مجلس الحكم دعوى تلزم الخصم
 أمرا من الامور وانما اشترطنا كون المدعى معلوما لان ما هو المقصود من الدعوى لا يمكن مع جهالة
 واعلامه ان كان عقارا بذ كر حدوده وموضعه وسأتي في فصل تصحيح الدعوى وانما اشترطنا كون الخصم
 حاضرا لان القضاء على الغائب والغائب لا يجوز عندنا وانما اشترطنا كون الدعوى تلزم حتى ان من ادعى انه
 وكيل فلان وأنكر فلان لا تسمع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا تنفيذ للدعوى فانزمتها
 ومثله لو ادعى رجل على رجل هبة وقلنا ان الهبة لا تلزم بالقول وللاوهاب الرجوع عنها ما لم تقبض فانه لا يلزم
 المدعى عليه الجواب عن ذلك لان المسؤل عن هذا قال ذلك وقال رجعت عنه فانه لا يلزمه مطالبته بشئ

عندهم غيره فيقول الكاتب هذا اشهدوا على به (الرابع) ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان ولا
 اقرار والا فلا (قال) اعطى الالف التي لي عليك فقال اصبر أو سوف تأخذها لا يكون اقرارا (قال) مال نفيس أو كريمة أو حظير لا رواية
 فيه وكان الجرجاني رحمه الله تعالى يقول مائتان (ألف دراهم) ثلاثة آلاف (ألف كثيرة) عشرة آلاف (أشياء كثيرة) أربعون (ابل
 كثيرة) خمسة وعشرون (قال) له أعطيتك مقدار كذا فقال بأي سبب أعطيتني يكون اقرارا بالدفع اليه لانه صرح بالدفع اليه وسأله عن
 السبب (قال) لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقبله على وجه الاستهزاء وعرف ذلك بالثغمة (اذا) أقر أنه قبض منه كذا قال شيخ
 الاسلام لا يلزمه ما لم يقبل قبضه بغير حق قبضه بوجوب الرد والاشبه انه يلزم الرد لان القبض المطابق بسبب وجوب الرد والضمان كلاخذ
 فانه نص في الأصل انه اذا قال أخذت منك ألفا ودبعة وقال المقر له بل غصبا فالقول للمقر له والمقرضان مع ان المقرض على الاندوبعة

فهذا أولى (طلب) الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والبراء عن المال يكون اقرارا (ادعى) الاقرار في الصغير وانكره المقر له فالقول للمقر لا يستند الى حاله معهود متنافية للضمنان (أخذته) منك عارية وقال لا بل يبيعها فالقول لا تسحب لانكاره البيع (وكذا) لو قال أحد ذمت الدرهم منك ودبعت وقال لا بل قرضا وكذا الثوب لو قال أخذته منك عارية وقال بل أخذته يبيعا فلا يكون اقرارا وهذا اذا لم يلبسه فان كان لبسه وهلك ضمن (صب) دهننا لانسان عند الشهود فداعى مالكه ضمنانه فقال كان نجس لم يصبه فادعى فيه فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لانه على عدم النجاسة (وفي المنبع) اذا قال المقر في اقراره على أوقبلى ألف درهم فقد أقر بالدين (ولو) قال عندى أومعى أوفى بيتى أوفى صندوقى أوفى كيسى فهو اقرار بالامانة بيده (٦٣) لان هذه المواضع انما تكون محللا لعين

الا لادن اذ محله الذمة (رجل) أقر لا تسخر بالف درهم مؤجلة الى شهر وقال المقر له بسل هي حالة فالقول للمقر له عندنا (وقال) الشافعى وأحد روجه الله تعالى لزمه مؤجلا (اذا) أقر بمائة على نفسه لرجل وأشهد شاهدين ثم أقرنى موضع آخر ذلك الرجل بمائة أو أقل أو أكثر وأشهد شاهدين فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى هما مالان اذا ادعى الطالب المالبين وعندهما مال واحد اذا تفاوتا فليزمه الاكثر (ومحل) الخلاف في الاقرار بمجرد عن السبب وعن الصلح اذ في المقيد بالسبب المتحد بان قال في الكرتين غن هذه الجارية المال واحد مخد على كل حال وفي المقيد بالسبب المختلف بان قال غن هذه الجارية في الكرتة الاولى وغن هذا العبد في الكرتة الاخرى المال مختلف على كل حال (وكذا) اذا

ولا فائدة في الزامه ما لو أقر به لم يلزمه اذ ار جع عنه وكذلك الوصايا التي له الرجوع عنها وكذلك التدبير على مذهب الشافعى الذي يرى أن له الرجوع عنه فان من هذا الاصل ذهب بعض الاثمة الى انه لا يلزم الجواب عنه حتى يضيف اليه ما يلزم المطالب بما ادعى عليه فيقول في هذه الهبة يلزم تسليمها وكذلك في البيع بخيار المحاس يضيف اليه انه لم يقع الفسخ بعد العقد قال بعض الاثمة وهذا اعنى انما يتجه على البناء على ان الانكار لا يصل الشئ لا يجعل محل الرجوع وعلى ان ما فيه الخيار بين امضائه أو رده محمول حتى ينعقد برفع السبب الموجب للخيار فاذا بنى الامر على هذا اتجه ما كيناه عن بعض الاثمة * الشرط الثالث من شروط سماع الدعوى أن تكون مما يتعلق بها حكم أو أمر من الامور ومثال ما يتعلق به حكم أن يدعى رجل على رجل بدين ويقيم البينة على ذلك وعدات البينة فقال المطالب للقاضى استخلفنى الطالب انه لا يعلم كون شهوده مجر وحين فان هذا مما اختلف فيه العلماء هل تجب فيه البيين أو لا تجب فن لم يوجبنا على بان حقيقة الدعوى أن تكون متعلقة باستحقاق أمر يستخرج من المدعى عليه وههنا لا يطلب من القاضى استخراج شئ من الذى شهدته البينة بتحققه وكذا اختلفوا فى المدعى اذا طالب بمن المدعى عليه فقال له المطالب كنت استخلفتنى فاحلف لي انك لم تستخفنى فن ذهب الى استخلافه رأى أن المتعبر فى ههنا الاصل أن تكون الدعوى لو أقر به المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره فيجب على ههنا ان يحلف من أقام بينة وعذلت على انه لم يعلم بفسخه ولا اطاع عليه اذا قال المشهود عليه انا أعلم بعلك بسوق شهودك وكذلك اذا قال له احلف لي انك لم تستخلفنى على ههنا الحق فيماضى فالحقضى يحلفه لانه ادعى عليه شئ لو أقر المدعى لزمه لان المستحق عليه بين واحدة ولم يكن للمدعى أن يحلفه بمثانية ولزامضى القضاء فى هذه المسئلة ان المدعى عليه اذا حلف فان القاضى يذله الخطا حتى لا يحلف مرة أخرى أنظر المحيط وقاعدة المذهب أيضا ان كل دعوى اذا أقر به المدعى عليه لا تنفع المدعى باقراره فانه اذا لم يقر وانكرت تعلقت عليه البيين على الجملة ما لم يخرج ذلك أصلا عن قواعد الشرع مثل أن يطلب المحكوم عليه القاضى بالبيين أنه ما جاره عليه أو يطلب المشهود عليه بين الشهود أنهم لم يكذبوا فى شهادتهم فان هذا لا يختلف فى سقوط الدعوى وكونها لا يلتفت اليها لانها انفسدت قواعد الشرع فى الاحكام ولا يشاء أحد أن يحط منزلة القاضى أو الشهود الا وادعى مثل ذلك حتى يؤدى ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وأما تحليف الشهود فليس من هذا الباب وسيأتى ذكره فى قسم السياسة

(فصل فى تعميم الدعوى) والمدعى به أنواع فان كانت الدعوى مكيدة لا بد من ذكر جنسه بانه حنطة أو شعير أو يذ كرم ذلك نوعه أنها سقبة أو برية أو ربيع أو يذ كرم ذلك صفتها كالحنطة البيضاء

كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع الصلح فان كان به صل واحد فالسبب واحد سواء كان الاقرار والشهادة فى موطن واحد أو موطنين وان كان مكانين فالان فى الوجهين (وكذا) اذا أقر بمائة مطلقا وكتب فى صل ثم أقر وكتب فى صل فهما مالان (اذا) قال فلان على ألف درهم بل ألفا درهم يلزمه ألفا درهم عند علمائنا الثلاثة وقال زفر يلزمه ثلاثة آلاف لانه أقر بالف ثم رجع وأقر بالالفين فصح الاقرار ولم يصح الرجوع كما فى قوله أنت طالق واحدة لا بل ثنتين (رجل) قال غصبنا من فلان ألف درهم ثم قال وكنا عشرة أنفس والمقر له يدعى انه هو الغاصب منه الالف وحده لزمه الالف كاملا وقال زفر لا يلزمه الا عشر الالف (وعلى) هذا الخلاف ما لو قال أقرضنا أو أودعنا أو أعارنا (رجل) ادعى على الميت ديننا لا يزيد على تركته وله ابنان فصدقه أحدهما وكذبه الآخر فعندنا يؤخذ بجميع الدين مما فى يد المصدق ان كان واقفا بالدين وقال الشافعى رجه الله تعالى على المصدق نصف الدين لانه أبعد من الضمير (ولنا) انه أقر بالدين وهو مقدم على الميراث فماله يقضى بجميع الدين لا نصير البركة

فأربعة من الدين فلا يكون له مناهي بالارث (وفي الحقائق) قال الخواص قال مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما روينا في ظاهر رواية أصحابنا
 يحتاج الى زيادة حتى لم يشترط في الكتب وهو أن يقضى عليه القاضي بأقراره ويجرد الاقرار لا يحل الدين في نصيبه ثم قال صاحب الحقائق
 تحفظ هذه الزيادة انتهى (نوع في الاستثناء وما في معناه) الاستثناء في الاصل نوعان أحدهما أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
 والثاني أن يكون من خلاف جنسه (فالاول) على ثلاثة أوجه استثناء القليل من الكثير واستثناء الكثير من القليل واستثناء الكل من
 الكل أما استثناء القليل من الكثير فإنه جائز بخلاف لان الاستثناء تكامم بالباقي بعد النفي فإذا قال فلان على عشرة الاثلاث يلزمه سبعة كانه
 قال فلان على سبعة لان السبعة (٦٤) اسمين أحدهما سبعة والاخر عشرة الاثلاث (وفي الذخيرة) محال على المتني قال أبو حنيفة رحمه الله

تعالى لو قال فلان على
 مائة درهم الا قليلا فعليه
 أحد وخمسون درهما
 (وكذا) في نظائره نحو قوله
 الاشياء لان استثناء الشيء
 استثناء الاقل عرفا فوجبنا
 النصف وزيادة درهم فقد
 استثنى الاقل (وعن) أبي
 يوسف رحمه الله تعالى لو قال
 على عشرة الا بعضه فعليه
 أكثر من النصف (ولو)
 قال فلان على ألف درهم
 الامانة أو خمسين قال أبو
 سليمان عليه تسعمائة
 وخمسون لانه ذكر كلمة
 الشك في الاستثناء فيثبت
 أنهما فكذا في هذا
 (وفي رواية) أبي حفص
 يلزمه تسعمائة لان الشك
 في الاستثناء يوجب الشك
 في الاقرار فكأنه قال على
 تسعمائة أو تسعمائة
 وخمسون فيثبت الاقل قالوا
 والاول أصح لان الشك
 حصل في الاستثناء ظاهرا
 (وأما) استثناء الكثير
 من القليل بان قال فلان

والجاء ويذكر انما جريدة أو رديئة مؤيد كقدرها بالكيل بانها كذا فقير بغير كذا لان الغفران
 تتفاوت في ذاتها ويذكر سبب الوجوب لان أحكام الدين تختلف باختلاف أسبَابها فانه اذا كان سببه
 السلم يحتاج الى بيان مكان الايقاع لينفع الحر من الاختلاف ولا يجوز الاستبدال به قبل القبض وان كان
 من ثمن يسع يجوز الاستبدال به قبل القبض ولا يشترط بيان مكان الايقاع وان كانت الدعوى في شيء من
 الاعيان وهو يبيد المدعى عليه فتصحج الدعوى أن يبين ما يدعى ويذكر أنه في يد المطلوب بطريق الغصب
 أو النعدي أو الوديع أو العارية أو الرهن أو الاجارة أو غير ذلك قال بعض القضاة فاذا نقص المدعى من
 دغوا ما فيه بيان مطالبة أمره بتمامه وان أتى بأشكال أمره بتمامه فاذا أصبحت الدعوى سأل الحاكم المطلوب
 وان كانت الدعوى في المنقولات التي يتعذر نقلها كالرحى ونحوها حضر الحاكم عندها أو بعث أميناً وفي
 الجنبي قال الاسبيعي في مسئلة سرقة البقرة لو اختلفا في لوئها قبل الشهادة عند محالها وهذه المسئلة
 تدل على ان احضار المنقول ليس بشرط لصحة الدعوى ولو شرط لا حضر ولو وقع الاختلاف عند المشاهدة
 تم قال والناس عنها غافلون وان كانت هالكه كذا المدعى فيمتهالان العين لا تعرف بالوصف اذ ربما توجد
 أعيان كثيرة بذلك الوصف فلا يكون المدعى معلوماً والقيمة تعرف بالوصف فانه اذا قال مثلاً قيمته عشرة
 دراهم من الفضة الجيدة أو كذا دينار من الذهب الركني تصير قيمته معلومة بهذا الوصف كذا قيل وفي
 النهاية والقيمة شيء تعرف العين بذلك الشيء وقال فاضلان وصاحب الذخيرة لو كانت العين غائبة وادعى
 انها في يد المدعى عليه فانكر ان بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة وقال غصب
 متى عين كذا ولا أدري أنه هالك أو فاقم ولا أدري كم كانت قيمته كذا في عامة الكتب أنه تسمع دعواه لان
 الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرر به وقيل لا بد من بيان قيمته وقال غير الاسلام
 اذا كانت المسئلة مختلفا فيها ينبغي للقاضي أن يكاف المدعى بيان القيمة فاذا كلفه ولم يبين تسمع دعواه
 وعند الائمة الثلاثة ذكر المثل أو القيمة في التالفة أو كذا وان كانت الدعوى في شيء في الذمة فيبين قدره
 كما تقدم الا انه لا يحتاج في هذا الى ذكر أنه في يده بل يذكر أنه ترتب في الذمة من بيع أو قرض أو سلم ونحو
 ذلك وان كانت الدعوى في دار أو عقار من الاراضى فيبين موضعها من البلد والمحلة ثم السكة فيبدأ أولاً
 بذكر الكورة ثم المحلة اختيار القول بمحمد فان مذهبه أن يبدأ بالاعم ثم بالاخص وقيل يبدأ بالاخص ثم بالاعم
 فيقول دار كذا في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا وقاسه على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان
 ثم يذكر الجذ فيبدأ بأبها وأقرب فيترقى الى الابن ودقوله محمد أحسن والاعم يعرف بالخاص لا بالعكس
 ولا بد من ذكر تحديد الدار والعقار ولو ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية ولو ذكر الثلاثة كفاً ويجعل

على تسعة الا عشرة جاز في ظاهر الرواية ويلزمه درهم الاماروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يصح وعليه عشرة الحد
 وهو ذهب الفراء لان العرب لم تسكهم به والصحيح ظاهر الرواية (وأما) استثناء الكل من الكل فباطل بان يقول فلان على عشرة الا عشرة
 أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً فيلزم عشرة ويقع ثلاثاً لانه لا يمكن فيه معنى الاستثناء لانه تسكهم بالباقي بعد النفي فالباقى يبقى شيء بعد الاستثناء لم يمكن
 جعله متكاملاً بما بقي فلم يصح فبقي كلامه الاول باقياً على حاله كما كان (وفي) الفتاوى الظهير بن لو قال فلان على ألف درهم استغفر الله الامانة
 درهم كان الاستثناء باطلاً (ولو) قال فلان على مائة درهم يا فلان الا عشرة كان الاستثناء جائزاً (اذا) قال زيد على عشرة الا تسعة الاثمانية
 الاسبعة الاستثناء الخمسة الأربعة الاثلاث الا اثنين الا واحداً يلزم خمسة فالاصل فيه ان يصرف كل استثناء الى ما يليه لكونه أقرب
 المذكور اليه فيبدأ من الاستثناء الأخير فيستثنى الباقي مما يليه ثم ينظر الى الثاني هكذا الى الاستثناء الاول ثم ينظر الباقي من الاستثناء الاول

فيسثنى ذلك من الجملة المأخوذة فابق منها فهو القدر المقرب (فالحاصل) ان الاستثناءات اذا تعددت لا تخلو من ان تكون متعاطفة أو لا تكون متعاطفة فان كانت متعاطفة يعود الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام وان لم تكن متعاطفة فان استغرق الاستثناء الثاني الاول فعود الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام أيضا وان لم يستغرق فيعود الى آخره (وفي) طريق آخر وهو أن يؤخذ المبدأ في العيين والمنفى في اليسار ثم بعد الجمع وفراغ الاقرار يسقط المنفيان فباقى يكون مقاربه كفى ذلك فلان على عشرة الانسعة الثمانية الى آخره فالمثبتات عشرة وثلاثة وستة وأربعة وثلاثون فالمجموع ثلاثون والمنفيات تسعة وسبعة وخمسة وثلاثون وواحد فالمجموع خمسة وعشرون فاذا سقطت المنفيات من المثبتات بقي خمسة وهو الجواب (قال) (٦٥) صاحب المنبع ثم اني تحيرت في ضبط

اعراب هذه المستثنيات هل تكون كلها واجبة النصب أو ما وجب نصبه والمنفيات لا المثبتات فحضرت ذلك على غول النجاة فتخير واوما جسر أحد منهم على الرواية غير أن شيخنا قاضي القضاة تقي الدين السبكي الشافعي رحمه الله قد روى ان والده رحمه الله تعالى كان ياقنه هذه المسئلة بعضها منصوبا وبعضها غير منصوب اه (رجل) قال لفلان على ألف درهم ان شاء الله تعالى بطل اقراره لانه عاقه بشرط وانما يصح التمليق في الانشاءات لا الاخبارات والاقرار اخبار فلا يحتمل التاميز بالشرط (ولو) قال اشهد واعدلى ان لفلان دلى ألف درهم ان مت فهي عليه عاشر أو مات لان هذا ليس باستثناء ولا مخاطرة فان موته كائن لا محالة (ثم) اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في أن التاميز بعينه

الحمد الرابع باراء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الاول وان كانت الدعوى في دخن أو ذرة ذكر انه دخن آخر نقي أو وسط لا بد أن يذكر أنه خريفي أو ربيعي فلا بد من التعيين وان كانت الدعوى في السلم فيذكر بيان شرائط من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو كان وزنيا واثقة اده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة رحمه الله ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرائطه أفتى شمس الأئمة الاوزجندى بصحة الدعوى وغيره لم يلتزموا بصحتها لاسلم شرائط كثيرة ولا يقف عليها الا الخواص وفي دعوى البيع لو قال بسبب يسع صحيح فصحت الدعوى وفاقا على هذا فكل سبب له شرائط كثيرة لا بد من عدها لصحة الدعوى عند عامة المشايخ ولا يكتفي بقوله بسبب صحيح ولو لم يكن له شرائط كثيرة لا كتنى بقوله بسبب كذا صحيح وان كانت الدعوى في نكاح ادعاء وبين صفاته وطلب احضاره ليرهن فأحضر قنا خالف بعض صفاته ببعض ما وصفه فقال المدعي هذا ملكي وبرهن يقبل قالوا وهذا الجواب يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يردعاه سمع دعواه ويجعل كأنه ادعاه ابتداء فالقول هذا هو الحق الذي ادعيته أولا لا تسمع للتناقض كذا في كتاب الدعوى والبيانات وان كانت في محدود ذكر حدوده فان أصاب وقال في تعريفة وفيه أشجار وكان خاليا عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذلك لو كان مكان الأشجار حيطان لانه غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في تعريفة ليس فيه شجر ولا حائط فاذا فيه أشجار عظيمة لا يتصور حدها بعد الدعوى بطلت دعواه قاله فاضحان وان كانت الدعوى في الوديعة فلا بد من ذكر باراد ايداع سواء كان له حل وموئنة أولا وفي دعوى الغصب لو لم يكن له حل وموئنة لا يشترط بيان مكان الغصب وفي غصب غير المثل والهلاك ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية يخبر المالك بين أحد ذقيمته يوم غصبه أو يوم اهلاكه فلا بد من بيان أن قيمته أي الثمن وان كانت الدعوى في دنائير بسبب اهلاك الاعيان فلا بد أن يبين قيمتها في موضع اهلاكه وكذلك لا بد من بيان الاعيان فان منها ما هو مشلى ومنها ما هو قيمي وان كانت الدعوى في البر وادعاه بوزن قبل يصح وفي لا وفي الذرة والملح يعتبر لعرف أما الاشياء الستة فالمقدار هو السكيل في الاربع عشرة ما هو بروسخير وغيره وملح وفي الذهب والفضة المقدار هو الوزن ولو كانت الدعوى في ذرة بين جنسه بانه ذهب أو فضة فلو كان مضر رواية ولو كذا يزارا يذكر نوعه بخاري الغريب أو نيسابوري الضرب وينبغي أن يذكر صفته جيدا أو رديئا أو وسطا وانما يحتاج الى ذكر الصفات لو كان في البلدنة ودخلة لا لو كان في البلدنة وادعاه واحد وعنده ذكر البخاري والنيسابوري لا يحتاج الى ذكر كونه انحر ولا بد من ذكر الجودة عند عامة المشايخ وذكر النسبة في لوز كراجر خالصا ولم يذكر الجيد كفا وان كانت الدعوى في الغنم وادعى نوعين من الغنم بان ادعى النعمان الغنم الفلاني والورجيني الحلو

(٩ - معين الحكم) الله تعالى ابطال أو تعليق فقال أبو يوسف رحمه الله تعليق وقال محمد رحمه الله تعالى ابطال (فعلى) هذا قوله ان شاء الله تعالى ان كان ابطالا لاقراره فقد بطل ولا يجب تني وان كان تعليقا لاقراره لا يحتمل التعليق لما بينا لانه شرط لا يوفى عليه وأثر الشرط في اعدام الحكم قبل وجوده وهذا لا بد - لم وجوده فيكون اعدامه من الاصل بخلاف قوله فلان على مائة درهم اذا مات أو اذا جاء رأس الشهر أو الفطر لانه أجل بيان المدة يكون تأجيل لا لانه لما لا ترى انه لو كذبه في التأجيل يصير المال حالا * (نوع في الاقرار في المرض) * (صحيح) أقر بدين ثم مرض فأقر بدين يقدم دين الصحة على دين المرض عندنا حتى لو مات من ذلك المرض يقتضى دين غير الصحة أولا فان فضل شيء يقتضى به دين غير المرض (وعند) الشافعي رحمه الله تعالى تقسم تركه على دين الصحة والمرض بالنسبة (وفي البدائع) اقرار المريض في الاصل نوعان اقراره بالدين لغيره واقراره بدينه من غيره (أما) اقراره بالدين فعلى وجهين لا جنبي وقد بيناه أو لو اقر بالعين

أو بالدين فلا يصح الابتداء بق الباقي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يصح في أحد قوليه (وأما) إقراره باستيفاء دين العهدة أو دين المرض فان أقر باستيفاء دين وجب له في حال العهدة يصح ويصدق في إقراره حتى يبرأ الغريم عن الدين أي دين كان وان أقر المرض باستيفاء دين وجب له في حال المرض فان وجب له بدلا عما هو مال لم يصح إقراره ولا يصدق في حق غرماء العهدة ويحمل ذلك تبرعاً منه بالدين لأنه لما مرض فقد تعلق حق الغرماء بالبدل وكذلك لو اتفاد رجل على المريض شيئاً في مرضه فآقر المريض بقبض القيمة منه لم يصدق على ذلك إذا كان عليه دين العهدة لما ذكرنا وان وجب له بدلا عما ليس بمال يصح إقراره ولا بالمرض لا يتعلق حق غرماء العهدة بالبدل لأنه لا يحتمل التعلق لأنه ليس بمال فلا يتعلق بالبدل (وأما) إقرار المريض (٦٦) بالأبراء بان أقرانه كان أبرأ فلان من الدين الذي كان عليه في صحته لا يجوز لأنه أقر بقبض

الدين وأنه لا تلك انشاء الأبراء للعمال فلا تلك الإقرار به بخلاف الإقرار باستيفاء الدين لأنه أقر بقبض الدين وأنه تلك انشاء القبض قبل تلك الأخبار عنه بالقبض انتهى كلام البدرائع (مريض) أقر بمال لاجنية ثم تزوجها به صد الإقرار لم يبطل الإقرار عندنا (وقال) وفخر رحمه الله تعالى يبطل لأنه طرأ على الإقرار ما أماله (مريض) مرض مرض الموت أقر بالف درهم بعينها انها القطعة عنده ولا ماله غيرها فلا يخلوا ما أن تصدقه الورثة أو تكذبه فان صدقته الورثة تصدقوا بها اتفاقاً وان كذبوه فهو محمل الخلاف فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتصدقوا بشأها بعد موته والباقي ميراث لهم وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كذبوه في ذلك كانت كلها ميراثاً لهم (وفي) حبل الخصاص امرأة قالت في المرض لم يكن لي

الوسط لا بد أن يقول من الثلاثي كذا ومن الوريثي كذا اذ بدونه لا يدري القاضي بأي قدر يقضي من كل نوع وان كانت الدعوى في العنب أيضاً وأدعى كذا عنباً طائفيماً لم يجز ما لم يقل أجر أو أبيض وكذا في العنب الحرمازي لم يجز ما لم يقل أجر أو أبيض وان كانت الدعوى في الديباج والجوهر بشرط ذكر الوزن فقد قال أهل النظر بالجواهر ان الجوهر من المتفقين صورة وتفاوتا وزناً تتفاوت قيمتهما اذ لا يقبل ولا يتسع ثمنه بمرور الزمان وانما بشرط ذكر وزنه لولم يكن حاضر اذ ذكر في الذخيرة وان كانت الدعوى في طاحونة وحدها ذكر أدائها القائمة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة والا اول أصح وان كانت الدعوى في دين على الميت يكني حضور وصيه أو الوارث الواحد ولا حاجة الى ذكر كل ورثته فلو كان وصياً يقول انه أوصى الى هـ ذاً فيجب عليه الاداء من تركته التي في يده ولو ادعى الدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل واحد من ورثته عن مجموع النوازل وان كانت الدعوى في الاعيان والاموال بسبب الإقرار وأدعى انه لما أقر به ذوا ليد أو ادعى عليه دراهم وقال لما انه أقر بها أو قال ابتداء انه أقر أن هذه العين لي أو أقر أن لي عليه كذا قال في الذخيرة قبل تصح هذه الدعوى وقيل لا وهو قول عامة المشايخ لان نفس الإقرار لا يصلح سبب الاستحقاق فان الإقرار كاذب لا يثبت الاستحقاق له مقر له فقد أضاف الاستحقاق الى ما لا يصلح وكذا اختلفوا هل تصح دعوى الإقرار من طرق الدفع حتى لو برهن المدعي عليه ان المدعى أقر أنه لاحق له على المدعي عليه أو ان المدعي عليه أقر أن هذا ملك المدعي قبل لا يقبل وعامتهم على انه يصح وأجمعوا انه لو قال هذا ملكي وهكذا أقر ذوا ليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقر به المدعي عليه فانه يصح وتسمع البيعة على إقراره اذ لم يجعل الإقرار سبباً للجواب وفي هذه الصور ولو أنكروا هل يخلف على إقراره فيه خلاف ولو كانت الدعوى في طلب ارث فادعى أنه عم الميت بشرط لصحته ان يبين أنه عمه لا يسمو أمه أو لأمه وبشرط قوله هو وارثه ولا وارث له غيره ولا بد لشهوده أن ينسبوا الميت ووارثه حتى يلتقيا الى أب واحد ويقولوا هو وارثه ولا وارث له غيره وكذا في الاخ والجدة اذا شهدوا انه جد الميت أو أبويه لا بد أن يقولوا هو وارثه ولا وارث له غيره فلو شهدوا به أو شهدوا انه أخو الميت لا يسمو أمه أو لأمه ولا يسمو أبويه ووارثه لا تعلم له وارثاً غيره جاز ولا بشرط فيه ذكر الاسماء فانه قاضيان وقال في فتاوى رشيد الدين ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى أن يذكر نسبه الاب والام الى الجد ليدبر معلومان ان نسبه الى الجد يصير معلومان ان نسبه به هذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم المدعي انه أخوه لا يسمو أمه ولوشهدوا ولم يذكر اسم الاب أو الجد لا تقبل لعدم التعريف وقيل تقبل لأنه ذكر محمد رمقه في الكتاب برهن أنه أخوه لا يسمو أمه تقبل ولم يشترط ذكر الجد وذكر

على زوجي مهر أو قال في المرض لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافاً للشافعي (وفي الذخيرة) قولها في المرض لا مهر لي عليه أولاً شمس نبي لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قبل لا يصح وقيل يصح والعصم انه لا يصح (وفي القنية) لو قال المجرع لم يجز حتى فلان ثم مات لبس لورثة المجرع أن يدعوا على الجراح هم هذا السبب قال برهان الدين صاحب المحيط وهذه المسئلة على التفصيل ان كان الجراح معروفاً عند القاضي أو الناس لم يقبل إقرار المريض (مريض) قال في حال مرضه ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبس الورثة ان يحلفوا وزوجة المتوفى وابنته على أنهما لا يعلمان شيئاً من تركته المتوفى انتهى * (الفصل السابع في الوديعه) * الوديعه أمانة تركت للحفاظ فلا يصحها المودع ان هلكت بلا تعد منه فيحفظها بنفسه ومن في عياله كزوجته هو والده ووالدته وعبدته وأمه وأجيرها الخاص الذي استأجره شاهرة أو مسانمة وكسوة وطعامه على المستأجر (ويجوز) للمودع أن يسافر بالوديعه قبر بت المسافة أو بعدت وان كانت الوديعه بماله جل وموته وهذا عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى حتى لو ملكتم أنفسكم عنده (وفي الخلاصة) يجوز له السفر بالوديعة وإن كان لها أجل وموئنة هذه الآية موضع واحد وهو أن تكون الوديعة طعاما كثيرا فإنه يضمن إذا سافر به لجواز أن تستغرقه الوئنة فيكون في معنى الاتلاف (وقالا) ليس له ذلك إذا كان له حل وموئنة غـ ير أن عند محمد رحمه الله تعالى هذا إذا بعدت المسافة أما إذا قربت فله ذلك وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس له أن يسافر بها مطلقا والخلاف فيما إذا كان العاريق آمنا بأن لا يقصده أحد عدا بالاول فقصده بمكنته دفعه بنفسه ورفقة السفر ولم ينفه المودع عن المسافرة بها وأما إذا لم يكن الطريق آمنا أو كان الطريق آمنا لكن نه عن السفر فربما يفسر بضـ من بلا خلاف (وفي البرزاري) وله أن يحفظها كما يحفظ مال نفسه في داره وحائوته (وفي النوازل) قال لاتضعها في حائوتك فوضعها فضاقت ان كان (٦٧) الحائوت أخر من الدار أول بمجد مكانا آخر لا يضمن والا ضمن ولو

كانت مما عسكت في البيوت فقال لا تدفعها الى زوجته فدفع لا يضمن وقيل لو نهاه من الدفع لبعض عياله فدفع ان لم يجد بدا منه لا يضمن والا ضمن وضع كيس الوديعة في صندوقه فيه كيس فانشق واختلطا لا يضمن واشتركا والهلاك والبقاء على قدر مالهما ولو خالطهما أحصى أو بعض من في عياله لا يضمن المودع ويضمن الخاطا صغيرا كان أو كبيرا ولا يضمن أبوه لاجله دفن مال الوديعة في أرض ان علمه بعلمه لا يضمن والا ضمن وفي المغازة يضمن بكل حال وفي الكرم لو كان حصينا له باب مغلق لا يضمن وان وضعه به لا دفن في موضع لا يدخل أحد فيه بلا استئذان لا يضمن (توجه) نحوه السرقة فدفعته في الجبانة خوفا وفترم جاء ولم يجدها ان أمكنه أن يجعله سلامة ولم يجعل ضمن والا

شمس الأئمة السرخسي في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره أما لو ادعى انه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم أبيه وجده

(فصل) * الاصل في دعوى النسب أن ينظر الى النسب المتنازع فيه فلو كان مما لا يثبت باعترافهما كابوة وبنتوة ولا هو زوجة فالمدعى خصم لو أنكر المدعى عليه وتقبل بيته سواء ادعى لنفسه حقا أو لم يدع ولو كان مما لا يثبت باعترافهما كاخوة فهو خصم لو ادعى حقا مع ذلك والا فلا كذا في الجامع * (مسئلة) * قال صاحب الابضاح ادعى انه اخوه لا تسمع الا أن يدعى حقا من ارث أو نفقة أو حق زريبة أو حربة في القبط وما أشبهه الا في الزوجين والابوين والولود ولا العتق والموا لا فإنه تقبل بيته وان لم يدع فيه حقا لانه مثبت خلق نفسه في ذلك كله ولو كانت الدعوى على رجل وقال لي على هذا أحمد بن محمد بن أحمد كذا درهم او هو هذا فشهد شهودا بهذا أحمد بن محمد بن أحمد وله عليه كذا ثبت المال لا النسب اذا ادعى وشهوده ليسوا بخصم في اثبات النسب فلا يثبت ويثبت المال لوجود الاشارة اليه كذا وقع في فتاوى رشيد الدين ثم قال وعلى قياس مسألة أخرى وهي انه لو ادعى أن لي على فلان دينارا وانه مات وأنت وارثه وابنه وإيهم أيك كذا واسم جدك كذا وبرهن يقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هذا كذلك

(الفصل الثاني في تقسيم الدعاوى) * الدعاوى سبعة أنواع منها ما لا يسمعه الحاكـم ولا يلزم المدعى بسبب ما ادعاه شيئا ومنها ما لا يسمعه الحاكـم ويؤدب المدعى بسبب ما ادعاه ومنها ما يسمع الحاكـم الدعوى به ويمكن المدعى من اقامة البينة على صحة ما ادعاه ولا يلزم الحاكـم المدعى عليه بالجواب ومنها ما يسمعه الحاكـم ولا يلزم المدعى عليه الجواب عنها الا بشروط ومنها ما يسمعه الحاكـم ويمكن المدعى من اقامة البينة بما ادعاه ولا يحكم له بموجب ما شهد به على الفور ومنها ما يسمعه الحاكـم ويمكن المدعى من اقامة البينة على دعواه ويلزم المدعى عليه بالجواب ومنها ما يسمعه الحاكـم ولا يمكن المدعى من اقامة البينة على صحة ما ادعاه وبغرم ما ادعى عليه فهذه سبعة أنواع النوع الاول الدعوى الفاسدة وقد تقدم ذكرها النوع الثاني الدعوى على أهل الدين والعلاج بما لا يتعلق بهم وسيأتي ذكرها في أحكام السياسة النوع الثالث الدعوى على الصغير والسفيه وسيأتي ذكر ذلك قريبا النوع الرابع دعوى الرجل الدار أو العار على من هو حائر لذلك فلا يلزم المدعى عليه بذلك الجواب الا بشروط يأتي ذكرها النوع الخامس ما ذكر في المحيط في امرأة ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا وأقامت على ذلك بيعة والزوج ينكر فالقاضي لا يسمع البينة ولا يخرجها من بيت الزوج لكن يجعل معها امرأة ثقة مأونة تحفظها وتنع زوجها منه حتى يسأل عن شهودها ومنها ما ذكر في باب الوكالة لو وكاه في قبض العين لا يكون وكيل بالخصوص وفي

فان جاء على قور الا يمكن لا يضمن والا ضمن (جعل) دراهم الوديعة في الخلف الايمن فضاقت يضمن وان كانت في الايسر فضاقت لا يضمن لانهم ان كانت في اليمنى كانت على شرف السقوط عند الركوب وتقبل يضمن فيهما (ربط) دراهم الوديعة بطرف الكعب أو العمامة وضاعت لا يضمن وان وضعت في داخل الكعب يتأمل عند الفتوى (وفي العمادى) لو شد دراهم الوديعة في منديل ثم وضعها في كفة فسقطت لا ضمان عليه وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر في مجلس الفسق فسقطت منه لا يضمن وعن بعض الاثنا لو وضع دراهم الوديعة في كعبه واكت يضمن ولو وضعها في كعبه أو شد دراهم على التكة فضاقت ينبغي أن لا يضمن (المودع) اذا مات فقال ورثته قد رد الوديعة مورثا في حياته لم يقبل قولهم والضمان واجب في مال الميت لانه مات بمجهـ الا فان أقام الورثة لبيته على اقرار الميت انه قال في حياته ردت الوديعة تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة (الدابة) الوديعة اذا أصابها شيء فامر المودع انساها أن يعالجها فعطيت من ذلك لصاحب الدابة بالخيار يضمن أم لا شاء فان

ضمن المستودع لم يرجع هو على الذي عاجلها لانه تبين انه عاجل دابته بامر من ضمن الذي عاجلها هل يرجع على المستودع ان علم انما اداة
المستودع منه ولم يعلم لكن لم يعلم ان الغير يرجع لان الامر قد صح في الوجه الاول فانتقل الفعل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لان اليد اهل
المالك على المقول (فصح الامر ايضا القاضي) اذ قبض اموال اليتامى ومات ولم يبين ان وضعها في بيته ولا يدري لمن المال ضمن لانه هو المودع
وقد مات مجهلا وان دفع المودع ولا يدري لم يدفع له لا يضمن لان المودع غيره وهو لم يمت مجهلا (المودع) اذا قال لرب الوديعه قد رددت بهض
الوديعه ومات فانه قول لرب الوديعه فيما اخذ من يمينه لان الوديعه صارت ديننا ظاهرا لا بقدر ما رد الى رب الوديعه. فموان كان الاستاذ رب
الوديعه فيكون القول قوله في مقدار (٦٨) المأخوذ ولو ان قابضا اودع مالا ليتيم او ناجر فبعد ذلك المودع او مات وتوى ذلك المال لم

يكن على القاضي في ذلك
تبيّن لان القاضي أمين فيما
صنع والأمين لا ضمان عليه
كرداني لولو الجري (رجل) له
على آخرين فارس الدائن
الى مدونه رجلا يقبضه
فقال المدون دفعته الدين
الى الرسول وصدقه الرسول
وقال دفعته الى الدائن
وانكره الدائن فالقول قول
الرسول مع يمينه (دفع)
الى دلال ثوبا للبيع فقال
ضاع الثوب مني ولا أدري
كيف ضاع لا يضمن ولو
قال لا أدري في أي خانوت
وضعت يضمن انتهى وسجي
تمام مسائل هذا الفصل
في فصل أنواع الضمانات
ان شاء الله تعالى

ولهم - م - خ - لو اقام المدعي عليه البيّنة انه اشتراها من الذي وكله لم تقبل بيّنته في اثبات اشترائه وتسجيله
لدفع الخصوم فاذا سمعت فلا يحكم له ويتوقف فيه حتى يحضر الموكل ومنهما اذا ادعى الرجل لصا بواحدة
لزوجته مدعيها فشهدت النساء أنهما باكر يؤجر كل واحد منهن ويغزو به مدعي لاجل لان اثبات
بؤيد اذا البكرة صل ومنها شهر أحبيان على أحد الثمريين أن شريكه اغتاب أعقبت حصته من هذا
العبد بحال بينه وبين الحاضر ولا يحكم بعقده حتى يقدم الغائب فتعاد عليه البيّنة عند أبي حنيفة من الحيما
النوع السادس ظاهر التصور والنوع السابع مكن ادعى عليه بوديعة فجورها أصلا فاقبضت عليه البيّنة بما
قدعى انه ردّها او ادا فامة البيّنة على ذلك فلا تسمع دعواه ولا يمكن من اقامة البيّنة على ما دعاه ولها انظار
كثيرة في الفقه

(الفصل الثالث في تقسيم المدعي عليهم) وهم على أربعة أقسام دعوى على الحاضر المالك لامره
ودعوى على الصغير والسفيه المولى عليه ودعوى على الغائب ودعوى في مال اليتيم القسم الاول الدعوى
على الحاضر الرشيد ويشترط في صحة الدعوى عليه ما تقدم وذلك يعني عن اعادته * القسم الثاني الدعوى على
الصغير والسفيه لو ادعى على صبي حجر عليه وله وصي حاضر لا يشترط احضار الصبي ولو وجب الدين بمباشرة
هذا الوصي لا يشترط احضار الصبي ولو وجب لاجبائمه كاتلاف ونحوه يشترط احضاره (مسئله) ادعى
على صبي حجر عليه مالا باهلاك أو غصب لوقال المدعي لي بيّنة حاضرة يشترط حضرة الصبي لانه مؤاخذا بفعاله
وبحتاج الشهود الى الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه أو وصيه لو أدى عنه ما يثبت وان لم يكن له أب
أو وصي وطلب المدعي أن ينصب له وصي ينصبه القاضي وصيا لكن يشترط حضرة الصبي لنصب الوصي
وقال بعض المتأخرين حضرة الصبي عند الدعوى شرط سواء كان الصبي مدعيا أو مدعى عليه والصحيح انه
لا يشترط حضرة الاطفال الرضع كذا في المحيط وقال في الفتاوى الرشيدية لا يشترط حضرة الصبي لنصب
الوصي بل يشترط أن يكون القاضي عالما بوجود الصبي وأن يكون الصبي في ولايته قال هذا دليل على انه
لا يشترط حضرته عند الدعوى والقضاء ولكن المختار انه يشترط حضرته عند الدعوى (مسئله) لو شهدا
على قن ما أذن بغصب أو باتلاف وديعة أو باقراره أو شهدا ببيع أو اجارة أو شراء ومولا غائب يقبل ولو
كان مكان المأذون محجورا والباقي بحاله يقبل عليه لا على المولى وكذا في اتلاف أمانة يقضى على المولى عند أبي
يوسف وعندهما يقضى على القن لا على مولا فيؤاخذ به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضى على مولا حضر أو غاب
وفي الفتاوى الرشيدية الصبي المأذون لو ادعى على آخر مالا لا يشترط حضرة وصيه وكذا قن ادعى على آخر
مالا لا يشترط حضرة مولا اذ يدان معتبرة * القسم الثالث في الدعوى على الغائب وهو على قسمين

هذه شهرا أو جهات لك سكني دلري هذه شهرا والامعير أن يفسخ العقد في كل ساعة لكونها عقد اجازة غير لازم (وفي غائب
البدائع) للعاريه شرائط (منها) القبض من المستعير بما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه (ومنها) العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي
الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط عندنا خلافا للساقبي رحمه الله تعالى حتى تصح عنه ذنا اعارة الصبي المأذون وكذا الحرية فليس بشرط
في ملكها العبد المأذون لانها من توابع التجارة فيملك تلك التجارة (ولا) تضمن بلاتعدان هلك سوا هلكت باء تمامه أولا وبه قال مالك
رحمه الله تعالى وعند الساقبي رحمه الله تعالى ان هلكت من الاستعمال المعتاد لم يضمن وان هلكت لافي حال الاستعمال يضمن (وفي المحيط)
ولو شرط الضمان في العارية قبل الاتصع العارية (وذكر) ابن رستم في نوادره رجل قال لا تسخر عني ثوبا فان ضاع فاناضا لا يضمن
والشرط لغو (وكذا) لو رهن فقال المرهون آخذ رهنه على انه ان ضاع ضاع بغير شي جاز الرهن والشرط باطل وان ضاع ضاع بالمال

(ويجوز) المستعير أن يعير ما يستعاره فلهذا إذا كان الاختلاف باختلاف المستعمل وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس له أن يعير (وفي البرازي) العارية لا تؤجر ولا ترهن وهل تودع قال مشايخ العراق نعم لأنهم ادون الاغارة به أخذوا الفقيه واختاره الصدر وقيل لا لأنه لو أرساها على يد أجنبي ضمن والوديعة لا تودع ولا تغرر ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن (والمستأجر) يعار وودع ويؤجر وبرهن وليس للمرتهن أن يتصرف بشئ يطل الرهن (برهن) المستعير على ردها والمعير على هلاكها عذر بالمعنى فيبذل المعير أولى (استعار) دابة من إنسان فأعارها فنام المستعير في المفاز: ومقوده في يده فقطع السارق المقود وذهب بها لا يضمن وان جازب المقود من يده ولم يشعر به وذهب بها يضمن قال المأذون إذا نام مضطجعا وان نام جالس لا يضمن في الوجهين (ربط) (٦٩) الجار المستعار إلى شجرة فوقع

الحبل في عنقه وانحلق لا يضمن لان الربط معتاد لا القليظة بالحبل (ولو) استعار دابة وسلك بها في غير طريق الجادة وهلك يضمن اه كلام البرازي وسند كرامة عقيب الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى

الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة وكيفيتها (وفي قسمين الامين) (ذكر) في المعقري اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح أمره وفي كل موضع لا يصح الامر لا يجب الضمان على الامر (والسلطان) لو أمر رجلا بأخذ مال الغير هل يجب الضمان على الأمر ذكر في أول دعوى الوجيز رجل ادعى على رجل انه أمر فلانا بأخذ منه كذا من المال فان كان المدعى عليه الامر سلطانا فالدعوى عليه مسبوغة وان كان غير سلطان

غائب عن مجلس الحاكم حاضر في البلد أو غائب عن البلد قال في شرح الحيل الحكم على الغائب لم يجز عندنا - واه كان غائبا عن مجلس الحاكم حاضر في البلد أو غائبا عن البلد ولو ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي أن ينصب عنه وكيل ولو قضى على الغائب بلا خصم عنه ففي نفاذ حكمه روايتان من فتاوى ظهر الدين وقال في الفتوى المعقري را فتوى على نفاذ ما قال خواهر زاده لا ينبغي للقاضي أن يحكم للغائب بلا خصم كالأحكام على الغائب الا أنه مع هذا ولو وكل وكيلًا وأنفذ الخصومة بينهم جاز وعليه الفتوى قال شيخ الاسلام أبو البسر قوله وأنفذ الخصومة بينهم دليل على ان التوكيل لا ينفذ ما لم يخصم ويقضى فيما بينهم اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم وما لم يقض القاضي لا يصح * (مسئلة) * ذكره في الحلاوي في تمذيب القلائسي لما مضى ولا يبيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبًا لا يبيع القاضي مروضه بدينه عند أبي حنيفة وقال لا يبيعها وأما المعقري فلا يبيع عند أبي حنيفة وكذا قوله في الظاهر وعنه ما له يبيع بمروضه وعلى هذا الخلاف يبيع عروضه في نفقة امرأته وفي العقار عنهم روايتان انظر جامع الفصولين * (مسئلة) * القاضي ينصب على الغائب وكيلًا ويقبض من المدين فيبرأ به بغير كذا في المحيط وفيه الاصل ان الحكم للغائب وعليه لم يجز الا ان يخصم عنه حاضر اما قسدي وهو بتوكيل الغائب اياه واما حكمي وهو أن يكون المدعى على الغائب سببًا لما يدعى على الحاضر لاحالة أو شرط له على ما ذكره بعض المشايخ منهم البرزوي وشمس الاسلام الأوزجندی وعند عامتهم تشترط السببية فقط قال خواهر زاده يجوز بأحد معان ثلاثة احدها توكيل الحاضر والثاني كون المدعى على الحاضر والغائب شيئًا واحدًا وما يدعى على الغائب سببًا لما يدعى على الحاضر لاحالة والثالث كون المدعى شئين بينهما سببية لاحالة كما مر في هذه الصور يحكم على الغائب - وفي خواهر زاده بين الشئ والشئين فشرط السببية لان تصاب الحاضر خصمًا عن الغائب في الفصلين وذكر عامه المشايخ أن السببية تشترط فيما لو كان المدعى شيئًا واحدًا وهو الاشبه والاقترب الى الفقه هذا في السببية لاحالة أما لو كان المدعى شئين وما يدعى على الغائب سببًا لما يدعى على الحاضر يحكم في حق الحاضر لا الغائب حتى لو حضر وأنكر يحتاج الى إعادة البيئة ولا يتصّب الحاضر خصمًا عن الغائب في هذه الصورة لانه جعله خصمًا عنه في موضع لا ينقل المدعى على الغائب عن المدعى على الحاضر ضرورة ولا ضرورة فيما ينقل فيعمل بالحقيقة ولو كان المدعى عليهما شئين والمدعى على الغائب سببًا لما يدعى على الحاضر باعتبار البقاء الى وقت الدعوى فظاهر وأما الاصل الثاني فيبانه في مسائل منها اذا ادعى دارا انه سرق من فلان الغائب وهو يملكه وقال ذواليد هولي فبرهن المدعى يحكم على الحاضر والغائب اذا المدعى شئ واحد وهو الدار والمدعى على الغائب وهو الشراء منه سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر اذا الشراء من

فلان أمر السلطان اكراه على ما يحب في فضل الا كراه ان شاء الله تعالى (رجل) أمر عبد غيره بالابق أو قال له اقتل نفسك ففعل نجب قيمة العبد ولو قال اتلف مال مولانا فالتف لا يضمن الا امر (من) استعمل عبد الغير كان بمنزلة قبضه حتى لو هلك من ذلك العمل يضمن (وكذا) لو أودع رجلا عبداً فبعثه المودع في حاجته صار غاصبا (عبد) بين اثنين استقدمه أحدهما في غيبة صاحبه فبات في خدمته لا يضمن وفي الدابة يضمن (وفي) نوادر هشام انه يضمن في العبد أيضا (وذكر) في بعض أصول الفقهاء ان التصرف في الجارية المشتتركة لاوجب الضمان كالاستخدام وان كان لا يحل له وطؤها (اذا) قال لعبد الغير ارتق الشجرة وانثر ثمرتها المشمش لتأكله أنت فسقط لاضمان على الامر (ولو) قال لتأكله أنت وأنا فتى القاضي الامام نضر الدين رحمه الله تعالى انه ينبغي أن يضمن قيمته كله لانه استعمل كله في منفعة (غلام) جل كوزما لينقل الى بيت ولا باذنه فدفع البحر جل أخر كوزمه ليجعل له ما من الخوض بغير اذن مولاه فلان العبد في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن

نصف قيمته ثم قال في المرة الاخرى يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار نكاحا لفعل المولى (غلام) جاء الى فساد وقال افسدني ففسده ففسداه ففسداه
فيات من ذلك السبب قال يضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد (وكذلك) الصبي تجب دينته على عاقلة الفصاد (رجل) كان يكسر خطبا لجماع غلام انسان
وقال اعطاني القدر وحسب كسر انا فاني ان يعطيه فأخ عليه في ذلك وأخذ منه القدر وكسر بعض الخطب ثم قال انت با آخر حتى اكسره
فأني فأتى الغلام بخطب وكسره فضرب بعض المكسور من الخطب على عينه وذهبت عينه لا يكون على صاحب الخطب شيء لانه لم يأمر الغلام
يكسر الخطب ولم يستعمله في شيء وانما فعله العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا لشيء (وفي الخبر) اذا استخدم عبد رجل بغير اذنه أو
دابة ساقها أو جمل عليها شيئا أو ركبا (٧٠) بغير اذنه فهو ضامن ان عطيت في تلك الخدمة أو في غيرها (وفي النخبة) ركب دابة غيره فتلقت

ضمن ساقها أو لم يستعمله في
ظاهر الرواية (وفي) رواية
الحسن يضمن اذا ساقها (وفي)
النوازل غصب عبدا ثم
رده وقد عورت عينه عنده
يضمن الارش ثم باعه بمولاه
فانجلى اليباض في يد
المشتري رجع الغاصب
بما دفع من ارش العين على
البائع (وفي فتاوى) الفضلي
لو غصب من صبي شيئا ثم
رده عليه ان كان الصبي من
أهل الحفظ صح والأفلا
(ولو) غصب من عبد مجبور
شيئا ثم رده عليه يرى من
ضمانه (وفي) فوائد الفقيه
أبي جعفر من وضع سكيننا
في يد صبي فقتل به نفسه
لا يضمن ولو عثر بها حتى
مات يضمن (صبي) قائم على
سطح أو حائط صاح فيه
رجل ففرغ الصبي فوقه
ومات بغرم الصاغ دينه
وتلك على عاقلة وكذا
لو كان على الطابق فمرت
به دابة فصاح فيها رجل
فوطئته الدابة فمات يضمن

المال سبب لا محالة كذا في فصول العمادى قال عماد الدين وهذا عجوبة ذكروا في الفتاوى الصغرى
لو صدق ذوال اليد في ذلك فالقاضي لا يأمر ذوال اليد بالتسليم الى المدعى لئلا يحكم على الغائب بالشراء باقراره
وهي عجبة * (مسئلة) * لو طالب الدائن كفيله بدينه فبرهن الكفيل على أداء المدين الغائب يتقبل
ويتنصب الكفيل خصما عن المدين اذا لا يمكنه دفع الدائن الا بهذا فكذا يقال هنا والله أعلم من فتاوى رشيد
الدين * (مسئلة) * اذا طلب منه الوكيل بالخصومة لايحبره القاضي عليه وان أعطاه كفيل بالمدعى وكبلا
بالخصومة وطلب أن يعطيه كفيل بنفسه أمره القاضي أن يعطيه كفيل بنفسه أو بنفس الوكيل بالخصومة
الى أن ينعق لانه اذا غاب بعد التركة قبل القضاء امتنع القضاء عليه عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف
ينصب وكبلا عنه فيقضى عليه بخلاف ما اذا غاب بعد الاقرار حيث يقضى عليه باقراره ما بين ان الاقرار حجة
في نفسه فلا ينبغي كونه حجة على القضاء فلا تنس الحاجة الى القضاء حقيقة وانما تنس الحاجة الى اصال الحق
الى المستحق من شرح الخبر

* (فصل في اثبات الدين على الغائب) * وطريقه أن يكفل بكل ماله على الغائب ويخبر المدعى في المجلس
فيدعى المدعى على الكفيل مالا مقدرا بسبب الكفالة المطالبة فيقبر الكفيل بالكفالة وينكر دينه فيبرهن
المدعى بدينه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل بما ادعاه عليه باقراره بكفالاته ثم يرى المدعى الكفيل
فيثبت الدين على الغائب لا تنصب الكفيل خصما عن الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بكل ماله على الغائب
أما لو لم تكن بأن ادعى ان له على فلان الغائب كذا وهذا الحاضر كفيل به فبرهن فيحكم القاضي على الكفيل
لم يكن ذلك حكما على الغائب الا اذا ادعى الكفالة بأمر الغائب أمالو كفل بكل ماله فالحكم على الكفيل
بما لم يعين حكم على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمره أو لامن النخبة ومن كلام بعض المشايخ * القسم
الرابع الدعوى على الميت ولا تسمع الدعوى في مال الميت الا بعد ثبوت وفاته وعدد ورثته فان أقر الوارث
الرشد بها ولم يكن ثم غيره لم يفتقر الى ثبوتها * (مسئلة) * ادعى ديننا على الميت وله ورثة صغار يكنى حضرة
الواحد من النخبة * (مسئلة) * امرأة ادعت على زوجها بعد وفاته ألف درهم من مهرها وذلك مهر
مثلها وقالت الورثة قد علمنا أن ابنا تزوجها ولا ندري ما مهرها وحلفوا على قول أبي يوسف ومحمد بالله
ما يعلمون مهرها قال اني أجعل لها أقل الصدقات عشرة دراهم لان ذلك متيقن فيه والزيادة مشكوك فيها
* (فرع) * لو اشترى رجل من رجل عبدا فمات المشتري والعبد وادعى البائع الثمن على ورثته فقالت
الورثة ما ندري ما ثمنه وحلفوا أنهم لا يعلمون ما ثمنه قال حسبهم القاضي حتى يقروا بشيء ويحول بينهم وبين
المال ويضعه على يد عدل حتى يبينوا ما على أبيهم من الثمن بمنزلة رجل أقر أن لرجل على أبيه ديننا

الصاغ دينه وهي على عاقلة (ولو) بعث غلاما صغيرا بغير اذن أهله الى حاجة فارتقى فوق بيت مع الصبيان فوقع ومات يضمن
(وفي النوازل) قال أبو بكر رحمه الله تعالى لو رمى صبي سهما فاصاب امرأة ضامنا على والده وانما يجب في ماله وان لم يكن له مال فنظرة الى
ميسرة (قال) وانما وجب في ماله لانه لا يرى للجم عاقلة وهو يقول العاقلة للعرب لانهم يتناصرون (وفي العمون) ولو أدخل صبي أو مغمي عليه
أو نائم في داره نسقط البيت قال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الصبي والمغمي عليه ولا يضمن في النائم (سكران) ذاهب العقل وقع ثوبه في
الطريق فأنخذ الثوب برجل ليحفظه فهلك في يده لم يضمن (ولو) كان الثوب تحت رأسه والمسئلة بحالها يضمن (ولو) كانت الدراهم في كفه
فرفها والمسئلة بحالها يضمن أيضا (وذكر) في العدة لو أخرج رجل خاتمه رجل من أصبعه وهو نائم ثم أعاده في أصبعه في ذلك النوم يرى ولو نوم
أخر لا يبرأ يعني اذا استيقظ ثم نام (وفي التجنيس) لو أخرج الخاتم من أصبع النائم ثم أعاده في هذا النوم يبرأ لانه وجب الرد الى هذا النائم

وقد ورد أن استيفاء ثم فاعاده لا يبرأ (غصب) شيئا من الصالح ثم رده عليه وهو سكران يبرأ وهو كالمأخوذ بخلاف ما لو أخذ منه وهو
 يظان ثم رده عليه وهو ناظم فانه لا يبرأ (إذا) تعاق برجل وخاصة فسد قط من المتعلق به شيء يضمن المتعلق (ومن) هدم بيت نفسه فانه مدم من
 ذلك منزل جاره لا يضمن لانه غير متدفيه (وفي العيون) لو ضرب برجل فلسة المضرب مغشيا عليه وسقط منه شيء وتروى قال محمد رحمه الله
 تعالى يضمن الضارب المال الذي مع المضرب لانه هو المستهلك وكذا يضمن ثيابه التي عليه ولو تلفت ريان في فصل الغصب ما يتخالف هذا
 فليتنظر (وفي فتاوى) رشيد الدين رجل فر من الظالم فأخذه انسان حتى أدركه الظالم فأخذه وحسره وأطالب ظالم رجلا ليقبض منه جباية
 فذه رجل عليه فأخذ منه لاف في قباص قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاخذ له والدال عليه (٧١) لانه تسبب لاخذماله والفتوى

على قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى انه لا يضمن (وكذا)
 لو تخاصم رجلان فضرب
 أحدهما الآخر فذهب
 المظالم الى الوالي ففسره
 لا يضمن المظالم لانه طالب
 الفتوى (وفي) فوائد طهيز
 الدين المرغيناني ولو قال لغيره
 اسلك هذا الطريق فانه آمن
 فساكه وأخذه الاصوص
 لا يضمن (ولو) قال ان كان
 نحوفا وأخذ مالك فأناضامن
 وبقي المسئلة بحالها ضمن
 وصار الاصل ان المغرور اذا
 يرجع على الغار اذا حصل
 الغرور في ضمن عقد
 المماوضة أو ضمن القارصة
 السلامة للمغرور نصا
 (ولو) قال الطعان لصاحب
 الحنطة اجعل الحنطة في
 الدلو فجعلها في الدلو فذهبت
 من ثقب كان به الى الماء
 والطعان كان عالما به
 يضمن لانه صار غار في ضمن
 العقد بخلاف المسئلة
 الاولى لان غمة ماضية من
 السلامة بحكم العقد

وقال لأعلم ما هو فلا بد من أن يقر بشئ ولا يحل القاضي يثنيه وبين تركه أيبه فكذا هذا الكل
 من المحيط
 * (الفصل الرابع في تقسيم المدعي عليهم وما يسمع من بيناتهم وما لا يسمع منها وهي أنواع) * النوع الاول
 من يريد اقامتها لعمدة ما ادعاه لنفسه النوع الثاني من يريد اقامتها لعمدة ما ادعى به لوكله النوع الثالث أن
 يريد اقامتها لعمدة ما ادعى به لانيه أو لقربيه بغير وكالة النوع الرابع من يريد اقامتها لعمدة ما ادعى به لمن
 هو تحت ولايته من أب أو وصى النوع الخامس من يريد اقامتها لعمدة ما ادعى به لنفسه ولغيره * (النوع
 الاول) * من يريد اقامتها لنفسه وقد تقدم ان الدعوى الصحيحة يمكن مدعيها من اقامة البينة على صحته وقد
 يمنع من اقامتها في وجوه منها اذا استخلف المدعي المطلوب مع العلم ببيئته بعد ما قال لا بينة لي وطلب من القاضي
 تخليف خصمه فخاف المدعي عليه ثم قال لا بينة حاضرة لا يسمع عند محمد من الحواشي ومنها لو أنكر الوكيل
 بالبيع قبض الثمن فقامت عليه البينة فقال تلف أو رددته لم تسمع دعواه ولا بيئته لانه كذب انظر القضية وما
 حكي عن المحيط من هذا المعنى من أن المقتضى له اذا كذب شهوده في بعض ما شهدوا به انتقض القضاء فكذا
 هذا ومنها لو ادعى عليه أنه أخذ منه مالا وبين نوعه وصفته وأقام المدعي عليه بيئته على اقرار المدعي انه أخذ منه
 فلان آخر هذا المال الاسمي وأنكر المدعي ذلك لم تقبل هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا للدعوى من الفتاوى
 الظاهرية ومنها ما ذكره في شرح الزيارات قال لو ادعى عليه محدودا وأقام بيئته وقضى القاضي له ثم مات المدعي
 ثم ادعى المدعي عليه ذلك المحدود ملكا مطلقا لا تسمع دعواه ولا بيئته لانه صار مقضيا عليه والوارث قام مقام
 المورث من المثنية * (النوع الثاني) * من يريد اقامة البينة على صحته ما ادعى به لوكله * (مسئلة) * ادعى
 رجل عند القاضي ان فلانا لوكله بكل حق هوله وأراد اثباته لا تسمع بيئته لان هذه بيئته على الغائب ولم ينتصب
 عنه خصم الا أن يريد أن يسمع شهادته ليكتب الى فاض آخر لان كتاب القاضي ليس بقضاء بل هو نقل
 فلا يفتقر الى حضور الخصم فان قبل البينة بغير خصم جاز لان انكار الخصم شرط لسماع البينة عندنا
 * (مسئلة) * ولو أحضر رجلا وادعى عليه حقه لوكله وأقام البينة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصومة
 في ذلك قبلت ويقضى بالوكلة ويكون القضاء قضاء عليه وعلى كافة الناس لانه ادعى عليه محقا بسبب الوكالة
 فكان اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو أحضر آخر وادعى عليه حقا لا يكف باعادة البينة على
 الوكالة * (فرع) * رجل جاء الى القاضي وقال أنا فلان بن فلان وكنت هذا الرجل بطالب كل حق لي
 والقاضي يعرف الموكل جاز وان غاب والقاضي لا يعرفه فجاء الرجل بخصم سأله القاضي أن يقيم البينة أن
 الموكل فلان بن فلان الوكالة كانت صحيحة بالمعاينة الا انه تعذر القضاء بالوكالة بجهاالة الموكل فاذا زالت

وهنا العلة في قضى السلامة فيصير مغرورا فيضمن (وفي) فتاوى ظهير الدين سأل هشام محمد رحمه الله تعالى فبين فتح باب فقص حتى
 خرج منه الطائر أو فتح الزق والسمي جامد فذاب وخرج منه السمى قال يضمن (ولو) حل قيد به فأتى العبد لا يضمن لان العبد له عزاء
 فان كان العبد ذاهب العقل يضمن (وقال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن في هذا كله (ولو) شق رقدهن سائل حتى سال يضمن (وكذا)
 لو قطع جبل القنديل يضمن (وفي) مختلفات المشايخ قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اذا فتح باب فقص أو أصاب طائر حتى طار الطائر
 أو خرج الحمار أو حل قيد به فذهب بانه لا يضمن وقفا أو لم يفتوا (وقال) محمد رحمه الله تعالى يضمن وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان وقف
 ساعة ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من ساعة يضمن (ولو) فتح باب دار فسرق آخر منها تاعا لا يضمن الفاسخ سواء سرق عقيب الفتح أو بعده
 (وكذا) اذا حل رباط دابة فسرقتها انسان أو فتح باب فقص فأنفذ الطائر انسان آخر لا ضمان له الذي حل وفتح (والمودع) اذا فتح باب العقب

جفائنه (ولو) دخل رجل
دار قوم فقهره كلهم فلا
ضمان عليهم لانه لم يوجد
الاغرام والاشلاء منهم (وفي
التجريس) رجل له كلب عقور
كلامر عابه ما يبعضه
فعض انسانا هل يجب عليه
الضمان ان تقدموا الى
صاحب الكلب وعرفوه
بذلك قبل العض يضمن
وان لم يقدموا اليه قبل
العض لا يضمن بمنزلة
الحائط المائل (قال)
قاضي خان رحمه الله تعالى
وينبغي أن لا يضمن اذ لم
يكن من صاحبه اشلاء (ولو)
أغرى كلبا حتى عقور رجلا
لا ضمان على المغري عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كما اذا أرسل طائرا فاصاب في
فوره ذلك لا يضمن بالاجماع
(رجل) أخذهرة وألقاها
الى حمامة انسان أو دجاجة
فاكبت الهرة الحمامة قال ان
أخذتها الهرة بربيه والقائه
الها يضمن وان أخذتها بعد

الزبي والالقاء لا يضمن قبل له
لهقره كانه ضربه بحدسفه (و
ولا زاجر فأصاب شيئا في ذل
عاطف ولم يكن لها طريق غير
اذا لم يكن لها سائق أو قائد (و
يضمن ما أصابت (وكذا لو
(وفي) العيون غنم دخلت بس

by Google.

وجد في زرعه أو كرمه دابة وقد أفسدت الزرع فبسطها فهلك يضمن وان أخرجهما فلهما كذا يضمن وان أخرجهما ولم يسهلها لا يضمن وكذا لو أخرج دابة الغريم من زرع الغير (وفي التجنيس) ولو ساقها إلى مكان يامن منها على زرعه لا يضمن كانه أخرجهما من زرعه قال أبو نصر وقال أكثر ما يحتجانه يضمن وعليه الفتوى (رجل) بعث بقرته إلى بقر على يد رجل فجاءه رجل إلى البقر بها وقال ان فلانا بعث بقرته هذا إليك فقال البقار ذهب بهم إلى ما كلفها فاني لا أقبلها فذهب بهم أهلكت فالبقار ضامن لانه اذا جاءهم إلى البقار فعدانتهى الامر فيصير البقار أمينا وليس للعودع أن يودع (ولو) نخس دابة انسان فالت الركب فمات ان كان باذن الركب لا يضمن الناقص وان كان بغير اذنه يضمن كمال الدية وان ضربت الناقص فمات قدمه در (وان) أصابت رجلا (٧٣) آخر بالذنب أو بالرجل أو كيفما أصابته ان نخسها باذن

الراكب فالضمان عليهم والاغلبية (وفي) خلاصة المفتي ومما يحارب به الفقهاء اذا سئل عن أخذ حمار غيره بغير اذنه واستعمله ورده إلى الموضع الذي أخذ منه وكان معه بحش فأكله الذئب هل يضمن وانما استعماله الاثنان خاصة (جوابه) ان لم يتعرض للحش بشئ الا أنه ساق الام فانساق الحش معها ذاهبا وجائيا لم يضمن وان كان حين ساق الاثنان ساق الحش معها أيضا ضمن (وفي فتاوى) ظهير الدين رحمه الله تعالى لو وضع ثوبا في دار رجل فرمها صاحب الدار فأفسده ضمن (ولو) أدخل دابته في دار غيره فأخرجها صاحب الدار ان تأفت لا يضمن لان الدابة في الدار تضرها فله أن يدفع الضرر بالانخراج وأما الثوب في الدار فلا يضرها فكان انجاءه اتلافا (ولو) وجد

بعض قضية العصر أن يثبت أن له ابنة (مسئلة) قال بعضهم جرت عادة قضاء العصر بمنع المرأة المبسوطة من رجعة مطلقها حتى يثبت دخول الزوج الثاني بها وان كان يبيت عندها أو لو قدمت امرأة مبتوتة فقالت قد تزوجت فاراد الذي طلقها أن يتزوجها فقال ابن المنذر في مراتب الاجماع لا أعلم أحدا قال انما لا تصدق (مسئلة) من الدعوى اذا ادعى رجل على آخر ديناً من قبل أبيه الميت أو مورثه فيلزمه أن يثبت موت مورثه وموت مورثه له علم ما يستحقه مما يدعيه ثم ينظر في محدوده وكذا لو ادعى عليه ان عنده مائة دراهم وأخوها مورثه وادعى انما أصارت اليه بالميراث فيلزمه اثبات موت مورثه وعدة ورثته وانتقال الميراث اليه ثم ينظر في الدعوى * (مسئلة من باب الحجر) اذا رفع إلى الحاكم مال يمين وسأله أن يبيعه لفروورته لم يجز له ذلك الا بعد ثبوت ملكه وحيازته والحاجة إلى البيع وكونه أيسر ما يباع عليه وان كان الذي رفع إلى القاضي وصياً فلا بد من اثبات وصيته واثبات ما تقدم ثم يأمر بالبيع ولا بد حينئذ من ثبوت الرغبات والسداد في الثمن

* (الفصل السادس في حكم الوكالة في الدعوى) التوكيل بالخصومة لا يتخلو اما ان يوكله بالخصومة والاقرار مطلقاً أو يوكله بالخصومة والاقرار جميعاً أو يوكله بالخصومة في غير جائز الاقرار أو يوكله بالخصومة في غير جائز الاقرار والانكار أما اذا وكله مطلقاً أو على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعند أبي يوسف يصح فيه ما وعند زفر والشافعي لا يصح فيه ما وأما اذا وكله بالخصومة والاقرار يصير وكيلاً له ما وقال الشافعي لا يصير وكيلاً وهذا بناء على ان التوكيل بالاقرار عنده يكون اقراراً من الموكل وعندنا لا يكون اقراراً لانه لم يقرر صريحاً ولا بجواز لان الانسان قد يحتاج إلى الاقرار بلسان غيره صيانة لعرضه وماء وجهه من جرحه إلى باب القاضي وهذا غرض مطلوب فيما بين العقلاء فلا حاجة إلى جعل توكيله عبارة عن التوكيل بالاقرار مجازاً وأما اذا وكله بالخصومة واستثنى الاقرار لا يصير وكيلاً لانه لما استثنى الاقرار فكانه قال وكنك بالانكار ولو صرح بهذا لا يصير وكيلاً بالاقرار وأما اذا وكله بالخصومة في غير جائز الاقرار والانكار فلا روايت عن أصحابنا المتقدمين وقد اختلف فيه المتأخرون قبل لا يصح لان التوكيل تفويض الامر إلى من يقوم بتدبيره وفي هذا التوكيل تعطيل وليس بتفويض لان جواب الخصم اقراراً وانكاراً فاذا استثناهما فلم يفوض اليه شيئاً وقبل يصح التوكيل ويصير وكيلاً بالسكوت في مجلس الحكم حتى تسمع البينة عليه لان مقصود الطالب من الجواب يحصل بالسكوت وهو سماع البينة فان السكوت من الخصم كاف لسماع البينة عليه كالانكار ولو كفل نوع فائدة في قصر الوكالة على هذا القيد * (فرع) والوكيل بالخصومة في حد القذف والقصاص اذا أقر لا يصح لان التوكيل بالخصومة جعل توكيلاً بالجواب مجازاً باجتهاد فتمكنت شبهة العدم في اقرار

(١٠ - معنى الحكم) دابة في مربط فأخرجها فلهما كذا يضمن (وفي) الجامع الصغير غصب مربطاً وشد فيه دابته فأخرجها مالاً المربط وله كذا صار ضامناً (وفي فوائد) أبي الحسن الرستغفاني غصب عبداً فأفسده فلهما كذا يضمن الغاصب قيمة العبد ونقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا لمكان التسبب (وفي فتاوى) ظهير الدين ولو أرسل دابته في مرتع مباح فجاء آخر فأرسل اليه دابته فغضت الثانية الاولى ان عضتها على الفور ضمن والا فلا وان كان ذلك في مربط لا حده الاضمان على صاحب المربط (وذكر) في العيون قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استهلك رجل حمار غيره أو بقله بقطعه يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمن شيئاً وعليه الفتوى (ولو) ضرب رجل الدابة حتى ماتت جازاً فهو كاقطاع (ومن) ذبح شاة غيره فأكلمها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء أخذها ضمنه النقصان وكذا الجز وروكذا اذا قطع يدها (وفي الهداية) ولو كانت الدابة بغير مأكولة اللحم فقطع الغاصب

ظرفها فالمالك أن يضمنه جميع قيمتها وجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف العبد المملوك حيث يأخذ مع أرض المقطوع لأن
الآدمي يبقى متفعلاً به بعد دفع الطرف (ولو) ذبح حمار غيره فلا يسأل أن يضمنه النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله أن يسكنه يضمن النقصان وإن شاء ضمنه كل القيمة ولا يسكن المذبح (ذبح) شاة إنسان بحيث
لا يرجح حياته إلا يضمن استحساناً إلا جنى والراعي في ذلك سواء (وفي) الفرس والبغل يفتي بالضمان في الأجنبي والراعي (والبقار) ولو ذبح البقرة
أو الحمار وكان لا يرجح حياته إلا يضمن وإذا ذبح شاة لا يرجح حياته يضمن قيمتها يوم الذبح (رجل) من بشاة الغنم وقد أشرفت على الهلاك
فدبحها يكون ضامناً (وذكر) (٧٤) في النوازل أنه لا يضمن استحساناً لأنه مأذون فيه دلالة (وفي المحيط) ولو ذبح شاة وعاقها لأجل السلخ

فسلخها إنسان ضمن لأن
الناس يتفاوتون في السلخ
دون الذبح (ولو) أتى تشور
المران أو البطيخ على قارعة
الطريق فزلقت به مائة
إنسان فتلقت بضمن لانه
غيره مأذون في هذا الفعل
ومن فعل فعلاه وغيره مأذون
فيه فما تولد منه يكون
مضموناً عليه (مر) رجل في
طريق المسلمين فعلق ثوبه
بشغل حائضه رجل فخرق
قال أبو القاسم الصفار رحمه
الله تعالى إن كان القفل في
ملكه لا يضمن وإن كان في
غير ملكه يضمن (وهنا)
زيادة لا بد منها وهي أنه إذا
علق ثوبه بذلك فجر ثوبه
فخرق بخرقه لا يضمن
صاحب القفل لانه إذا جر
الثوب فهو الذي خرقه (رجل)
جلس على ثوب إنسان وهو
لا يعلم حتى قام صاحبه
فانشق ثوبه من جلوسه ضمن
النقصان (ولو) خرص رجل
يداً خرافاً خرج يده من قم
الغاص فكسر أسنان الغاص

الوكيل فيورث شبهة در عما يدرك بالاشهاد * (مسئلة) * لو وكل وكيلين بالخصومة فلا حدهما بالانفراد
بالخصومة وليس له أن يقبض وقال زفر لا ينفرد أحدهما بالخصومة * (مسئلة) * قال أبو حنيفة لا تقبل
الوكالة في الخصومة من حاضر صحيح في المصر إلا برضا محمه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي توكل به صحيح
لانه تصرف في خاص حقه لانه وإن وجد من المدعى له دعوى خالص حقه وإن وجد من المدعى عليه فلا تنكار
خالص حقه لانه يتطوع به * (مسئلة) * والمرأة كالرجل بكرة كانت أو ثيباً في هذا إلا أن المعنى يحكمهما
وقد اتفق المتأخرون من أصحابنا منهم أبو بكر الرازي أنهم إن كانت غير بررة جاز لها أن توكل لانه لم يحكمها
ضرراً بالعب بالخرج والحضور * (مسئلة) * ولو وكله بأستيفاء عين حقه لا يكون وكيلاً في الخصومة
لأن ما يقبضه يقبض عين حقه والوكيل يقبض العين ويستيفاء عين حقه فلا يكون وكيلاً في الخصومة
* (فرع) * ولو وكله بقبض بدل حقه يكون وكيلاً في الخصومة لانه وكيل بالملك فاشبهه الوكيل بالنسبة
فتعلق به حقوقه * (مسئلة) * والوكيل يقبض الدين وكيل بأستيفاء عين حقه حكماً عند أبي
يوسف ومحمد

* (فصل) * ولو وكله بالخصومة في شيء ثم عزله من ذلك ثم شهد له الوكيل قبل أن يخاصم في ذلك فشهادته
جائزة ولو عزله بعد ما خاض في ذلك إلى القاضي لم تقبل شهادته وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال
أبو يوسف لا تقبل شهادته في الفصلين وهذا الخلاف بناء على الخلاف في الخبر يخرج من أصل مجمع عليه وهو
أن من انتصب خصماً في حادثة لا تقبل شهادته فيها وإن لم ينتصب خصماً حتى عزل تقبل شهادته فيها وأبو
يوسف يقول الوكيل صار خصماً بالتوكيل وهذا إذا أقر في غير محاسن القاضي ينفذه عنده وإذا شهد بعد
العزل قبل المرافعة إلى القاضي أو بعد ما لا تقبل شهادته عندهما لا يصير خصماً ما لم يخاصم إلى القاضي
ولو خاض إلى القاضي وقد وكله بكل حقه لم تجز شهادته فيها كان يوم التوكيل أو حدث بعد ذلك قبل أن
يجرجه لانه صار خصماً فيها كان يوم التوكيل

* (فصل) * والموكل أن يعزل وكيله إلا أن يكون الموكل وكل بطالب من جهة الطالب فلا يكون له أن
يجرجه إلا بحضور من الخصم لانه تعلق به حق للطالب فلا بد أن يطالبه الأبرياء من المحيط ومن شرح
الخبر يدوم الإيضاح

* (القسم الرابع في حكم الجواب عن الدعوى) * وإذا وقفت الدعوى الصحيحة بشروطها المتقدمة
واسم المخرج القاضي كلام المدعى ونهيه حتى لم يبق عنده فيه إشكال ولا احتمال أمر المدعى عليه بالجواب
وهو أحد ثلاثة أشياء إما اقرار أو انكار أو امتناع الأول الاقرار فإذا أقر فإن القاضي ينبغي له أن يقبله إذا قرره

وسطاً من لحم يد المعضوض شيء وجرح يده لا يجب وجوب السن لانه مضطرب في نزاع البدوي يجب على الغاص أن يشهد باليد لانه جان (وفي) فإذا
فوت أحد صدر الإسلام طاهر بن مجود رحمه الله تعالى الحائلك إذا عمل لإنسان ثوباً فأراد مالكه أخذه منه فإني الحائلك أن يدفعه حتى يأخذ الأجرة
فدفع صاحب الثوب فخرق من مده صاحبه لا يضمن الحائلك شيء بأن تخرق من مدهما ضمن الحائلك نصف قيمة النقصان (ولو) أخذ يد
رجل فخذ ذلك الرجل يده فشلت أن أخذه لاجل التحية لا يجب الضمان وإن أخذ لاجل الهضم تجب عليه اليد على الاستحالة مضطرب في
مديه (رجل) تشبث بثوب آخر فخذه التشبث من يد صاحبه حتى تخرق بضمن جميع القيمة فإن جده صاحبه من يد التشبث ضمن التشبث
نصف القيمة (وفي الميسوط) غصب ثوب إنسان ولبسه ثم جاء صاحب الثوب فمد ثوبه والغاص لا يعلم أنه صاحب الثوب فخرق الثوب لاضمان
على الغاص لانه تخرق من مده (ولو) قال صاحب الثوب يرد علي ثوبي فغصبه فغصبه لا بد له من شدة فخرق الثوب لاضمان على الغاص

أُتِيَ لَوْلُو مَدَّ كَيْدَ النَّاسِ عَادَةً فَخَرَقَ مِنْهُ ضَمِنَ الْغَاصِبُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ لِأَنَّهُ مِنْ جَنَابَتِهِمَا لَأَنَّ مَسَاكِهِ وَمَنْعَهُ تَوْبَ غَيْرِهِ جَنَابُهُ (وَقِيَ) فَتَأَوَّى
النَّبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سَلَّ عَنْ أَوْقَدَ نَارَافِي مَلَكٍ غَيْرُهُ فَتَعَدَّتْ إِلَى كَدَسٍ حَنْطَةٍ أَوْشَى آخَرُ مِنَ الْأَمْوَالِ فَاحْرَقَتْهُ هَلْ يَضُنُّ قَالُوا لَوْلُو أَحْرَقَتْ
شَيْئًا فِي الْمَسْكَانِ الَّذِي أَوْقَدَ فِيهِ ضَمِنَ (قُلْتُ) وَفَرَّقَ أَصْحَابُنَا رَجْعَهُمْ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْمَاءِ وَالنَّارِ قَالُوا لَوْلُو أَوْقَدَ النَّارَ فِي أَرْضٍ نَفْسُهُ فَتَعَدَّتْ إِلَى
أَرْضٍ غَيْرِهِ فَاحْرَقَتْ شَيْئًا لَا يَضُنُّ وَلَوْ أَسَالَ الْمَاءُ إِلَى أَرْضٍ نَفْسُهُ فَسَالَ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ وَأَتَانَا شَأْنٌ أَضْمِنُ لَأَنَّ مِنْ طَبِيعِ النَّارِ الْخُجُودَ وَالتَّعَدِّي
إِنْ غَابَ كَوْنُ بَعْضِ الرِّيحِ وَتَحْوُهُ فَلَمْ يَضَفْ إِلَى فِعْلِ الْمَوْقَدِ فَلَمْ يَضُنُّ وَمِنْ طَبِيعِ الْمَاءِ السَّلِيلَ فَلَا تَلَفَ يَضَفُ إِلَى فِعْلِهِ (وَسَلَّ) صَاحِبُ
الْحَبِطِ عَنْ مَزَارِعِ أَوْقَدَ نَارًا فِي الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ فِي يَوْمٍ رِيحٌ فَاحْرَقَتْ الْحَشِيشَ وَسَمَرَتِ النَّارِ إِلَى الْكَدَسِ فَاحْرَقَتْ هَلْ يَضُنُّ مِنَ الْمَوْقَدِ (أَجَابَ)
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ كَانَتْ الرِّيحُ وَقْتُ الْإِقْدَارِ يَحْبِذُ بِهَا يَهْدِي مِثْلَ ذَلِكَ النَّارِ إِلَى تِلْكَ الْكَدَسِ (٧٥) يَضُنُّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (وَقِيَ)

فتأوى ظهره من الدين رجل
أوقد في تنوره ناراً وألقى فيه
من الحطب ما لا يحتمله التنور
فاحترق بيته وتعدت إلى دار
جاره فاحرقته أيضاً ضمن صاحب
التنور (ولو) من نار في
ملكه أوفى ملك غيره فوقت
شرارة منها على توب انسان
فاحترق قال محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى يضمن وهكذا
ذكر في النوادر عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى (وقال)
بعض العلماء ان من مر
بالنار في موضع له حق المرور
فيه فوقت منه شرارة في
ملك انسان أو ألقته الريح
لا يضمن فان لم يكن له حق

المرور في ذلك الموضع فالجواب
على التفصيل ان وقعت منه
شرارة يضمن وان هب به
الريح لا يضمن وهذا أظهر
وعليه الفتوى (حداد)
ضرب حديدة على حديدة
أخرى فجاءت شرارة
من ضربه فوقت على توب

فاذا قيدتم الحكم وصفه تقييد الاقراران يقول أقر بمجلس الحاكم العزيز الفلاني فلان بن فلان
بمنازعة فلان بن فلان بان له في ذمته ما ادعاه عليه وذلك كذا وكذا وجب له من وجه كذا حاله أو مؤجلة
شهد عليه بذلك فلان وفلان

(القسم الثاني من أقسام الجواب الانكار) ويشترط في الانكار ان يكون صريحاً فلا يقبل منه ان
يقول ما أظن له عندي شيئاً ثم اذا صرح بالانكار فان القاضي يقول للقاتم ألك بينة فان أتى بما وقبلها ثم الحكم
وان قال لا بينة لي يقول لك بينة وأمله قضية الحضري والكسدي فانهما اختصما في شيء بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام للمدعي منهما ألك بينة فقال لا فقال لك بينة ليس لك غير ذلك ولو سكنت
المدعي عليه ولم يجب بلاؤنعم ولم يكن به آفة سماوية غنمه من الكلام يجعله القاضي منكراً حتى لو أقام
المدعي البينة عليه نسمع أنظر الخلاصة *(الثالث من أقسام الجواب الامتناع من الاقرار والانكار)*
مثاله لو قال لا أقر ولا أنكر فقد اختلف فيه قال أبو حنيفة لا يستخاف وقال لا يستخاف لان كلامه تعارضاً
فتساقطاً فكان ساكناً والسكوت يكون نكولاً حكمياً في نزل منزلة النكول الحقيقي كقوله لا أحلف اذا
لم يكن السكوت عن آفة مانعة عن الكلام وأبو حنيفة رحمه الله يقول انما يتوجه شرعاً على المنكر وقد صرح
بانه غير منكراً فلا يمكن تخايغه لكن القاضي يقول له امان تصدق في دعواء امان تصرح بالانكار فان
أصر على انكاره كان جانباً ترك طاعة أولى الامر فيؤدبه القاضي بالحبس *(مسئلة)* اشترى
رجل عبداً من المشتري والعبد وادعى البائع الثمن على ورثته فقالت الورثة ما ندري ما ثمنه وحلفوا انهم
لا يعلمون ما ثمنه قال حبسهم القاضي حتى يقر أو يشي ويحول بينهم وبين المال ويضعه على بدى عدل حتى
يبينوا ما على أبيهم من الثمن من المحيط وقد تقدمت

*(القسم الخامس في ذكر اليمين وصفتها والتغليظ فيها وفيمن تتوجه عليه اليمين)
ومن لا تتوجه وما لا يستخاف فيه وحكم النكول وبيان حكم اليمين المردودة)*

ومن توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغيره والله لقوله عليه السلام لا تحلفوا بآبائكم ولا
بالعواغيت فمن كان حالفاً فاحلف بالله أو بآبائكم ولا يحلف بغيره وقوله عليه السلام ما عاون من حلف بالعلاق وحلف
به ويحلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السرايا علم من العلانية لان
التغليظ من حيث اللفظ فكان التغليظ في اليمين أبلغ وأكمل في الزجر من اليمين الكاذبة وقال أبو حنيفة
رحمه الله في المجرد ان لم يهتم ما اعطى اثم على قوله بالله الذي لا اله الا هو وان اثمهم بلفظ في يمينه وليس
من شرطه استقبال القبلة ودخول المسجد وعند المنبر كما هو مذهب مالك والشافعي *(مسئلة)* ويحلف

انسان فاحترق توبه ضمن الحداد (وذكر) الناطق رحمه الله تعالى اذا جلس الحداد في دكانه واتخذ في حاقونه كورا يعمل به والحاقوت
إلى جانب طريق العامة فاخرج حديدة من كوره وضربها بمطرقة فتطار شرارها فقتلت رجلاً أو فتأت عين انسان أو أحرقت شيئاً أو قتلت
دابة كان ضمنان ما تألف بذلك من المال على الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلته ولو لم يدق الحداد ولكن احتملت الريح بعض النار
من كوره أو الحداد حديدة فجاءت شرارة من كوره أو حديدة فقتلت انساناً أو أحرقت توب انسان أو قتلت دابة كان هداراً (وفي فتاوى) رشيد
الدين رحمه الله تعالى ولورث الماعى الطارق فسقطت به دابة أو انسان ذكر في الكتاب انه يضمن مطلقاً (قلت) وهذا الجواب في الدابة تجري
على إطلاقه أما في الآدمي فانه اذا رشح كل الطارق بحيث لا يهدد طر يقاقر فيه فانه يضمن الراش والافلا (ومما) يؤيد مطلقاً ما ذكره أبو
الحسين الرشد تغضي في نواديه لولم يتعد في الرش ورش كإرش الناس عادة لدفع القبار لا ضمان عليه لان ذلك ليس بجناية وان تعدى

بالرش ضمن (وفي المحيط) من حفر بئر أو سد رأسها فتخرج آخر رأسها فانه ينقارن كان الأول كسبها بالتراب أو الطين بما يكس به مثله من أجزاء الأرض ثم حفرها الثاني فاضمان على الثاني وان كان الأول كسبها بما لا يكس به التبرعade كالدقيق والحظفة ونحوهما فالضمان على الأول (وفي فتاوى) طه-ير الدين من حفر بئر أو غطى رأسها فرفع آخر الغطاء فتلف به ثائي ضمن الاول (ومن) حفر في أرض غيره بئر ضمن النقصان (وقال) بعض العلماء يؤمر بالكبس ولا يضمن النقصان (ولو) هدم حدار غيره لا يجبر على بنائه والمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وقيمة النقصان (وفي فتاوى) قاضي خان من حفر بئر في فناءه مسجد أو هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية (٧٦) ولا يقضى بالنقصان (وكذا) من حفر بئر في فناءه قوم يؤمر بالتسوية (الغاصب) اذا حفر بئرا

في الدار المغصوبة ورخصي به المالك فاراد الغاصب طمها ليس له ذلك عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له ذلك سواء ينتفع به أو لم ينتفع بها (وفي) بعض الفتاوى رجل ترح ماء بئر انسان حتى صارت يابسة لا تشي عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء (ولو) صب ماء انسان من الحائط يقال له املا لانه ملكه والماء من ذوات الامثال (وفي) فتاوى) طه-ير الدين قطع أشجار كرم انسان بضمن القبة لانه ألتف غير المثلّي وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الانهار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار فقط ل ما بينهما قيمة الانهار وبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الاشجار ودفع من تلك القيمة قيمة

النصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام واليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام ولا يخلف بالله مطالعا لان النصراني يقول المسيح ابن الله واليهودي يقول عز بن ابن الله ولكنهم يقولون بان الذي أنزل الانجيل والنوراة هو الله والجوهرى بالله الذي خلق النار على قول مجدلانه يعتقد تعظيم النار فيعني بما يعتقد تعظيمه وهو النار كفي النصراني واليهودي وهذا ما يحلفه بالله لا غير لان تغليظ اليمين بغير الله لا يجوز الا في حق النصراني واليهودي ورد نص وهو حديث ابن صوريان النبي صلى الله عليه وسلم لم حلفه بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنص الوارد في التغليظ بكتاب الله وله من الحرمة ما ليس للنار لا يكون واردا في النار لانه لا يغيرهم من أهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والمسلم لان في تغليظ اليمين بالصنم تعظيمه له من وجه وقد أمرنا باهانتها لان بعض الناس اتخذ الهالوم يؤمر باهانة النار لانه لم يتخذها أحد الهالولها جوز محمد التغليظ بذكر النار ولم يجوز بذكر الصنم (فرع) واستخلاف الاخر ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان له ذاهذا الحق ويشير الاخرس أي نعم ولا يخلف بالله ما لهذا الملك ألف فيشير الاخرس برأسه أي نعم لان الاشارة من الاخرس اذا كانت معروفة من النفي والاثبات بمنزلة العبارة من الناطق في سائر الاحكام فكذا في حق الحلف والقاضي لو استخلف الناطق بالله ماله ذاهذا ملك ألف درهم فقال نعم لا يكون عينا لانه يصير كانه قال احلف وذلك لا يكون حلفا فكذلك الاخرس ولو قال عليك عهد الله فقال لهم برأسه أي نعم كان عينا لانه يصير كانه قال على عهد الله ان كان لهذا على كذا (فصل) ثم الاستخلاف على قسمين أحدهما على العقود الشرعية والاخر على الافعال الحسية (أما الاول) وهو أن القاضي يحلفه على الحاصل بالعقد بالله ماله قبل ما ادعى من الحق ولا يحلفه على السبب وهو البيع والجارو والكفالة ونحوها وروى عن أبي يوسف يحلفه على السبب بالله ما اشتريت ولا استأجرت ولا كفلت ونحوها الا أن يعرض القاضي فيقول كم من مشتروا ومستهأجروا يفسخ العقد فيحلفه على الحاصل لان اليمين تجب على حسب الدهوى ورفعها والدهوى وقع في العقد لاني الحاصل به (وأما القسم الثاني) وهو الاستخلاف على الافعال الحسية وهي نوعان نوع يستخلف على الحاصل لاعلى السبب كالغصب والسرقة ان كان المغصوب والمسروق قائما يحلفه بالله ما هذا الثوب لهذا ولا عليك تسليمه ولا تسليم ثي منه الى المدعى وان كان مستهلكا قبل يستخلف على القيمة لا غير وقبل يحلف على الثوب والقيمة جميعا عند أبي-بنية رحمه الله وهذا ما يحلفه على القيمة بناء على ان عندهما الحق في القيمة لاني العيين وعنده الحق في اليمين لاني القيمة مالم يقض القاضي بالقيمة أو يتراضيا بما يحق لواء طمها على أكثر من قيمته جاز فيتم خلافا لهما وأما النوع الثاني وهو ما ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبة أو بني

الاشجار المقطوعة متروضة منه الباقي (وذكر) القبة أبوالميث رحمه الله تعالى مسألة قطع الاشجار هكذا ثم قال وان كانت قيمة عليه الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا تشي عليه (وفي فتاوى) قاضي خان رجل ألتف على رجل أحد مصراني باب أو أحد زرجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم اليه المصراع الآخر أو الزوج الآخر وضمنه قيمتهما (وفي الابضاح) المغصوب اذا كان قائما على يد الغاصب فالمغصوب منه يأخذ منه ثلثا كان المغصوب أو غير مثلي الوجه وكلاهما اذا كانت قيمته في بلدة الخصة ومنه أقل من قيمته في بلدة الغصب خفيتا ذنبت للمغصوب منه خياران ثلاثة ان شاء انتظر وان شاء عرضي به وان شاء أخذ قيمة المغصوب في بلدة الغصب يوم الخصومة (وفي) المثلي الجواب على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدتين يطالب به برالمثل وان كانت القيمة في بلدة الخصومة أكثر فللمالك خياران ثلاثة ان شاء عرضي بالمثل وان شاء طالبه بقيمة في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان قيمته في بلدة الغصب أقل فالغاصب بالخيار ان

شاء أعطاه المثل وان شاء أعطاه الغيبة في بلدة الغصب أو في مكان الغصب يوم الخصومة الا اذا رضى المالك بالتأخير فيكون له ذلك (فعلى) هذا ينبغي أن يذكر في دعوى غصب المكيل والموزون سوى الدراهم والدينارين مكان الغصب حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة أولا ولا وهكذا ذكر في الفحيرة (لو) ادعى انه غصب منه كذا فغير حنطة وبين الشرائط لا بد وأن يذكر مكان الغصب (وذكر) في عمدة المفتين اذا ادعى الوديعة لا بد من ذكر موضع الوديعة انه في أي مصر سواء كان له حل ووثنة أو لم يكن (وذكر) في موضع آخر انه اذا لم يكن له حل ووثنة لا يشترط بيان موضع الغصب (وذكر) في العدة من غصب منقولاً فعليه مثله ان كان من ثياباوان كان من ذوات القيم فعليه قيمته يوم الغصب (وفي فتاوى) ظهر الدين غصب شاة فحسمت في يده ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب لا يوم الذبح (غاصب) (٧٧) الغاصب اذا رد على الغاصب الاول

يبرأ عن الضمان (ولو) هلك المصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب الاول يبرأ أيضا حتى لا يكون للمالك بعده أن يضم من الثاني اقيام القيمة مقام العين وهذا اذا كان قبض الاول معروفا بقضاء القاضي أو بغير قضاءه وانما يصير معروفا باقامة البيضة أو بتصدق المالك فاما اذا أقر الغاصب بذلك فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين أيهما شاء (وذكر) رشيد الدين رحمه الله تعالى في فتاويه لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول أن يأخذ الثمن منه لانه ليس بمالك وليس بنائب عنه ولا يكون له اجازة البيع (والمغصوب) منه الخيار في تضمين الغاصب أو غاصب الغاصب (رجل) غصب عبدا فغصبه منه آخر فمات عنده فالولى بالخيار

عليه بناء أو أجرى على سطحه أو في داره ميرزا بأوفى عليه في نفسه بابا أو رضى ترابا في أرضه أو مئونة ونحو ذلك مما يجب على صاحبه من نقله وأراد استخلافه على ذلك فانه يحلفه على السبب بالله ما فعلت هذا لانه ليس في التحليف ههنا ضرر بالمدعى عليه لانه بعد ما ثبت هذا الحق للمدعى وهو استحقاق رفع هذه الاشياء عن أرضه لا يتضرر بسقوطه بسبب من الاسباب فانه لو أدن في الابتداء أن يضع الخسبة على حائطه أو يلقى الميتة في أرضه كان ذلك اعارة منه فتى بداله كانه أن يطالبه برفضه وان باع منه ذلك لا يجوز لان هذا بيع الحق وبيع الحق لا يجوز * (فصل) * وأما من يتوجه عليه البين ومن لا يتوجه قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد لا يحلف المدعى عليه الا يطلب المدعى تحليفه وقال أبو يوسف وابن أبي المي يحلفه بدون طلبه ولا يحلف الاب على تزويج ابنته الصغيرة حتى أنكر عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وان كانت البنت كبيرة لا يستخلف بالاجماع ولا عين على الاب فيما يدعى على ابنته الصغيرة وكذا لا عين على الوصى فيما يدعى على ميت مالا أو حقة لان البين انما كانت له جاء النكول الذي هو بدل الاقرار والاب والوصى لا يملكان البذل والاقرار فلا يفيد الاستخلاف * (مسئلة) * ولا عين على الوكيل لانه نائب والنيابة لا تجري في الاستخلاف حتى لو وكله بقبض الدين وغاب فادى المطالب انه قد أوفى الطالب وأراد يمينه أمر بقضاء الدين وتباع الطالب باليمين كذا قاله في شرح التحرير * (فرع) * ويستخلف العبد المأذون والمحجور والمكاتب لان فائدة الاستخلاف النكول ونكول هؤلاء صحيح وقال بعض العلماء بان للمولى أن يمنع المدعى من أشخاص العبد المحجور لانه يقول لو اتخذته الى باب القاضي عجزت من استخدامه فلا تلك ابطال حتى في الاستخدام كما أن للمولى أن يمنع الامة المزر وجمته من الزوج وان كان للزوج حق الاستمتاع بها كيلا يفوت حق الاستخدام للمولى فكذا هذا * (مسئلة) * الصبي المأذون هل يستخلف من محمد فبهم روايتان في رواية كتاب الاستخلاف انه يستخلف لان فائدة الاستخلاف النكول والنكول بذل أو اقرار وكلاهما منه صحيح ان كان من صنيع التجار وفي رواية لا يستخلف لانه لا يتعلق بيمينه مغرم وهو الكفارة فلا يباي أن يحلف كذبا فلا يفيد تحليفه واختلفوا في الدين المؤجل هل تتوجه البين على المدعى عليه قبل توجهه واستدلووا بالعبد المحجور وقيل لا توجهه واستظهره صاحب المي * (مسئلة) * اذا كان في الورثة صغير أو غائب وقد ادعى على الميت - قيكف البالغ الحضور وبوخر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يقدم ثم يحلفان لانه قد ذر تحليف الصغير والغائب فيؤخران الى أن يمكنهما التحليف

(فصل) في الاستخلاف فيه ولا يستخلف في الحدود الا في السرقة لان المقصود من البين النكول والنكول بذل أو اقرار فيه شبهة والحد لا يقام لحجة فيها شبهة لانه لا يحتمل لادعائها ويستخلف في السرقة اذا طلب المدعى الضمان

ان شاء ضمن الاول ويتبع الاول الآخر وان شاء أبرأ الاول واتبع الثاني بالقيمة ولا شيء على الاول (وفي النوازل) رجل هشم ابرق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هشما زاد في نقصانه برى الاول من الضمان وخمن الثاني منه - له (وفي المحيط) المالك اذا أحرر المصوب من الغاصب يبرأ من الضمان بنفس العبد كالمو باعه منه (ولو) أعلمه منه لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستعمال يكون مضمونا على الغاصب (اذا) قال المالك للغاصب أو دعتك المصوب ثم هلك في يده يضمنه لانه لم يجد الاراء عن الضمان فصاوا الامر بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان ضمان الغصب كما اذا خالف المودع يضمن وان كان العقد قائما ولو قيل المالك الغاصب يبيع المصوب لا يبرئه من ضمانه وان باعه مالم يسلمه (وكذلك) لو باع المالك المصوب لا يخرج عن ضمان الغاصب مالم يسلمه الى المشتري (وفي) التجنيس اذا وضع المصوب بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجده منه حقيقة القبض (وكذا) المودع بخلاف ما اذا استهلك المصوب أو الوديعة ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي المالك فانه لا يبرأ مالم يوجد حقيقة القبض

(وفي النوازل) جارية جاءت الى نخاس بغير اذن مولاهما طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال النخاس رددها ليلك فالقول قوله ولا ضمان عليه لان الجارية هي التي أتت اليه فكانت أمانة عنده (وتفسير) ذلك ان النخاس لم يأنذ الجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرد أن يامر بها بالذهاب الى المنزل * (نوع في ضمان أحد الشرعيين بسبب العين المشتركة) * (ذكر) القاضي طاهر الدين رحمه الله تعالى في فتاويه ولواستعمل عبدا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيبه (وفي) أجناس الناطق رحمه الله تعالى في استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه روايتان في رواية هشام عن محمد يصير غاصبا وفي رواية ابن رستم عنه لا يصير غاصبا وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الرايتين (٧٨) (وفي العمادى) قال سئل جدى رحمه الله تعالى عن المواشى المشتركة بين اثنين وغاب أحد الشرعيين

فدفع الشرى الى الحاضر نصيبه ونصيب الآخر الى الراعى فهلكت هل يضمن نصيب صاحبه (أجاب) بأنه يضمن لانه ودع يمكنه أن يحفظها بيد أجيره فلا يصير مودعا غيره (رجلان) بينهما دار غاب أحدهما فللحاضر أن يستكن الدار كلها وكذا الخادم بخلاف الدابة (وفي الذخيرة) بيت أو حانوت بين شرعيين سكنه أحدهما لا تجب عليه الاجرة وان كان معدا للاستغلال لانه سكن يتأويل الملك (وفي القنية) رجل له سفينة فاشترك مع أربعة على أن يعملوا في سفينته وآلاتها والخمس اصحاب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهى فاسدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم لهم (وهن) من الائمة الكرابيسى رجل أقرض صاحبه مائة درهم ودفعها اليه ثم أخرج مائة أخرى وخلط المائتين وقال

يخلفه بالله ماله هالك هذا المال ولا يثنى منه فان نكل يضمنه المال ولا يقطع لان المال يثبت بالشبهات فجاز أن يثبت بالنكول ولا يستخلف في أشياء مخصوصة عند أبي حنيفة وهى النكاح والرجعة والايلاء والنسب والرق والولاء والاستيلاء وعندهما يستخلف لان النكول في باب المال انما هو حجة لكونه اقرارا لان الناكل يمتنع عن البين الكاذبة عادة فيصير معترفا بالحق دلالة لان الكاذب في الانكار مقرر ضرورة والاقرار يصح في هذه الاشياء واحتج بان قال انوا اقتضاعا على شرع الاسد لاف لفائدة القضاء بالنكول والقضاء بالنكول ههنا متعذر وتعام الخجج في المطولات

* (الفصل السابع في ذكر البيئات وفيه مقدمة تشتمل على ثمانية فصول) *
* (الفصل الاول) * في التعريف بحقيقة البيئة وموضعها شرعا * (الفصل الثانى) * في أقسام مستند علم الشاهد * (الفصل الثالث) * في حد الشهادة وحكمها وحكمتها وما تجب فيه * (الفصل الرابع) * في صفات الشاهد وذكروا موانع القبول (الفصل الخامس) فيما ينبغى للشهود والتنبه في العمل والاداء وما يجترز وامن الوقوع فيه والاحكام المتعلقة بكتابة الواتاق (الفصل السادس) فيما ينبغى للقاضى أن يتنبه في أداء الشهادة عنده (الفصل السابع) فيما يحذر منه الشاهد بعد شهادته فتبطل (الفصل الثامن) في صفة أداء الشهادة واللفظ الذى يصح به أداؤها

* (الفصل الاول في التعريف بحقيقةها وموضعها شرعا) * اعلم ان البيئة اسم لكل ما يبين الحق ويظهره وسعى النبي صلى الله عليه وسلم الشهود بدينه لوقوع البيان بقولهم وارتقاع الاشكال بشهادتهم لوقوع البيان بقول الرسول عليه الصلاة والسلام قاله أحمد بن موسى بن نصر الخوي في كتاب الحسبة وقال ابن قيم الجوزية ولم تأت البيئة في القرآن الكريم مراد بها الشهود وانما أتت مراد بها الحجج الدليل والبرهان مفردة وبمجموعة ولما كانت البيئات مرتبة بحسب الحقوق المشهود فيها واحتاج الى اقامتها وما هى عليه من التوسعة والتضييق والتثقيب وامكان التوثق وتعذر واختلاف مراتبها في القوة والضعف احتجنا الى ذكرها وعدد أنواعها وتبلي مسائلا فاما أنواعها فثلاثة شهادة الفرد وشهادة المثنى وشهادة الاربع وسائى مفصلا

* (الفصل الثانى في أقسام مستند علم الشاهد) * ولا يصح لشاهد شهادة بشئ حتى يحصل له به علم اذ لا تصح الشهادة الا بما علم وقطع بعرفته لا بما شك فيه ولا بما يغلب على الظن معرفته قال الله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا وقد يلحق الظن الغالب باليقين للضرورة وفي مواضع ياتى ذكرها كالشهادة في التلبس وحصر الورثة وما أشبه ذلك والعلم يدرك بأحد أربعة أشياء الاول العقل بانفراده فانه يدرك به بعض العلوم الضرورية

للمستقرض خذها وان تجرهم على الشركة فهذا مختل لانهم عالم بينا الروح فليس بشركة (وفي) أجناس الناطق والروضة مثل قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القرمز واحد ودورق التوت منه أيضا والعمل من آخر على أن القرمز بينهما منصفين أو أقل أو أكثر يجوز وكذا لو كان العمل منهما (وانما) يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره (زرع) أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشرى أن يطالبه بالربع أو بالثلث بحصة نفسه من الارض كما وعرف ذلك الموضع (اجيب) بأنه لا ذلك ذلك ولكن يفرمه نقضان نصيبه من الارض ان دخل فيها النقصان (المكيسل) أو الموزون اذا كان بين حاضر وغائب أو بين صبي وبالغ فخذ الحاضر أو البالغ نصيبه فانما تنفذ حصته من غير خصم اذا سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل أن يصل الى الغائب أو الى الصبي كان الهلاك عليهما * (ضمان المأمور والبال و ما ينصل بذلك) * (رجل) دفع الى آخر غلاما مقيدا بالسلسلة وقال اذهب

به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن لانه امره بشيئين وقد أتى بأحد هما (ولو) بعت انسانا الى مالسبة غيره
فأخذ المبعوث دابة الباعث وركبها فنهلكت ان كان بين الاثنتين والمبعوث انبساط في مثل ذلك فلا ضمان والافهوضامن (رجل) أعلى رجل
قوسا فذهب فأنكسر ان امره بالملا يضمن لانه فعله بامر وان لم يامر به بذلك ضمن لانه فعله بغير أمره (وفي) واقعات الناطق رجل قال لا خير
بعت منك دجى بفاس أو بالف فقبله الا آخر وقتله فانه يجب عليه القصاص ولو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه ونجب الدية في ماله لانه اطلاق
فأفاد شعبة (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا شيء عليه (وقال) ركن الاسلام أبو الفضل الكرماني رحمه الله تعالى لا يجب
الدية في أمع الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال اقطع يدي أو رجلي أو اقتل عبدى (٧٩) ففعل لشيء عليه بالا جاع لان

الاطراف لا يسلط بها

مسلك الاموال فضع الامر

(قال) العمدادى وقد وقعت

بخار او افعة وهى رجل قال

لا خوارم السهم الى حتى

أخذه فرجى اليه بامر

فأصاب عينه فذهب قال

الامام فخر الدين قاضى خان

رحمه الله تعالى لا يضمن

وهكذا أفتى بعض المشايخ

وقاسوا ذلك على مسئلة

القطع بان قال اقطع يدي

أود جلى وقد مرت (وفي

التجريد) رجل دفع الى

دلال ثوب بالبيع فدفعه

الدلال الى رجل على سوم

الشراء باذن الدافع ثم

نسيه لا يضمن لانه اذا اذن

صاحب الثوب بالدفع لسوم

لم يكن الدفع تعديا (وفي

فتاوى النسفى) رجل دفع

ثوب الى دلال لبيعه فعرضه

الدلال على صاحب دكان

وزركه عنده فهرب صاحب

الدكان وذهب به لا ضمان

على الدلال وهو الصحيح لان

هذا امر لا بد منه في البيع

مثل ان الاثنين أكثر من الواحد ويعلم به حال نفسه من ماله وسقمه وإيمانه وكفره وتبعج بذلك شهادته
على نفسه وما أشبه ذلك الثاني العقل مع الحواس حاسة السمع وحاسة البصر وحاسة الشم وحاسة
الذوق وحاسة اللمس فيسلك بالعقل مع حاسة السمع الكلام ويدرك بالعقل مع حاسة البصر جميع
الاجسام والاعراض والمبصرات ويدرك بالعقل مع حاسة الذوق جميع الطعوم والمذوقات ويدرك
بالعقل مع حاسة اللمس جميع الملمسات على اختلاف أنواعها الثالث حصول العلم بالاخبار المتوازنة فانه
يحصل به العلم بالبلدان النائية والقرى والمناصب وظهور النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ودعائه الى الاسلام
وقواعد الشرع وعالم الدين وكذلك نحو ز الشهاده المعجزة فى باب النكاح والذهب والموت وولاية
القاضى وعزله وما أشبه ذلك وقد استوفيت ذلك فى باب القضاء بشهادة السماع الرابع العلم المدرك بالنظر
والاستدلال جاز كما يجوز بما علم من جهة الضرورة ومن ذلك شهادة الحكماء فى قدم العيوب وحدوثها
وشهادة أهل المعرفة فى قدم الضرر وحدوثه ومن هذا المعنى شهادة أمة محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة
للنبيين على أمهم بالا بلاغ وشهادة المؤمن بان الله وحده لا شريك له وانه حى عالم قادر الى غير ذلك من الصفات
التي هو عالمها والعلم بذلك من جهات النظر والاستدلال وهذا باب واسع

* (المفصل الثالث فى حد الشهادة وحكمها وما يجب فيه) * أما حد الشهادة فهو اخبار يتعلق
بمعين وبقيد التعيين يطارق الرواية وفى مجمل اللغة الشهادة الخبر بما شهد به يسمى شهادة لان به يقع البيان
والاظهار لان المدعى يظهر منه ادعاء القاضى بالشهادة انه يثبت به الا ان الثبوت كان بسبب سابق على الشهادة
ليكن يظهر * وأما حكمها فله حالتان حالة تحصل وحالة أداء كاسنين ويجب أن تعلم ان شرطها يتنوع
الى شرط أصلى وشرط زائد ونعني بالأصلى شرط الوجود وهو صدور الركن من الأهل مضافا الى المحل لان
قيام ذات التعريف بالأصل وتبام حكمه بالمحل فاذا وجد من التصرف ما يقوم بذاته وحكمه بوجوده بذاته
وحكمه حيا كان أو شرعا ليكن فى الحسنى تعتبر الالهية الحقيقية والمحلية فى الشرعى تهتير الالهية شرعا وكذا
المحلية وأهلية الشهادة تنوع الى أهلية تحملها وأهلية أدائها وأهلية العمل تثبت بالعقل والحواس الخمس
فان أهل الشئ من يكون قادر على القدرة على العمل تثبت بالعقل بما يتحمل على من يتحمله ولن يتحمله
والعلم يترتب على سببه وهو العقل والحواس كما بينا وقد شرط فى خزنة الفقه فى جواز تحملها معرفة ثمانية
معرفة المقر بعينه واسمه ونسبه لان به يحصل معرفة من يتحمل عليه الشهادة ومعرفة عقله ورشده وكونه
طائفا فى اقراره لان به يحصل معرفة شروط صحة الاقرار ومعرفة قدر ما يجب له من الشهادة به لوما
ومن يجب له بصير المشهود له لوما وان كان اقراره بالسحاب بشرط قراءة المكتوب عليه من أوله

(وفي فتاوى قاضى خان) الدلال اذا دفع الثوب الى من استامه لينظر فيه ثم بشر به فأنه لا يضمن الدلال قالوا لا يضمن
الدلال لانه ما ذون فى هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وهذا من انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يطارقه أما اذا طارقه ضمن كالأودعه
الدلال عند صاحب الدكان فهرب بائنا ضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع (وفي فتاوى) ظهير الدين الوكيل بالبيع اذا دفع
المبيع الى رجل ليعرضه على من أحب فهرب بذلك الرجل بالبيع أو هلك فى يده أجاب بنجم الدين رحمه الله تعالى انه لا يضمن الوكيل والصحيح
انه يضمن (وقال) بعض المشايخ ان كان الذى دفع اليه ثقة أميناً لا يضمن (الوكيل) بالبيع اذا قال بعته من رجل لا أعرف وسلمته اليه ولم أقدر
عليه أفتى ظهير الدين رحمه الله تعالى انه يضمن الوكيل (قال) ومسئلة القمعة بخلاف هذا الجواب وهى اذا دفع قمعة الى آخر وقال له
ادفعها الى من يصلحها فدفعها الى من يصلحها ولا يعلم الى من دفع اليه لا ضمان عليه كالأودع فى الدية ونسبها وقد هلكت لا ضمان عليه

(وفي العدة) وجل غاب وأمر تليذه أن يبيع السلعة ويسلم عنها إلى فلان فباع التليذ السلعة وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لأن الوكيل لا يلزمه اتعاب ما تبرع به * (نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق) * (إذا ادعى المودع أنه دفع الوديعة إلى أجنبي لا ضرورة كوقوف الحريق ونحوه لا يصدق إلا بينة عند أبي حنيفة وأبي يوسف فرجهما الله تعالى (وذكر) في العدة أن علم أنه وقع الحريق في بيته قبل والا فلا (وذكر) القاضي أبو اليسر رجما لله تعالى إذا قال المودع أودعها عند أجنبي ثم ردها على فهلكت عندى والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع وبضمن المودع لأنه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى الإبراء فلا يصدق إلا بينة يقيمها على ما دعى وحينئذ لا يضمن لأنه أثبت بالبينات ارتفاع سبب (٨٠) وجوب الضمان (وكذلك) لو قال بعثتها إليك على يد أجنبي والمودع يشكر ذلك فالقول قول المودع (وكذلك) إذا دفعها إلى

رسول المودع فأنكر المودع الرسالة ضمن المودع والقول قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول أن صدق أنه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك إلا أن يكون المدفوع قائما فيرجع (ولو) قال رددتها إليك على يدي أو على يدين في عيالي وكذب المودع فإلزامه قول المودع مع يمينه لأن حمله الاختلاف في وجوب الضمان وهو ينكر فيكون القول قوله (ولو) أقر المودع أنه استعدها ثم ردها إلى مكانها فهلكت لا يصدق في الرد إلا بينة لأنه أقرب وجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق إلا بينة (فالحاصل) أن المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ من الضمان إذا صدقه المالك في العود وإن كذبه لا يبرأ إلا أن يقيم البينة على العود إلى الوفاق (وفي المنتقى) إذا قال المودع

إلى آخره حتى يحصل له العلم باقراره وإن كان الشاهد أعجميا يقر أنه بالجمية ما تضمنه الكتاب وعلى هذا غير الاقرار من التصرفات والصبي العاقل أو العبد أو الكافر إذا تخلف الشهادة ثم أداها بعد البلوغ والعنق والاسلام تقبل لأن الحرية والبلوغ والاسلام شرط الأداء لا شرط العمل فيشترط وجودها عند الأداء وأهلية الأداء تثبت بما تثبت به أهلية العمل وبما رآه وهو النطق والحفظ واليقظة لأن بالحفظ يبقى عنده ما تحمله من الشهادة إلى حين أدائها بالنطق بقدر على الأداء واليقظة لا يغفل من أداء ما يجب أدائه وأما شرط الزائد فسيأتي إن شاء الله تعالى في محله هو أن يبقى به من هذا الموضع وطريق العمل هو أن يدعى ليشهد ويستحفظ الشهادة فإن ذلك فرض كفاية تحمله بعض الناس عن بعض حيث يفتقر إلى ذلك ويخشى تلف الحق بعدم الشهادة فإن كان الرجل في موضع ليس فيه من يحمل ذلك منه تعين عليه أداء الشهادة فبالامتناع عنها عند الحالك لم يلحقه المأثم لأنه قد صار ذلك في حق المسلم كالمادة ومتى لم يتعين ذلك في حقه لا يلحقه المأثم * (مسئلة) * ذكر في المنتقى من نوادر هشام من محدد رجل له شهود كثيرة فدعا بعضهم ليقيم الشهادته وهو يجد غيره ممن تقبل شهادته يسعه أن يمتنع وأن لا يجده غيره ممن تقبل شهادته أو كان ممن تقبل شهادته ولكن هذا الشاهد ممن تكون شهادته أسرع قبولاً لا يسعه الامتناع عن الأداء علمنا * (مسئلة) * ذكر الخلفاء في أدب القضاء ويكره أن يدخل الرجل بين اثنين يقران ولا تشهد علينا بما نسمع منا ولا تشهد لحد الغريقين بشئ يبدو ربيتنا مع هذا الذي دخل وسمع من أحدهما اقرارا لا آخر وطاب المقرة منه الشاهد من العلماء قال لا يحل له أن يشهد لأن الشهادة أمانة وقد منعه عن تحمل الأمانة وعند علماء ثنائنا يحل له لأنه حصل له العلم فلا امتنع عن الشهادة صار كاتما للشهادة ولا يجوز أن يكتم الشهادة وأما الأداء وهو أن يدعى ليشهد بما علم واستحفظ أياه فإن ذلك واجب عليه لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادات وقوله تعالى وأقيموا الشهادة لله وأما حكمها قال بعضهم حكمة مشروعية صيانة الحقوق وأما ما تجب فيه فالسلام فيه (٦) في فصلين الأول في حكم الشهادة في الحقوق كالبيع والأجارة والسلم والقرض وما في معنى ذلك قال الله تعالى وأشهدوا ذات بياهم ويحجروا المبيعة الحقوق على اختلاف أنواعها وقد اختلف في هذا الأمر فقال بعض العلماء هو على الوجوب وعليه إلا كثر وقال مالك هو على الندب

*(الفصل الرابع في صفات الشاهد وذكر موانع القبول وفيه فصلان) *

الأول في فضل الشاهد وصفته وقد نطق القرآن العظيم بفضل الشهادة ورضعها ونسبها إلى نفسه وشرف بها ملائكة ورسله وأفاضل خلقه فقال تعالى لكن الله يشهد بما أنزل اليك أنزل به علمه والملائكة يشهدون

ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام وأقام المودع بينة إنما كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدتها فضاغت يقبل هذا منه ولا يضمن وقال (ولو) قال أوليست عندى ثم قال وجدتها فضاغت يضمن (العقار) هل يضمن بالجود أو لا وذكر شمس الأئمة السرخسي إذا جحد الوديعة في العقار لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف فرجهما الله تعالى ومن المشايخ من قال العقار يضمن بالجود بخلاف (وقال) شمس الأئمة الحلواني في ضمان العقار بالجود عند أبي حنيفة أرجه الله روايتان * (نوع في ضمان المستعير) * (ذكر) في الذخيرة رجل استأجر دابة واستأجرها ليشيع جنازة فركبها ثم نزل ودفعها إلى إنسان ليصلي صلاة الجنازة فسرق لا ضمان على المستعير ولا على المستأجر فصار الحفظ في هذا الوقت مستثنى (وفي فتاوى) ظهير الدين لو كان يصلي في الصبر أو نزل عن الدابة وأمسكها فانفلتت منه لا ضمان عليه (قلت) وهذه المسئلة دليل على أن (قوله في فصلين الخ) ذكر الأول ولم يذكر الثاني وإن كان يعلم من الفصول السابقة أنه معصية

المعتبر أن لا يغيبها عن بصره (وذكر) في فتاوى الفضلي عن محمد رحمه الله تعالى فيمن استعار دابة فحضر الصلاة فدفعها إلى غيره لم يسكنها قضاء قال إن كان شرط في العارية ركوب نفسه فهو مضامن والا فلا ضمان عليه (ولو) سلم الدابة إلى رجل ليسلمها إلى مالكها فاضاعت ضمن (وقال) الفقهاء أبو الميث رحمه الله تعالى هذا إذا كان شرط أن يحمل أو يركب بنفسه أما إذا أطلق ولم يبين فلا ضمان عليه لأن العارية تودع (وفي العدة) لو استعار فرسا حاملا ليركبها إلى موضع كذا فركبها وأردف معه آخر فاسقطت ضمانا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن إذا انقضت الأم بسبب ذلك فعليه نصف النقصان لأن النقصان حصل بركوبه وركوب غيره وركوبه به ما ذون فيه فلم يصح سبب الاضرار بركوب غيره ليس بما ذون فيه فواجبنا عليه نصف الضمان لهذا وهذا إذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنان فاما إذا كان لا يمكن فهو اتلاف فيضمن المستعير جميع النقصان (ولو) استعار دابة وفي بطنها ولد فزادت من غير صنعه وأسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو نفعها بالعام أو فقاً عنها يضمن (وفي) خلاصة المفتي وجب استعار دابة فقال مالكها أعطيكها عند ما جاء المستعير في الغد وأخذها (٨١) بغير إذن مالكها واستعملها وردها ذات لا يضمن (وفي

الذخيرة) المستعير إذا قضى حاجته من الدابة ثم ردها على يد بعض من في عياله فلا ضمان عليه إن عطيت هذا هو العرف فيما بين الناس بخلاف الوديعة (ولو) ردها على يد عبد صاحب الدابة وهو عبد يقوم عليها لا يضمن (وكذلك) إذا ردها على يد عبد لا يقوم عليها برأى أيضا في الصحيح (وكذلك) لو لم يجد صاحب الدابة ولا خادمه فربطها على معلفها في دار صاحبها لا يضمن (وفي الوديعة) إذا ردها على يد عبد صاحب الوديعة وضاعت من يده يضمن من المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها أولا يقوم هو الصحيح (وفي العدة) إذا كانت العارية

وقال تعالى فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا فجعل كل نبي شهيدا على أمته ليكون أفضل خلقه في عصره وقال تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم ويكنى الشهادة شرفا أن الله تعالى يفيض الفاسق عن قبول شهادته ورفع العدل بقبولها منه فقال تعالى إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأخبر سبحانه أن العدل هو الرضى بقوله ممن ترضون من الشهداء وعرفنا سبحانه أنهم قوام العالم في الدنيا فقال تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض قال بعضهم الإشارة إلى ما دفع الله عن الناس بالشهود في حفظ الأموال والنفس والدماء والأعراض فهم حجة الإمام وقولهم تنفذ الأحكام وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال أكرموا منازل الشهود فإن الله تعالى يستخرج بهم الحقوق ويرفع بهم الظلم واشتق الله تعالى لهم اسمها من أسماء الشهداء ففضلوا ككرم ما وقد تقدم أن للشاهد حالتين حالة العمل وحالة الاداء وان من شرط الاداء الحرية والبلوغ والاسلام فيشترط وجود ذلك عند الاداء ولا يشترط ذلك عند العمل وأهلية الاداء تثبت بما تثبت به أهلية العمل وبأورأخوهو المتفق والحفظ والبقاة لان بالحفظ يبقى عند ما يحمله من الشهادة إلى حين أدائها وبالنطق يقدري على الاداء والبقاة لا يغفل من أداء ما يجب أدائه حتى أنه لا تقبل شهادة تسعة الصبي الذي لا يعقل والمجنون لا يصح عدم عقلهما والآخرس لعدم نطقه والاعمى لعدم البصر وان كان بصيرا وقت العمل أعمى عند الاداء لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف لانه لا يقدر على تميز من شهد عليه وبه الفتوى والاصبي الذي يعقل لان الشرع ألحقه بغيره في العقل في حق التصرفات الضرورية والالتزام بالضرر والنفع والشهادة من جهة ذلك فلم يبق أهل الشريعة والعبد لان الشرع ألحقه بالعاجز والكافر لان الشرع أبطل أهليته في حق الشهادة على المسلم والمحدود في العقذ لان الشرع أبطل أهليته على التأييد وألحقه بالآخرس لانه جنى بإسائه فعاقبه بقطع إسنانه معنى والمغفل عند محمد فاته قال أر جود عامه ولا أقبل شهادته ولهذا إذا شهد اعمى في حادثة فردت ثم أعادها بعد البلوغ قبل وكذا إذا شهد في حادثة فردت ثم أعادها بعد العتق قبل وكذا الذي إذا شهد على مسلم فردت ثم أعادها بعد الاسلام تقبل وكذا الاعمى إذا شهد فردت ثم

(١١ - معين الحكم) عقد جوهرا أو شيئا نفيسا دفع ذلك إلى عبد المعبر أو إلى أجنبي يضمن (والمستأجر) في رد المستأجر كالمستعير والمرتهن بمنزلة المودع (وفي) فتاوى طه ميرالدين امرأة استعارت ملاءة ووضعها داخل البيت والباب مفتوح فصعدت السطح فهلكت الملاءة قبل تضمن وقبل لا تضمن (ولو) استعارت سراويل لتلبسه فابستمهوى تمشى فزلفت رجلها فخرق السراويل لا ضمان عليها لانه لا صنع لها فيه (وفي) فتاوى الديب تاري إذا انقضت العين المستعارة في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان إذا استعملها استعمالا معهودا (رجل) دخل منزل انسان باذنه وأخذ اناء لينظر اليه فوقع وانكسر لا يضمن وان أخذه بغير إذنه بخلاف ما إذا دخل في السوق الذي يباع فيه الاناء فاخذ اناء بغير إذن مالكه فسقط وانكسر يضمن (رجل) ساءم قدحاً ليشتريه من صاحبه فقال أرفق قدحك هذا فدفعه اليه لينظر فيه فوقع منه على الاقداح فانكسر القدح وأقداح آخر لا ضمان عليه في القدح الذي ساءمه ويضمن الاقداح (وفي) النوازل لو احتعمل فصاع الحمام فسقط قصعة من يده وانكسرت أو أخذ كوز ففقع ليشر بفسقط أو أخذ قدحاً فوقع من يده لا يضمن لانه عارية (وفي) تجر يد أبي الفضل رحمه الله تعالى إذا اختلف المعتبر والمستعير في الايام أرفق المكان أو في الجمل على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع عبه

(ضمان المرئى) (المرئى) اذا ركب الدابة المرونة ليردها على المالك فهل كفت في الطريق لا يضمن ان يضمن من ركب به ولا يضمن
لا يصدق الا يضمنه على سلامتها (ولو) رهن عبدا فابق سقط الرهن فان وجدته صار رهنا وسقط من الدين بحساب ذلك ان كان اول ابان وان
كان ابق قبل ذلك فلا يضمن من الدين شي وسياق غمالة في فصل الرهن ان شاء الله تعالى *(ضمان المستاجر)* (ذكر) في شرح
الطحاوي ان في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجرة في كل موضع لا يضمن في الاعارة ولا يضمن في الاجارة ويجب الاجر
انتهى (وفي العدة) الجار المستاجر اذا عصى أو عجز عن المشي فباعه المستاجر وأخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم
حتى يامر ببيعه لا ضمان عليه في الجار ولا في غنمه وان كان في موضع يقدور على ذلك أو يستطاع بيع امساكه أو رده أعفى فهو ضامن لقيمته (رجل)
استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار آخر حمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره واشتغل به فذهب الجار المستاجر وهلك هل يضمن
قبل ان كان بحالة لو اتبع الجار (٨٢) المستأجر يملك حماره أو مئاته لا يضمن ولا يضمن (وفي الذخيرة) اذا كان المستأجر استأجر حمارين

أعاده بعد ما أبصر لان المردود لم يكن شهادته قاطعة حدث له الشهادة بعد زوال العوارض بخلاف ما اذا
شهد الفاسق في حادثة فردت لفسقه ثم أعادها بعد التوبة لا تقبل لان المردود كان شهادة لان الفاسق أهل
لشهادة عندنا وكذا الذي اذا شهد على ذي أو حربي مستأمن فردت لفسقه في دينه ثم أعادها بعد الاسلام لان
له شهادة على جنسه فكان المردود شهادة وكذا الحدود وفي القذف اذا ردت شهادته في حادثة ثم أعادها بعد
التوبة وكذا اذا شهد في حادثة فردت ثم اودعها بالذمة ثم أسلم ثم أعادها لا تقبل لما بيننا من أن الشرع أبطل
أهلية شهادته على التأيد بقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا بخلاف الذي اذا قذف في ذنب ثم شهد
فردت شهادته ثم أعادها بعد الاسلام حيث تقول لانه خص عن هذا النص بالاجماع وأحد الزوجين
اذا شهدا ما حبه فردت فأعادها بعد الابانة لا تقبل لان المردود كان شهادة
(فصل) قال في فتاوى صاعد حد الله الدالة أن يكونوا أحرارا عاقلين بالغين غير مرتكبين كبيرة ولا
معمرين على غير ذلك فظاهر منهم كذب قال الطحاوي ما أودع الله عليه بالنار وقال غيره ما يتعلق الحد أو
الزجره وفي فتاوى أبي اللبث شرط العدالة أن يحتجب الاله والمشتبهة وفيه بطلان ولا يصحكون ساهي
القاب قال بعضهم هم أيضا والعدالة هي تفرقة في الناس تحت على ملازمة التقوى باجتناب الكثرة وتوفي
المغائر والتعاني عن الرذائل المباحة وقال بعضهم المراد به الاعتدال في الاحوال الدينية ثم ذلك بان
يكون ظاهرا لالامانة عفيفا عن المحارم متوقفا عن المسا ثم بعد ما من الرب مأمونا في الرضا والغضب
(الثنائي في وائع القبول) مانع مطلقا ومانع على جهة بمعنى أنه يمنع من قبول الشهادة مع بقاء العدالة
(القسم الاول) يكثر تعداده ويتعدده صره ولا يمكن نذكر منه ما يتسرفه كل وصف أو فعل مناف
للعادلة أولاه روعة أولهما كتمان على فعل الفاحشة وما أشبهها من الكثرة والاصرار على الصغيرة بميرها
كبيرة ومنه أن يدعى لم القضاء بالنجوم فاذا ادعاء واستهزأ وكل المال به سقطت شهادته وقد أطال
العلماء الكلام على هذه المسئلة ومن جملة أن النجم اذا كان مؤمنا بالله عز وجل مقرا بان النجوم
واختلافها في الملوغ والغروب لا تأثير لها في شيء مما يحدث في العالم وان الله عز وجل هو الغالب لذلك
كله الا انه جعلها أدلة على ما به الله عز وجل فحكمه هذان يترجم عن اعتقاده ويؤدب عليه أبدأ حتى

فأشغل بغير عمل أحدهما
ضاع الاخران غاب من
بصره فهو ضامن (قلت) فعلى
هذا ينبغي أن يضمن في المسئلة
التي مرت ان غاب الجار عن
بصره ثم هلك (رجل) استأجر
حمارا لذهب به الى موضع
معلوم فأن خبر أن في الطريق
لصوا فسلم بانفت الى ذلك
فأخذ الاموص وذهبوا
بالجاران كان الناس
يسلكون ذلك الطريق
هذا الخبر يدبرهم وأولهم
فلا ضمان والا فهو ضامن
(وفي) فتاوى قاضي خان
استأجر دابة أو عبدا فان
مؤنة الردي بعد الفراغ على
صاحب العبد والدابة (وكذا)
مؤنة فرد المسرهون تكون
على الرهن ومؤنة فرد الودعة
تكون على صاحبها ومؤنة
رد المستعار تكون على

المستعير ومؤنة فرد المصوب تكون على الغاصب (وكذا) مؤنة رد المبيع بيعه فاسدا بعد الفسخ على الغاصب (استأجر) مكاريا يكف
أوجالا يحمى له طعاما في طريق كذا فخذ طريقا آخر يسلكه الناس فهلك المتاع لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين أما اذا
كان بينهما ما تفاوت فاحش في الطول والقصر والسهولة والصعوبة فيضمن (وذكر) في العدة بقا لاهل قرية ولهم مري ملتف بالاشجار
لا يمكنه النظر الى كل بقرة فضاغت بقرة لا يضمن (ولو) مرت بقرة على قنطرة فدخلت رجلاها في ثقب القنطرة ففانكسرت أو دخلت في ماء عميق
والبقا لا يعلم فليس بها ضامن اذا أمكنه سوقها (وفي الذخيرة) أهل موضع حوت العادة بينهم ان البقا اذا دخل السمح في السكك أرسل كل
بقرة في سكة صاحبها فله الرأى كذلك فضاغت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها لا ضمان عليه لان المعروف كالمشروط
(ضمان الحمار) (رجل) استأجر لحظا خان فسرق من الخان شيء الا ضمان عليه لانه يحفظ الابواب فقط أما الاموال فهي في يد
أربابها في البيوت (وروي) عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس الخواص في السوق فتقب حانوت وسرق منه انه ضامن لانه في معنى
الاجبر المشترك لان ليكل واحد حانوتا على حدة فصار بمنزلة من يرعى غنما لكل انسان شاة ونحو ذلك (وقال) الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر

وحمد الله تعالى الحارس أجبر خاص فلا يضمن اذا انقلب الحافون لان الاموال محفوظة في البيوت وفي يد لاهي وهو الصحيح وعلية الفتوى واختار الفقيه أبو جعفر انه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن ما كان داخل السوق (وذكر) في الخبر يدل الدال والنحاس أجبر مشرك حتى لو ضاع شيء من يده من غير منعهما فلا ضمان عليهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * (ضمنان الحال) * (ولو) استأجر رجلا ليحمل له دن خل فغمر وانكسر يضمن لانه تولد من عمله وهذا اذا انكسر في وسط الطريق أما اذا سقط من رأسه أو زلق رجله بعد ما انتهى الى المكان المشروط ثم انكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه لانه حين انتهى الى المكان المشروط لم يبق الجمل مضمونا عليه (وفي) المتقي ولو استأجر رجلا ليحمل له زق من سمن فحمله صاحبه والجمال ايضا على رأس الجمال فوق وقع وتغرق الزق لا يضمن الجمال لانه لم يسلم اليه السمن فان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على الجمال بدون التسليم (وذكر) في فواز ابن سماعه رحمه الله تعالى ولو حمله ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان برب الزق فرفعاه ليضعاه على رأس الجمال فوق وقع وتغرق فالجمال ضامن لانه صار في ضمانه حين حمله (٨٣) ولم يبرأ منه بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه (وفي) الذخيرة اذا

يكف عنه ويرجع عن اعتقاده ويتوب عنه لان ذلك بدعة يخرجهم افسقا امامته وشهادته ولا يحمل المسلم ان يصدقه في شيء مما يقول ولا يصح ان يجتمع في قلب مؤمن تصديقه مع قول الله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحد الا من ارتضى من رسول وغير ذلك من الآيات والاخبار ومنه شهادة الهاجي لان الملعون مخفف ومجناه ومنه من ترك الجمعة والجماعة والعبد من وهو في المصر بنصر عذر مجناه وان تركها متأولان الامام صاحب بدعة تقبل لانه يعتقد ديننا فلا تخزم عدالته ومنه مصر الجروب معها وكراهه اذ هو ممن يبيعها ومنه من لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة ومنه من سافر واحتاج الى التيمم فلم يحسنه ومنه من ترك ما استفيد وجوبه بالامر المطلق لا تقبل شهادته على قول من يرى أن قضية الامر المطلق عن الوقت الوجوب على الفور وتقبل على قول من يرى انه على التراخي من شرح الخبر يدومته الملاعب بالطنبور ومن يلعب بالجام وبطيرهن وقيل من يبيع الجام ولا يطيرهن تقبل لان تعبيره لا يخالف مطالعة عورات الناس وهي محرمة ومنه من اعتاد دخول الجام بلا تزولانه كشف للعدو وهو حرام ومنه شهادة المفتي والناتحة والقول والرقاص ومن يخرق ثوبه في مجاس السماع وقيل لا يسبق بالقول من غير لعب ومنه شهادة الاقلف اذا ترك الختان بغير ضرورة ومنه من أكل في السوق بين أيدي الناس ذكر الكرخي ومنه من مشى في السوق في سراويل لا يقيص معه ومنه من يبول على الطريق ومنه من يصارع الاحداث في الجمع لان هذه أمور مستشفعة عن سد الدماء والقضاء لم يقبل شهادة من حاسب أمه في النفقة ومنه الفرار من الزحف وان فر الامام من الزحف ان يفر من المثلين ومنه جهل الرجل أحكام قصر الصلاة اذا كان من أهل السفرو ومنه قبول جوار العمل المضروب على أيديهم وكذا ايمان الاكل عندهم بخلاف الفاتو بخلاف قبول جوار الخلفاء من يرضى منهم ومن لا يرضى وقد قبلها جماعة من العلماء أهل الفضل ومنه العصية وهو أن يغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا ومنه النجاسة والخيانة والرشوة ومنه شهادة بائع الاكفان لا تقبل قبل هذا اذا ترصد لذلك العمل لانه حينئذ يفتي الموت والاطاعون أما اذا كان يبيع الثياب هكذا يشتري منه الكفن تجوز شهادته من المحيط ومنه سكوتة عن شيء من حقوق الله تعالى مثل متق عبده أو أمته يراهما كان وطلاق امرأة

سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه لا يضمن وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن أيا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهم (واذا) انقطع جبل الجمال وسقط الجمل ضمن الجمال بالاتفاق * (ضمنان المكاري) * (ذكر) في الذخيرة لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكاري فسقط الجمل وقسد المتاع وصاحب المتاع راكب على الدابة لا يضمن الاجبر بخلاف ما اذا عثرت الدابة المستأجرة وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع يسير معه خلف الدابة فان الاجبر يضمن لان الهلاك حصل من جنابة يده وحمل العمل مسلم اليه (وفي)

فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى مكاري رجل كرايس انسان فاستقبله الأصوص فطرح السكر ايس وذهب بالجارفان ان كان يعلم انه لو لم يطرح السكر ايس أخذوا السكر ايس والجارفان عاياه لانه لم يترك الحلقام القدرة عليه * (ضمنان النساخ) * (وفي) فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع الى نساخ غز لا ينجحه كرايسا فدفعه النساخ الى آخر لينسجه فسر من بيت الاخير ان كان أجبر الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجبر الاول وكان أجنبيا ضمن بالاختلاف ولا يضمن الاخير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما رجما الله تعالى يضمن وهو ظاهر المودع اذا دفع الوديعة الى أجنبي بغير اذن مالكها فعندهما صاحب الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني (قال) صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري ان كل مانع اشترط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره وانما لا يضمن اذا كان الاخير أجبر الاول فيما اذا كان أطلق له العمل أما اذا اشترط عليه التسليم بنفسه يضمن بالدفع الى الاخير وان كان أجبره (اذا) قال صاحب الثوب للنساخ اذهب بالثوب الى منزلك حتى اذا رجعتان الجمعة سرت الى منزلي فاو في لك أجرك فاختار التوبين يد الحائث في التوجه قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كان الحائث دفع الثوب الى صاحبه أو مكنته من الاخذ

ثم دفعه صاحب إلى الحائلك ليقضي له الأجر يكون الثوب وهما فإذا هلك بالأجر وان كان صاحب الثوب يدفع الثوب إليه على وجه التوبة
لا يضمن الحائلك وتكون أجره على صاحب الثوب ولو منع الحائلك بالأجر قبل الدفع اختلف العلماء فيه فان اصطلم على شيء كان حسنا كذا
في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى (وفي العمادى) للمائلك والقصار والصباغ ولكل صانع له له أن ترفى العين احتباس ما استوحى وعلى العمل
فيه حتى يأخذوا الأجر ولو هلك في يده بهد الحابس لا يضمن منه دأبى حنيفة ترجمه الله تعالى ولا أجر له بل لك المعقود عليه قبل التسليم (حائلك)
عمل بالأجر فتعلق الأجر به ليأخذ به وأبى الحائلك أن يدفع حتى يأخذ الأجر فتعرق من مده صاحب له ضمان على الحائلك وان تعرق من مدهما
فعلى الحائلك نصف الضمان (إذا) خالف الحائلك في التسليم بأن أمره أن يسلم له ثوبه بأربع أو ستين أو أربع أو أمره أن يسلمه بربع
فيسلمه فحينئذ هو على العكس ففي الفصول كلها صاحب الغزل بالخيار ان شاء ترك الثوب على النسيج وضمنه غزلا مثل غزله وان شاء أخذ
الثوب وأعطاه الأجر المسمى لا يراد في (٨٤) الزيادة ولا ينقص في النقصان لانه متبرع في الزيادة وفي النقصان نقصان العمل (وذكر)

صاحب الذخيرة هذه المسئلة
هكذا ثم قال اختلف المشايخ
هل يعطيه المسمى أو أجز
المثل قال بعضهم يعطيه أجز
المثل على كل حال لا يجاوز به
ما مسمى وقال بعضهم يعطيه
ما مسمى إذا أخذ من الثوب
ورضى بالعيب وان أخذ
الثوب ولم يرض بالعيب
دمه عليه أجز المثل على كل حال
لا يجاوز به المسمى

(ضمان الخياط)
(رجل) قال الخياط انظر
الى هذا الثوب فان كفاى
فيمصا فاقطعه بدهم وخطه
فقال الخياط نعم وقطعه ثم
قال بهد ما قطعه انه لا يكفيل
ضمن الخياط قيمة الثوب
لانه انما أذن له بالقطع بشرط
الكفاية (ولو) قال الخياط
انظر أتكفىني فيما فقال
الخياط نعم بكفىك فقال
صاحب الثوب اقطعه فقطعه

يرى زوجها مقيمة معها ولا يقوم بذلك وليس له عذر وقد روى في الحرمة المغالطة بخمسة أيام من غير عذر
انظر القنية وقد حكى فيها عن القاضي عبد الجبار وشرف الأئمة المكي وركن الضياع لو شهدوا بعد ستة أشهر
بقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل إذا كانوا عاقلين بعيشهم عيش الأزواج وان كان تأخيرهم لعذر تقبل
ومنهم ما حكاه عن شرح الزيادات مات عن امرأة وتورثته فشهدوا هذه الشهود انه كان أقرب بحر متحال محبته ولم
يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل إذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكونه لانهم فسقوا وشهادة
الفاسق لا تقبل (القسم الثانى) من وائع قبول الشهادة ما يمنع على جهة وهو رد الشهادة مع بقاء العدة والقوله
أسباب الاول التغفل وقد ذكرنا التغفل في صفات الشاهد وان يشترط في الشاهد أن يكون محترزا يؤمن
عليه التحصيل وقد يكون الخبر الغافل ضعيفا لا يؤمن عليه الغفلة وأن يلبس عليه فإذا كان كذلك لم يجز
للامام قبول شهادته السبب الثانى ان يجزى لنفسه منفعة أو يدفع عنها مضرة وأصله ان كل شهادة حرت مغنما
أو دفعت مغرما لم تقبل لانها انما كانت فها تممة الكذب وشهادة المتهم مردودة لقوله عليه الصلاوة والسلام
لا تشهدوا قتلهم مثال الجرح شهادة المستأجر لا تجزى بالمستأجر والمستعير لا يعبر بالمستعير لا تقبل لانه يجزى الى
نفسه مغنما لانه يظهر معنى الملك لنفسه وهو ملك الانتفاع قال أبو حنيفة في المحرر ولا ينبغي للقاضي ان يجزى
شهادة الاجير لانه مستأجر والاستاذ لاجيره ومثال الدفع شاة في يد رجل قال لا تخربها فاذبحها فاقام
رجل شاهدين أحدهما الذابح أن ذا اليد قصها منه لا تقبل شهادة الذابح لانه يدفع عن نفسه
مغرما لان الذابح ان لم يكن عالميا يكون الأمر غاصا وقت الذبح ففى اختار المشهود له تضمن الذابح يرجع عما
ضمن على الأمر متى جازت شهادته فيكون دافعا مغرما وان كان عالميا يكون الأمر غاصا ان لم يكن له حق
الرجوع لكن لا مشهور له خبر التضمن يضمن أي ما شاع في التخيير نوع تخفيف لا ذابح لانه وما
لاختار المشهود له تضمنه فممكن دافعا مغرما معنى من الخط * (مسئلة) * ثلاثة نفر قتلوا رجلا عدا
فشهد اثنان لواحد على اولى انه قد قتل فاعفاه قال محمد وجاز لانهم شهدا على فعل غيرهما وقال أبو يوسف
هو باطل لانهم ما يجزى هذه الشهادة الى أنفسهم ما مغنما وهو سقوط القصاص عنهم وانقلابه مالا بعفو الولي
عن أحدهما من المنتقى * (مسئلة) * رجل على أو بعة نظرمال وليس كل واحد منهم كفيلا له على صاحبه

وذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه أذن بالقطع مطلقا (وان) قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب اقطعه وقال اقطعه
اذن قطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق ذلك الاذن بالشرط (وفى) الذخيرة رجل دفع الى خياط كرايا الخياط له فبصا فخطه فبصا
فاسد او علم صاحب الثوب بالفساد وابسه لبس له أن يضمنه لان اللبس يكون رضيا بالفساد (قال) ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل (وفى)
المنتقى) اذا دفع الى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدم أو اجعل كمة خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قدر اصبع ونحوه
فليس بشئ وان كان أكثر منه فله أن يضمنه * (ضمان القصار) * (القصار) اذا لبس ثوب القصار ثم تركه فضاغ به عنده لا يضمن (وفى)
العرب ولو دفع الى قصار ثوبا بقصره بهد اناق فجعل القصار يدقه فاستعان برب الثوب على دفعه فدقه فتعرق الثوب قال محمد رحمه الله تعالى
إذا لم يعلم من أيهما تعرق فالضمان على القصار لانه في يده وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن القصار نصف القيمة (وروى) ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى انه يجب كل الضمان على القصار حتى يعلم انه تعرق من دق صاحبه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يضمن
القصار أصلا ما لم يعلم انه تعرق من دق بناء على ان يد الأجير المشترك بدانة عنده يضمنان عندهما وإذا لم يتعرق الثوب هل يسقط من الأجر

مما أورده المصنف من كل المال الذي كسره في الحياض من شمس الاعانة الاجتران استعان بالمستأجر لم ينقل فعل المستأجر الى الاجير حتى يستوجب
 الاجر وكذلك لو جاهد صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط أو نسج بعض ثوبه في يد النسيج فانه يسقط ما من الاجر بحصة لان
 الاعانة لا تجرى في الاجارة بخلاف المضاربة فان الاعانة تجرى فيها (وفي الذخيرة) لو حلف القصار الثوب فزرت به حوله فخرق لاضمان عليه
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الهلاك لم يكن من فعله وعندهما يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه (تليذ) القصار أو أجيره الخاص
 اذا أوقد ناراً بامر الاستاذ أو المصراع فوقعت شرارة على ثوب القصار فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على استاذة وان لم يكن من ثياب
 القصار ضمن الاجير (وعن) محمد رحمه الله تعالى اذا أدخل القصار سر اجافونه فاحترق به ثوب غيره بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن
 الاحتراز عنه في الجاهل وانما لا يضمن في الحريق الغالب الذي لا يمكن اطفاؤه وهذا قواها ما فاما عند أبي حنيفة فترجحه الله تعالى فلا يضمن ما هلك
 بغير صنعه (استنبقت) أئمة بخار عن القصار اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ (٨٥) وهلك في الغد هل يضمن أو لا أجابوا

نعم يضمن (ولو) اختلفا
 في الشرط وعدمه فينبغي
 أن يكون القول للقصار لانه
 منكر للشرط (ثم) اذا شرط
 عليه أن يفرغ اليوم أو
 نحو من العمل ولم يفرغ
 فيه وقصره بعد أيام هل
 تجب الاجرة قال صاحب
 الفصول كانت واقعة
 الفتوى وينبغي أن لا تجب
 الاجرة لانه لم يبق مقد
 الاجارة بدليل وجوب
 الضمان على تقدير الهلاك
 اهـ (ضمنان الصباغ) *
 (رجل) دفع الى صباغ
 ابراهيم الصباغ بكذا ثم
 قال للصباغ لا تصبغ ابراهيمي
 ورده على كذا فلم يدفعه ثم
 هلك لم يضمن الصباغ لان
 الاجارة صحت والمستأجر
 لا يضمن من فسخ الاجارة
 بغير رضا صاحبه الا بعذر

قوله اثنان انه قد أراه من المال قال محمد وهو جائز وقال أبو يوسف هو باطل * (مسئلة) * شهد اثنان
 على رجل انه قال أ بكم طلاق امرأته فهو جائز وأما في أيديكم فأ بكم طلقها فهو جائز والزوج لم
 يجهد لم تجز شهادته ما لا يضمن شركه في الوكالة فاذا اشترى كوا في الوكالة لم يقبل شهادته بهضم لبعض فيها
 (مسئلة) * ادعى على رجل ديناً بعد وفاته وبالتركت فابدينه فقتضى القاضي بدينه ثم شهد القضي له بالدين
 لو رثته الميت بحق على رجل كان لا يضمن لانه لا يجرى من هذه الشهادة الى نفسه من غنما واهوانه
 يتعلق حقه بهذا المال الكلي من الحياض * (مسئلة) * رجل مات وترك أربع بنين وترك ألف درهم
 فاقسموها ثم جاءت جده الميت ودفعة تطالب حقه فاشهد اثنان من الورثة ان التركة ألف درهم وشهد
 اثنان ان التركة ألف درهم فشهادة الاثنين على الالف لا تقبل لانهم ما يدفعان عن أنفسهم الزيادة التي
 حصلت في أيديهم ما بشهادة الاثنين الا تخبر فيصير ذلك تهمه في دفع المشاركة * (فرع) * ولو شهد
 اثنان ان فلان أوصى بثلاث ماله لفلان وفلان الميت والميت ابن الشاهد جاز والثالث كله للميت عندهما وعند
 أبي يوسف للميت ولو شهد انه أوصى بهذا المولى والميت بألف درهم لم يجز احتج أبو يوسف انه اذا لم يعلم
 موت الميت منهم فقد قصد بان يوصى للميت بنصف الثلث فلا يجوز ايجاب جميعه للميت والموصى لم يقصد
 ذلك بخلاف الاقرار فان الاقرار بالدين جائز لميت كجوازه للميت لخصائص الشهادة موجبة للشركة فاذا
 لم تجز في حق أحدهما لم تجز في حق الآخر وهما يقولان ان الوصية موجبة للميت والميت أدخله معه على وجه
 الشركة والميت لا تثبت به مزاجه فتوجب اسقاط حكمه بقبول الجميع وصيته * (مسئلة) * وتجوز
 شهادة الاخ لاخيه وأخته لان التهمة بينهما متفقة لظهور التماس ولعدم اتصال منافع الاملاك بينهما
 وتقبل لولد الرضا ولا المراتبها اولولدها لانه ليس بينهما اتصال منافع الاملاك والقران الحاملة على
 المبطل والكذب وذكر في الحياض لا تقبل شهادة رب الدين لمدونه اذا كان غلبا ونقل شمس الأئمة الحلواني
 عن والده صاحب الحياض تقبل شهادة رب الدين لمدونه وان كان مقلدا وفي شرح الجامع للعقارب الدين اذا
 شهد لمدونه بدمونه بمال لا تقبل لانه لا يقر حقه بالتركت وكذلك الموصى له بألف مرسلة أو بشئ يعينه لا تقبل
 لانه يزاد به محل وصيته أو سلامة عينه * (فرع) * وشهادة المديق لصديقه جائزة وانما تمتع اذا كانت

فيبقى حكم العقد بدني المسمى المستأجر ومن حكم هذا العقد ان تكون العين امانة في يد الاجير فلا يضمن بالهلاك في يده الا بالتقصير ولم يوجد
 (وفي فتاوى) قاضي خان أمر رجلا لم يصبغ ثوبه بالزعفران أو بالبقع فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لب الثوب أن يضمن قيمة ثوبه أي يضمن
 ويرك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه مثل أجر عمله لا يجاوز به ماسمي (واذا) اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب أمرتك
 أن تصبغه بمفر وقال الصباغ أمرتني أن أصبغه بزعفران فالحال لرب الثوب مع عينه اهـ * (ضمنان الغلاف والورق) * (في)
 الذخيرة رجل دفع الى رجل مصحفاً ليعمل فيه ودفع الغلاف معه أو دفع سيفاً الى صيقل ليصقله ودفع الغمد اليه أيضا فسرق لا يضمن الغلاف
 لانه في الغلاف مودع لأجيره والمودع لا يضمن الاما حنت يده (وفي) شرح القدوري عن محمد رحمه الله تعالى انه قال يضمن المصحف والغلاف
 والسيف والغمد لان السيف لا يستغنى عن الغمد والمصحف عن الغلاف فصارا كشي واحد (وان) أعطاه المصحف ليعمل له غلافاً وسكبنا
 ليعمل له انصافاً فضاء المصحف أو السكين لم يضمن لانه استأجره على ايقاع العمل في غيرهما الا فهم او هما ليسا يتبع في ذلك العين (قال)
 العمادى صاحب الفصول وفي فوايد يردى رحمه الله تعالى دفع مصحفاً الى وران ليحمله فساقر به وأخذ الموصى له يضمن أجاب نعم (قال)

يحيى نظام الدين رحمه الله تعالى وقد أحييت أنه لا يضمن معتمد على ظاهر العقدان المودع إذا سافر بالوديعة لا يضمن ولا يقال أنه مودع باجر
 فيضمن لأنه ليس ثمة عقد حتى يضمن عليه مكان المقر للعقد وفي الوديعة باجر إنما يضمن لأنه تعين مكان العقد بالحفظ وهما أمر به بالحفظ
 مقصود أو أمرا بالحفظ ضمن في الاستتجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها * (ضمنان الفساد) * (في فتاوى) ظهور
 الدين رحمه الله تعالى ليس على الفساد والبزاع والحجج ضمن السراية إذا لم يقطعوا زيادة على المقر المأذون فيه فان شرط على هؤلاء
 العمل السليم دون الساري لا يصح الشرط لأنه ليس في وسعهم ذلك ولو شرط على الفساد العمل على أن لا يسرى يصح لأنه في وسعهم (وسئل)
 صاحب المحيط عن رجل فصدنا غنما وركب حتى مات من سيلان الدم قال يجب عليه القصاص * (ضمنان الجأحي) * (في) الذخيرة رجل دخل
 الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان قال صاحب الحمام ان غيره رفعها وهو براد وان انه رفع ثيابه نفسه فهو
 ضامن لأنه ترك الحفظ حيث لم يمنع القاصد (٨٦) وهو براد وان قال اني رأيت شخصاً قد رفع ثيابك الا اني ظننت ان الرافع أنت فلا ضمان

عليه لأنه لم يصر تاركاً للحفظ
 لما ظن ان الرافع هو (وان)
 سرق وهو لا يعلم به فلا ضمان
 عليه ان لم يذهب عن ذلك
 الموضع ولم يضيع (رجل)
 دخل حماماً وقال للحماني
 أين أضاع ثيابي فأشار الحماني
 الى موضع فوضع ثيابه ودخل
 الحمام ثم خرج رجل ورفع
 الثياب ولم يمنع الحماني لما
 انه ظن ان صاحب الثياب ضمن
 الحماني لأنه استحقاقاً وقد
 قصر في الحفظ وهذا قول
 أبي سلمة وأبي نصر الدبوسي
 وجههما الله تعالى وكان أبو
 القاسم رحمه الله تعالى يقول
 لاضمان على الحماني والاول
 أصح (رجل) دخل بدابته
 خائناً وقال للحماني أين أربطها
 فقال هناك فربطها وذهب
 فلما رجع لم يجد دابته فقال
 له صاحب الحمام ان صاحبك
 قد أخرج الدابة ليس قسم اول

الصدقة منها حيث تثبت لكل واحد منها ما بسوطة يدي مال الآخر وسلم إذا لم تكن متناهية لأنها
 لا توجب اطلاق التصرف لكل واحد منها في مال صاحبه من شرح التجريد السبب الثالث ولا تقبل
 شهادة العدو على عدوه ان كان غير عدل وان كان عدلاً قبلت هو الصحيح انظر الفقيه وتقبل له
 وشروطها أن تكون العدواة في أمر ديني أو مالي أو جاه أو منصب أو خصام وما في معنى ذلك بخلاف
 الدينونة إلا أن يؤدي الى إفراط الاذى من الفاسق المعادي للمسلمين غضب عليه وهو عرقه لان ذلك ربما
 ورث الشكنا السبب الرابع الحرص على تحمل الشهادة وأدائها وتبويلها أما العمل فهي شهادة
 الاستغفال وأما الحرص على الاداء فمثل أن يبدأ بالشهادة قبل طلب صاحبها وهو حاضر والحق
 مالي في القضية عن شرح الزيارات وتقبل والبسبب الطحاوي وقال الخصاف لا تقبل وعليه الأكثر
 وينبغي أن يعلم صاحبها بان علمه بأنه غير عالم بها أو مالو كانت في حقه فلاتقدم المبادرة وأما
 الحرص على القبول فهو أن يحلف على صحة شهادته إذا أداها وذلك فادح فيها لان البين دليل التعصب
 وشدة الحرص على نفيها قال بعضهم إلا أن يكون الشاهد من جملة العوام فانهم يتسامحون في
 ذلك فينبغي أن يغفر وأما لم تقم قرينة تدل على التعصب وكذا لو خاصم الشاهد المشهود عليه فان
 ذلك دليل على التعصب وذلك موجب لاقتراره الى من يشهده بهجة ما خاصم فيه هذا ان كان غير
 عدل وان كان عدلاً قبلت من الواقعات هذا اذا كان في حق آدمي فان كان في حق الله فقد تقدم
 الحكم فيه

المشهد
 * (الفصل الخامس فيما ينبغي للشهود أن يتبوا له في تحمل الشهادة وأدائها مما يقع فيه الغلط
 والسهل) * اعلم انه ينبغي التنبه والتحفظ من الغفلة في الشهادة والمساحة التي حوت بها العادة وقد شاهدنا
 من أحوال بعض الشهود من قلة الضبط ونقص الحاق ما أوردتهم ذلك موارد منكرة يظنون أنهم على
 سواء السبيل اقتداء من بعضهم بمساحة بعض على غير علم باهتداء ولا أصل باقتداء واعتيد ذلك حتى وقع
 الإنكار على من أنكر عليهم وسنشير من ذلك الى مواضع في ذلك الاسترسال في تقييد الشهادة على معرفة
 المشهود عليه وذلك انما يصح بعد حصول معرفة العين والاسم معا ولا يكتفي في ذلك بمعرفة العين يعني أن يعرف
 يمكن له صاحب ضمن الخاني لان قوله أين أربطها استحقاقاً منه فاذا أشاره الى موضع الربط فقد أجابه الى الحفظ فصار المشهود
 مودعاً وقد قصر في الحفظ فيضمن (الجملة) منتخبة من العمادى * (الفصل العاشر في الوقف) * (قال) أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول ملك الواقف
 من الوقف إلا أن يحكم به الحاكم أو يلقه بموته فيقول أدامت فقد وقفت داري على كذا (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يزول ملك الواقف
 (وقال) بمجرد رجوعه الله تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف ولباو يسلمه اليه كذا في الهداية (وفي) جامع الفتاوى الوقف عند الامام رحمه الله تعالى
 على ثلاثة أوجه (في) وجه لا يلزم وهو ما إذا وقف في صحته وذكرك شرائط الصحة (وفي) وجه لا يلزم في ظاهر الرواية وهو ما إذا وقف في مرض
 موته فهو كالوقف حال الصحة (وروي) الطحاوي رحمه الله تعالى انه كالمضاف الى ما بعد موته (والثالث) ان يذكرك شرائط صحة الوقف في حياته
 ويجعله وصية بعد مماته بان يقول أو صبت بغلة داري هذه وأرضى هذه أو يقول جمعت مائة هذا وقفاً فصدقوا به بعد وفاتي على كذا أو
 يقول يوقف مائة على كذا فيجوز من الثالث ويلزم (وعندهما) الوقف جائز لازم في صحته ومريضه بدون هذه التكاليف (قال صاحب)
 المنبع وفي التمهيد العمون والحقائق الفتوى على قولها ما للناس لم يأخذوا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا إلا آثاراً مشهورة عن النبي

صلى الله عليه وسلم والعصابة وتعامل الناس وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولاً يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليكنما جمع هارون
 الرشيد ورأي أوقاف العصابة بالمدينة فوافق جمع وأقنى لزوم الوقف وقال بلغني حديث عمرو وهو ما روى ابن عمر أن عمر رضي الله تعالى
 عنه كانت له أرض تدعى نمخ فقال عمر يا رسول الله اني استغدت مالاً وهو عندي نفيس أفأتصدق به فقال عليه الصلاة والسلام تصدق بأصلها
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن توقف ثمرته على المساكين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فلماذا رجعت فلو بلغ هذا أباحني فوجه الله تعالى
 لرجيع (قلت) ذكر البرازي في جامعهم أنه لا حاجة لهم في ذلك على الامام رحمه الله تعالى فإنه تقي الزوم لا الصحة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل
 على الزوم ولئن سلم أنه لا يصح عنده فعدم الصحة غير مستغرق لافراده بل يصح المضاف والمحكوم يجوز أنه لا يجوز أن يكون الوقف الموجود من
 تلك الافراد صحيحاً فكيف يصح الطعن على سيد التابعين بأنه لم يشاهد الاوقاف في الحرم من مع أنه حج خمساً وخمسين حجاً وتولي فيها العصابة وبذلك
 حكمنا بأنه من التابعين الذين اتبعهم باحسان الى يوم الدين رضي الله تعالى عنهم ورضوا (٨٧) عنه فاني ساع الطعن بعدم الوقف مع

ذلك العكوف انتهى (ولو)
 وقف في مرض موته قال
 الطحاوي رحمه الله تعالى هو
 بمنزلة الوصية بعد الموت
 والصحيح انه لا يلزم عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه
 في المرض كالوصية وهي
 لا تجوز لو ارث دون وارث
 وعندهما يلزم الا أنه يعتبر
 من الثلث والوقف في الصحة
 يتفاد من جميع المال
 (ووقف) المشاع جائز عند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وقال محمد رحمه الله تعالى
 لا يجوز (ولا يجوز) وقف
 ما يتفاد ويجوز عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه
 الله تعالى وعن محمد رحمه
 الله تعالى انه يجوز وقف
 ما فيه تعامل الناس من
 المنقولات كالنقاس والمسر
 والقردوم والمنشار والجحازة
 وثيابها والقردور والمراجل

المشهور عليه به ولا يعرف اسمه ولا نسبه فقط لان ذلك يختلف من وجوه اذ من الجائز ان يتخذه فيسمى
 له باسم غيره او بغيره ولا يشعر بذلك وقد تطاول المدة فينسئ عين الشهود عليه أو يحكم عليه
 بتلك الشهادة في غيبته ويكون قد يسمى المشهود عليه باسم ذلك الغائب فيقدم اليه على الغائب ويحكم
 وهو لا يشعر وباس هو المشهود على معرفته بالعين وغير ذلك من الوجوه مما فساد ظاهر وضربه متفاد
 فليست هذه هي المعرفة المقصودة في هذا الباب بل يجب عليه مع ذلك معرفة الاسم الذي يميز به مثل ان
 يعرف انه فلان بن فلان أو ما أشبه ذلك مما يزول معه الاشتراك أو يخف ولا يكفي معرفة اسمه خاصة دون
 معرفة اسم أبيه أو ما يقوم مقامه في التعريف والاختصاص وقد استحب بعضهم ان يزيد اسم الجد لانه أضبط
 وأبعد لما يتوفى من اشتراك الاسماء في المسمى وأبيه لان التعريف انما يتم بذكر الجد عنهم اذ لا فالي
 يوسف قال بعضهم وكذلك لو عرف الاسم دون العين كمالو كان يسمع بمرجل مشهور ولم يقف على عينه فقبل له
 هذا فلان ولم ينقر عنده تقرر ايا وجب العلم بصحته فلا يقدم على تقييد الشهادة في المعرفة بغير دشرة الاسم
 عنه فكل ذلك غلط وتدلبر والوهم فيه يمكن فلا بد من معرفة الامر من جميعا في الاسم والعين قال بعض
 العلماء ومن لا يعرف نسبه فلا يشهد الا لهي عينه وهو الصحيح لاحتمال ان يضع الرجل اسم غيره على اسمه أو
 بالعكس ونحو ذلك أن يتردد عليه رجل يسمى بفلان بن فلان أو بخالطه مرة أو مرتين فلا يجلي بالشهادة
 بانعرفه حتى يحصل من التردد واشتراك عينه واسمه بغير غيره من الناس ولو طأهم عليه ما وقع لديه المعرفة
 التي لا يشك فيها وهذا باب كبير غلط فيه الجمهور ولا يشهد على متقبعة حتى يكشف وجهها اليه بها عند الاداء
 قال بعض المشايخ يصح عند التعريف قال أبو حنيفة لا يجوز الشهادة على امرأة اذا لم يعرفها حتى يشهد عنه
 جماعة وقال أبو يوسف فنجوز اذا شهد عنه عدلان انهم اقلان لان الشهادة على المجهول باطله انظر المحيط
 ولا يشهد على عين امرأته انما يثبت زيد حتى يشهد عنه شاهدان انما يثبت زيد اذ لعلها غير هافلا بد من
 تعريفها بتلك النسبة ولو قالوا في الشهادة وكأب القاضي الى القاضي انها فلانة بنت فلان التيممة لم يجز حتى
 ينسبها اليها الى فخذها وهي القبيلة الخاصة والفخذ نحو القبائل الست كذا في الصحاح انظر الهداية في هذا
 المحل ومن ذلك أن يأتيه الرجلان لا يعرف الا أحدهما فشهد ما في قبضت من هذا وبشير اليه ولا يذ كر

والمصاحف ونحو ذلك (وعن) نصير بن يحيى رحمه الله تعالى انه يجوز وقف الكتب الخافها بالمصنف وهذا صحيح لان كل واحد من الناس
 تعلمها وتعلمها وقرأها وكثرت فها الامصار على قول محمد رحمه الله (وفي البرازي) وقف البناء بدون الارض لم يجوز هلال رحمه الله تعالى وهو
 الصحيح قاله ومعمل أختنواو زم على خلافه (وقف) الكردار بدون الارض لا يجوز كوقف البناء لا أرض (والكردار) فارسي معرب وهو
 كالبناء والاشجار (واذا) كان أصل القرية وقنعا على جهة قرية فبني عليها رجل بناء ووقف بناءها على جهة قرية أخرى اختلفوا فيه فاما اذا وقف
 البناء على جهة القرية التي كانت البعثة وبقاعها فنجوز بالاجماع وبصير وقفا بما لا قرية هذا هو الذي استقر عليه فتاوى أئمة خوارزم
 (غرس) شجرة ووقفها ان غرسها في أرض مملوكة له يجوز وقفها تبعاً للارض وان وقفها بدون أصلها لا يجوز وان كانت في أرض موقوفة ان
 وقفها على تلك الجهة جاز كافي البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الخلاف المذكور وفي وقف البناء ولا يجوز وقف البناء في أرض غارية أو
 اجارة اه (وفي البدائع) ولو وقف أشجاراً قائمة فانقياس أن لا يجوز لانه وقف المنقول وفي الاستحسان يجوز لتعامل الناس به في ذلك وماراه
 المسلمون حسناً فهو عندنا حسن (وقال) العلامة الشيخ شرف الدين قاسم رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا جرى اتمامل بوقف البناء ينبغي أن

يجوز ولكن في أرض نفسه كما تقدم أم على الأرض المستأجرة فلا يصح لأنه لا يمكن استتباع ما تحت الجذر فيبقى القعد لا بد وأدعى التناهي فلا يصح (وفي) قضية المنيعة استأجر أرضا وقفا وغرس فيها أو بنى ثم مضت مدة الاجارة فقامه استأجران به بقيه باحرام المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر وقيل لهم فلو أتي الموقوف عليهم الاقطاع فهل لهم ذلك فقالوا لا انتهى (وفي) الذخيرة ذكرنا صدور الشبهة في واقعة رجل مات وترك ابنين في يد أحدهما ماضية يدعي انها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليها هو المختار لانهم ما صادفوا على انها كانت في يد أبيهما فلا ينفرد أحدهما بإستحقاقها إلا بحجة اهـ (واذا) صح الوقف لم يجز بيعه ولا تأليفه وهل تجوز قسمة فعند أبي يوسف وجه الله تعالى يجوز بناء على ان الشيوع في الوقف غير مانع من صحة الوقف عنده فتجوز القسمة لانهم اتفقوا على ان وقف نصيبه من الوقف فلو صبه أن يقاسم شريكه لا القاضي عندهم يقول بجواز القسمة لان الولاية في الوقف الى الواقف فان مات الواقف فلو صبه أن يقاسم شريكه ويجوز (٨٨) حصة الوقف لأنه قائم مقامه (وان) كانت الارض كلها له فوقف بعضها ثم أراد القسمة فوجهه

أن يبيع ما بقي من رجل ثم يقتسمان ثم يشتري منه ذلك ان شاء لان القسمة انما تجزئ بين اثنين فلا يصلح الواحد مقامهما ومقامهما وان لم يبيع رفع الامر الى القاضي ليأمر انسانا بالقسمة معه لتجزي القسمة بين اثنين (وفي) الخطأ والكافي اذا قضى القاضي بجواز وقف الشارع ونفذ قضاؤه صار منقعه عليه كسائر المختلفات اذا اتصل به قضاء القاضي ولا تجوز قسمة فلو طالب بعضهم القسمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم ويتبايئون وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يفرزوا أجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على الارباب فاردوا القسمة لا يقسم (لهم) ان القسمة تميز وافرار لا يبيع وتعليك

أما حقنا عليه وهو كذا وكذا أو برأته أو له على كذا وما أشبه بذلك مما يتعلق به الحق لا يجوز له عند ثم ينصرف المقر ويريد المشهود له تقييد الشهادة فينبغي للشاهد لتوقف الآن يكون يعرف المشهود له أيضا وقد كان سأل عن اسمه وما يميز به بمحضر المقر له فوافق على ذلك وأما ان اعتمد على قول المشهود له في غيبة المقران اسمه فلا يصح لانه وبما سمى له غير نفسه ممن عليه له المشهود الغائب حق كبير ليعضه أو خصام شديد ليقطعه وما أشبه ذلك مما يتأذى به الغائب ولا ينبغي للشاهد أن يتوهم أن أحدا لا يفعل مثل هذا فقد يفعل ذلك لوجوه واقدام الشاهد على ذلك أمر قاذح وغلط واضح ومن ذلك أن يشهد من لا يعرفه فيريد أن يكتفي بتعريف غيره من الناس وقد يكون المرفوع عنده غير معروف أو لا يجوز قبول غيره قوله في شيء وهذا من أعظم الجرائم في الاقدام على المسلمين والذي ينبغي لمن صح دينه وراقب الله تعالى ان يصرف كل من لا يعرف في الشهادة الى غيره ممن يعرفه مهما أمكن ذلك فان اضطره الى الشهادة عليه أمير أو كان لذلك وجه فليكن المرفوع رجلين ممن يرضى دينهما ويستحضر شهادتهما أو يسميهما فان يكون كالشهادة على الشهادة أو يتقرر عنده من ترادف التعريف وتقرينة الحال ما يأمّن التدليس معه كالأستظهر سؤال من لا يفهم غرضه في ذلك ولا حضر أول الامر بحيث يؤمن قواؤه معهم في ذلك التعريف فاذا تقرره الكشف على هذا الوجه وشبهه فلا يأمّن ان يكتفي به في حكم التعريف وان لم يكن فيه سمع دول لانه علم استقر عنده بالضرورة ولا بد له مع ذلك من التنبية على انه عرف به على وجه كذا وكذا فيذكر المرفعين ان كانوا عدولا والوجه الذي تقرره ذلك به عنده وان كان التعريف على غيره هذين الوجهين فهو باطل لانها شهادة على قول من لا يقبل وذلك ضلال. بين وتدليس على أحكام المسلمين ومن ذلك ما أهلوا من سؤال المعتدة اذا أرادت النكاح ومباحثتها عن انقضاء العدة بما يلزم به أحكامها من النقص. بل وتعيين الاقراء ونحو ذلك من شروط الحبيضة في عدة الوفاة فينبغي الاجتهاد في ذلك ولا يكتفي بقولها قد انقضت عدة على الاجمال فان النساء اليوم قد جهلن ذلك جهلا كثيرا بل جهله كثير ممن يظن به علم ويرى نفسه حفاوة قد عاينت بعض الجهلة من الموقنين يستغنى عن سؤال المرأة اذ اهلها وجد التارخ للطلاق شهرين فصاروا اتخذ اليوم هذا المقدار من المدة كثير من النساء والرجال أصلا في الكمال عدة الطلاق وما أدري كيف هذا الغلط القبيح

فيجوز (ولا ي) حنيفة رحمه الله تعالى ان القسمة يبيع معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة وجهه المبادلة راجحة في غير المثليات (والواجب) على من يتولى أمر الوقف أن يبدأ من غلة الوقف بعمارة شرط ذلك الواقف أو لم بشرط لان المقصود من الوقف التصديق بالقلة على وجه التأييد ولا يتأبد بالعمارة (ومما) توسع فيه أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يشترط التأيد حتى لو وقف على جهة يتوهم انقضاءها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره لفقراء لا يصح الوقف عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يشترط ذلك واذا انقضى وأبعود الى ملكه أو ملك ورثته والعصم ان التأيد بشرط على قول الكل ولكن ذكرنا التأيد ليس بشرط عند أبي يوسف حتى اذا مات أولاده وانقضت انصرف الغلة حتى تنفذ الى الفقراء وان لم يسمهم (واذا) بنى مسجد لم ير ملكه عنه حتى يفرز عن ملكه بطريق الشرع ويأذن للناس بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه يشترط الصلاة فيه بالجماعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بقوله جعلته مسجدا لان التسليم عنده ليس بشرط (واذا) جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية اليه جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي (وفي البرزلي) وقف على أمهات

أولاده فلائى لمن يتروج منهم فان طلقها زوجها فلا يبرؤ عنها الا اذا كان الواقف استثنى وقال من طلقها ايضاً فسد ما من
 الوقف (ولو) وقف وجعل البعض أو الكل لامهات أولاده ومدير به ماداموا أحياء فاذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق
 وقد قيل هو على الخلاف ايضاً وهو الصحيح كذا في الهداية (وقات) وقد وقعت بالغاخرة مسألة سئل عنها جدي شيخ الاسلام محب الدين بن
 الشحنة منعم الله تعالى بحبائه الكريمة (صورها) ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله تعالى عنهم أجعني في رجل وقف ونفاو شرط فيه
 شروطين جملتها أن يصرف لام ولده شكر باى من ربح الوقف المذكور في سنة تفضى مبلغ عشرة آلاف درهم مادامت حرة فهل اذا
 تزوجت تستحق المبلغ المذكور أم لا واذا قلتم أيدكم الله تعالى لاستحقاقه هل اذا مات عنها زوجها أو طلقها واستمرت عزبة يعود الدوام
 وتستحق المبلغ المذكور أم لا وما الحكم في ذلك (أجاب) جدي شيخ مشايخ الاسلام المولى اليه بدون كتابة بل بالكلام لاستحقاق شكر باى
 المبلغ المذكور لان الدوام قد انقطع بالتزوج فلا يعود (وأجاب) الشيخ محي الدين الكافيجي (٨٩) بانها تستحق المبلغ المذكور ويعود الدوام
 كما كان بالفراق بموت أو طلاق ووقع الكلام في ذلك بين يدي الساطع الملك

(فصل) * قال بعضهم وينبغي للشاهد اذا جئ الىه بكتاب يشهد فيه ان يقرأ جميع ما فيه ليعرف الخطأ ان كان فيه من الصواب والصحيح من السقيم فيعرف ما يشهد عليه ولتكن قراءته على المشهود عليه وكذلك ينبغي له ان يتجنب الشهادة على النساء الا ان ليس له من خلطة فلن تنضب مع معرفة المعروفه فكيف بالجوهلة والى لا يراها الشاهد في عمره مرة واحدة وهي مخفية مستترة أو من وراء الحجاب وقد تقدمت من ذلك وكذلك ينبغي ان يتجنب الشهادة على شهادة ذي جرحة أو منهم في الشهادة فيما يقبل منه وما لا يقبل مثله في ذلك الحق خوفاً من غلط الحكم فيه اذا انتقلت اليه الشهادة لان نقلك عنه يوهى عدالتهم ولا بأس ان يشهد على شهادة من لا يعلم بحرج ولا تعديل وكذلك ينبغي له التحفظ من التزوير عاينه في الخط فقد هلك بذلك خلق عظيم وكذلك ينبغي له ان يتأمل الاسماء التي تنقلب باصلاح يسير فيحفظ من تغيب بها نحو مظهر فانه ينقلب مظهر ونحو بكر فانه ينقلب بكير ونحو صقر فانه يحى عمه فريكون في أصل الكتاب صفر بن ظفر مثلاً فيصلح ظفر بن مظهر ونحو حبيب فانه يحى منه محمد ونحو عائشة فانه يصلح عائكة ويحى منه أيضاً فاطمة ويحى عمر زادن شادان ويحى من ياقوت ياقوب ويحى من جميل كميل ويحى عنه ايضاً خايل ويحى من ساريسار ويحى عنه ايضاً بكار ويحى منه ايضاً انصار ويحى من عبد المجيد عبد الجيد وهذا باب واسع يكفى التنبيه عليه بما قد يكون آخر السطر بياض يمكن أن يزداد فيه شئ كالوكان آخره بكر فيزداد بكران أو يكون عمر فيجعل عمران وكذلك ينبغي له ان يحذر من أن تتم عاينه زيادة حرف من الكتاب فقد تغير الالف المعنى اذا زلت مثاله ان يقرر رجل بالف درهم لرجل فيكتب في الوثيقة أقر أن له عنده ألف درهم فان لم يذكر نصف المبلغ أمكن زيادة ألف فصارت ألفا درهم وكذلك لو كان في الوثيقة انه أقر بالف درهم لزيد وعمر فاذا زيدت ألف بين زيد وعمر صارت لزيد وعمر وفعل الدين من أصله لان الالف لم يحزمهم الواحد منهم ما وقد يكون في الكتاب دينار واحد فيجعل ديناراً ونصف لان الواحد يصلح ونصف وكذا ينبغي للشاهد أن يتفقد حواشي الكتب فقد يتيق منها ما يمكن ان يزداد فيه ما يغير حكم الكتاب كله أو بعضه

(فصل) * اذا شهد في كتاب فيه ثقب فان كان مما هو في أصل الورق فثقبه على ذلك فتقول وفي سطر كذا من هذا الكتاب ثقب قبله كذا او بعده كذا وكذا يفعل اذا كان في عدة مواضع ولا تكتب ان في الكتاب

ذلك بين يدي الساطع الملك الظاهر خدش قدم بحضرة قاضي القضاة والعلماء والامراء وأركان الدولة الشريفة وأظهر سيدي الجدة عدة نقول من كتب جهة ناطقة بما أفتى به فرجع الحاضرون الى فتوى سيدي الجدة بعضهم بالكتابة والباقيون بالاذعان فثبته الجدة وبه المستعان (ومنها) واقعة الفتوى عن وقف بكتبر الحاجب وشرط فيه على أن من مات منهم ولم يترك ولداً ولولده ولداً انتقل نصيبه الى اخوته واخوانه فمات عبد الرحيم عن ولده عبد الرحمن (فأجاب) بعض المفتين باستحقاق عبد الرحمن نصيب أبيه عما يفهم الخالفة (وأجاب) العلامة الشيخ

(١٢ - معين الحكم) فاسم بان هذا باطل نقلا وعقلا أما نقلا فقد قال الامام أبو بكر الخفاف لو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفته تعالى أبداً على فلان بن فلان وفلان بن فلان ومن بعدهما على المساكين فمن مات منهما ولم يترك ولداً كان نصيب من ذلك للباقي منهما فان مات أحداهما وترك ولداً قال يرجع نصيبه الى المساكين ولا يكون ذلك للباقي منهما من قبل أن الواقف انما اشترط أن يرجع نصيب الذي يموت منهما الى الباقي اذا لم يترك الميت وارثاً وهذا قد ترك وارثاً وهو ولده (قلت) فلم لا تجعل نصيب الميت منهما الولد (قال) من قبل أن الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت انما قال من مات منهما ولم يترك وارثاً كان ذلك للباقي فلهذه العلة لم يكن للباقي وللولد الميت من ذلك شئ (وأما) عقلا فلا تنافي المفهوم ليس من المدلول الاقوى وانما يكون باعتبار التفتان النفس اليه وهذا لا يعلم من الواقف فلا يصح العمل به (ومنها) واقعة الفتوى في وظيفة ابن العطار تقرر فيها بعض القضاة بمرسوم من السلطان وبعض الطائفة بتقرير الناظر بشرط الواقف (فأجاب) في ذلك بعض المفتين بان للامام النظر العام (وأجاب) العلامة الشيخ قاسم فيها بأنه فيما لا ناظر له يخصه فقد قال في فتاوى التورى لا تدخل ولاية السلطان على ولاية المتولى في الوقف اهـ (وفي المحققان) رجل له ضبعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون ووقف الضبعة بشرط صرف

فلانها الى نفسه وقد امنه الى المعاملة وشهدت الشهود على اقله جاز الوقف والشهادة اما جواز الوقف فلصا دقته ملكه واما جواز الشهادة فلانهم اصدق لان بالوقف خرجت الضيقة عن ملكه فان فضل من قوته شيء من هذه الغلات فلغير ما أن يأخذوا ذلك منه لان الغلات ملكه (ولو) وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمة أو لم يكن لان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط فكذلك لا يدخل تحت الوقف الا بالشرط على ما يجي في فصل البيوع ان شاء الله تعالى (وفي المنبع) اذا خرب ماحول المسجد واستغنى أهل الحلة عن الصلاة فيه بقي مسجد اعند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا يعود الى ملك البانيه ان كان حيوا ولا الى ملك ورثته ان كان ميتا وعند محمد يعود الى ملك الباني لو كان حيوا ولا يعود الى ملك ورثته لو كان ميتا وقال أحمد جازة ضمه وصرف آله الى مسجد آخر وعند أبي يوسف يتحول الى أقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود الى ملك الباني (وفي) الفتاوى الظهيرية سئل الحلواني عن أوقاف المسجد اذا تعطلت وتعدر استغلالها هل لامتولى أن يبيعها ويشتري (٩٠) مكانها أخرى قال نعم قبل ان لم تتعطل ولكن يوجد بينهما ما هو خير منها هل أن يبيعها قال

لا (ومن) المشايخ من لم يجوز بيع الوقف تعطل أول يتعطل وبه قال الشافعي ومالك ورحمهم الله تعالى (وكذا) لم يجوزوا الاستبدال بما هو خير منها (وفي) السير الكبير قال أبو يوسف يجوز الاستبدال بالأوقاف (وفي) المتقى قال هشام سمعت محمدا يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينفع به المساكين فلا قاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وأيس ذلك الا للقاضي (وذكر) في المنبع عن أبي يوسف انه يجوز استبدال الارض الموقوفة اذا تعطلت لان الارض قد تخرب فلا تغل الابوة تر بولي قيمتها وغلتها (وفي البرازي) ما هو أعلى من هذا وهو ماروي عن محمد ان أرض الوقف لولة لربيعها فلقم أن يبيعها ويشتري

قرض فارقاتك لا تدري أقرضه الغار أو غيره وان شهدت في كتاب سليم من الآثار ثم وجدت فيه آثارا بين الاداء فان كانت مقاصد الكتاب قد سلمت أتمت الشهادة وان كان القرض في موضع يحيل معنى من مقاصد الكتاب فلا تشهد أصلا

(فصل) واذا كنت أول من تشهد في كتاب فانظر آخر حرف من الكتاب فاكتب فيما يليه بغير فرجة تركها بين شهادتك وبين آخر حرف من الكتاب للتأني في الكتاب شيء ويصدر عنه في تلك الفرجة فان كانت ضيقة لتسع الشهادة فسد ما يحسنه الله ونعم الوكيل أو بالحمد لله وانوذ كرائه ولا تضعها في آخر السطر بلانية فقد نص بعض العلماء على النهي عن ذلك

(فصل) اذا شهد قبلك شهود ثم جئ اليك بالكتاب فتأمل شهادة أولهم فان كان بينهم وبين آخر حرف من الكتاب فرجة يمكن ان يكتب فيها شيء فصححت أنت في تلك الفرجة هكذا صح صح حتى تستغل تلك الفرجة

(فصل) وان كانت شهادة في مسطور وهو من الورق الدمشقي فتأمل قبل ان تؤدى شهادة فانها يشتر بشرأ خفيها وكذلك ما يكتب في بعض القراطيس فانه يحكى بسرعة ويجعل فيه غير ما يحكى لاسيما ان كان الخبر مدادا فاحذر من الخبر الذي ينفذ

(فصل) وتأمل لعنق الكتب فان لهم في ذلك حيلة يجعلونهم بالكتاب الطرى كأنه عتيق

(فصل) وينبغي للشاهد أن يتأمل تاريخ المسطور وينظر في العدد فان ستمين تصير بسرعة ثمانين وتصير ستة ثلاث وثلاثين سنة وستة وثلاثين فيعدل التاريخ وتميز الفرق بين سبعة وتسعة وخمسة عشر تجعل خمسة وعشرين والسبعين تصير تسعين وكذلك تأمل عدد الدنانير والدرهم بحسب ما ذكره ولقد أجاد من جعل في المسطور كذا وكذا ديناراضفها كذا وكذا وبعضهم يزيد بعضها كذا وكذا

(فصل) وتأمل أسماء من في الكتاب وأنسابهم والمشترى والضمن اذا كتب ما يعرفهم معرفة تام ولا يقرأ عليهم الكتاب وسألهم عن أسمائهم وأنسابهم فمديكون مرورا فابعرف الشاهد اسم نفسه أو يجعل نسبه وينسى ما كتب في الكتاب فيضطر عنه ذلك فان كان ثمره سألت البائع عما به هل

بثمنها أرضا أخرى بغيرها أكثر نفعا للفقراء فجوز استبدال الارض بالارض اه (واذا) شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواف هو مثل ذلك ويكون وقفا مكانه ذلك والوقف والشرط جائزان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط ان يبيعها ويشتري بثمنه ما يكون وقفا (وعند) محمد وهلال رحمه الله تعالى جاز الوقف لا الشرط (وفي) وقف الخصاص قلت رأيت الرجل يوقف الارض على قوم ثم من بعدهم على المساكين ويشترط في الوقف ان له ان يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى نقصانه منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى اخراجه قال الوقف جائز على ما شرطه (قلت) فان زادوا واحدا منهم شيئا عاميا له أو نقصوا واحدا منهم مما سمي له أو أخرج منهم أحدا أو أدخل فيهم أحدا هل له بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نفسه أو يخرج من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم قال اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير ذلك لان الرأى انما هو على فعله فاما اذا رآه وأما فليس له بعد ذلك أن يغيره (قلت) فاذا أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط فيقول على ان لفلان بن فلان أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى نقصانه مما جعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمى له من الاجر

بثمنها أرضا أخرى بغيرها أكثر نفعا للفقراء فجوز استبدال الارض بالارض اه (واذا) شرط أن يستبدل بالوقف متى شاء الواف هو مثل ذلك ويكون وقفا مكانه ذلك والوقف والشرط جائزان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (وكذا) اذا شرط ان يبيعها ويشتري بثمنه ما يكون وقفا (وعند) محمد وهلال رحمه الله تعالى جاز الوقف لا الشرط (وفي) وقف الخصاص قلت رأيت الرجل يوقف الارض على قوم ثم من بعدهم على المساكين ويشترط في الوقف ان له ان يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى نقصانه منهم وأن يدخل فيهم من رأى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى اخراجه قال الوقف جائز على ما شرطه (قلت) فان زادوا واحدا منهم شيئا عاميا له أو نقصوا واحدا منهم مما سمي له أو أخرج منهم أحدا أو أدخل فيهم أحدا هل له بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نفسه أو يخرج من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم قال اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير ذلك لان الرأى انما هو على فعله فاما اذا رآه وأما فليس له بعد ذلك أن يغيره (قلت) فاذا أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط فيقول على ان لفلان بن فلان أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وينقص منهم من رأى نقصانه مما جعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخاله ويسمى له من الاجر

ما يرى ويخرج منهم من يرى إخراجهم ويحرمهم مما كان جعل له من غلة هذه الصدقة ومن زاده فلان شيئا من غلة هذه الصدقة على ما جعل له فله أن ينقصه بعد ذلك ومن نقصه فلان شيئا مما كان جعل له فله بعد ذلك زيادته متى رأى ومن أخرجه فلان من هذه الصدقة فله بعد ذلك إعادته فيها ومن أدخله فلان في هذه الصدقة فله بعد ذلك إخراجها منها متى رأى فلان أن يفعل ذلك فعل في جميع ذلك كله برأى عليه على مشيئته أبدا ما كان حيارا أبدا برأى ومشيتة بعد مشيتة مطابق له ذلك غير محظور عليه فيه فيكون له تغيير ذلك أبدا كلما رأى فاذن فعل هذا كان ذلك مطلقا ويكون الوقف جائزا (قلت) فمات قول إذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد أحلت فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جاريا على الحالة التي يكون عليها يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك إن لم يحدث فيه شيئا مما كان اشترطه حتى مات قال هو جار على ما سبله عليه (قلت) فهل لو صبه أولويه في هذه الصدقة شئ من ذلك قال لا يكون لولي هذه الصدقة شئ مما كان اشترطه الواقف (قلت) فمات قول إن كان الواقف اشترط هذه الأشياء لأنسان ما كان حيارا قال اشترطه ذلك جائز والشروط نافذة ما لم تكن اشترط له ذلك (٩١) (قلت) أرايت الواقف إذا اشترط في

الوقف أن له أن يقضي من غلته دية قال ذلك جائز وكذلك إن قال إن حدث على حدث الموت وعلى دين بدئ من غلة هذا الوقف بقضاء ما على من الدين فاذن قضى ديني كانت غلة هذا الوقف جارية على ما سبلها قال ذلك جائز (وفى البرازي) رجل وقف مائة دوا ثم باعها وكتب القاضى شهادته في صلح البيع وكتب في الصلح باع فلان بن فلان منزلا كذا أو كان كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون كذا بمائة البيع ونقص الوقف (ولو) كتب باع يباع بمائة جائزا كان حكم بمائة البيع وبطلان الوقف (وإذا) أطلق الحالك وأجاز بيع وقف غير مسجل أن أطلق ذلك للوارث كان حكم بمائة بيع الوقف وإن أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا

هو كامل أو حصه والمالك في أي موضع وتسأله عن الثمن

(فصل) إذا كتب الشاهد في شهادته أشهد على إقرار المقرن بما في هذا الكتاب فذلك غلته منه لانه قد قرع بما فيه غير المسلمين فيه فلا ينبغي أن يقول أشهد على إقرارهما بما نسب إليهما لأن تلك الشهادة ناقصة وقوله على إقرارهما الإشارة إلى اثنين منكرين وانما يتناول في حقهما ما للمسلمين في هذا الكتاب وانما ما معروفان عندهم ويحتمل انه لا يعرفهما فيجب أن يقول أشهد على المسلمين أو المذكورين لتكون شهادته مفيدة فإن أتى بما تقدم ذكره فلما كره أن يستفسره عن المشهود عليه ما فر بما كانا غير معروفين عند الشاهد

(فصل) وإذا طلب منك ذكر معاينة قبض الثمن في أداء الشهادة فألزمهم بإحضار اثنين ووزنه ونقدته وتسليمه حتى يكون موافقا لما ذكر في الكتاب فاذا صح لك ذلك قلت للبائع هل قرئ عليك هذا الكتاب ووقفت على ما فيه وأشهد عليك بجميع ما فيه وهذا إذا كان مستيقظا يفهم ما كتب عليه والا فلا تشهد عليه حتى تفهم مقاصد الكتاب ثم تقول لا والله شئ من ذلك وتشهد على إقراره بأنه تسلم ما اشترى وإن اشترط عليه عيب نهيته على ذلك

(فصل) وإذا دعيت إلى الشهادة في النكاح وكانت الشهادة على التعريف وحضات لك وربة تزيد زوالها فتسأل الولي عن اسمه ونسبه وما هو من الزوجة وما اسمها ونسبها وتظار النسب بينهم ما في الكتاب ولا تضع شهادتك بأنه ولي حتى يصح ذلك عندك

(فصل) تجنب أن تشهد بدعوى غائب بغير يمين من عرفك فقد يكون باغيه ذلك بلا غا - يره ووقوف به فتهد بعونه ثم يقدم فتكون فضيحة وتجنب أن تعرف صحة ما عرفك به العوام ومن لا يضبط ما يقول

(فصل) إذا سلمت عملا تذكره فقل ما أذكرك ولا تقل ما كان ذلك فأنك قد تذكره فتقول قد ذكرته ولو قلت ما كان ذلك ثم ذكرته وشهدت به كنت قد خالفت ما عليه أولا وإن أمسكت عن الشهادة كنت مأثوما فاضبط هذا المعنى فإنه نافع في أشياء كثيرة

(فصل) تجنب الشهادة على شواهد من لم تصح عدالتهم فربما جعلت شهادتك على شهادته تعدى لامنك له

لوقف (أما) إذا بيع الوقف وحكم بخصه فاض كان حكم بطلان الوقف (وفى العمادى) رجل هيا وضع البناء عمدة وقف على هذه المدرسة قري بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم فاض بخصه أفتى القاضى الامام صدر المدرس السربلى ان هذا الوقف غير صحيح معللان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيرهم أهل زمانه بخصه هذا الوقف وهو الصحيح فإنه ذكر في النوازل رجل وقف أرضا له على أولاد فلان و - عمل آخره للفقراء أو ليس أولاد فالوقف جائز وتكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان أولاد يصرف ما يحدث من الغلة من المستأنف إلى أولاد فلان وإذا كان هذا في الوقف على الأولاد فهمنا يكون كذلك بالطريق الأولى ونصرف الغلة إلى الفقراء فإذا بنيت المدرسة يصرف الباقى للمستقبل (وفى) المحققات من محمد رحمه الله تعالى إذا خاف الواقف بطلاله ولم يتيسر له الحكم بان لم يصادف حاكما يجوز أن يكتب في صلح الوقف انه قضى به فاض من قضاء المسلمين وإن لم يكن قضى بذلك فاض لأن التصرف وقع صحيحا لكن للقاضى أن يبطله والكتاب جم هذه الكتابة يمنع القاضى عن الإبطال فلم يكن به بأس (وفى الولوالجى) رجل وقف ضيعة على أولاده وأولاد أولاده وأبدان تناسلوا له أولاد أولاد يسميهم بالسوية لا تغفل الذكور على الإناث لانه أوجب الحق لهم على السواء وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاص انهم

يبدلون وذكروا في ظاهر الرواية أنهم لا يبدلون (وكذا) لو كان مكان الوقف وصيه أو الفسوى على ظاهر الرواية لأن أولاد البنات ليسوا بأولاد
 أولادهم منسوبة إلى الأب لا إلى الأم (وفي القنية) الأوقاف بخلاف على العلماء لا يعرف من الواقف شيء غير ذلك فليقيم أن يفضل البعض
 ويحرم البعض أن لم يكن الوقف على قوم يحبهون (وكذا) الوقف على الذين يتخلفون إلى هذه المدرسة أو على متعلمي هذه المدرسة أو على
 علمائهم يجوز لأهله أن يفضل البعض ويحرم البعض أن لم يبين الواقف قدومه على كل واحد (الأوقاف) المطابقة على الفقهاء التراجع فيها
 بالحاجة أم بالفضل قال الورى رحمه الله تعالى التراجع فيها بالحاجة وقال الباقي رحمه الله تعالى بالفضل (قال) العلماء التراجع في قول
 الباقي نأخذ قال وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يسوي بين الناس في المطامير بيت المال وكان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يعطيهم
 على قدر الحاجة والعفة والفضل والاختلاف عرفة زماننا أحسن فنعبر الأمور الثلاثة وإن كان في أحدهما فضل مع أصل حاجته وعفته
 يرجح على من هو أقل فضلا (٩٢) وإن كان ذلك أحوج وأضع فهو المعلوم من غرض الواقفين في زماننا (استخلف) الإمام في المسجد خليفة

(فصل في أحكام كاتب الوثائق) * وينبغي أن يكون فيه من الأوصاف ما ذكره وهو أن يكون
 حسن الكتابة قابل للعن عالما بالأمور الشرعية عارفا بما يحتاج إليه من الحساب والقسم الشرعية
 متعلما بالامانة سالكا طرق الديانة والعروة الداخلية في سلك الفضلاء ما شيا على نهج العلماء الاجلاء فهي
 صناعة جارية شريفة وبضاعة غالية مزيغة تحتوي على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية وحفظ دماء
 المسلمين وأموالهم والاطلاع على أسرارهم وأحوالهم - ومجالسة الملوك والاطلاع على أمورهم وبغير
 هذه الصناعة لا ينال أحد ذلك ولا يسلك هذا المسلك وقال بعض - هم لا ينبغي أن يتعصب لكتابة الوثائق إلا
 العلماء العدول ولا يكتب الكتب بين الناس إلا عارف بمعدل في نفسه ما مونا على ما يكتبه لقوله تعالى
 ولا يكتب بينكم كاتب بالعدل وأما من لا يحسن وجوه الكتابة ولا يقف على فقه الوثيقة فلا ينبغي أن يمكن
 من الانتصاب لذلك إلا ليدفعه على الناس كثير من معاملتهم وكذلك إذا كان عالما بوجوه الكتابة إلا أنه
 متم في دينه فلا ينبغي تمكينه من ذلك وإن كان لا يضع اسمه بشهادة فيما يكتب لأن مثل هذا يعلم الناس
 وجوه الشر والفساد ويطلعهم - ثم تحريف المسائل لتوجه الأشهاد فكثيرا ما يأتي الناس اليوم يستفتون
 في نوازل من المعاملات الربوية والمشاركة الفاسدة والانكحة المفسوخة ونحو ذلك مما لا يجوز فذاصرهم
 عن ذلك أهل الديانة أتوا إلى مثل هؤلاء فحرفوا ألفاظها وتحويلوا أبا العبارة التي ظاهرها الجواز وهي
 مستهولة على صريح الفساد فضلوا وأضلوا وعمالا كثير من الناس على التهاون بحقوق الإسلام والباعث في
 طرق الحرام وسيعلم الذين ظاهروا أي منقلب ينقلبون

(فصل في) * وفي العالي الرتبة في أحكام الحسبة لاجد بن موسى الخويي العمشي الشافعي فيما يتعلق
 بالموتى مما لا يخالف قواعد مذهب أبي حنيفة قال وإذا كتب الموتى كتابا بعد البسملة بذكر المقر
 واسمه واسم أبيه وجده وواقبه وقد تقدم عن أبي حنيفة ومحمد وجهه الله أن ذكر الجرح من تمام التعريف
 ثم بذكر قبائمه وصناعاته وسكنه وحليته أن لم يكن معروفا وإن كان معروفا كتبت وشهد هذا الكتاب به
 عارفون وله محققون وكذلك تفعل في اسم المقر ثم تؤرخ مکتوبه باليوم والشهر والسنة قال فاذا فرغ
 الكاتب من كتابته استوعبه وقرا مؤبزا فاقاطه وينبغي أن يمر في خطه بين السبعة والتسعة وإن كان فيه

ليؤم فيه زمان غيبته
 لا يستحق الخليفة من أوقات
 الإمامة شيئا أن كان الإمام
 أم أكثر السنة (وفي)
 فتاوى قاضي خان إذا عرض
 للإمام أولاه وذن عذر
 منعه عن المباشرة مدة ستة
 أشهر فلا يتولى أن يعزله
 وبولي غيره وإن كان له عزول
 نائب (وفي القنية) قال
 العلماء التراجع في الإمام
 الفقه أخذ غلة الإمامة (وقال)
 شرف الأئمة امام أخذ غلة
 السنة ثم مات قبل تمام السنة
 وهي في يده فهي لورثته
 (امام) أم شهر واستوفى
 غلة السنة ثم نصب أهل المحلة
 اماما آخرين لهم أن يستردوا
 ما أخذ (وكذا) لو انتقل
 بنفسه (وفي المحيطة) أخذ
 الإمام الغلة وقت الإدراك
 ثم انتقل لا تسترد منه حصة

مات من السنة كالعقاضي إذا مات وقد أخذ روق السنة ويحل للإمام كل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيرا وهكذا الحكم في طلبه العلم مائة
 في المدارس يعني إذا كان العطاء مسانم فآخذ من المتعلم وقت القسمة ثم ترك المدرسة (رجل) قال أرضى هذه صدقة موقوفة له عز وجل أبدا
 على وجوه سماها على أن ولايتها في حياته وبعد وفاته إلى أفضل والأفضل من ولدي فإني أفضلهم أن يقبل ذلك قال تكون الولاية إلى الذي يليه
 (قلت) فإن قال على أن تكون ولاية هذا الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي فإني أفضلهم أن يقبل ذلك قال تكون الولاية إلى الذي يليه
 (قلت) وكذلك أن تولي ذلك أفضلهم ثم مات قال تكون الولاية إلى الذي يليه (قلت) فإن كان أفضلهم غير موضع لولاية هذه الصدقة قال
 يجعل القاضي رجلا يقوم به (قلت) فإن صار بعد ذلك منهم من يصلح للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف إليه (قلت) فإن قال على أن ولاية هذه
 الصدقة إلى الأفضل فالأفضل من ولدي وتولاها أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل من الذي تولاها قال تكون ولايتها إلى الذي صار
 أفضل من الذي تولاها الأول اه كذا في وقف الخصاص (وفي البرزاني) إذا مات المتولي والواقف حي فالرأي في النصب إلى الواقف لا إلى
 الحيا كم وبعد موت الواقف إلى وصيه لا إلى الحيا كم وإن لم يكن له وصي فالرأي الآن إلى الحيا كم لأن العين وإن زالت بالوقف عن ملكه

عليه وقفه وقما صححنا ثم قال
وقفت بشرط أن تكون ولاية
بيده متى شئت لكن الكاتب
لم يكتبه ولم أعلم به ان كان
فصحبا يعرف اللغة التي كتب
بها الصك وقرئ عليه لا يقبل
قوله وان كان أعجميا
لا يعرف اللغة التي كتب بها
الصك يقبل قوله وان شهدوا
انه قرئ عليه بلغته وفهم كل
ما فيه لا يقبل قوله أيضا
(وكذا) في البيع والاجارة
اذا قال البائع والاشترى
أعلم المكتوب في صك البيع
والاجارة (شرط) أن لا
يؤاخره واليه فان أجزه فهو
خارج عن الولاية أولا يدنعها
مسافة فان فعل فهو خارج
عن الولاية وفلان يكون
والها أو شرط وقال من نازع
في هذه الصدقة متوليها أو
قال من نازع متوليها في ابطال
هذه الصدقة فهو خارج عن

* (فصل) * واذا حضر عند الموثق رجل وامرأة وادعيا أنهما زوجان بعدد صحيح وان المكتوب الذي
 بينهما مأمور ويقصد أن تجدي كتاب الصداق فان كانا غريبين طارئين فالقول قولهما وان رأى ربيعة تركهما
 وان كل واحد منهما مع ربيعة يعلمون أنهما زوجان فلا يكشف أمرهما وينبغي أن يسأل كل واحد من
 الزوجين بانقراده ويخضعها في المسئلة بما يزيل عنه الريبة والادفعهما عنه وان كانا بالمدين فلا يكتب لهما
 حتى يصح عنده أنهما زوجان
 * (فصل) * واذا حضر رجل بانقراده أو مع امرأته أو ذكرانها زوجة وانه يقصد طلاقها وليس معها

Digitized by Google

شمس الأئمة فلهذا إذا وقف على طاعة علم يدينه يجوز أن الفقراء يبيعونهم فكان الائتم مبيعا على الحاجة (فالحاصل) أنه متى ذكر عمر فافيه نص على الفقروالحاجة فالوقف صحيح يحوصل أم لا (وقوله) يحوصل إشارة إلى أن التأيد ليس بشرط ومتى ذكر عمر فاستوى فيه الغنى والفقير كانوا يحوصلون صح بغير بق التملك وان كانوا لا يحوصلون فهو باطل لأن الأئمة يكون في ألفاظه ما يدل على الحاجة كالإتباع فيعتد أن كانوا يحوصلون فالأغنياء والفقراء سواء وان كانوا لا يحوصلون فالوقف صحيح ويصرف إلى فقرائهم لا إلى أغنيائهم (وكذا) لو وقف على الزنى فهو على فقرائهم (ولو) وقف على أصحاب الحديث لا يدخل فيهم شافعي المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفي كان في طلبه أولا (وذكر) بكر أن الوقف على أقرباء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أهل بيته يجوز وأن كان لا يجوز الصدقة عليهم (وفي) الفتاوى أنه لا يجوز زولا بصير وقف الصدقة لبني هاشم لكن في جواز الوقف وصدقة النفل عليهم روايتان (الوقف) على الصوفية لا يجوز وقال شمس الأئمة يجوز (٩٤) (وأخرج) الإمام على السعدي رواية من وقف الخصاص أنه لا يجوز على الصوفية والعلماء فرجع

الكل إلى جوابه اه كلام البرازي (وفي) وقف الخصاص ينعزل الناطق بالجنون الماطس إذا دام سنة ثلاث دام أقل ولو عاد إليه عقله وبرأ من علمه عاد إليه (نوع في اجارة الوقف والدموى فيه والشهادة عاياه) * (وفي) المنبع المتولى إذا أجز الوقف سنين معلومة بأجرة مثله ينظر أن كان الواقف اشتراط أن لا يؤجر أكثر من سنة لا يجوز لأن شرط الواقف يجب مراعاته ولا يتجاوز عما شرطه وان لم يشترط ذلك قال المتقدمون من مشايخنا أنه يجوز ذلك لأن الواقف قرض الأمر إلى المتولى فنزل المتولى منزلة الواقف والواقف ان يؤجر سنين كثيرة فكذا من يقوم مقامه

كتاب نكاح يدل على الزوجية وأراد كتابة الطلاق في ورقة مجردة فليحترق فان بعض الناس يجعل ذلك صورة وليست زوجية بل بردي بكتابة الطلاق حتى يحضر عنده شهود ويراجعها وتكون ورقة الطلاق تدعى عنه التهمة فينبغي التحرز في ذلك * (فصل) * وقد تقدم فيما يتعلق بالشاهد أنه لا يشهد على من لا يعرفه إلا بعد معرفته وعينه ونسبه فكذلك ينبغي للموتق الاحتراز منه فقد يحضر إلى الموتق رجل يدعى اسم كذا ويسأل أن يكتب عليه مسعورا بألف درهم لفلان فعلى ذلك قد يسمى باسم غيره ثم بعد مضي زمان يخرج المكتوب ويدعى به على صاحب الاسم ولعل الكاتب قد نسبهم أو الشهود يثبت ذلك بالخطا عند المالكية فيحكم على ذلك المدعى باسمه وهو بري فلا ينبغي أن يكتب إلا لمن عرف اسمه وعينه معرفة تامة وكذلك الحكم في كل كتاب من مبايعات أو وقف أو غلبك أو عتق أو صداق أو طلاق لا يكتب في مجرد قول الشخص أو فلان ولا بالخائبة على الشهود كما تقدم فإن الخائبة تتغير والناس يشابهون فينبغي أن يكون الكاتب ذكيا فطنا عارفا لا يدخل الضرر على الناس بحمله بالصناعة * (فصل) * وإذا كتب المبيعة فليجد المكان وايد كرجل الدار المختصة به والمشتري كطريقة ومداخله ويد كرجله من البلد وينبغي للكاتب إذا سافر إلى جهة لا يعرف اصطلاح أهلها أن لا يتصدى للكتابة بين أهلها إلا بعد أن يعرف سنتهم ومذهبهم ونقودهم وديارهم وأسماء الاصقاع والطرق والشوارع فيعرفه ذلك يتم له الأمر وينبغي له أن يقدّم اسم المشتري على البائع لقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم إلا أن يكون المشتري ذميا أو البائع مسلما * (فصل في أجرة الكاتب) * اختلف العلماء في جواز أخذ الأجرة على كتب الوثائق فأجاز ذلك قوم ومنعه آخرون وبذل على الجواز قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ولأن من استنبح عمله وكذا خطره كلما احتاج إلى ذلك ائتمان فان ذلك يضربه ويستغرق مدته حياته من غير عوض على ذلك وهذا غاية الضرر وإذا ثبت جواز الأخذ على الكتابة فالأولى لمن قدر واستغنى التزهد عن ذلك واحتساب عمله عند الله تعالى وإذا لم يكن بدم أخذ الأجرة فنقول وجه الاجارة أن يسمى الاجرة بعين العمل فان وافق الكاتب المكتوب به على

(وقال) المتأخرون من مشايخنا لا يجوز أكثر من سنة واحدة لأنه لو جاز ذلك يخاف على الوقف أن يتخذ ملكا لأنه بضئ مدة ذلك مدية تندرس سمة الوقف ويسم سمة الملكية نحو صافي زمان ثلاث سنين لأنه لا يرغب في أقل من ذلك ولا يغير في غير الضياع أكثر من سنة واحدة إلا إذا كانت المصلحة في الضياع في عدم جواز أجزائها ثلاث سنين أو في غير الضياع جواز أجزائها أكثر من سنة واحدة فهو أمر يخالف باختلاف الموضع والزمان وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة والمعاملة (والوجه) في تصحيح الاجارة الطولية في الوقف ان بعدد عقود مترادفة كل عقد على سنة بان استأجر ثلاثين سنة ثلاثين عقدا وكل عقد على سنة من غير أن يكون بعضها شرطا في العقد فيكون العقد الأول لازما لأنه لا يجوز الثاني غير لازم لأنه مضاف إلى المستقبل (وذكر) شمس الأئمة السر خمس رحمه الله تعالى ان الاجارة المضافة لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح وذكر هذه الحيلة في الذخيرة ثم قال ولكن هذه الحيلة عندى ضعيفة لأن من لم يجوز الاجارة الطولية في الوقف انما لم يجوز صيانة الوقف عن البطلان فان الوقف إذا بقي في بدالة الماسة بأجرة مدة طويلا والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلوبهم أنه ملكه فيشهدون له بالملك لو ادعاه

لوما من الدهر فيمال الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين أن تكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين أن تكون معقودة بعقد منفردة (هذا)
هو الحكم في الاجارة العارية في الاوقاف فاما الاجارة العارية في الاقطاع والاملاك فستأتي في فصل الاجارات ان شاء الله تعالى (ولا يجوز
اجارة الوقف الا بأجر المثل ولا تنقض ان زادت الاجرة لكثرة الرغبات لان المعبر في أجرة المثل وقت العقد ووقت العدة كان المسمى أجرة المثل ولا
معتبر بما بعده لان تلك حالات لا تضبط (وفي العمادى) استأجر عرصه موقوفه من المتولى مدة بأجر المثل وبني عليها باذن المولى فلما مضت المدة
وإذا أخرج على أجرة تلك المدة للمدة المستقبلة فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى قال كانت واقعة الفتوى أجيب نعم انه أولى
والله أعلم (وفي) شرح الطحاوى اذا كانت الارض وقفاً استأجرها من المتولى مدة طويلة فانه ينظر ان كان السعر بحاله لم يزد ولم ينقص عما كان
وقت العدة فانه يجوز وان غلا أجرة مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى عقد جديد ويجددان العقد على ما زادت اذنا بنينا (وكذلك) لو استأجرها
بأجرة معلومة الى سنة فلما مضى من المدة نصف السنة غلا سعرها وزاد أجرة مثلها فانه يفسخ (٩٥) ذلك العقد فيما بقي من المدة وفيما مضى

من المدة يجب المسمى بقدره
وبعد ذلك يحدد العدة ثانيا
على أجرة معلومة (وليس)
للموقوف عليه اذا لم يكن
متوليا على الوقف ولا نائباً
من جهة القاضى أن يؤجره
لانه لا يملك ذلك وانما يملك
الغلة دون العين والتصرف
بالاجارة الى من له الولاية في
ذلك (اذا) أجرة المتولى أو
نائبه ثم مات لم تنفسخ الاجارة
بموته لانه كالوكيل عن
الموقوف عليه وموت الوكيل
لا يوجب فسخ عقوده (وفي)
وقف الخصاص اذا أجرة
الواقف الارض سنة ولم يحط
من الاجر شيئاً قال فلا اجارة
جائزة (قلت) فله أن يقبض
الاجر ويقره في الوجوه
التي سبل فيها قال نعم (قلت)
فان قال قد قبضت الاجر من
المستأجر ودفعته الى هؤلاء
القوم الذين وقفت ذلك

ذلك وجاء الكتاب على ما اتفق معه عليه فهي اجارة صحيحة ويجوز بما اتفقا عليه من قليل أو كثير ما لم يكن
المكتوب به مضار الى الكاتب اما أن يكون ذلك مقصورا عليه واما لانه لا يوجد في ذلك الموضع غيره ممن
يقوم بذلك فالاولى حيثئذ المسامحة ولا يرفع الى الناس فوق ما يستحق له من ضرورتهم اليه فان فعل
فهو جرحه في حقه لانه قد تعين عليه القيام بذلك من غير اضرار اما ان لم يوافق الكاتب المكتوب به على شيء
فهنا نظر وعلى هذا الوجه غالب كتابات الناس اليوم لان الموثقين يتعطفون عن ذكر ذلك من باب الحياء
والمرأة ولئلا يتزول منزلة أهل الحرف والصنائع في المكاسب والمسامحة وهذا غرض حسن ومذهب جميل
ان كان فاعل ذلك يقنع بما أعطى على عمله بغدا كماله ولم يصدر منه من المسامحة حيثئذ ما هو أفتح حالا مما
لو ابتدأ المشاورة وهذا النوع لا يسمى اجارة حقيقة لان ما يعاوض به مجهول عند الكاتب لان عطاء الناس
مختلف بحسب اقدارهم ومبالغ مروا عنهم وليس ذلك من الكاتب على سبيل الهبة المطلقة لانه لا يرد المعاوضة
على عمله وان يثاب على ذلك فعمله محمول على طلب الثواب من المكتوب به بحسب ما أذنه مرواؤه اليه على
طريق المكارمة لا على طريق المكاسب والمسامحة وذلك أصل هبة الثواب فاذا ثبت هذا فان أعطاه
المكتوب به أجرة المثل أو أكثر لزمه القبول وان أعطاه أقل فالكاتب مخير بين القبول واسترجاع ما عمل
كما يكون ذلك في هبة الثواب الآن يكون قد تعانق بذلك حق المكتوب به لا يمكن معه استرجاع الكتاب
لكونه تضمن شهادة الشهود أو ثبت فيه حق فيكون ذلك قوتا ويجبر كل واحد منهما على أجرة المثل كما يفعل
في هبة الثواب

* (فصل) * وللقاضى أخذ الاجرة على كتب السجلات والمحاضر وغيرهما من الوثائق اذ يجب عليه القضاء
واصال الحق الى أهله لا المكتبة ولكن انما يطيب له لو أخذ ما يجوز أخذه لغيره قال في المنتقى للقاضى أن
يأخذ ما يجوز لغيره وما قبل في كل ألف خمسة دراهم لا يقول به ولا يليق ذلك بالفقه وأى مشقة
للكاتب في كثرة الثمن وانما أجرة مثله بقدر مشقته وبقدر عمله في صنعة أيضا كجكاله وثقابه مستأجر
بأجر كثير في مشقة قليلة

* (فصل) * واما أجرة السجل على من يجب قبل على المدعى اذ به احياء حقه فنفعه له وقيل على المدعى عليه

عليهم ويجدد القوم قبض ذلك قال فالقول قوله ولائى عليه (قلت) وكذلك ان قال قبضته وضاع منى أو سرق قال فالقول قوله في ذلك (وفي)
الغنية بحال على وقف الناحى اذا أجرة الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو القاضى أو أمينه ثم قال قد قبضت الغلة فضاءت أو فرقها على الموقوف
عليهم وأنكر وقال القول قوله مع عيने (الواقف) اذا أجرة الارض الموقوفة من أبيه أو من ابنه أو عبده أو من مكانه قال أبو بكر الخصاص أمانى
مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان الاجارة لا تجوز من أحد هؤلاء وأما مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى فان الاجارة من أبيه وابنه جائزة وأما
من عبده ومكانه فان الاجارة لا تجوز (وفي العمادى) الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف تجوز اما للقاضى لو أمر انسابان يؤجر دار
الوقف مشاهرة فهو ليس بمخصم لانه وكيل من القاضى بالاستغلال وليس بما دون في الخصومة فلا تصح خصومته الا اذا كان مأذونا فيها من جهة
القاضى والمأذون في الاستغلال ليس بممتول والمتولى من يلى التصرف في الوقف (وكذا) لاتصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف (وكذا)
على غلة دار الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه أكل أو غلة دار (ادعى) المحدود لنفسه ثم ادعى انه وقف الصحيح من الجواب ان كانت دعوى الوقفية
بسبب التولية يجب حمل التوفيق لانه في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كفى الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان

وكله في الخصومة فيه تقبل ولا يكون منافضا (ولو) ادعى الدار مال كالتسعة ثم ادعى انها وقف فلهما فلان على مستجد كذا لا تنفع دعوى الوقف
للتناقض (رجل) باع دارا ثم ادعى اني كنت وفتيتها وقال وقف على لا تنفع هذه الدعوى وليس له أن يحلف المشتري أما لو قامت به البينة
قبلت كالمشهدوا على عتق الامة تقبل من غير الدعوى (وذ كر) في النوازل اذا أقام بينة على انه وقفها قبل البيع تقبل ويعمال القاضي
البيع وليس للمشتري أن يحبس الأرض بالثمن وان لم تكن بينة فالقول قول المشتري (ولو) أقام المشتري البينة ان هذه الدار كانت وقفا
على اولاد فلان أو على مسجد كذا أو على الفقراء أو ان فلانا وقفها وسلمها الى المتولي فدعوى الوقف لا تنفع من المشتري لانه ساع في نقض ما تم
ولانه ليس بخصم في دعوى الوقف عن الموقوف عليه (ادعى) المتولي على المشتري ان هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على
المشتري فاراد المشتري أن يرجع بالثمن على بائعه فقال البائع بلى كانت وقف فلان على أولاد فلان لكن لما مات الواقف رفع ورثته الامر
الى القاضي حتى يقضى بطلان الوقف وكنت (٩٦) وارنا لواقف قسمنا التركة وتوقعت الدار في نصيبه وبيعي وقع صحبها قال صاحب الفصول

يندفع بهذا دعوى الوقفية
و يبقى في يد المشتري (ادعى)
المتولي ان هذه الدار وقف
على مسجد كذا ولم يذكر
الواقف قال مشايخ بلغ كافي
جمفر وغيرهم رحمهم الله تسمع
وقال غيرهم لا تسمع ما لم
يذكر الواقف عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى
(وفي) فتاوى طهیر الدين
ادعى وقفها وشهدوا على وقفه
ولم يذكر الواقف ذكر
الخصم رحمه الله تعالى ان
دعوى الوقف والشهادة
على الوقف بثمان من غير
بيان الواقف (وذ كر) رشيد
الدين ان الشهادة على الوقف
لا تقبل ما لم يبينوا الواقف
(وذ كر) في العدة ولو
شهدوا ان هذا وقف على
كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي
أن تقبل اذا كان قديما
(وتقبل) الشهادة على

اذ هو يأخذ العجل وقيل على من استأجر الكاتب وان لم يأمره أحد وأمره القاضي فعلى من يأخذ السجل
وعلى هذا أجرة الصكالك على من يأخذ الصك في صرفنا وقيل يعتبر العرف وعلى هذا الوأعلى المقرلة أجرة
الصكالك يكون الكاغم ملكه فملك حبسه بعد قضاء الدين واليه الاشارة في فتاوى رشيد الدين حيث قال
المدعى عليه لو أخذ خطا اقراره فلو كان بالمال يأخذ منه المال وكذا الخطا لو كان ملك المدعى ولو كان منكرا
يبرهن على أن خطه في يده أو يأخذ خبرا أو يدعي عليه المال بحكم الخطا ولو كان لا بينة على الخطا يحلفه أن
خطه ليس في يده فلو نكل يجبر على دفعه ثم يدعي المال من الخطا * (مسئلة) * اذا قضى دينه فالمقرلة لا يجبر على
دفع ملك الاقرار اليه والجبر على المستكفي في عرفنا قاله في الفتاوى الصغرى
* (فصل في النعوت) * واذا احتاج الكاتب الى ذكر نعوت المشهود عليه أوله فينبغي أن يذكر
من صفاته أشهرها كالصمم والعمى والعرج والبياض أعنى البرص وآثار الجسد والندس فيقول في
وجهه آثار جدي أو غش وان كان فيه خال ذكرته وذ كرت موضعه ويذكر قطع الانا ل أو عضو
مما هو مشهور ظاهر في الوجه والجسد ويذكر كرمع ذلك ما هو منسوب وصناعاته وقبيلته ويحمله تحلية جيدة
لا تختل بالمقصود فاذا كان النعوت غليظ الشفتين فهو أقوه والمرأة فوهاء وان كان الغم غائرا فهو أقفم والمرأة
فقماء وان كان الانف طويلا مع تنوء في وسطه فهو أقفى والمرأة أقفوا وان كان طرفه عريضا فهو أقفلس
 والمرأة فطساء وان كان قائما متمتعا بمعدلا فهو أشم والمرأة شماء وان كان قصيرا بين الشمم والفطس فهو
أخنس والمرأة خنساء ويقال في قصيرة الانف خطفاء وان كان الخد مستطبا لا فهو أسيل الخد والمرأة أميلة
الخد وان كان العنق طويلا فهو أغيد والمرأة فيدعوان كان العنق قصيرا فهو أوقص والمرأة وقصا وان
كان في العينين غور فهو غائر العينين والمرأة غائرة العينين واذا برز فافهوا جاحظ العينين وهي جاحظة العينين
وان كان وضع السكحل أسود قلت ككلاء الرجل أكل العينين وان كانت اشـ فاراء العين كان ثم امنضمة
فهى دجعا وان كان في المقلة اشارة الى الانتقال فهى حوراء وان دخل بعض المقلة في الماقي مما يلي الانف
فالعين حوراء وان كان بياض العين أكثر من السواد فهى برعاء وتسمى حوراء أيضا والنجلاء العين الواسعة
والدجعاء التي سواد عينها أكثر من بياضها والوطفاء المعغضة العينين والصعرة المخمرة سواد الخدتين

الشهادة في الوقف (وكذا) شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بالتسامع وان صرح به (ولو) شهد أحدهما انه وقف والشواهد
نصفها مشاعا وشهد الآخر انه وقف نصفها مفروزا بمبرأ فالشهادة باطلة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها يوم الخميس وشهد الآخر انه وقفها يوم
الجمعة قبلت الشهادة قيل هذا على قول أبي يوسف أما على قول محمد فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها وقفا صحبها في محنته
وشهد الآخر انه وقفها وقفا مضافا الى ما بعد الموت فلا تقبل هذه الشهادة (ولو) شهد أحدهما انه وقفها وقفا صحبها في محنته وشهد الآخر انه
وقفها في المرض قبلت الشهادة فتكون جميع الأرض وقفان كانت تخرج من الثلث وان كانت لا تخرج من الثلث يصير ثلثها وقفا (ولو)
شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر انه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت لانها اتفقا على الفقراء فان
من قال أرضي هذه صدقة موقوفة كانت موقوفة على الفقراء فهذه ما في قولنا لانها اتفقا على الفقراء اه (وان) شهد الواقف الوقف لخاص
بينة يشهدون عليه بالوقف وبما دار حصته من الأرض أو من الدار وسما ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف وان شهدوا على الواقف باقراره
ولم يعرفوا ماله من الأرض أو من الدار يصره القاضي بان يسمى ماله من ذلك فاسمى من شئ فاقول قوله فبسه ويحكم بوقفية ذلك وان كان

الوقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك (وان) شهدوا على اقرار الواقف انه وقف بجميع حصته من هذه الارض وذلك الثلث منها فكانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال تكون حصته كلها انصافا كانت أو أكثر وقفا * (نوع في غصب الوقف وحكمه وفي أجره وفي بيان حكم وقف المرحون والمواجر) * (متولى) الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف بغير أجره كره لاله رحمه الله تعالى انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخر بن على ان عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن مسببة للوقف عن أيدي الظالمه وقطعا لا يطاع الفاسدة وعليه الفتوى (وكذا) الرجل اذا أسكن دار الوقف بغير أجر الواقف بغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغامبلغ (وفي) فتاوى قاضي خان رجل فصب أرض الوقف أو أرضا لمصغر قال بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف ولا يصغر (وفي) ظاهر الرواية لا يضمن فلأن هذا الغاصب أجر الارض المفصوب بغيره يجب على المستأجر الاجر المسمى (وذكر) في الفخيس ان الفتوى في غصب العنار والدور الموقوفة بالضممان كما ان الفتوى في غصب مضاف الوقف بالضممان (رجل) رهن ضيعة من رجل على مال أخذ منه (٩٧) ثم انه وقف هذه الضيعة وقفا صحها هل يجوز هذا الوقف (قال)

الحصاف رحمه الله تعالى ان افترسها من الرهن فالوقف جائز وان لم يفتكها فالرهن صحيح لا يمان ولا يخرج هذه الضيعة من الرهن بايقاف مالها الا ترى ان رجلا لو رهن ضيعة ثم باعها ان من قول أصحابنا ان افترسها فالبيع صحيح نافذ وان أجاز أيضا الميراثن البيع فالبيع جائز وكذلك الحكم أيضا في الرهن (رجل) آجر ضيعة سنين ثم انه جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على سبيل سماها ثم بعد ذلك تكون غلتها للمساكين أبدا حتى يرث الله الارض ومن عليها (قال) الامام أبو بكر الحصاف رحمه الله تعالى ليس له احاب الارض أن يبطل ما عقدم الاجارة فاذا

والشواهد الضيقة العين والاقبال والقلع من كان في أسنانه صغرة وتقول واسع الجهة أو أصلب الجهة اذا كانت منبسطة ما فيها غصون وتقول في شعر الرأس أعظم اذا نبت على الجهة وتزوع اذا كان له نزعان في جانبي رأسه من مقدمه وأصلع اذا انحسر شعر مقدم رأسه وأقرع اذا لم يكن في رأسه شعر والمرأة قرعاء وتقول في الحاجبين مقرون اذا التقيا وأبج اذا انفصلا وتقول في الاسنان أقصم للمكسور نصفا عر ضا أو أرم اذا سقط السن كلها وان كان بين الاسنان فرجة قلت مفلج الاسنان وان كان فيه ارقعة وتحدثت أشنب الاسنان والاني شنبه واليه أشار ذو الرمة بقوله وفي أنياب اشنبه وان كانت الاسنان بارزة قلت بارز الاسنان وان كانت أسنانه العياقة دنداء والسفلى قد برزت قلت أقصم الاسنان والاني نفعاء الاسنان وان كان الشعر غير متجدد ولا متكسر فهو أسبط الشعر والاني سبطا الشعر وان كان فيه جمود قلت أجعد الشعر والاني جعداء الشعر ولا يقال أجعد ولا جعداء وان كان يشوبه شيء من خرة سمي الشعر أصهب وان كان فيه خرة أو صفرة قلت في الرجل أشقر الشعر والاني شقراء الشعر وان كان في الوجنتين نتوء قلت في الرجل فاني الوجنتين وفي المرأة أوجعنا وان كان في الاذن صغرة قلت جاعا وان كانت عطاوعة قيل مصلم الاذن وان كان المدرة نتأ وبرز فهو أزور والمرأة زوراء وان كان في الصدر غور وفي الصلب انحناء قلت في الذكرا حني وقلت في الانثى بهلحنا

(فصل) * والبداية بذكر السن أول فان كان في المنعوت شيب قلت في الذكرا أشمط والاني شمطاء ويقال فيه أيضا كهل ويقال شيخ لمن غلبه البياض وان كان المنعوت صغيرا قلت فيه رضيع أو فطيم أو صبي والاني صبي وان كانت الجارية يتبعها صغير أو صغيرة قلت متبعا صبي صغير أو بصيبة صغيرة لا بأحدهما نعم لم يصغرها وان كان الصبي قد أربى بعدة أشبار قلت رباعي القد وان كان قد رخصه أشبار قلت خماسي اقدوان كان قد رسته أشبار قلت سداسي القدوان كان قد قارب البلوغ قلت مراحم في سنه وان كان ملتحمة مات ملتح فان كانت لحينه عريضة طويلا قلت مسجل وان لم تكن طويلا قلت كثر اللحية وان كان في عارضيه خفة قلت خفيف العارضين وان لم يكن في عارضيه شيء قلت كوسج وان لم يطلع في وجهه لحية أم لا قلت أطاس

(١٣ - من الحكم) انقضت مدة الاجارة كانت الضيعة وقفا (قلت) ولم أجز هذه الصدقة وهي الساعة لا تكون وقفا قال هي الساعة وقف وان كانت مشغولة بالاجارة الا ترى انه لو قال كنت وقفت هذه الضيعة على كذا وكذا قبل ان أؤجرها وانما أجزتها بالوقف وأجزها بمصر وفي سبيل الوقف فانلزمه اقراره بالوقف ويكون الاجر الذي أجزها به مصر وفي سبيل الذي وقفها فيها وانما قلنا انها تكون وقف بعد انقضاء الاجارة لانها هي وقف الآن في هذا الوقت ليس له أن يبعال اجارة المسأجر الا ترى انه لو أجزها بمصر بغيره من رجل فانه يقال له شترى ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فتأخذها بالاشراء وان شئت فابطل شرا لك فان اختار الشراء صبر قال وليس له أن يبطل الشراء الا عند القاضي أو عند السلطان وهذا قول الحسن بن زيار رحمه الله تعالى (الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمه) * حكم الغصب نوعان (أحدهما) ما يرجع الى الآخرة وهو الاثم واستحقاق المؤاخذه (والثاني) ما يرجع الى الدنيا وهو أنواع (بعضها) يرجع الى حال قيام العين (وبعضها) يرجع الى حال هلاكها (وبعضها) يرجع الى حال نقصانها (وبعضها) يرجع الى حال زيادتها (أما) الذي يرجع الى حال قيام العين فهو وجوب رد العين الى مالكها فان كان غصبه (لقوله) عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى ترد (ثم) الرد هو الموجب

الاصلي على ما قالوا ورد القيمة مخلص خافا عنه لانها قاصرة على الكمال في رد الصورة والمعنى (وقيل) الموجب الاصلي القيمة ورد العين بدل عنها ولهذا اعتبر في غير ذوات الامثال قيمة الغصوب يوم غصبه (ويقال) ذلك في بعض الاحكام (منها) اذا غصب جارية قيمتها ألف وله ألف درهم وقد حال عليه الحول فانه لا تجب عليه الزكاة عن الالف لانه مديون والزكاة غير واجبة عليه (منها) اذا أبرأ الغاصب عن الضمان مع قيام العين يصح حتى لو اهلك بعد ذلك لا يجب الضمان فلو لان الموجب الاصلي هو القيمة والامصاص الابراء لان الابعان لا يصح (ومنها) صحة الرهن والكفالة بالمغصوب حال قيام العين اذ لو كان رد العين أصلا لمصاص الرهن والكفالة لان الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح (وفي) الجلالة وعلى قول من يقول الموجب الاصلي رد العين لا يصح الابعان والرهن والكفالة حال قيام العين (وفي) الحيط ولو غصب دراهم أو دنانير فالمالك يأخذها منه حيث وجدته وليس له أن يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر لانها أثمان ومعنى الثمنية لا يختلف باختلاف المكان (واذا) هلك المغصوب يجب ضمان مثله ان كان (٩٨) مثليا كالمكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة وان لم يكن مثليا كالذرة والعدودات

الغير المتقاربة والحيوانات يجب ضمان قيمته يوم الغصب لأن ضمان الغصب ضمان اعتد اموضمان الاعتداء لم يشترع الا بالمثل قال الله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمثل المطلق هو المثل صورة ومعنى (ولو) كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فالغاصب بالخيار ان شاء أعطى مثله حيث خاضع وان شاء أعطى قيمته حيث غصب منه الا أن يرضى الغصوب منه بالتأخير فان الغاصب لا يلزم دفع الضمان في مكان الغصب بل أينما لقيه أخذه وان كانت القيمة في المكانين سواء فالمالك أن يطالبه بالمثل لانه لا يتضرر به واحد منهما اه (واذا) نقص المغصوب في يد الغاصب ضمن الغصمان لأن الواجب

*(فصل) * وأما اللون فقال في عالي الرتبة في أحكام الحسبة تقول في ذلك أسمر أو أبيض أو أحمر أو أسود وفي الوائقي المجموعة وان كان أبيض قلت فيه أحمر ولا تغسل أبيض لان الأبيض هو البرص واستدل على ذلك بقوله في الحديث عن أبي اليسر القري انه كان به بياض أي برص فدعا الله فأذهب عنه الا قدر الدرهم قال والعامه تجعل الاحمر دون الاسود وفوق الاصفر وهو وهم يدل على ذلك قوله عليه السلام لعائشة يا حيرة اقول وقوله عليه السلام بعثت الى الاحمر والاسود وأطال في الاستدلال على ذلك وفيما قاله في البياض نظر لقول العباس يمدح النبي صلى الله عليه وسلم وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثم قال اليتامى عصمة للارامل وقال زهير * أغر أبيض قباص * وقال بعضهم انه يجوز أن يقال في الاحمر وفي الأبيض أحمر ويقال في بياض الأبيض من غير بني آدم أبيض ناصع وفي تأكيده الاحمر فاني وفي تأكيده الاسود من بني آدم ومن غير بني آدم اسود حالك وحالك بالدم والنون وتأكيده صفرة الاصفر بان يقول أصفر قاطع *(تنبيه) * وفي الوائقي المجموعة قال بعضهم ان الصفراء السوداء وأنكر ذلك على قائله وعدت منه وهلة لان قوله عز وجل صفراء قاطع لونها يدل على وهم من قال ذلك اذ لا يجوز أن يقال أسود قاطع وانما يجوز ذلك في الابل فيجوز أن يقال في الاصفر انه الاسود من جهة ان سوادها مشوب بشئ من صفرة وتقول امرأة حذلا عني الماتلة الشق وطاعة في مبيضة الشفتين وهو من نفوت السوداء واعساء جراء الشفتين والرجل العس والهي رفتهما تقول رجل الى وامرأفليما عا المتكاه التي لا تخبر بولها والضميمة التي لا تخبر والفضة التي صار مسلكها شيا واحدا أعنى مسلك البول ومسلك الذكرو والزعراء التي لا شعر لها في سواها والقرناء العظيمة السوداء التي يمنعهم الواح من اصابتها قال بعض الفضلاء والقرن عند الفقهاء أن يكون في الحبل عظام شبيه بقرن الشاة وعند أهل اللغة هي العلة الصغيرة قاله الاصمعي واختصم الى شرح في جارية جم اقرب فقال أقعدوها فان أصاب الارض فهو عيب وان لم يصب الارض فليس بعيب والرتقاء التي لها لحم تنزع الوطء منها قال بعضهم هي التي لا يستطيع جناها لارتقاء ذلك الموضع منها وهو من الرقيق الذي هو ضد الفتوق قال الله تعالى أولم ير الذين كفروا أن السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما قبل وهن في المرأة على

عليه أن يرد على الوصف الذي غصب به بخلاف المبيع فانه اذا نقص في يد البائع لا يجب في مقابلته شئ ولكن بخير المشتري نوعين بين أن يأخذ بكل الثمن أو يتركه لانه ضمان عقد والعقد رد على الاعيان لا على الاوصاف اما ضمان الغصب فتملق بالفعل على ما بينا (اذا) غصب رجل ثوب انسان فصبغه الغاصب بصبغ نفسه أحمر أو أصفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب من الغاصب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض يوم الغصب (وقيل) له خيار ثالث وهو قول أبي عصمة ان شاعرب الثوب باع الثوب على حانه ويقسم الثمن على قدر حصته ما كانا اذا انصبغ لا بفعل أحد لان الثوب ملك الغصوب ومنه والصبغ ملك الغاصب والتمييز متعذره صار اشريكي في الثوب فيباع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدر حصتهما وهذا احسن لانه طريق لا يصلح حق كل واحد منهما الى صاحبه معنى (وانما) خيرنا صاحب الثوب دون الغاصب مع ان كل واحد منهما صاحب حق لان صاحب الثوب صاحب أصل والغاصب صاحب وصف فكان انبات الخيار لصاحب الاصل أولى (وفي البرزقي) رجل غصب حافوتا وانجر فيه ورجع بطيئه الريح لانه حمل بالتجارة (المرد) في أرض الغير اذا وجد طريقا لا يحمل وان لم يجد طريقا له فلا مال عنده صاحب الارض فاذا منع حرم عليه المرور ولان الصريح يبطال الدلالة وهذا اذا كان

المار واحد فان كانوا جماعة فلا يباح (والمرو) في الطريق الحادث ان كان مالكه جفله طريقاً يجوز وان لم يعلم أو علم انه غصب فهذا بناء على ان المرو في أرض الغير بغير اذنه هل يباح اختلافوا فيه (قال) الفقهاء ان علم ان المالك أحد ثمحل وان علم انه غصب حرم (وعن) الامام الاظم رحمه الله تعالى انه اذا كان له حائلاً أو حائلاً لا يحل المرو ولا النزول فيه وان لم يكن فلا بأس به (وعن) أبي القاسم رحمه الله تعالى اذا خفي عليه الطريق عثى في الأرض المزروعة ولا يطاق الزرع (وفي المنبيع) رجل غصب جارية فلبثت في يده ان كان الحبل من المولى أو الزوج فلا شيء على الغاصب وان كان الحبل من زنا أخذها المولى وضمنه النقصان (والكلام) في قدر الضمان (قال) أبو يوسف رحمه الله ينظر الى ما نقصها الحبل وإلى أرض عيب الزانية من الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا استحسن وفي القياس أن يضمن الامرين جميعاً (وروى) عن محمد انه أخذ به لان الحبل والزنا كل واحد منهما عيب على حدة فكان النقصان الحاصل بكل واحد منهما نقصاناً على حدة فيفرز بضمان على حدة (ومن) غصب أمة فزنى بها أو غيره فلبثت عنده فردها إلى المالك فهل تكت بالولادة أو في (٩٩) النفاس ضمن الغاصب قيمتها يوم علفت

(ولا) ضمان عليه في الحرية اتفاقاً وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الامه شيئاً أيضاً (والصحيح) ان عليه ضمان نقصان الحبل عندهما وهل يجب على الغاصب حرد الزنا أم لا لم يتعرض لهذا الحكم في الهداية ولا في شرح الجامع الصغير لكن ذكر الشيخ حسام الدين السغاني رحمه الله تعالى في نهايته انه يجب الحد لان ضمان الغصب يوجب الملك دون ضمان الجنابة ولهذا لو زنى بجارية ثم قتلها يحد عندهم لانه لا يملكها بالضمان حتى يصير شبهة بخلاف ما لو غصب جارية فزنى بها فقتلها ثم ضمن قيمتها يحد لان ضمان الغصب يوجب الملك (ولو) غصب أمة فزنى بها فماتت قال محمد رحمه الله تعالى

فوعين أحدهما أن يكون محل الجماع منسداً بالجرح وهذا يمكن علاجه والثاني أن يكون منسداً بعظم ولا يمكن علاجه والعلاجه التي أصابها العقل والعفة بفكره لفظيه ما هو شيء يخرج من قبل النساء ومن حياء الناقة شبهة بالادارة التي للرجال ويقال امرأة عفا ذكراً أهل اللغة وتبعهم الفقهاء والخبرتين القم والائتلك وهو ضيق العرقوبين والفتح اتساع العرقوبين حتى كاد يخرج ذلك من القدر المعتاد والطويل القامة يقال فيه شاط القامة وشاططة القامة وان شئت قلت عشتق وان كان ضد ذلك قلت قصير القامة وان كان بين ذلك قاتل حسن القامة وان كان دون ذلك قاتل مزروع القامة وان شئت قلت في المرأة مزروعة القامة وور بعد القامة والا كوع من امر جت يدا من قبل الكوعين الى خارج اليدين فتقول فيه أ كوع اليدين والائتي كوعا اليدين والكوعان هما أصل اليدين في أول الزندان والزندان عظم الزراعين وان كان في أصابع يديه قبض قلم مفع اليدين والائتي مفعلة اليدين وان كان في عذوق ابها في قدميه نتوء في جانب القدمين من داخل القدمين مع ميل في الابهام الى الاصابع التي بينهما من غير تركب قلت في الرجل أفدع والائتي حنفاء وان كان وسط أسفل قدميه لا ياصق بالأرض اذا كان في صاحبها قلت أحنف الرجاين والائتي حنفاء وان كان وسط أسفل قدميه لا ياصق بالأرض اذا كان في وسط حاشيتي قدميه من داخلهما نقيب قلت أخص القدمين والائتي خضاء القدمين وان كان أسفل القدمين معدلاً لا ياصق بالأرض قلت أزع القدمين والائتي زجاء القدمين

(الفصل السادس) فيما ينبغي للقاضي أن يتبعه في أداء الشهادة عنده وفيما يحتر زمن الاشهاد به على نفسه في التصيلات وغيرها
(فصل) ويتبع للقاضي اذا شهد الشاهد عنده ولم يكن القاضي يعرفه أن يكتب اسمه ونسبه ومسكنه وحايته وسجده الذي يصلي فيه ويجعل بحقيقة الشهادة في ديوانه للابسة فقط لا مشهود له شهادة فيز يدونها الشاهد أو ينقص *(مسئلة)* اذا لم يبين الشهود وجوه الحق الذي شهدوا فيه ولا فسر وفائس ذلك بشئ حتى يبينوا أصل الشهادة وكيف كانت فيقولون أسلفه بغيرنا أو أقر عنه عندنا المألو بان أسلفه وان كان الدين من بيع فسر وذلك وقالوا باع منه كذا وكذا يحضرنا أو باقراره عندنا لان الشهادة مصادقة للدهوى

الاصح انه يجب القيمة ولا يجب الحد (فعل) هذا ان وجوب ضمان الجنابة مع وجوب الحد يجتمعان وأما وجوب ضمان الغصب مع وجوب الحد فلا يجتمعان (وفي العمادى) اذا حبس رجلاً حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال من المالك وضاع يضمن (اذا) حال بين رجل وأما كنه حتى تلفت لاضمان عليه ولوفعل ذلك في المنقول ضمن (رجل) وقف بجنب دابة انسان ونزع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن (وأوضح) من هذا اذا قاتل صاحب المال وقتله ولم يأت به حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في فصل أنواع الضمانات ما يخالف هذه المسئلة (وسئل) مولانا الشيخ علاء الدين والشيخ نظام الدين هم صاحب العمادى تغمدهم الله برحمته عن رجل ختم ماء أوز آخرو حتى هلك الارز هل يضمن (أجاب) مولانا الشيخ علاء الدين انه يضمن (وفي) التجنيس رجل أراد أن يسقي زرعه ففزع انسان حتى فسد زرعه لا يضمن (قلت) وهذه المسئلة تخالف ما قبلها والله أعلم (وفي) القنية اذا منع الأسير أو صاحب الأرض المستأجر من نقل متاعه الى أن يعطى ما عليه من الخراج فهلاك من مطار أو غيره لا يضمن (اذا) اختلف الغاصب والمغصوب منه في القيمة فالقول في قيمة المغصوب بقول الغاصب مع اليمين الا ان يقيم المالك البينة بأن القيمة أكثر مما قاله الغاصب فحينئذ يعمل بينته لانه تزودعوا بالحجة المزمرة (وفي النخبة) وان لم يكن لرب الثوب ينقو جاء

الغاصب ببينة ان قيمة ثوبه كذا وكذا بغير ثوب الغاصب فانه يحلف على دعواه ولا تقبل بيئته لان بيئته لنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل (قال) بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ينبغي ان تقبل بينة الغاصب لاسقاط البين عن نفسه وقد تقبل البينة لاسقاط البين الا ترى أن المودع اذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو أقام البينة على ذلك قبلت بيئته وطريقه ما قلناه (وبعض) مشايخنا قالوا ينبغي أن يكون في كل فصل روايتان وكان القاضي أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول هذه المسئلة مشككة (ومن) المشايخ من فرق بين مسئلة الوديعة وبين هذه المسئلة (واعلم) ان ذكر الجنس والصفة والقيمة ليس بشرط في دعوى الغصب بخلاف سائر الدعاوى لان مجرد ذكر في الاصل اذا ادعى على رجل انه غصب منه جارية وأقام على ذلك بينة تجبس المدعى عليه حتى يحجى بهم او يردا على مالكها (قال) شمس الأئمة ينبغي أن تحفظ هذه المسئلة لانه قال أقام بينة انه غصب جارية ولم يبين جنسها وصفها او قيمتها (ومن) المشايخ من شرط بيان الجنس والصفة والقيمة وأول كلام محمد على هذا (وقال) أبو بكر الراعي رحمه الله (١٠٠) تعالى تأويلها ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب انه غصب منه جارية ثبت غصب

الجارية باقراره في حق الجنس والقيمة فاما الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جهالة المصوب لان القضاء بالمجهول غير ممكن (والصحيح) ان هذه الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر الجنس والصفة والقيمة للضرورة فان الغاصب يكون ممنوعا من احضار المصوب عادة وحين غصب انما يتأتى من الشهود معاينة فعل الغاصب دون العلم بأوصاف المصوب وسقط اعتبار علمهم بالأوصاف لاجل التعذر وثبت بشهادتهم فعل الغاصب فيما هو مال متقوم فصار ثبوت ذلك بالبينة كقبولته بالاقرار فيجوز كذا في المنيع (رجل) اشترى بالنقد المصوب جارية أو ثوبا أو تزوجه امرأته أو حل له وطء المرأة ولبس الثوب (ولو)

(مسئلة) ذكر الخصاص لو شهد شاهد فسر الشهادة على وجهها ثم شهد الآخر فقال أشهد على مثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يتكلم الآخر بشهادته لان هذا محتمل يحتمل أن يكون المراد منه أشهد على مثل شهادته من أوله أو من آخره أو من خلاله فيضم الشاهد شيئا في هذه الشهادة فيعجز زمن الوبال ولا يابس على القاضي والشهادة حجة القضاء ومع الاحتمال لا يجب القضاء بها وقال بعض مشايخنا المختار أنه ينظر ان كان الشاهد فصيحاً يكنى بيان الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجل وان كان أجمعياً غير فصيح يقبل منه الاجل بان قال اشأني أشهد بما شاهده هذا اذا كان بحال لولا هيبة المجلس يمكنه ان يغير الشهادة فليسا له لانه مبني شهادته على شهادة صاحبه والبناء يكون كالبنى وقال بعضهم المختار انه ينظر ان أحس القاضي بخيانة من الشهود بشهادة الزور كلف كل شاهد أن يفسر شهادته وان لم يحس بشئ من الخيانة لا يكلف ويحكم في ذلك برأيه كما روى من محمد أن القاضي اذا انهم الشهود بشهادة الزور فرق بينهم وان لم يتم لا يتكافئ لذلك ثم قال هذا اذا قال الثاني أشهد بمثل ما شهد به الاول فان قال أشهد على مثل شهادة الاول لا تقبل لان هذه شهادة على شهادة وابست بشهادة على الحق لان مثل قد يكون صفة قال الله تعالى ليس كمثل شئ أي ليس هو كشيء

(فصل الشهادة في الميراث) لقبول الشهادة على الارث شرائط منها أن يشهدوا انه كان مورثه حتى لو قالوا انه مورثه لا تقبل لانهم شهدوا بانبات المالك والمالكية للميت للمال وهو بحال ومنه ان يشهد على الانتقال الى الوارث وهو على أربعة أوجه في ثلاثة أوجه اتفاق فتقبل بالاجماع وهو ما اذا شهد انه كان لايه مات وتر كهميرائه أو ان يشهد انه مات وتر كهميرائه ولم يقل انه كان ملكه لانه انما يتبر كهميرائه المدعى ما بقى ملكه يوم الموت أو يشهد انه كان في يده يوم الموت تقبل لان اليدوان اختلطت فانها يملك عند الموت لان يده عند الموت أي يد كانت يده لك أو يد أمانة فتقبل يملك اذا مات مجهلاً كانت الشهادة على اليد شهادة على المالك وقت الموت فيثبت النقل الى الوارث بطريق الضرورة وكذلك لو أقام وارث البينة على دار أنها كانت لايه أعارها أو أودعها الذي في يده فانه يأخذها ولا يكاف البينة على انه مات وتر كهميرائه لان الاعارة والادعاء اثبات اليد من جهة الميت فيصير ذلك اثباتا ليد الميت عند الموت التنصيص على الانتقال الى الوارث

اشترى بالثوب المصوب ليجل له (ولو) تزوج على الثوب المصوب يجل (غصب) أنا واشترى بها جارية فباعها بالفين ولو تصدق بالربح (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق به أصله المودع اذ اربح في الوديعة بالتصرف بطيبه الربح وعند الامام الاعظم ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب له ذلك (ولو) غصب ألفا واشترى بها اطعمة ما يساوى ألفين فأكاه أو وهبه لا يتصدق بالربح اجماعاً (رجل) وجه جارية له الى نخاس للبيع فبعث امرأته النخاس الجارية الى حاجتها فهربت فالضمان على امرأته النخاس لا غير لان النخاس أجبر مشترك ومن مذهب الامام رحمه الله تعالى ان الاجبر المشترك لا يضمن ما تلف في يده بغير فعله (وقال) بخير صاحب الجارية بين تضمين النخاس وزوجه (جاء) الغاصب بثوب وقال المصوب هذا وقال المالك لا بل غير فالقول للغاصب وتعام هذا الفصل تقدم شرحه في فصل أنواع الضمانات فنظر ثمة *(نوع في الشفعة)* (دار) بيعت بجنب دار الونف لاشفعة لاوقف حتى لا يأخذها القيم لان الشفعة تجب بحق المالك والموقوف فليست بمملوكة لاحد في الحقيقة (قلت) وفي البرازي ما يخالف هذه المسئلة فانه قال تثبت الشفعة بحداد الووقف اه (رجل) اشترى دار لابنه الصغير والاب شفيعها فاراد أن يأخذها بالشفعة كنه ذلك لان الاب لو اشترى داراً به يجوز فكذلك هذا اذا أخذ كيف يأخذ يقول اشترى

فأخذت بالشفعة (ولو) كان مكان الأب وصفي يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يملك الشراء فهو كالأب وعلى قول من لا يملك له الشفعة أيضا لكن يقول اشترى وطلبت الشفعة ثم رفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب قسما من الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة فغتمو بسل الثمن إليه ثم هو بسل الثمن إلى الوصي كذا في الولوالجي (وفي البرزى) المسلم والذي والمكاتب والمأذون ومعتق البعض سواء منها (ولا) شفعة في المتعولات (وإذا) ملك العقار بلا عوض كاهبة والصدقة والوصية والميراث أو بعوض ليس بمال كالهرم وبدل الخلع والصلح عن دم عمد أو جعله أجرة فلا شفعة فيها (ولا) شفعة في البناء والاستجار إذا بيعت بدون العرصه لانه نقل (ولو) كان البناء بركة جاز أن يؤخذ بالشفعة وتؤخذ الشفعة كذا روى عن أبي يوسف وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة كذا ذكر ابن وهبان في شرحه (وهي) لثلاثة الشريكين في المبيع وهو الذي لم يقاسم والخليط وهو المقاسم الذي بقي له حصة في الطريق أو الشرب والجار الملاصق (ولا) شفعة للجار المقابل إذا كانت الحصة نافذة وتجب الشفعة إذا كانت غير نافذة (والشفيع) في الطريق (١٠١) أحق من الجار قال مشايخنا لانه لم يرد به طريقا عامالا غير مملوك

لأحد وانما أراد به ما يكون في سكة غير نافذة وأن لم تكن نافذة حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها فان كان في أسفل السكة ما يتعلق به حق العامة كالسجود ونحوه فليس لأحد من أهل السكة شفعة بالشركة في الطريق وان كان المسجد وسط السكة فن بيته في وسطها أو مدخلها فليس له شفعة (وان) بيعت دار في الأسفل فاشترى الأسفل في الطريق حق الشفعة (والجار) مع الشريك شفيع حتى ان سلم الشريك يأخذها الجار في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يأخذ (والجار) إذا سلم مع الشريك صح حتى إذا سلم الشريك لا يأخذها الجار وبعد تسام الشريكين انما يأخذها الجار إذا كان

ولو شهد والرجل حي انما كانت في يديه منذ أشهر لم تقبل وعن أبي يوسف ان تقبل وأما الوجه الرابع استلغو فيه وهو ما إذا شهد انه كان لايه ولم يقل انه تركه ميراثا لم تقبل عندهما وقال أبو يوسف تقبل وذكر الحالك في مختصره لو أقام البينة انهم الجدة مات وزر كهاميراثا لم يقبل حتى يشهدوا انه وارث جده لا يعلمونه واوثا غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف أقضى الجدة وأضعها على يدي عدل حتى يصحوا ورثة الجدة ومنها أن يشهدوا انه وارثه لا يعلمونه وارثا غيره يدفع المال إلى المدعي ولا يكف الشهود وأن يقولوا انه لا وارث له على البينات وان شهدوا انهم لا يعلمونه وارثا غيره بأرض كذا قال أبو حنيفة رحمه الله تقبل هذه الشهادة وقال لا تقبل حتى يشهدوا على الإطلاق انهم لا يعلمونه وارثا غيره (مسئلة) رجل مات فأقام رجل شاهدين ان الميت فلان بن فلان الفلاني وانه ابن عمه ووارثه لا يعلمونه وارثا غيره فانه يقضى له بأبائهم لانه ثبت بالبينة كونه وارثا فان أقام آخر شاهدين انه ابن الميت ووارثه لا يعلمونه له وارثا غيره فالميراث له لان الابن مقدم عليه ولا تنافي بين الثاني والاول فان الانسان يجوز أن يكون له ابن وابن عم أيضا ولو أقام الثاني بينة ان الميت فلان بن فلان الفلاني ونسبه الى أب غير الأب الذي نسب به اليه الاول ووارثه لا يعلمونه وارثا غيره لم تقبل ولم يحول النسب من أب الى أب ومن نخذ الى نخذ آخر (فصل) قال في الزيارات أصله ان العلم بالشهود به شرط لصحة القضاء لان المقصود من القضاء الاثام وذا لا يتصور بدون العلم به اذا عرفت هذا شهد أن هـ ذوارث فلان لا يعلمونه وارثا غيره ولم يخبر بسبب رثبه لا تقبل لان القاضي لا يتمكن من انقضاء بالورثة الا بعد القضاء بسبب مناهم الجاهلة فتعذر القضاء أصلا وكذلك لو شهدا أنه أخوه أو عمه أو ولد لا تقبل لان الاثام والعمومة مختلفة فدينها العصبية وهو ما إذا كانت لأب وأم أو لأب وقد يتعاقبها الفرضية وهي ما إذا كانت لأم وأحكامها مختلفة في الحب فلو قضى لهذا بما يأتي آخر فمدعى الميراث ولا يدري أن هذا حاجب أو محبوب (فصل في الشهادة في البيع والشراء) شهد شاهدان على دار في يد زيد أن هـ راها منه ينظر ان هـ ما الثمن تقبل لان الشهود به وهو المبيع والثمن معلوم وان لم يسم الثمن واختلفا في الثمن ولم يشهدا باستيفاء الثمن لا تقبل لان الثمن مقضى به وهو مجهول وجهالة المقضى به تمنع قبول الشهادة لانه يمكن للقاضي

بأحد الطرفين بان يقول اني قد طلبت ان لا يأخذها الشريك أخذها ولم يذكر في الكتاب ان من لا يرى الشفعة بالجوار إذا جاءه الى ما كمرى الشفعة بالجوار وطلبه قبل لا يقضى له به لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى به لان كمرى وجوهه وقيل يقال له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا يصحى الى كلامه (قال) الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أحسن الاقوال (ويحلف) في دعوى الشفعة على من يراها بالله مالها ذاك الشفعة في هذه الدار وعلى قول من يراها بالجوار لا يحلف بالله مالها ذاك الشفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه يحلف بناء على مذهبه فيتوى حقه (ولو) قضى حنفي لشافعي بالجوار هل يحل باطنافيه وجهان ذكرهما في الوسيط (وفي) أدب القضاء لقاضي القضاة شمس الدين السرخسي اذا باع الشفيع الخبر وليس بضره من يشهد فانه يقول انما مطالب بالشفعة حتى لا يستطاع طلبه فيما بينه وبين الله تعالى والغائب اذا علم بالشفعة هو عتلة الحاضر في الطلب وبعد ما يشهد له من الاجل مقعدا والمسافة فان لم يقدم ولم يוכל من يأخذها بالشفعة بطلت شفعتها (قال) طابت الشفعة لا تبطل (ولو) قال اطالبها أو أنا طالب لها تبطل والصحيح لا تبطل (وفي المحيط) اذا طالب باي لفظ كان ماضيا أو مستقبلا جاز (سمع) اليهودي بالبيع يوم السبت فلم يشهد بطلت (الشفيع) بالجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند فاض

لا يرى الشفعة بالجوارف لم يطالب فهو على شفعتها لانه ترك العذر (واذا) لم يكن للشيء من يحد شفعتها وقف على الجوع لقوله صلى الله عليه وسلم
 ينتظر الشفعة اذا كان غائبا (وتسليم) الاب والوصى على الصبي جائز خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى (أكره) على اسقاط الشفعة أو
 الابرا عن دين لم يحز ولم تبطل شفعتها (ولو) صدقه مكرها ولم يتركه ينطق لم تبطل شفعتها (وفي البرزلي)
 الحيلة بعد ثبوتها تكره بالاتفاق نحو أن يقول المشتري للشفيع اشتريه وان كان قبل الثبوت لا بأس به عدلا كان أو فاسقا المختار لانه ليس
 بابطال وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الربا (والحيلة) على وجوه اما أن يهب بينا من دار من رجل ثم يبيع بقية ثمنه أو يكون داران متلاصقان
 تصدق صاحب احدهما بالدارين بالخطاط الذي يلي جاره على رجل وقبضه ثم باع منه ما بقي من الدار أو يشتري عشرة بثلثين كثير أو سهمان مائة
 سهم والباقي بثلثين قليل فلا شفعة في الاول لاني الباقي (ولو) خاف البائع أن يفسخ المشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة أيام (ولو)
 خاف المشتري انه اذا اشترى القليل بالثمن (١٠٢) الكثير لا يبيع منه لباقي بالثمن يشتري السهم الواحد على خيار ثلاثة أيام (فلو) أراد

الشفيع أن يحلفه بالله ما أردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لانه لو أقر به لا يلزمه شيء (ولو) حلفه ان البيع الاول لم يكن لشفعة له ذلك لانه ادعى معنى لو أقر به لازمه فيكون خصما (وفي) الكسروم والاشجار ان أراد الحيلة باع الاشجار أو وهبها باصلها ثم فشتري الارض لانه صار شريكا قبل الشراء فيقدم على الجار أو يقول المشتري له أنا أبيعهم منك بالمأخوذ ولا فائدة لك في طلبها فاذا قال الشفع نعم أو لا - تربت بطات وانه مكره اجابا قاله بكر وقال شمس الاثمة وجهه الله تعالى انه لا يكره لانه لم يقصد به الاضرار بالشفيع وقبل ان كان الجار فاسقا يتأذى به فلا يكره والا يكره في الاحوال كلها أو يبيع البناء بثلثين قايلا ولا

القضاء به وان شهد بقبض الثمن تقبل (مسئلة) ادعى دارا في بدر جل وأقام البيعة ان أباه اشتراها منه بألف وقدمات أو بوهو والبائع يحجج البيع كاف الابن اقامة البيعة على انهم لا يعلمون له وارثا غيره ولا يكاب اقامة البيعة على انه مات أو موثر كما هو مبرأ له لان الوارث متى أثبت بالبيعة اقرأ في البدن الدار كانت لانيه لا يحتاج الى ثبوت الميراث وانما يحتاج الى اقامة البيعة انه لا وارث له غيره (مسئلة) اشترى جارية بألف وغلب قبل نقد الثمن ولا يدري وضعه وأقام البائع البيعة على ذلك يبيع القاضي الجارية على المشتري وينقد الثمن للبائع ويستوثق منه كفيل شرط اقامة البيعة من البائع لا القضاء باشرائه على الغائب ولكن انه ادعى ايجاب حفظ مال الغائب على القاضي وعلى القاضي حفظه لانه مما يخشى عليه التوى والتلف فكان للقاضي أن لا يلزمه هذا الحفظ بالاقامة البيعة على ذلك
 (فصل في الشهادة في الوصية بعد الموت) الشهادة على الوصية بدون العلم لا تجوز لان كون الشهود به معاوما لا شاهد شرط لجواز الشهادة بالنص ولم يوجد ولان الوصية قد تكون عدلا وقد تكون جورا بان كان مخافا للشرع فلا يجزى له أن يشهد بها لانه أعانته على الاثم والعدوان ولا يثبت الجور من العدل الا بالعلم وكذلك لو شهد على وصية لم يقرأه ولم يقرأ عليه قال أبو حنيفة رحمه الله ان كتب المالك أو الوصية بخطه يحضره الشهود وقد عرفوا الشاهد ما كتب يبيع له أن يشهد على ذلك اذا قال له اشهد عليه وان لم يقل له اشهد لا يسمعه لان كتاب المالك والاقراء قد يكونان للتعجربة والامتحان وقد يكونان ليعلم كيفية المالك انه كيف يكتب ومع الاحتمال لا يسمعه أن يشهد اذا أصره لانه بالامر بالشهادة ظهر أنه كان للاسئناف على نفسه لا للتعجربة والامتحان وهذا اذا عرف ما في الكتاب فان لم يعرف لا يسمعه أن يشهد وان أشهد على ما في الكتاب الا رواية عن أبي يوسف انظر المحيطة
 (فصل) قال في المنتقى رجل قال ان عبدي حرو هو وصني فلان فشهد شاهدان بالعتق والوصاية وشهد المعتق وأحد الشاهدين للشاهد الآخر أن الميت وصي له بالف ينظر ان شهدا بذلك الشاهدان سعا عند القاضي أبطلها كلها لان العبد لم يعتق وقت الشهادة ولو حكم القاضي بعتق الغلام ثم شهد جازت الشهادة لانه يعتق وقت الشهادة الثانية

شفعة فيه ثم يبيع الساحة بثلثين كثير فلا يرغب في الساحة لكثرة ثمنها (الحيلة) منتخب من البرزلي والله الموفق لطريق (فصل) الرشاد (فوق في القسمة) لا يقسم حمام وحائطا وبيت ودكان صغير لانه لو قسم لا يبقى لكل فائدة وانتفاع فيما يخصه وان بقي فائدة تقسم بينهما (والحوض) لا يقسم عشرا في عشر أو أقل (وكذا) الخسبة الواحدة لو كان في قطعها ضرر (ولا) يقسم بئر وغر وفناء الا اذا كانت مع أرض فتقسم وتترك البئر والقناة على الشركة (الزوب) الواحد لا يقسم الا بالتراضي (وفي) الولوالجي دار بين اثنين انهم دمت فقال أحدهما أبني وأبني الآخر قسمت بينهما (وفي) المنتقات) دار بين اثنين لاحدهما القليل وللآخر الكثير وصاحب القليل لا يتنفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى صاحب القليل قسمة بالاتفاق واذا كان على العكس قال أبو الحسن الكرخي في مختصره لا تقسم واليه ذهب الاسيحاوي والفقهاء أبو الليث وأبو بكر ومحمد بن أبي سهل السرخسي وجعلوا هذا قول أصحابنا (وذكر) الحاكم الشهيد انهم تقسم واليه ذهب خواهر زاد وعليه التنوي لان الطالب رضى بالقسمة وهذه القسمة لا تضمن الضرر على الآتي (صبرة) مشتركة بين الدهقان والمزارع قال الدهقان أقسمها وافرز حصتي فقسما المزارع في غيبة الدهقان وحمل حصته اليه فلما رجع وجد حصته المزارع قد تلفت فاهللا

عليهما وان ترك حصة الدهقان مفر زوجه الى منزله فلما رجع وجد حصة الدهقان قد نالت فالهلاك على الدهقان (وفي) واقعات
 السمرقندي اذا تلفت حصة الدهقان قبل قبضه بنقضها ويرجع على الاكار بنصف المقبوض وان تلفت حصة الاكار لانه قد قضى لان تلفها
 بعد قبضه والغلة كلها في يده والاصل ان هلاك حصة من المكبل في يده قبل قبض الاخر فيه لا يوجب انتقاض القسمة وهلاك حصة من
 لم يكن المكبل في يده قبل قبض حصة يوجب انتقاضها (وذكر) شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان المكبل والموزون لو كان بين اثنين فاقسما
 وقضى أحدهما حصة من الاخر حتى تلف نصيب الاخر تنقض القسمة ويكون النصف والباقي على الشركة وتأويله اذا لم يكن المقسوم في يد
 أحدهما والمقبوض بالقسمة القاعدة تثبت بالمالك فيه (وفي المنبيع) اذا طاب أحد الشريكين القسمة وأبى الآخر فامر القاضي فاقسما
 ليقسم بينهما فالأجرة على الطالب كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد الأجرة عليهما (وفي الذخيرة)
 مثل أبو جعفر عن سلطان غرم أهل قرية فأرادوا قسمة تلك الغرامة واختلطوا فيها بينهم (١٠٣) (فقال) قال بعضهم يقسم على قدر

الاملاك (وقال) بعضهم
 يقسم ذلك على عدد الرؤس
 (وقال) بعضهم ان كانت
 الغرامة لتحصيل أملاكهم
 تقسم على قدر الاملاك وان
 كانت الغرامة لتحصيل
 الابدان يقسم ذلك على عدد
 الرؤس ولا شيء على النسوان
 والعصيان في ذلك لانه لا
 يتعرض لهم (وارنان) في
 يدهما عقار ومعهما غائب
 أوصى و برهنا على الوفاة
 وعدد الورثة قسم العقار
 بطلبهما ونصب القاضي
 عن الغائب وكلاهما وعن
 المي وصيا قبض نصيبهما
 ولا بد من إقامة البيعة
 في هذه الصورة (ثم) اعلم
 ان ههنا مسألة لا بد من
 معرفتها وهي ان القاضي
 انما ينصب وصيا عن المغير
 اذا كان الصغير حاضرا أما
 اذا كان غائبا فلا ينصب عنه

(فصل في الشهادة بالطلاق) * شهد أحدهما بالطلاق الزوجي والاخر بالبائن تقبل على الزوجي
 لان ما اتفقا على أصل الطلاق وتنفرد أحدهما بزيادة صفة وهي البينة فيصح ما اتفقا عليه ويطل ما تنفرد
 به أحدهما * (مسئلة) * شهد أنه طلق إحدى امرأته بمعيها ولا نسيها لا تقبل لانها لم يشهد بما
 تخملا ولكن قال نسيها وغلطنا ماتحمله فلا يكون هذا شهادة * (مسئلة) * شهد واحد على الطلاق قبل
 الدخول أو على الطلاق البائن وطلبت المرأة أن يرضعها على يد عدل وان كان الشاهد فاسقا
 لا يرضعها لانما لا يوجب حكم وان كان عدلا فان قالت الشاهد الاخر غائب لا يرضع لانه ربما لا يحضر فلا يطل
 حق الزوج بالشك وان قالت حاضر يضع استفسانا
 (فصل في الشهادة في القتل) * (مسئلة) * رجل قتل وله ابنان فأقام الأكبر على الأصغر بينة انه قتل الاب
 عدوا وأقام الأصغر بينة ان أخيه قتل عدوا فعدا أبي حنيفة رحمه الله تقبل البيعتان ويقضى لكل واحد منهما
 بنصف الدية على عاقلة خصمه وعندهم ائمة الابن أولى ويقضى على أخيه بالقود بينة الاخر على الاجنبي
 باطله ثم عندهما الميراث للمدعي والصحح أن عند أبي حنيفة الميراث بينهما نصفان لان سبب ميراث الأصغر
 ثابت بيقين وهو النسب * (مسئلة) * ولو ترك المقتول ابنا وأخا وأقام كل واحد بينة على صاحبه انه قتله
 فعدا قضى بينة الابن على الاخ وعاب القود لان الابن وارث بيقين والاخ ليس بوارث فكان بمنزلة الاجنبي
 فكان الابن خصما عن الميت فقبلت بينته والاخ ليس بخصم فبطلت بينته
 * (فصل في معرفة العدالة) * للعدالة شرائط منها أن يكون ملازما للجماعة محققا لعلوم الان المخلص انما
 يتميز من المنافق بالمحافظة على الجماعة فكذا العدل من الفاسق ومنها أن يكون معروفا بجمعة العامة في الدينار
 والدرهم لان الرجل انما يعرف بالعاملة لقول عز رضى الله عنه لا يعرفكم طنطنن قال جل في صلاته انظر وا
 الى حاله عند درهمه وديناره ومنها أن يكون مؤدبا للامانة غير يخون فيها لان الشهادة عند الشاهد امانة
 فليس تبدل بأداس أو الامانات على أداء هذه الامانة على وجهها ومنها أن يكون صدوقا للسان قليل اللغو
 والهديان حتى اذا اعتاد الكذب وتعود الهمذى لا تقبل شهادته لانه لا يؤمن من أن يكذب في الشهادة متى
 اعتادا الكذب في المقالة فاما اذا كان يقع فيه أحيانا فقبلت شهادته لانه لا يسلم أحد من الذنوب وممنها أن

وصيا (والفرق) ان الصغير اذا كان حاضرا اتوجه الدعوى عليه فاصحة الدعوى ينصب عنه من يجيب عنه أما اذا كان الصغير غائبا لم يصح
 الدعوى عليه فلا يحتاج الى نصب من يجيب عنه فلم تقع الضرورة على نصب الوصي فافترا كذا في المنبيع (وفي) البرازي انه لا يشترط حضرة
 الصغير بل يشترط أن يكون في ولايته وأن يكون الحاكم الناصب عالما بوجوده وحاله اه * (الفصل الثاني عشر في الاكراه) * وهو
 عبارة عن تمديد القادر غيره على ما هتده بمكرهه على أمر بحيث ينتق به الرضا (وفي) المنبيع الاكراه نوعان نوع يرجع الى المكره ونوع
 يرجع الى المكره (أما) الذي يرجع الى المكره فهو أن يكون المكره قادرا على تحقيق ما هتده به لان الضرورة لا تتحقق الا عند القدرة على
 الإيقاع فانه اذا لم يكن قادرا على الاكراه يكون هذيانا وفي هذا المعنى لافرق بين الساطان وغيره هذيانا على مذهبهما ظاهر لتحقيق الاكراه
 من الساطان وغيره وأما على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد قيل انه لا يتحقق الاكراه الا من الساطان أي من الساطان الاعظم لان
 القدرة لا تتحقق الا من الساطان وقيل انه يتحقق من ملك الحدود والصحح ان الاختلاف في ذلك اختلاف عصر وزمان لا جهة وبرهان لان زمان
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يكن غير الساطان من القوة ما يتحقق به الاكراه فاقى على حسب ما عاين وفي زمانه ما ظهر الفساد وصار الامر

الى كل متغلب فتحقق الاكرام من الكل (وفي البرازي) نفس الامر من السلطان بل انهم يدركوا انه لو لم يمتثل بعاقبه وقال ان كان المأمور به لم انه لو لم يفعل ما قاله السلطان بعاقبه كان أمره بالفعل اكرها (وفي البدائع) البلوغ والعقل والتمييز المطلق ليس بشرط لتحقيق الاكرام حتى يتحقق من الصبي العاقل اذا كان مطاعا مسلطا ومن البالغ المختلط العقل اذا كان مطاعا مسلطا للقدرة على الايقاع (وأما) النوع الذي يرجع الى المكروه فهو أن يكون في غالب رأيه انه لو لم يجب الى ما دعي اليه يتحقق ما أوعده به لان غالب الرأي يحجة بعمل به بخصوصا عند تعدد الوصول الى اليقين حتى لو كان في أكبر رأيه ان المكروه لا يتحقق ما أوعده به لا يثبت حكم الاكرام شرعا وان وجدت صورة الاعداد لان الضرورة لم تتحقق (ومثله) لو أمره بفعل ولم يوعده عليه ولكن في أكبر رأيه المكروه انه لو لم يفعل يتحقق ما أوعده به فثبت حكم الاكرام لتحقيق الضرورة ولهذا لو كان في أكبر رأيه انه لو امتنع عن تناول الميتة وصبر الى أن يلحقه الجوع المهلك لآل يل عنه الاكرام لا يباح له تناول في الحال وان كان في أكبر رأيه انه لو (١٠٤) صبر الى تلك الحالة لا يزول عنه الاكرام يباح له تناول في الحال فدل ان العبرة بالغالب

الرأي وأكبر الظن دون صورة الاعداد (وفي) الهداية واذا أكره على بيع ماله أو شراءه أو على أن يقر لرجل بالف أو يؤجر داره فأكراه على ذلك بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس فباع أو اشتري فهو بالخيار ان شاء أمضى البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض منكم والاكرام بهذه الاشياء بعدم الرضا فتفسد بخلاف ما إذا أكره بضرب سوط أو حبس يوم أو قيد يوم لانه لا يباح بها بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكرام الا اذا كان رجلا صاحب منصب يعلم انه يتضرر به فانه يفوت الرضا (وفي الوالوجي) اذا كان

لا يكون معاقرا للنيذير في مداوماله وهو أن لا يشرب مع الناس فاما اذا كان يشرب وحده في السر لا سقرا لاطعام لا تسقط عدالته لان هذا لا يصير تاركا للمروءة فلا عيل الى انكذب بخافة ذهاب ما وجهه ومنها أن لا يابح بشئ من الملاهي وهذا ينظر ان كانت مستشعة بين الناس كالزناير والطناير لم تجز شهادته وان لم تكن مستشعة فنحو الحداء وضرب القضيب جازن شهادته الا أن يتفاحش بان يرقصون به فيدخل في حد المعاصي والكثافة فيتنسقا العدالة ومنها أن لا يكون فاذا لمحضات لان قاذف المحضات ماعون بالنص فمن كان ملعونا في الدنيا والآخرة كيف يكون مقبول الشهادة من الحيطة

(فصل في المسئلة عن الشهود) * التزكية نوعان تزكية السرو تزكية العلانية أما تزكية السري فتبني للقاضي أن يختار له - ثلاثة عن الشهود من هو أوثق الناس وأورعهم ديانة وأعظمهم دراية وأكثرتهم خبرة وأعلمهم بالتميز فطنة في قبول المسئلة لان القاضي أمور بالتفحص عن العدالة فيجب عليه - المبالغة والاحتياط فيه ثم يكتب في رقعة أسماء الشهود بجملة بانسابهم وحلالهم وقبائلهم ومجالاتهم - وصلاهم - حتى لا يتمكّن فيه شبهة لانه يتوهم أن يتفق في تلك الحالة رجلان في ذلك الاسم والنسبة وينفذ تلك الرقعة على يد أمينه الى ذلك المزر كدوا يطلع أحد على ما في يد أمينه - حتى لا يعلم فيخدع وذ كرفي المتتقي رجلا - شهد عند القاضي وهو على رأس خمسين فرسخا من بلد القاضي فيبعث أمينا بجعل يسأل العدول عن الشاهد والجعل على المدعي لان الامين عامل له لا يرى ان العصبية التي يكتب فيها قضيتهم ماعليه ثم ينظر المزر كفي ذلك ويتعرف أحوال الشهود ممن يعرف حالهم فيسأل عنهم أهل الثقة والامانة من جيرانهم وأهل محلاتهم وان لم يكن في جيرانهم من يصلح لهم - ثلاثة عنهم من أهل الثقة يسأل من أهل أسواقهم لانهم أعرف بحالهم فاذا قال الم - ول عنه هو عدل هندي جازر الشهادة كتب في آخر الرقعة انه عدل مرضي هندي جازر الشهادة وان كان بخلاف ذلك كتب انه غير عدل وردت تلك الرقعة الى القاضي في السر

(فصل) * والعدول في المزر كدور رسول القاضي الى المزر كي والمترجم على الشهادة ليس بشرط عندهما والواحد يكفي والاثنتان أحوط وقال محمد بشرط حتى لا تثبت العدالة بقول الواحد ومنشأ الخلاف هل هو شهادة أم انكار

الرجل من الاشراف أو من الاجلاء أو من كبراء العلماء أو الرؤساء بحيث يستنكف عن ضرب سوط أو حبس ساعة **(فصل)** * يجوز اقراره لان مثل هذا الرجل يؤثر ألف درهم على ما يلحقه من الهوان بهذا النذر من الحبس والعقيد فكان مكروها وكذا الاقرار بجهة لترج جانب الصدق فيه على جانب الكذب ومنه الاكرام يحتمل انه يكذب لدفع المضرة (وفي النخبة) ولو هدد بضرب سوط أو سوطين فهو لا يعتبر الا أن يقول لا ضرر نك على عينك أو على المذا كبر (وفي البدائع) الاكرام يمنع صحة الاقرار سواء كان المقر به مما يحتمل الفسخ أو لا يحتمل وسواء كان مما يسهل بالشهاد كالحدود والافصاص أو لا (ولو) أكره على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله فهذا على وجهين اما ان يتوارى عن بصر المكروه حينما خلى سبيله أو ان لا يتوارى عن بصره حتى يعتن من أخذه وردده اليه - (فان) كان قد توارى عن بصره ثم أخذ مفاقر اقراره امتثالا فجاز اقراره لانه لما خلى سبيله حتى توارى عن بصره فقد زال الاكرام عنه فاذا أقر به من غير اكرام جديد فقد أقر طائعا فصم (وان) كان لم يتوارى عن بصره بعد حتى رده اليه فاقربه من غير تجديد الاكرام لم يصح الاقرار لانه لما لم يتوارى عن بصره فهو على الاكرام الاول (ولو) أكرهه على الاقرار بالقصاص فاقربه بقتله حينما أقر به من غير بينة فان كان المقر به فاقباله بغيره فانه القصاص استحسانا وان لم يكن معروفا

بما يجب القصاص والقياس ان يجب القصاص على المكره كما كان لان الاقرار بالا كراهي المالم يصح شرعا كان وجوده قوة - مدة بمنزلة واحدة فصار كل وقت له ابتداء (وتظاهرة) ما اذا دخل رجل على آخر في منزله تخاف صاحب المنزل انه داهم يدخل عليه ليقتله وبأخذه فبأدبه وقتله فان كان الداخل مغروفا بالدعارة لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن مغروفا بالدعارة يجب القصاص على صاحب المنزل كذا هذا واذا لم يجب القصاص يجب الارش لان سقوط القصاص للشيء به وانما لا تمنع وجوب المال (وروى) الحسن عن أبي حنيفة انه لا يجب الاوش أيضا اذا كان مغروفا بالدعارة انتهى كلام البدائع (وفي البرزخي) ولو أكره على شرب الخمر با كراه تخاف منه التلف أو تلف عضو أو قال لا حبس منك أو لا ضرب منك بالسياط يحل له شربه ولو امتنع بأثم (أكره) على الهبة فذهب وسلم طائعا لا يكون ملكا للموهوب له (والا كراه) على الهبة كراه على التسليم بخلاف البيع فان الاكره على البيع لا يكون كراه على التسليم (أكره) على البيع بالف فباعه باقل لا يجوز في الاستحسان (أكره) على البيع فذهب جاز (أكره) على البيع ولم يسم (١٠٥) المشتري فباعه من انسان لا يجوز

(طالبوه) بالباطل وأكره على ادائه فباع جازيته بلا كراه على البيع جاز البيع لانه غير متعين لادائه وهذا عادة الظلمة اذا صادر وار جلا أن يتحكموا بالمال ولا يذكروا بيع شيء من ماله (والحيلة) له فيه أن يقول من أين أصطى ولا مال لي فاذا قال العالم له بيع جازيك فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينعقد بيعها (أكره) على البراءة عن الحقوق أو الكفالة بالنفس أو تسليم الشفعة أو ترك طلبها كان باطلا (رجل) ضرب زوجته حتى أقرت باستيفاء مهرها جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاكره لا يتحقق الا من السلطان (قال) أي البرزخي والزوج

(فصل) واذا أتم كتاب التعديل واحتاط القاضي وأراد أن يسأل غيره أيضا يدفع اليه أسماء الشهود ولا يعلم انه يسأل عن حاله غيره لانه متى أعلم بذلك ربما يعتمده على قول الأول ولا يبالغ في الفحص عن ذلك فان أتى الثاني بمثل ما أتى به الأول أنفذ ذلك

(فصل) وأما تزكية العلانية قال محمود يسأل العلانية بعد التزكية في السر وهو ان يحضر القاضي المزكي بعد ما ذكر الشهود في السر ان يزكيهم بين يدي القاضي ويشهر اليهم فيقول هؤلاء عدول عندي ازاله لا لاتباس واحتراز عن التبديل والتزوير واليوم وقع الاكتفاء بتزكية السر لما في تزكية العلانية بلا وقتنة لانه بما يكون الشاهد فاسة فلا يخبر من يعرف حال الشاهد فلا يزكي انه فاسق في العلانية اما سترها لمحتى لا يؤدي الى الفضيحة أو اتقاه من شره لانه ربما يحمله ذلك على الضغينة والعداوة فيما بينهم *(مسئلة)* ذكر الخصاص في أدب القاضي ان العددي في تزكية العلانية شرط عند الكل لان هذه في معنى الشهادة وانما تختص بحسب القاضي وتزكية السرايست في معنى الشهادة ويشترط أهلية الشهادة بتزكية العلانية بخلاف السر

(فصل) لو قال المزكي لأعلم منه الاخير اقبل منه اذا كان عالما والوقوف في ذلك قال محمود غير يبزل بين أظهر قوم ستة أشهر فليبر وامنه الاخير اجاز لهم أن يعدلوه لان حال الرجل في الفسق والعدالة يتبين بضي مدة ستة أشهر ظاهره وقال أبو يوسف آخر اذا مكث سنة فلم يعرف وامنه الاخير اجاز لهم أن يعدلوه لان الوقوف على حال الانسان انما يكون بالتجربة والامتحان والمدة التي تصلح للتجربة السنة كافي العينين *(مسئلة)* ويقول المزكي كفى الشاهد الجزوح والله أعلم ولا يزيد على هذا لان في ذلك كرفسقة هلك ستره ما به وقد أمرنا بالسنة على المسلم ولا يقول القاضي المديح حرج شهودك واسكن يقول زدي في شهودك أو يقول لم نعمد شهودك هزدي لان هذا أقرب الى الشتر *(مسئلة)* اذا كان السؤل عن الشهود عرفه بعدالة لا يمسك عن الاخبار بما فيه اذا كان القاضي عدلا وان كان جائرا أو جاهلا فلا بأس بأن يمسك لانه اذا عدله ربما يقضي بجور أو جهل وان عرفه بفسق ومجانة ان عرف أنه لم يخبر القاضي بما فيه أخبره غيره أمسك عن هتكه والله أعلم به وان عرف أنه لم يخبر هو عدله غيره فيمضي به القاضي لا يسهه أن يمسك بل عليه أن يخبر

(١٤ - معين الحكم) سلطان زوجه فبفقهه منه الا كراه ولم يذ كر الخلاف (قلت) وسباق اللفظ يدل على الوفاق والله سبحانه وتعالى أعلم (وفي المنبيع) اذا أكره انسان رجلا بالا كراه التام على أن يطلق امرأته أو يعتق عبده ففعل وقع الطلاق والعقود عندنا خلافا للشافعي واذا أكره على التوكيل بالطلاق والعناق ففعل الوكيل فالتوكيل جائز استحسانا وقد تصرف الوكيل والقياس أن لا تصح الوكالة مع الاكره لان كل عقد يترتب به الهزل يترتب به الهزل لا يترتب به الهزل الا كراه لانهم ما ينفقان الرضا والوكالة تعطل بالهزل فكذا بالا كراه (وفي) جامع الفتاوى أكره على أن يكتب على فرط اس امرأته طالق أو أمرها بيد هالم يصح الا اذا نوى (ولو) أكره على أن يقر بالطلاق فاقتر لا يقع كذا ذكره السر حنفي رحمه الله تعالى في أدب القضاء (أكره) على نذر أو حذ أو قطع أو نسب فاقتر لا يلزمه شيء (وفي الحبيط) من المشايخ من قال بفسحة الاقرار بالسرقه مكرها (وعن) الحسن بن زياد رحمه الله تعالى انه يحل ضرب السارق حتى يقر وقال مالم يقطع اللحم أو يظهر العظام (أمره) يقتل رجل ولم يقتل ان لم يقتله لاقتلناك لكن يعلم انه ان لم يقتله يقع ما به دبه كان مكرها (الكافر) اذا أكره مسلما على الكفر وله أمير أم مسلما فارتكب وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين امرأته لانه لا يحكم بكفره بأجراء الحكامة على لسانه (فان) قالت المرأة قد كفرت وقد بنت

منك وقال الزوج أظهرت ذلك بهذرا لا كراما فاني مطامئ بالايمن فالقول قوله استحسانا والقياس أن يكون القول قولها ويجزم بالفرقة
(أكرم) على الاسلام فاسلم صح ولوا رد يحبس ولا يقتل استحسانا (وفي العمادى) رجل سعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلا جلة من المال ان
كانت السعاية بحق بان كان يؤذيه ولا يمكنه دفع الاذى عن نفسه الا بالدفع اليه أو كان فاسقا لا يتبع بالامر بالمعروف وفي مثل هذا الموضع
لا يضمن الساعي (ولو) قال ان فلانا وجد كترأولة طعة وقد ظهر انه كذب ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم بمثل هذه السعاية أو قد يغرم
وقد لا يغرم فلا يضمن الساعي (وفي القنية) سعى برجل الى السلطان فاخذ منه مالا ظلم لا يضمن الساعي روى هذا عن زفر بنه قال كثير من مشايخنا
لمصلحة العامة (وفي) شرح الصباغى ان كانت السعاية بحق كالأداء أو دام على الفسق ولا يتعظ بالعظة فاخبر السلطان فقرمه مالا لا يضمن
(وفي) فتاوى قاضى خان روى على آخر سرقة وقدمه الى السلطان وطلب منه أن يضربه حتى يقر فضربه مرة أو مرتين أو حبسه مخاف
المحبوس من التعذيب والضرب فصعد (١٠٦) السطح لينقلب فسقط من السطح فأتت وقد كانت لحقته غرامة في هذه الحادثة فظهرت

السرقة على يد غيره كان
لاورثة أن يأخذوا صاحب
السرقة بدية أبيهم
وبالغرامة التي أدها الى
السلطان (وفي الخبيرة)
المضروب اذا شكالى
السلطان واتخذ مالا من
الضارب لا ضمان على
المضروب (وفي القنية) وجل
أخبر الظالم ان فلان حنطة
في مطهورة فأخذوها منه فله
أن يرجع بها على المخبر وكذا
اذا علموا الظالم لكن أمره
الساعي بالأخذ بضمن ولو قال
النمام للظالم فلان فرس
جيد فأخذ الظالم منه فالنمام
هنا ضمان اه

(نوع في الخبر)

وسببه الصغر والجنون
والرق فلم يصح طلاق صبي
ومجنون غلب على عقله
وعتقه ما اقرارهما (ومع)
طلاق العبد واقراره في

القاضى بما فيه * (مسئلة) * لو ثبت عدالة الشهود عند القاضى وقضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضى
في حادثة أخرى ان كان العهد قريبا لا يشتغل بتعديله وان كان بعيدا يشتغل به وفي الحد القاصد ل بينهما
قولان أحدهما انه مقدر بستة أشهر والثاني انه مقفوض الى رأى الامام * (مسئلة) * قال اسمعيل بن حماد
ناقلا عن أبي حنيفة رحمه الله أن بعضه شهود لا يستل عن عدالتهم شاهد ارد الظنة وشاهد تعديل العلانية
وشاهد القرية وشاهد الأشخاص بأن استعدى على الرجل يريد به أن يبعث خارج المصر ويأتى لان
القاضى واشتغل بتعديل شهود القرية والأشخاص لانه قطع المسافر عن الرفقة ولهرب الخصم فلا يبعد
وشاهد يرد الظنة وقال محمد بن سماعة اذا سأله من شاهد يرد الظنة والأشخاص لان فيهما الزام حق على
غيره وفيما فيه الزام على الغير لا بد من العدالة وليس في تقديم الغير بوتر كية العلانية الزام شئ على الغير
والله أعلم

* (فصل فيمن يجوز تعديله ومن لا يجوز) * قال محمد بن النوار ذكرهم من رجل أقبل شهادته ولا أقبل تعديله
لانه يحسن أن يؤدى ما سمع ولا يحسن التعديل ويقبل تعديل الوالد لولده والوالد لولده وكل ذى رحم محرم
رحمه أراد به تعديل السر لان تعديل السري ليس بشهادة انما هو اخبار ورواية لا على الاخبار سواء خلاف تعديل
العلانية لانه من باب الشهادة * (مسئلة) * ويقبل تعديل المرأة زوجها وغيره اذا كانت امرأة بريرة تتخاطب
الناس وتعاملهم لان لها خبره بما ردهم فيفيد السؤال والتعديل من أمور الدين فيستوى فيه الرجل
والمرأة كرواية الاخبار ورؤية هلال رمضان خصوصاً في تعديل النساء لان أحوال النساء في بيوتهن
لا يعرفها الا النساء حقيقة فان كانت امرأة مخدرة لا تبرز وليس لها خبره فلا يكون تعديلا لها معتبرا * (مسئلة) *
وتركية السر من العبد والاعمى والصبي والمخدود في القذف تقبل عندهم ما خلافا لمحمد * (مسئلة) * واذا

عدل الشهود عليه شهود المدعى ان قال مدعى في شهادتهم أو قال هم عدول في شهادتهم يقضى عليه بالمال
باقراره لا بالشهادة لان ذلك اقرار منه بالمال وان قال هم عدول ولم يزد عليه ذكر في الجامع المخبر انه لا يصح
هذا التعديل لان من زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه في الجور ظالم وكاذب فلا تصح تركيته وقال في
كتاب التزكية ويجوز تعديل الشهود عليه اذا كان من أهله لان تعديل الشهود عليه بمنزلة تعديل المذكر

حق نفسه لا في حق سببه فلو أقر بما لا يحل من عتقه وبحدود قد جعل (ومن) تقدم منهم وهو يعقله أجاز وليه أو ردوان واقراره
أثقفوا شيئا ضمنوا كذا في الوفاية (وفي) الهداية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أجر على الحر العاقل البالغ السفه وتصرفه في ماله جائز وان كان
مبذرا مفسدا ينفق ماله فيما لا غرض له فيمولا لمصلحة (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول الشافعى رحمه الله تعالى يحجر عليه
ومنع من التصرف في ماله (واذا) حجر القاضى عليه ثم رفع الى قاض آخر فابطل بحره وأطلق عنه جاز لان الحجر منه فتوى وليس بقضاء ألا ترى
انه لم يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر الى القاضى الخارج
أولى غيره فقضى بطلان تصرفه ثم رفع الى قاض آخر نفذ ابطله لاتصال الامضاء به فلا يقبل النقص بعد ذلك (ثم) هذا أبي حنيفة رحمه الله
تعالى اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ حسنا وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ حسنا وعشرين سنة سلم
اليه ماله وان لم يؤنس منه الرشد (وقالا) لا يدفع اليه ماله أبدا حتى يؤنس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه لان علة المنع السفه فيبقى ما تجتبت العلة
وصار كالصبي (ولا) يحجره الى الفاسق المصلح لماله خلافا لشافعى لان الحجر عليه زجر وعقوبة كفى السفه ولهذا لم يجعل أهلال الشهادة والولاية

هذه (ولنا) انه مصلح لماله فيكون الرشداً نوسامنه فبدفع ماله اليه اقوله تعالى فان آتسّم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم وقد علق الرشداً
 يا بناس رشداً واحداً لانه نكر في الاثبات والرشدي للسال مراد بقول ابن عباس رضى الله عنهما فلا يكون الرشدي الدين مراد لانه حيث تدبكون
 مع القاصدين (وتخرج) الزكاة من مال السطية لانه واجب عليه وينفق على أولاده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه لان احباه
 ولده وزوجته من حوائجه والانفاق على ذوى الرحم واجب عليه حق القرية والسفلة لا يبطل حق الناس الا أن القاضي يدفع قدر الزكاة اليه
 ليصرفها الى مصر فماله لا بد من نيته لكونها عبادة لكن يثبت أميناً معه كيلا يصرفها في غير وجهها وفي النفقة تدفع الى أمينه ليصرفها لانه
 ليس بعبادة فلا يحتاج الى نيته وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانه واجب عليه بايجاب الله تعالى من غير صنعه ولا يسلم القاضي النفقة اليه
 ويسلمها الى ثقة من الحاج ينفعها عليه في طريق الحج كيلا ينلفها في غير هذا الوجه اه كلام الهداية (وفي) نصاب الذرائع ولا يجبر على المديون
 عند مولكن يجس بالدين ان كان له مال حتى يقضى دينه (والقاضي) يقضى دينه (١٠٧) بدراهمه ودنانيره بغير أمره لانهم اعدوا لقضاء

الدين (وقال) يجبر عليه
 بطلب الغرماء الجوزو يبيع
 ماله لقضاء دينه بدراهم
 ويقسم عن ما باع من ماله
 بين غرمائه بالحصص
 وينفق عليه من ماله كما ينفق
 من مال السطية لان الانفاق
 لا بد منه دفعاً للهلاك
 * (نوع في معرفه حد
 البلوغ) *

(وفي العمادى) البلوغ
 يكون تارة بالسن وتارة يكون
 بالعلامة والعلامة في الجارية
 الحيض والاحتلام والجل
 وأدنى المدة تسع سنين هو
 المختار والعلامة في الغلام
 الاحتلام والاحبال وأدنى
 المدة اثنتا عشرة سنة وأما
 السن في الغلام فهو اذا دخل
 في التاسعة عشر وفي الجارية
 اذا دخلت في السابعة عشر
 (وفي) بعض الروايات عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى

واقراه يكون الشاهد عدلاً لا يكون اقراراً بوجوب الحق على نفسه لا محالة * (مسئلة) * واذا عرف القاضي
 أحد الشاهدين بالعدالة ولم يعرف الآخر فزك أحدهما الآخر هل تقبل قبل تقبل وقيل لا تقبل لانه
 منهم فيه
 * (فصل في الطعن والجرح في الشهود) * قال في المبسوط عدله واحد وجرحه آخر أعاد المسئلة وهذا قول
 محمد لان عدله العدالة والجرح لا يثبت بقول الواحد فصار اثنين وعندهما الجرح أولى لان الجرح
 والتعديل يثبت بقول الواحد عندهما ترجح الجرح على التعديل لان الجرح في الجرح اعتمد على الدليل
 وهو العيان والمشاهدة فان سبب الجرح ارتكاب الكبيرة * (مسئلة) * جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل
 أولى هذه جماعة وجرحه اثنان فالجرح أولى لانه لا يثبت الترجيح بزيادة العدد على الاثنين * (مسئلة) *
 ذكر الخصاص في أدب القاضي ان الركوب في البحر الى الهند سبب الجرح لانه خاطر بدينه ونفسه وسكن
 دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لينال بذلك ما لا يرجع الى أهله غنياً فاذا كان لا يبالى أن
 يخاطر بدينه ونفسه فلا يؤمن أن يأخذ من عرض الدنيا فيشهد بالزور وكذا التجارة في قرى فارس فانهم
 يطعمونهم الربا وهم يعلمون
 * (فصل) * ولا تقبل شهادة الاشراف من أهل العراق لانهم قوم يتعصبون واذا نابت أحدهم نابتة أتى سيد
 قومه فشده سيد قومهم مشفع فلا يؤمن من أن يشهد بالزور
 * (فصل) * لو أقام المدعى عليه بيته على جرح الشهود فان كان جرحاً لا يدخل تحت الحكم كإلحاقه بالزور
 فسقوا أو استأجر المدعى الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بباطل وزور أو أقر وأن
 ما يدعيه المدعى بباطل لا تقبل بيته فان كان جرحاً يدخل تحت الحكم كإلحاقه بالزور أو أقر المدعى أنه
 شرب خمر أو سرق أو أقر أنه عبيد أو محدودون في القذف أو أنهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى ان شهوده
 شهدوا بزور أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بيته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين
 والحجج تعرف في المطولات * (مسئلة) * قال الخصاص الشاهدان عدلان وقالنا نحن حران ان عرف القاضي
 حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود دعيه لانه يدعى خلاف الظاهر وان كان لا يعرفهما لا تقبل شهادتهما

انه اعتبر بنات الشعر وهو قول مالك رحمه الله تعالى (وفي الهداية) واذا راق الغلام أو الجارية وأشكل أمرهما في البلوغ فقالا قد بلغنا
 فالقول قولهما وأحكامهما أحكام البالغين لانه معنى لا يعرف الامن جهتهما ظاهراً فاذا أخبر به ولم يكذبهما الظاهر قبل قولهما كما يقبل
 قول المرأة في الحيض (وفي) فتاوى قاضى خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أمامه دركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت
 قالوا ان كانت تشبه المدركان في ذلك الوقت أو كانت بهاء لامة المدركان لا تصدق لانهم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك فان القول قولها
 (وفي) فتاوى النسفي سئل عن قوم اصطلموا على شئ وفيهم مراهق وآخر المراهق منذ الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً
 ولم يصح هذا الصلح قال القول قول الاصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان الاقل من ذلك نادر * (الفصل الثالث عشر في
 النكاح) * اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فيه فال بعضهم انه مذدوب ومستحب والمذهب الكرخي (وقال) بعضهم فرض كفاية اذا قلّم به
 البعض سقط عن الباقي كالجهاد وصلاة الجنائزة (وقال) بعضهم انه واجب على سبيل الكفاية كرد الاسلام (وقال) بعضهم انه واجب حيناً لكن
 جملة الاعتقاد على طريق التعيين كصدقة الفطر والوزر الاخضية (وفي الجمع) قال بسن حالة الاعتماد ويجب في التوفان ويكره لحول الجور

(وفي الهداية) وينعقد بالاحباب والقبول بلقائين بهنهم ما عن الماضي لان الضميمة وان كانت للاخبار ومضاهة فقد جعلت للانشاء غير عادية
 للجماعة وينعقد بلقائين بهنهم ما عن الماضي وبالاخر عن المستقبل مثل أن يقول زو جنى فيقول زو جنتك لان هذا تو كبل بالنكاح
 والواحد يتولى طرفي النكاح (وينعقد) بافظ النكاح والترجيح والتهبة والقبول والصدقة والبيع ولا ينعقد بافظ الاجارة في الصحيح ولا
 بافظ الاحلال والاباحة والاجارة والوصية (ولا) ينعقد نكاح المسلمين الاجنح وشاهدين حرين عاقلين بالغين مسلمين أو رجل وامرأتين
 عدولا كانوا أو غير عدول أو محدودين في ذنف (وينعقد) النكاح بشهادة الاعيين عندهنا خلافا للشافعي لان البصر شرط لاظهار النكاح
 عنده وعندنا بصير الشاهد ليس بشرط (وفي الذخيرة) ولا ينعقد النكاح بشهادة الناعتين الذين لا يسمعان كلام المتعاقدين والاصمين
 (وذكر) القاضيان الاسبيحي والسندي ان النكاح ينعقد بشهادة الاصمين (ونص) القدوري على ان سمع الشهود كلام المتعاقدين
 هل هو شرط لانعقاد النكاح (١٠٨) فقد اختلف فيه فقال بعضهم ليس بشرط وانما الشرط حضورهم ما فينعقد النكاح بشهادة الاصمين

حتى يأتي بيينة لان الناس في الاصل أحرار الا في أربع مواضع أحدها هذا القول عمر رضى الله عنه النكاح
 أحرار الا في أربع مواضع في الشهادة والحدود والقتل والقصاص فان أخبر واحد بحجر يتم ما قبلت شهادتهما
 * (فصل) * ذكر في نوادر ابن رستم من محمد لو لم تعدل شهود المدعى فسأل المدعى عليه القاضي أن يقضى برد
 شهادتهم حتى لا يشهدوا عند قاض آخر فانه يقضى بذلك ولو شهد عند قاض آخر بذلك ثم سأل المدعى عليه
 أن يكتب برد شهادته الى هذا القاضي فانه لا يجيبه الى ذلك وقال محمد في الكيسانيات اذا ردت شهادة شاهد
 فقال المدعى انا أتى بعدلين بعدلان شهودي في هذه المسئلة لم يقبل ذلك الكل من المحيط
 * (الفصل السابع) فيما يجزئ الشاهد بعد شهادته قبل * * (مسئلة) * لو شهد وليس بأجير ثم صار
 أجيرا قبل القضاء بشهادته بطلت شهادته فان لم ترد شهادته حتى يخرج من الاجارة ثم أعاد الشهادة تقبل
 شهادته * (مسئلة) * في نوادر ابن رستم لو شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها قبل القضاء بطلت الشهادة
 * (مسئلة) * ذكر في المنتقى لو شهد لامرأة ثم طلقها فانقضت عدتها قبل القضاء رد شهادته فانه لا يقضى
 به الا ان بعد هاتان أعادها قضى بها
 * (الفصل الثامن) في صفة أداء الشهادة واللفظ الذي يصح به أداء الشهادة * اعلم أن أداء الشهادة لا يصح
 بالخبر البتة فلو قال الشاهد لعلكم انا أخبركم أم القاضي بان لزيد عند عمر ودينار عن يقين فلا يجوز
 اعتماد القاضي على هذا الوعد ولو قال قد أخبرتك أم القاضي بكذا كان كاذبا لان مقتضاه تقدم الاخبار منه
 ولم يقع والاعتماد على الكذب لا يجوز فالمستقبل وعد الماضي كذب وكذلك اسم الفاعل المتقضى للعال
 كقولنا أخبرك أم القاضي بذلك فانه اخبار عن اتصافه بالخبر للقاضي وذلك لم يقع في الحال فالخبر كيف
 تصرف لا يجوز الاعتماد عليه قال في شرح التحرير وأما شرط الزائد فتعني به شرط القبول والجواز وانه
 أمر واحد فاللفظ أشهد حتى انه لو قال أعلم أو أتيقن لا يقبل ما لم يقل أشهد لان الشهادة خبر محتمل للصدق
 والكذب وانه لا يصلح حجة ما لم يتأيد بمؤيد وهو لفظ أشهد لانه يمين بدلالة قوله تزوجت خبرا عن المنافقين
 قالوا أشهد انك لرسول الله اتخذوا أيمانهم جنة وهذا اذا قال الرجل أشهد يكون حالها بالله عندهما اثنا
 الثلاثة كما اذا قال أشهد بالله انتهى وهذا من شرط الزائدة التي وعدناك بالتنبيه عليها وانها أن لا يكون

وقال بعضهم لا بد من السماع
 فلا ينعقد بشهادة الاصمين
 (وفي المحيط) رجل تزوج
 امرأة بحضرة السكاري
 وهم يعرفون أمر النكاح
 غير أنهم لا يدرون به بعد
 ما صحوا انعقد النكاح لان
 هذا نكاح بحضرة الشهود
 (وفي البرزقي) ائنت امرأة
 بالعربية تزوجت نفسي من
 فلان ولا تعرف ذلك وقال
 فلان قبالت والشهود يعلمون
 أولا يعلمون مع النكاح
 (قال) في النصاب وعليه
 الفتوى (وفي النوادر)
 رجل وامرأة اقرا بالنكاح
 بين يدي شاهدين عداين
 فقال الرجل هذه امرأتى
 وقالت المرأة هذا زوجي فانه
 يصح النكاح وعليه الفتوى
 (وفي) فتاوى قاضي خان
 رجل له بنت واحدة اسمها

عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد انكاح بينهما ما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك
 بنتي فاطمة هذه وأشار الى عائشة وغطا في اسمها فقال الزوج قبلت جاز (وفي الخلاصة) أبو الصغيرة اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا
 وقال فلان قبلت لابنتي ولم يسم الاب الابن ان كان له ابنان أو أكثر لا يجوز ان كان له ابن واحد مع (ولو) ذكر أبو البنت اسم الابن
 وقال زوجت بنتي من ابنتك فلان فقال أبو الابن قبلت صح وان لم يقل قبلت لابن ولو قال قبلت لاجل ابني ان سماه جاز أيضا وان لم يسمه ان كان له
 ابن واحد جاز وان كان أكثر لا يجوز (وفي المحيط) لو قال زوجت بنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز ولو كان به بنتان اسم الكبرى
 عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال زوجت بنتي فاطمة منك ينعقد النكاح على الصغرى وان كان يريد تزويج الكبرى ولو قال زوجت بنتي
 الكبرى فاطمة يجب أن لا ينعقد النكاح على احدهما (امرأة) لها اسمان اسم سميت به في الصغر واسم سميت به في الكبر وصارت معروفة
 بهذا الاسم تزوج بالاسم الذي سميت به في الكبر (وقال) الامام طهير الدين الامع الجمع بين الاصمين وبه يقتضى (وفي البرزقي) رجل له بنتان
 متزوجتان غير متزوجتين وقال عند الشهود زوجت بنتي منك ولم يسم اسم البنت وقال الخاطب قبلت مع وانصرف الى الفارغة (أجاب)

صاحب الهداية في امره اذ وجبت نفسها بالالف من رجل عند الشهود فلم يقبل الزوج شيئا لكن أعطاها المهر في الجاهل ان يكون ذولا (قال)
البرازي وأذكره صاحب المحيط وقال لا مال يقبل بالاسنة قبلت بخلاف البيع فانه يتغدى بالتعاطي والنكاح لخطره لا ينقد حتى يتوقف على
الشهود وبخلاف اجازة نكاح الفضولي بالعمل لوجود القول ثمة (واذا) تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز (ويحرم) على الرجل نكاح أصوله أى الام والاب والجدات والجدات وان علوا وفعده
أى الولد والولد والولد والولد وان سفلا وفعده أى أصوله أى الاخوة والاخوات وأولادهم وأولاد أولادهم وان نزلوا والاعمام والعمات
والاخوال والخالات ونكاح أم امرأته دلتها أم لا وزوجة أبيه وأجداده وكذا يحرم عليه نكاح امرأة ابنه وبنى أولاده ويحرم عليه نكاح
أمه من الرضاع واخوته من الرضاع ولا يحل له أن يجمع بين اختين بنكاح ولا ملك يمين استمسا (ولا) باس بان يجمع بين امرأة وابنته زوج كان
لها من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (وقال) زفر رحمه الله تعالى لا يجوز لان ابنة الزوج (١٠٩) لو قدرته اذ كرا لا يجوز له التزوج بامرأة

أبيه (قلنا) امرأة الابن
سورتها ذكر اجازة التزوج
بهذه والشرط أن يصور ذلك
من كل جانب (ومن) زنى
بامرأة حرمت عليه أمها
وابنتها وقال الشافعي رحمه
الله تعالى الزنا لوجب حرمة
المصاهرة (واجعوا) على انه
لا يجوز لادم أن تزوج ابنتها
من الزنا (ومن) استمسا امرأة
بشهوة حرمت عليه أمها
وابنتها وقال الشافعي لا
تحرم (ثم) المس بشهوة ان
تتشر الاكالة أو تزاد
انتشارا هو الصحيح والمعتبر
النظر الى الفرج الداخل
ولا يتحقق ذلك الا عند
اتكائها (ولو) مس فارتل
فقد قبل لوجب الحرمة
والصحيح انه لا يوجبها لانه
بالانزال تبين انه غير مفضل
الى الوطء وعلى هذا اثبات
المسرة في دبرها لا يوجبها

منها ما يجزئهم أو دفع غرم وقد تقدم وثالثها كون الشهادة صدقا عند القاضي بدليله ورابعها أن تقع
الشهادة على شخص حاضر وخامسها أن يتقدمها دعوى صحيحة وسادسها أن تكون موافقة للدعوى معنى
وسابعها أن تقع لمعاوم على معلوم وثامنها الاتفاق في الفاظ الشهادة وتاسعها عدد أربعة في الشهادة بالزنا
وعاشرها الذكورة في العقوبة والله أعلم وكذلك اذا قال الحاكم للشاهد بآى شئ تشهد فقال حضرت عند
فلان فسمعت يقر بكذا أو أشهدنى على نفسه بكذا أو شهدت بينهما بصدور البيع أو غير ذلك من العقود
لا يكون أداء شهادة لا يجوز للمعاكم الاعتماد على شئ من ذلك بسبب انه اذا تخبر عن أمر تقدم فيصنع
أن يكون قد اطلع بعد ذلك على ما منع من الشهادة به من فسج أو وفاة أو حدوث رية للشاهد تمنع الاداء
فلا يجوز لاجل هذه الاحتمالات الاعتماد على شئ من ذلك اذا صدر من الشاهد بل لابد من انشاء الاخبار
عن الواقعة المشهود بها والانشاء ليس بخبر ولذلك لا يحتمل التصديق والتكذيب فاذا قال الشاهد أشهد
عندك أيها القاضي كان انشاء ولو قال شهدت لم يكن انشاء وهكذا في البيع لو قال أبيعك لم يكن انشاء للبيع
بل اخبار لا ينقد به البيع بل هو وعد في المستقبل ولو قال بعثك كان انشاء للبيع فالانشاء في الشهادة
بالمضارع وفي العقود بالماضى وفي الطلاق بالماضى واسم الفاعل نحو أنت طالق وأنت حر ولا يقع الانشاء
في البيع باسم الفاعل كما تقدم في الشهادة نحو أنا شاهد عندك بكذا أو أنا باتم بكذا فهذا ليس انشاء قال
القرافي وسبب الفرق بين هذه المواطن الوضع العرفي فواضعه أهل العرف لانشاء كان انشاء مالا فلا فان
اتفق ان العوائد تغيرت وصار الماضى موضع الانشاء الشهادة والمضارع لانشاء العقود جاز للمعاكم
الاعتماد على ما صار موضع الانشاء ولا يجوز له الاعتماد على العرف الاول

(فصل) في الاشاعة تقر بقى في الشهادة بالمصدر واسم المفعول والشهادة بالصدور فاذا قال الشهود نشهد
أن هذا وقف وهذا مبيع من فلان أو هذه منكوبة فلان فان الحاكم يحكم بموجب شهادتهم ويكون ذلك
متضمنا لحكم بصفة الوقف ونحوه ولو قالوا نشهد بصدور الوقف أو بصدور البيع لم يحكم بموجب شهادتهم
لاحتمال تغير تلك العقود كالأصحح الوقف أو صدرت الاقالة في المبيع ونحو ذلك قاله الشيخ سراج الدين
البلقيني في بعض تعاليقه وهو الذى أشار اليه تقي الدين السبكي فيما قدمناه عنه قبل هذا فينبغي ان يتأمل ذلك

(واذا) طلق الرجل امرأته طلاقا تنائلا أو رجعا لم يجزه أن يتزوج باختها حتى تنقضى عدها (ولا) يتزوج المولى أمته ولا المرأة عدها ويجوز
زوج الكفائيات لا الجوسيات ويجوز تزوج الصابات ان كانوا يؤمنون بنبي ويقرن بكاتب (ويجوز) للعهرم والحرمة أن يتزوجا في
حالة الاحرام (وقال) الشافعي لا يجوز لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح (ولنا) ما روى انه صلى الله عليه وسلم تزوج بميمونة رضى
الله عنها وهو محرم وما رواه محمود على الوطء (ولا) يتزوج أمة على حره ويجوز تزوج الحررة عليها فان تزوج أمة على حره في عده من طلاق بان
لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما (ولعمري) ان يتزوج أربعمائة من الحرات والامام وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك لقوله
تعالى فانكحوا ما طاب لكم من التسلمة منى وثلاث ورباع والتنصيب على العدد مع الزيادة عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يتزوج
الأمم واحدة لانه ضرورى عنده والحجة عليه ما تلوها اذا الامه المنكوبة يتضمها اسم النساء كفى الظاهر (ولا) يجوز للعبد أن يتزوج أكثر من
اثنتين (وقال) مالك رحمه الله تعالى يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة الحر عنده حتى ملكه بغير اذن المولى (ولنا) أن الرق منصف فيتزوج
العبد اثنتين والحر أربع طلاقا تنائلا ويجزه أن يتزوج رابعة حتى تنقضى عدها بخلاف

للساقي وهو نكاح الاخ في عدة الاخ (فان) تزوج حبلى من زنا جاز النكاح ولا بطل ما حتى تضع حملها وهذا عند أبي حنيفة ومحمد
 رجهما الله تعالى (وقال) أبو يوسف رجهما الله النكاح فاسد (وان) كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالاجماع (ونكاح) المتعة باطل
 وهو أن يقول لامرأة اتعجب بك كذا مدة بكذا من المال وقال مالك هو جائز (والنكاح) الموقت باطل مثل أن يتزوج امرأة بشهادة شاهدين
 عشرة أيام وقال زفره وصحح لازم ويطل التوقيت * (نوع في الاولياء والا كفاء) * وينعقد نكاح الحررة العاقلة البالغة برضاها
 وان لم يعقد عليها ولي بكرة كانت أو ثيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى في ظاهر الرواية (وعن) أبي يوسف رجهما الله تعالى أنه لا ينعقد
 الا بولي (وعن) محمد رجهما الله تعالى بغيره موقفا (وقال) مالك والشافعي رجهما الله تعالى لا ينعقد النكاح بغير اربعة النساء أصلا (ثم) في ظاهر
 الرواية لا فرق بين الكف وغير الكف الا أن للولي حق الاعتراض في غير الكف (وعن) أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى أنه لا يجوز
 في غير الكف لانه كم من واقع لا يرفع (وفي) (١١٠) الحقائق المطابقة ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها الا نخل

للزوج الاول على ما هو المختار (قلت) وهذا مما يجب حفظه (ولا) يجوز لأولي ايجابا بكرة البالغ على النكاح خلافا للشافعي (واذا) استأذنها فسكت أو ضحكت فهو إذن وقيل اذا ضحكت كاستمالة بما سمعت لا يكون رضا واذا بكت بلا صوت لم يكن ردا وقيل هذا اذا خرج البصع بلا صوت كالعويل لانها تحزن على مفارقة بيت أبيها فاما اذا كان ابكائها صوت كالعويل فانه يكون ردا (وفي) فتاوى قاضي خان انه يحن الدمع فان كان باردا فهو رضا وان كان حارا فليس برضا (وبجوز) نكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجها الولي بكرة كانت الصغيرة أو ثيبا (والولي) هو العصبة فان زوجهما الاب

(القسم الثاني في أنواع البيئات وما ينزل منزلتها ويجري مجراها وينجم من ذلك في أحد وخمسين بابا)

الاول في القضاء باربعة شهود وذلك في الشهادة على الزنا وهي على وجهين الاول شهادة على رؤية الزنا فهذا الوجه هو المتفق على انه لا بد من أربعة شهود لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الوجه الثاني الشهادة على الاقرار به ولو كان أربع مرات عند غير الامام لم تقبل الشهادة عليه ولا يعتبر ذلك الاقرار لانه لا يخلو اما أن يكون مقرا أو جاحدا فان كان مقرا لم يوجد شرط قبول الشهادة وان كان منكرا فهو رجوع عن الاقرار فيسقط به الحد وهذا اختلاف للمالكية فانهم جازوا الشهادة على الاقرار به ولو مرة واختلوا وهل يكفي شهادة رجلين على المقر أو لا بد من شهادة أربعة على الاقرار فهذا اختلاف لسنائه * (فرع) * والحد لا يتعلق بالاقرار حتى يقرأ أربع مرات في أربعة مجالس مختلفة من مجالس المقر دون القاضي ولا يسأل في الاقرار حتى يرضى ويسأل ذلك الشهود لان التقادم لا يؤثر في الاقرار ويؤثر في الشهادة ويجوز أن يسأل في الاقرار أيضا لاحتمال انه يرضى حاله الصبا * (مسئلة) * ولو أقر بالزنا مرتين وشهد عليه أربعة عدول بالزنا ذكر في النوادر أنه لا يحسد عند أبي يوسف وعند محمد * (مسئلة) * ولا يجوز في تركية السر في الزنا أو باربعة عند محمد رجهما الله من المحيط * (فرع) * الشهادة على الشهادة قال في الاصل لا يجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين من الخلاصة * (مسئلة) * الامان لا يكفي فيه أقل من أربع شهادات لانها شهادات عندنا مؤكدة بالايمان لان الله استثناهم عن الشهادتين وقوله والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت الا أنفسهم والمستثنى يكون من جنس المستثنى منه ثم قال أربع شهادات بالله والباء للقسمة فجعلنا ال كمن شهادات مؤكدة بالايمان والزواج يصلح شاهدا في اثبات الزنا ولهذا اذا شهد معه ثلاثة بالزنا عاينهم لم يكن الزوج فاذا فتحده المرأة * (مسئلة) * الشهود الذين يحضرون عقوبة الزنا أقلهم أربعة * (مسئلة) * اذا ادعى الى الشهادة على امرأة لا يعرفها فلا يشهد عليها في قول أبي حنيفة حتى يشهد عنده جماعة أنها افلانة أو فلها أربعة وقبل ثلاثة خلافا لاصحابه * (مسئلة) * الشهادة المسماة بالعريسة اذا تحملها بالنساع في النكاح والوقف والنسب والولاء وما أشبه ذلك وهو أن

والجد فلا خيار لهما بعد بلوغها لانهما كاه لا الرأى واقرا الشفقة فيلزم العقد بمباشرتهما (وان) زوجهما غير الاب يشيع والجد فكل واحد منهما الخيار اذا باع ان شاء أقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى (وقال) أبو يوسف رجهما الله تعالى لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجد (وذكر) الناطق في روضته اذا عضل الاب بنته الصغيرة عن التزوج فزوجها القاضي قال أبو يوسف رجهما الله تعالى يجوز ولا يلتفت الى الاب (القاضي) اذا زوج الصغير من نفسه فهو نكاح بلا ولي لان القاضي رغبة في حق نفسه وكذا اذا زوج من ابنته لا يجوز لانه بمنزلة الحكم وحكم القاضي لابنته باطل بخلاف غيره من الاولياء حيث يجوز لابن العم أن يزوجه بنت عمه من نفسه أو ابنته (واذا) غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن هو أبعد منه في الولاية أن يزوجه ويلزم تزوجه حتى لو جاء الاقرب لا يبطل ما عقده الابد (والغيبه) المنقطعة أن يكون في بلاد متصل القوافل اليه في السنة الامرة واحدة وهو اختيار القدرى وقيل أدنى مدة السفر وهو اختيار بعض المتأخرين وقيل اذا كان بحال يفوت الكفو الخاطب استطلاع رأيه وهذا أقرب الى الفقه لانه لا نظير في ابقائه ولا ينعقد * (نوع في الكفاء) * (وفي الهداية) الكفاء تعتبر في النسب لانه يقع به التفريق فترش بعضهم أ كفاء لبعض والعرب بعضهم

الكفا لبعض (وأما المولى فمن كان له أبوان في الإسلام فصاعدان فهو من الألفاء يعني لمن كان له آباء فيه (ومن) أسلم بنفسه أوله أب واحدة في الإسلام لا يكون كقول من له أبوان في الإسلام لان تمام النسب بالأب والجد (ومن) أسلم بنفسه لا يكون كقول من له أب واحد في الإسلام (وتنبر) أي يضاني الدين أي الديانة وتعتبر في المال وهو أن يكون مال كالمهر والنفقة وهذا والمعتبر في ظاهر الرواية حتى أن من لا يملكهما أولاً تلك أحدهما ما لا يكون كفواً (وفي البرازي) الجعبي العالم كقولهم في الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع (وكذا) العالم الفقير كفواً لغنى الجاهل وكذا العالم الذي ليس بقرشي كفواً للجاهل القرشي والعالمى المجهول النسب لا يكون كفواً للمعروف النسب (امرأة) زوجت نفسها من رجل ولم تعرف انه حر أو عبد فاذا هو عبد ما ذوت بالنكاح ايس لها المصحح ولا وليا لها المطلبه ولا ينفسخ بلافسخ القاضي ويكون فرقته من غير طلاق حتى انه لو لم يدخل بها الا يلزمه شيء (تزوج) الفضولي موقوف بنفذه بالاجازة ويطلب بالرد لصدر الركن من الاهل مضاف الى المحل ولم ينقد قبل الاجازة لعدم الولاية (وكذا) نكاح العبد والامة بغير إذن المولى (وان) (١١١) تزوج العبد باذن مولاه فالمهر دين في رقبته يباع فيه لانه دين وجب عليه لوجود سببه من أهله فقد ظهر في حق مولاه لانه به فيتعاق رقبته كدبون التجارة (وأنتجته) الكفار بعضهم من بعض جائزة (وقال) مالك فاسدة (لنا) قوله عليه السلام ولدت من نكاح لامن سفاح (ويجوز) للصرافي أن يستزوج بالمجوسية لان الكفر كاهلة واحدة (ذى) تزوج مسلمة يفرق بينهما ويعزران لانها معصية ويعزر المزوج أيضاً (واذا) أسلم الذي لم يترك على النكاح لانه وقع فاسداً كذا ذكره السروجي في آداب القضاء

يشيع على السنة قوم لا يتصوروا طوهم على الكذب قالوا أقلها أر بعنو يشهد ولا يفسر فان فسر فليست بعرفية فلا تقبل وقيل تقبل والله أعلم

(الباب الثاني في القضاء بشاهدين لا يجزئ غيرهما)

وذلك في النكاح والرجعة والطلاق والخلع والغدة والتحكيم والميراث والعق والاسلام والردة والولاء والنسب والكتابة والتدبير والبيع والاقالة والخيارات والشركة والحالة والجماعة والكفالة والوكالة والشرب والقذف والحاربة والاحلال والاحسان وقتل العمد والصلح فكل هذه الاحكام لا تثبت الا بشاهدين رجلين عدلين مقبولين الا في الزنا فان شهد في هذه الامور شاهد واحد احدث حكماً آخر بيانه لو شهد واحد على الطلاق قبل الدخول أو على الطلاق البائن وطابت المرأة من القاضي أن يضعها على بدي عدل ان كان الشاهد فاسداً لا يضعها لان لا توجب حكم وان كان عدلاً فان قالت الشاهد الا تخربايب لا يضع لانه ربما لا يحضر فلا يطل حق الزوج بالشك وان قالت حاضر يضع استخفاً لان قول الواحد العدل في باب المحرمات مقبول وأمر البضع محتاط فيسهل فيحول بينهما احتياطاً ولكن لا تجب الحيولة لان سبب الحل قائم وهو النكاح حتى لو لم يحل بينهما الا بأس به وكذلك لو شهد شاهدان مستوران له أن يحول بينهما وان كان بعد الدخول لا يحول بينهما لانهم امام معتدة أو منكوبة فمستكناهات الزوج ولان مطلق الطلاق لا يحرم الوطء ولا الخلو فان عجزت عن الاتيان بأشهر دت شهادة الشاهد ولو كان عدلاً *(فرع)* ثم اذا شهد في باب النكاح شاهد واحد فان كان الزوجان مقرر من أشهادا شهدا آخر وأجبر الا بيهما وان كان أحدهما منكراً لم يحلف المشهود له مع الشاهد عند أبي حنيفة اذ لو نكل لا يقضى بنكوله لان القضاء بالنكول ههنا معتذر اذ لا يجوز أن يجعل النكول اثاراً لانه لو صار مقرر الصار انكاره كذباً والكذب حرام ولا يجوز أن يجعل النكول بدلاً لان ابدل والاباحة لا تجرى في الاشياء المخصوصة لان الابضاع والنفوس محترمة لعينها حالته ولا بعد فلا تباح باباحة العبد وعندهم استخفاف *(مسئلة)* واذا كان الحكم ابطال شهادة الفرد قلنا بقولهم استخفاف فان نكل يقضى بنكوله وكذلك الحكم فيمن أقام شاهداً على قتل وعجز عن الاخر أن يدر شهادة الشاهد وتوجه عليه اليمين فان حلف برئ وان نكل من الحلف حبس

(فرع في المهر)

يصح عقد النكاح بغير نسمة المهر لان النكاح

عقد انضمام وازدواج لغة فيتم بالزوجين (ثم) المهر واجب شرعاً بانه لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره اربعة النكاح (وأقل) المهر عشرة دراهم (ولو) سمي أقل من عشرة فلها العشرة (وقال) وفرج الله لها مهر المثل لان نسمة ما لا يصلح مهرها كانهما (ولو) طلقها قبل الدخول بها يجب خمسة عند علمائنا الثلاث وعندنا يجب المنة كما اذا لم يسم شيئاً (ومن) سمي مهر عشرة فصار دفعه عليه المسمى ان دخل بها أو مات عنها (وان) طلقها قبل الدخول بها والخلوة فلها نصف المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الا يتوسرماه أن يكون قبل الخلوة لانها كالنكاح لانهما عندنا (وان) تزوجها ولم يسم لها مهر أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثاها ان دخل بها أو مات عنها (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب شيء في الموت أو كثرهم على انه يجب في الدخول (ولو) طلقها قبل الدخول بها فلها المنة لقوله تعالى ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الآية (ثم) هذه المنة واجبة رجوعاً الى الامر وفيه خلاف مالك رحمه الله تعالى والمنة لا تزيد على نصف مهر مثلهوا لا تنقص عن خمسة دراهم وتعتبر بحاله في المصحح (وهي) درع وخمار وملحفة (واذا) زوج الرجل بنته على ان تزوجه الاخر بنته أو اخته لكون أحد العقدین عوضاً عن الآخر فله قدان جائز ان لا يكل واحد منهما مهر مثلهما (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يطل العقدان

(وان) تزوج حراماً على خدمته سنة أو على تعليم القرآن فإلهامه مهرها (وقال) محمد لها قيمة خدمته (ومهر) مثلها باعتبار باحوالها وعملاتها وبنات أعماها فان لم يوجد منهم أحد فمن الجانب أي يعتبر مهر مثلها من قبيلة مثل قبيلة أبيها ولا يعتبر بما هو خالها اذ لم يكن وامن قبيلتها فان كانت الام من قوم أبيها بان كانت بنت عمه فبنت ذبعت بهر ها (ويعتبر) في مهر المثل أن تساوى المرأة في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر والعنة (قالوا) ويعتبر التساوى أيضاً في البكارة والثبوت (ولامرأة) أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر المجل (وتنعه) أن يخرجها أي يسافر بها (وايس) للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزلها وزيارتها حتى يوفى المهر كله أي المجل (ولو) كان المهر كله مؤجلاً فلا فيس لها أن تمنع نفسها لاسقاط حقها بالتأجيل كفي المنبيع (ولو) كان المهر حالا فخرته شهر افليس لها أن تمنع نفسها عندهما وعند أبي يوسف لها ذلك لان هذا تأجيل طار فكان حكمه حكم التأجيل المقارن (ولو) قال نصفه ومجل ونصفه مؤجل ولم يذكر الوقت للمؤجل اختلف (١١٢) المشايخ رحمهم الله تعالى فيه (قال) بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا كما اذا قال تزوجتك على

ألف ورجلة (وقال) بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت وقوع الفسقة بالموت أو بالطلاق (وروي) عن أبي يوسف ما يؤيد هذا القول وهو أن رجلاً كفلاً لامرأة عرز زوجها نفقة كل شهر يلزمه نفقة شهر واحد في الاستحسان (وذكر) عن أبي يوسف أنه يلزمه نفقة أكل شهر مادام النكاح بينهما قائماً فكذلك ههنا (ومن) تزوج امرأة ثم اختلف في المهر فالقول قول المرأة في مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد على مهر المثل (وان) طلقها قبل الدخول بها فالقول قوله في نصف المهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله القول قوله قبل الطلاق

حتى يقرأ أو يحلف على الطرف ويقضى بالنكول في القصاص عنده وعند ما يقضى بالنكول في النفس بالدية أنظر المحيط وشرح التحرير في باب النكول عن النبيين (تبيين) فان أقر بالحق الشهود به عليه بسبب طول السنين أخذ باقراره ولم يكن السجن في حقه كراهة لانه سجن بحق بخلاف الا كراهة ظاهراً (الباب الثالث في القضاء بشاهد من أو بشاهد وامرأتين) أما القضاء فيما يقضى فيه بشاهدين فقد تقدم بيانه وأما شهادة رجل وامرأتين فقبولة في جميع الاحكام الا في الحدود والقصاص وعند الشافعي لا تقبل الا في الاموال وتوابعها والصحيح قولنا لان المرأة ساوت الرجل فيما ينفي عليه أهلية الشهادة وهو القدرة على المشاهدة والضبط والحفظ والاداء لوجود آلة القدرة وهو العقل المميز المدرك للاشياء واللسان الناطق بفنيد شهادة النساء حصول غلبة الظن وطمأنينة القلب بعدن الشهود بخلاف شهادة النساء وحدهن لا تقبل لان غلبة الظن تحصل بخبرهن ولكن الشرع لم يعتبرها حاجة لانهن منهيات عن الخروج وذلك سبب الفتنة والفساد وسبب الفساد يجب نفيه فروعيت الذكورة في أحد الشرطين حسماً للمادة الفساد بالقدر الممكن (مسئلة) ولا تقبل شهادة النساء في الحدود لما روى الزهري انه قال مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفيتين من بعده أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ولانه تمكنت الشبهة في شهادتهن من حيث غلبة السهو والنسيان والحدود لا تثبت مع الشبهة (مسئلة) لو شهد رجل وامرأتان ان زيدا نكح زينب أو طلقها أو اعتق عبده أو كاتبه أو رضعها تقبل وقال الشافعي لا مدخل لشهادة النساء مع الرجال الا في الاموال لان عنده النكاح لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين لان في شهادتهن زيادة احتمال نقصان عقابهن وقد تقدم الاحتجاج فلا فائدة في الاعادة (مسئلة) عند زفر الاحصان لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين لانه شرط بمعنى العلة فلو لم يكن معنى العلة من العلة يجري مجرى الشهادة مع الحقيقة والشبهة في الباب المحلة بالحقيقة وعندنا يثبت ما يثبتان شهادة رجل وامرأتين مثل شهادة رجلين فيما ليس بعقوبة ولا علة عقوبة فلا عقلاً والاحصان ليس بعقوبة لانه عبارة عن خصال جيدة كالحرية اذ الخصال الجيدة لا تصلح علة للعقوبة وقوله شرط بمعنى العلة ممنوع ببيان وهو ان الشرط الذي هو بمعنى العلة ما ينفى الى حكم

وبعد الا أن يأتي بشئ قليل ومعناه لا يتعارف مهرها وهو الصحيح (ولو) كان الاختلاف في أصل المسمى فيجب مهر المثل بالاجماع (ومن) بعث الى امرأته شيئاً فقلت هو هدي بقول الزوج هو مهر فالقول قوله لانه هو المالك فكان أعرف بجهة التملك كيف وان الظاهر انه يسعى في اسقاط الواجب (قال) الا فيما هيئ للكل كالملوى والخبز والغاكة مما لا يهمل في المهر عادة فان القول فيه قولها ولا يكون مهر بالمال لان الظاهر يكذبه وأما سائر الاموال فقد يكون مهر او قد يكون هدية فاليه البيان ولولم يكن مهياً لالا كل نحو شاة أو حنطة أو لوز مما يبيع مثلها شهر فالقول قوله مع عيبه (وفي الذخيرة) رجل زوج ابنته وجهازها جهاز فانت ثم زعم ان الذي دفعه اليها أمانة وانه لم يهبه لها وانما هو عارية فالقول قول الزوج انه ملك الزوجة وعلى الأب البيعة انه عارية لان العارية لا تثبت بمجرد دفعها اليها يبرهنه وان الظاهر شاهد للزوج (وحكى) عن القاضي الامام على السعدي رحمه الله تعالى ان القول قول الاب لان اليد استشهدت من جهته فيكون القول قوله باي جهة أثبتناه به أخذ بعض مشايخنا (وذكر) شمس الأئمة السرخسي في السير الكبير هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية تبرع والهبة تبرع والعارية اذا نكحتم على الادنى (قال) الصدر الشهيد والختار للفتوى انه ان كان العرف

الاجل برهان الدين فاجابوا كما
كتبنا وقلوا ان اختيار مشايخ
بخارا هكذا (وفي) فتاوى
ظهير الدين المرغيناني
الصحيح انه لا يرجع على أبي
المرأة بشي لان المسألة في باب
النكاح ليست بمقصود أصلي
(وفي) فوائد صدر الاسلام
طاهر بن محمود تزوج امرأة
ودفع اليها النقد ولم تأت
بالجهاز الى بيت زوجها
تخبر على ذلك قال القاضي
الامام جلال الدين رحمه الله
تعالى لا زوج أن يعطها
بالجهاز بمقدار ما أعطاهامن
النقد على عرف الناس
وعادتهم (تزوج) امرأة
على انها بكر فاذا هي غير بكر
وقد أعطاهما الجمل هل له أن
يرجع عاها بما زاد على نقد
مثلها فعلى قياس ما اختاره
صدر الاسلام البرزوي ومن
وافق من مشايخ بخارا في

ويستحي عيب الاستبراه وصوره ذلك أن يشهد شاهدان لرجل بشئ معين في بدا أخرفانه لا يستحق حتى يحلف
ماباع ولا وهب ولا خرجت من يده بطريق من الطرق المزيه لملك وهو الذي عليه الفنيا والقضاء وعلاه
الاصحاب بأنه يجوز أن يكون باعها من المدعي عليه أو غير ذلك من الاحتمالات ومع الاحتمالات لا بد من
اليمين قال في معراج الدراية على شرح الهداية مانصه وأجمعوا أن المدعي بعد إقامة البينة يحلف أنه ما استوفاه
ولا أبرأه وإن لم يدع الخصم قال ولا يعلم فيه خلاف ذكره في فصل النكول فانظر وقال في التجريد وإن ادعى
رجل من أن له مالا باطناً حلفه القاضي بعد شهادة الشهود على الإفلاس لأنه ادعى شيئاً خارجاً عن علم الشهود
فتأمل ذلك وقابل بين العبارتين * (مسئله) * قال بعضهم وعين القضاء متوجهة على من يقوم على الميت
أو على الغائب أو على اليتم أو على من يستحق شيئاً من الحيوان ولا يتم الحكم إلا به * (مسئله) * وعين
المستحق على الميت أنه ماباع ولا وهب وبين الورثة على العلم أنه ما خرج عن ملك مورثهم بوجه من الوجوه كلها
وإن ملك جميعهم يعني الورثة باق عليه إلى حين يموتهم وهذه التمه في اليمين تكون على الميت * (مسئله) *
إذا ادعى رجل بدين على ميت وأقام البينة الثامنة عليه فإن كان ورثته كباراً ولم يدع وارث الدين من وارثهم
ولأن أنفسهم لا يلزم رب الدين عيّن وهو يؤيد عبارة التجريد بخلاف ما لو كانوا غافراً فلا بد من اليمين
* (مسئله) * قال بعض المتأخرين وإذا شهد رجل شاهدان على دين لايه حلف أنه ما يعلم أن أباه اقتضى
من ذلك شيئاً وإن كان شيئاً معناه فاسحة بشهادة دين حلف أنه ما يعلم أن أباه باع ولا وهب ولا خرج من يده
بوجه من وجوه الملك * (تنبيه) * واليمين في ذلك على من يظن به علم ذلك ولا يمين على من لا يظن به علم ذلك
ولا على صغير ومن نكل عن تكملة اليمين منهم سقط من الدين حصته فقط * (تنبيه) * من أقام بينة على
حاضر بدين فلا يحلف مع يمينته على إثبات الحق ولا على أنه ما قبض منه حتى يدعي المطلوب أنه دفعه إليه أو دفعه

Digitized by Google

سنتين من دخل بها الثاني فهو للثاني (قال) الفقيه أبو الليث وقل مجحد أصح وبه نأخذ (ولو) سببت المرأة تزوجها رجل من أهل الحرب وولدت فعلى هذا الخلاف (وفي) مجموع النوازل سئل نجم الدين التسي عن تزوج امرأة صغيرة بتزوج أبيها مات الأب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت رجلاً فغضر الغائب وأدعاهما فأنكرت ولم يكن له بينة فلم يقض له بها وقضى بها للثاني فولدت منه بنتاً وللزوج الأول ابن من امرأة أخرى هل يجوز النكاح من هذا الابن بهذه البنت قال رحمه الله إن كان في حال صغر الابن لا يجوز لأن في زعم أبيه إن أم البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته فاما إذا كبر الابن وأراد أن يتزوج البنت بنفسه فينبغي أن يجوز لأن إقرار الأب لم ينفذ على غيره (قال) صاحب العمداد وسئل جدي شيخ الاسلام عن صغيرة تزوجها أبوها من صغير قبل عنه أبوها فأتى الابن ثم بالغوا لم يعلما به يعني النكاح وتزوجت المرأة بآخر وولدت منه أولاداً ثم إن الرجل علم بذلك وادعى النكاح ولم يمكنه إثباته ثم أراد أن يتزوج ولدها من ولدها هل يحل ذلك فاجاب رحمه الله تعالى (١١٤) لا يحل والله أعلم (وفي) فتاوى قاضي خان ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب

الحمد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم يدع الحل (نوع في القسم والرضاع)

(وفي) الهداية وإذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل بينهما في القسم بكرين كانتا أو تبيين أو كانت احدهما أكبر والاخرى ندياً (لقوله) صلى الله عليه وسلم من كان له امرأتان ومال إلى احدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل أي مقولج (وعن) عائشة رضي الله عنها قالت إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين نسائه في القسم وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما أملك يعني زيادة المحبة ولا فصل فيما رويناه والقديمة والحديثة والمسلمة والحنكية سواء لا طلاق ما وبتناول القسم

عنه دافع من وكبل أو غيره فثبت بحلف قاله بعضهم (فصل) ومما يحكم فيه باليمين مع الشاهد (ين) * إذا قامت بينة للفرز المجهول الحال بأنه معدوم فلا بد من عينه أنه ليس له مال ظاهر ولا باطن وإن وجد ما لا يردى حقه عاجلاً لأن البينة إنما شهدت على الظاهر ولعله غيب ما لا ومن ذلك المراد على وكبل زوجها الغائب النافقة وتقيم البينة بآيات الزوجة والقبية وانصالحها وأنهم ما علموا ترك لها نفقة فلا بد من يمينها أنهم تسقط حقها ولا أرسل لها نفقة ولا أحالها على أحد فاحتالت وعلى جميع المسقط والمبطل وضابط هذا الباب أن كل بينة شهدت بظاهر فاته يستظهر بيمين الطالب على باطن الأمر (فصل) * عين القضاء لانص على وجوب عدم الدعوى على الخالف بما وجهه إلا أن أهل العلم رأوا ذلك على سبيل الاستحسان نظراً للامتنع والغائب وحياطة عليه وحفظ المال للشك في بقاء الدين عليه * (تنبيه) * فإذا حلف مرة وتأخر القضاء لم يصح أن يحلف ثالثة بالزعم المحتمل ولا يشبه بذلك إذا كان صاحبه حاضراً وادعى عليه أنه قد قضا بعد ذلك أو وجهه إياه لأن اليمين عليه واجبة في هذا الموضع لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر والله أعلم بالصواب (الباب الخامس في القضاء بينة المدعي بعد فصل القضاء بيمين المدعي عليه) *

(مسئلة) * إذا قال المدعي لا بينة لي بعد ما دعي مالا أو حقاً من الحقوق وأنكر المدعي عليه وسأله القاضي خلف المدعي عليه ثم قال لا بينة حاضرة تقبل عند أبي حنيفة خلافاً لما وجدناه لا لامتنافة بين استنادهما في الاشارة وبين ما قال في الابتداء لجواز أنه لم يكن يعلم أن هؤلاء شهوده ثم علم أولئك كانوا شهوده ثم صار وإبان أنكر المدعي عليه عندهم فلا يكون مناقضا * (مسئلة) * لو قال كل شهادة شهد بها فلان وفلان فهذا الحق فلا حق لي فيها ثم ادعى بعد ذلك بشهادتهم ما وكذلك لو قال ليس لي عند فلان وفلان شهادة فيمادعي قبل هذا أو قال كل شهادة بشهادتهم فلان لي على فلان فهو زوراً وقال الشهود كل شهادة شهد بها فلان على فلان فهو زوراً ثم طلب من القاضي تحليف خصمه فخافه ثم قال لا بينة فجميع ما مر على هذا الخلاف فعند أبي حنيفة نسمع ويقضى له بها اذ من حجتهم ما أن يقولوا لا ننذر كرجل قلنا ليس لك عندنا شهادة ثم نذكرنا بذلك

من حقوق النكاح ولا تطاول بينهما في ذلك (والاختيار) في مقدار الدور إلى الزوج لأن المستحق هو التسوية دون طريقه وهذا وتسوية المستحق في البيتوة لا في الجماعة لأنها تنبني على النشاط (وقال) الشافعي رحمه الله يقيم الزوج عند البكر الجديدة سبعة أشهر واليتيم ثلاثاً ثم يستأنف (لقوله) صلى الله عليه وسلم من تزوج بكراً على امرأة عنده يقيم معها سبعة أيام وإن تزوج ثانياً يقيم عندها ثلاثة أيام (ومعنى) ما رواه الدور على السبع والثلاث في القسم بالتسوية بينهما بين الحديتين (وان) كانت احدهما محررة والاخرى أمة فالحررة الثلثان من القسم وللامانة الثلث فاما في المأكل والشرب والملبوس فانه يستوي بينهما لأن ذلك من الحاجات اللازمة فتستوي فيه الحررة والامانة والمكتوبة والمحررة وأم الولد كالامة لتقيام الرق فيهن (ولا) قسم للمملوك كعكس البين أي لا ليله لها وإن كثرن (وفي القنية) رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوج حتى يسب ليل من الأسبوع واليثنين عند الجارية أو في المطالعة فله ذلك إذا لم يصد الاضرار به (ولا) قسم في السفر فيسافر بمن شاء منهن والقرعة أولى يعني يستحب أن يقرع بينهما لبسافر بمن خرجت فرعتهما طيبا لقلوبهن وإن تركت قسمها فضرتهما صحت وإن رجعت جازاه (وفي المنبع) الرضاع قليلا وكثيره سواء في إثبات الحرمة منه (وقال) الشافعي لا تثبت الحرمة بمطلق الرضاع بل بتجسس وضعات قبل

في تفسير الخمس أن يكتفى بالصبي بكل واحدة منها (ثم) مدة الرضاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلاثون شهرا وعندهما رحمه الله تعالى ثمانون شهرا وبه قال الشافعي وأحمد رحمه الله تعالى (وعند زفر رحمه الله تعالى ثلاث سنين) (وقال) بعضهم أربع سنين (وقال) بعضهم عشر سنين (وقال) بعضهم خمسة عشر سنة (وقال) بعضهم عشرين سنة (وقال) بعضهم أربعون سنة (وقال) بعضهم مدة الرضاع جميع العمر (وفي الأخيرة) مدة الرضاع ثلاث أو فأت أدنى وأوسط وأقصى فالأدنى حول ونصف حول والأوسط حولان والأقصى حولان ونصف حول (فلو) كان الولد يستغني دون الحولين ففطامته أمه في حول ونصف حول لا يتعلق بهما التحريم ولكن ذلك على حسب اختلافهم في مدة الرضاع كما مر فلا تعبد به ثانيا (وقال) بعض الناس تثبت الحرمة بارتضاع الكبير (ولا) يعتبر بالطعام قبل المدة حتى لو فطم الصغير قبل الحولين ثم ارتضع في مدة ثلاثين شهرا عندهما فحولان عندهما فهو رضاع يوجب الحرمة لوجود الارضاع (١١٥) في المدة (وذكر) الحاسف رحمه الله أنه

ينظر ان كان الصبي يستغني بالطعام عن اللبن لا تثبت الحرمة وان كان لا يستغني تثبت الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله (قلت) وهذا الرواية لا تخالف الرواية الاولى من حيث المعنى لانه اذا لم يوجد الاستغناء لم يكن الطعام معتبرا وفي الغاية وعليه الفتوى (وروي) الحسن بن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله انه اذا فطم الصغير وكان يكتفي بالطعام فارضعت أمه لم يكن رضاعا وان كان لا يكتفي بالطعام من اللبن فان كان أكثر الذي يتناول هو اللبن دون الطعام يكون رضاعا وان كان أكثر هو الطعام لا يكون رضاعا (وفي الهداية) قبيل لا يباح الارضاع بعد مدة الرضاع

وعند محمد لا تقبل مقتضب من الحواشي والمحيط

(الباب السادس في القضاء بقول رجل بانفراده)

(مسئلة) قال بعضهم ويكتفي الشاهد الواحد فيما يتدعى الحاكم فيه بالسؤال وفيما كان علميا يؤديه *(مسئلة)* وما اختصم فيه من العيوب انى تكون في العبد المبيع فالحاكم اذا تولى الكشف عن ذلك فطريقه أن يرسل بالعبد الى من يرخصه أو يثبتيه بصره ومعرفة بذلك العيب وغوره مثل الشقاق والطحال والبرص المشكوك وأمثال ذلك كثيرة فيأخذ فيه بالخبر الواحد بقول الطيب النليل كذا نقل عن بعض المتأخرين *(مسئلة)* وتقبل شهادة الفرد في هلال رمضان اذا كان في السماء علة وفي الجرح والتعديل والرسالة يريد به رسول القاضي للسؤال عن الشهود وترجمة الكلام اذا لم يعرف القاضي لسانه وتقدير الارش وتقويم المتلف والسلم انه جيد أو ردي وهذا مذهبهما وعند محمد في الجرح والتعديل والترجمة لا تقبل الا شهادتين أو رجلين أو رجل وامرأتين *(مسئلة)* لو شهدا عند القاضي فقال المدعى عليه هما عبدان وقال نحن حران وكانا مجحولين لا تقبل شهادتهما حتى يأتيا بينة فان أتى واحد وشهد بجزئتهما قبلت شهادتهما من المحيط *(مسئلة)* اذا أخبر واحد بقعة باسار المجنون يخرج من السجن والخبر الفرد قد يلحق بالشهادة متى انضمت اليه قرينة لها اثر في إيجاب الصدق والاثبات أحوط *(مسئلة)* تثبت الشهرة بالموت بخبر الواحد العدل رجلا كان أو امرأة ولا يشترط فيه إلفا الشهادة لان الموت قد يتفق في موضع ولا يحضره الا الواحد فلزم تثبت الشهرة بقول الواحد للضائع الحقوق المتعلقة بالموت فلهذه الضرورة ثبت الاشتهار بخبر الواحد ودل في اشتراط العدد في الموت حرجا لانه لا يقوم بمباشرة أسبابه من الغسل وغيره الا الواحد *(مسئلة)* رجل تزوج امرأة رضية فغاب عنها فجاء رجل فاحسبها أمه ارضعت من أم الزوج أو أخته أو أخيه أمه اقبلت ابن زوجها أو أباه وهي مشتهرة ووقع عنده انه صادق فله أن يتزوج أختها أو أباه أو غيرها بخلاف ما اذا أخبره بسبق الرضاع والمصاهرة على النكاح لانه غاب الزوج ينارعه أما هذه فتدعى أمه ارضعوا الزوج لا ينارعه لانه لا يعلم والاثبات أحوط به فان وقع عنده صدقه وجب قبوله *(فرع)* لو أخبره رجل أن امرأته أودت من الاسلام أو أخبرت المرأة أن زوجها أودت هل يجب القبول

لان باحته ضرورة لكونه جزءا لا يتجزأ (ويحرم) من الرضاع ما يحرم من النسب للحدث المشهور الا أم أخته من الرضاع فانه يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب لانها تكون أمه أو موطوءة أبيه بخلاف الرضاع (ويجوز) أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانه لما وطئ أمه اخرجت عليه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع (ولبن) الفعل يتعلق به التحريم وهو أن ترضع المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آباءه وأبنائه وبغير الزوج الذي نزل لها منه اللبن أبا لمرضة وفي أحد قول الشافعي لبن الفعل لا يحرم (وفي المحيط) ولو زنى بامرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صبية تحرم على الزاني وفروعه وأصوله لان ابنت الزاني رضاعا ولا يجوز للزاني أن يتزوجها فكذا له ولا (ولم) الزاني وخاله أن يتزوج بهذه الصبية كما يجوز له أن يتزوج بالمولودة من الزنا لانه لم يثبت نسب ولد الزنا من الزاني فلم تثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجة *(فروع)* ذكرت في الغاية ولو أن امرأة لها بنون وأخرى لها بنات فارضعت التي لها بنات ببنان بنى الاخرى فان بناتها تحرم على ذلك الابن بعينه ولا تحرم واحدة من بناتها على سائر بنى المرأة احرمت اجتماعهم على مدى امرأة واحدة (فلو) كانت أرضعت بنتا حرمت على جميع بناتها غيرهما من بناتها يحل لابن المربعة (فلو) كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم

المبين أُرْضِعَتْ أَحَدُ الْبَنَاتِ لَمْ يَكُنْ لِلْأَبْنِ الْمُرْتَضِعِ مِنْ أُمِّ الْبَنَاتِ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَاحِدَهُنَّ وَلَا خَوْفُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنَاتِ الْآخَرِ إِلَّا الْبَنَاتُ الَّتِي
رَضِعَتْ مِنْ أُمِّهِمْ وَحَدَّهَا لَمْ أَخْتُمْ مِنَ الرِّضَاعِ (وَفِي الْمَبْسُوطِ) إِذَا أُرْضِعَتْ بِنْتَانِ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا أَوْلَادُ الرِّضَاعَةِ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَ الرِّضَاعِ وَبَعْدَهُ أَنْ
يَتَزَوَّجَ تِلْكَ الرِّضَاعَةِ (وَعِنْدَ) بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لَا تَنْتَبِطُ الْخُرْمَةُ فِيمَنْ انْطَعَمَ وَقَبْلَ الرِّضَاعِ وَانْعَمَ تَنْتَبِطُ فِيمَنْ حَدَثَ بَعْدَهُ أَنْتَهَى (وَلَا) يَنْتَبِطُ الرِّضَاعُ
إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ (وَهَلْ) يَنْتَبِطُ الرِّضَاعُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ مُنْفِرَدَاتٍ فَعِنْدَنَا لَا يَنْتَبِطُ خِلَافًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَجَدَرُ جِهْمُ أَنَّهُ
(وَفِي) الرَّافِعِيِّ يَنْتَبِطُ الرِّضَاعُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَكَذَا بِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسَاءٍ (وَقَبْلُ) أَحَدِ شَهَادَةِ الرِّضَاعَةِ وَحَدَّهَا كَذَا فِي الْمَنْبِيعِ
* (الفصل الرابع عشر في الطلاق) * (اعلم) أَنَّ الطَّلَاقَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَحْسَنِ الطَّلَاقِ وَالِى طُلَاقِ السَّنَةِ وَالِى طُلَاقِ الْبِدْعَةِ (فَأَحْسَنُهُ)
أَنْ يَطْلُقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلْقًا وَاحِدَةً فِي طَهَرٍ لِيَجْمَعَ مَعَهَا فَيُتَرَكُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا (وَأَمَّا) طُلَاقُ الْبِدْعَةِ فَهُوَ أَنْ يَوْقِعَ تَنْتَبِطُ أَوْ
ثَلَاثَ دَفْعَةٍ وَاحِدَةً فِي طَهَرٍ وَاحِدَةٍ فَذَا فَعَلَ (١١٦) ذَلِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَكَانَ عَاصِيًا عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (وَأَمَّا) طُلَاقُ السَّنَةِ فَهُوَ أَنْ يَطْلُقَ

المدخول بها ثلاثا في ثلاثة
 أطهار (وقال) مالك هذا
 يدعى وليس طلاق السنة
 إلا أن يطلقها واحدة ويصبر
 حتى تنقضي عدتها (ثم)
 طلاق السنة على نوعين سنة
 من حيث العدد وسنة من
 حيث الوقت (فالاول)
 يستوى فيه المدخول بها
 غير المدخول بها (والثاني)
 يختص بالمدخول بها وهو
 أن يطلقها واحدة في طهر لم
 يحكمها فيه وهذا لا يتصور
 إلا في المدخول بها خاصة كذا
 ذكره قاضي القضاة بدر
 الدين العيني رحمه الله تعالى
 في نثره على المجموع (وفي
 الهراية) ويقع طلاق كل
 زوج إذا كان بالغاً عاقلًا فلا
 يقع طلاق الصبي والمجنون
 والنائم (وفي العمادى) طلاق
 المعتوه غيباً وواقع كطلاق
 المجنون (وتسكلموا) في

فيه روايتان ولو أخبرها انسان انه طلقها وزوجها يحل لها التزوج بزواج آخر انظر الخلاصة * (مسئلة) *
سكونها عند الاستئذان وضواغما يكون سكونها رضا بأمور أحدها أن تكون عالة وطريق العلم أن يبعث
الولي رسولا واحدا عدلا أو غير عدل فيخبرها بذلك أو يخبرها بنفسه أما إذا أخبرها فضولي فلا بد من العدد
* (مسئلة) * ما بطن من العيوب في حيوان وقن وأمة فالطريق هو الرجوع الى أهل البصران أخبر واحد
عدل يثبت العيب في حق الخصومة وإن شهد به عدلان وشهدا انه كان عند البائع يرد عليه قاله قاضيان
* (استدلال وتفييه) * القياس أن تكون شهادة الفرد حجة تامة في باب الديانات لرجحان الصدق في خبره
باعتبار عقله ودينه إلا انه جمل العدد شرطاً فيه ما يطالع عليه الرجال نصاً لا قياساً فبقي هذا على قضاء القياس
مع ان ههنا مست الضرورة الى أنه لا يشترط العدد كدليل أكثر النظر الى العورات وهل يشترط لفظ الشهادة
قال مشايخ خراسان يشترط لان ههذه شهادة محضة لانها توجب على غيره لا على نفسه وقال مشايخ العراق
لا يشترط لان هذا خبر لم يشترط لقبوله لفظ الشهادة وذكر في بعض روايات المبسوط ولا تقبل في ذلك شهادة
رجل واحد فقد اختلف المشايخ فيه قيل تقبل لانه تقبل فيه شهادة امرأة واحدة فلا تقبل في ذلك شهادة
رجل واحد أولى ولا يقال يفسق بالنظر الى ما لا يحل لانه يشكل على الوشهر على ذلك رجل وامرأتان أو رجلان
تقبل وقيل لا تقبل انظر كتاب الشهادات من المحيط * (مسئلة) * قال جمع من العلماء يجوز تقليد المفتي
الواحد اذا كان عدلاً بالغاً سواء كان حراً أو عبداً ويجوز أن تقلد رسولا اليه وكذلك اذا كتب المفتي خطه
في رقعة للمستفتي جاز العمل بخطه اذا كان الرسول ثقة فأن عرف المستفتي خطه وكان الرسول غير ثقة فغيبه
نظرووجهه. إذا ما جرت العادة في سائر الامصار والامصار مع ضرورة الناس الى ذلك وكانت الخواتيم تجوز
على كتب القضاة حتى أحدثت الشهادة على كتاب القاضي لأجل حدوث التهمة على خاتم القاضي وأول
من أحدث الشهادة على ذلك هرون الرشيد وقيل ابن المهدي قاله بعضهم * (فرع) * اذا أخبر به عدد
ما صلي عدل فهل يكتبه أم لا بد من اثنين فيه خلاف * (فرع) * والمؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت
اذا كان بالغاً قاعداً عالماً بالالواقات مسلمداً كراو يعتمد على قوله
* (الباب السابع في القضاء بقول امرأة بانفرادها) *

الفصل بين الجنون والمعتر قالوا الجنون من لا يستقيم كلامه واقعاله الانادر والعاقل ضده والمعتمو من يحتاط كلامه واقعاله وذلك فيكون ذلك غالباً وهذا غالباً وكنا سواء (وقال) بعضهم الجنون من يفعل الافعال القبيحة لاعتقاده قصد والعاقل من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد وانما يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين على ظن الصلاح والمعتمو من يفعل ما يفعله المجانين في الاحايين لكن يفعل ذلك عن قصد مع ظهور الفساد (المصروع) اذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا اجاب صاحب المحيط رحمه الله (طاق) امرأته وهو صاحب برسام فلما صح قال طلقت امرأتى ثم قال الى انى لست اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال مشايخنا رحمهم الله حينما اقر بالطلاق ان رده الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو واخذ بذلك في القضاء (وطلاق) المكره واقع بخلاف الشافعي رحمه الله (وطلاق) السكران واقع (واختار) الكرخي والطحاوي انه لا يقع وهو احدث قولي الشافعي (وطلاق) الاخرس واقع بالاشارة لانها اصارت معهودة فقيمت بمقام الجبارة دفعا للمحاجة (وطلاق) الامة ثلثان حراً كان زوجهما أو عبداً (وطلاق) الحر ثلث حراً كان زوجهما أو عبداً (وقال) الشافعي عدد الطلاق يعتبر بحال الرجال دون النساء وكذلك عند الامام مالك رحمه الله

الله تعالى (واذا) تزوج العبد امرأة وطلق وقع طلاقه ولا يقع طلاقه ولا يقع طلاقه على امرأته لأن ملك النكاح حق العبد لا فيكون له طلاقه
دون المولى * (نوع في المهرج والكنية) * الطلاق على ضربين صريح وكنية (فالصريح) قوله أنت طالق ومطلقة ومطلقتك فهذا يقع به
الطلاق الرجعي لأن هذه الالفاظ مستعملة في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكأن صريحاً وأنه تعقبه الرجعة بالنص ولا يغتفر إلى النية لأنه
صريح فيه لغلبة الاستعمال وكذا إذا نوى الإبانة لأنه قصد تجزير ما ملقه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه (ولو) نوى الطلاق عن وثاق لا يدين في
القضاء لأنه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه يحتمله (ولو) نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين
الله تعالى (وعن) أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى (ولو) قال أنت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقاً بالنية
(واذا) قال أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق لا يمكن له نية أو نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة رجعية وإن نوى ثلاثاً
ثلاث (ولو) قال يدك طالق أو رجلك طالق لم يقع الطلاق (وقال) زفر والشافعي رحمه (١١٧) الله تعالى يقع وكذا الخلاف في كل

جزءه من لا يبر به عن جميع
البدن (وأن) طاقه أنصف
تطبيقاً أو ثلثها كانت تطليقة
واحدة لأن الطلاق لا يتجزأ
(ولو) قال أنت طالق ثلاث
أنصاف تطليقتين فهي
طالق ثلاثاً لأن نصف
التطليقتين تطليقة فإذا
جمع بين ثلاث أنصاف
تطبيقاً يكون ثلاث تطليقات
ضرورة (ولو) قال أنت
طالق ثلاث أنصاف تطليقة
فيل يقع تطليقتان لأنها
طليقة ونصف فتتكمّل وقيل
يقع ثلاث تطليقات لأن كل
نصف يشكّل في نفسه
فيصير ثلاثاً (ولو) قال أنت
طالق من واحدة إلى اثنتين
أو ما بين واحدة إلى اثنتين
فهي واحدة (ولو) قال من
واحدة إلى ثلاث أو ما بين
واحدة إلى ثلاث فهي ثلاثان
وهذا عند أبي حنيفة رحمه

وذلك فيما لا يطالع عليه إلا النساء كالولادة والكره والنيو به والحيض والحمل والسقما والاستهلال وعيوب
الحرث والاماء وفي كل ما تحت ثيابهن ووجوههن ما كانت هذه الأمور مما لا يحضرها الرجال ولا يطالعون
عابها أقيم فيها النساء مقام الرجال للضرورة * (مسئلة) * إذا كان زوجين ثم أنت بولد فجحد ولادتها حال
قيام النكاح فلهن امرأتها واحدة حرمة مسلمة ثبت ذلك به صريح في المبسوط حتى لو نفاه الزوج يلاع
لأن النسب يثبت بالفراش القاطن والعان انما يجب بالقذف وليس من ضرورته وجود الولد فإنه يصح بدونه
* (مسئلة) * لو قال لزوجته ان ولدت فانت طالق فأنكر فشهدت به القابلة يقبل قولها عند أبي
يوسف ومحمد لأن شهادتها حجة في ذلك قال عليه الصلاة والسلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع للرجال
النظر اليه ولا تم المسابقات على الولادة تقبل فيما يثبت عليها وقال أبو حنيفة انهم ادعت الحنف فلا يثبت الا
بحجة قاطنة وهذا لأن شهادتهن ضرورية في الولادة فلا تطهر في حق الطلاق لأنه ينفك عنها

* (فصل) * وأما شهادتهن على استهلال الصبي فعند أبي حنيفة لا تقبل في حق الارث لأنه مما يطالع عليه
الرجال الا في حق الصلاة لأنهم أمور الدين وعندهما تقبل في حق الارث أيضاً لأنه صوت عند الولادة ولا
يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة

* (فصل) * وما يكون في موضع لا يطالع عليه الرجال فعلى القاضي أن يرد حدة عدله والاثنتان أحوط فإن
أخبرت أنه لا يجب به فلا خصومة إذا لم يثبت العيب لخاصم وان أخبرت بالعلم فلا يرد بمجرد قولها إذ مجرد
قولها ليس يلزم لكن يخلف البائع فيردونه كل والا فلا وعن أبي يوسف أنه يرد بمجرد قولها لأن قولهن حجة
فيما لا يطالع عليه الرجال وعند محمد ان العقد ينفسخ قبل القبض بقولها لبعده للعاجة الى ادخالها في ضمان
البائع ويجرد قولها ليس بحجة فيمقتض من جامع المصولين * (مسئلة) * يقبل قول المرأة في ارسال
الهدية ويجوز قبولها والاقدام على الاكل قولها ويقبل قولها في الاذن في دخول الدار والهجوم على
العيال * (مسئلة) * إذا أنكر الزوج ما ادعته عليه المرأة من الاعتراض وكانت بكر أنظر النساء اليها فان
قلن هي ثيب فالقول قوله مع عيمته لأن قول النساء ليس بحجة فوجب تحليفه وانما يثبت بقول النساء
النيو به لا الوصول وفي الاصل ان المرأة الواحدة تجزئ والثنتان أحوط لأن ما لا يضمن اليه قول الرجل لا يعتبر

الله تعالى (وقال) يقع في الأول ثنتان وفي الثاني ثلاث (وقال) زفر رحمه الله في الأولى لا يقع شيء وفي الثانية يقع واحدة وهو القياس (ولو)
قال أنت طالق واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب أول يمكن له نية فهي واحدة (وقال) زفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان اعرف الحساب
وهو قول الحسن بن زباد رحمه الله تعالى (وان) نوى واحدة وثنتين فهي ثلاث (وعلى) هذا الخلاف إذا قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة
دراهم يلزمه عشرة عند علمائنا الثلاثة ثم رحمه الله تعالى وعند زفر يلزمه ما تدرهم وبه قال للمالك والشافعي رحمه الله (ولو) قال أنت طالق
من ههنا إلى الشام فهي واحدة تلك الرجعة وقال زفر هي بائنة (ولو) قال أنت طالق بمكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد (وكذا)
قوله أنت طالق في الدار لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان (وان) عني به إذا دخلت مكة يصدق ديانة (ولو) قال أنت طالق إذا دخلت
مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لأنه ملقة بالدخول (وفي المنبع) ولو قال أنت طالق غدا وقع الطلاق عابها بطواع القجر ولا يقع في الحال الآن
يكون القول قبل طواع القجر انتهى (وجل) قال على طلاق امرأتك لا يقع (وفي) أدب القضاء للسر وجرح رجل قال لا مرأته طالق على فرض
لازم أو قال طلاقك على حتم لازم الصحيح أنه يقع الطلاق في الكل بخلاف العتيق لأنه مما يجب جعل اخباراً (وفي الوالو الخ) رجل قال لا مرأته

الطلاق عليك لا يقع الطلاق الآن يريد الايقاع لان هذا اللفظ يستعمله الناس لا ايقاع (رجل) قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طالق ثلاثا لانه اوقع الثلاث عليها (ولو) قال لانكاح بيننا فانه يقع اجساعا (وقال) في المنبع يجوز النكاح لا يكون طلاقا والله أعلم (قال) جميع نساء أهل الدنيا طالق طالق امرأته لانهم من حساب العالم (قال) لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فأنت طالق قال بعضهم لا يعرف شعبها حتى تقول بلسانها وقيل ان جامعها ولم يفارقها حتى أنزلت فقد أشبعها ولم يقع الطلاق (وفي الولو الجي) رجل له أربع نسوة فقال أنت ثم أنت ثم أنت طالق طالق طالق الرابعة لا غير لانه لم يذكّر الجزاء الا الرابعة (ولو) قال لا أربع نسوة بينك تطليقة طلق كل واحدة منهن تطليقة لانهم اتفقوا عليهم فيصيب كل واحدة منهن ربهما وأنه لا يجزأ فأكمل (ولو) قال لامرأته كوفي طالق اني محمدرجه الله تعالى أنه قال أراه واقعا (وكذا) لو قال لامته كوفي حرة لانه صريح في الطلاق والعناق (رجل) قال لامرأته أنت طالق عدد ما في الخوض من السمك وايس في الخوض سمك يقع واحدة (١١٨) (وكذلك) لو قال أنت طالق بعد كل شجرة على جسد ابليس لعنه الله تعالى يقع واحدة لا غير

(رجل) قالت لامرأته لستى بزوج فقال الزوج صدقت وهو ينوي بذلك طلاقا فلهذا اموال الرجل لامرأته لستى بامرأة ونوى الطلاق سواء وثمة يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله كذا هنا (رجل) قال لامرأته لا حاجة لي بك أوقال ما أريدك وهو ينوي الطلاق لم يكن طلاقا لان اللفظ لا يحتمل له (وفي المنبع) رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا من غير ان يدخل اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لم يقع شيء عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى وهو قول مالك ذكره في المسدونة والشافعي في الجديد وأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (وقال) زفر يقع الطلاق الثلاث (رجل) قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم ارتدوا العياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب ثم عاد مسلما لا وزوجها فدخلت الدار لم تطلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تطلق (البائن) لا يلحق البائن الا اذا قدم سببه بأن قال لها ان دخلت الدار فأنت بائن ونوى به الطلاق ثم أبان ثم دخلت الدار وهي في العدة فحينئذ يلحقه (وقال) زفر رحمه الله البائن لا يلحق البائن مطلقا (والصريح) يلحقه الصريح والبائن حتى أن المطلقة الرجعية لو طلقها زوجها أو أبان سابقا بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة (والبائن) يلحقه الصريح ولا يلحقه البائن حتى أن المبتوتة المختلعة لو أبان لا يقع لان محلها الوصلة والوصلة قد انقطعت بالخلع والابانة (ولو) طلقها في العدة يقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (قالت) وقد نظم بيتا في هذا المعنى شيخنا العلامة قاضي القضاة سعد الدين الدبري الحنفي نعمه الله تعالى برحمته وهو وكل طلاق بعد آخر واقع * سوى بائن مع مثله لم يلحق (وفي الذخيرة) لو قال لختلعتك عندى بنوى به الطلاق أو قال استبرئ مني رجلك أو قال لها أنت واحدة يقع عليها تطليقة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع بها شيء لانهم من جهة الكتاب ولهاذا يحتاج فيها الى النية كسائر الكتابات (ولهما) أن هذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى أن الواقع بهما راجح

فيه العدد لان اشتراط العدد عرفناه بالنص بخلاف الاصل فلا يصير موافقا لاشتراط هذا العدد كذا ذكرته في شرحي للوقاية المسمى بالاستفتاء * (مسئلة) نقل ابن خزم في مراتب الاجماع اجماع الامة على قبول قول المرأة الواحدة في اهداء الزوجة لزوجها اليه العرس * (الباب الثامن في القضاء بالنكول عن اليمين وعن حضور مجلس الحاكم وبيان المواضع التي يجب فيها اجابة دعوة الحاكم وما لا يجب فيه الاجابة) * (مسئلة) يجوز القضاء بالنكول في باب الاموال ولا ترد اليمين الى المدعي وقال الشافعي لا يقضى بالنكول ولا يكتفه ترد اليمين الى المدعي فان حلف بأخذ المال والا فلا والعصم قولنا لان النكول دل على رجحان الكذب في انكاره لانه لو كان صادقا في انكاره لا يقدم على الحلف اذ لو لم يحلف يفوت ماله لان عندنا يقضى بمجرد النكول وعنده تنقل اليمين الى المدعي فيحلف بالباقية قضى له بالمال وهذا صار في المدعي عليه من النكول لو كان صادقا في انكاره لان حب المال يحمله على اليمين الكاذبة فيحلف صيانة للمال فكيف لا يحمله على اليمين الصادقة فلما امتنع عن اليمين غلب على ظن القاضي انه لما امتنع عن اليمين الكاذبة فظهر كونه مبطلا وكون المدعي ٣ مخفي وجب على القاضي تمكين المدعي من أخذ المال دفعا لظلم منه * (مسئلة) ويجوز رد اليمين الى المدعي على وجه الصلح وذكّر في الجامع الصغير ان الصلح على اليمين جائز حتى لا يكون له ان يستخافه على ذلك أبدا فلما جاز الصلح جاز أيضا رد اليمين الى المدعي على وجه الصلح وذكّر في المتن لو قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال المدعي عليه ان حلفت انما لك على أديتها اليك تحلف وأداها اليه على الشرط الذي اشترط اقله أن يستردها منه مالم يؤدها بغير شرط * (فصل) النكول نوعان حقيقة فتوحكما أما حقيقة أن يقول المدعي عليه لا أحلف فالقاضي يقول له اني أمرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والاقضيت عليك بالمال فيقول في كل مرة احلف والاقضيت عليك بالمال وانما القدرة بثلاث مرات ليكون أجلى للعمى وأبلغ في ابلاغ العذر فان قضى القاضي بشكوله في المرة الاولى فلقد قضاؤه لان نكوله معبر للتورع عن اليمين الكاذبة فقد وجد دليل القضاء لكن الامهال وترك الاستجبال أولى فان قال في المرة الاولى لا أحلف ثم قال في المرة الثانية أحلف ثم قال في المرة الثالثة لا

(ولو) قال: كلما تزوجت فانت طالق فترجوها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فمضى فمضى الله تعالى ثلاثا وقلبه أربع
 مهور ونصف مهر (وقال) أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة تطلق ثنتين وعالم مهر ونصف مهر (واذا) اختلف الزوجان
 في وجود الشرط فقال الزوج علفت طلاقا بدخول الدار فلم يوجد الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق فالقول قول الزوج لانه
 متمسك بالاصل اذا اصل عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالاصل لان الظاهر شاهده ولانه يشكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول لانه منكر
 الا ان تقيم المرأة بينة لانه انما تزوجت ودعاها باجعة (وفي البرزازی) قال لغيره طلقها ان شئت لا يكون تزوجا لانه تشاؤها المشبهة في مجلس علمها
 وبعد المشبهة يصير وكلا فلا يوطئها الا ان يقع ولو قام الوكيل من مجلسه بطلت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده (قال) الامام الحواشي رحمه الله تعالى
 وهذا يحفظ فان الزوج يكتب الى من يتق به انها اذا شامت الطلاق فطلقها ولو كراهه ويؤخرون الايقاع عن مجلس المشبهة ولا يدرون انه لا يقع
 * (نوع في الاستثناء والشرط) انما يصح لو اتصل ولو تنفس بين التصرف والاستثناء ووجد (١١٩) من التنفس بدا أولا ولكنه وصله يصح
 الاستثناء كذا عن أبي يوسف

رحمه الله (وفي الاجتناس)
 سكنت سكينة قبل التنفس ثم
 استثنى لانه الاحتشاء الا
 ان تكون سكينة التنفس
 (ويطال) الاستثناء بأربعة
 بالسكينة وبالزيادة على
 المستثنى منه مثل أنت طالق
 ثلاثا الا أن يعاها بالسواة
 وباستثناء بعض الطلاق
 مثل أنت طالق طلبة الا
 نصفها (ولو) قال كل امرأة
 لي طالق الا هذه وليس له
 سواها لا تطلق لان المساواة
 في الوجود لا تمنع صحتها
 عم وضعا لانه تصرف صبغي
 (قال) لها أنت طالق واحدة
 وثلثين وثلاثا وأربعاً
 كذا فلا تعلق السك
 بتكليم فلان حتى لا يقع في
 الحال شئ (ولو) قال لها أنت
 طالق فخرى على لسانه
 الاستثناء بلا قصد الاستثناء

لا أحلف قضى عليه بالنكول لان قوله في المرة الثانية: أحلف لم يصبر موافقاً حقه في اليمين بخلاف ما اذا
 استعمل المدعى عليه من المدعى ثلاثة أيام بعد ما قال في المرة الاولى لا أحلف ثم جاء بعد مدعى الملهة وأبي اليمين
 فالقاضي يستقبل عليه عرض اليمين ثلاث مرات لان عرض اليمين انما يبق معتبرا اذا بقي الاستعلاء
 حقا مستحقا للمدعى ففي الاول بقي حقا مستحقا للمدعى فبقى عرض اليمين معتبرا وفي الثاني لم يبق حقا
 مستحقا للمدعى في الملهة فلا يبق عرض اليمين معتبرا * (فرع) * ولو قال المدعى عليه بعد ما نكل عن
 اليمين ثلاث مرات أنا أحلف يحلفه قبل القضاء بالنكول وبعد القضاء لا يحلفه لان قبل القضاء أثره في ابطال
 كلام المدعى فاعتبر وبعد القضاء أثره في ابطال القضاء فلم يعتبر وصار كرجوع الشهود قبل القضاء معتبر
 أو بعده لا الا في حق الضمان لما فيه من ابطال القضاء * وأما النكول حكما وهو ان يعرض القاضي اليمين
 عليه ثلاث مرات وسكت في كل مرة ولم يجبه يجعله ناكلا لانه امتنع عن اليمين المستعنة عليه الأبرى انه
 لو سكت من جواب الخصم بحلفه القاضي يجيبه كذا هذا وهذا اذا لم تكن بلسانه آفة فان كانت في لسانه
 آفة تمنعه عن الجواب أو باذنه آفة تمنعه من السماع لا يجعل امتناعه عن اليمين نكولا حكما لانه ما لم يسمع
 ويقدر على الجواب لا يصير ظاهرا لا يجعل نكولا حكما * (مسئلة) * ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم
 يجبه فالقاضي يأمر المدعى أن يأخذ منه كفيل حتى يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان
 ظهر انه لا آفة فيه وأعادته الى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا ويقضى
 عليه بالنكول والله أعلم

* (فصل فيمن نكل عن حضور مجلس الحاكم) * قال المادودي في تفسيره بقره تعالى واذا دعوا الى الله
 ورسوله ليحكم بينهم الاية في الآيات دلائل على أنه من دعى الى حاكم فعليه الاجابة ويجرح ان تأخروا و
 عن الحسن أن النبي عليه الصلاة والسلام قال من دعى الى حاكم من حكم المسلمين فلم يجبه فهو ظالم لاحقه
 انتهى قال بعضهم من ادعى على غيره مدعى فدعاه الى القاضي فامتنع ختمه خاتما من طين فان لم يأت به
 معه بعض أهوانه لم يدعوه اليه فان امتنع وتوارى عنه في منزله سأل الخصم عن دعواه فان ادعى شيئا معلوما
 فالقاضي يجوز له حينئذ نصب الوكيل عن اخفى في بيته بعد ما نادى أمين القاضي على باب داره انظر فصول

لا تقع (ولو) قال أنت طالق فخرى على لسانه أو غير طالق لا يقع (قال) ان شاء الله تعالى فانت طالق لا يقع (قال) والله لا أكلم فلانا استغفر الله
 ان شاء الله تعالى كان استثناء ديانة لا قضاء (أراد) أن يحلف رجلا ويخاف أن يستثنى عقبه سرا يأمره بان يقول عقب حلفه من صلاحيات
 الله أو كلاما آخر لان اليمين حقه فله المنع عن ابطاله (قال) أنت طالق ان شاء الله أنت طالق والاستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا
 خلافا لفرجه الله فانه ينصرف اليهما عند ولا يقع شئ (كتب) الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكلمة يصح (ادعى)
 الاستثناء أو الشرط فالقول قوله (ولو) شهدوا أنه طلق أو خالف بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثنى تعقل (وهذه) المسئلة مما تقبل فيها البينة
 على النفي لانه في المعنى أمر وجودي ولانه عبارة عن ضم الشفتين تعقيب التكليم بالموجب (ولو) قالوا طلق ولم تسمع منه غير كلمة الخلع والزواج
 يدعى الاستثناء فالقول قوله لجواز أنه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه لا سماعهم (وفي الصغرى) اذا ذكر كراهة في الخلع لا تسمع دعوى
 الاستثناء (وذكر) الاوز جندى رحمه الله تعالى انما تصح دعوى الاستثناء بان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبينة لا تقبل وان ظهر منه ما يدل
 على صحة الخلع كقبض البذل ونحوه لا تصح دعوى الاستثناء (ولو) قال لبعده أعنتك أميس وقلت ان شاء الله أولاير أنه طلقك أميس وقلت

أن شاء الله وأنكرت فالقول قوله (وذكر) النسبي رحمه الله تعالى ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول قولها ولا يصدق الزوج إلا بينة أو ادعى تعاقب الطلاق بالشرط وأدعت الإرسال فالقول قوله (وفي الهداية) وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً بائنات وهي في العدة ورثته وإن مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا ترث في الوجهين * (نوع في الرجعة) * (إذا) طلق الرجل امرأته تعاقبة رجعية أو طلاقاً فله أن راجعها في عدتها رضي بذلك أو لم ترض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف إلا بة من غير فصل ولا بد من قيام العدة لأن الرجعة استدأمة المالك (والرجعة) أن يقول راجعتك أو راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف فيه بين الأمة أو بهاها أو قبلها أو بحسبها بشهوة أو ينظر إلى فرجها بشهوة وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا تصح الرجعة إلا بالقول مع القدرة عليه (ويستحب) أن يشهد على الرجعة شاهدان وإن لم يشهدت الرجعة (وإذا) انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة قصده فقهه رجعة وإن كذبت فالقول قولها (وإذا) قال (١٢٠) الزوج قد راجعتك فقال بحسبه قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة ولا تصح الرجعة

(والطالقة) الرجعية تنسوف أي تستزبن بأن تجلو وجهها وتصل خديها لأنها إحلال للزوج إذا النكاح قائم بينهما (ويستحب) للزوج أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها أو يسهمها خلق نعليه وأيسر له أن يسافر ثم يأتي بشهده على رجعتها (والطلاق) الرجعي لا يحرم الوطء (وقال) الشافعي رحمه الله يحرمه اه (وإذا) كان الطلاق بائناً دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لأن حل الحلية باق (وان) كان الطلاق ثلاثاً في الحرة أو تنبت في الأمة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً أو يدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها والشرط الإيلاج دون الإزالة (وي)

الاستروتنى والمحيط والخلاصة * (مسئلة) * قال في الإيضاح المشتري بخيار أو أراد الرد فاختن البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصماً عن البائع ليرده عليه قبل نصب نظر المشتري وقبل لأنه لما شري ولم يأخذ منه كفيلاً مع احتمال قيمته فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له وإذا لم ينصب فطلب المشتري من القاضي ألا عذار فنجد رحمه الله روايتان بعد في رواية فقيمت ناديا ينادي على باب البائع أن القاضي يقول إن خصمك فلانا يريد الرد عليك فإن حضرت والانقضت البيع فلا ينقضه القاضي بلا عذار وفي رواية لا يعذر القاضي أيضاً * (مسئلة) * قال في النخبة كفل بنفسه على أنه لو لم يوفه غدا فدينه على الكفيل فغاب الطالب في الغد ولم يجده الكفيل حتى مضى الغد لزمه المال ولو رفع الكفيل الأمر إلى القاضي فنصب وكبلا عن الطالب وسلم إليه المكفول عنه يرى وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله قال أبو اليت لو فعل به فاض فاعلم ان الخصم تغيب لذلك فهو حسن

* (فصل في بيان المواضع التي يجب فيها اجابة الحاكم) * ذكر الخصاص قال أبو يوسف رحمه الله ادعى على رجل دعوى وأراد عليه دعوى وهو في المصر والقاضي لا يعلم أهو محق أم مبطل فأنه يعديه عليه ويبيع من يحضره استخسنا والقياس أن لا يعديه لمجرد الدعوى لأن الدعوى خير محتمل والمحمول لا يكون حجة فلا يثبت به ولاية الادعاء وجه الاستحسان ان ترك القياس بالاتار المشهور وجاز وقد جلت الاختلاف عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم انهم فعلوا ذلك من غير تكبير وقال عليه الصلاة والسلام ان الله لا يجمع أمتي على الضلالة وروى ابن جلامن أراش قدم مكة بابل فباعها من أبي جهل بن هشام فخله فقام في المسجد فقال يامعشر قرش اني رجل غريب ابن سبي وانى بيعت ابلا من أبي جهل فطاني وظلمني فمن رجل يعديني عليه ويأخذني بحق ورسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد جالس فقالوا ذلك الرجل يعديك عليه فاطلق اليه فذكر له ذلك فقام معه وبعث قريش في أثرهم فاجلا وانما فعلوا ذلك استهزاء لما قد علموا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أبي جهل لعنه الله من العداوة فأتى الباب فصر به فقبل من هذا فقال محمد فخرج أبو جهل ومافى وجهه رائحة من الدرع رأى من الخوف فقال أعطاه زاحفة فقال نعم فدخل فخرج حقه فأعطاه إياه فجاء الرسول فأخبرهم وجاء الرجل فوقف عليهم فقال جزاء الله خير أعطاني حتى فلم يتفروا

المشكلات) من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثاً فله أن يتزوج بها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ففي حق المدخول بها (والعبي) المراهق في التحليل كالبائع لوجود المدخول في نكاح صحيح وهو الشرط بالنص ومالك مخالفنا والحجة فيه عليه (وإذا) تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكر ولقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو محله (المرأة) إذا أرادت أن تتزوج بزوج لتحل لاول ولو خافت أن لا يطلقها ينبغي أن تتبدي بالاجاب فتقول تزوجتك على أن يكون امرى بيدي بعد يوم أو شهر فإذا قبل الزوج على ذلك كانت متمكنة من طليق نفسها في ذلك الوقت (وفي) الفتاوى الظهيرية المطلقة ثلاثاً إذا زوجت نفسها من غير كفؤ ودخل بها أحبت للزوج الاوّل عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى (وذكر) ابن فرشتة في شرحه على الوقاية لو ادعت دخول المحال صدقت وإن أنكره وكذا على الكس (وان تزوجت) بمحبوب ينزل فبأنه تحل لاول وان لم ينزل لا تحل (ولو) كانت المرأة مفضاة لا تحل لاول الا اذا جلت من الثاني لوجود الوفاق من قبلها (ولو) وطئها في الحيض حلت لاول (ولو) لف قضيه بخرقة فباعها وهي لا تمنع من وصول حرارة فرجها إلى ذكره محتمل لاول (وفي) فتاوى الوبري الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو أوجذ كره بمساعدة يده لا تحل

للاول انتهى (فوع في الخلع) (ذكر) في المبيح اذا انشاق الزوجان ونحيا لهما وفاقا فان لا يقيم احدود الله تعالى فلا بأس أن يقدري نفسه
 منه بحال يخالعهما فاذا فعل ذلك وقع تطليقة بانه ولزنها المال لقوله تعالى فان خفتم أن لا يقيم احدود الله الآية أي ان خفتم أن لا يقيما
 ما يلزمهما من موجب الزوجية بالنشوز فلا جناح على الزوج فيما أخذ ولا على المرأة فيما أعطت (والخلع) معاوضة في حقها لان الخلع من
 جانبها تخليك مال بعوض فيه صرح جوعها قبل قبول الزوج ولو شرط الخيار لهما بأن قال خالعتك بألف على انك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت صح
 فان ردت الطلاق بطل وان اختارته وقع وجب الالف للزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الطلاق واقع والمال لازم والخيار
 باطل لان الخلع من جانبها في معنى تعليق الطلاق بقبول المال وهو عين واليمين لا يقبل الفسخ فكذا شرطها وهو القبول من زوجها (ويقتصر)
 على المجلس اذا كان الايجاب من قبلها فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان الايجاب من جهته لا يصح جوعه قبل قبول المرأة فيه صح
 قبولها بعده وشرط الخيار أيضا ولاية مصر على المجلس (وبسطة) الخلع والمبارأة كل حق (١٢١) لكل منه ما على الآخر بأن يقول هو

لامرأته برئت من نكاحك
 بكذا وتقبل هي ولا يبي
 لاحدهما دعوى في المهر
 مقبوضا كان أو غير
 مقبوض قبل الدخول
 أو بعده ولا في النفقة
 الماضية أمانة العدة
 فلا تسقط الا بالذكر وهذا
 كله عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعند محمد رحمه الله
 تعالى لا تسقط بهما شيء الا
 ما سمياه وأبو يوسف رحمه
 الله تعالى وافق أبا حنيفة في
 المبارأة ومحمد في الخلع
 (ولو) خالعهما على نفقة العدة
 صح ولا تجب النفقة (ولو)
 أبرأت الزوج عن النفقة
 حال قيام النكاح لا يصح
 الا راء وتجب النفقة لان
 النفقة في النكاح تجب شيئا
 فشيئا على حسب حدوث
 الزمان فوما فيه وما كان الا برأ
 عنها ابراء قبل الوجوب فلم

الى ان جاء ثوب جهل عليه اللعنة فقالوا وبك ما صنعت فقال والله ما هو الا ان ضربت على الباب فقال محمد فذهب
 فوادى فخر جرت فاذا معه غل ما رأيت مثل هامة وأنيابه انجيل قطان كدلا كفى لوامنته فوالله ما ملكت
 حتى أعطيت حقه في الحديث بيان جوارز الاعداء بمجرد الدعوى ألا يرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام
 بنفسه بمجرد الدعوى الا ان اليوم القاضي لا يقوم بنفسه لكثرة الخصوم ولما فيه من الاختفاف به فأما ان
 كان الخصم خارج المصرا قالوا ان كان قريبا من المصربان كان بحيث لو استكرم من أهله أمكنه ان يحضر بمجلس
 القاضي وبحيث يبيت في منزله يبريه وان كان بعيدا من المصرب بحيث لا يمكنه أن يعود من المصرب ويبيت في
 منزله لا يبعده ثم كيف يصنع القاضي اختلف المشايخ فيه قيل يأمر المدعي بأقامة البينة انه له عليه حقا ولا
 تكون هذه البينة لاجل القضاء بل لاجل الاحضار كما في كتاب القاضي الى القاضي فاذا أقام البينة أمر انسانا
 ان يحضر خصمه فاذا حضره أمر المدعي بأعادة البينة فاذا أعاد البينة لعادله قضى به عليه وقيل يحلفه القاضي
 فان نكل أقامه من مجلسه وان حلف أمر انسانا ان يحضر خصمه والاول أصح وعليه أكثر القضاة وذ كر
 انحصاف ان القاضي يدفع خاتمه لاحضار الخصم اذا كان في المصرب ويبيت من يحضره ان كان خارج المصرب
 والقضاة على عكس هذا فانهم يبعثون الراجل في المصرب ويدفعون العلامة خارج المصرب وبعض القضاة
 يختارون في السلامة دفع الخاتم وبعضهم دفع الطائفة وبعضهم دفع قطعة قرطاس وهذا لان الخصم ربما
 يكون بعيدا عن المصرب والمدعي يلحقه مؤنة الراجل ويريد أن يعمل تلك المؤنة بنفسه فلا يلزمه شيء فقلنا بان
 القاضي يبذله هلامه لذهب به غير به خصمه ويشهد على ذلك فان أجاب الخصم وحضر بمجلس الحكم والا
 بعث القاضي اليه من يحضره ومؤنة الشخص تقدمت اذا تقرر ذلك فنهان من دعى من مسافة ما ذكرنا فإ
 دونها وجبت عليه الاجابة لانه لا يتم عليه مصالح الاحكام وانصاف المطالبين من الظالمين الا بذلك وان كان
 أبعد لا يجب ومنها أن يدعوه الخصم الى حق مختلف في ثبوته وخصمه يعتقد ثبوته فوجب الاجابة لانها دعوى
 حق وان اعتقد عدم ثبوته لم تجب لانه مبطول وان دعاه الحاكم وجبت الاجابة لانه المحل قابل للحكم
 والتصرف والاجتهاد ومنها النفقات فيجب الحضور فيها عند الحاكم لتقديرها ان كانت للاقارب وان كانت
 لازمة أو لرفيق فهو مخير بين ابانة الزوجية وعق الرقيق وبين الاجابة

(١٦ - معين الحكم) يصح وأمانة العدة فانما تجب عند الخلع واسقاط النفقة مانع من وجوبها ويصح الخلع على مؤنة السكنى
 بالاختلاف ولا يصح الخلع على السكنى والابراء منه لان السكنى في البيت حال العدة حتى الله تعالى قال الله تعالى لا تخرجن الآية فلا يملك العبد اسقاطه (ولا) يصح الابراء من نفقة الولد والرضاع بالشرط لانها لم تجب لهما فان شرط البراءة نهان في الخلع ووقت
 وقتا بأن قال الى سنة أو سنتين سقطت فان مات الولد قبل تمام الوقت يرجع الاب عليها بما بقي من أجر مثل الرضاع الى تمام المدة (والخيلة) في
 أن لا يرجع عليها أن يقول الزوج خالعتك على اني برى من نفقة ولذلك الى سنتين فان مات في بعض المدة فلا رجوع على عليك (وان) خلع
 صغيرته بحال لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطابق في الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ووجد الشرط فيقع الطلاق واسكن لا يجب البذل
 لان بدل الخلع تبرع ومال لصي لا يقبل التبرع (وفي) رواية لا يقع الطلاق والاول أصح (فان) خلعها أي أب الصغيرة على ألف على أنه ضامن
 له الالف صح وعليه المال لان الاب لا يكون أدنى حالامن الاجنبي واشترط بدل الخلع على الاجنبي صح فلي الاب أولى (وان) شرط المال
 عليها تعلق بلائيه ان قبلت أي ان كانت من أهل القبول بان كانت تعمل العدة ولا يجب عليها المال لانها ليست من أهل الغرامة والله أعلم

(نوع في العنين) وهو من لا يقدر على الجماع لمرض أو كبر سن أو لغيره أو يصل إلى الثيب دون البكر ولا يصل إلى امرأة بعينها ثم إن أقر أنه لم يصل إلى زوجته أجله الحرام سنة قربة في الصحيح وهو ظاهر المذهب وهي ثلاثمائة وأربعون وخمسون يوما (وفي الذخيرة) يؤجل سنة شمسية وهي زائدة على القمرية بأحد عشر يوما وجزء من مائة وعشرين من جزأ من اليوم فيجوز أن يوافق طبعه من هذه الزيادة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومختار بعض المتأخرين (ورمضان) وأيام بعضها منها أي معدودة من السنة لأن السنة لا تخلو عنها الأمد مرضه ومرضاها فإن لم يصل إليها أي في السنة فرق القاضي بينهما أن طلبة أي المرأة العنقر بق لأنه حقها (ولو) وظهارة ثم يحجز لا خيارها (ولو) سأل الزوج القاضي أن يؤجل سنة أخرى أو شهرا أو أكثر لا يطهره إلا مرضاها فإن رضيت ثم رجعت فلهذا (وان) كان الزوج عنيها أو أقره أن تقام له يكن لها حق الفرقة لوجود المانع من قبلها وتبين بطلانها يعني تكون الفرقة طاعة بآئنة لأن فعل القاضي أضيق إلى الزوج فكانه طاعة بآئنه (ولها) (١٢٢) كل المهران خلاهما إلا أن خلو العنين صحيحة وتجب العدة (وان) اختلفا أي الزوج والمرأة في الوصول

(فصل) فإذا امتنع الخصم من الحضور عززه لأنه أساء الأدب فيما صنع فاستوجب التعزير فيعززه القاضي إما بالضرب أو بالصق أو بالحبس على قدر ما يرى أو يعبس في وجهه فيعززه القاضي على ما يراه تعزيرا وتاديبا وكذلك إذا سكنت ولم يقل أني أحضر أو لا أحضر إلا أنه لم يحضر في الوقت الذي وقت له لأن السكون في موضع الجواب يكون امتناعا عما دعي إليه

(فصل في بيان ما لا تجب فيه الإجابة وفيما هو مخير فيه بين الإجابة وعدمها) فمنها إذا ادعاه ولم يكن له عليه حق لم تجب الإجابة أوله عليه حق ولكن لا يتوقف على الحاكم فلا تجب الإجابة فإن كان قادرا على أدائه لم يمهأ أدؤه ولا يذهب إليه ومنها في علم الخصم عسار خصمه حرم عليه طابع ودعواه إلى الحاكم ومنها إذا ادعاه خصمه وعلم أنه يحكم عليه بجور لم تجب الإجابة وتحرر الإجابة إذا كان الحكم في الدماء والفرج والحدود وسائر العقوبات الشرعية ومنها إذا كان الحق موقوفا على الحاكم كحجبل العنين فإن الزوج مخير بين الطلاق فلا تجب الإجابة وبين الإجابة فلا يس له الامتناع منها ومنها القسمة المتوقفة على الحاكم فيقتصر المطلوب بين تملك حصته أو غيره وبين الإجابة وليس له الامتناع منها وقد تقدم ما في نقطة الزوجة والريق *(تنبيه)* متى طوابع بحق يجب عليه أدؤه على الفور كركب التصوب فلا يجعل له أن يقول لخصمه لا أدفعه لك إلا بالحكم لأن الماطل ظلم والوقوف على الحكم صعب من القواعد

(الباب التاسع في القضاء بينة الخراج على ذي البداة أقام البينة وفي تاريخ الدعوى والشهادة)

اعلم أن الرجلين إذا تداخبا عينا ورهنا فلا تخلو أمان يدهما ملكامطلقا وأرثا وأشرا وكل قسم ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو في يد أحدهما وكل وجهه على أربعة أقسام لأنه إما أن يؤرخا وأرخا تار يخاو أحد أو أرخا وتار يخ أو أرخا أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما إلا أن خروجه ذلك سنة وثلاثون فصلا أما لو ادعاهما ملكامطلقا والدين في يد ثالث ولم يؤرخا وأرخا تار يخاو أحد أو رهنا يقضى بينهما لا ستواهما في الحجة وان أرخا وتار يخ أحدهما أسبق يقضى للآخر لأنه أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره فيقضى بالملك ثم لا يقضى بعده لغيره إلا إذا تلقى الملك منه ومن ينازعه لم تلقى الملك منه فلا يقضى له ولو

إياها وكانت ثيبا أو بكر افترن النساء فقلان ثيب حاف الزوج لأنه ينبغي كحق الفرقة فإن حلف بطلان حقها وإن نكل أو قلن بكر أجل سنة أخرى لظهور كذب (ولو) أجل العنين سنة ثم اختلفا أي قالوا لزوج جامعتهما في السنة وأنكرت فالتقسيم هنا كحكم امر (والخصم) كالعين فيه أي في التأجيل بالسنة وفي المبوب يفرق بينهما في الحال لأنه لا فائدة في الانتظار بطلبهاى بطلب زوجته (وفي القنية) رجل له آله قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس لزوجه - حق المطالبة بالتفريق (ولا) يتخير أحدهما بعبب الآخر يعني إذا كان بالزوجة عيب لا خيار للزوج لأن المستحق

بالمقدروط هو العيوب كالجذام وغيره لا يطوق المستحق بالعقد غير أنها توجب نفرة الطبع وهذا لوجب الرد كالفرج الفاحشة (واذا) كان بالزوج جنون أو جذام أو برص فلا خيارا له إلا أن عدم الرضا لا يوجب الرد في عقد شرط فيه الرضا لزوم النكاح لا يعمد تمام الرضا انتهى (الجله) من شرح الوقاية *(نوع في العدة)* (واذا) طلق الرجل امرأته طلاقا باتنا ورجعيا أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة بمن تحب فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى والطلاقان يتر بصن بأنفسهن ثلاثه نفرة (والفرقة) إذا كانت بغير طلاق فهي في حكم الطلاق لأن العدة وجبت للتعريف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها (والأقراء) الحيض عندنا (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا طهار (وان) كانت لا تحيض من صغرا وكبر فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى واللاتي ينسن من الحيض الآية (وفي المنبع) الإياض فيه روايتان في رواية أنه غير مقدر عدة وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدر عدة (قال محمد) رحمه الله في الرومات خمس وخمسون سنة وفي المولودات ستون سنة لأن الروميات أسرع تكسرا (وعنه) سبعون سنة (وعن) أبي حنيفة من خمس وخمسين سنة إلى ستين سنة (وقال) ابن المبارك وسفيان الثوري وابن مقاتل والزهري في حد الإياض خمسون سنة (لما) روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت إذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى قرعة عين أي لا تلدها وهي رواية الحسن وبه أخذ نصير بن يحيى وأبو الليث وعليه الفتوى (وفي

(الغزالي) الظاهرية المتناوذة في مدة الاياس خمس وخمسون سنين ومدة كانت أو تركية ٨ (وان) كانت عام لافدها أن تضع حملها (وان) كانت أمة فعدتها حينئذ (وان) كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف (وعدة) الحرة في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام (وعدة) الامه شهران وخمسة أيام لان الرق منصف (وفي البرزى) طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لانها ستأنف العدة وتنقضي العدة ثلاثا حبض ويرجى ان اذا علمت بالحرمه ووجدت شرائط الاحصان (ولو) كان غائبا فطلق أو مات فن وقت الطلاق أو الموت وان لم تعلم (ولامعته) أي غشطا بالاسنان المغلوجة لا بالطرف الآخر (فوع في ثبوت النسب والحضانة) (وفي المنبع) أقل مدة الحمل سنة أشهر باجماع العلماء سلفا وخلفا قوله تعالى وحله وفصله ثلاثون شهرا جعل الله تعالى ثلاثين شهرا لمدة الحمل والفصل جميعا ثم جعل الفصل وهو الطعام عامين بقوله وفصله في عامين فيبقى الحمل ستة أشهر (وهذا) الاستدلال منقول عن جابر الامة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (وقيل) ان عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر (وأما) أكثر مدة الحمل فقد اختلفوا فيه (١٢٣) فقال علماء ونارضى الله تعالى عنهم سنتان

(وقال) الشافعي أربع سنين وهو المشهور ومن مذهب مالك وأحمد (وقال) عبادة ابن العواد خمس سنين (وقال) الزهري ست سنين (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن سبع سنين (وقال) أبو عبيدة لا حد لاقصاه (ومن) قال ان تزوجت فلانة فمضى طالق فنزوجه فاولدت ولد الستة أشهر من يوم تزوجه فهو ابنه وعليه المهر ويثبت نسبه (ولد) المطلقة الرجعية اذا جاءت به لستين أو أكثر ثبت نسبها لم تفر بانقضائها (فان) جاءت به لاقل من ستين بان من زوجها لا نقض العدة ويثبت نسبه لوجود العلوق به في النكاح أو في العدة ولا يصير مراحلا لأنه محتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراحلا

أرخ أحدهما الا آخر فعند أي حنفية فوجه الله لا عبرة للتاريخ ويقضى بينهما نصفين لان توقيت أحدهما لا يدل على تقدمه لمسلكه لانه يجوز أن يكون الآخر أقدم منه ويحتمل أن يكون متأخرا عنه فجعل مقارنا رعاية للاحتمالين وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤرخ ثبت للعالم يقينا وفيه في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعند محمد يقضى لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولم يذرجع الباعه بعضهم على بعض وتصح الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق أسبق تاريخا فكان أولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث فان كان في يدهما فكذلك الجواب لانه لم يترج أحدهما على الآخر باليد ولم تحط حاله عن حال الآخر باليد وان كان في يد أحدهما فان أرخا سواء أولم يؤرخا فهو للخارج لان بينته أكثر اثباتا وان أرخا وأحدهما أسبق فهو لا سبقه المأمور عن محمد انه رجح عن هذا القول وقال لا تقبل بينة ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البيتين قامتاه على مطلق الملك ولم يترضا لجهة الملك فاستوى التقدم والتأخر فيقضى للخارج ولهما مان البينة مع التاريخ يتضمن معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فثبوتة لغيره بعده لا يكون الا بالتأخر منه فصارت بينة ذي اليد كالتاريخ متضمنة دفع بينة الخارج على معنى انه لا يصح الا بعد اثبات التلقي من قبله وبينته على الدفع مقبولة هذا اذا كانت الدار في أيديهما فاصحاب الوقت الاول أولى عندهما وعند يكون بينهما واذا أرخ أحدهما الا آخر فعند أبي يوسف يقضى للمؤرخ لان بينته أقدم من المطلق كالأود صائرا من واحد وأرخ أحدهما الا آخر كان المؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقضى للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة ذي اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهنا وقع الاحتمال في معنى الدفع الوقوع الشك في وجوب التلقي من جهته لجواز أن شهد بالخارج لو وقتوا المكان أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك والاحتمال واذا ادعى كل واحد منهما الارث من أبيه فلو كانت العين في يد ثالث ولم يؤرخا وأرخا سواء فهو بينهما نصفان لاسيما وانما في الجحوتان أرخا وأحدهما أسبق فهو لاسية هما عند أبي يوسف وكان أبو يوسف يقول أولا يقضى به بينهما نصفين في الارث والملك المطلق ثم رجح الى ما قلنا وقال محمد في رواية أبي حنيفة كما قال أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة للتاريخ

(وان) جاءت به لا أكثر من ستين كانت رجعية (والمبتوتة) يثبت نسب ولها اذا جاءت به لاقل من ستين (وان) جاءت به لتمام ستين من وقت الفرق لم يثبت لان الحمل حدث بعد الطلاق (واذا) تزوج الرجل امرأة فقامت بولده لاقل من ستة أشهر من يوم تزوجه لم يثبت نسبه لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون منه فان جدد الولادة يثبت بشهادة امرأة أخرى وقبل يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة حتى لو نكاه الزوج بلا عن لان النسب يثبت بالفراش القائم والامان انما يجب بانه مدف وليس من ضرورته وجود الولد فانه يصح بدونه (فان) ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجت منذ أربعة أشهر وقالت من منذ ستة أشهر فالقول قولها لان الظاهر شاهد لها لانها تلد ظاهرا من نكاح لا من سفاح ولم يذكر الخلاف المذكور في الاشياء الستة المقتضية في المنبع فلتنظر في (وفي المنبع) وان تصادقا على أنه تزوجه من منذ أربعة أشهر لم يثبت النسب منه وان قامت البينة بد التصديق على تزوجه اياها منذ ستة أشهر قبلت (قلت) وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا أقام الولد البينة بعدما كبر (أما) اذا كان قيام البينة حال صغر الولد فاختلاف المشايخ فيه (قال) بعضهم لا تقبل البينة مالم ينصب القاضي خصلها من الصغير لان النسب جق الصغير فينصب عنه خصلها لتكون البينة قائمة بمن هو خصم (وقال) بعضهم لا حاجة الى هذا التكاف

فالقاضي يسمع البيعة من غير أن ينصب عنه خذما يشاء على أن الشهادة على النسب تقبل حسب بدون الدعوى ٨٥ (ومن) قال لا امرأه إذا ولدت فانت طالق فشهدت امرأه على الولادة لم تطلق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالنا طلاق لان شهادتها حجة في ذلك (وان) كان الزوج قد أقر بالحل طلق من غير شهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة له واما الحنف وشهادتها حجة فيه على ما بيناه (ومن) قال لا لامة ان كان في بطنك ولد فهو نفي فشهدت على الولادة امرأه فهي أم ولده (ومن) قال للغلام هو ابني ثم مات وجاءت أم الغلام وقالت أنا امرأته فهي امرأته وهو ابنه وبرتانه (وفي) الفتاوى الظهيرية رجل زني بامرأة فعاقت منه فلما تبين حملها تزوجها الذي زني بها فالنكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح اسبته أشهر فصاعدا ثبت النسب منه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لا يثبت النسب منه الا أن يقر ولد هذا الولد مني ولم يقل من الزنا انتهى * (الحضانة) * (وفي المنسب) أحق النساء بحضانه الولد الصغير حال قيام النكاح أو بعد المهرقة الام الا أن تكون مرتدة أو فاجرة (١٢٤) غيره أمونة (لما) روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأته جاءت الى رسول

في الارث فيقضي بينهما نصفين وان سبق تاريخ أحدهما لانهما لا يدعيان الملك لأنفسهما ابتداء بل لمورثهما ثم يجرانه الى أنفسهما ولا تاريخ للملك المورثين فصار كل واحد من المورثين وارثا على الملك المطلق حتى لو كان الملك المورثين تاريخ يقضي لاسبقهما وان أرخ أحدهما الا آخر يقضي بينهما نصفين اجماعا لانهم ادهيا ثاني الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ وقيل يقضي للمورخ عند أبي يوسف ولو كانت العين في أيديهم ما فكذلك الجواب وان كانت العين في يد أحدهما ولم يورخا أو أرخا سواء يقضي للخارج وان أرخا أحدهما أسبق فهو لاسبقهما وعند محمد للخارج لانه لا عبرة للتاريخ هنا وان أرخ أحدهما الا آخر فهو للخارج اجماعا وقيل عند أبي يوسف للمورخ وان ادعى الشراء من أحدهما ولم يورخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفان لانسوانهما في الحجة وان أرخا أحدهما أسبق يقضي لاسبقهما اتفاقا بخلاف مالو ادعى الشراء من رجلين لانهم لا يثبتان الملك لانهما ولا تاريخ للملك الباتعين فدار يخالف الملك لا يعتد به وصار كأنهم واحد وان برهنا على الملك بلا تاريخ فيكون بينهما أما هنا فقد اتفقا على ان الملك كان لهذا الرجل وان اختلغا في التاريخ منه وهذا الرجل أثبت التاريخ لنفسه في وقت لا ينازع فيه صاحبه فيقضي له به ثم لا يقضي له لغيره بعده الا اذا اتفق منه وهو لا يتلقى منه وان أرخ أحدهما الا آخر فهو للمورخ اتفاقا لانه أثبت شراعه لنفسه في زمان لا ينازع فيه غيره فيقضي به له حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه بخلاف مالو ادعى الشراء من رجلين وقت أحدهما الا آخر فانه يقضي بينهما نصفين لان كل واحد منهما ثم خصم عن بائعه في اثبات الملك له وتوقيت أحدهما لا يدل على سبق ملك بائعه واعمل ملك البائع الا آخر أسبق فلهذا قضينا بينهما وهذا اتفاقا على ان الملك لا يباع واحد فاجبة كل واحد منهما الى اثبات سبب الانتقال اليه لا الى اثبات الملك للبائع وسبب الملك في حق من وقت شهوده أسبق فكان هو من المدعى أحق وان كان الحق في أيديهم ما فهو بينهما الا اذا أرخا أحدهما أسبق فحينئذ يقضي لاسبقهما وان كان في يد أحدهما فهو الذي اليد سواء أرخ أولي بورخ الا اذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضي به للخارج انظر الكافي وفي النهاية يقضي في الملك المطلق بينه والخارج لا بينه ذي اليد عندنا لو لم يذكر تاريخا واستويا به ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى اذ التاريخ مبرر عند أبي حنيفة في الملك المطلق وهو قول أبي يوسف آخره قول محمد أولا وعلى قول أبي يوسف أولا

الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء ونودي له سقا وزعم أبوه أنه ينزع مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنكحي رواه أبو داود (وروى) أبو بكر ابن أبي شيبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه طلق جملة بنت عاصم بن ثابت بن أبي الاقلح فزوجت فاحذ عمر ابنه عاصما فادركته الشمس وابنة أبي عامر الانصارية وهي أم جيلة فأخذته فترافعا الى أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وأنه حكم على عمر بن الخطاب وقضى بعاصم لامه وقال هي أعطف وألطف وأرق وأحب وأرحم (وفي) المبسوط قال له أبو بكر

ويحيا خبره من سمن وعسل عندك يا عمر فدهمها حتى يشب (ولان) الاطفال لما عجزوا عن النظر لأنفسهم والقيام وتول بحوائجهم جعل الشرع الولاية الى من هو مشفق عليهم فجعل حق التصرف في الاموال ثم في العقود الى الآباء لقوة رأيهم مع الشفقة والتصرف بسعة دعي قوة الرأى وجعل حق الحضانة الى الامهات لرفقهن في ذلك مع الشفقة وتودرنهن على ذلك بلزوم البيوت والظاهر ان الام أرق وأشفق على الولد من الاب فتحمل من المشاق ولا يحمله الاب انتهى (وفي الهداية) ولا تجبر الام عليها ان اعصى أن تجزع من الحضانة (فان) لم تكن أم فأم الام أولى وان بعدت لان هذه الولاية تسقط فاد من قبل الامهات (فان) لم تكن فأم الاب أولى من الاخوات لانهم امن الامهات (فان) لم تكن جدة فالاخوات أولى من العمات والخالان لانهم بنات الابوين (وفي رواية) الخالة أولى من الاخت لاب (وتقدم) الاخت لاب وأم على الاخت لاب لانهم أشفق (ثم) الاخت من الام (ثم) الاخت من الاب (ثم) قرابة الام (ثم) العمات (وكل) من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا الجدة اذا كان زوجها مام مقام أبيه (وكذا) كل زوج هو ذو رحم محرم منه اقليم الشفقة نظر الى القرابة القريبة (ومن) سقط حقها بالتزويج بعد اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال (وان) لم يكن للصبي امرأة من أهله واختصم فيه الرجال فالواهم به أقر بهم

تعيينا لان الولايه لا تفرق بين موضوعه غير ان الصغيره لا تدفع الى عصيه غير مجرم كقول العتاقة وابن الم فخر راعا النكحة
(والام) والجلده احق باللام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده (وفي) الجامع الصغير حتى يستغنى واذا
استغنى يحتاج الى التأديب والتخلق باآداب الرجال واخلاصهم والاب اقدر على التأديب والتنظيف (والخصاف) قدر الاستغناء بسبع سنين
اعتبارا بالغالب (والام) والجلده احق بالجارية حتى تبيض لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد
البلوغ تحتاج الى التحمين والحفظ والاب فيه أقوى وأهدى (وعن) محمد رحمه الله تعالى أنها تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لانه تحققت
الحاجة الى الصيانة (ومن) سوى الام والجلده احق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة فيه (وفي) الجامع الصغير حتى تستغنى (والامة) اذا أعتقها
مولاه أو أم الولد اذا عتقت كالحره في حق الولد وليس لهما قبل العتق حق في الولد (والتمية) احق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان ويخاف عليه
أن يألف الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده (ولا) خيار للام والجارية عندنا (١٢٥) (وقال) الشافعي لهما الخيار لان النبي

صلى الله عليه وسلم خير
(ولنا) انه لقصور عقله بخيار
من عنده الدعة لتخليته بينه
وبين اللعب فلا يتحقق النظر
وقد صرح ان العصابة رضى الله
تعالى عنهم ما خيروا (واذا)
أرادت المطلقة ان تخرج
بولدها من المصر فليس لها
ذلك لما فيه من الاضرار
بالاب الا ان تخرج به الى
وطنها وقد كان الاب تزوجها
فيه لانه التزم المقام فيه عرفا
وشرعا (قال) صلى الله عليه
وسلم من ناهل ببلدة فهو منهم
ولهذا يصير الحربي به ذميا
(واذا) أرادت الخروج به الى
مصر غير وطنها وقد كان
اتزوج فيه أشار صاحب
الهداية الى انه ليس لها ذلك
(وذكر) في الجامع الصغير
انها ذلك والاول أصح
(هذا) اذا كانت المسافرة بين
البلدين بعدة وأما اذا كانت

وقول محمد آخر الاميرة للتاريخ في الملك المطلق فيقضي للخارج * (مسئلة) * لو قامت المرأة بينة على دار
في يد الزوج انما لها وقالت قد غصبتهما مني وأقام الزوج بينة ثم ادعى اشترى بها منك قبل يقضي بها للمرأة
لان الدار والمرأة في يد الزوج فكانت هي خارجة وتقبل يقضي بها الزوج لانه لا تنافي بين البينتين فيقبلان
لثبت الغصب أولام الشراء أو من الغناوى * (مسئلة) * لو كانت شاتان احدهما سودا والآخرى
بيضاء وهما في يد رجل فقام خراج بينة ان البيضاء شاته ولدتها السوداء فأقام صاحب البيضاء بينة
ان السوداء شاته ولدتها البيضاء في ملكه قضى لكل واحد بالاشاة التي شهد شهودها ولدت في ملكه اذا
كان سن الشاتين مشكلا من الابضاح * (مسئلة) * التاريخ في النتائج اغوى على كل حال أرخاها - ما
سواء أو أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما فقط اذا الغرض من اثبات النتائج زيادة الاستحقاق على خصمه
يتخرج بينته واثبات زيادة الاستحقاق لا يتصور في النتائج لانه دعوى أولوية الملك انظر جامع الفصولين
(فصل) * ولو ادعى رجلان دارا في يد ثالث فادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر نصفها أو أقالما جميعا
البينة قال أبو حنيفة يقضي بطريق المنازعة لصاحب الجميع بثلاثة أرباعها وأصاحب النصف بالربع وقال
أبو يوسف ومحمد يقسم أثلاثا بطريق المنازعة ولو كانت الدار في أيديهما أو مسئلة بحالها يقضي لصاحب
الجميع بالنصف الذي في يده صاحبه وترك النصف الذي في يده بحاله انظر الابضاح * (مسئلة) * لو شهدا على كبة
الدار للمدعى ولم يشهدا انهما يبيدان المدعى عليه تقبل عند محمد في ظاهر الرواية ولو شهدا بالدار للمدعى لا يدر
المدعى عليه وشهد آخران بيد المدعى يقبل كلاهما اذا الحاجة الى الشهادة يذهب بصير خصمه في اثبات الملك
ولا فرق بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة قريبي أو قريبتين ثم ادعى شاهد ابيده سألها القاضي عن سماع
هل شهد ابيده أو عن معاينة لانهم جاز بما سمعوا فلو انه بيده فظنا انه يعطى لهما الشهادة وقد اشبهه على كثير
من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل تثبت يده حكما لم يذكرا انهما معا ينفاده لا تقبل ولا يختص هذا بهذه
الحادثة بل في غير حاجتي لو شهدا ببيع وتسليم يسألها القاضي اشهدا على اقرارا لبايع أو على معاينة البيع
والتسليم والحكم يختلف فان الشهادة بالبيع والتسليم شهادة بالملك والشهادة على اقرار البايع به ليست
بشهادة بملك البايع انظر شرح ظهير الدين المرغيناني

قريبة بحيث يقدر الاب ان يزور والولد يعود الى منزله قبل الليل فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كبير بالنقل كالنقل الى اطراف البلد (وأما)
أهل السواد فلحكمهم في السواد كالحكم في المضر في جميع الفصول الا في فصل واحد (وببانه) ان النكاح اذا وقع في الرستاق فارادت المرأة ان
تنقل ولدها الى قريتها فان كان النكاح وقع فيها فلها ذلك كفي المصر وان وقع في غيرها فليس لها ان تنقل ولدها الى قريتها ولا الى القرية التي
وقع النكاح فيها اذا كانت بعيدة كفي المصر واذا كانت على التفسير الذي ذكرناه فلها ذلك كفي المصر (وان) كان الاب مستوطنا في
المصر وأرادت نفس الولد الى القرية فان كان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة عن المصر لما ذكرناه في المصر وان لم تكن
قريتها فان كانت قريبة ووقع أصل النكاح فيها فلها ذلك كفي المصر وان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من المصر بخلاف
المضرين لان اخلاق أهل السواد لا تكون مثل اخلاق أهل المصر بل تكون اجنبي فيخلق الصبي باخلاصهم فيه ضرره ولم يوجد من الاب
دليل الرضا بهذه الضرر اذا لم يقع أصل النكاح في القرية (وايس) لامرأة ايضا ان تنقل بولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك
وكانت حرة بعد ان يكون زوجها مسلما أو ذميا (وان) كان كلاهما حريين فلها ذلك بان كانا مستأمنين لان الصبي تبع لهما وهما من

أهل دار الحرب كذا في المبيع (وفيه) أيضا إذا أراد أحد الأبوين السفر غير سفر نفقة وإقامة فالولي يكون عند المقيم منها حتى يعود من سفره (وإذا) مرض أحد الأبوين لا ينع الصغير من عيادته وحضوره عند موته والذي ذكره والاثني في ذلك سواء (وان) مرض الصغير عند الأب فالأم أحق بتربيته في بيتها انتهى * (نوع في النفقة) * النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسامة كانت أو كافرة إذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقة أو كسوتها أو سكنها أو يعتبر في ذلك حالهما جميعا (قال) صاحب الهداية وهذا اختيار الحنفية وعليه الفتوى (وتفسير) أنهم ما كانا موسرين تجب نفقة اليسار وإن كانا معسرين تجب نفقة الاعسار وإن كان معسرا وهي موسرة فنفقة الاعسار وإن كانت معسرة والزوج موسر فنفقة ما دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات (وقال) الكرخي يعتبر برحال الزوج وهو قول الشافعي رحمه الله (وان) امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة (وان) نشرت فلان نفقة لها حتى تعود إلى منزلها (وان) كانت صغيرة لا يستمتع بها فلان نفقة لها وإن سلمت إليه نفسها (وان) كان الزوج صغيرا لا يقدر (١٢٦) على الجماع وهي كبيرة فلها النفقة في ماله (وفي المبيع) ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع

* (الباب العاشر في القضاء بالخالف من الجهتين) *

إذا اختلف البائع والمشتري في البيع أو في الثمن تخالفا فيحلف البائع ما بعهه بالخالف كإدعاء المشتري ويحلف المشتري ما اشتراه بالعين كما ادعى البائع ثم ينسخ البيع بينهما وأيهما نكل من اليمين لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وأيهما أقام البينة قبلت بيته وإن أقام البينة فالبينة بينة البائع في الثمن * (مسألة) * ولو كانت السلعة هالكة يدا المشتري أو خرجت عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على الرد بالعيب فالقول قول المشتري مع عيته ولا يتخالفان إذا كان الثمن دينيا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد والشافعي يتخالفان ويتزادان القيمة * (فرع) * ولو اختلفا به دلهلاك الجارية في يد المشتري فادعى البائع أن الثمن عين وهو هذا العبد وادعى المشتري أن الثمن دين أو ادعى المشتري أن الثمن عين وادعى البائع أن الثمن دين لم ينظر إلى دعوى البائع وإنما ينظر إلى دعوى المشتري فإن أقر بالدين فالقول قوله وإن أقر بالعين تخالفا * (مسألة) * ولو تخالفا وقد هلك أحد العوضين في يد الآخر رد مثله إن كان مثله أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو اشترى عيدين فهلك أحدهما ثم اختلفا فالقول قول المشتري ولا يتخالفان في قول أبي حنيفة إلا أن يرضى البائع أن يأخذ الباقي ولا يأخذ من غن الهالك فيخالفان وقال أبو يوسف القول قول المشتري في حصة الهالك ويتخالفان ويتزادان في القائم وقال محمد ويتخالفان فيها * (فرع) * ولو اختلفا في الاجل فقال البائع حال وقال الآخر إلى شهر أو قال هذا إلى شهر وقال الآخر إلى سنة من شهرين فالقول قول البائع ولا يتخالفان وقال زفر والشافعي يتخالفان * (مسألة) * وإذا اختلف الزوجان في المهر فقال ألف وقالت ألفان يتخالفان ويبدأ بيمين الزوج ثم يحكم فيه بغير المثل فإن كان مهر مثلها ألفا أو أقل فالقول قول الزوج وإن كان ألفين أو أكثر فالقول قولها وإن كان ألفا ونحوه ما قلها مهر المثل وهذا عند أبي يوسف القول قول الزوج إلا إذا قال شيئا مستنكرا قبل المنكر ما دون عشرة وقيل ما يكون بعدا عن مهر مثلها وهو الأصح * (مسألة) * ولو كان المهر مكبلا أو موزنا بعيته فاختلفا في قدر الكيل والوزن فهو مثل الاختلاف في الألف والألفين لأنه اختلاف في الذات لا يرى أن إزالة البعض منه لا تنقص الباقي ولو اختلفا في جنس المسمى أو صفته أو نوعه

أو كان محبوبا تزوج صغيرة لا تجامع لان نفقة لها إلا أن المنع لعنى من جهتها (وإذا) حبست المرأة في دين فلا نفقة لها (قال) الحسام الشهيد رحمه الله تعالى هذا إذا كان الحبس من قبل المرأة وإن كان الحبس من قبله فعليه النفقة (وكذا) إذا غصبها رجل كرهان ذهب بها (وعن) أبي يوسف إن لها النفقة والفتوى على الأول (وكذا) إذا حجت مع محرم لأن فوت الاحتباس منها (وعن) أبي يوسف أيضا إن لها النفقة ولكن يجب عليه نفقة الحضرة دون السفر (ولو) سافر معها الزوج تجب النفقة بالاجتماع لأن الاحتباس قائم لقيامه عليها وتجب نفقة الحضرة دون السفر ولا يجب الكراء (وان) مرضت في منزل

الزوج فلها النفقة والقياس إن لا نفقة لها إذا كان مرضا يمنع من الجماع (وعن) أبي يوسف رحمه الله أنه إذا سلمت نفقة هام أو مرضت تجب النفقة لحقه في التسليم كذا في الهداية (وفي البرازي) إذا كان الزوج ذا طعام ومائدة تتمكن من الأكل كفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وإن لم يكن يفرض لها إذا طلبت النفقة (والكسوة) ما يصلح للنساء في الشتاء والصيف بقاء النفس بالما كولو والملبوس وإذا اختلف بائنة لاف الاوقات والامكنة والزوج هو الذي يلي الانفاق إذا اظهر معاله فحينئذ يفرض القاضي النفقة وبأمره أن يعطيها ما تنفقه على نفسها نظرا إليها فإن أبي حنيفة (وذكر) الحسام الشهيد في شرحه على أدب القضاء إذا فرض لها نفقة يعطيها في كل شهر بقدر ما تحتاج إليه على قدر طاقته الرجل على قدر بسره وعسره فينظر إلى قدر ما يكفيها من الدقيق والأدم والدهن وحوادث المرأة التي تكون مثلها فيقوم ذلك بدراهم ويفرض عليه ذلك في كل شهر وبأمره القاضي بدفع ذلك إليها (وذكر) عن شريك رحمه الله تعالى قال شهدت ابن أبي ليلى حين فرض على لبث بن أبي سليم لامرأته ستة دراهم وثلاثة دراهم في الشهر (قلت) وهذا يدل على أن نفقة الخادم دون نفقة المرأة أو ثلثه (ولا) تسقط وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع عليه بالثمن وتحيل البائع على الزوج بإرضاء (وان) طلبت نفقة كل يوم كان لها ذلك منذ المساء

(وفي الجمع) ويقبل قوله في اعساره عنها أي من النفقة وهكذا ذكر الحاصل لان العسر أصل واليسار طارئ والقول قول من يسهل بالاصل (وذكر) مجرده الله تعالى في الزيادة ان القول قول المرأة مع يمنها لان الاقدام على الدخول بها والعقد عليها دليل على اليسار ومنهم من ينظر الى زوى المطالب (وان) قامت البينة فلا تخلو فان قامت من جهة تعالى اليسار قبلت بينتها وان قامت البينة من جهة تعالى الاعسار فيمروا بئان (وفي) المحيط وهل تسمع البينة على الاعسار قبل الحبس فيه روايتان على ما مر في فصل القضاء (وان) اقاما جميعا البينة فالبينة بينتها لانما ثبتت في الزوج لا تثبت شياً (فالحاصل) ان القول قوله والبينة بينتها (ولو) أخبر القاضي عدلان انه موسر يقبل ولولم يتلفظا بالثـ هاد لانما شبهة بالصلة فكانت حجة من وجهه وليست من حقوق العباد الحقة فشرطنا فيها العدد ودون لفظ الشهادة كما في أمور الدين المترددة بين حق الله تعالى وحق العباد (وان) قال اسمعنا انه موسر لا تقبل لانما قد يسمع الكذب كما يسمعان الصدق فلا يحصل لهما العلم بالشهود به وهذا مما يطالع عليه الشهود فلا يؤخذ فيه بالاستفاضة والشهرة (وتفرض) (١٢٧) نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة الخادمة بل

بقدر الكفاية كما يفرض على الزوج المعسر بقدر الكفاية (وفي المنع) المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم يحجر الزوج على نفقة خادمين (وعن) أبي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت فائقة بنت فائق زفت الى زوجها مع جوار كثيرة استغقت نفقة الخدم كلهم وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى (وان) قال لامرأته لا تأتق على اخدم من خدمك ولكن أعطى خادماً من خدعي لخدمك فأتت يجبر على نفقة خادم من خدامها فربما لا يتبأها استخدام خدومه وان لم يكن لها خادم لا يفرض لها نفقة الخادم في ظاهر الرواية (وهذا) كله اذا كان الزوج موسراً فان كان الزوج موسراً لا يفرض عليه نفقة الخادم

أو ذرعه ان كان مذكوراً والمسمى من أو اختلاف في قيمته وهو مالك فالقول للزوج ولا يتحالفان لانهما اتفقا على المسمى فصح التسمية فانقطع حكم مهر المثل يبقين الا انه ادعى عليه وصفاً أو ضمناً أو زائداً وهو ينكر فيكون القول له بخلاف ما لو اختلفا في قدر المسمى لان التسمية فاسدة عندهما في قدر ما اختلفا فيه فوجب بحكم مهر المثل * (مسئلة) * اذا ادعى الراهن أنه رهن بخمسمائة والمرهن بالف فالقول قول الراهن مع يمنه لان تعلق حق المرهن بالرهن يستخدم من جهة الراهن فكان القول قوله في قدره * (مسئلة) * ولو قال الراهن رهنه بجميع الدين الذي لك على وهو ألف والرهن يساوي ذلك وقال المرهن ان رهنه بخمسمائة والرهن قائم فقدره عن أبي حنيفة ان القول قول الراهن ويتحالفان ويراد ان لان الاختلاف وقع في المقدور عليه حال قيامه فيتحالفان كافي البيع فان هلك الرهن قبل التحالف كان كما قال المرهن لانه ينكر زيادة ضمائه عليه * (مسئلة) * لو ادعى كل واحد منهما انه رهن سوى الذي يدعيه الآخر وأما البينة فالبينة بينة المرهن * (فرع) * فان قال الراهن هلك في يدك وقال المرهن قبضته متى بهد الرهن فهلك في يدك فالقول قول المرهن مع يمنه لانهما اتفقا على دخوله في ضمان المرهن والمرهن يدعي البراءة من الضمان والراهن ينكر فكان القول قوله والبينة أيضاً بينته لانها تثبت ابقاء الدين وبينة المرهن تنفيه فالمثبتة أولى * (مسئلة) * اذا ادعى المشتري الشراء بالعين والشفيع بالف فالقول قول المشتري مع يمنه فان اختلف البائع معه ما والدار في يد البائع أو المشتري والثمن غير منقود فالقول قول البائع ويتحالفان ويراد ان لان الاختلاف وقع في البيع والسلعة قائمة فأتخذ الشفيع بما قاله البائع ان شاء لان الوجوب بإيجاب البائع فكان القول قوله من الايضاح ومن المحيط ومن الجامع ومن التجريد * (الباب الحادى عشر في القضاء بآيات العان) *

حقيقته شهدا ان مؤ كدتم كانت بالاعيان موقوف بالعين والغضب وسميت اعانها لان فيها ذكر اللعن وكونها سبباً في بهد كل واحد من صاحبه وصيغتها أن يقول أربع مرات أشهد بالله انى لصا دق فيما رميته به من الزناو يقول في المرة الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رميته به من الزناو تقول المرأة فأتع أشهد بالله انه لكاذب فيما راني به من الزناو تقول في المرة الخامسة غضب الله عليهما ان كان هو من

في رواية الحسن من أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لها خادم خلافاً لمجده الله تعالى (وفي) الفتاوى الظاهرية النفقة الواجبة للمأ كول والملبوس والسكن أمالمأ كول فالدينق والماء والملح والخبز والدهن (فان) قالت لا أطبخ ولا أخبز يطهى بأن تطبخ وتخبز ولكنها لا تخبز على ذلك ان أبت ويجب على الزوج ان يأتها بطعام مهياً (ولو) استأجرها لطبخ والخبز لم يجز ولا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك لانها لو أخذت الاجرة على ذلك لاخذتها على عمل واجب عليها في الفتوى فكان في معنى الرشوة والرشوة حرام (وذكر) الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجب على الزوج ان يأتها بطعام مهياً اذا كانت من بنات الاشراف ولا تخدم بنفسها في أهلها أولم تكن من بنات الاشراف لكن همالة عندها من الطبخ والخبز أما اذا لم تكن كذلك فلا يجب على الزوج ان يأتها بطعام مهياً (وفي البزازی) الزوج اذا كان من المحترفة يفرض عليه نفقة كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان من التجار فشهر وان كان من المزارعين فسنه فينظر الى ما هو واسبغ عليه (ويفرض) الادام واعلاء اللحم وأوسطه الزيت وادناه اللبن وقيل الادام يفرض لخبز الشعير ولا تفرض الفاكهة (ولم) يذكرا الخلف والازار في كسوة المرأة وذكراهما في كسوة الخادم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الازار والمكعب وما تنام عليه ولا يجب عليه الملاءة والخلف

(وفي) الشروح لا يجب عليه دفعها لأنهم أمته عن الخروج بخلاف حنف أمته (الحطب) والصابون والاشنان عليه وماء الوضوء عليها كان غيبة وان كانت فقيرة لا امان ينقل الزوج اليها أو يدعها تنقل بنفسها وان كانت غنية استأجر من ينقل ولا تنقل بنفسها وعن ماء الاغتسال عليه غنية كانت أو فقيرة (وفي) الخلاصة جعله عليها طهرت من حيضها وأيامها عشرة فان كانت أقل من عشرة لم ينفذ تكون على الزوج وكذا لو كان الغسل عن الجنابة واجرة القابلة عليها ان استأجرها ولو استأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة فلها ان يقول على الزوج لأنه من مؤنة الوطء ولقائل ان يقول على المرأة لأنه بمنزلة اجرة الطيب (للزوجة) طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف اذا لم يطلب الزوج بالزفاف وعاميه الفتوى وكذا الومنعت نفسها بحق (وفي) شرح آداب القضاء للعصام الشهيد ويفرض القاضي الكسوة على الزوج للمرأة ان كان فقيرا قسما ومقنعة ومطهرة على قدر ما يحتمل مثله وان كان موسرا فرض لها أجود من ذلك مما يحتمل مثله أيضا لان الكسوة مثل النفقة (ثم) في النفقة يعتبر حالها وما قبل حال (١٢٨) الزوج وهو اختيار الكرخي وقدم ذلك قريبا (قلت) وهذه المسئلة انما تأتي على قول الكرخي

والله أعلم (قال) وهذاها في الصيف وأما في الشتاء فانه يفرض لها مع ذلك جبة وسراويل ولم يذكركر الخفاف في جلة كسوة الصيف السراويل وذكرة في جلة كسوة الشتاء وهذا في عرف ديارهم بالعراق فانهم لا يتمكنون من لبس السراويل لشدة الحر في زمان الصيف ويتمكنون منه في زمان الشتاء (وأما) في عرف ديارنا فان القاضي يقضى لها بالسراويل وبشباب الحر وبما تحتاج اليه في الشتاء (قال) وان طابت لحافا في الشتاء أو قعا فيفان لم يحتمل لحافا وطابت فراشا تنام عليه ألزمه القاضي من ذلك ما يلزم منه لان النوم على الارض وما يؤذيها وجرها وهو منهي

الصادقين في ما رافى به من الزنا * (مسئلة) * شرط الالمان قيام الزوجية بينهما نكاحا صحيحا حتى لا لعان بينهما وبين امرأته نكاحا فاسدا لان الالمان حكم مختص بنقض الزوجان ولا زوجية في النكاح الفاسد حقيقة فلا يمكن شرعه حال عدم الزوجية * (مسئلة) * ولو اتفعا عند الحالك ولم يفرق حتى عزل أو مات فالحاكم الثاني يستقبل الالمان بينهما عند ما قال محمد لا يستقبل * (مسئلة) * في الالمان يبدأ الزوج لان النبي صلى الله عليه وسلم لا عين بين العجائلي وامرأته وبدأ بالزوج ولو اتفعت المرأة أولا ثم الزوج تعبدت المرأة لان الترتيب معنبر حتى يكون على الوجه المنصوص عليه فان فرق قبل الاعادة مع خلافا للشافعي لان أصل الالمان قد وجد وفات صفتها هو الترتيب في حكمه لوجود أصله * (مسئلة) * لا عن امرأته ولو لم يفرق حتى عزل أو مات فالحاكم سنتين لزمه لانهم معتدة بالطلاق حكما فصارت كالمعتدة بالطلاق حقيقة اذا جاءت بولد الى سنتين يلزمه الولد فكذا هذا * (مسئلة) * نفى حمل امرأته لا لعان ولا عند أبي حنيفة وعندهما والشافعي يلاعن ان جاءت به لا قبل من ستة أشهر من يوم القذف وما روى عنه عليه السلام انه لا لعان بين هلال وامرأته وهي حامل انما كان لانه قذف امرأته بالزنا صريحا فانه قال اني وجدته رجلا على بطن امرأتى يحببها أو يحتمل انه قذفها بالزنا صريحا أو أنكر الولد أيضا أن يكون منه فلا يكون حجة هنا * (مسئلة) * روى هشام عن محمد بن رجل لا عن امرأته بولده ثم ارتدت ولحق بدار الحرب بولدها ثم سبها جميعا فاشترها ما الزوج فالولد حرم مسلم لانه حين ولد ولد على فراشه والنسب وان اتقى بالالمان لكنه مخلوق من مائه وذلك يكفي لاثبات العتق لولد الزنا والمرأة بمنزلة أم الولد لا يجوز له بيعها ولله أن يقر بها لانه اذا عتق الولد صارت هي أم ولده الا انه لا يقر بها لان حكم الالمان باق لانه لم يتصل به الا كذاب وان أ كذب نفسه لاحد عليه لانه صار قاذفا لها وهي أمته من النوادر * (مسئلة) * امرأه جاءت بولدها فزناه الزوج فلا عن القاضي بينهما فألزمه أمه فترزجت بائنا بعد انقضاء العدة ثم ادعى الاول الولد المنفي لزمه وبضر بالحد لان النسب المستدعي لثبوت النسب قائم وهو الفراش لهذا العلوق وقد امتنع لما منع وهو الالمان وارتفع المانع بالا كذاب فعمل النسب من الجامع * (مسئلة) * أثبت بتوأم فأقر بالاول ونفى الاخر يلزمه الولدان ويلاعن لان الاقرار باحدهما اقرار بهما كولد واحد فانهم ما خلقا من ماء واحد ونفى أحدهما نظيم ما فصار كأنه أقر بهما ثم نقاهما فلزمه لانه لا يصدق في النفي

عن الحاق الضرر والاذى بها (وفي المنبيع) ويفرض لها الكسوة كل سنة أشهر مرة لتجدد الحاجة اليها في كل حرو برد بعد (وفي الذخيرة) ولو وفرت كسوتها وكانت تلبسها لو ما دون يوم يفرض لها كسوة أخرى وكذا النفقة (ولو) ضاعت الكسوة والنفقة أو سرق لم يجد غيرها مما حتى يضمن الفصل بخلاف الحرم اذا فرض لها النفقة ثم سرت فلها نفقة أخرى والفرق ان نفقة المحرم مقدرة بالحاجة والحاجة بعد ضياع النفقة قائمة ببقاء بخلاف الزوجة وهذا لا يفرض للمحرم مع غناهم بخلاف الزوجة قائم لانها بسبب الحاجة بل لا احتباسها بالزوج فتكون كالاجرة وله ما يحب وان كانت وسرة فإزان لا تفرض وان بقيت الحاجة (وفي البرزالي) فرض لها الكسوة فتخرفت قبل نصف العام ان لبست لبسا معتادا أو علم ان ذالم يكلفها فيجد دلها الكسوة لانه تبين عاؤه في التقدير وان تخرفت بخرق استعمالها لا يفرض أخرى (ومدة) كسوة الصبيان أربعة أشهر (رجل) دفع الى زوجته دراهم الكسوة ان يجبرها على شراء الكسوة لان الزينة حقها (وأقضى) بعضهم بانه ليس له ذلك لان الدرهم صارت حقها فافعل بها ما شئت (وفي) الهداية ومن أعسر نفقة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما (واذا) قضى القاضي لها بنفقة الا حصار ثم أبصر نفاصته ثم نفقة المومنين

(واذا) مضى مدة ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها إلا أن يكون القاضي فرض لها النفقة أو صالحت الزوج على مقدارها فيقضى لها بالنفقة ما مضى (واذا) مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور وسقطت النفقة (وكذا) إذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والعلة نسفا بالموت كالمهبة يتعل بالموت قبل القبض (وفي الولو الجي) قال أبو يوسف يجبر الزوج على كفن زوجته (والاصل) فيه أن من يجبر على نفقة في حال حياته يجبر على كفنه بعد موته كذوى الارحام والعبد مع المولى والزوج مع الزوجة (وقال) محمد لا يجبر الزوج على كفنها والصحيح قول أبي يوسف (وأجمعوا) على أن من لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على تكفينه بعد موته كأولاد الاعمام والعمات والاخوال والخالات (وان) أسلفها نفقة السنة أي عملها ثم مات قبل تمام السنة لم يسترجع منها شيء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله بحسب لها بالنفقة ما مضى وما بقى للزوج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الكسوة (وعن) محمد رحمه الله تعالى أنها إذا قبضت نفقة الشهر أو مادونه لا يسترجع منها شيء لانها يسير فصار في حكم (١٢٩) الحال (واذا) تزوج العبد حرة

بعد الاقرار ويلاع لانه قد فسر امرأته بالزنا حين نفي الولد الثاني * (مسئلة) * ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله امرأته اجاعت بثلاثة أولاد في بطن واحد فافتر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاع وهم بنوه وان نفي الاول ثم أقر به فانه يحسد ويلزمه لان الاقرار بثبوت نسب بعض الحمل يكون اقرارا بالسكل لان بعض الحمل لا يتخصص بالنسب دون البعض كمن قال يده مني أو رجله مني كان اقرارا بثبوت نسب بعض المولود منه وانما وجب اللعان في الصورة الاولى لانه صح النفي لانه باقراره الاول أثبت عليها والثاني قد فسر فاصار قاذفا محصنة فيلزمه اللعان كمن قال لها ما زنت ثم قال لها زنت وماذا نفي الاول وأقر بالثاني فبالتنقي الاول صار قاذفا لها وبالانذار الثاني صار واجعا ومكذبا بنفسه فيلزمه الحد وكذا في الواحد

بعد الاقرار ويلاع لانه قد فسر امرأته بالزنا حين نفي الولد الثاني * (مسئلة) * ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله امرأته اجاعت بثلاثة أولاد في بطن واحد فافتر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاع وهم بنوه وان نفي الاول ثم أقر به فانه يحسد ويلزمه لان الاقرار بثبوت نسب بعض الحمل يكون اقرارا بالسكل لان بعض الحمل لا يتخصص بالنسب دون البعض كمن قال يده مني أو رجله مني كان اقرارا بثبوت نسب بعض المولود منه وانما وجب اللعان في الصورة الاولى لانه صح النفي لانه باقراره الاول أثبت عليها والثاني قد فسر فاصار قاذفا محصنة فيلزمه اللعان كمن قال لها ما زنت ثم قال لها زنت وماذا نفي الاول وأقر بالثاني فبالتنقي الاول صار قاذفا لها وبالانذار الثاني صار واجعا ومكذبا بنفسه فيلزمه الحد وكذا في الواحد

* (الباب الثاني عشر في القضاء بشهادة بعض أصحاب الحق) *

* (مسئلة) * قال محمد رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه فشهد على ذلك فقيران من جيرانه فشهدا ثم جازت ولو شهدا انه أوصى لفقراء أهل بيته وهما من أهل بيته فقيران لم تجز الشهادة لهما ولا غيرهما انظر الفرق في المحيط * (مسئلة) * ذكر هلال في كتاب الوقف رجل وقف على فقراء جيرانه فشهد رجلان من الجيران أو شهد الله وقف على أصحاب أبي حنيفة فترجعه الله وهما من أصحابه جازت شهادتهما * (مسئلة) * شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من تلك المدرسة تقبل * (مسئلة) * وفي الفتاوى رجل وقف وقفاً على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب وقف فشهد بعض أهل هذه القرية ان هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس لهؤلاء الشهود أولاد في المكتب تقبل شهادتهم فان كان لهم صبيان في المكتب فكذلك هو الاصح انظر الخلاصة * (مسئلة) * قضى القاضي بشي للامة كالطريق أو الخاصة أو الموردة ونحوها فشهد رجلان عدلان من العامة على ذلك جازت الشهادة فان قلت كيف تجوز شهادتهم ولهم في ذلك سهم قلت هذا مما لا بد منه لانه لا يوجد أحد ليس له سهم ويشهد عليه * (فرع) * أهل سكة شهدوا بشي من مصالح السكة ان كانت السكة غير نافذة لا تقبل وفي النافذة ان طلب حق النفس لا تقبل وان قال لا أخذ شيئاً تقبل وكذا في الوقف على المدرسة على هذا في فتاوى النسفي وقيل ان كانت السكة نافذة تقبل مطلقاً من الخلاصة * (مسئلة) * ذكر في وصايا الاصل لو شهد أربعة نفر شهد

(١٧ - معين الحكم) ليس فيها أحد من أهلها الآن تختار ذلك لان السكنى من كفايتها فحبب لها كالنفقة واذا وجبت حقاً لها فليس له أن يشرك غيره فيها لانه ما تضرر به فانها لا تأمن على متاعها ولا يمنعها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع الآن تختار ذلك لانها رضية باسقاط حقها (وان) كان له ولد من غير هاتين فليس له أن يسكنه معها (ولو) أسكنها في بيت مفرد من دار لها غلق كفاها لان المقصود قد حصل (وله) أن يمنع واليهاد ولها من غيرها أهلها من الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها ولا كلامها في أي وقت اختاروا لما فيه من طيبة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر (وقيل) لا يمنعهم من الدخول والكلام ويمنعهم من القراران الفتنة في البيت وتطويل الكلام (وقيل) لا يمنعهم من الخروج الى الوادين ولا يمنعهم من الدخول اليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير بسنة وهو الصحيح (وفي المحيط) امرأته أباً زمن وليس له من يقوم عليه غير البنين ومنعها الزوج من نكاحها جاز أن تعهر زوجها وتطبع أباهام مؤناً كان الأب أو كافراً لان القيام عليه فرض عليها في هذه الحالة (وفي الولو الجي) امرأته أبت أن تسكن مع ضرعتها أو مع أقارب زوجها من أمه أو غيرها فان كان في الدار بيوت وفراغ لها بيتاً منها جعل لبيتها غلقاً على حد لم يكن لها أن تطالب من زوجها بيتاً على حد وان لم يكن فيها الايت

واحد كان لها المطالبة ببيت آخر لانه يكره أن يجامعها ومعه أحد في البيت ولهذا قالوا لجامعها وهذا نائم أو صبي أو مجنون أو مغمى عليه يكره ولهذا لو أخذ بيد جارية وأدخلها في بيت وأغلق الباب والناس يعلمون أنه يريد جامعها يكره ولهذا كره أهل بخار النوم على السطوح من غير حصن (امرأة) قالت لزوجه ألا أسكن مع أمك وأرادت بيتا آخر ليس لها ذلك لان الامه بمنزلة متاع البيت ودوابه (وكذا) لو قالت لا أسكن مع أم ولدك اه (واذا) غلب الرجل وله مال في بدر جل معترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة لزوجه أمي زوجة الغائب وحشمه وأولاده المغار والديه (وكذا) اذا علم القاضي ذلك ولم يعترف به لانه لما أقر بالزوجة والودعة فقد أقر أن حق الاخذ لها لان لها أن تأخذ من مال الزوج - فقام غير رضاه وادعاه صاحب المال مقبول في حق نفسه لاسيما ههنا فانه لو أنكر أحد الامرين لا تقبل بيعة المرأة فيه لان المودع ليس بخصم في حق اثبات الزوجية عليه ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب واذا ثبت في حقه تعدى الى الغائب (وكذا) اذا كان المال في يد مضارب (وكذا) (١٣٠) الجواب في الدين (وهذا) كله اذا كان المال من جنس حقه ادهم أو ذنانير أو طعما

أو كسوة من جنس حقه أما اذا كان من خلاف جنسه فلا تفرض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع (ولا) يجاع مال الغائب بالاتفاق (وبأخذ) منها كقبلاه نظر الغائب لانها ربما استوفت النفقة أو طلقها الزوج وانقضت - ديتها (فرق) بين هذا وبين الميراث اذا قسم بين ورثة حضور بالبينته ولم يقولوا لا تعلم له وارثا آخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل ههنا في حنفية رحمه الله تعالى لان هناك المكفول له مجهول وههنا معلوم وهو الزوج (ويحلفها) بالله ما أعطها النفقة نظرا الى الغائب (ولا) يقضى بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء (ولو لم) يعلم القاضي بذلك ولم يكن مقصرا به فأقامت

اثنتان منهم - م ان الاثنين على الميت ألف درهم وشهد الاثنان للشاهدين الاولين على الميت ألف درهم جاز عند أبي حنيفة ومحمد وجهما الله وعند أبي يوسف لا يجوز لانهم يشتركون في قسمة الدين لما عرف في كتاب الوصايا * (فرع) * روى بشر الوليد اذا شهد رجلان لرجلين بدين على الميت وشهد صاحب الدين لشاهدين بدين لهما على الميت فمن أبي حنيفة رحمه الله فيه روايتان * (مسئلة) * لو شهد رجلان لرجلين بوصية الثلث وشهد الاثنان لهما بوصية الثلث أو بعبد بعينه لم تجز - هادتهم ما لو شهدوا لهما بدين أنه وصى اشاهدين مما به هذه الامه فشهادتهما جائزة وفي المجر اذا كانت الوصية في جنس واحد لم تجز شهادتهم وفي الجنسين جائزة * (مسئلة) * روى بن سماعة عن أبي يوسف لو شهد رجلان لرجلين على رجل بألف درهم وشهد المشهود لهما للشاهدين على هذا الرجل بألف درهم والمشهد عليه حتى يلز في قوله جميعا * (مسئلة) * رجل سرق من المغنم فشهد رجلان من أهل الغزوة سرق هذا المتاع وهو نصاب جازت شهادتهما عليه في حق الغرم ولا يقطع لانه فيه نصيبا * (مسئلة) * رجل سرق نصابا من بيت مل المسلمين فشهد عليه بذلك رجلان من عدول العامة والمال قائم بيد السارق قبلت شهادتهما في حقه وأخذ منه ولا قطع عليه لانه حقا في بيت المال درأ عنه القطع

* (الباب الثالث عشر في القضاء بالشهادات المختلفة والاختلاف بين الدعوى والشهادة) *

اعلم ان الاختلاف لا يخلو اما أن يكون في الانشاء والاقرار أو في السبب والجهة أو في الوقت والمكان أما الاختلاف في الانشاء والاقرار فثلاثة شهد أحدهما بالقتل والاخر بالاقرار بالقتل أو شهد أحدهما بالنصب أو الاتلاف والاخر بالاقرار به لا تقبل لان اختلافهما في الانشاء والاقرار وقع في الماهل فمنع قبول الشهادة وكذلك لو شهد أحدهما أنه قتله عمه بالسيف والاخر أنه قتله بالسكين لم تقبل لان القتل لا يتكرر باختلاف الآلة * (مسئلة) * ولو شهد أحدهما بالبيع والاخر بالاقرار به أو أحدهما بالاقراض والاخر بالاقرار به تقبل وكذلك في الطلاق والعناق بان شهد أحدهما بالايقاع والاخر بالاقرار به لان صيغة الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في الانشاء بيعت وأقرضت وفي الاقرار كنت بيعت وأقرضت فلم يمنع قبول الشهادة * (مسئلة) * ولو شهد أحدهما بإنشاء القرض والاخر بالاقرار به لا تقبل

البينة على الزوجية وأنه لم يخاف مالا فأقامت البينة ليغرض القاضي نفقته على الغائب وبأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضي بذلك لان في ذلك قضاء على الغائب (وقال) * وفر رحمه الله تعالى يقضى لها لان فيه نظر الها ولا ضرر فيه على الغائب لانه لو حضر وصدها فقد أخذت حقه وان خدعها فان نكل فقد صدق وان أقامت بينة تعدت حقه وان عجزت يضمن الكفيل أو المرافق عمل القضاة اليوم على هذا أنه يقضى بالنفقة على الغائب لحاجة الناس وهو محتج فيه (وفي الوفاة) الحاققة الرجعي والباين والفرقة بالمعصية تكبار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية النفقة والكسوة والسكنى لا يعتد الموت والسكنى فقط لا يعتد الفرقة بمعصية كالرد فتقبل ابن الزوج (قال) ابن فرسة ولو خلعهما على أن لا سكنى لهما ولا نفقة تسقط النفقة دون السكنى ولو كانت الفرقة بمعصية من قبل الزوج فلهما النفقة ان كانت مدخولا بها (ونفقة) الابن الصغير فقير اعلى أبيه لا يشركه أحد كنفقة أبو به وعمره (وليس) على أمه ارضاعه الا اذا ثبتت ويستأجر الاب من ترضعه عندها (ولو) استأجرها من كوحه أو معتدة من رجعي لترضعه لم يجز وفي المتوترة روايتان وهي أحق من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة أجرة (وفي المنبع) اذا استأجر امرأته أو عتده لترضع ولده منها لم يجز (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى يجوز اه (وهي) الرجل أن

الذي ذكره رواية الخصاص
والحسن وفي ظاهر الرواية
كل النفقة على الأب لقوله
تعالى وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف فصارا
كالولد الصغير اهـ (هذا)
إذا كان الأب موسرا فإن
كان معسرا والام موسرة
أمرت بأن تنفق من مالها
على الولد ويكون ذلك ديناً
على الأب إذا أيسر (ويجب)
على الأب نفقة زوجته ابنة
إذا كان صغيراً فقيراً أو
كبيراً زمننا لأن ذلك من
كفايته (وفي المحيط) ويجب
الابن على نفقة زوجته أبيه
ذكره هشام عن أبي يوسف
(وفي البرازي) قال الحلواني
وإذا كان الابن من أبناء
السكرام ولا يستأجره الناس
فهو عاجز وكذا طالبة العلم إذا

كأقوال جازين عن الكسب لا يمتدون إليه لانسقاط نفقاتهم عن آباءهم إذا كانوا مستغنيين بالعلوم الشرعية لا بالخلافيات إلـ كـيـكـة و هـذـيـا نـا بـ
الـفـلـا سـفـو بـهـم رـشـد و الـا لـتـجـب (و لا) تـجـب نـفـقـتـم مـع ا خـتـلـاف الـدـيـن لـبـطـا لـن أهـلـيـة الـا رـثـة ذـلـا بـد مـن ا عـتـبـا ر هـ (و لا) تـجـب عـلـى الـفـقـيـر لـانـه ا صـلـة و هـو
يـسـقـطـهـا عـلـى غـيـر هـ و كـيـف نـسـقـط عـلـيـه مـخـلـاف نـفـقـة الزـوجـة و و لـد هـ الصـغـيـر لـانـه ا تـزـمـهـا بـا لـا قـد ا م عـلـى العـقـد ا ذ ا م ا صـالـح لـا تـنـتـظـم د و نـهـا و لا
يـعـمـل فـي مـنـلـهـا الـاعـسـار (ثم) الـيـسـار مـقـدـر بـالـنـصـاب فـيـمـا ر وى عـن أبـي يـوسـف و ر جـه الله و عـن مـحـمـد ر جـه الله أنه مـقـدـر بـمـا يـفـضـل عـن نـفـقـة نـفـسـه
و عـبـا لـه شـهـر أ و بـمـا يـفـضـل عـن ذـلـك مـن كـسـبه ا لـا تـم كـل يـوم لـان العـتـبـر فـي حـقـوق العـبـاد ا نـمـا هـو الـقـدـرة د و ن الـنـصـاب فـانـه لـلـتـبـسـيـر و الـغـتـوى
عـلـى الـا و لـ لـكـن الـنـصـاب نـصـاب حـر مـا ن الـصـدـقـة (و ا ذ ا) كـان الـابـن الـغـائـب مـال قـضـي فـيـه بـنـفـقـة أبـو يـه (و ا ذ ا) بـاع أبـو هـ مـتـاعـه فـي نـفـقـتـه جـاز عـنـد أبـي
حـنـيـفة ر جـه الله تـعـالـى و هـذا ا حـقـصـان و ان بـاع العـقـار لم يـعـز و فـي قـولـهـم ا لا يـجـوز ذـلـك كـا هـ (و ا ذ ا) قـضـي القـاضـى لـلـو لـد و الـو الـد يـن و ذ و ي الـا ر حـام
بـالنـفـقـة فـضـت مـدة سـقـطـت لـان نـفـقـة هـ و لا عـتـجـب كـفـايـه لـحـاجـة تـو لا تـجـب مـع الـيـسـار و قد سـقـطـت بـعضـي المـدة بـمـخـلـاف نـفـقـة الزـوجـة ا ذ ا قـضـي بـها
القـاضـى فـانـهـم تـجـب مـع يـسـا و هـا كـمـر فـلـا تـسـقـط بـحـصـول الـاسـتـغـنـاء عـنـهـا فـيـمـا مـضى الـا أن يـأ ذ ن القـاضـى فـي الـاسـتـد ا نـة عـلـيـه لـان القـاضـى و لا يـة

علمه نقصار أدبه كأمر الغائب فيصير دينا في ذمته فلا يسقط بعض المدية (وعلى) المولى أن ينطق على عبده وأمنه (لقوله) صلى الله عليه وسلم
 في المالكين أنهم اخوانكم جهاهم الله تعالى تحت أيديكم أطعموهم مما تأكلون وألبسوههم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله (فإن) امتنع
 وكان لهما كسب أو نكاح أو نكاح في نفسه نظر الجاهلين وان لم يكن لهما كسب بأن كان عبدا زنا أو جارية لا يؤجر منها أو جارية لا يؤجر منها أو جارية لا يؤجر منها
 بيعه - ما لهما من أهل الاستحقاق وفي البيع بقاء حقهما وبقاء حق المولى بالخلاف بخلاف نفقة الزوجة لأنما تصير دينا فكان تأخيرها على
 ما ذكرناه من نفقة المالك لا تصير دينا فكان إبطاله بخلاف سائر الحيوانات لأنما ليست من أهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقة إلا أنه يؤمر
 بها فيما بينه وبين الله تعالى لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوان وفيه ذلك ونهى عن إضاعة المال وفيه إضاعة (وعن) أبي
 يوسف رحمه الله تعالى أنه يجبر على الاتفاق في البهائم وهو قول الأئمة الثلاثة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين (والأصح) ما قلناه أو لا لان إيجاب
 القاضي على الاتفاق يكون (١٣٢) عند الطلب والخصومة من صاحب الحق ولا خصم فلا جبر للموالات شرط القضاء ولكن تجب فيما بينه وبين
 الله تعالى كما قاله أبو يوسف

أبو حنيفة تقبل شهادتهم ما ولا لا تقبل عن أبي جعفر أن هذا الخلاف فيما إذا اختلفا في صفتين متضادتين
 كالسواد والبياض وأما في المتقاربتين بأن شهد أحدهما على الصفرة والاخر على الحرة فإنه يقبل لأن
 الصفرة الشبهة تضرب إلى الحرة والخرقة تضرب إلى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذلك
 إذا شهد أحدهما أنها غبراء والاخر أنها بيضاء تقبل - لا خلاف - وقال في شرح السرخسي ص الكرخي
 غيره هذا فقال هذا في لونين يتشابهان كالسواد والحرة والصفرة فاما إذا لم يتشابه كالسواد والبياض لا تقبل
 عندهم جميعا * (فرع) لو ادعى ألقي دونه على رجل فأنكر فشهد أحد شاهديه بألفين والاخر بألف
 لا تقبل شهادتهما أصلا عند أبي حنيفة وعند صاحبيه تقبل على ألف لأنهما اتفقا عليه واختلفا فيما زاد
 فقبل شهادتهما فيما اتفقا عليه وأبو حنيفة يقول اختلفا فيه شاهديه فلا تقبل أي أنه كذلك إذا لفظ ألف
 آثار لفظ ألفين والتغاير في اللفظ دليل التغاير في المعنى لان الالفاظ وضعت لتعريف المعاني * (فرع) *
 ولو شهد بالطلع أو البيع أو الهبة أو الصدقة أو الرهن أو الصلح واختلفا في المكان أو الزمان قبلت لأنه قول
 وأنه يتكرر وجوده الا لنكاح فان اختلفا بين شاهديه - كانا وزمانا منع قبول الشهادة * (مسئلة) *
 ولو شهدا بالرهن ومعاينة قرضه واختلفا في الايام والبلدان جازت وكذلك الهبة والصدقة والشراء وقال محمد
 لا تجوز الا أن يشهدوا باقرار الراهن أو الواهب أو المتصدق بالقبض (مسئلة) لو ادعاه بسبب كسره أو ارت
 ونحوه وبرهن على مطلق المالك لا يقبل وهذا لو ادعى الشراء من معروف بأن يقول شريته من فلان بن
 فلان الفلاني أما لو ادعاه من مجهول بأن يقول شريته من محمد أو من أحمد فبرهن على المالك المطلق تقبل لأنه
 أكثر ما فيه أنه أقر بالمالك لبيانه وهو لم يجز لأنه أقر لمجهول وهو باطل وكأنه لم يذ كر الشراء وهالك تقبل
 البينة على المالك المطلق كذا هنا واذ كر في فتاوى رشيد الدين وقيل لا تقبل في المجهول أيضا لانهم شهدوا
 بأكثر مما يدعيه هو ولأنه لما ادعى الشراء أنه ملكه بسبب لامطابقا لا تقبل ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدا
 بذلك بسبب تقبل شهادتهما ما قبل مما ادعاه أو شهدا بملك حدث فينبغي هنا للقاضي ان يسأل انه يدعي المالك في
 السبب الذي شهد به أو بسبب آخر فلو قال ادعاه بسبب هذا السبب تقبل البينة ويحكم له بالمالك بهذا السبب
 ولو ذكر سببا آخر وقال لا ادعاه بهذا السبب لا تقبل شهادتهما * (مسئلة) * ادعى مهر أخته خمسين دينارا

الله تعالى كما قاله أبو يوسف
 رحمه الله تعالى (وفي المنبوع)
 ولو كانت دابة بين رجلين
 فطالب أحدهما من القاضي
 أن يأمره بالنفقة - حتى لا
 يكون منه وعاق القاضي يقول
 لا أبي أما أن تبيع نصيبك
 منها أو تنفق عليها - كذا
 ذكر الخصاص (وذ كر)
 شمس الأئمة لسرخسي أنه
 لا يجبر واثقه سبحانه وتعالى أعلم
 * (الفصل الخامس عشر
 في الاعتراف) * (الاتفاق)
 تصرف مندوب اليه (قال)
 صلى الله عليه وسلم أيما مسلم
 أعتق مؤمنا أعتق الله بكل
 عضوه عضوا منه من النار
 (ولهذا) استحسنوا أن
 يعتق الرجل العبد والمرأة
 الأمة لتحقيق مقابلة الإهداء
 بالأعضاء (العتق) يصح من
 الحر العاقل البالغ في ملكه

(شرطه) الحرية لان العتق لا يصح الا للمالك وللمملوك (والبالوغ) لان الصبي ليس من أهله لكونه ضررا ظاهرا ولهذا نيسابورية
 لا يملكه المولى عليه (والعقل) لان المجنون ليس باهل للمعرف ولهذا الوقال البالغ أعتقت وأنا صبي فالقول قوله وكذا الوقال المعتق أعتقت وأنا
 مجنون وجنونه كان ظاهرا لوجود الاستناد إلى حالة منافسة (وكذا) إذا قال الصبي كل مملوك أملكه حرا إذا اختلف لا يصح لانه ليس باهل
 لقول - لزم (ولا) بد أن يكون العبد في ملكه حتى لو أعتق عبدا غيره لا ينفذ (لقوله) صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما لا يملك ابن آدم (وإذا) قال
 لعبده وأمنته أنت حر أو عتق أو محرر أو حررتك أو أعتقتك فقد عتق نوى به العتق أولم ينولان هذه الالفاظ صريح فيه (ولو) قال
 هتيت به الانحبار الباطل أو أنه حر من العمل صدق ديانته لانه يحتمله ولا يدين قضاء لانه نوى خلاف الظاهر (ولو) قال لا ملك لي عليك ونوى به
 الحرية عتق وان لم ينول يعتق كذا في الهداية (وفي المنبوع) إذا قال العبد - أنت لله أو نلت لله أو أنت خالص لله لم يعتق عند أبي حنيفة مطلقا
 في رواية (وفي) رواية أخرى ان نوى به العتق عتق (وقال) أبو يوسف ومحمد انه يعتق مطلقا (وفي) رواية منهما يتوقف العتق على النية (ولو)
 قال أنت عبد الله لا يعتق (إذا) قال لعبده هذا مولاي أو بأمه ولاي أو قال لا أمته هذا مولاني أو بامولاني عتق وان لم يكن له فيه نسبة (وقالت)

الاثثة الثلاثة انما كتبها فلا بد من النية (وفي الواقعات) رجل قال له بده ياسيدي أو يا سيد ان قولي به العتق عتق وان لم ينو قبل يعتق وقيل لا يعتق وقيل يعتق في ياسيدي ولا يعتق في ياسيد وقال نصير رحمه الله تعالى لا يعتق فيه الا بالنية (ولو) قال له بده يا أبي أو يا بني أو يا أخي أو يا عمي أو يا أخا لي أو لا متي يا أمي أو يا بنتي أو يا اختي أو يا عمي أو يا خالي لا يعتق في هذه الفصول كلها من غير نية (وفي الهداية) ويروي عن أبي حنيفة شاذ انه يعتق فيهما أي في يا بني أو يا أخي وهو راية الحسن عنه (وفي الولوالجي) رجل قال عبيداً أهل بلخ أحرار ولم ينو عبده أو قال كل عبد يبلغ حرأ أو قال كل عبد يبلغ رادحر أو قال كل عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينو عبده أو قال كل عبد في الارض أو قال كل عبيد أهل الدنيا أو كان مكان الاعتاق طلاق اختلف فيه المتقدمون والمتأخرون (أما) المتقدمون فقال أبو يوسف في نوادره لا يعتق وقال محمد بن عتيق (وأما) المتأخرون فقال عصام بن يوسف لا يعتق (ولو) قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبداً بالاتفاق (ولو) قال كل عبد في هذه الدار عتق عبده والفتوى على قول أبي يوسف وعصام الدين (رجل) قال لعبده ان شئت فانت حر ثم قال له لا بارك الله فيك لا يعتق لانه ليس بشتم (١٣٣) بل دعاه عليه (وفي القنية)

فرعت الباب فقالت أمها من أنت فقالت أمك الغافلة عتقت (أعتق) المحجور عليه عبد لا يعتق عليه وسعى العبد عند أبي يوسف آخرالنه لوسعي اغماي سعي لمعتقه (ولو) قال ان مت من مرضي هذا فاعلامي حر فقتل لا يعتق لانه مامان بل قتل (ولو) قال ان مت من مرضي هذا فاعلامي حر فقتل لا يعتق لانه مامان في مرضه (قال) لعبده وعبده غيره أحد كما حر يعتق عبده (ولو) قال لعبد حر أحد كما حرعتق العبد عند أبي حنيفة خلافاً لما (وروي) عن أبي يوسف ان الاب اذا وطئ جارية ولده فغنت ولد فادعاه لا يثبت نسبه بجارية مكاتبه (قال) لولاه بعني نفسي

نيسابورية وشهدت - هو ده بمخمسين محجوبة تقبل لانهم شهدوا بالاقل قاله عبد الجبار وكذا عن الساجاني وعلى العكس لا تقبل (مسئلة) ادعى نانا وشهدا بسبب ترد (مسئلة) لو ادعى مطلقا وشهد أحدهما بمطلق والاخر بسبب قبلت بخلاف عكسه وبحكم على كذا حدث فلا يكون له الزوائد من الفتاوى الرشيدية (مسئلة) قال اسمعيل المتكلم ادعى على آخر ديناً على مورثه وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه من القنية وفي المحيط خلافاً وأفتى برهان الدين بهذا الجواب مدة ثم رجع عنه بقوله انما تقبل اذا شهدوا انه مات وعليه هذا الدين مذهب مرجوع عنه وينظر في أول الشهادات من المحيط (مسئلة) ومنها شهدوا على اقرار رجل بدين وقال المشهود عليه اشهد ان هذا القدر على الآن فقال لا أدري أهو ملك الآن أم لا لا تقبل شهادته (فرع) لو أقر بدين صندرجين ثم شهد عدلان عند الشاهدين انه قضى دينه فشهدا اقراره بشهدان انه كان عليه ولا يشهدان انه عليه وكذا لو شهد أحدهما انه ملكه والاخر انه كان ملكه تقبل - هادتهم لا تغاها انه في الحال مع - في المامرو وكذا الشهادة على النكاح والاقرار انظر المحيط (فرع) ادعت نكاحه فتشهد أحدهما امرأته والاخر انها كانت امرأته تقبل وكذا لو شهد أحدهما انه أقر انها امرأته والاخر انها كانت امرأته لان الشهادة باقراره بنكاح كان شهادة باقراره بنكاح حالي لان ما ثبت يثبت في هذا الوادعي ملكا مطلقا وشهدا انه ورثه من أبيه ولم يتعرضا للملك في الحال أو شهدا انه اشترى من فلان ولم يتعرضا للملك في الحال بأن لم يقولوا هو ملكه في الحال يقبل لكن ينبغي للقاضي أن يسأل شهوده هل تعلمون انه خرج عن ملكه وكذا الوادعي انما امرأتى أو منكر وحتى وشهدا انه كان تزوجها ولم يتعرضا للملك تقبل وهذا الذي ذكرنا اذا شهدا على الماضي أو ما لو شهدا بدين في الماضي بأن ادعى دارا بدين رجل فشهدا انه كان يبيد المدعى لا يقبل ولا يقضي بشئ في ظاهر الرواية لان ما شهدا بدين في الماضي وقد عرف الخروج من يده يثبت بخلاف ما لو شهدا على الماضي وعن أبي يوسف أنه يقبل ولو شهدا باقرار المدعى عليه انه كان يبيد المدعى يقبل ولو ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه قبل يقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا الوادعي انه كان له وشهدا انه كان له لا يقبل لان اسناد المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة للمدعى في الاستناد مع قيام ملكه

قباعه عتق ولزمه الثمن والولاء لولاه (قال) لعبده اذا سقيت الحمار فأنت حر فاسقاه ولم يشرب قال العبد حر (وكذا) اذا قال ان شربت الماء كله من الكوزة فأنت حر فشربه فالعبد حر (وفي الهداية) ومن ملك دار حرم محرمة عتق عليه ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الاسلام (وعتق) المكرم والسكران واقع لص دور الركن من الال في المحل كافي الطلاق وقد بينا من قبل في فصل الطلاق (وان) أعتق حاملة عتقت وعتق حملها تبعها لانه ممل بها (وان) أعتق الحمل خاصة عتق دونها (ولو) الامية من مولاه جاز لانه مخلوق من مائه فيعتق عليه (واذا) أعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر وبسعى في بقية قيمته لمولاه عند أبي حنيفة (وقال) يعتق كله وأصله ان الاعتاق يجزأ عنه فبقية قيمته على ما عتق وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى (واذا) كان العبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان وسرا شريكه بالخيار ان شاء أعتق وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد فان ضمنه جمع العتق على العبد والولاء للمعتق وان أعتق أو استسعى فالولد بينهما في الوجهين جميعا (وان) كان للمعتق معسر فالتعريض بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى والولاء بينهما في الوجهين وهذا عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقال) ليس له الا ان يمانع البسار أو السعاية مع الاصل ولا يرجع المعتق على العبيد

والولاية لله متى (ومن) أعتق عبده على مال فقبل العبد متى وذلك مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بالف درهم وإنما يعتق بقوله
لأنه معاوضة المال بغير المال إذا عبد لك نفسك ومن قضية المعاوضة ثبوت الحكم وثبوت الحكم بقبول العرض في الحال كما في البيع
فإذا قبل صار حرا وما شرط دين عليه حتى أصبح الكفالة به (ومن) قال عبده أنت حر بعد موتى على ألف درهم فالقبول بعد الموت لا إضافة الإيجاب
إلى ما بعد الموت فصار كإلزامك أنت حر بعد موتى على ألف درهم حيث يكون القبول اليه في الحال لأن الإيجاب
التدبير في الحال إلا أنه لا يجب المال لقيام الرق فالو لا يعتق في مسألة الكتاب وإن قبل بعد الموت لم يعتق الوارث لأن الميت ليس بأهل للعق
وهذا هو الصحيح (إذا) قال المولى له لو كرهت فأنت حر وأنت حر من دبر متى أو أنت مدبر أو قد دبرتك فقد صار مدبرا لا يباع ولا يوهب
ويستخدم ويستؤجر ولا يوطأ وتنسج (وإذا) مات المولى متى المدبر من ثلث ماله لأن التدبير وصية فتعفى من الثلث حتى لو لم يكن له مال غيره
سعى في ثلثه (وان) كان على المولى (١٣٤) دين سعى في كل قبضته لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته (وولد) المدبرة

مدبر (وان) علق التدبير
بموته على صفته مثل أن يقول
لنمت من مرضى أو سفرى
أو من مرض كذا فليس
بمدبر ويجوز بيعه لأن
السبب لم ينعقد في الحال
لتردد في تلك الصفة بخلاف
المدبر المعلق لأنه علق عتقه
بمطلق الموت وهو كائن لا محالة
(وان) مات المولى على
الصفة التي ذكرها متى
كأعتق المدبر وبعده من
الثلث لأنه يثبت حكم
التدبير في آخر جز من
أجزائه حياته لا يفتق تلك
الصفة فلهاذا يعتبر من الثلث
(ومن) المقيد أن يقول ان
مت إلى سنة أو إلى عشر
سنين لماذا كرنا (بخلاف)
ماذا قال إلى مائة سنة ومثله
لا يبيش البهائي الغالب لأنه
كالكائن لا محالة (وإذا)

بخلاف الشاهدين لو أسند ما ماله إلى الماضي لأن أسنادهما لا يدل على النفي في الحال إذ لهم فائدة سوى
النفي في الحال وهي أن يشهدا بما جابنا من ملكه يقيين ولا يشهدا ببقاء الملك في الحال لأنهما لا يعرفان بقاءه
إلا باستصحاب الحال والشاهد قد يحترز عن الشهادة بما ثبت باستصحاب الحال لعدم ثبوتها بخلاف المالك
لأنه كما يعلم ثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا انظر فتاوى رشيد الدين
(الباب الرابع عشر في القضاء بشهادة السماع)
قال بعضهم شهادة السماع إما ثلاث مراتب *(المرتبة الأولى)* تفيد العلم وهي المعبر عنها بالتواتر
كالسماع بأن مكنه وجوده ومصر ونحو ذلك فهذه إذا صححت كانت بمنزلة الشهادة بالروية وغيرهما مما
يفيد العلم *(المرتبة الثانية)* شهادة الاستفاضة وهي تفيد ظنا قويًا يقرب من القطع وترفع عن شهادة
السماع مثل أن يشهد أن نافعاه ولي ابن عمر وان عمر ابن الخطاب وان عليا ابن أبي طالب وان لم يعلم ذلك أصلا
فيحوز الاستناد إليها وإذا روى أهل الرواية مستفيضون وآراءهم الغفير من أهل البلد وشاع أمرهم فيهم لزم
الصوم أو الفطر من رأوه ومن لم يره وحكمه حكم الخبر المستفيض لا يحتاج فيه إلى شهادة عند الحاكم ولا
تعديل فاه بعضهم (ومنها) استفاضة التعديل والخبر صحيح عند قوم وما يستفيض عند الحاكم من ذلك
قال بعضهم من الناس من لا يحتاج أن يسأل عنه الحاكم لا شهرته عند التوم منهم من يسأل عنه لا شهرته
وإنما يكشف عن أشكال وقد شهد ابن أبي حازم عند قاضي المدينة أو عامها فقال أما الاسم فاسم عدل
ولكن من يعرف أنك ابن أبي حازم فدل هذا على أن عدالة ابن أبي حازم لا يحتاج أن يسأل عنه وهو لا يعرف
نخصه لشهرته بالعدالة بل سأل أن يشهد عنده على عين ابن أبي حازم *(المرتبة الثالثة)* شهادة السماع
وهي التي يقصد الفقهاء الكلام عليها فالشهادة بالشهرة والسماع قبل في أربعة أشياء بالاجماع وهي
النكاح والنسب والموت والقضاء لأن هذه الأشياء مما يشتهر ويستفيض فالشهرة والاستفاضة أقيمت مقام
العيان والمباشرة كالأخبار إذا اشتهرت من النبي صلى الله عليه وسلم كانت بمنزلة السماع منه ألا يرى
أننا شهدنا نافعاه ولي ابن عمر وان عمر ابن الخطاب وان عليا ابن أبي طالب وان عبد الله بن مسعود وان لم
ندرك هؤلاء ثم الشهرة في هذه الأشياء تثبت بطريقين أحدهما حقيقة والاخرى حكمية أما الحقيقة بان

ولدت الامتن مولاه فأنه صار أم ولده لا يجوز بيعها ولا تخليها لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها (وله) وطؤها بخبره
واستخدامها وإطارتها وتزويجها لأن المالك قائم فيها فأشبهت المدبرة (ولا) يثبت نسب ولدها إلا أن يعترف به (وقال) الشافعي رحمه الله يثبت
نسبه منه وان لم يدعه لأنه لما ثبت النسب بالعقد فلان يثبت بالوطء (ولنا) أن وطء الامة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد لوجود المانع منه
فلا بد من الدعوى بمنزلة ملك العيين من غير وطء بخلاف العقد لان الولد يتبين مقصودا منه فلا حاجة إلى الدعوى (فان) جاءت بعد ذلك بولدت
نسبه بغير اقرار ومعناه بعد اتراف منه بالولد الاول لأنه بدعى الاول تعين الولد مقصودا منها فصار فراسا كما لا يعود عليها إلا أنه إذا نفاه يثني
بقوله لان فراسها ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه حيث لا ينتفي الولد بغيره إلا بالاعان لتأكد الفرش حتى لا يملك إبطاله
بالتزويج (وهذا) الذي ذكرناه حكم القضاء فاما الدبابة فان كان وطئها وحصها ولم يزل عنها لم يزل عنها بل يزمه أن يعترف به ويدعيه لان الظاهر أن الولد
منه وان عزل عنها ولم يحصها بل يزمه أن يغيثه لان هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وفيه) روايتان
أخرى بان من أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ذكرهما صاحب الهداية في كفاية المنتهى فليظن غة (وإذا) وطئ رجل بامرأة فاعتبر

ويجب بالحنث الكفارة ان شاء أعتق رقبة أو كسا عشرة مساكين كلامهم ثوباً شاملاً لبدنه فما زاد وهو ما تجوز فيه الصلاة أو أطعمهم كالطامة ولو أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام جاز عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا عن يوم واحد اعتباراً بصورة العدد ونحن اعتبرنا المعنى لأنه صار في كل يوم مصرفاً فصاح مصرف البع من كفارته كما لو صرف إلى شخص آخر عن الكفارة لان صيرورته مصرفاً باعتبار حاجته والحوائج تعدد بتهديد الأيام والمقصود بالإيجاب دفع عشر حاجات لا دفع عشرة أشخاص (وان) عجز عن أداء الكفارة بأحدى الخصال الثلاث الاطعام والكسوة والتحرير وصام

Digitized by Google

Digitized by Google

أنه حلف وإن البر به واجب يكفر انتهى (والله) يعلم أني ما فعلت كذا أو فعل فلانة على أنه يكفر (هو) يهودي أن فعل كذا فإن اعتقد أنه يمين فيمين لا غير وإن اعتقد أنه كفر يكون كفرا (وكذا) هو يرى من الله تعالى (مر) على رجل فأراد أن يقوم فقال والله لا تقوم مقام لا يلزم المارئي لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى (رجل) قال هذا الثوب على حرام يحث بلبسه (ولو) قال أن أكل الطعام فهو على حرام لا يحث بأكله (وكذا) لو قال أقوم أن أكلت عندكم طعاما فهو على حرام لا يحث بالأكلا (وفي المتن) قال كل طعام أكله في منزلك فهو على حرام فإقتباس لا يحث وفي الاستحسان يحث (امرأة) قالت لزوجه أن تعطيني حرام أو حرامك صار يميناً حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة تحث (بخلاف) ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخل فيها مكرها لا يحث ومعناه أدخل بمجول (ولو) أكره على النحول فدخل مكرها حدث (قال) لها لا تخرجي من الدار إلا بأذني فأنى حلفت بالاطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقة فيحتمل الحلف بطلاقة ولا يحتمل الحلف بطلاق غيرهما فاقوله (وفي القنية) (١٣٨) قال صاحب المحيط رجل دعت جماعة لشرب الخمر فقال أني حلفت بالاطلاق أني لا أشرب الخمر

وكان كاذباً به ثم شرب طلعت (وقال) يعني صاحب التحفة لا تطلق ديانته (وفي الولو الجي) إذا قال أن فعلت كذا فأنف درهم من مالي صدقة ففعل والرجل لا يملك الامتدانة درهم لم يلزمه الصدقة إلا بما عاك وهو المائة (رجل) قال أن فعلت كذا فأنف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم غنيت وتصديق بذلك كماه على مسكين واحد جاز أن يحب العبد يعتبر بإيجاب الله تعالى وثم يجوز الصرف إلى نصف واحد من ذلك الصنف فكذا هنا (رجل) قال أن فعلت هذا ونجوت من هذا الغم ففعلت على أن أتصدق بهذه الدراهم بكذا ثم أراد أن يتصدق بثلثه ولا يتصدق بالثلث جاز لأن دفع القيمة في حقوق الله تعالى جاز (رجل) قال الله على ثلاثون حجة كان عليه بقدر عمره لأنه يصير بمنزلة من قال لله على أن أج ستاً وعشرين فأنف قبل ذلك لا يلزم مشي لأن إيجاب العمل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله تعالى على نفسه حجاجاً أو صدقة أو صوماً أو صلاة أو ما أشبه ذلك فيها هو طاعة لله تعالى أن فعل كذا ففعل لم يمتد ذلك الذي جعل لله تعالى على نفسه ولم تجز كفاؤه اليمين (هذا) جواب ظاهر الرواية (لقوله) عليه الصلاة والسلام من نذر وسمى فعله الوفاء بما سمي (وروي) عن أبي حنيفة قرضه الله تعالى أنه رجوع عن هذا أو قال هو بالخيار إن شاء أخرج منه بعين ماسمي وإن شاء أخرج منه بالكفارة (ومشايخ) بلغ رحمهم الله تعالى يفتون بهذا وكذا بعض مشايخ بخاروا وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي واختيار الإمام الأجل برهان الدين (وهذا) إذا كان النذر علقاً بشرط لا يريد كونه أما إذا كان علقاً بشرط لا يريد كونه أما الجلب منفعة أول دفع ضرة بان قال ان شفي الله تعالى مريضاً أو رد الله تعالى غائباً أو مات عدو ففعل صوم سنة فإذا وجد لزمه الوفاء بما قال ولا يخرج عنه بالكفارة (وجه) هذه الرواية قوله عليه الصلاة والسلام النذر بين وكفارته كفارة يمين فيحمل هذا الحديث على التعليق بشرط لا يريد

الشهادة لا تجوز حتى يكون شهود الأصل مريضاً أو على مسيرة سفر لأن فيها زيادة تمكن نعمة وأمكن الاحتراز عن الجحش من الشهود فلا يعمل إلا عند العجز وذلك بالمرض أو بالسفر وأقل مدته ثلاثة أيام وعن أبي يوسف أنه جوز شهادة الفرع إذا كان الأصل في موضع لو غدا إلى مجلس الحكم لا يمكنه أن يبيت بأهله أحياء للحقوق وأما كية الشهادة من الأصل ذكر في الجامعين ولا تجوز الشهادة على الشهادة حتى يقول الأصل أشهدوا على شهادتي بذلك أو أشهدوا أن فلاناً أقر عذري أن فلاناً عليه ألف درهم فاشهدوا على شهادتي بذلك إذا احتج اليه بالان الشهادة على الشهادة فوكيل وتحميل لأنه لا بد من نقل الشهادة إلى مجلس القاضي فلما لم يكن يدين النقل لم يكن يدين التحمل والتحميل لا يصح إلا بالامر ولهذا لو نسي الأصل الفروع عن الشهادة بعد الأمر على بالنسي * (فرع) * لو قال أشهدوا على شهادتي فشهد بها رجل آخر لم يشهد على شهادته لأن التحمل شرط ولم يوجد بخلاف القاضي إذا أشهدوا على قضية فسمع ذلك آخرون منه وسع السامعين أن يشهدوا الآن قضاء حجة بمنزلة الأقرار فيصح التحمل من غير تحميل * (مسئلة) * ولو قال أشهدوا على كذا أو قال أشهدكم فاشهدوا أو فاشهدوا بشهادتي لا يصح لأنه لم يوجد التحمل لأنه لم يأمرهم بنقل شهادته بل أمرهم بأن يشهدوا على فلان بأصل الحق وإيس لهم ذلك لأنهم لم يعلموا بوجوب الحق وأما كيفية الادعاء من الفروع بأن يقول الفرع عند الخاككم شهد فلان بن فلان على أقرار فلان بن فلان بكذا أو أشهدني على شهادته وأمرني أن أشهد على شهادته وأنا أشهد على شهادته * (مسئلة) * لا تجوز شهادة واحد على واحد لأنها ليست بحجة وانما تجوز شهادة اثنين على شهادة اثنين ومعناه أن يشهد اثنان على شهادة كل واحد منهما على الوصف الذي ذكرناه أو يشهد اثنان على شهادة هذا أو آخران على شهادة آخر * (فرع) * لو شهدوا على شاهد رجل واحد ما يشهد بنفسه أيضاً لا يجوز لأن شهادة الأصل الحاضر على شهادة الأصل الغائب غير مقبولة لأن الوقت أدى إلى أن يثبت بشهادته ثلاثة أرباع الحق نصف الحق بشهادته وحده وربع الحق بشهادته مع آخر على شهادة آخر ولا يجوز أن يثبت بشهادة الواحد ثلاثة أرباع الحق لأنها شاطرا حجة فبق على شهادة الأصل الغائب شاهد واحد فلا يثبت شهادة الأصل الغائب * (مسئلة) * ذكر الناطق في واقعاته أن الشهادة على الشهادة في الوقف لا تجوز والعصم أنما تجوز لما

تعالى جاز (رجل) قال لله على ثلاثون حجة كان عليه بقدر عمره لأنه يصير بمنزلة من قال لله على أن أج ستاً وعشرين فأنف قبل ذلك لا يلزم مشي لأن إيجاب العمل بعد الموت لا يتصور (ان) جعل لله تعالى على نفسه حجاجاً أو صدقة أو صوماً أو صلاة أو ما أشبه ذلك فيها هو طاعة لله تعالى أن فعل كذا ففعل لم يمتد ذلك الذي جعل لله تعالى على نفسه ولم تجز كفاؤه اليمين (هذا) جواب ظاهر الرواية (لقوله) عليه الصلاة والسلام من نذر وسمى فعله الوفاء بما سمي (وروي) عن أبي حنيفة قرضه الله تعالى أنه رجوع عن هذا أو قال هو بالخيار إن شاء أخرج منه بعين ماسمي وإن شاء أخرج منه بالكفارة (ومشايخ) بلغ رحمهم الله تعالى يفتون بهذا وكذا بعض مشايخ بخاروا وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي واختيار الإمام الأجل برهان الدين (وهذا) إذا كان النذر علقاً بشرط لا يريد كونه أما إذا كان علقاً بشرط لا يريد كونه أما الجلب منفعة أول دفع ضرة بان قال ان شفي الله تعالى مريضاً أو رد الله تعالى غائباً أو مات عدو ففعل صوم سنة فإذا وجد لزمه الوفاء بما قال ولا يخرج عنه بالكفارة (وجه) هذه الرواية قوله عليه الصلاة والسلام النذر بين وكفارته كفارة يمين فيحمل هذا الحديث على التعليق بشرط لا يريد

كونه والحديث الاول على التعليق بشرط يدكونه ليكون جمع بين الحديثين هكذا ورد الصواب في الحديث في ايمان السكاني (وكذا) لو قال على المشي الى بيت الله تعالى أو الى الكعبة أو الى مكة فليزومه احرام وهو بالخيار ان شاء أحرم بالحج وان شاء أحرم بالعمرة لان هذه اللفظة صارت كناية عن ايجاب الاحرام عرفا كما لو قال الله على ان اضرب بثوبي طليم الكعبة فانه يكون نذرا بالصدقة بخارج من حيث العرف فكذا هذا (ولو) قال على المشي الى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم أو الى المسجد الأقصى لا يلزم شيء لان العرف المنعقد في المشي الى بيت الله سبحانه وتعالى لا يدل على الاعتقاد في المشي الى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والصلاة والسلام الى المسجد الأقصى لان حرمة ما دون حرمة بيت الله تعالى حتى حل دخولها من غير احرام (ثم) اذ الزم حجة أو عمرة فان شاء اعتبر أو حج ماشيا وان شاء ركب وذبح له كونه شاة (ولو) قال على المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم شيء (وقالا) يلزمه (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه أبوه امرأة لا يحنت (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه رجل امرأة تغير اذنه فبلغه فأجاز بالقول (١٣٩) أو بالفعل كسوق الهدي وغيره

اختلاف المشايخ فيه فمنهم من قال يحنت في الوجهين ومنهم من قال يحنت في الوجه الاول ولا يحنت في الوجه الثاني (رجل) حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج ثم طلق امرأته ثم تزوجها لا يحنت لان البين على غيرها ألا ترى انه لو حلف أن لا يطأ امرأة أو طأها رجل كان له أن يطأ نساءه وجواربه (حلف) لا يتزوج من امرأة شهد شاهدان سرا يحنت لانه لا يتصور بدون الشاهدان فان أشهد ثلاثة فهو علة نية (رجل) وكل رجل أن يزوجه امرأة أو يعتق عبده أو يطلق امرأته ثم حلف الموكل أن لا يتزوج ولا يعتق ولا يطلق ثم فعل الموكل ما وكله به حنت الموكل في عينه لان الموكل

فيهم من ايجاب الونف (مسئلة) ولا تجوز الشهادة على الشهادة في الحدود والقصاص خلافا للشافعي فان شهد شاهدان على شهادة شاهدين بان قاضي ياد كذا ضرب فلانا حاد في قذف تقبل لان الشهادة قامت على استيفاء الحد لا على ايجابه لانهم شهدوا انه حده حد القذف والشهادة على الشهادة تقبل على استيفاء الحد وكفى كتاب الديان انه لا تقبل (مسئلة) او تد شاهد الاصل ثم أسلف شاهد الفرع لا تقبل لان بالردة بطل الامر بالشهاد فيعتبر بمال بطل بنه ولو بطل الامر بنه بعد الاشهاد لا تقبل شهادة الفرع فكذا هذا (مسئلة) شهد على شهادة قاضين فرد القاضي لتهمة الاصول ثم تاب شهود الاصل لم تقبل شهادة الاصل ولا الفرع لان المردود كان شهادة الاصول لان الفروع تنقلوا شهادة الاصول فيعتبر بمالوشهد الاصل بنفسه فرد القاضي شهادته بتهمة الكذب لا تقبل شهادته في هذه الحادثة ولا شهادة فرعه أبدا فكذا هذا (مسئلة) شهد على شهادته كافر بن أو عبد بن ثم أسلف أو أعتق أجازت الشهادة لان الامر بنقل الشهادة من الاصل قد صح لانه من أهل الشهادة حالة الامر بالنقل وان لم يكن انخروج أهله لعل لانه يتوهم ان يصير أهله في الثاني فصع العمل منه لانه من أهل المعرفة والتمييز

(فصل) ذكر في المتن تجوز شهادة الابن على شهادة أبيه وعلى قضائه وعلى كتابه وذكر الخصاص في أدب القاضي انه تجوز شهادة الابن على شهادة أبيه ولا تجوز شهادته على قضائه فرقي بين الشهادة والقضاء والفرق ان القضية فعل أبيه والابن قائم مقام الاب في الشهادة والاب لو شهد على الحق يقبل فكذا الابن والاب لو شهد على فعل نفسه لا تقبل فكذا الابن اذا قام مقامه في الشهادة وذكر الشيخ الامام أبو بكر بن سهل السرخسي رحمه الله في شرح أدب القاضي هذا قول أبي يوسف وعلى قول محمد تقبل هذه الشهادة في الوجهين كما ذكر في المتن لانه لا منفعة للاب في هذه الشهادة ولا دفع مفرم ولا جاب فمن

(الباب السادس عشر في القضاء بشهادة الابداد)

الابداد الذين هم المتفرقون واحد بهم يد مثل مدمن التبدد مأخوذ من قولهم بدد الله شمل العروة ولان الشهود شهدوا في ذلك مفترقين واحدهما ووضع آخر واحد اليوم واحد غد واحد على معنى واحد على آخر قال في الوفاة في كتاب النكاح وحضور حرين مكلفين مسلمين سامعين عاقلين

في هذه العقود نائب من كل وجه جعل عبارته كعبارة الموكل بنفسه بخلاف البيع والشراء لان حقوق العقد تتعلق به دون الموكل فلا يصير الخالف بفعل وكيله بائنا ولا متهربا (هذا) اذا كان الخالف عن يلى البيع والشراء بنفسه ولو كان ممن يطوؤ امره الى غيره كالسلطان ونحوه يحنت في عينه وان كان ممن يطوؤ مرة يباشرا أخرى فالحكم للغالب (وفي الخلاصة) رجل أراد أن يتزوج امرأة أو له امرأة أخرى فأبى أهل المرأة أن يتزوجها لمكان تلك المرأة فاحتبس في المقبرة ثم قال كل امرأة أو سوى المرأة التي في هذه المقبرة فهي طالق فحسبوا أنه ليس له امرأة في الاحياء لا يحنت وهي الحية لانه في العناق أيضا (وفي البرازي) رجل قال لاجنية مائة في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها المرأة لا يقع (ولو) قال ان تزوجتك مائة في نكاحي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوجها ثم تزوجها ثم تزوج غيرها تطلق لعمدة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنبية (وكلمة) مادام وما زال وما كان غاية تنتهي البين بما اذا حلف لا يفي به كذا مادام بخلاف انتهى البين بالمرج فلو فعل بعد العود لا يحنت وكذا اذا حلف لا يشرب النبيذ مادام بخلاف الفرج وعاد وشرب لا يحنت (والقصة) أبو اليت شرط لزوج باهله ومناحه كافي قوله والله لا أكلن مائة في هذه الدار ولم يشترط الإمام الفضل رحمه الله تعالى

(قلت) وهذا يؤيد ما أنفي به جدى شيخ مشايخ الاسلام في المسئلة التي مررت في فصل الوقف فانظر رجل الله تعالى في ذلك وعليك بالنأمل الصحيح (وفي الولوالجي) رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل مع اليمينتان (ولو) حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لا يحنث (وان) نقب بابا آخر فدخل - حنث لانه دخل من بابه وان نوى ذلك الباب بعينه لم يدين في القضاء (رجل) حلف بما لا يلاق امرأته أن لا يخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو يراها فمنعها أو لم يمنعها لا يحنث لانها خرجت بعلمه (رجل) قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح ووزت في دار الجار فذلك من الحيل وأنه لا يحنث والصحيح أنه يحنث (رجل) أخذ لقمة فوضه في فمها فقالت له رجل امرأته طالق ان أكلتها وقال آخر امرأته طالق ان أخرجهما من فمك فكل البعض وأخرج البعض لم يحنث لان شرط الحنث كل الكل (رجل) قال لامرأته ان لم تتعشى الليلة فبعدي حرفا كلك لقمة واحدة يحنث لان اللقمة الواحدة لا تكون عشاء (ولو) قال لامرأته (١٤٠) ان لم تطبخي في قدر فيه منوان من الملح ولا ملح في المعاجين فانت طالق تطبخ بيضا في منوان من الملح (رجل) حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فشق عليه النحريل من الامتعة فانه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يحنث (ولو) حلف بطلاق امرأته أنه لا يصوم شهر رمضان فالحيلة فيه أن يسافر ولا يصوم (حلف) ليغدر به اليوم بألف درهم فاشترى له رغبيا بألف درهم ففداه لا يحنث لانه تحقق شرط البر وكذا لو قال ان لم أعطي مملوكا بألف درهم فعلى كذا فاشترى مملوكا بألف درهم يساوي شيئا قليلا فاعقبر لانه تحقق شرط البر (حلف) لا يقر بامرأته فاستاق على قفاه فهاضت المرأة ففقت حاجتها لا يحنث لان شرط الحنث الوطء وهو في هذه الحالة لا يسمى واطنا هكذا

الزوجين لاعدائهما فلا يصح ان يسمع أحد الشاهدين دون الآخر ولولو أعاذ النكاح وسمع من لم يسمعه أو لولا الآخر (الباب السابع عشر في القضاء بشهادة الاستغفال) * وصو رت ما اذا كان رجل على آخر حق فذكر في السرى ويحسد في العلانية ويجوز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتمل بان أدخل قوما من العدول في بيته ثم استخضر من عليه الحق فاطر بذلك سرا وخرج فسمعه الشهود دخل لهم أن يشهدوا عند علماء ثلاثان العلم قد حصل وقيل لا يحل لان فيه تدلسا وغرورا ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه ويعرفونه وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا فان شهدوا وفسروا والقاضي شهدتهم لم تقبل شهادتهم الا اذا أحاطوا بعلمه بان رأوه دخل بيته وأعلموا أنه ليس في البيت غيره وليس لهذا البيت مسلك آخر وسمعوا اقراره بحيث لا يشتبه عليهم حاله محل لهم الشهادة انظر شرح التحرير * (مسئلة) * وسئل بعض العلماء هل يجوز للشاهد أن يحنث ليشهد على المقر فأجاب بأنه يتحقق ان لا يحيط بالشهادة علميا كما كان بين الخدم من ثم قال ولكن ان تحقق الاقرار كما يجب فليشهد * (تنبيه) * وحيث أخرنا شهادته فلا يكون من باب الحرص على التحمل * (تنبيه) * ينبغي للشاهد ان يفتنه ان يرفع نفسه عن ان يحنثي اليش - وهذا مما لا ينبغي ان يفتنه ولا يفرض عليه فان فعل فقد فعل ما لا يليق بالفضلاء ولا يختاره العقلاء

الزوجين لاعدائهما فلا يصح ان يسمع أحد الشاهدين دون الآخر ولولو أعاذ النكاح وسمع من لم يسمعه أو لولا الآخر (الباب السابع عشر في القضاء بشهادة الاستغفال) * وصو رت ما اذا كان رجل على آخر حق فذكر في السرى ويحسد في العلانية ويجوز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتمل بان أدخل قوما من العدول في بيته ثم استخضر من عليه الحق فاطر بذلك سرا وخرج فسمعه الشهود دخل لهم أن يشهدوا عند علماء ثلاثان العلم قد حصل وقيل لا يحل لان فيه تدلسا وغرورا ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه ويعرفونه وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا فان شهدوا وفسروا والقاضي شهدتهم لم تقبل شهادتهم الا اذا أحاطوا بعلمه بان رأوه دخل بيته وأعلموا أنه ليس في البيت غيره وليس لهذا البيت مسلك آخر وسمعوا اقراره بحيث لا يشتبه عليهم حاله محل لهم الشهادة انظر شرح التحرير * (مسئلة) * وسئل بعض العلماء هل يجوز للشاهد أن يحنث ليشهد على المقر فأجاب بأنه يتحقق ان لا يحيط بالشهادة علميا كما كان بين الخدم من ثم قال ولكن ان تحقق الاقرار كما يجب فليشهد * (تنبيه) * وحيث أخرنا شهادته فلا يكون من باب الحرص على التحمل * (تنبيه) * ينبغي للشاهد ان يفتنه ان يرفع نفسه عن ان يحنثي اليش - وهذا مما لا ينبغي ان يفتنه ولا يفرض عليه فان فعل فقد فعل ما لا يليق بالفضلاء ولا يختاره العقلاء

(الباب الثامن عشر في القضاء بالشهادة بغلبة الظن) * اعلم ان الشرع لم يعتبره مطلق الظن في غاب المسائل وانما يعتبر ظنا ونامقيدة مستفادة من أمارات مخصوصة وذلك قبل الاصيل فيه الى القطع كالشهادة ان المديان معدوم فانهم انما يشهدون على علمهم وقد يكون الباطن بخلافه فاستظهر باليمين في ذات على المشهود له فبقيام اليقينة على ذلك مع عينه استحق حكم العدم وسقط طعنه الطلب مادام على تلك الحال * (مسئلة) * وكذلك الشهادة لامرأة غاب زوجها وتزكها بغير نفقة لان الشهادة فيه على العلم دون البت فاذا قامت بذلك عند الحاكيم وشهد بها الشهود استظهر علم باليمين على صحة ما شهد به الشهود ولها بمقارنة اليمين للشهادة وجب لها الحكم بذلك * (مسئلة) * ومن ذلك الشهادة على عدة الورثة لا بد ان يقولوا انه وارثه لا يعلمون له وارثا غيره ولا يكاف الشهود ان يقولوا انه لا وارث له على

قال بعض المشايخ (وذكر) بعضهم أنه يحنث وعليه الفتوى (ولو) حلف لا يكاف فلا نكاح اليه وأرسل لم يحنث لان الكلام البينات على المشاهدة (رجل) هرب ودخل في دار رجل حلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو ان اراد به أنه لا يدري في أي مكان هو من الدار لا يحنث لانه بانتهى كلام الولوالجي * (الفصل السابع عشر في البيوع) * (البيع) ينقذ بالاجاب والقبول اذا كانا باقيا في الماضي مثل أن يقول أحدهما باعت ويقول الآخر اشتريت لان البيع انشاء نصرف والانشاء يعرف بالشرع والموضع لا لاخبار قد استعمل فيه فينقذه (ولا) ينقذ بالظن أحدهما للفظ المستقبل بخلاف النكاح (وقوله) رضى أو أعطيت بكذا أو خذنى معنى قوله رضى واشتريت لانه يؤدى معناه والمعنى هو المعترفى هذه العقود (وفي الفتية) رجل دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير لأخذهم آمنه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال كل ما تهم بد ينار فسكت المشتري ثم طلبه منها الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفعها اليك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري وجاء في غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع أن يمنعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الاول (قال) رحمه الله تعالى ولهذا زيادة على ما في النظمين والخسب وهو الصحيح (وفي المنبيع) انعقاد البيع تارة يكون بانقول وتارة يكون بالفعل من غير قول بان يكون بلاعطاء والاخذ وهذا يسمى

بيوع التعاطى (وفى الأخيرة) اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى ان الاصل ان يبيع الجاني بشرط: في بيع التعاطى أو من أحدهما يكفى فاشترى محمد
 وجه الله تعالى في الجامع الصغير أن تسامح المبيع بكفى (وفى المجتبى) قال بكم يبيع ظهير حنيفة قال بدوهم فقال أعزله فعزله فبيع (وكذا)
 لوقاله: أنه لا يقبل فوزه وهو ساكت ثم امتنع من دفع الثمن وأخذ اللهم وأدفع الدارهم وامتنع القصاب من وزن اللهم أجبرهما القناضى
 عليه فثبت بهذا ان يبيع التعاطى كما ثبت بتقابض البدلين ثبت بقبض أحدهما أي ما كان على وجه الشراء (واتفق) صدر القضاة وغيره على
 أن يبيع التعاطى يبيع وان لم يوجد تسليم الثمن اهـ (واذا) أوجب أحد المتعاقدين البيع فلا يخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء
 رد وليس له أن يقبل في بعض المبيع ولأن يقبل المشتري ببعض الثمن اعدم رضاه الآخر بتريق الصفة الاذا بين ثمن كل واحد دلالة
 صفتان معنى وأيه اقام عن المجلس قبل القول بطل الاجاب لان القيام دليل الاعراض والرجوع فله ذلك على ما ذكرناه (واذا) حصل
 الاجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لاحدهما الا من عيب أو من عدم روية (وقال) الشافعى (١٤١) رحمه الله تعالى يثبت لكل واحد منهما

خيار المجلس (ويجوز)
 البيع بثمن حال ومؤجل
 اذا كان الاجل معلوما
 (رجل) باع شيئا معينا لآخر
 بثمن مؤجل الى سنة ولم
 يسلم المبيع حتى انقضت
 السنة ثم سلم المبيع فله المشتري
 سنة أخرى بعد تسليم المبيع
 (وقال) ليس له الا السنة
 الماضية (ومن) أطلق
 الثمن في البيع كان على
 غائب نقد البلد لانه
 المتعارف (فان) كانت
 النقود مختلفة فالبيع فاسد
 الآن يبين أحدهما وهذا
 اذا كان الكل في الرواج
 سواء لان الجهالة مفضية الى
 المنازعة الا ان ترفع الجهالة
 بالبيان أو يكون أحدهما
 أغلب وأروج فيئذ
 يصرف اليه تحرر بالعواز
 (وهذا) اذا كانت مختلفة

البنات وكذلك شهدتهم في الشيء المستحق لا بد ان يقولوا لا نعلم أنه باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده
 بوجه من وجوه انتقالات الاملاك ولا يشهدون في الاستحقاق ولا في عدة الورثة على البت فلو قالوا لا وارث له
 غيرهم أصلا على البت أو قالوا شهد انه شيء لم يعم ولا فوته كانت شهادة زور وقال ابن أبي ليلى الشهادة في
 ذلك على البت والصحيح قولنا لانه لا علم للشاهد بنفى وارث غيره على القطع والبنات لانه لا يمكنه ان يستصحب
 جميع عمره بحيث لا يقبض عنه حتى يعلم انه لا وارث له غيره فكانت الشهادة بنفى وارث آخر شهادة بما لا علم له
 فلا تقبل قال القرأى اعلم ان قول العلماء ان الشهادة لا تجوز الا بالعلم ليس على ظاهره فان ظاهره يقتضى انه
 لا يجوز ان يؤدى الشاهد الامل هو قاطعه وليس كذلك بل حاله الاداء عند انماعه عند الشاهد الظن الضعيف
 في كثير من الصور بل المراد بذلك أن يكون أصل المدرك علم فقط فلو شهد بقبض الدين جاز أن يكون الذى
 عليه الدين قد دفعه فتجوز الشهادة عليه بالاستصحاب الذى لا يفيد الا الظن الضعيف وكذلك الثمن في المبيع
 مع احتمال دفعه وبشهادة في الملك الموروث لو ارثه مع جواز بيعه بعد أن ورثه وشهد بالاجارة ولو لم الاجرة
 مع جواز الاقالة بعد ذلك بناء على الاستصحاب والحاصل في هذه الصور كلها وشبهها انما هو الظن الضعيف
 ولا يكاد يوجد ما يبق فيه العلم الا القليل من الصور وفي ذلك النسب والولاة فانه لا يقبل النقل فيبقى العلم
 على حاله ومن ذلك الشهادة بالاقرار فانه اخبار عن وقوع النطق في الزمان الماضى وذلك لا يرفع ومن ذلك
 الوقف اذا حكم به حاكم أما اذا لم يحكم به حاكم فان الشهادة انما فيها الظن فقط فاذا شهد بان هذه الدار
 وقف احتمل أن يكون حاكم حتى حكم بنقضه

(الباب التاسع عشر في القضاء بشهادة النقي)

قال القرأى اشهر على السنة الفقهاء ان الشهادة على النقي غير مقبولة وفيه تفصيل فان النقي قد يكون معلوما
 بالضرورة أو بالظن الغالب الناقى من الفحص وقد يعرى منه ما فهذه ثلاثة أقسام القسم الاول تجوز
 الشهادة به اتفاقا كلو شهد أنه ليس في هذه البقرة النقي بين يديه فرس ونحوه فانه يقطع بذلك وكذلك تجوز
 أن يشهد أن زيد لم يقتل عمرا بالاس لانه كان عنده في البيت لم يفرقه وأنه لم يسافر لانه رأى في البلد فهذه
 شهادة صحيحة بالنقي الثاني تجوز الشهادة به أعنى بالنقي مستندا الى الظن الغالب وذلك في صورتهما التفلين

في المالية فان كانت سواء فيها كالثنائى والثلاثى جاز البيع اذا أطلق اسم الدراهم وينصرف الى ما قدر به من أى نوع كان لانه لا منازعة ولا
 اختلاف في المالية كذا فى الهداية (وفى البرازى) سواء موباهة شرة فقال البائع بعشرين فذهب به المشتري ولم يقل شيئا فان كان الثوب
 في يد المشتري فالبيع بعشرين وان كان في يد البائع ودفعه اليه فذهب به المشتري وقيل بأخرهما كالما اذا مضى على العقد بعد اختلاف كل منهما ينظر
 الى آخرهما كالما فيحكم بذلك (ويجوز) بيع الحبوب المتوضعة فاو كى لا وبانما يجوز مجهولى المقدار (وعن) أبى حنيفة رحمه الله ان البيع
 بفسد قيمه ما قال صاحب الهداية والاول أصح (وعن) أبى يوسف رحمه الله تعالى انه فرق بين الاناء القابل لزيادة وغير القابل فأجاز البيع
 فيما لا يقبلها كالعشت من لا وأفسده فيما يقبلها كالزيتيل وأجاز بوزن هذا الحجر لا بوزن هذا البطحنة (اشترى) أرضا وكره دودها
 لأذره هاتولا وعرضا جاز (واذا) عرف المشتري الحدود لا الجيران يبيع وان لم يذكر الحد ودولم يعرفها المشتري جاز البيع اذا لم يقع بينهما
 تحاحد (وجعل) البائع بالمبيع لا ينع وجعل المشتري يمنع (بعثك) نصيبى من هذه الدار ولم يعلم به البائع وعلم به المشتري جاز اذا أقر البائع
 انه كما يقول المشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى لم البائع أم لا ومع ذلك لو قبض وباع صح كالبيع الفاسد

(ذات) وما أحب المتبع أوضاع المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث قال رجل باع نصيبه من هذه الدار وهو لا يعلم مقدار نصيبه واشترى أيضا لا يعلم ذلك فالبيع فاسد في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وروى) عنه أيضا أنه يجوز مطلقا سواء علم المتبايعان ذلك أو لم يعلموا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (وروى) عنه أيضا أنه بشرط علم المشتري لا غير وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر الرواية (فان قلت) ما فائدة وضع المسئلة في الدار هل يكون مجرد بيان التصوير أو للاختلاف في القول ليكون الحكم فيه خلاف الحكم في الدار (قلت) ما رأيت فيه نقلا صريحا ولكن الظاهر أنه لا فرق بين الدار والمنقول (وذ كر) في الفتاوى أنه إذا باع نصيبه من أشجار بغير إذن الشريك بغير أرض فان كانت الأشجار قد بلغت أو انقطعها فالبيع جائز وان لم تبلغ لم يجرأه (قال) المشتري في يدك أرض خراب لا تساوي عشرة فبعها في ستة فقال بعتهم ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من ذلك جاز (رجل) اشترى ثيابا في جراب أو زيتا في زق أو حنطة في جوالق فلم يربح بوزن الخباز إذا رآه (وفي) (١٤٢) النخبة) صورة المسئلة أن يقول بعت منك الثوب الذي في كتي هذا وصفته كذا وألم يذ كر

الصفة أو يقول بعت منك هذا الجارية المنتقبة (وأما) إذا قال بعت منك ماني كتي هذا هل يجوز هذا البيع أم لا لم يذ كر في المبسوط قال عامة مشايخنا رحمه الله اطلاق الجواب يدل على جوازه عندنا وبعضهم قال لا يجوز لجهالة المبيع (وفي) المبسوط الإشارة إليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى إذا لم يشر إليه أو الى مكانه لا يجوز بالاجماع (إذا) باع شيئا لم يره بأرورث شيئا بعه قبل الرزق يلزم البيع ولم يتخير وكان أبو حنيفة أولا يقول له الخيار اعتبارا بحيار العيب والشرط ثم رجع وقال لا خيار له (وفي) المتبع) وإذا اشترى شيئا لم يره ثم قال اقبضه اني اشتريت سلعة فاذهب فانظر اليها فان

فان الحاصل فيه انما هو الظن الغالب لانه يجوز عقلا حصول المال للمفاس وهو يكتمه ومنها الشهادة على حصر الورثة وأنه ليس له وارث غيره - هذا مستند الشاهد الظن وقد يكون له وارث لم يطالع عليه فهي شهادة على النفي مقبولة - وسياقنا لذلك من بديان ان شاء الله تعالى الثالث ما رى عنه ما مثل أن يشهد أن زيد لم يوف الدين الذي عليه أو ما باع سلعة ونحو ذلك فهذا نفي غير منضبط وانما يجوز الشهادة على النفي المنضبط قطعاً أو ظناً * (فرع) * الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها نفي بأن يقول هذا غلامه نزع عنده أو هذه دابته نعت عنده ولم يزل مال كاله هل تقبل اختلاف المشايخ فيه والاصح قولهما كذا في الفتاوى * (فرع) * شهد الله أقرب من يوم كذا وصنع شيئا في مكان كذا فبرهن المدعى عليه أنه لم يكن في ذلك اليوم في مكان ذ كر الا لأن وكان في مكان كذا لا تقبل لانها قامت على النفي لان قولهما كان في مكان كذا نفي معنى ولو كان اثباتا صورة إذا الغرض نفي ما قامت عليه البينة الاولى * (مسئلة) * لو آمن الامام أهل مدينة فاختلطوا بأهل مدينة أخرى وقالوا كذا جعنا فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان فيها تقبل الشهادة قاله في الوقعات * (فرع) * الشرط يجوز اثباته ببينة ولو كان نفيها كقولنا لقنه ان لم أدخل الدار اليوم فانت حر فبرهن القن أنه لم يدخل الدار يعنى قبل فعله هذا لو جعل أمرها يدها ان ضرها بغير جنانية ثم ضربه او قال ضربه بجنانية وبرهنت أنه ضربه بغير جنانية ينبغي أن تقبل بينهما وان قامت على النفي لقيامها على الشرط من المبسوط * (مسئلة) * حلف ان لم تحب صهرتي هذه الليلة فامرأته كذا فشهدا انه حالف كذا ولم تحب صهرته في تلك الليلة وطلقت امرأته تقبل لانها على النفي ووردت على اثبات الطلاق حقيقة والعبرة بالمقاصد لا بالصور كقولنا شهدا أنه أسلم واستثنى وشهدا أن أسلم ولم يستثنى تقبل بينة اثبات الاسلام ولو كان نفي انفي اذ غرضها اثبات اسلامه انظر الفتاوى الصغرى * (مسئلة) * قال في الاصل الوارث لو كان يحجب بغيره كجد وجدة وأخ وأخت لا يعطى شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة أو يشهد انهما لا يعلمان وارثا غيره لان ارث الاخ والاخت معلق بشرط الكلالة وهي من ليس له والد ولا ولد فلم تثبت هذه الشروط بنص من الشهود لا يرث ولو قالوا لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى وقد تقدم في القسم الثاني من هذا الباب احتج ابن أبي ليلى أنهم ما جاز فاذا لا طر بق لهم الى معرفة نفي الوالد ولنا العرف

كانت تصلح فارض بها وذهب ورضى بها ذ كر شيخ الاسلام في باب الخيار بغير شرط ان هذا لا يجوز (ورأيت) في موضع فان آخر ان هذا لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد وأما عند أبي حنيفة فان قبل يجوز فله وجه وان قبل لا يجوز فله وجه (دار) بين اثنين باع أحدهما نصفها ينصرف الى نفسه أما لو عين نصفها وقال بعت منك هذا النصف فلا يجوز (رجل) مات وترك بنتين فباع أحدهما نصفها من البنت الأخرى ان كان نصيبها مع الوالد لا يجوز (وفي) شرح الطحاوي ان باع نصيبها من كل شيء يجوز اما إذا عينت عينها وباعته لا يجوز (وفي المحيط) رجلان بينهما دار فباع أحدهما نصف بيتا شاعرا وباتت ما لم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز لأن شريكه يتضرر بذلك عند القسمة (ولو) كان بين رجلين عشرة من الغنم أو عشرة أثواب هروية فباع أحدهما نصف ثوب بعينه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا جائز (سكة) غير نافذة اجمع أهل اقباع والسكة لا يجوز وكذا الواقسموها (رجل) اشترى قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة فقد البيع هذا إذا كان المسجد مضمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد (وفي الخلاصة) ولو ضم الوقف مع الملك وباعهما (أجاب) شمس الأئمة الحلواني انه لا يجوز كالمسجد (وقال) ركن الاسلام على السعدى يجوز في الملك ثم رجع شمس الأئمة الى قول ركن

الاسلام (وفي القنية) رجل باع أرضاً فيها مقابر صخ اليبيع فيما وراء المقابر (وفي) أدب القضاء لقاضي القضاة شمس الدين السروجي باع قرية بغير استثناء المقبرة والمجدر جازي الملك في الأصح لأن الوقف مصون (قلت) ولأنه مستثنى شرعاً والله سبحانه وتعالى أعلم (رجل) اشترى صدين منقعة واحدة فاذا أحدهما حرق اليبيع في المبد فاسد سمي ثمن كل واحد منهما أولاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وعندهما) أن لم يسم فسد وان سمي جازي القن (وكذا) إذا باع ذنين من الخيل فاذا أحدهما خروا جميعاً ذبحتين فاذا أحدهما ماميته أو متروكة التسمية عدا (وهذا) إذا قال بعتهما وان جع بين عبده وحر وقال بعث أحدهما فقبل الآخر صريح في القن تصح بالتصريف بخلاف المسئلة الأولى لأنه جعل قبول العقد في الحر شرطاً للعقد في العبد وهذا شرط فاسد فيفسد (وكذا) في قوله أنه تمت أحدهما أو طلق بخلاف قوله أحدهما حر لأنه اخبار وهذا إنشاء (واذا) باع عبده وعبده غيره بألف كل واحد منهما بمائة ولم يجوز ذلك الغير جازي عبده والله سبحانه وتعالى أعلم (نوع في الأوراق والأشجار والزرع والثمار) (رجل) اشترى أوراق التوت أن اشترى (١٤٣) على أنه يأخذها من ساعته يجوز ولو اشترى من غيره ما لم يأخذها

ولو اشترى من غيره ما لم يأخذها اليوم جازوان مضى اليوم فسد البيع لأن ما يحدث بعد البيع بضى الساعات لا يمكن الاحتراز عنه فحصل عفو وان اشترى ما على أن يأخذها شافشاً لا يجوز لأنه يزداد فيختلط المبيع بغير المبيع (وكذا) لو اشترى ما على أن يتركها على الشجر والحيلة أن يشتري الشجرة بأصلها فيأخذ الأوراق ثم يبيع الشجر من البائع (ولو) ذهب وقت الأوراق فأراد الرجوع بالثمن أن اشترى ما مع الأغصان وبين موضع القطع لا يرجع وهل للعامل من الأغصان وأوراق الشجر حصة يأتي في فصل المزارعة أن شاء الله تعالى (وفي) فتاوى قاضي خان

فإن مراد الناس به لانه لم له وارثاً غيره فهذه شهادة على النفي قبلت لاسرائها تقبل على الشرط ولو كان نفيها وهذا كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهد أنه وارثه ولم يقول لا وارث له غيره أو لانه لم يتلوم القاضي زماناً جاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في المسئلتين يعني فيما قال لا وارث له غيره أو لانه لم يتلوم وفيما قال لانه لم يتلوم من مذهبه وعندهما يكفل في المسئلتين ومدة التلوم مقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة بيينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم له ما جابا كثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند أبي يوسف يحكم لهما بأقل النصيبين له الربع ولها الثمن (فرع) لو شرط على الغائر الارضاع بنفسها فأرضعته بلبن شاة فلا أجر لها ولو أخذت ما قاله لهما مع غيرها استحسننا ولو برهن أهـل الصبي على مادته فلا أجر لها وتأويل المسئلة أن يشهد أنها أرضعته بلبن شاة لابلن نفسها أمالوا كنفياً بولها ما ما أرضعته بابلن نفسها لا تقبل شهادتهم لقيامها على النفي مقصود بخلاف الأول لان النفي ثم دخل في ضمن الانبات ولو برهننا فينبية الظاهر أولى انظر المحيط

(الباب العشرون في القضاء بالشهادة التي توجب حكماً ولا توجب الحق المدعى به) (مسئلة) لو شهدوا الشهود أنه سرق بعد حين ضمن المال ولا يقطع لان انتقادم يؤثر في حق القطع دون المال (مسئلة) لو شهدوا أحد عدل على الطلاق قبل الدخول أو على الطلاق البائن وطلبت المرأة من القاضي أن يضعها على يدي عدل وقالت لي شاهد حاضر يضع استحسننا لان قول الواحد العدل في باب الحرمان مقبول وأمر المضع محتاط فيه فيقول بينهما احتياطاً ولكن لا تجب الحيلولة (مسئلة) شاهد عدل وامرأتان على الطلاق أو العتق فأنه توجب اليمين عند جميعهم فان أقامت المرأة شاهداً بالطلاق وأنكر الزوج حلف وحيل بينه وبينها وان نكل فعلى ما تقدم (مسئلة) لو ادعى على رجل أنه زنى بأمرأة وجاء بثلاثة شهداء فشهدواهم قد فقه محدون إذا طلب المشهود عليه لما روى أنه شهد ثلاثة على المغيرة بالزنا عند عمر فقام الرابع وقال رأيت أقداماً بادية ونفساً عالياً وأمرهم أن يتركوا ولا أعلم ما وراء ذلك فقال عمر الحمد لله

رجل اشترى رطباً من البقول أو ثناء أو شيئاً ينمو ساعة فساعة لا يجوز كالأجوز يبيع الصوف والوبر على ظهور الغنم الآن يجوزها من ساعته وابقاس في بيع قوائم الخراف كذلك وانما جاز لمكان التعامل فيه (وفي البرزاي) قال الامام الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز بيع القوائم أيضاً بلبان موضع القطع (رجل) باع الحشيش الذي انبتة بسقيه بأن سقى الارض لينبت فيها الحشيش يجوز (ولو) باع الزرع قبل أن يصير بقلاً لا يجوز وبعد ما صار بقلاً بشرط القطع أو على أن يرسل فيه دابته يجوز لا بشرط الترك للادراك وكذا الرطب والبقول (ولو) كان الزرع مشتركا بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من غير شريكه بلاذن الآخر قبل أن يدرك الحصاد لا يجوز وبعد الادراك يصح (ولو) باع من شريكه يصح مطلقاً وكذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ البيع حتى أدرك صر لوال المانع كما إذا باع جذعاً من سقف ونزع وسلم (ولو) كان الزرع والارض مشتركا فباع نصيبه من الشريك أو أجنبي جاز وان لم يرض به الآخر وناب المشتري عن البائع (وعن) محمد أنه لا يجوز (وعنه) أيضاً باع فصلاً أو غراني أول ما يطلع ان جزءه المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزءه بعد الادراك فعلى المشتري (وعنه) أبي يوسف شهرها بقدر العاقل والبطل على البائع والزائد على المشتري (وفي التجريد) يبيع الثمرة والزرع الموجود قبل

كونه زرعاً معلوماً جازاً بلا شرط الترك وبه يفسد وان تناهى الغمام فبشرط الترك لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافه ما وان اشترى مطلقاً وترك ان تناهى غمامه ما ولم يتناهى لكنه باذن البائع طاب له وان يتناهى والترك بلا اذن تصدق بما زاد (ولو) آخر جفت النمرة ثمرة أخرى قبل جذاذ الاولى فهى للبائع وان جزاها البائع طاب له وان اختلما بالموجود حتى لم يعرف ان كان قبل التخلية ففسد وان كان بعدها اشتركا والقول في المقادير قول المشتري (وان) اشترى ثمرة بدلا من صلاح بعضها وصلاح الباقي متقارب وبشرط الترك جاز عند محمد رحمه الله تعالى وان كان يتأخر ادراك الباقي كشيء لا يجوز فيما لم يدرك وجاز في المدرك (والبطخ) والباذن تجوز بيع ما ظهر لا ما لم يظهر (ولو) باع الامول بما فيها من الثمار جاز في الكل (وذكر) شمس الاثمن جعل اشترى ثمار الكرم وقد خرج بعضها قال السكر خذ حقه الله لا يجوز وهو ظاهر المذهب (وقال) ابن الفضل وجد من محمد ان يبيع الورد جلة يجوز ومعلوم ان الورد يتلاحق (وأفتى) الحلواني في الباذنجان والبطخ والثمار وغيرها بالجواز (١٤٤) وجعل الموجود أصلاً ومال السرخصى الى قول السكرنى (وان) استأجر الاشجار ليرك عليها

الثمار لا يجوز ذلك لكونه لغيرك الذي لم يفسد رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وحده الثلاثة (فرع) * لو جاز ما متفرقين يشهدون على الزنا واحد بعد واحد دفعهم دفعة يحدون وان كثروا لان اتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة في باب الزنا لان كلا منهم متردد بين أن يكون قد فاضل وبين أن يكون شهادة وانما ينبغي كونه قد فاضل باتحاد المجلس لان وقوع شهادتهم دفعة واحدة متعذر بفعل الشهادة منهم في مجلس واحد كشهادتهم دفعة واحدة ولم يوجد اتحاد المجلس وعن محمد اذا كانوا قعودا في موضع الشهود فجازوا واحد بعد واحد فالشهادة جائزة وان كانوا خارجين من المسجد ضربوا الحد

(الباب الحادى والعشرون في القضاء بالشهادة المجهولة والناقصة التى يتبناها يهرم) * (مسئلة) * اذا شهد الشهود على رجل بحق لا يعرفون عدده فاليقين على المدعى عليه فان أقر بشئ حلف عليه ويرى لانه انما يحكم باقراره لان الشهادة لم تثبت بها الحق حتى يحكم به عليه لان الشهود لم يعينوا شيأ ولا حذوه فشهادتهم بمجهولة لا يحكم بها ولو قالوا ان شهدا له عليه دراهم لا نعرف عددها فهى ثلاثة وكذا لو شهدوا ان عليه دراهم جهلت ثلاثة ثم حلف على شهادتهم لان الشهود قد بينوا بشهادتهم شيأ معلوما وهى الدراهم ويحلف مع شهادتهم لجواز أن يكون أكثر من ذلك (فرع) * لو أن رجلا أقر في وصية ابنه فلان عليه حقه مات ولم يسم ذلك الحق كم هو فانه يقال للورثة كم هو حق هـ ذان قالوا لا علم لنا به قيل لا مقره كم حقت فان سمع حلف عليه وأعطى ما كان له فانه يقر به وهو كان أحفظ منى قيل للورثة لا تصلوا الى شئ من هذا الميراث حتى تدفعوا الى هذا حقه منه أو تقروا به بما شئتم ويحلفون عليه لان هـ ذان قد ثبت له ان له فيها حقه فلا بد ان يصل الى حقه (مسئلة) * قال فى الحيط شهود الدار لم يشهدوا وانما فى يد المدعى عليه فشهد آخرا انهم فى يد المدعى عليه يباها القاضى كل شهوده وبالملك فى الحدود وشهد آخرا بالحدود وقيل جميعا وكل شهوده والى الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخرا انهم المسمى بذلك الاسم يقبل جميعا ويحمل كل وثبت الامر ان بشهادة فريق واحد (مسئلة) * ولو قالوا ان شهدا أن الدار التى فى أيدي بنى فلان وبذكر المدعى حدودها الاربع مئة ملك المدعى بهذا السبب ولكن لا نعرف حدودها ولا نقف عليها وشهد آخرا ان حدود الدار المدعى بها لا تقبل وفي عامة الروايات تقبل وهو الاصح انظر القنية والخلاصة

الثمار لا يجوز ذلك لكونه لغيرك بناء على الاجارة تطيب له الزيادة ولا يجب له الاخر (ولو) اشترى قصيلا واستأجر الارض وترك القصيل لا تطيب له الزيادة لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة تصح واستأجر الاشجار لم يتعارف فلا يصح وان بين المدة فاعتبر بمجرد الاذن فطاب له ولم يجب أجر المثل لعدم الاجارة زائدا (والحيلة) أن يقول المشتري للبائع جعلت لك جزأ من ألف جزء من هذه الثمرة على أن تعمل فيها بالمساقاة وانما يحتاج الى الايضاء قبل التناهى وحيث قد تجوز المساقاة (وبيع) نصف الثمار مضاء قبل بدو الصلاح من شريكه جاز لا من غيره كبيع نصف الزرع من

شريكه (وأفتى) السعدى بانه لا يجوز من شريكه ولا غيره أيضا (وبيع) التبن قبل الكدس لا يجوز لانه ممدوم وبيع الكدس (الباب) قبل التذرية يجوز (ولو) باع رجل غنم كرمه وهو حصرم جاز لانه مال مقدور التسليم (اشترى) قصيلا ولم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند الامام (وقال) لا يبطل (وشراء) قصيل الحنطة بالحنطة كدلا وجزاها يجوز لان هذا بيع الحشيش بالحنطة فيصح كيفما كان (باع) أرضا فيها زرع لا يدخل الزرع بنت أم لا (وفي التجنيس) الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض بنت أم لم يثبت وهو الصواب (وكذا) لو باع شجرة عليه ثمرة لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفرد لا يجوز (وأفتى) أبو بكر الاسكاف وأبو نصر الفقيه بان البذون كان قد فسدت الارض أو ثبت لكنه بحال لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانقراده فصار جزأ من الارض وان لم يفسد في الارض أو ثبت وصار بحاله نية يمتنع (وأفتى) أبو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها به نأخذ (واختار) في الصغرى دخول الثمر والزرع اذا لم يكن له ما قيمة في بيع الارض بلاذ كرو وكذا الشجر منهرا كان أو غير مشمر ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلاذ كرو وان كان موجودا وقت البيع وكذا فوائم الخلاف على ما عليه الفتوى (وفي المتقى) أذن له في زراعة أرضه فأراد أن يخرجهما بعد الزراعة ليس له ذلك (ولو) كان

له فصار ذرع فباع الزرع لا الارض ترك الزرع على البائع باجر المثل الى الحصاد ولو كان في الزرع مالا ينتفع به كانه - بن الذي ينبغي ان يستثنى
 فيجوز البيع (وقال) السيد الامام أبو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط التملك الى الادراك لانه ينتفع به في المال كالمهر والخش وان كان
 لا على تقدير التملك ينبغي ان لا يجوز (وقال) شمس الاثمة في شرائع ثمانية بستان ظهر بعضها الاصح عندي عدم جواز البيع لانه لا ضرورة البية
 لا يمكن شراء الاصول فيكون المتولد على ملكه وان كان لا يسخق به نفس المبيع فان المشتري يشترى الموجود ببعض الثمن ويؤخر العقد
 في الباقي أو يشترى الموجود بكل الثمن ويحصل المقصود به ذافلا حاجة الى بيع المردوم (وعن) عبد الكريم بن محمد رجل اشترى أنواع
 الثمار في بستان أدرك البعض ولم يدرك البعض وليس له اقيمة - اذا كان الاكثر له قيمة - يجوز لان الاقل يتبع الاكثر وما ليس له قيمة
 كالخوخ والرمان والذين فيشترى المتقوم بكل الثمن ويبيع له البائع الباقي فيشترى بالاباحة اه (وفي الملقط) يبيع الثمار كالخمر والتفاح
 ونحوه قبل الادراك يجوز ونحو الخوخ ولكم ترى لا يجوز قبل الادراك الا اذا أدرك بعضها فيجوز (١٤٥) فيما أدرك وما لم يدرك على ذلك

الشجر فلا (و يبيع) ورق
 التوت قبل ان يخرج
 لا يجوز ولو كان ان باع
 الاغصان لقطعها ثم أذن له
 في الترك حتى خرج الورق
 جاز وكان الورق تبعا وقد
 مر جنسه (باع) دارا
 بعبدة وقال سلمته اليك وقال
 المشتري قبضتها لا يكون
 قبضا وان كانت قسرية
 فقبض لان القولية أقيمت
 مقام القبض عند التمكن
 وبه قال الحلواني (قلت)
 والناس من هذا غالون
 فانهم يشترى من الضيعة في
 السواد ويقررون بالقبض
 وذلك مما لا يصح به القبض
 وان كان يقرب به بصير قابضا
 (وفي المحيط) يصير قابضا
 بالقولية ولاذن وان بعد
 المعودة عليها (وفي النوادر)
 اشترى عقارا فقال البائع

(الباب الثاني والعشرون في القضاء بشهادة غير العدول للضرورة)
 حتى بعضهم أن أهل البادية اذا شهدوا في حق لامرأة أو غيرهما ولم يكن فيهم عدل ان يستنكر منهم ويقضي
 بشهادتهم (فرع) * وسئل بعض العلماء عن القرى البعيدة من المدن على الثلاثين ميلا والاربعة عشر فيها
 الثلاثون رجلا والاكثر من ذلك والاقل وليس فيهم عدل مشهور بهدالة وفيهم مؤذنون وأئمة وتقوم
 موسموون بخير غير أن القضاء لا يعرفونهم بهدالة ولا يجدون من يعرفهم يجتمعون على الشهادة عندهم
 في الاملاك والديون والمهور والنكاح وغير ذلك ولا يخالف منهم أحد هل يجوز شهادتهم ويقضي بها
 أو يتركون من غير أن يخافوا أمرهم - فكتب في الجواب لكل قوم عدولهم ولا بد من معرفة القاضي
 لهم بنفسه يعني بذلك التوسم فيهم (فرع) * ومن ذلك أن يحمل كتاب قاض الى قاض رجلا فيشهدا
 عند المكتوب اليه على كتاب القاضي وأثنى عليهما القاضي عنده بخير وان لم يكن تعدد لابين أو زكي
 أحدهما ولم يترك الاخر أو قسم فيهما المصالح وكان الخط والختم مشهورين عند المكتوب اليه فاني
 استحسن اجازة مثل هذا عند العدول وما جرى به العمل في مد السلف الصالح من اجازة الخواتم
 *(مسئلة) * قال القرافي في باب السياسة نص بعض العلماء على ان اذا لم تجد في جهة الا غير العدول أئنا
 أصلهم وأقلامهم فجور الشهادة عليهم - ويلزم ذلك في القضاة وغيرهم للتأديع المصالح قال وما أظن
 أحد يخالف في هذا فان التكليف شرط في الامكان وهذا كله للضرورة لثلاثه در الاموال وتضييع الحقوق
 قال بعضهم واذا كان الناس فساقا لا اله ليل الذرقيات شهادة بعضهم على بعض ويحكم بشهادة الامثل
 فالامثل من الفساق هذا هو الصواب الذي عليه العمل وان أنكره كثير من الفقهاء باعتبار أنهم كما أن العمل
 على صحة ولاية الفاسق ونفوذ أحكامه وان أنكره وبالسنتهم وكذلك العمل على صحة كون الفاسق
 واب في النكاح وصافي المالد وهذا يؤيد ما نقله القرافي واذا غاب على الظن صدق الفاسق فبات شهادته
 ويحكم بها والله تعالى لم يأمر بردها الفاسق فلا يجوز ردها مقابل يثبت فيه حتى يتبين صدقه من كذبه
 فيعمل على ما تبين وفسقه عليه (واعلم) ان لرد شهادة الفاسق مأخذين أحدهما عدم الوثوق به وانه يعمل
 قلة مبالاة بدينه ونقصان وقار الله تعالى في قلبه على تعمد الكذب الثاني هجره على اعلانه بنفسه ومجاهرته

(١٩ - من الحكم) سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتيما كان قبضي في قول الامام (وقالا) ان كان يقدر
 على اعلانه ودخوله فقبض والا (ولو) اشترى بقره في السرح فقال له البائع اذهب فاقبضها فان كان بحيث يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا
 اذا باع خلافا في منزل البائع ونحلي بينه وبين مشتريه فغتم عليه المشتري فهو قبض على ما عليه الفتوى يمكن اشترى طعما ما وقال للبائع كاه
 في غراتك فكالمصارف ايضا خلافا لمحمد (تسلم) مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان يتيسر له الفسخ بلا كلفه فقبض ولو كان لا يتيسر
 له الفسخ بلا عانة لا يكون قبضا (اشترى) بقره مريضه فأتى بها في منزل البائع فانها ان هلكت فغنى وماتت فن البائع لعدم القبض
 (وكذا) لو قال للبائع - صفها الى منزل فاذب فاستلمها فهلكت حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فاقول قول المشتري (ولو) كان
 المشتري اشترى عبدا أو أمة وقال امشي فخطي معه فهو قبض (وقول) البائع له خذ فخلية اذا كان يصل الى أخذه فهو قبض وان كان
 لا يصل الى أخذه فلا قبض (نقصد) المشتري بعض الثمن ثم قال للبائع تركه عندك وهن الباقى الثمن أو ودعه - لا يكون قبضا (قال) المشتري
 للمبدا علي كذا أو قال للبائع مره أن يعمل كذا ان جعل فعمل العبد هلك على المشتري لانه قبض (ولو) قال المشتري للبائع لا أعندك على

المبيع فسلمه الى فلان بحسبه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع وهلك عند فلان بمالك على البائع لان الامساك كان لاجله وهلاك المبيع قبل قبضه عند البائع على البائع ويلزمه رد عين الثمن المقبوض وبعد الافالة يلزمه رد مثل الثمن المقبوض (وفي فتاوى) مما قد عني بعض المشايخ ان ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على انه على البائع (اذا) اشترى دار لا يحبر البائع على اعطاء الصل ولا على الخروج الى الشهود فان كتب المشتري الصل وأتى بالشهود ويحبر على الاشهاد وان أبي برفع الى القاضي (وكذا) لا يحبر الزوج على صل المهر وكذا لا يحبر على دفع الصل القديم ولا يمكن يؤمر البائع باحضار الصل القديم حتى ينسخ منه المشتري نسخة وتكون في يده للاحتياط (وأجرة) نافذ الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري مطالعاه عليه الفتوى (وفي الفتاوى) قال المشتري الثمن جيد فالقول له وان زعم البائع خلافه فالانتقاده عليه والوزن على المشتري (اشترى) حنطة مكيالة فالكيل والصلب في دعاه المشتري على البائع في المختار (١٤٦) (وجعل) في المتنتي اخراج الطعام من السفن على المشتري * (نوع في العيب والرد به وما يتصل بذلك) *

به فقبول شهادته فيها ابطال لهذا الغرض المطلوب شرعا فاذا علم صدق لهجته وانه من أصدق الناس وان فسقه بغير الكذب فلا وجه لرد شهادته وقد استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم هادي يديه على طريق المدينة وهو شرك على دين قومه ولكن لما ترقى بقوله أنه قد دفع اليه حالته وقبل دلالة وقال أصبغ بن الفرج من أئمة المالكية اذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية وقد يحجج به بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ الاية وقال ابن قيم الجوزية الحنبلي وسر المسئلة ان مدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه قال والعواب المقطوع به ان العدالة تتبع بعض فيكون الرجل عدلا في شيء فاسق في شيء فاذا تبين للعالم انه عدل فيما شهد به فبات شهادته ولم يضره فسقه في غيره وأصل هذا ما دفع في المحيط والغنية اذا كان الرجل يشرب سرا وهو ذمير وأدفع القاضي ان يقبل شهادته * (الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي الى القاضي) *

اذا تقدم رجل الى القاضي فساله ان يقبل بيته على حق على رجل في بلد آخر ليكتب له كتابا الى قاضي ذلك البلد فالقاضي يسمع من شهوده على حقه الذي يدعي لان الحاجة ماسة الى هذا فان الانسان قد يتعذر عليه الجمع بينه وبين خصمه والشهود في مجلس القاضي فكان فيه حاجة ماسة الى تجويز كتاب القاضي الى القاضي كفي الشهادة على لشهادته فحججته بحجة اساس الحاجة وذكر الخصاص في أدب القاضي القاضي يكتب عند سطر الشهادة بان أقام رجل عند القاضي شاهدا واحدا يحق له قبل رجل أو شهود له امرأة أو شهادته على شهادته فالقاضي يكتب له بذلك لان القاضي انما يكتب عند كمال النصاب لاجل الضرورة وهو تعذر الجمع بين خصمه وشهوده وهذا المعنى موجود فيما اذا وجد سطر الشهادة أو نصف الشطر لان الانسان ربما يكون بعض شهوده في هذه البلدة وبعضهم في الباد الاخر فيجوز الكتاب كما يجوز عند كمال النصاب

*(فصل) * ولو كان القاضي علم شيئا من اقرار رجل لرجل بحق ما خلا الحدود والقصاص فساله صاحب الحق ان يكتب له بذلك الى قاضي بلد آخر والمطلوب هناك اختلاف المشايخ فيه قيل ان كان علمه بحاله القضاء يكتب له لانه يمكنه القضاء بهذا العلم فلان يمكنه الكتاب أولى وان كان علم قبل القضاء عند أبي

الزوج والزوجة عيب للعبد والامة (وجده) سارقا أو كافرا أو مختافا في الردى عن الافعال رده (أما) الذي له رهونه وليس في صوته لين وتكسر في مشيه ان قل لا وان كثر رد (والزنا) عيب فيها وفيه ان كان مرة أو مرتين لا وان تكرر وردو يشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا وفي الجنون أيضا عند أبي يوسف (والدين) في الجارية والعبد عيب الا أن يقضي البائع أو يبرئ الغريم (والأباق) مما دون مدة السفر والسرقة مما دون النصاب عيب (وهل) يشترط في الأباق الخروج من البلدة قبل يشترط وقيل لا (وسرقة) النقص مطالعا عيب (وسرقة) الماء كول لا كل من المولى لا ومن غيره

لا لا كل بل للمبيع عيب سواء كان من المولى أو من غيره (باع) بالبراءة من كل عيب أو حق صحيح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع حنيفة قبل القبض عند أبي يوسف خلافا لما جرد جهما الله تعالى وبالبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا (والمهر) العيب شرط الخصومة والمهر طرقا بابا بالمشاهدة كالمبيع الزائدة أو قول الاطباء المذاق كدعاء في الباطن أو بقول النساء أو بالخبر (فان) كان بالمشاهدة صحت خصومة المشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرد فسخ العقد بمجرد قوله رددت بلارضاه وقضاء (وفي) أدب القاضي الذي يرجع فيه الى الاطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطالع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد (وفي) الزيادات عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما أن يقربا لو طهوانه يمنع الرد أو بقول النساء وانه لا يكون حجة في حق الرد وان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي والثنتان أحوط فان أخبرت بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط توجه الخصومة (وير جمع) في الدعاء الى الاطباء في الحل الى النساء وفي دعوى الحبل انما يصدق في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر فان كان أقل لا وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس (وسيلان) الدمع من عين العبد والجارية

عيب (والحال) على شفة الجار به عيب (اشترها) على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فلما علم نزع من ساعتهم غير البت ردوان البت بعد العلم لا (وفي المنبع) كثرة الاكل في الجوارى عيب خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى (رجل) اشترى طعماً ما فأكل كل بعضه ثم وجد به عيباً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا مرد ما بقي منه ولا يرجع بالنقصان فيما كل وأبو يوسف ومحمد اتفقوا على انتفاع جوع المشتري بالنقصان في قدرماً كذا، وإنما اختلف فيما بينهما في الباقي فقال أبو يوسف يرد الباقي إن رضى البائع به والارجع عليه بنقصانه أيضاً وقال محمد للمشتري ان يرد الباقي على البائع رضى بذلك أو لم يرض وقال بعض العلماء يرد الباقي وإن لم يرض البائع في الكل دون البعض فيتوقف على رضاه (هذا) في أكل البعض أما لو باع البعض فغيره وإتقان منهم إلى روابه لا يرجع بشئ ولا يرد كذاه وقول أبي حنيفة وفي روابه يرد ما بقي (وفي) فتاوى البضاري لو أكل بعضه يرجع بنقصان عيبه و يرد ما بقي عليه وبه يفتي (ولو) أطم ابنه الصغير أو الكبير أو امرأته أو كلبه أو ضيفه لا يرجع بشئ ولو أطم عبده أو مديونه أو أم ولده يرجع لأن ملكه باق (رجل) اشترى دقيقاً فخبز بعضه وظهر أنه (١٤٧) مرد ما بقي ورجع بنقصان ما خبز وهو المختار (ولو)

كان سمناً إذا باع كلبه ثم أقر البائع أنه كان وقت فيه فأرد رجوع بالنقصان عندهما وبه يفتي (وفي الكفاية) كل تصرف يسقط خياره يسقط خيار العيب إذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد ولا أرس لأنه كالرضاء به (اشترى) عبدين في صفقة واحدة فوجد بأحدهما عيباً قبل القبض لا يرد وحده عندنا اثنا الثلاثة بل يردهما معاً أو يقضيهما معاً (وقال) زفره أن يرد العيب خاصة لقيام العيب به خاصة وصار كذا وجد العيب بأحدهما بعد القبض (اشترى) مكبلاً أو موزوناً فوجد بعد القبض عيباً ببعضه رده كله أو أخذه كله لأن المكبل إذا كان من

حنيفة لا يكتب كلاً يقضى وعنده ما يكتب كلاً يقضى وقبل القاضي يكتب في الوجهين جميعاً في قولهم جميعاً وفرقوا بين حنيفة وبين القضاة والكتاب والصحيح هو الاول
 * (فصل) * وإذا أراد القاضي أن يكتب إلى فاض آخر يكتب في الكتاب اسم المدعي واسم أبيه واسم جده وحليته وينسبه إلى قبيلته ونفذه أو صناعته إن لم يكن من العرب ويكتب اسم المدعي عليه لأن التعريف يقع بهذه الاشياء لأنه قلما يتفق رجلان في هذه الاشياء الثلاثة وأن ذكر اسم أبيه واسم جده وترك ما سوى ذلك كفاء وانسبه إلى نفذه أو إلى نخارته أو إلى صناعته كان ذلك زيادة في التعريف لأن يكون شرطاً لازماً وأن ذكر اسم أبيه واسم جده ولم يذكر اسم جده أو نسبه إلى قبيلته أو إلى صناعته وترك اسم الجد فهو على الخلاف المعروف وسماي في تعريفه بيان فإن كان في الفخذ رجلان بذلك الاسم والنسبة والتجارة لم يصح لأن التعريف لم يحصل لأن الشركة لم تقطع بينهم وبين غيره فإن أطم المدعي عليه بينة أن في القبيلة رجلان آخر من هذا الاسم والنسب فإن كان حياً لا يقضى لأن الثابت بالبينه العادلة كالثابت معاينة وإن كان ميتاً ينظر إن كان ميتاً قبل شهادة الشهود وكتب القاضي مع الكتاب لأن التعريف يحصل بهذا لأنه ذكر اسم فلان مطلقاً وطاق الاسم ينصرف إلى الحي دون الميت فكانهم ذكر كروا في الشهادة فلان بن فلان الحي فتعين الحي مطلوباً وإن كان حياً وقت الكتابة ثم مات لا يصح لأن التعريف لم يقع لما كانا حيين وقت الكتابة لأن مطلق الاسم ينشأ له ما يفتق الاشياء * (فرع) * ثم إن شاء كتب أسماء الشهود الذين شهدوا عنده وأنسابهم وحلهم ووضعهم وإن شاء أكتفى بقوله شهد عندي بذلك شهود عدول قد عرفتهم وأثبت معرفتهم كافي القاضي إذا كتب العجل إن شاء أظهر فيه أسماء الشهود وأنسابهم وإن شاء أكتفى واكتفى بقوله بعد ما ثبت بشهادة شهود عدول كذا هذا ثم إذا كتب أسماء الشهود كتب فيه عدالتهم إن عرفهم بالعدالة والأسأل عنهم وإن لم يكتب القاضي عدالة الشهود لا بأس به لأن القاضي المكتوب اليه متى وصل اليه الكتاب يتفحص عن حال الشهود الذين شهدوا عنده القاضي يحق في ثبوت العدالة حينئذ يقضى * (مسئلة) * وإذا كتب الكتاب يقرأ كتابه على الشهود الذين أشهدهم على الكتاب لأن معرفتهم في الكتاب للشهود شرط عندهما خلافاً لأبي يوسف

جنس واحد فهو كشيء واحد لا اتحاد اسمه كالبر ونحوه (وقيل) هذا إذا كان في وعاء واحد فإن كان في وعاءين فهو بمنزلة عبدين يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر (وفي المنبع) رجل اشترى جارية تتيافو طنها ثم وجد بها عيباً فادعى بالاردها بالعيب لكن له الرجوع على البائع بالنقصان (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى وطء الثيب لا يمنع الرد بالعيب (وفي البرزقي) لو خاصم البائع في العيب ثم ترك الخصومة زماناً وزعم ان اترك كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد (وطء) الثيب يمنع الرد بالعيب والرجوع بالنقص وكذا التقبيل والمص بشهوة لأنه دليل الرضا به سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده (والاستخدام) مرة فلا يكون رضا إلا إذا كره على الخدمة لأنه مختص بالمالك ولم يجعله المهر حتى دأبيل الرضا مطلقاً (والزيادة) المتصلة لا تمنع الرد مطلقاً جماعة وهل تمنع الاسترداد على قول محمد لا على قولهم انهم (وفي) فتاوى الولوالجي رجل اشترى غلاماً فوجد غير مختون فإن كان صغيراً ليس به عيب وإن كان بالغاً فالمسئلة على وجهين إن كان مولداً ان يرد بالعيب لأنه عيب وإن كان جليلاً لا يرد لأنه ليس بعيب (اشترى) عبداً على أنه غلاماً فوجد أنه كان له ان يرد لأنه وجد معيماً ولو كان على العكس لا يرد لأنه شرط العيب فوجد سليماً (رجل) اشترى برذوناً وخصاه به بعد القبض وذلك لا ينقصه

ثم وجده عياله ان يرد لان ذلك ليس ببيع (رجل) اشترى ذهنا في اناء سدود الرأس ففحقه بعد أيام فوجد فيه فارة ميتة فزعم المشتري
كونه قابض وقت البيع والبائع يدعي حدوث الوقوع فالقول للبائع لانه ينكر وجود العيب (اختلغا) في الطوع والا كراه فالقول لمن
يدعي الجواز ولو اقاما بيته فلن يدعي النكر وعليه الفتوى (ولو) ادعى أحدهما صحة له قد والا آخر بطلانه بأن ادعى البيع بالميتة فالقول
لادعي البطلان لانه ينكر العقد لان البيع بالميتة باطل كذا ذكره البرزقي في كتاب البيع (قلت) وذكره في كتاب الاجارة
ما يخالف ذلك فانه قال اذا اختلفا في مقدار الاجرة فالقول للدافع (ادعى) المستأجر انه استأجر الارض فارغة وادعى الاخر انه أجرها وهي
مشغولة بزرعه يحكم على ذلك بحكم الحال (وقال) الفضل في القول قول المؤجر مطلقا بخلاف المتبايعين (واذا) ادعى أحدهما فساد العقد
والآخر جوازه فالقول ادعى الصحة وهما القول له واجرا لانه ينكر العقد اهـ (رجل) اشترى ذهنا في فارة فنظر في الفارة ولم يصب
على راحته يعني على كفه أو أصبعه (١٤٨) منه شيئا فهذا ليس برؤية عند أبي حنيفة (وعند) محمد فيه وايتان (ولو) اشترى ناقة فتمسك

فخرج المسك منها اليسر له
ان يرد بجوار الرؤية ولا يجبر
العيب لان الاخراج يدخل
طلبه عينا ظاهرا حتى لو لم
يدخلها اكله ان يرد بجوار
العيب والرؤية جميعا (وعن)
الامام أبي الليث لا يجعل للرجل
أن يشتغل بالبيع والشراء
ما لم يحفظ كتاب البيوع
(وقيل) لمحمد ألا تصف
كتابا في الزهد قال حسبكم
كتاب البيوع وعلى كل ناجر
يحتمل لدينه ان يستعصب
فقيه دينيا بشاورة في معاملاته
فان ملاك الامر والدين
المأكل والملبس قال الله
تعالى في كتابه العزيز كلوا
من الطيبات واعملوا صالحا
وانه سبحانه وتعالى اعلم
(نوع في الاستبراء)
(قال) صاحب المتبع اعلم
ان الاستبراء نوعان نوع هو

رحمه الله ويحتمل الكتاب بمحضرتهم لانه لو لم يحتمل بمحضرتهم ينوه - م التغيير والتبديل ويشهدهم ان هذا
كتابه الى فلان بن فلان القاضي يلد كذا وهذا خاتمه عليه حتى لا يشبهه على الشهود حال المکتوب باليه
(فصل) شرائط قبوله اشياء - هـ هـ انه لا يقبل القاضي المکتوب باليه حتى يقيم عليه البيينة انه
كتاب القاضي عند علمائنا خلافا للشعبي بخلاف كتاب اهل الحرب اذا جاء الى امام المسلمين
يكون معتبرا بغير بيينة وبخلاف رسول القاضي الى المزر كدور رسول المزر الى القاضي لان
القضاء انما يقع بشهادة الشهود لا بائنة تركية الثاني أن يقرأ عليهم الكتاب أو يخبرهم بمعاينه حتى
لوشهد الله كتاب القاضي وخاتمهم ولم يشهدوا بمعاينه لا تقبل هذه الشهادة عندهما وعند أبي يوسف
تقبل الثالث أن يحتمل الكتاب بمحضرتهم وان كان غير مختوم لا يقبل وقيل عند أبي يوسف يقبل وقيل لا يقبل
بالاتفاق وذكر الخفاف أنه لو انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب يقبله في قوله جميعا لان هذا مما يستل
به الناس الرابع أن يكون عليه عنوان بأن كتب هذا الكتاب من فلان بن فلان بن فلان الى فلان بن فلان
ابن فلان قاضي يلد كذا حتى لو كتب اسم المکتوب باليه لا غير واسمه واسم أبيه لا غير أو كتب هذا من
فلان بن فلان الى من وصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم لا يصح الكتاب مندهما خلافا لابي يوسف
ولو كتب هذا من فلان بن فلان الى قاضي يلد كذا فلا فلان بن فلان والى كل من وصل اليه كتابي هذا من قضاة
المسلمين وحكامهم فانه يصح بالاجماع الخاف من أن يكون داخل الكتاب اسم القاضي الكاتب والمكتوب
اليه واسم أبيهما على عنوان الكتاب حتى لو لم يكتب داخل الكتاب الاسماء وان كانت على عنوانه لم يقبله
مندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله

(فصل فيما يفعله القاضي المکتوب باليه بالكتاب) واذا جاء القاضي كتاب قاض ينبغي له أن يجمع
بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه ثم سأل الذي جاء به بيينة أنه كتابه وخاتمته فان أقام للمدعي بيينة على ذلك
سألهم هل قرأه عليهم وختمه بمحضرتكم فان شهدوا على ذلك قبله ولا يقبل الكتاب الا بجمع خصمه لان
كتاب القاضي الى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة ولا يقبله الا بجمع الخصم وان فتح بغير محضره جاز
لان القضاء انما يقع بالشهادة أن هذا كتاب القاضي فلان فيمات به لا بالفتح لكن الفتح سبب لامكان القضاء
مندوب اليه ونوع هو واجب (اما) المندوب اليه فهو استبراء البائع اذا وطئ جاريته وأراد بيعها أو يخبر بها عن ملكه بوجه
من الوجوه عند عامة العلماء وجههم الله تعالى (وقال) مالك استبراء البائع جاريته واجب (رجل) رأى امرأة تزني ثم تزوجها له أب بياها من
غير استبراء (وقال) محمد أحب الى أن لا يوطأها حتى يستبرئ أو يعلم فراغ رحمهما (وأما) الاستبراء لواجب فكل من ملك جارية يبيع أو يهبه أو
صدقه أو قسمه أو صلح عن دم عدوا خدام أو كتابة على جارية أو أعتق عبده على جارية فانه يجب الاستبراء في هذه المواضع بحضرة بكر كانت
الجارية أو نبيا ملكها من صغير أو كبير أو عتق (وفي البرزقي) انها لو كانت بكر أو أوطأ علم المشتري بانهم لو طأ لا يلزمه الاستبراء عند أبي
يوسف (وكذا) لو وهب لابنه الصغير جارية ومكث في ملكه مدة ثم استبرأها الاب لنفسه بالقيمة لا يلزم عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة
يلزم (ولو) حاضرت قبل القبض عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلافا لابي يوسف (وقدر) بحضرة في ذوات الاقراء وبشهر في حق الآيسة
والصغيرة وبوضع الحمل في حق الحامل (وقدر) الثاني يعني أبا يوسف في مائة أشهر بثلاثة أشهر وهو رواية عن الامام رحمه الله تعالى
(وعن) الامام في أخرى باكثر مدة الحمل (وفي) رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق الحرة (وفي أخرى) تدرها في حق الامه والعمل اليوم

على الاخرى أو على الاخير (ويحرم) الوطء والدواعي (وعن) محمد انه لا يحرم الدواعي في المسبية كذا في الغنية (وفي فتاوى) قاضي خان اختلاف
 فيمن أنكر وجوب الاستبراء هل يكفر قبل يكفر لانه أنكر اجماع المسلمين (وقال) عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى أو ما ملكت
 أيمانكم يقتضي اباحه الوطء مما لا يعرف وجوب الاستبراء بالخبر فلا يكفر جاحده (وفي) الظهيرية في كتاب الحيل اذا تزوجها المشتري
 عبدا قبل أن يقبضها ثم قبضها ثم طلقها العبد قبل أن يدخل بها وقبل أن تحيض فلا يشتري أن يطلها من غير استبراء قال شمس الاغة وهذا
 صحيح وزوجها باها قبل القبض صحيح كالاغتاف اه (وفي الوالو الجني) رجل اشترى جارية واحدا في اسقاط الاستبراء ان كان البائع
 وطئها ثم باعها قبل أن تحيض لا يحل للمشتري أن يحتال للاسقاط (اقوله) صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر
 أن يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد (وان) باعها البائع بعد أن حاضت عنده وطهرت ولم يترجها في ذلك الطهر يحل له أن يحتال
 للاسقاط لانه دام هذا النهي (ثم) الحيلة أن يترجها المشتري قبل الشراء ان لم يكن عنده امرأه (١٤٩) أو يزوجه البائع غيره ثم
 يشتريها بعد ذلك وان كان
 عنده امرأة أخرى حرة وزوجها

البائع غيره ثم يشتريها هو
 بعد ذلك ويقبضها ثم يطلقها
 الزوج أو يشتريها أولا
 ثم يزوجه من رجل قبل
 أن يقبضها ثم يقبضها ثم
 يطلقها الزوج (وان) خاف
 البائع أن يترجها المشتري
 ولا يشتريها ولا يطلقها
 فالحيلة أن يقول البائع
 زوجها منك على ان أمرها
 يدرى في التطليقتين أطلقها
 متى شئت أو يقول زوجها
 منك على انك ان لم تشرها
 متى اليوم بكذا فهي طالق
 فتبين فقبل المشتري النكاح
 على ذلك (وكذلك) الحيلة
 اذا خيف على المحل وقدم
 في فصل الطلاق فانظره ثم
 (رجل) باع أجوا ثم مات
 وله عليهم ديون ولا وارث له

فكان بمنزلة أداء الشهادة من وجه ثم يخته ويكتب عليه اسم صاحبه لان هذا الكتاب صار حجة للمدعى
 فكان بمنزلة الاجعالات والمحاضر
 * (فصل) لو مات القاضي الكاتب أو عزل قبل أن يصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه أو بعد الوصول
 قبل القراءة لم يقض به وقال أبو يوسف في الأمل ما يقضى به وهو قول الشافعي ولو وصل اليه ثم مات أو عزل
 قضى به بالاجماع وان عمى القاضي الكاتب أو فسق أو أرنذ أو صار في حال لا يجوز حكمه بعد وصول الكتاب
 اليه قبل القضاء لا ينفذ عندهما وعند أبي يوسف ينفذه
 * (فصل) فيما يقبل فيه كتاب القاضي وفيما لا يقبل * لا يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود
 والقصاص عندنا خلافا لما لك والشافعي لان قول القاضي لما قام مقام شهادة الشهود أشبهه الشهادة على
 الشهادة والشهادة على الشهادة فلا تدخل لها في الحدود والقصاص لان فيه ازاءة احتمال لا توجد في شهادة
 الأصول وهو أنهم هل أخذوا من الأصول أم لا فاشبهت شهادة النساء وشهادة النساء لا تقبل في الحدود
 والقصاص فكذا اهـ وكذا لا يقبل كتابه في الحيوان والشياب في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
 يقبل في العبيد والجواري والدواب لكان الحاجة قلنا الحاجة انما يجب دفعها اذا أمكن ولا يمكن لان نعر فيها
 لا يحصل بالوصف لان بعد الاستقصاء في الوصف يبقى بينهما تفاوت كثير وهذا الميزان في الحيوان وفيما
 لا يضبط بالوصف يشترط احضاره بحسب الحكم اتفق الشهادة بالاشارة اليه وكذا الدعوى ويقبل فيما لا ينقل
 ويحول كالديون والعقار والنكاح والطلاق والعقاق والوكالة والهبة والوصية لان العقار يعرف بذكر
 حدوده والدين بذكر قدره ووصفه وعن محمد رحمه الله أنه رجع عن كتاب القاضي الى القاضي لما ظهر
 في زمانه من خيانة القضاة وفي بعض الكتب عن محمد لا يقبل كتاب القاضي في شيء بعينه الا العقار وانما يقبل
 كتاب القاضي الى القاضي في العقار والديون اذا كان من قاضي مصر الى قاضي رستاق ولا يقبل من قاضي
 رستاق أو قرية الى قاضي مصر لانه يجري مجرى القضاء فيختص بمكان يختص به يقضاه وهو مكان تقام فيه
 الجمع والاعباد * (صورة الكتاب في العبد - الآتي) * أنه اذا أقام ولاه بينة عند الحاكم في مصر أنه
 كان له عبد فابق وقد أخذته فلان كتب له القاضي كتابا الى قاضي مصر الذي فيه اخذ انهم شهدوا عنده ان

معه وفأخذ السامعان دونه ثم ظهر وارثه لا يبرأ الغرماء وعليهم أن يؤدوا اليه ثانيا لانه تبين أنه ليس للسلطان ولاية الاخذ (صاحب)
 الدين اذا ظهر بالدنانير وحقه في الدراهم كان له أن يمددو يأخذ بالدنانير لان الدراهم والدنانير جعلوا كشي واحد في حق البياعات ولهذا
 لو استبدل الذهب بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول كالأول استبدل الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة اه والله أعلم * (الفصل الثامن
 عشر في الاجارة) * اعلم ان الاجارة قد شهد لجوازها الكتاب والسنة والاجماع (أما) الكتاب فقوله تعالى فآتوهم أجورهم وقوله تعالى لو شئت
 لا تخذت عليه أجرا وقوله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام على أن تاجرني ثماني حجج وشريعة من قبلنا لازمة علينا اذا قص الله ورسوله
 صلى الله عليه وسلم من غير انكار ما لم يقم دليل على انتساخه (وأما) السنة فقوله عليه الصلاة والسلام اعطوا الاجير أجره قبل أن يحفر عرقه ومن
 استأجر أجيرا فليعلم أجره (وأما) الاجماع فقد انه قد كل عصر وكل مصر على معناه الاما حتى عن عبد الرحمن الأصم أنه قال لا يجوز ذلك لانه
 ضرر يعني بعدد على منافع لم تتحقق وهذا لان القياس يأبي جوازها لان العقد يرد على المردوم وهي المنفعة التي توجد في مدة الاجارة والمردوم
 ليس بمحل للمعقد لانه ليس بشيء وهذا كله وجه القياس والقياس وان كان يأبي جوازها لكن القياس في مقابلة النص والاجماع

لا يغير جوارها غلبا بالكتاب والسنة والاجماع الحاجة الناس اليها فالفقير محتاج الى مال الغني والغني محتاج الى عمل الفقير وحاجة الناس
 اصل في شرع العدة ونفسرت لترفع الحاجة (ثم) الاجارة لها اركان وشرائط (أما) اركانها فلا يجب والقول وذلك باللفظ دالة على ما هو
 لفظ الاجارة والاستئجار والا كراء والا كتراء (وتنقيد) باللفظ الماضي ولا تنقيد باقطين يعبر بأحدهما عن المستقبل نحو أن يقول
 آخر في قيمة قول الآخر أنك لو قال أعرتك هذه الدار شهر بكذا أو قال كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا تنقيد (وفي التهمة) تنقيد الاجارة
 بلفظ الاعارة ولا تنقيد الاعارة باللفظ الاجارة حتى لو قال أعرتك هذه الدار بغير عوض لا تكون اعارة (وفي القنية) قال لا تحرق هذه الدار بدينار
 في كل سنة هل رضيت فقال نعم ودفع اليه المفتاح فهو اجارة (وفي البرازي) الاجارة الطويلة لا تنقيد بالتعاطي لان الاجرة فيها غير معلومة لانها
 تكون في كل سنة دنقا أو أقل أو أكثر (واستخرج) الاجارة الطويلة الامام محمد بن الفضل البخاري فقبلها البعض لا البعض وهي على
 وجهين (الاول) ان يواجر الارض (١٥٠) أو الكرم وفيها زرع فيبيع الاشجار أو الزرع بأصولها ممن أراد الاجارة بمن معلوم ويسلم ثم

يواجر الارض منه مدة معلومة
 ثلاث سنين أو أكثر غير
 ثلاثة أيام من كل سنة أو
 نصفها بمال معلوم على أن
 يكون أجرة كل سنة من
 السنين سوى الايام المستثناة
 كذا وبقي مال الاجارة يجعل
 بمقالة السنة الاخيرة ولكل
 منهما ولاية الفسخ في مدة
 الخيار (والثاني) أن يدفع
 الاشجار والزرع والقاعة
 على الارض معا اليه الى الذي
 يريد الاجارة على أن يكون
 الخارج على مائة سهم
 للدافع والباقي للعامل ثم
 يترك العامل في صرف قسطه
 الى ما يريد ثم يواجر منه
 الارض مدة معلومة على
 الوجه الذي ذكرناه من غير
 ان يكون أحد العقدين
 شرطاً في الآخر (وبعض)
 أئمة بخاراً أنكر والاول

عبد الله مبارك الهندي - لم يته كذا وقامته كذا ما يكره وأنه أبقى منه فاذا ورد هذا الكتاب على القاضي المكتوب
 اليه أحضر العبد مع الذي في يده ثم فك الكتاب فنظر في الغلام والكتاب فان وافق حلية الغلام مافي الكتاب
 ختم ذلك ويجعل في عنق العبد من رصاص حتى لا يتعرض له في الطريق احد بدعوى السرقة وغيره او يقع
 الامن من التبديل والتغيير ويأخذ منه كفيلا ويدفع اليه العبد فيذهب الى حاكمه صرعه فان شهد عنده
 شهود أنه عبده قضى به له وكتب الى الحاكم ليبرئ كفيله ويبني على هذا كتاب القاضي في نسب
 الابن لا يقبل عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله وصورته وجلس وامرأه اذ عيا البنا أو بنتا واولاهو معروف
 النسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغلاني في بلد كذا اسرقه فلان يقيم البيعة على ذلك عندهم يأخذ كتابا
 بذلك الى قاضي ذلك البلد لا يكتب لهما عندهما خلافا له وكذلك الزوج يدعى على المرأة فعل هذا فراقين
 هذا وبين ما اذا ادعى النسب على الاب بأن قال فلان بن فلان أبي وهو في بلد كذا وهو يدفع نسي ولي بيعة
 ههنا على أنه أدركني ابني وأنه تزوج أمي واني ولدت منه على فراشه فأقام بيعة على ذلك وسأل كاتبه يكتب
 له بالاجماع وليس هذا محل الفرق * (مسئلة) * رجل قال للقاضي كان لفلان بن فلان الفلاني على
 كذا كذا درهم او قد دفعته اليه أو أقراني منها أو وهبها الي وهو من يد كذا فأخاف أن يصير الى ذلك البلد
 فبدأت في هذا المال ولي شهود ههنا فاستمع منهم واكتب لي الى ذلك القاضي فإنه لا يسمع من شهود ولا يكتب
 له عند أبي يوسف وعند محمد يكتب له ولو قال يحسدني الاستيفاء ويخاصمني مرة أخرى حتى يستوفي الحق مني
 مرتين وأراد إقامة البيعة على الوفاء فإنه يسمع من شهوده ويكتب له السك من المحيط وشرح الخبر يد
 والله أعلم

(الباب الرابع والعشرون في القضاء بمشاهدة القاضي للقاضي)

روى عن محمد رحمه الله أنه قال في مصر قاضيان في كل جانب منه قاض فكتب أحدهما الى الآخر كتابا يقبل
 كتابه ولو أتى أحدهما الى صاحبه فأخبره بالحادثة بنفسه لم يقبل قوله لان في الوجه الاول جعل كأن
 الكاتب خاطبه في موضع القضاء وفي الوجه الثاني كأنه خاطبه في غير موضع القضاء كذا هذا * (مسئلة) *
 لو أن قاضيين التقيا في عمل أحدهما أو في مصر ليس من عملهما فقال له قد ثبت عندى فلان بن فلان الغلاني

وقالوا يبيع الاشجار والزرع يبيع تلجئة لا يبيع رغبة حتى لا يملك المستأجر قطع الاشجار وعند دفع الاجارة ينفسخ البيع كذا
 بلافسخ والتلجئة لا تزيل ملك البائع وان قبض المبيع ولم يبق على ملكه لم تصح اجارة الارض (وبعض) جوزوه وقال انه يبيع رغبة لانها
 قصدا بجهة الاجارة ولا طريق اليه الاب ولا ينافي عدم جواز القطع مع كونها ملكا كالمهر ونال ملك الراهن قطع الاشجار (وقيل) ان باع
 الزرع والشجر بن المثل فيبيع رغبة والا لا وهذا لا يصح فان الانسان قد يبيع ماله عند الحاجة بثمن قليل (رجل) قال لا تخربعت منك
 عسدي بمنافع دارك هذه ستوقبل فهو اجارة والاجرة تجب بالتمكن من استيفاء المنفعة حتى ان من استأجر دارا مدة معلومة وعطاهم
 التمكن من الانتفاع يجب الاجر وان لم يتمكن بان منعه المالك أو الاجنبي لا يجب (وفي المنبيع) اذا غصب الدار غاصب من يد المستأجر
 سقط الاجر لفوات التمكن اذ هو الفعل المستلزم للمكنة ولا مكنة مع الغصب (قال) صاحب السكافي وهل ينفسخ العقد كره الفضل والقاضي
 نفي الدين في الفتاوى انه لا تنتقض الاجارة ولو لم يكن بسقط الاجر مادامت في يد الغاصب (وفي الهداية) ان العقدين ينفسخون وجد الغصب
 في بعض المدة سقط من الاجر بقدره لان السقوط بقدر المسقط انتهى (ثم) اعلام المنفعة بطرق ثلاثة (أما) بيان المدة كاستئجار الدار للسكنى

والارض للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لأن المنافع تحدث شيئا فشيئا فبمداؤها وبقيتها معلومين المدة اذا كانت المنفعة لا تتفاوت الا في الاوقات فان المدة لا تزيد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم في فصل الوقف (وأما) الاقطاع فهو - قال أحد من العلماء يجوز اجارته أم لا (قلت) وقد وقفت على عدة مصنفات في ذلك لبعض علمائنا المتأخرين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبد الحق وسيدنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القوفوي وشيخنا شيخ الاسلام والمسلمين سعد الدين الديري والشيخ العلامة الحافظ زين الدين قاسم بن قفالو بغا الجمالي منع الله سبحانه فاستفدنا منها فوائد عدة (منها) القول بجواز اجارة الاقطاع وقد أطنبوا الكلام في ذلك وسلكوا فيه أحسن المسالك وقد مثل شيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الديري المشار اليه فيمن أجرا قطاعة سنين ثم أخرج الامام الاعظم الاقطاع عنه لغيره قبل مضي المدة فقال نعم يجوز للجندي ان يؤجر اقطاعة حيث كان يتضمن اقطاعه ملك المنفعة والتصرف فيه في العرف العام بما يراه وليس هذا نظير المستعير وتكون الاجارة من المقطاع صحيحة (١٥١) لازمة حيث كانت مشتملة على شروطها شرعا ولا تنفسخ بالموت ولا باقطاعه غيره فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسمى الذي وجد فيه شرط الزوم ويشهد لذلك قواعد علمائنا رضي الله عنهم والحالة هذه والله أعلم (وصورة) السؤال الذي سئل عنه شيخ الاسلام برهان الدين بن عبد الحق سألوه قوم عن اجارة الجندي ما اقطاعه الامام له من المزارع والقرى والمقارن هل يصح اجارته ذلك ويكون عقد الاجارة فيه صحيحا لازما ذاسمي فيه ما يتوقف فيه صحة الاجارة على التسمية أو غير صحيح ولا لازم وكذلك عقد المساقاة الصادر فيه وطالبوا بيان الحكم في ذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل

كذا وكذا على فلان فاعمل به لم يقبل ذلك ولم ينفذه لان الخطاب أو السماع وجد في موضع لا ينفذ فيه قضاؤه فصار كخطاب غير القاضي أو كسماعه وهو غير ماض فلا يجوز ان يعتمد في قضائه بخلاف كتاب القاضي الى القاضي لان خطاب الكاتب انما وجد في موضع ينفذ فيه قضاؤه ويثبت ذلك عند المكتوب اليه في موضع ينفذ فيه قضاؤه أيضا وهكذا ذكره الكرخي في اختلاف العلماء ان كتاب القاضي الى القاضي يقبل وان كان في مصر واحد لان هذا النقل حكم القضاء بدليل أنه لا يصح هذا النقل الا من القاضي وو جب هذا النقل على القاضي الكاتب لسماع البينة وما يجب على القاضي لسماع البينة يكون قضاءه ويجوز القضاء من القاضي من مصر واحد

كذا وكذا على فلان فاعمل به لم يقبل ذلك ولم ينفذه لان الخطاب أو السماع وجد في موضع لا ينفذ فيه قضاؤه فصار كخطاب غير القاضي أو كسماعه وهو غير ماض فلا يجوز ان يعتمد في قضائه بخلاف كتاب القاضي الى القاضي لان خطاب الكاتب انما وجد في موضع ينفذ فيه قضاؤه ويثبت ذلك عند المكتوب اليه في موضع ينفذ فيه قضاؤه أيضا وهكذا ذكره الكرخي في اختلاف العلماء ان كتاب القاضي الى القاضي يقبل وان كان في مصر واحد لان هذا النقل حكم القضاء بدليل أنه لا يصح هذا النقل الا من القاضي وو جب هذا النقل على القاضي الكاتب لسماع البينة وما يجب على القاضي لسماع البينة يكون قضاءه ويجوز القضاء من القاضي من مصر واحد

(الباب الخامس والعشرون في القضاء بعلم القاضي ونفوذه قوله)

القاضي اذا علم بالمعينة أو سماع الاقرار أو مشاهدة الاقوال فانه لا يرضى بعلمه في الحقوق الخاصة لله تعالى كحد الزنا والسرقة وشرب الخمر بالاجماع لان في حقوق الله تعالى كل واحد من أحد المسلمين يساوي القاضي ثم غير القاضي اذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذلك القاضي الا في السكران فانه اذا وجد سكران أو وجد رجلاه امارات السكر فانه ينبغي له أن يعزروه لاجل التهمة ولا يكون ذلك حدا * ومن لطائف ما حكمه من بعض قضاة العدل قال أصحاب هذا القاضي وكنا معه في بعض الامور في موكب حافل من وجوه الناس اذ عرض لنا فتى شاب قد خرج من بعض الازقة يتمايل سكران فلما رأى القاضي هابه وأراد الانصراف فحانته رجلاه فاستند الى الحائط وأطرق فله اقرب القاضي رفع رأسه ثم أنشأ يقول

ألا أيها القاضي الذي عم عدله * فأضحى به في العالمين فريدا
قرأت كتاب الله تسعين مرة * فلم أرق به للشاربين حدودا
فان شئت أن تجلد فدونك منكبا * صبوراً على ريب الزمان جلدا
وان شئت أن تعفو تكن لك منة * تروح بها في العالمين خبدا
وان كنت تختار الحد فان لي * لساناً على هجو الزمان حديدا

فلما سمع القاضي شعره وتبين أدبه أعرض عنه وترك الانكار عليه ومضى لشأنه * (مسئلة) وفي الاقضية

الحكم في هذه المسئلة منصوص عليه عندهم أو لا وذكر وان الضرورة داعية الى معرفة الجواب في ذلك تنصيصاً أو قياساً على نظيره من أصول المسائل (فقال) اما تنصيص الاصحاب على الحكم في ذلك فلم أقف عليه بعد ما طالبت مدة ولم أعلم لهم في عينها ما بالاجواز ولا بضده ولكن قياس قولهم في نظيره ما يقتضي القول بجوازه ولو بها (أما) النظائر الاول فقد نص أصحابنا على أن من صولح على خدمة عبدة سنة كان له المصالح ان يؤجره ومعلوم ان المصالح انما ملك المنفعة دون الرقبة في مقابلة ما صولح عليه من حقه الذي يدهبه وان كان المصالح يشكر ذلك و يزعم انه لاحق له فالمنفعة المملوكة بالصلح ملكك بمقابلة عوض في زعم المدعي وبغير مقابلة عوض في زعم المدعي عليه فكان فيه شائبه العوضية فصارت المنفعة المصالح عليها ما لا نظر الى زعم أحدهم او هو المدعي وغيره ما لا نظر الى زعم المدعي عليه بعقد الاجارة فوجب جوازه له في الاقطاع وذلك لان منافع الاقطاع ملكها للجندي لا محتاسبهم أنفسهم واستعدادهم لما يعرض للمسلمين من المصالح يندبهم الامام للقيام بهم امن قتال أعداء الاسلام وردع الفسدين وفتح الخارجين وصورن الاموال والانفس عن التعرض للبهائم برحق فربة الاقطاع باقية على ملك بيت المال ومنافعه مملوكة لهم عوضاً عما يبسوا أنفسهم له فلكوا انما يملكونها بعقد الاجارة بل أولى فان المجرور لم يملك المنافع المملوكة بعقد الاجارة من

لأنه مستحق لمنفعة ولا يمنع من ذلك كونها معرضة لأن يسترد هاهنا بغيره أو غيره كما يجوز للزوجة أن توارث الأرض التي في صداقها قبل
الدخول وإن كانت معرضة لأن تسترد منها بالنكاح وقد اقتصرنا على هذا العقد في هذا الباب أدلو ككتب جميع ما في مصنفات المشايخ
المهم إضاق عنه الكتاب (ثم) جئنا إلى ما كافي من اعلام المنفعة بطرق ثلاثة وقد ذكرنا الطريق الأول وهو بيان المدد على ما فصلناه قبله فلا
فائدة في تكراره (وأما) بيان العمل بان يبين محل العمل كمن استأجر رجلا على صبغ ثوبه أو خياطته أو استأجر دابة ليحمل عليها مقاديرا
معلوما أو يركبها مسافرا فسمي هاهنا اذابن الثوب وبلون الصبغ وقد مر ما يصبغ به اذا كان مما يختار وجنس الخياطة وقد مر المحمول وجنسه
والمسافر صارت المنفعة معلومة بنوعية ذلك فيصح العقد (وأما) بالاشارة كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا
أراده ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه تصير المنفعة معلومة فتصح (ثم) ما صلح أن يكون ثمننا في البيع كالنقد والمكيل والموزون صلح أن يكون
أجرة في الاجارة لان الاجارة تباع بالمنفعة والاجر ثمن المنفعة فيعتبر بثمن المبيع وما لا يصلح ثمننا لا يصلح (١٥٢)

العبيد والشباب لان الاجرة
موضوع مالي فكل ما صلح
موضوعا صلح أجرة كذا في
المنسجم (وفي) أيضا اذا
استأجر أرضا للزراعة
بشروط أحد شيئين اما
تعيين المزرع أو تعيين
المزرع بأن يقول يزرع
ماشاء لان الأرض تارة
تستأجر للزراعة وتارة
للبناء والغرس وغيرهما وما
يزرع فيها متفاوت فقد
تستأجر للزراعة البر أو
الشعير أو الذرة أو الارز
وغيرها وبعضها يضر بالأرض
فما لم يبين شيئا من ذلك
لا يصير العقود عليه معلوما
واعلام العقود عليه بشرط
جواز العقد الآن يقول
على أن يزرع فيها ماشاء لان
الجهالة ارتفعت بتقويض
الخبرة اليه (ويدخل) الشرب

والموافقة فكان حسنا ندو بالله شرعا وركنه الايجاب والقبول لانه معاوضة وشرايط جوازها أن يكون
المال المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه بان صلح على مال في يد المدعي عليه فحقى كان البدل مجهولا
تقع بينهما منازعة مانعة من التسليم وأن يكون البدل المصالح منه حقا يجوز للاعتراض عنه مالا أولم يكن
مالا كالمقصود معلوما كان أو مجهولا وان لا يجوز الاعتراض عنه كحق الشهادة وحد القذف والكفالة بالنفس
لا يجوز الصلح عنه وحكمه وقوع المالك في البدل وثبوت المالك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال
ووقوع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالمقصود هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي
الصلح على انكار ثبوت المالك في البدل ووقوع البراءة للمدعي عليه من الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا
أولم يكن مالا واذا اختفى القاضى من تغاير الامر بين الخصامه بين أو كانا من أهل الفضل أو بينهما رحم سواء
بينهم أو أمرهم ما بالصلح وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه رد القضاء بين ذوي الارحام حتى يصلحوا فان
فصل القضاء يورث الضمان (تنبيه) ولا يأمر بالصلح اذ اتبين له وجه الصلح لاحدهما جاء أن لا يصلحها
الا أن يرى لذلك وجهه مثل ان يرى الحكم بوقوع فتنه وثمراتها (فرع) قال وينبغي للامام أن يندب
الى الصلح اذا أشكل عليه وجه الحكم فان أبا أو أبا أحدهما لم يبلغ علمه ما للحاكم شبه الاجراء بل يفصل
بينهما بالواجب أو يترك الحكم بينهما (تنبيه) قال بهضهم انما يجوز للقاضي أن يأمر بالصلح اذا
تقارب الجانبان بين الخصمين غير ان أحدهما يكون ألحن بحجته من الآخر أو تكون الدعوى في أمور
درست وتقادم وتشابها وأما اذ اتبين للقاضي الظالم من المظالم لم يسهل من الله الا فضل القضاء

(فصل في معرفة أنواعه) وفي الأصل أنواع ثلاثة صلح مع الانكار وصلح مع الاقرار وصلح مع
السكوت وكل ذلك جائز نعمه دنا لكان معنى الصلح على الاقرار لا يتحقق فيه لان الصلح قطع المنازعة والمنازعة
ولم يوجد هنا خصومة ومنازعة وانما هو إسقاط عن بعض الحق من طوع ورغبة وفي الصلح على السكوت
لو أقر المطالب بالدين بعد قبض مال الصلح ليس لاطالب عليه شيء وفي الصلح على الانكار قال أبو حنيفة يجوز
ما يكون الصلح على الانكار لان معنى الصلح يتحقق فيه وهو قمع الخصومة وتوابعها وعلى ان صلح الفضولي
جائز بان قال أجنبي للمدعي عليه أقرم في السر وأنت بحق في دعواك فصالحني على كذا فاضمن

(٢٠ - معنى الحكم) والطريق في الاجارة تبعا للأرض وان لم يشترطها بخلاف ما اذا اشترى الأرض فان الشرب والطريق لم
يدخلا بلاذ كران المقصود من الاجارة الانتفاع حتى لا يصح اجارته ما لا يمكن الانتفاع به في الحال كاجارة المهر للركوب وغير ذلك (وفي الخيرة)
استأجر أرضا ولم يذكر فيه بزرعها فالاجارة فاسدة لجهالة العقود عليه لان الأرض تصلح للزراعة والغرس والبناء ولا رجحان للبعض على
البعض فمالم يبين لا يصير العقود عليه معلوما وكذلك اذا ذكر أنه يزرعها لانه لم يذكر أي شيء يزرعها فالاجارة فاسدة لجهالة العقود عليه
(وفي البزاري) رجل استأجر دواب الى سمرقند من خوارزم يكتفي لوجوب الاجرة تسليم الدواب ولا يؤمر بارسال الغلام معها
(وذكر) محمد أنه يؤمر بارسال الغلام معها (وذكر) مولانا شيخ الاسلام انه يخبر ولا يجبر (استأجر) رجلا ليحمل له غلامه من مطمورة
عينا فذهب فلم يجد دور جمع قسم الاجر المسمى على ذهابه وجهه ورجوعه لم يزره أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المطمورة
لا يتجاوز من قسم المعنى الذهاب وله أجر المثل (قال) الغياط استأجرناك لخطبة هذا الثوب فخطبته غلامه اسحق الاجروان قال بيد نفسك
لا يستحق (استأجر) رجلا ليحفر عشرة في عشرة فحفر خمس في خمس له ربع الاجر لان الاولى مائة ذراع والمطمورة خمس وعشرون ذراعا (رب)

الدار امتنع من ثمنه بغير غيب الخلاء لا يجبر المكن للسكن ان يفسخ الخلل في الانتفاع وكذا لا يجبر على اصلاح الميراث ونطين السطوح (استأجر) دار فيها بتماعه أن يبقى منها لان له الاستقاء قبلها فكذا به - د هاروان اختل ماء البتر ليس على أحدهما اصلاحها (وعن) محمد رحمه الله تعالى انه لو استأجر داره لغير كهبادة وانقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يحن مالها لم يأخذها حتى تلفت الدابة عنده لاضمان على المستأجر لانه لا يجيب على المستأجر الرد ومع ذلك لو ساقها للرد الى مالها فاضاعت لا يضمن وان استأجرها لغير كهباء في المصروف ذهب المالك الى مصر آخر فخرجها المستأجر اليه وهلك في الطريق ضمن اصبر ورثه غامبا بالخراج (وفي المنتقى) رجل اكرى دارا سنة بالف فلما مضت قال ربها ان فرغتها اليوم والاعليك ألف كل يوم والمستأجر مقر أن الدار له ولم يفرغ يلزمه (قال) هشام قلت لمحمد لا يجعل له أجرها لئلا يأن يتركه من الثمن بغير وبعد التمكن عليه ما قاله المؤخر قال هذا حسن (وفي الوالوجي) ولو أجزأه اجارة مضافة بان يقول أجرتك داري هذه شهر سؤال وهو ما في رمضان ثم باعه من آخر (١٥٤) فالباع موقوف على اجارة المستأجر ولو دخل سؤال فله أن يسكن الدار لان العقد منعقد

وان كان لا يجب عليه تسليم الدار لم يحن ذلك الوقت (وذكر) في بعض المواضع انه اذا أجزأه اجارة مضافة مثلاً في صفر وهو بعد في محرم فباع قبل مجيء ذلك الوقت نعت محمد رحمه الله تعالى روايتان والفتوى على انه ينعقد وتبطل الاجارة المضافة هذا هو الظاهر لانه ولاية البيع والبيع دلالة الفسخ (وفي البرزلي) أجر داره اجارة مضافة ما قال في شهر ربيع الاول أجرته كها رجب فباعها في جمادى الاولى ذكره شمس الاثمة الخواني ان البيع لا ينقضي رواية من محمد لان حق المستأجر ان لم يثبت فحق أن يثبت وبه ياتح كلام السرخسي حيث قال الاصم ان الاجارة

له ذلك فصالحه مع وصورة ضمان الفضولي بان يقول الفضولي للمدعي صالح فلان من دعواك عليه على كذا على اني ضامن به أو على كذا من مالي أو قال صالحني من دعوالك هذه على فلان وأضاف العقد اني نفسه أو الى ماله نفذ الصلح والبدل على لضمان سواء كان بامر أو بغير أمره ويرجع بما ادعى على المدعي عليه بان كان الصلح بامر والامر بالصلح والخلع أمر بالضمن * (مسئلة) وفي شرح الشافعي رجل ادعى دارا فانكر المدعي عليه فصالحه على نصف تلك الدار ثم وجد المدعي بينة فأقامها يأخذ النصف الباقي وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين وفي النصار لان الصلح اسقاط واسقاط الحق من العين لا يصح وذ كرخواهر زاده في نسخة ان هذه رواية ابن سماعة أما ظاهر الرواية لا تسمع دعوى الباقي ولا يأخذ ذها قد ذكر وجه كلا القولين في الخزانة * (مسئلة) وفي فتاوى القاضي الامام رجل كفل عن رجل بالف درهم فصالح الكفيل الطالب من الالف على خمسمائة صم الصلح وبرئ الاصيل والكفيل من الخمسمائة الاخرى وفي الاصل الكفيل اذا صالح من الكفالة بالنفس على مال على ان يبرئه عنها لم يجز الصلح لان هذه معاوضة مال بما ليس بمال ولا هو في معنى المال فبطل ولم يرأ ولو أداير جمع فيه فان أبرأه من الكفالة على كذا فلا يكفيل أن يرجع عليه بما قضاء انظار الملامة في باب الكفالة * (مسئلة) قال المحمدي الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار انه لا يصح وهكذا في نكت الشيرازي وقيل يصح وروي محمد عن أبي حنيفة رجهما الله انه يصح ووجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعي فاذا حلفه فقد استوفى البدل فلا يصح قال رحمه الله ورايت بخطه - لاء الاثمة الحمادي رحمه الله ادعى على آخر حق التعزير بأحد القذف وأنكر الاخر وتوجهت اليه اليمين فافتدى بيمينه بمال قال الخواني فقد اختلف المشايخ فيه فقيل يحل للآخر ذلك وقيل لا يحل قلت فهذا بدل على انه يستخلف في دعوى حق التعزير بأحد القذف ولكن نص على انه لا عين في أحد القذف عندنا في دليل في حق التعزير كما نص عليه في الفتاوى الظهيرية * (تنبيه) قبل يستخلف في أحد القذف فان نكل قيل يحد وقيل لا يعزذ كفي شرح الطحاوي انه الاصح وذ كر أيضا يجوز افتداء اليمين من دعوى التعزير في الصحيح من المذهب وكذا الوصال * (مسئلة) عن عطاء بن حزمة ان الصلح على الانكار على دعوى فاسدة لا يصح ولا بد لصحة الصلح على الانكار من صحة الدعوى وفساد الدعوى على وجهين

المضافة لازمة وفي رواية ينفذ لانه لاحق للمستأجر حال تبطل الاجارة (قلت) وبه يفتي والله أعلم (فائدة) اعلم أن جلة ما يصح مضافا اما أربعة عشر الاجارة وفسخها والمزاورة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف وما لا يصح مضافا عشرة البيع واجارة المبيع وفسخه والقسمة والشركة والهبة والشكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء من الدين (وفي العمادي) ولو أقر بالدار المستأجرة لغيره فان اقراره يصح في حق نفسه ولا يصح في حق المستأجر فاذا مضت المدة يفسخ به المقر له (وفي القنية) اجرة المؤدب والخاتن في مال الصبي اذا كان له مال والا فلي أبيه (وأجرة) القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كاطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه (وأجرة) سجان سجن القاضي لا يجب على المحبوس (وقيل) في زماننا اجرة السجان يجب على رب الدين لانه يعمل له (وقال) برهان الدين صاحب المحيط رحمه الله تعالى على المارعي عليه لان الحبس عقوبة سابقة لها لمنعه حق غيره من دفعه والعقوبة لا يستحقها الا للجاني المتمرد (وذ كر) القاضي يبيع الدين ان اجرة المسجل على المدعي (وقال) برهان الدين صاحب المحيط على المدعي عليه (وقال) فاضل خان على من استأجره والا فعلى من أخذ السجل (ويجوز) للمفتي

أخذ الأحرار على كتابة الجواب بقدره وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب فانظره في (وفى الوفاة) ولا تخرج الاجارة على الاذن والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه والغناء والنوح والملاهي وعصب النيس (و يفتي) اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه ويجبر المستأجر على دفع ما قبل له ويحسب به وعلى الحلوة المرسومة (قلت) وهي بفتح الحاء غير المعجمة هدية ترمى الى الملعين على رؤس بعض سور القرآن سميت به لان المادة هداة الحلوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر (وفى البرزى) رجل آجر نصف داره والدار تحتل القسمة أو قال آجر ترك نصيبه منها ولم يعلم نصيبه لا يصح ولو سكن يجب آجر المنزل (وقالا) لا يجوز ولو كان من شريكه جازت اجاعا (واجارة) البناء بدون الارض لا يجوز لانه في معنى اجارة المشاع وبه قال أبو نصر رحمه الله فاورد عليه جواز اجارة القسطاط فلم يكن له الفرق (واختار) الامام البخارى الجواز في رحمه الله انه اذا كان البناء مرتفعا كالجدران مع السقف يفتى بجواز اجارة البناء الا (وعن) محمد رحمه الله تعالى جواز فانه قال من استأجر أرضا فبنى فيها بناء ثم آجرها منه صاحبها استوجب من الاجر (١٥٥) حصه البناء فلا جواز اجارة البناء لما استحق الاجر وقاسه على

القسطاط (قال) الامام أبو علي رحمه الله وبه كان يفتى مشايخنا (ولو) كان البناء ملكا والعرض وقف وآجر المتولى بلذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرض (له) بناء في أرض الغير فالآجر للبناء لا من صاحب الأرض الفتوى على انه لا يجوز ذكره الحلواني (ولو) آجر البناء من مالك الأرض جاز وفاقا ولو آجر العرض لا البناء جازت (وذكر) ابن وهبان في شرح المنظومة لو آجر بناء مكة زادها الله تعالى شرفا ينبغي أن يجوز ويدل على ذلك ما ذكره صاحب الذخيرة عن الميسر قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة انه قال أكره

الملك في المدعى أو في المدعى على وجه لا يسمع منه أصلا كالمناضفة ونحوها أو ما ترك المدعى في دعواه شيئا يمكن تداركه وبعد ما على وجه العصة كدعوى المنقول قبل احضاره ودعوى العقار اذا لم يذكر حده وانما لا يصح الصلح اذا كان فساد الدعوى المعنى في نفس الامر أما اذا كان ترك المدعى شرطاً من شرائط صحته يصح هكذا أشار إليه في شرح خواهر زاده أنظر غمام ذلك في القنية (فرع) * ادعى عليه دارا فصالحه على قطعة منها لم يصح والصلح عليه ان يزيد درهما في بدل الصلح فيكون عوضا عن الباقي أو يلحق به لفظ البراءة عن دعوى الباقي كذا في حواشي القنية وفي الهـ داية كذلك وذكر في الفوائد لهداية ناقلا من الذخيرة ان الصلح على هذا الوجه صحيح والاصح (فصل فيما يمنع جواز الصلح وما لا يمنع) * الصلح على أربعة أوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول وهو ما جاز ان يصح على مجهول ومجهول على مجهول وهو ما فاسد ان مثال الاول لو ادعى ديناً أو حقه أو ما جاز ان يصح على انسان فصالحه على مال جاز ان يبيع المعلوم بالمعلوم جاز فالصلح أجوز لانه أوسع ومثال الثاني لو ادعى حقه في دار انسان في يده ولم يسم الحق فاصطالحه على ان يبيع المدعى عليه ما لا معلوما جاز لان هذه الجهة لا غير منضبة الى المنازعة لانها غير مانعة من التسليم ومثال الثالث لو ادعى حقه في دار في يد انسان ولم يسم وادعى المدعى عليه حقه في أرضه فان اصطالحا بان يدفع أحدهما مالاً الى الآخر ليرك دعواه لا يجوز لانه يحتاج فيه الى التسليم والتسليم وجه له البدل مانعة منها فتنزع المنازعة بينهما وان اصطالحه على ان يترك كل واحد منهما دعواه جاز وهذا صلح وقع عن مجهول على مجهول وجاز ذلك لانه لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم ومثال الرابع وهو الصلح عن معلوم على مجهول ان كان يحتاج الى التسليم والتسليم لا يجوز ولا الجائر لما بينا (فصل فيما ينقض الصلح وما لا ينقضه) * صالحه من دعواه في دار على خدمة عبده سنة أو على سنة أو حقه أو أمانة المالك أو أعتقه صاحب الخدمة أو قتله المالك أو قتله صاحب الخدمة أو قتله أو أعتقه أو أعتقه فان أعتقه المالك عتق بخلاف الوارث اذا عتق العبد الموصى له بالخدمة فانه يضمن القيمة وان أعتقه صاحب الخدمة لا يعتق لانه لا يملكه وأما اذا قتله صاحب العبد لا يضمن كملوا أعتقه ويعطى الصلح فيما لم يستوف من المدة وان قتله صاحب الخدمة تلتزم بالخدمة لانه أعتقه رقبته هي ملك الغير وكذا لو قتله

اجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال وهكذا روى هشام عن محمد عن أبي حنيفة فترجمهم الله تعالى وكان يقول ينزل عليهم في دروهم لقوله تعالى سواء العا كفيهم والباد (قال) في الذخيرة ثم هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء دون الأرض لان الاجارة هنا لا ترد على الأرض عند أبي حنيفة كالبيع وانما ترد على البناء وانما يخص في أيام الموسم (ومما) يدل على ذلك أيضا قول صاحب الهـ داية في الاستدلال على مذهب الامام في عدم جواز بيع أرض مكة قال ما نه استدل أبو حنيفة بترجمه الله تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم مكة حرام لا يباعر باها ولا يورث ولا نه حرة محترمة لانها فناء السكينة وقد ظهر التعظيم فيها حتى لا يفر صيدها ولا يختل خلاها ولا يعششوها كما في ذلك في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني (واستدل) لهم بما تقدم املوا كذا لهم لظاهر الاختصاص الشرعي بما فاصار كالبناء (وفى) خزنة الاكمل لو آجر أرض مكة لا يجوز لان رقبته الأرض غير مملوكة انتهى ومفهومه يدل على جواز اجارة البناء والله سبحانه أعلم (وطريق) جواز اجارة المشاع أن يلحق القضاء به أو بوجز الكل ثم يفسخ في البعض (ومسائل) الشيوع - بيع البيع والاجارة ولا عار فواتها جازت في الوقف وهبته فيما لا يجهل القسمة جازت وفيما لا يجوز ولو كان من شريكه أو من أجنبي والصدقة كالهبة في رواية الامام (وفى) الجامع الصغير جواز الصدقة

وفي الشائع لا يجوز غنم المحذور من الشايع لا يجوز غنم العاقر في العاقرى و إيمان (وفي الولوالجي) رجل استأجر أرضا لزراعة فزرعها فزادها فاصاب
الزراع آفة فهلك أو غرق فلبثت فعليه الاجر تاما لانه قد زرعه ولو غرق قبل أن يزرع فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها (قال) صاحب
المحيط والفتوى على أنه اذا بقي بعد هلاك الزرع مدة لا يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب اذا تمكن من زراعته مثل
الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منه غاصب كالمس (استأجر) أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالماء فلم يجر الماء لسقي فيفسد الزرع
سقط الاجر استأجرها بشرا أولا كالمس استأجر الرحي فانقطع الماء وكذا لو خرب النهر الاعظم ولم يقدر على سقيها كذا اختاره الفقهاء
أبو الليث (وفي المنبيع) ولو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بمحضه ولو نقص الماء عن الرحي فان كان النقصان
فاحشا فلا مستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له الفسخ (قال) القدوري في شرحه اذا صار يقطع أقل من نصف ما طعنه فهو
فاحش (استأجرها) للزراعة نقل (١٥٦) ماؤها أو انقطع له أن يخاصم حتى يفسخ لقاضي العقد و بعد ما يفسخ يترك القاضي الأرض

في يده بأجر المنزل الى أن
يدرك الزرع فان سقى زرعه
كان ذلك رضاء ولم تنقض
الاجارة (قلت) وكانت واقعة
الفتوى بالقاهرة (وصورتها)
رجل استأجر حماما يجري
اليها الماء من عين فانقطع
الماء عن الحمام لتعطيل
العين فهل يستحق المستأجر
أجرة مدة انقطاع الماء
وتعطيل العين أم لا (فأجاب)
جدي شيخ مشايخ الاسلام
محمد بن ميمون متع الله تعالى
بحبائه الكريمة انقطاع ماء
الحمام عيب تنفخ فيه الاجارة
وقبل لا تنفخ فان أزاله
المؤاجر سقط خيار المستأجر
والافلا ولا تلزمه الاجرة في
مدته الا ان يستوفي المنفعة
مع العين وانه سبحانه
وتعالى أعلم (ومنها) واقعة
الفتوى أيضا رجل استأجر

أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا ينتقض الصلح عند أبي يوسف وله الخيار ان شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر
يخدمه سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد ينتقض الصلح وعاد الى دعواه ولو مات العبد لا ينتقض الصلح
بالاجماع ولو لم يمت العبد ولكن مات أحد المتصلحين لا يبطل الصلح وتكون الخدمة لورثته وعند محمد يبطل
و يرجع بمحضه دعواه من المحيط

(الباب السابع والعشرون في القضاء بالافرار)

اعلم ان الاقرار من أقوى الاحكام وأشدّها وهو أقوى من البيعة وجهه انه اذا كان يستند القضاء الى ظن
فبان يستند الى علم أولى لان الحكم بالافرار مقطوع به والحكم بالبيعة مظنون ولان الاقرار خبر صدق
أو يرجح صدقه على كذبه لا تنفعهم الكذب وريية الافك وحقيقته اخبار عن كائن سابق فيقتضي ثبوته
الخبر به سابقا على اخباره وركنه قوله على لفلان كذا وما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح
شرط الخيار فيه بان أقر بدين أو عين على انه بالخيار ثلاثة أيام فالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم
لان الخيار بشرط للفسخ والافرار لا يحتتمل الفسخ لان حكمه وجوب المقر به وهو الدين بشرط جوازه
العقل والبلوغ لانه لا يصح بدونهما التصرف أصلا والحرية بشرط في بعض الاشياء دون البعض حتى
لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح وكذا كون المقر به مما يجب تسامحه
الى المقر له بشرط حتى لو أقر أنه غصب كقائم من زاب أو حبت من حنطة لا يصح لان المقر به لا يلزمه تسليمه الى
المقر له *(مسئلة)* لو قال لي عليه ألف درهم فقال نعم يكون اقرارا لان قوله نعم جواب لسكلامه ولو قال
لي عليه ألف درهم فقال ائزنها أو انتقدها أو ائقدها فقبضها أو لم تحل بعد أو قال غدا أو قال ارسل من يقرنها
فكلها اقرار لان هذه الكلمات تصلح للبناء لا للابتداء ولو قال ائزنها أو انتقدها أو ائقدها أو ائزنها أو ائقدها أو ائقدها
ولم يذ كر مع حرف النكابة لا يكون اقرارا لانه لا يصلح للابتداء ولا للبناء فانه يستقيم ان يقول له المخاطب
ماذا ائزنها أو انتقدها فبقول شيئا آخر *(فرع)* لو قال وجدت في كتابي أو تدي كرتي أو حسابي أو خطمي
أو كتبت بيدى ان لفلان على ألفا شاهية فهو باطل لانه أقر بالوجود لا بالوجوب لانه أخذ برأيه وجد أو
فعل هكذا والوجود لا يدل على الوجوب لانه قد يجد في كتابه مكتوب غيره وقد يكتب بمحض الخط فلا يكون

جهان وقف من ناطر شرعى وعمر فيها ولم يكن الناطر أذن له في شئ من ذلك فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم ياذن الناطر له اقرارا
في ذلك أم لا وهل للناطر الرجوع بذلك على المستأجر المذكور وما الحكم في ذلك (فاقتى) سيدى الجد شيخ مشايخ الاسلام المشار اليه بأن
العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناطر مخير بين أن يتملكها جهة الوقف بقبضها مقلوعة أو يكاف المستأجر قاعها وتسوية الوقف
في فعل الانفع للوقف والله أعلم (استأجر) حماما في قرية فوقع الجلاء ونفرا الناس سقط الاجر وان نفر بعض الناس لا يسقط (أجر) داره
اجارة طويلا وهو مديون وطلب الدائن من القاضي أن يجبره على بيع الدار وقيمة الدار مستغر قسما لاجارة ليس للقاضي أن يجبره على
ذلك وبه أفتى القاضي ببيع الدين وصاحب المحيط (والدرهم) دين فادح يفسخ له الاجارة وأقل منه لا (وفي الولوالجي) آجر داره من رجل
ثم أراد أن ينقص الاجارة وبييع الدار فنفقت من نفقة أهله وعياله لكونه معسر له ذلك كما اذا كان عليه دين فادح له أن ينقص الاجارة
(قال) البرازي وان كذب المستأجر في اقراره بالدين يجوز اقراره عند الامام خلافا له (ما روى عن) صاحب المحيط الطريق في فسخ الاجارة لاجل
الدين أن يبيع الدار المستأجر أو لأجل الدين ثم المشتري يطالب تسليم الدار فيقول المؤاجر التسليم غير واجب على لانها في اجارة فلان بين

فصنع الاجارة اذا كانت الاجرة المثل حال العقد وان اردت بذرة اه (وفي الولوالجي) رجل استأجر بهير الى مكة فهدا على الذهب دون
الجيء ولو استعار بهير فهو على الذهب والجيء جميعه لان في الاجارة مؤنة الرد على الاجير دون المستأجر وفي العارية على المستعير (قال) وحل
البعير مائتان وأربعون من الوسق ستون صاعاً (قات) والصاع ثمانية ارطال برطل العراق وهو بالحلي نحو رطل وأربع اواق فحينئذ يكون
حل البعير بقر بيانا ثمانمائة وستين رطلا بالحلي والله أعلم (الفصل التاسع عشر في الهبة) * وتنعقد الهبة بالايجاب والقبول لان انعقدت فتنقضي
الى الايجاب والقبول كسائر العقود (وفي البدائع) ركن الهبة الايجاب من الواهب فاما القبول من الموهوب له فليس بركن استحسانا والقياس
أن يكون ركناً به قال زفر رحمه الله تعالى وتتم بالقبض الكامل فالقبض الكامل في المقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح
الدار قبض لها والقبض الكامل (١٥٨) فيما يحتمل القسمة يكون بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بطريق الاصلالة من غير

أن يكون القبض بتبعية
قبض الكل وفيما لا يحتمل
القسمة بتبعية الكل (وفي
المنبيع) اذا قبض الموهوب
له في مجلس عقد الهبة بغير
اذن الواهب جاز استحسانا
وان قبض بعد الافتراق
لم يجز إلا أن ياذن له الواهب
في القبض وهو القياس في
الاول لان القبض تصرف
في ملك الواهب والتصرف
في ملك الغير لا يجزى والا
بإذنه (ومن) شرائط الهبة
الانفراد فلم يصح في مشاع
يحتمل القسمة وصحت
فيهما لا يحتملها (وهب) دارا
من رجلين لم يجز عندهما
خلافا لمحمد (ولو) قال وهبت
الدار لثلاثها لهذا وثلاثها لهذا
لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وجهما الله تعالى
وعند محمد رحمه الله تعالى

الاقراض لا يتم بدون القبض فأشبه به أحد شرطى العقد ولو أقر بالبيع وأنكر القبول لا يصدق وكذا روى
عن محمد اذا قال أظنني ألفاً وأقرضتني أو أودعني أو أسلفني أو أسأت الى ثم قال لم أقبض لم يصدق اذا
فصل وان وصل صدق لان هذا وان كان عبارة عن الفعل حقيقة - لكن تمامه يتوقف على القبض فكان انكار
القبض استثناء به من ما تكلم به فيصح موصولا لامفصولا * (مسئلة) * ولو قال قد سدتني الفادوم أقبض
أو دفع الى لم يصدق في قول أبي يوسف وان وصل وقال محمد يصدق * (فرع) * ولو قال بعني دارك أو
أجرتني ثم قال لم أقبض صدق وصل أو فصل لان البيع أو الاجارة يتم بدون القبض فلم يكن الاقرار بهما
اقرارا بالقبض * (مسئلة) * ولو قال لفلان على ألف درهم غن خروكذا لو أقر بألف ثم قال هو مال القمار
لا يصدق وصل أم فصل عند أبي حنيفة رحمه الله ولو أقام البيضة انه مال القمار أو غن الخيرية قبل وتندفع
الخصومة عنه ولو صدقه المقر له صدق ولا يلزمه شيء

* (فصل) * وفي العيون رجل قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد
وفي فتاوى أهل سمرقند لو قال لا تخولم قتل فلانا فقال كان في الوح مكتوبا هكذا أو قتل عدوى فهو
اقرار بالقتل وتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمد ولو قال المقدور كان لا يكون اقرارا
* (فصل) * ولو قال لي عليك ألف درهم دين فقال الحق أو اليقين أو الصدق أو قال حقا أو يقينا أو صدقا
كان اقرارا لان هذه الالفاظ تستعمل للتصديق غالبا سواء ذكرها بالرفع أو بالنصب ان ذكره منصوبا
كان تقديره كأنه قال ادعيت أو قلت الحق وان ذكره رفوعا تقديره كأنه قال ما قلته أو ادعيت الحق
وكذا لو كرر فقال الحق الحق أو حقا حقا لان التكرار يوجب التأكيده ولو قال الحق حق لم يكن اقرارا
لان قوله الحق مبتدأ وقوله حق خبره كما يقال زيد عالم أو قائم والمعرفة يجوز أن يذكركم به منكره ولو قال
الصالح والبر لم يكن اقرارا لان البر المنفرد يستعمل للرد غالبا لا للصدق أي عليك بالبر فيكون أمرا بالبر
ونهي له عن الكذب ولو قال الحق البر أو اليقين البر أو الصدق البر يكون اقرارا لان البر المقرن بالحق
والصدق يستعمل في التصديق ولو قال الحق الصالح أو البر الصالح لم يكن اقرارا من الجامع ومن الخلاصة
ومن شرح الخبر يدوم المحيط

يجوز (والصدقة) على فقير من على هذا القياس (رجل) قال لا تخرو هبت حتى من هذا العبد لك والموهوب له لا يعلم حكمه * (فصل)
- صسته نصح الهبة ٣ (وهب) البناء لا الارض يجوز (والشيوخ) الطارئ فيها لا يملكها بخلاف الرهن الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى (وهب) نصيبه مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شريكه لا يجوز عند الكل وان كان من شريكه لا يجوز عندنا خلافا
لابن أبي ليلى (وهب) نصف عبده من رجل أو ثلثه وسلمه اليه يجوز لانه يجوز فيما لا يحتمل القسمة (وكذا) لو وهب عبده من رجلين أو رجلان
عبدا لهما (ومن) أراد أن يهب نصف داره مشاعا يبيع منه نصف الدار بمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن (وهب) أرضا فيأزرع أو نخيل أو نخلا
عليه ثم أو وهب الزرع بدون الارض أو النخل بالأرض أو نخلا بدون الثمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خالقة مع امكان لقطع
تقبض أحدهما غير ممكن فيه الا اتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة (والهبة) الفاسدة مضمونة بالقبض كذا في البرازي اه
(ثم) اعلم ان جميع مسائل الشيوخ سبعة أقسام يبيع الشائع واجارة الشائع وعارة الشائع ورهن الشائع وهبة الشائع وصدقة الشائع
وردف الشائع فقد جعلت لك أربع الطائفتين هذه لاقسام هنا عالة لك على الاستحضار لتعرف أحكامها في أيهاها بالتأمل ان شاء الله تعالى (وقد)

تقدم الكلام على غالب هذه الأقسام في فصل الاجارات من مجموعها هذا فانظر مئة (وفي المثلثات) رجل له دار فيها أمتعة فهو بدارها رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم (ولو) وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها بأمتعتها أصح لان المرأة ما في يدها في الدار في بذرها فها كانت الدار مشغولة بالزوج وصياله فلا يمنع من صحة قبضه (رجل) قال لامرأته قولي وهبت المهر منك فقالت وهبت وهي لا تعلم العربية لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق لان الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعتاق ولهذا لو أكره على الهبة فهو بدارها لا يصح (وقال) الفقيه أبو الليث لا يقبلان أيضا اذا عرف بالجهل (رجل) قال لا أخرب لي هذا الشيء على وجه المزاح فقال وهبت فقبضه وسلمه جاز (وفي الولوالجي) رجل قال جميع ما أملكه لفلان فهذا هبة حتى لا يجوز بدون القبض فرق بين هذا وبين ما اذا قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي فلان حيث يكون اقرارا والفرق أن في المسئلة الاولى لما قال جميع ما أملكه فهو هذا الملك القائم بحقة والمالك القائم له لا يصير لغيره الا بالامتلاك فيكون هبة وفي المسئلة الثانية قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي وما يعرف به أو ينسب اليه يجوز أن يكون ملك غيره فيكون اقرارا

(وفي البرزاني) رجل قال لا أخربك من هذه العين فقضه الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح (ولو) لم يقبض ذلك لكنه قال قبضت فان الموهوب له يصير قابضا عند مجرد رجاء الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى (وفي العمادي) هبة الدين من غير من عاينه الدين لا يصح الا اذا وهبه وأذن له في القبض فقضه جاز (وذكر) في العدة وان لم يأمره بالقبض لا يجوز (والبنت) لو وهبت مهرها من أبيها أو المرأة وهبت مهرها الذي على زوجها لابنتها الصغرى من هذا الزوج ان أمرته بالقبض

(فصل في الاقرار في الصحة والمرض) * الصحح اذا أقر بدون لئاس اقرارا متصرفا فهو جائز لانه لم يتعلق بماله حق أحد حتى يحجر عن الاقرار فيما يرجع الى ابطال حقه بخلاف المريض اذا أقر بدين حيث لا يصح اقراره في حق غريم الصحة لان حق غريم الصحة يتعلق بماله وسواء كان المقر له وارثا لمقر أو أجنبيا اذا كان الاقرار واقعا في الصحة بخلاف ما اذا أقر المريض لوارثه حيث لا يجوز عندنا * (مسئلة) * ولا يصح اقراره فيما يؤدي الى ابطال حق الباقيين الا بتصديقهم بخلاف الاقرار للاجنبي لان التعلق لم ينافر في الاقرار للاجنبي ضرورة لانه كان محتاجا الى معاملة الاجانب حاله الصحة غالباً فلم يصح اقراره لهم بالدين في المرض لا متنعوا عن معاملته ولا ضرورة في حق الوارث لان المعاملة لم تقع معهم غالباً * (فرع) * ومن قضى منهم دينه فهو جائز ولا يشاركه فيه الباقيون لانه ليس في تخصيصه ابطال حق الباقيين لان حقه لم يتعلق بماله في حالة الصحة الا أن يكون أقر لـ جـ لـ يـ بـ دين واحد فاقضاه لاحدهما بترك فيه الاخر لان الدين يزداد بالقبض لان المقبوض خير من غير المقبوض والزيادة مفعدين مشترك فيحدث على الشركة كثرة شجرة مشتركة بخلاف المريض اذا خص بعض غرمائه بالقضاء حيث لا يصح في حق الباقيين لان حق الباقيين يتعلق بماله في مرض الموت * (مسئلة) * ولو أقر بدين ثم بوديعة فهو مدينان ولا تقدم الوديعة لانه حين أقر بالدين كان ملكه ثابتا طاهرا بالعين التي في يده فتعلق بها الدين فلا يجوز اقراره بكونه اوديعة فيما يرجع الى ابطال حق الغريم فصار مقرا باستهلاك الوديعة فيكون اقرارا بدين * (مسئلة) * ولو أقر بالوديعة أولا ثم بالدين فالأقرار بالوديعة أولى وكذلك البضاعة والمضاربة حكمها حكم الوديعة سواء ولو أقر بوديعة ألف درهم ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركه لانه مات مجهولا بالوديعة

(فصل في اقرار المريض باستيفاء الدين) * كل دين وجب في الصحة بدلا عن مال أو عما ليس بمال فاقرار المريض باستيفائه جائز لانه كل وجب استحق عليه البراءة بالقبض ولهذا اذا حضره أجبر على قبوله وكذا كل دين وجب له في مرضه بدلا عما ليس بمال كأن قتل عبده أو قطعت يده أو قتل عدا فصالح عن دم العمد على مال فاقر باستيفائه جاز لان حق الغريم انما يتعلق بالمال وهذا بدلا عما ليس بمال * (فرع) * ولو أقر لزوجته بدين من مهرها في مرضه صرف الى مهر مثلها لانه لا تهمه في هذا القدر ولو أقرت المرأة المرضية باستيفاء مهرها صحت والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين ويبع الدين من غير من عليه لا يجوز (ولو) باع من المدينون أو وهبه جاز اه (وهب) دارا فيها متاع الواهب ثم وهب المتاع بعد ذلك ان وهب الدار ولم يسلمها حتى وهب المتاع وسلمها اليه جاز وان وهبها وسلمها ثم وهب المتاع لم يجز (وهب) الرجل ثيابا في صندوق وسلمها مع الصندوق فليس يقبض (تصدق) على ابن صغير له بدار وله فيها متاع وهو ساكن بها بماله أو فيها ساكن بلا أجر ولم يطرعها جازت الصدقة وان كان فيها ساكن بأجر لم تجز الصدقة (وهب) لابنه الصغير دارا فيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب أو الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى (غرم) لابنه الصغير كرمات قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته باسمه لا (ولو) قال اغرم باسم ابني أمره متردد الى الصحة أقرب (وهبته) من ابنه الصغير تم بلفظ واحد ويكون الابن قابضا بكونه في يده أو في يده مودعه أو مستعيره لا بكونه في يد غاصبه أو مرتهنه أو المشتري منه شراء فاسدا وهذا اذا علمه وأشهد عليه والاشهاد للآخر زعن الجوديع موتة والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض (وان) كان بالغيا بشرط قبضه ولو كان في عياله (والوصي) كالأب والام كذلك لو كان الصغير في عياله ان وهبه له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن لاصبي أب ولا جدد ولا وصيه ولا وصي من قبل القاضي (وذكر) الصدران عدم الاب فقبض الام

ليس بشرط (وذكر) في الأصل الرجل اذا زوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها ذلك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف
 وبعد البلوغ (وفي التجريد) قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حيا فلوان الاب أو وصيه، والجدة أو وصيه، غاب غيبة منقطعة جاز قبض الذي
 يتولاه (ولا) يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان دارهم محرم أو أجنبيا وان لم يكن
 واحدا من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الأصل من عال يتيمًا وهو ليس بوصي
 ولا ينفق ما قرأه وليس لهذا الصبي أحد سواه جاز قبض ما وهبه له استخسانا (ولو) أراد أجنبي الفزع منه فليس له ذلك ولا يعلم في تعليم الاعمال
 ولا تفرق بين أن يعقل الصبي أولا وكذا لو كان في عيال الاخ والعمة وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا * (نوع) * الأفضل
 في هبة الابن والبنات الثلاث كالميراث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى التتبع وهو المختار (ولو) وهب جميع ماله من ابنته جاز وهو أتم نص
 عليه محمد رحمه الله تعالى (ولو) خص (١٦٠) بعض أولاده لزيادة ورثته فلا بأس به وان كانوا سواء في الرشد ولا يعلفه (وان) أراد أن

يصرف ماله الى اخيه وابنه
 فاسق فالصرف الى اخيه
 أفضل من تركه له لانه اعانة
 على المهينة وكذلك لو كان ابنته
 فاسقة لا يهيبه أكثر من
 قوته (وفي الولو الجي) رجل
 اتخذ وليمة للختان فاهدى
 الناس هدايا ووضعوها بين
 يدي الولد - ذاعلى وجهين
 لن قال هذا لا ولد ولم يقل للاب
 ان كانت الهدية تصلح للصبي
 مثل ثياب الصبيان أو شيء
 يستعمله الصبيان فهو هدية
 للصبي لان هذا تمليك من الصبي
 وان كان شيئا لا يصلح للصبي
 كالدرهم والدنانير ومناخ
 البيت والحيوان ينظر الى
 المهدى ان كان من اقرباء
 الاب أو معارفه فهو للاب لان
 التملك منه عرفا وان كان
 من اقرباء الام أو معارفها فهو
 للام لان التملك منها عرفا

من زوجها وهو هذا الالف ثم طلقها قبل الدخول به ماتت تسمى الالف بين غرما ثم ولا شيء على الزوج من
 المهر لانه لما طلقها قبل الدخول صار أجنبيا عنها بخلاف اقرارها به باستيفاء مهرها منه لان المهر بدل ما ليس
 بمال ولو كان دخل به ما أقرت بالاستيفاء ثم طلقها وانقضت عدتها قبل أن توفى صح الاقرار سواء كان
 الزوج صحيحا أو مريضا لان عدتها لما انقضت صار الزوج أجنبيا عنها ولو لم تنقض عدتها حتى ماتت وقد كان
 طلقها طلاقا بائنا فأقرت باستيفاء المهر فغرماء الصحة أولى بذلك حتى يستوفوا بالاستيفاء ومما يصيه من
 الميراث لان الماتات في العدة ماتت والنكاح باق في حق الارث فصارت مقررة باستيفاء المهر من الوارث وانه
 لا يجوز لما كان التهمة لانه يحتمل انهما جازاه - ذا طريقا لتجميع الاقرار ولها صح اقرارها في حق الاقل لانه
 لانتم في الاقل ولا يصح في الزيادة من الابضاح ومن شرح التجريد

* (فصل) * ذكر في خزنة الفقه خمسة أقرار بالدين لا تجوز من المربض اقراره بالدين لو ارثه واقرا به باستيفاء
 الدين من وارثه واقرا به باستيفاء مهر مضمون على وارثه واقرا به باستيفاء الدين ووارثه كفيل به لانه يجوز
 عما ينفع وارثه وهذه الاقرار يرتفع لانه في بعضها ساط الدين وفي بعضها اراء عن المطالبة واقرا به باستيفاء
 كتابة عبدا كانه في مرضه يجوز من الثلث لما بينا واثنان من أقراره لا تجوز في الحال وتنفذ في المآل
 أحدهما اقراره لو ارثه بدين في مرضه ثم صح من ذلك المرض ثم مات والثاني اقراره لعدو ارثه بالدين
 لان المرض الذي تعقبه الصحة كلام مرض ولانه بالصحة طهر انه لم يكن مرض موت وأربعة من أقراره
 لا تجوز في الحال ولا تنفذ في المآل اذا أقر لنبه بدين وهو عبدا ثم عتق ثم مات المقر وذكر في كتاب الاقرار
 ان كان عليه دين لا يصح لان اقراره بالدين وقع لنبه فلم يجز لانه وارثه وان لم يكن عليه دين صح لان الاقرار وقع
 للأجنبي والثاني اذا أقر لنبه وهو نصراني ثم أسلم ثم مات المقر والثالث اذا أقر لأمه بدين ثم طلقها طلاقا
 بائنا ثم تزوجها ثم مات والرابع اذا أقر لاخته بدين وله ابن ثم مات الابن ثم مات المقر لان الاقرار واقع للوارث
 وان كان لا يستحق الارث جاز الاقرار لكن سبب الارث قائم وهي البتة والزوجة وانه يمنع صحة الاقرار
 انظر شرح التجريد

* (الباب الثامن والعشرون في القضاة بالعرف والعادة) *

فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو جهة يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك (وكذا) لو اتخذ الوليمة لزفاف
 ابنته الى بيت زوجها فاهدى اقرباء الزوج أو اقرباء المرأة (هذا) كله اذا لم يقل المهدى اهديت للاب أو لادم في المسئلة الاولى وللزوج أو
 للمراة في المسئلة بان تعذر الرجوع الى قول المهدى أما اذا عينه المهدى فالقول قوله لانه هو المالك (قدم) من السفر وجاء بالتعقل الى من نزل
 عنده وقال قسم هذا بين أولادك وامرأتك ونفسك ان أمكن الرجوع الى بيان المهدى فالقول قوله وان تعذر فبالصلح للرجال فله وماله من
 قله او ما سلكهم ما ينظر الى معارف الاب والام (وفي الماتقات) اذا وهب للصغير شيئا من المأكولات هل يباح لوالديه ان يأكل منه روى عن
 محمد رحمه الله تعالى أنه يباح وشبهه بدعوة العبد المأذون له وأكثر مشايخ بخاراه على انه لا يباح (وفي البرازي) اذا عمل الصبي حسنات
 قبل البلوغ وثوابه لا لأبويه ولهما ثواب التعليم ان علمه وقيل ثواب الطاعة مع أبويه (رجل) تصدق عن ميت ودعاه يصل الثواب
 الى الميت لانه روى في بعض الاخبار أن الحى اذا تصدق على الميت ودعاه بعث ذلك الى الميت على طبق من نور والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (نوع في هبة المريض وغيره) * (وهب) في مرضه ولم يسلمه حتى مات بطالب الهبة لانه وان كان وصيه حتى اعتبر فيه الثالث فهو هبة

حقيقة فيحتاج الى القبض (وهب) المريض عبد الامال له غيره ثمان وقد باعه الموهوب له لا ينقص البيع ويقض ثلثه (وان) اعتقه الموهوب له والواهب مريض ولا مال له غيره جاز قبل موته وبعد موته الواهب لا يجوز ان الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعابه على العبد لجواز الاعتاق وله دم المالك يوم الموت (وهب) المريض شيئاً لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث بالاخيار وفي البيع يخبر المشتري (امرأة) قالت لزوجه المريض ان مات من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أوفات فمهرى عليه كصدقة بطل لانه مخاطرة وتعليق (وفي الولوالجي) امرأة حبلى أرادت أن تهب مهرها من زوجها على وجهه ان ماتت بغير الزوج وان لم تمت يكن المهر لها بقا فالحيلة أن تشترى مهرها من الزوج فبأي منديل وتقبضه فان ماتت لم يبق لها عليه شيء وان سلمت فزده عليه بخبار الرؤية فيبقى المهر كما كان (وفي) خزنة الاكل قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا رحمه الله تعالى رجل جعل لأحد بنيته داراً بنه عليه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به (١٦١) الفقيه أبو جعفر محمد بن البهائي

أحد أصحاب محمد بن شعاع
البلخي وحكي ذلك عن
أصحاب أحمد بن أبي الحارث
وأبي عمر والطبري انتهى
(إذا) قال الطالب لموته
إذا مات فانت ترى من الدين
الذي عليه لك جازو يكون
وصية من الطالب للمطلوب
(ولو) قال ان مات فانت ترى
من ذلك الدين لا يبرأ وهو
مخاطرة (كقوله) إذا
دخلت الدار فانت ترى من مالي
عليك لا يبرأ (قال) لختمه
هذه الأرض لك فاذهب
وازرعها قبل الختن وزرع
فالارض للختن وان لم يقل
قلت لا يكون له (قال)
لا تخروعت عدي منك
وهو حاضر بحيث لو مديده
لناه فقال قبضته جازت
من غير قوله قبضت وبصر
فاباض عند محمد رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف رحمه

قال الله تعالى خذ العفو وأمر بالعرف والإيتة والعادة غلبة معنى من المعاني على جميع البلاد أو بعضها ونقل بعض العلماء الاجماع على أن من باع سلعاً بمائة دينار وقد البلد مختلف ان البيع فاسد ولو كان مع اختلاف السكك جرت عادة بالتبايع بسكك معلومة منها كان البيع صحيحاً وقضى بدفع تلك السكك ومن ذلك قول المقر له عندي وهي فهذا اللفظ يستعمل في الامانات لان كلمة عند تستعمل للمقر به ومع للمقارنة والمقارنة هي المقاربة والدين لا يكون قريبان انسان حقيقة والوديعة تكون قريبة منه ولان هذه السكك في العرف والعادة تستعمل في الامانات لافي الايجابيات ومطلق الكلام يحمل على المتعارف * (مسئلة) * اذا كان الخلف بين الدارين فادعاه كل واحد منهما والقمط الى أحدهما فهو لمن اليه المقمط في قولهما ما خلا فلا يبي حنية لان هـنـد هما ترجح بذلك اعتبار العادة وهو ان الانسان يجعل وجه البناء الى صاحب العلو وكذلك الطاقات فترجيه * (مسئلة) * واذا اختلف الزوجان في مناع البيت فما يعرف للرجال فهو للرجال وما يعرف للنساء فهو للنساء وما ينزع لهما فهو للرجال * (مسئلة) * رجل بعث الى امرأته شيئاً واشترى لها أمتعة بعد ما بنى بم ا فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هديته ذكر في الجامع الصغير ان القول قول الزوج الا فيما يؤكل فالقول لهما لان في غير المأكل قول يشهد له الظاهر بكذبه والعرف الجاري بخلافه (قاعدة) كل من له عرف يحمل كلامه على عرفه كقوله عليه السلام من حلف فاستثنى عاد كمن لم يحلف يحمله على الحلف الشرعي * (فرع) * لو قال ايمان اليه مـ تـلـزـمـي فانه سائر يخرج على ما جرت به العادة في الحلف عند المولود المعاصرة اذ لم يكن له نية فأى شيء جرت به عادة ملك الوقت في التحلف في بيعتهم واشتهر عند الناس بحيث صار عرفاً ومفعولاً متبادراً للذهن من غير قرينة حل على عينه وان لم يكن الامر كذلك اعتبرت نيته فان لم يكن شيء من ذلك فلا شيء عليه وذكرا القراني هذه المسئلة في كتاب الاحكام في الفرق بين الفتاوى والاحكام أما الصحيح في هذه الاحكام في مذهب أبي حنيفة والشافعي وغيرهما المرتبة على العوائد للذين كانوا حاصلين حاله جزم العلماء هذه الاحكام فهل اذا تغيرت تلك العوائد وصارت تدل على ضدا كانت تدل عليه أو لا فهل تبطل هذه الفتاوى في الكتب ويقتضى بما تقتضيه العوائد المتجددة أو يقال نحن مقلدون ومالنا احداث شرع لعدم أهلية تنال اجتهاد فبطلت بما في الكتب المنقولة عن المجتهدين والجواب ان اجزاء هذه الاحكام

(٢١ - معين الحكم) الله تعالى لا يصير قابضاً ما لم يقبض (وان) كان العبد غائباً فقال وهبت منك عدي فلا نا فاذهب واقبضه فذهب وقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه ناخذ (ولو) قال هـو لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز (دفع) اليه دراهم فقال أنفقهها ففعل فهو قرض كقوله قال اصرفها الى حوائجك (ولو) دفع اليه ثوباً وقال البسه ففعل يكون هبة لا قرض لان قرض الثوب باطل (وفي الملتقطات) رجل قال لا تخروحلني من كل حق لك عدي ففعل ان كان صاحب الحق عالماً بما عليه مبرئ حكماً ودياناً وان لم يكن عالماً مبرئ حكماً وهل يبرأ دياناً عند محمد لا يبرأ وعند أبي يوسف يبرأ أو عليه الفتوى (وفي القنية) غضب عينا فخلها مالكم من كل حق هو له قبله قال أنتم تلج التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم والله أعلم * (نوع في الرجوع عن الهبة) * (ويكره) الرجوع في الهبة وان كان جائزاً في الحكم اذ لم يكن عليه حق واجب (لقوله) صلى الله عليه وسلم العاد في هبته كالعائد في قبضته (ولأنه) من باب الخساسة والدناعة وسوء الخلق ولهذا شبهه بأقبح أحوال السكك وهذا لان التشبيه في معنى الاستعباح والاستعذار لا في حرمة الرجوع كما قال الشافعي رحمه الله تعالى ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم قال في رواية أخرى كالسكك بقي ثم يعود في قبضته وفعل السكك بوصف بالقيم

لأبالحرمته وبه نقول انه يستفج (ويجوز) الرجوع فيها عندنا وان كان مكروها اذا كان ذلك بقرائهم، أو بحكم الحاكم (لقوله) صلى الله عليه وسلم الوهاب أحق بمهنته ما لم يصب عنها أى مالم يعرض (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الرجوع الا في الوهاب لولده ثم يرجع فيه (قال) صدر الشريعة ونحن نقول به أى لا ينبغي أن يرجع بها الا الوالد فانه يشمله كالحاجة (ومنه) أى الرجوع الى زيادة المتصلة كبناته وعرض ومن لا المتصلة وهى مثل الولد (وموت) أحد المتعاقدين (وعرض) أضيف اليها ولو من أجني بخوضه عوض هبتك نقض فلو وهب ولم يضر جيع كل مهنته (وخروجها) عن ملك الموهوب له (والزوجة) وقت الهبة فلو وهب لها فنكحها رجعت ولو وهب فابانت لا (وقربة) الحرمية (وهـ الـ) الموهوب (وضابطها) حرور دم خرقه فالزيادة والموت والعين العوض والخاء الخروج والزاي الزوجية وانقاف القرابة والهالة الهلاك كذا في الوفاية وشرحها (وفي البرازي) ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلايين (ولو) قال الوهاب العين هذه وأنكر الموهوب له حالف المنكر الموهوب له (وهب) الموهوب له لا يخرج رجوع الوهاب الاول له أن يرجع أيضا (داوى) المريض حتى برأ أو كان أعشى فأبصر بطل (١٦٢) الرجوع (وفي اللؤلؤ) رجل وهب من رجل غرايبغداد فحمله الموهوب له الى بلخ

ليس للواهب أن يرجع فيه (رجل) وهب لرجل جارية فعملها القسر أن أو الكتابة أو المشط ليس له أن يرجع فيها هو المختار لان هذه زيادة متصلة (رجل) وهب لرجل سويقا فلتنه بالماء يرجع الوهاب لانه بقي الاسم وهذا نقصان مكن وهب لرجل حنطة فلتنها بالماء بخلاف ما اذا وهب لرجل نرايا فلتنه بالماء حيث لا يرجع (والفرق) ان ههنا اسم التراب لم يبق فلم يبق الموهوب (ولو) وهب دارا أو أرضا ففي طائفة منها بناء أو غرس شجرة أو كانت جارية صغيرة فكبرت وازدادت خيرا أو كان غلاما فصار رجلا فلا رجوع له في شئ من ذلك انتهى (الفصل العشرون في الرهن) وينتقد بالاجاب

التي ذكرها العوائد متى تغيرت تلك العوائد خلاف الاجماع وجهها في الدين بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة الى ما تقتضيه العادة المتجددة واما ذلك فتجديد الاجتهاد من المقادير حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد بل هذه قاعدة اجتهاد فيها العلماء وأجمعوا عليها فحق تنبيههم فيها من غير استئناف اجتهاد ألا يرى أنهم أجمعوا على أن المعاملات اذا أطاق فيها الثمن تحمل على غايب التقود فاذا كانت العادة تقسدا معينة اجلنا الاطلاق عليه فاذا انقلبت العادة الى غيره عنا ما انقلبت العادة اليه والفتينا الاول لا تتقال العادة منه وكذلك الاطلاق في الوصايا والايمان وجميع أبواب الفقه المعمولة على العوائد وكذلك الدعوى اذا كان القول قول من ادعى شيئا لانه العادة ثم تغيرت العادة لم يبق القول قول مدعيه بل انعكس الحال فيه بل ولا يشترط فيه تغير العادة بل لو خرجنا نحن من ذلك البلد الى بلد آخر عوائدهم على خلاف عادة البلد الذي كلفه ما فتيناهم بعادة بلادهم ولم نعتبر عادة البلد الذي نحن فيه وكذلك اذا قدم علينا أحد من بلاد عاداته مضادة للبلد الذي نحن فيه لم نقتضه الا بعادة بلده ولهذا أمثلة كثيرة في الفقه فلا تطيل بحملها (تنبيه) قال القرافي في الكتاب المذكور وينبغي للمفتي اذا ورد عليه مستفت لا يعلم انه من أهل البلد الذي فيه المفتي فلا يفتي بمعاذته يفتي به حتى يسأله عن بلده وهل حدث له عرف في ذلك البلد في ذلك اللفظ اللغوي أم لا وان كان اللفظ عرفيا فهل عرف ذلك البلده وافق لهذا البلد في عرفه أم لا وهذا أمر متيقن واجب لا يختلف فيه العلماء وان العادتين متى كانتا في بلدين ليستا سواء فان حكميهما ليسا سواء انما اختلف العلماء في العرف واللغة هل يقدم العرف على اللغة أم لا فيه خلاف بينهم (تنبيه) ونقلنا من الرحلة لابي عبد الله رشيد رحمه الله فيمن حالف بالايمان اللازمة وحدث هل يلزمه الطلاق الثلاث أو واحدة ثم قال والمعتبر في ذلك عرف الحالف لا عرف المفتي فلو دخل المفتي بلد لا يكون عرفهم فيه انه يراد به الطلاق الثلاث لم يحمله أن يفتي فيه بذلك ولا يحل للمفتي أن يفتي بما يتوقف على العرف الا بعد معرفة العرف غير الجواب وهذا من الامر المهم معرفته انتهى وهذا يعرض كلام القرافي

(الباب التاسع والعشرون في القضاء بقول أهل المعرفة)

يجب الرجوع الى قول أهل البصر والمعرفة من النخاسين في معرفة عيوب الرقيق من الاماء والعبد وسائر

والقبول ويتم بالقبض ويكتفي فيه بالخفية في الاصح فاذا قبضه المرتهن بحوزة مفرغ عن الشواغل بميزان العقد الحيوانات فيه ومالم يقبضه بخبر الراهن فيه بين التسليم والرجوع (ولا) يصح الرهن الا باحد أمرين اما بالدين أو بالاعيان المضمونة بانفسها (أما) الدين فلا حكم الرهن ثبوت الاستيفاء والاستيفاء يتلوا وجوب في الذمة (وفي البدائع) يجوز الرهن بالدين بأي سبب وجبت من الاتلاف والغصب والبيع ونحوها لأن الدين كلها واجبة على اختلاف أسباب وجوبها فكان الرهن بها وهذا مضمون فيصح (وهل) يجوز الرهن ببذل الكتابة والدية على اطلاق هذا الكلام يجوز وسواء كان مما يحتمل الاستبدال قبل القبض أو لا يحتمله كراس مال السلم وبذل الصرف والمسلم فيه وفيه خلاف زفر (وأما) الاعيان فعلى أنواع (منها) ما لم يكن مضمونا كالوديعة والعارية ومال المضاربة والبضاعة والشركة والمنساجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها لانها ليست بمضمونة أصلا (ومنها) ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة بغيرها كالبيع فانه لا يصح الرهن به ومضمونة بنفسها وهو ما يوجب المثل أو القيسه بهلاكها كالغصوب في يد الغاصب والمهر في بد الزوج وبذل

انخلع في بد المرأة و بدل الصلح عن دم العمدة في بد العاقلة فان الرهن بها جائز بالاجماع (وللمرتهن) أن يجبس الرهن حتى يسترد العين (وان) هلك الرهن في يده قبل استرداد العين والعيّن فأنه يقال حينئذ للرهن سلم العين الى المرتهن وخذ منه الاقل من قيمة الرهن ومن العين لان المرهون عندنا مضمون بذلك واذا وصل اليه العين يجب عليه مرددة للرهن الى الراهن (وان) هلكت العين والرهن قائم صادرا للرهن بها رهنا بغيره حتى لو هلك الرهن بعد ذلك بهلك مضمون الاقل من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين بدلها و بدل الشيء قائم مقامه كانه هو (ويجوز) الرهن بالمقبوض على سوم الشراء والمقبوض في البيع الفاسد لانهم امن الاعيان المضمونة بانفسها كالمبيع (وفي البرازي) القبض شرط جوازه وقال بكير لزومه والاول اصح (وشروطه) أن يكون مقسوما فلم يصح رهن المشاع فيما يحتمل القسمة لامن شريكه ولا من أجنبي طارئا أو مقارنا في الصبح (وذكر) الصدد أن فيه روايتين بخلاف ما اذا رهن اثنان من واحد أو بعكسه حيث يجوز ما لم ينص على الابعاض بان يقول رهنتم من هذا النصف ومن هذا النصف لنصفه على الابعاض (وفي المنبيع) لا يجوز رهن ثمرة (١٦٣) بدون تخلها وبالعكس ولا تخل

بدون الارض وبالعكس لان المرهون اذا كان متصلا بالبناء ليس بمرهون لم يجوز الرهن كرهن المشاع اذ لا يمكن قبض المرهون وحده (وروي) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان رهن الارض بدون الاشجار يصح لان اسم الشجر يقع على النبات على الارض ولهذا يسمى بعد القطع جذعا لا شجرا او كانه استثنى الاشجار بمواضعها من الارض فكان عقد الرهن مشاؤا لا ما سوى ذلك الموضع من الارض وهو معين معلوم غير مشاع بخلاف ما لو رهن الدار دون البناء حيث لا يصح لان البناء اسم للمبنى دون مكانه من الارض فصار رهننا جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن

الحيوانات (فرع) هل يحكم بقول النساء فيما يشهدون فيه من عيوب الاماء انه قديم قبل تاريخ التبايع أم لا يسمع منهن في ذلك ويشهد في ذلك الحكماء أو الخصاص قال بعضهم ان كن طبيبات يسمع منهن والا فلا يشهدن به الا الحكماء وهذا هو الصحيح (تنبيه) وطريق الحكم في ذلك ما ذكره بعضهم في رجل ابتاع جارية من رجل ثم قام المشتري بيدر الجارية وذكرا أن بها آثارا يجب بها ودها لم يكن بينهما البائع وقال البائع لم أعلم بها عيبا فشهدت القاضى طبيبان ان الآثار التي بساقها من مرة سوداء دلت على ان ذلك من قروح عظيمة قديمة كانت منذ سنة أو نحوها وانه عيب يجب به الردي عملها وشاور الحكماء في ذلك بعض المفتين فلم يعترض شهادة الشهود وفي ذلك نغمر بحسب التنبيه لان قوله عن الطبيبين انهم ما شهدوا في الشقاق انه من مرة سوداء كانت منذ سنة وأنه عيب يجب به الردي عملها فصارا هما المفتيان بالرد وهو خطأ من العمل انما علموا ان يشهدا بانه من داه قديم بها قبل امد التبايع ثم يشهد أهل البصر من تجار الرقيق ونخاسمهم بانه عيب يحط من ثمنها كثيرا ثم يفتي القاضى به ذلك بجواب الرد وهذا أبين من ان يحتاج فيه الى هذا التطويل لكني رأيت هذا المعنى قد كثر هذا الحكم لا ينكرونه بل قد بلغني عن بعضهم انه قال لم تزل الشهادة تؤدى في هذا المعنى هكذا والشيوخ متوافرون ولا ينكرونه وقد رأيت جواب جاهل لا اعتناء بالفتاوى وقد أنشأت في فتاوى ظهرت في دار مبيعة بالقرب من بئر هافا قال يقال للبهو دهل يجب بذلك الرد فان قالوا يجب رد فت شعري ما الذي استفتي هو فيه اذا كان الشهود يستلون هل يجب الرد أم لا وهذا نهاية في الغباوة واذا فتحت الجاهالة في الناس ظننت حقا وحسبت سنة ووقع لبعضهم أيضا في رجل قام عند القاضي على قوم من النخاسين في خادم باعوه امنه وظهرت بها عيوب قال القاضي فأمرت من وثقت بها من النساء النظار اليها في تلك العيوب فاستبان بشهادة المرأة أن العيب قديم مثله ترددت على النخاسين قال ابن سهل فقول القاضي حكاية عن المرأة انه عيب قديم مثله يرد جهل لانخفاضه صارت المرأة عنده شاهدة وطبيبة ومفتية وليس اليها شئ من ذلك الا ان كانت طبيبة ماهرة في الطب فليسمع منها في قدمه أو حدونه وأما أن تقول هي يجب به الرد ولا يجب فليس ذلك اليها ولا تستل عنه وانما الحكم اذا ثبت العيب وقدمه بشهادة من تجوز شهادته فيه ان يسأل تجار الرقيق هل هو عيب فاذا شهدا بأنه عيب يحط من الثمن

(العدل) اذا سطر على بيع الرهن كيف شاء فباع نصفه يبطل الرهن في النصف الباقي للشيوع (وذكر) القاضي ان استحق بعض الرهن شائعا يبطل وان كان مفروضا يبيى الرهن في الباقي للشيوع (وقرض) المشاع جائز بان أعطاه الماوقا لنصفها عندك مضاربة بالنصف ونصفها فترض والمضاربة مع الشيوع جائزة (واختلفوا) في ان رهن المشاع هل يوجب سقوط الدين عنده لا كما أم لا قال الكرخي رحمه الله تعالى لا يسقط (وفي الجامع) رهن أم الولد أو ما لا يجوز بيعه له أن يسترده قبل قضاء الدين لبطالان الرهن لانه عقد ايطاوع فيه معنى البيع فكان محله ما يقبل البيع بخلاف رهن المشاع لانه محل الرهن لكونه محل البيع فكان الرهن منعقد ابطاوع فيه معنى البيع فكان محله الكرخي رحمه الله تعالى (زوائد) الرهن رهن عندنا كالولد والثر اذا بقيت الى وقت الفكاك (وهلاك) الزوائد قبل الفكاك لا يسقط شيئا (وغلة) الارض والدار والعبد لا يصبر رهنا (ولا) يبطل الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بموته ما يبيى رهنا عند الورثة (وفي الولوالجي) الرهن اذا كان حيوانا فنفقته على الراهن وكذلك كسونه لان معظم النفقة في امساك الراهن فكانت النفقة عليه وكذلك شربه وكذلك كسوة الرقيق وأجره نظروا له الرهن وسقى البستان وتلقح نخيله وجدها له والقيام بمصالحه وأجره الراعي وسواه كان

بالرهن فضل أولي يكن لان بذه على الصورة أمانة فيكون بمنزلة المودع وجعل الآبق على المرهن اذا كانت قيمة الرهن والدين حوله لان
 المحل مضمون فيحتاج الى الاعانة ليرده على المالك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين كان على الراهن مقدارا الى زيادة لان يده على الزيادة
 كيد المودع فلا يلحقه الضمان بخلاف أجرة المسكن لان حق الحبس في السكك ثابت حقا للمرهن (وكذلك) مداواة الجراحات والقروح
 والأمراض فتقسم على قدر الأمانة والضمان كجمل الآبق (وفي البرازي) ثمن الدواء وأجرة الطبيب على المرهن (وذكر) القدوري
 ان كلما كان من حصة الأمانة فعلى الراهن (ومن) المشايخ من قال ثمن الدواء على المرهن لا يلزم ان لو حدثت الجراحة في يده فلو عند الراهن
 فعليه (وقال) بعضهم على المرهن بكل حال (وقال) الفقيه الحارث ما كان عند المرهن يجب عليه ثمن دوائه وأجرة طبيبه وما كان عند الراهن
 ان لم يزد عند المرهن حتى احتاج الى زيادة المداواة فالمرء على المرهن ولكن لا يجبر عليه لان الراهن لا يجبر على المداواة وان أجبر على
 النفقة فالمرهن أولى ولكن يقال له (١٦٤) هذا قد حدث عندك فان كنت تريد اصلاح مالك فداوه (وما) أنفق المرهن على الرهن حال

غيبه الراهن فتعاقب فيه وان
 كان باصرا الحاكم وجهه
 دين على الراهن فهو دين عليه
 كذا قال محمد رحمه الله تعالى
 وهذا الكلام اشارة الى
 أنه يجبر دأمر الحاكم لا يصير
 دين عليه ما لم يجعله دين عليه
 كما صرح به وأكثر المشايخ
 على هذا لان هذا الامر
 ليس لازما حتميا للظن
 وهو متردد بين الامر بين
 الامر حسب مقتضى الامر
 ليكون ديناً ولا ديناً أولى ما لم
 ينص على الاعلى (وعن)
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 انه اذا أنفق عليه حال غيبة
 الراهن باصرا الحاكم يرجع
 وان كان بحضرته بالامر
 لا يرجع (وعن) أبي يوسف
 رحمه الله تعالى انه يرجع
 فيه ما (وذكر) الناطقي
 وما يجب على الراهن اذا

كثيرا أفتى الفقيه حينئذ بالدفع وقد تقدم

(الباب الثلاثون في القضاء بالتناقض في الدعوى وفي دعوى الدفع والتناقض في النسب)

قال أبو الليث التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه من أقر بهين لغيره فكذلك لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك
 أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية (مسئلة) * برهن المدعي عليه على وكيل الخصومة أنه سبقت منه مساومة
 أو استعارة أو استفاد أو نحوها عزل من الوكالة لانه لو فعله عند القاضي لعزله والموكل على حقه لو شرط أن
 قراره عليه لا يجوز (مسئلة) * الكرخي استأجر ثوباً واستعاره ثم ادعى انه لابنه الصغير يقبل * ذكر
 فاضحان مسئلة الاستعارة وقال هذه الرواية التي تكون الاستعارة اقراراً بأن لملك المستعير ولا تكون
 اقراراً بالملك للمعير وتبينهم اذان الاقرار بان لملك له فيه يمنع دعواه لغيره بيانه قال في الذخيرة مسئلة
 الاستعارة عن أبي يوسف رحمه الله المبسوط ادعاء لنفسه ثم لغيره بوكالة تسمع اذ لا منافاة بين الدعوتين اذ وكيل
 الخصومة قد يضيف الملك لنفسه على معنى ان له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يسمع لان ما هو
 ملكه لا يضيفه الى غيره عند الخصومة فيمكن المناقاة وكذلك لو برهن انه لفلان آخر وكما بخصومة فيه لا يسمع
 اذ وكيل الخصومة من جهة زيد لا يضيفه الى غيره فيمكن التناقض بين الدعوى على وجه لا يمكن التوفيق
 (مسئلة) * قال في فتاوى رشيد الدين أقر أنه لملك له فيه ثم ادعاء لنفسه يقبل ولو أقر أنه لملك فلان ثم ادعاء
 لا يقبل لانه يطل ملك الغير بخلاف الأول قال عماد الدين في فصوله في تحقيق هذا البحث وتطهيره ولو قال
 ذواليد ليس هذا لي أو ملكي أو لاحق لي فيه أو ما كان لي أو نحو ولا منازع ثم ادعاء أحد فقال ذواليد هو لي
 فالقول له والتناقض لا يمنع لان اقراره هذا لم يثبت حقا لاحد الا رارا للجهول باطل والتناقض انما
 يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد فلو كان لذى اليد منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك في روايه لكن
 القاضي يسأل ذاليد ابدأ هو ملك المدعي فلو أقر به أمره بتسليمه اليه ولو أنكر ينزهن المدعي ولو أقر بما
 ذكرناه غبر ذى اليد ذكر في شرح الجامع ان قوله ليس لي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد التناقض
 وانما يمنع ذاليد على ما مر لقيام اليد
 (فصل) * قال في الفتاوى الصغرى ما لي في يد فلان دار ولاحق ولم ينسبه الى رستاق ولا قر به ثم ادعى ان له

فعله المرهن أو ما على المرهن اذا فعله الراهن فهو متطوع (اذا) أخذ السلطان الخراج والعشر من المرهن قبله
 لا يرجع على الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان كان مكرها فقد ظلمه السلطان والمطلوب لا يرجع الاعلى الظالم انتهى (و يبيع)
 ما يخاف الفساد عليه باذن الحاكم ويكون رهنا في يده والخراج على الراهن خاصة لانه مؤنة الملك فيكون على المالك (وفي الملتقطات) الاب
 اذا رهن من مال الصغير شيئا بدين على نفسه ذكر أنه يجوز وان كان الرهن أكثر قيمة من الدين فهذا الرهن ضمن الاب قدر الدين دون
 الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن قيمة والفرق ان للاب أن يتفقد بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي (وفي البرازي) رهن الاب
 متاع الصغير وأدرك الابن ومات الاب ليس للاب أن يأخذ قبل قضاء الدين لان تصرف الاب لازم كتصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال
 الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطرب فيه كغير الرهن (رهن) الوصي مال اليتيم والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على الورثة السكار لتصرفه
 فيما هو ممنوع من التصرف فيه ولو كان الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز ولو كان على الميت أيضا لان فيه اتلاف مال التركة فانه غير
 جائز واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت قيمة الرهن أكثر فالزيادة أمانة وان كانت قيمته أقل

العدو فيكره أكله لأحرام (وفي الوقاية) إلا كل فرض أن دفع به هلاكه (وما جوزه عليه) إذا تمكن من صلاته فأما ومن صومه (ومباح) إلى الشبع أن يذوقه (وحرام) فوقه إلا بعد قوة صوم الغدا ولا يستحق ضيقه (والأكل) والشرب والادهاق والتطيب من أكله ذهب وفضة حرام للرجال والنساء وحل من أكله رصاص وبلور وزجاج وعقيق ومن أكله مفضض وجالسه على مفضض متقيام موضع الفضة (ولا) يلبس رجل حريرا لآخر أربعة أصابع ويتوسده ويغترشه (قال) صدر الشريعة هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (لما) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفة حريرا (وقالا) يكره (قلت) المرفة بكرم الميم وسادة الاتكاء والله تعالى أعلم (ويابس) ما سدهاء ابريسم ولحمته غيره وعكسه في حرب فقط (وفي القنية) عن برهان الدين صاحب المحيط قال لبس الحرير فوق الدثار غملا لا يكره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه اعتبر حرمة استعمال الحرير إذا كان يتصل ببدنه صورة وأبو يوسف رحمه الله تعالى اعتبر المعنى يعني اللبس قال رحمه الله تعالى فهذا تنصيص وبه قلت يعني به الشيخ (١٦٦) برهان الدين صاحب المحيط على أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره لبس الحرير إذا لم يتصل

بجلده حتى لو لبسه فوق قميص من غزل أو نحو ذلك ولا يكره عندنا فكيف إذا لبسه فوق قباء أو ثوبي آخر مخشوق أو كانت جبة من خبز برطانتها ليست بحريز وقد لبسها فوق قميص غزل وفي هذا

وخصه فطبيعة في موضع عت فيه البلوى ولكن تطلبت هذا القول عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا (وقال) شمس الأئمة الحلو في ومن الناس من يقول إنما يكره إذا كان الحرير بمس الجلد وما لا فلا (وعن) ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان عليه جبة من حرير أقبيل له في ذلك فقال أما ترى إلى ما يلي الجسد وكان تحت ثوب من قطن (ثم) قال بديع الدين

إلا أن الصحيح ما ذكرنا أن الكل حرام (وفي) شرح الجامع الصغير للبرزوي رحمه الله تعالى ومن الناس من أباح لبس الحرير بلا والديباج للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء أيضا وعامة الفقهاء على أنه يحل للنساء دون الرجال اه والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا لا خروا انتهى إليه تأليف مصنف رحمه الله تعالى ويليه تكملته إن شاء الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله المتصف بالكمال المتزعم النقص في صفات الجلال وأفضل الصلاة وأتم السلام على نبيه النبي البدر التمام وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام صلاة وسلاما أزجوا بفضلها محسن الختام (أما بعد) فيقول العبد العاجز الفقير إلى مولاه الغني القدير برهان الدين إبراهيم الخالقي الحايي العدوي الحنفي عامله الله بلطافته الحنفي لما رأيت الكتاب المحكم الأحكام المسمى بلسان الحكم مشهورا في بلاد الإسلام ومقبولا عند العلماء الأعلام وقد توفي مؤلفه قبل الانعام عليه بمرحلة الملك السلام وكان الناقص من فصوله الثلاثين تسعة فصول فأحببت أن أجمعها من كتب الأئمة المعول من غير أن أنصرف بنقص حرف ولا زيادة عما هو المكتوب في كتب السادة مبرحت في كل فصل من الفصول بالأصل الذي هو عنه منقول طابا من الله تعالى الطهران وصا لا الدعة بخير من

أخوها وهو أولى بالنفقة عليها وأنكرت المرأة ذلك فالقاضي يرى العلم من النفقة ويقول لها إن شئت فرضتها على الأخ بخلاف ما إذا أثبت النسب من رجل لا قبل البينة من الرجل إن الآخر أبوه قاله في المنتقى (فرع) ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جده أحمد بن عبد الله لا تبطل الدعوى لجواز أن يكون لجداه اسمان من الفتاوى الرشيدية (مسئلة) ادعى أن أبا قال لا وارث له غيري ثم ادعى أن معي وارثا آخر تسمع دعوى الارث إذا تناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لأنه ادعى كل المال لنفسه ثم ادعى بعضه فقد ادعى أنقص من الأول فيسمع من الوقعات

(الباب الحادي والثلاثون في القضاء بشهادة العفاص والوكاه) إذا جاء إنسان وقال إن هذه الأقطعة التي وسمي عددها وعفاصها ووكاهها وهما المشدود فيه وبه لا يستحقها به عندنا وإن أصاب أقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على من أنكر ولأن به لا يعرف أنه له فان الاستماع للأوصاف تتشابه وقال مالك وأبو عبيدة يستحقها به لمار وينافي حديث أبي بن كعب أنه عرف عددها ووكاهها وعفاصها فان جاء صاحبها فدفعها إليه قلنا أمر بالدفع إلى مالكها فلا يعرف ذلك إلا بحجة ونحن لا نشترط قيام البينة على سقوطها منه وإنما يشترط قيامها على كونه مال كها هو ويمكن (مسئلة) القول قول المانق إذا رفع الأقطعة ليردها إلى مكانها ثم وضعتها في المكان الذي أخذها منه إن هلك أو استهلكها غيره لم يضمن هذا إذا لم يبرح عن مكانها فان برح عن مكانها ضمن وعن محمد أنه إذا شئ خطوتين أو ثلاث خطوات ثم أعادها إلى مكانها برئ ولو توزع الخاتم من أصابع نائم ثم أعاده في تلك النومة برئ انظر الخلاصة

الاخوان وصبراً بعثرون عليه من الزلل واصلاح ما يجدون في الخط من الخلل * (الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين في الصيد والذبايح والاضحية) * (كتاب الصيد) * (رى) مسلم سهما فاصاب سهمه سهم مسلم آخر رماه فاصاب الصيد فقتله ان كان يعلم ان سهم الرامي الاول لا يبايع الصيد ولا اصابة السهم الثاني فاصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيده كان للاول (وكذا) اذا رمى الجوسى بعد رمى المسلم فان زاد قوت ولم يقطع عن سننه فاصيد للمسلم وهو مكروه (ولا) يحل صيد البندق والمعارض والحجر والعصا (في الاصل) * (نوع آخر) * (رجل) رمى صيداً فوقع عنده جوسى فاحذمه صاحب الجوسى لم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه يؤكل هو المختار (وفي الاصل) هذا رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأما في ظاهر الرواية فلا يحل لانه بمنزلة وقوعه عندنا * (نوع آخر) * رمى صيداً فغشى عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه تلك الساعة فاحذمه آخر فهو لا يخذل (بخلاف) ما اذا جرحه جراحة لا يستطاع معها الهوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم رمى ورى آخر حيث كان الصيد للاول (والفرق) أن في (١٦٧) المسئلة الاولى لم يأخذه الاول فصار بمنزلة من نصب شبكة فوقع فيها الصيد والمالك غائب ثم تخلص من الشبكة فرماه رجل فاحذمه فهو له وفي المسئلة الثانية أخذ الاول ببقاء أثر فعله فلا يملكه (رجل) رمى أسداً أو ذئباً أو خنزيراً أو ما أشبهه ذلك مما لا يقصده الاصطحاب وسمى فأصاب صيداً ما كول اللحم وقتله أكله (وقال) زفر لا يحل (وان) رمى جرادة أو سمكا وزرك التسمية فأصاب صيداً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروايتان روى ابن رستم عنه انه لا يحل ما أصابه بدون التسمية والمختار انه يؤكل كل (ولو) رمى الى آدمى أو بقرة أو ابل أو شاة أو معز أهلى وسمى فأصاب صيداً ما كول اللحم لا رواية لهذا في الاصل

بلا خلاف وذكر المسئلة في المبسوط وقال يعقوب في حق الحاضر في الغائب ولم يذكر خلافاً * (مسئلة) * في المتنى عن أبي يوسف قال ذوالبدن هو ولغلان بغير ارب و قال المدعى هو لي والغائب غير من سميت به بغير ارب فبرهن المدعى أن نصفه لي يقضى له بر بعه اذا نصف الذي هو في يد الحاضر هو بين المدعى وبين من زعم انه شريكه نعم فان لو قال المدعى نصفه لمن سميت به ونصفه لي فبرهن يقضى له بالنصف ولو قال ذوالبدن نصفه لغلان وهو دفعه الى والنصف الاخر لا أدري لمن هو فقال المدعى نصفه لمن ذكرته ككلمات والنصف الاخر وبرهن لا يقبل حتى يحضر فلان الغائب الدافع وفيه عن أبي يوسف رحمه الله بيده دار باع نصفه من رجل غير مقسوم وأشهد له بالقبض وباع النصف الاخر من آخر ثم استقر رجل نصف الدار فهو خصم للمشتريين جميعاً يأخذ من كل واحد نصف ما بيده وبأيها ظفر فهو خصم يأخذ منه نصف ما بيده ولو أجاز البيع الاول لم أجعل بينهما وبين المستحق خصوصاً فتولو باع نصفه من رجل غير مقسوم وقبض المشتري فالمدعى خصم للمشتري والبائع يأخذ من كل منهما نصف ما بيده ولو قال البائع أنا أسلم البك ما بيدي من الدراهم وهو النصف غير مقسوم جاز ذلك ولا خصوصية بينهما وبين المشتري وكذلك كان هذا في كرين من طعام في يد رجل فباع منهما كروادفه فاستقر رجل نصفه فانه خصم للبائع والمشتري وعن أبي يوسف لو باع نصف الدار غير مقسوم ولم يقبضه المشتري حتى ادعى النصف فالخصم فيه البائع لا المشتري ويقضى للمدعى على البائع بنصف الدار ويقال للبائع سلم للمشتري نصف الدار كذا في الفتاوى الرشيدية * (مسئلة) * قال في المتنى له دين عليهم فبرهن على أحدهما والاخر غائب قال أبو حنيفة أقضى بالمال وقال أبو يوسف أقضى به على المالكين كذا في فتاوى الرشيدية * (نوع) * لو كفل كل منهما ماله في الاثر بأمره ينتصب الحاضر خصماً للغائب اذا يدعيه على الكفيل عين ما ثبت على المكفول منه اذ ثبت له حق الرجوع به فيكون خصماً عن الغائب لالو كان بالأمره اذا يدعيه على الكفيل ليس بسبب ما يدعيه على الغائب الا يرى انه لا يرجع به على الغائب فلا ينتصب خصماً عنه وقوله أو كان الاصيل كفيلاً عن الحاضر والغائب كفيلاً عنه فيه نظر اذ يجوز أن يكون المال على الاصيل دون الكفيل كما قيل الكفالة بخلاف ماله كان الاصيل على الغائب والحاضر

(ولابي) يوسف رحمه الله قولان في قول يحل وفي قول لا يحل واليه أشار في الاصل (ولو) أرسله الى صيد وهو يظن أنه شجر أو انسان فاذا هو صيد يؤكل (وفي الاصل) سمع حسان فلان انه حس صيد فرماه أو أرسل كلبه فأصاب صيداً ان كان ذلك الحس حس صيد لا بأس به وان كان حس انسان أو غيره من الطيور لا يحل (وفي الفتاوى) دجاجة لرجل انفلتت وتعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها فرماها ان خاف عليها الموت تؤكل وان لم تكن بهذه المثابة لا تؤكل وأصل هذا في صيد الاصل (ما) توحش من الاهليات يحل بما يحل به الصيد حتى لو نذ البعير أو البقرة فرماها لا جراحة وأصاب الجراحة تشبهات منها حل وفي الشاغل المصير وفي المصير لا تحل (وفي الفتاوى) في باب النون رجل له حمامة فرماها أو رمى غيره فهذا أهلى وجهين ان كانت لا تهتدى الى منزله أو كانت تهتدى في الوجه الاول يحل أكلها وأصاب المذبح أو أصاب موضعاً آخر لانه يحرم عن الذكاة الاختيار به وفي الوجه الثاني ان أصاب المذبح حل وفي موضع آخر قيل يحل مطلقاً (والشاة) لو سقطت في بئر طاعت نحل (وقال) الحسن بن زباد لا تحل (وذكره) في فتاوى القاضي الامام مطلقاً من غير ذكاة الخلاف (وقال) المتردى في البئر اذا رماه فادماه حل أكله وان أصاب السهم طائفها أو قربها فادى حلت (ولو) أصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم ان كانت الجراحة

كبيرة حلت وان كانت صغيرة قبل تحمل وقبل لا تحل * (نوع في السمك) * (وفي الاصل) السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو العائى لا يؤكل وان مات بآفة وهو ان يحسره الماء أو طفا على وجه الارض أو وجد في بطن طير أو سمك أو رطله آخر في الماء واضطر الصيادون جماعة منها الى مضيق فتراكم فهاك أولدغته حية أو أصابته حديد أو ألقي في الماء شيئا كما هو مات يؤكل ولا يحل أكل ما في الماء الا السمك (وفي الفتاوى) اذا قلته حوال الماء أو برده لا يؤكل عند أبي حنيفة رحمه الله كما طافى (وعند) محمد بن كل وهذا أرفق بالناس (وفي التجريد) لم يذكر الخلاف ولكنه قال في غير وايتان (سمكة) بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة فان كان الرأس خارج الماء أكلت وان كان في الماء ان كان ما على الارض قدر النصف أو أقل لم تؤكل وان كان ما على الارض أكثر من النصف أكلت (السبب) اذا رمي به الرجل في الماء فتعاقبت به سمكة ان رمي به خارج الماء في موضع يقدر على أخذه فاضطررت فوقع في الماء ملكه وان انقطع الحبل قبل أن يتجرجه من الماء لا يملكه وعلى هذا اذا (١٦٨) أرسل السكاب أو رمي يعرف من هذا الفصل * (نوع فيما يؤكل وفيما لا يؤكل) * (وفي) شرح

كفيل عنه اذ لم يجوز أن يكون المال على الكفيل لا الاصيل وكان من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على الاصيل فينتصب الحاضر خصمه عن الغائب ومن جاسه عن محمد رحمه الله فبين باع منه ما بالف على ان كلاهما كفيل عن الآخر فبرهن على أحدهما أنه عليه وعلى فلان الغائب ألفا وكل منهما كفيل عن الآخر بامره فانه يحكم على الحاضر بالف نصفه أصالة ونصفه كفالة ولو حضر الغائب قبل أخذ الألف لم يكن للبائع أن يأخذ من حضر الا الخمس المائة الاصلية اذا الحكم على كفيله حكم عليه والحكم على المكفول عنه ليس يحكم على الكفيل وفيه له عليه ألف وكفيل به بامره فبرهن على الاصيل أن له عليه كذا وفلان كفيل به بامره يقضى على الاصيل ولا يكون هذا قضاء على الكفيل فلو اتي الكفيل ليس له أن يأخذ منه شيئا قبل أن يعيد البيعة ولو برهن على الكفيل أو لا ببيعة الاصيل وأثبت كفالته بامره ثبت المال عليه وعلى الغائب ويتعبد الكفيل خصمه عن الاصيل أما الاصيل فلا يتعبد بخصمه عن الكفيل من النوازل * (الباب الثالث والثلاثون في القضاء بما تسمع فيه الشهادتين بلا دعوى)

الشهادة بعق الامن والطلاق تقبل حسبة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة والامة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى قال في شروط الخواص في حضور المرأة يشترطها * (مسئلة) * لو شهد أنه أبان امرأته فلانة فقالت لم يطلقني وقال الزوج ليس اسمها فلانة وشهد أن اسمها فلانة فالقاضي يفرق بينهما وما بينهما عتق الامة لو شهد أنها حرها وأن اسمها كذا وقالت لم يحررني فالقاضي يحكم بعقها والشهادة بحرمه المصاهرة والا يلاعوا الظاهر بدون الدعوى تقبل بشرط حضور المشهود عليه وقيل لا تقبل بدون الدعوى في الابداء والظهار والشهادة بالوقف بدون الدعوى قبل تزويج قبل لان الوقف حق الله وهو التصديق بالغة فلا يشترط فيه الدعوى كطلاق وقتق أمة والشهادة بعق القن لا تقبل عند أبي حنيفة بدون دعواه خلافا لهما * (تنبيه) * قال في الفتاوى الرشيدية ان خلاف أبي حنيفة في الشهادة بالعتق الحاصل من جهة، ولاما لو شهد أنه حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا للشهادة بحرية الاصل شهادة بحرية أمه والشهادة بحرية أمه شهادة بحرمه القرح وهي حق الله فتقبل حسبة كمال الطلاق وعتق الامة قال في شرح الجامع الصغير الصحيح ان دعوى القن شرط وعند أبي حنيفة في حرية الاصل أيضا والتناقض لا يمنع صحة الدعوى والشهادة

العلماء لا يؤكل ذوات من السباع (بيانه) الاسد والذئب والحر والفهد والغالب والضبع والسكاب والسنور والاهلي والبري والقيل وسباع الهوام أيضا (بيانه) الضب واليربوع وابن عرس والسحاب والفنك والسمور والدلق (والهوام) التي سكناها في الارض (بيانه) الفأرة والوزغة والقنفذ والحيات وجميع هوام الارض الا الارنب فانه يحل أكله (وذو) مخالب من الطيور (بيانه) الصقر والعقاب والبازي والشاهين وما أشبه ذلك (وفي) الفتاوى الصغرى ما لادم له كل زبور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد والعقنق ونحوه يؤكل ويكره الغراب وهو الذي

يا كل الجيف والنجاسات (وفي) فتاوى الولوالجي أكل الهدد لا بأس به لانه ليس بذئ من الطيور (وفي) فتاوى القاضي الامام لافي لا يؤكل الخفاش لانه ذوات (ولا) بأس بالخطاف والقمرى والسودانية والزرزور والعصافير والفانخة والجراد وكل ما ليس له مخالب يخطف بخاصة (وجار) الوحش يؤكل بخلاف الاهلي والبغل لا يؤكل ويكره لحم الخيل عند أبي حنيفة رحمه الله وفي الكراهة وايتان والاصح كراهة التحريم ولبنه كله وما يتصل بهذا كالجلالة ويكره أكل لحوم الابل الجلالة (وفي النوازل) لو أن جديا غذى بلبن الخنزير فلا بأس باكله (فعلى) هذا قالوا لا بأس باكل الدجاج الذي يخطأ ولا يتغير لحمه والذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال تحبس الدجاجة ثلاثة أيام كان للتعزير وانما يشترط ذلك في الجلالة التي لا تأكل الا الجيف وأما ما يخطأ كما اذا تناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على وجه لا يظهر أثر ذلك في لحمها فلا بأس باكله (وفي) شرح الشافى في الابل تحبس شـهرا وفي البقر عشرين يوما وفي الشاة عشرة أيام وفي الدجاجة ثلاثة أيام (وقال) الامام السرخسي الاصح ان تحبس الى أن تزول الرائحة الممتنة (وفي المتن) المكروه الجلالة التي تقرب وجود منها ربح ممتنة فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها والعمل عليه اوتلاك حالها ويكره بيعها ودهنها (وفي) فتاوى البقالى عرقها نجس والله أعلم

• (كتاب الذبائح) • (وهو مشتمل على فصلين الأول في مسائل الذبح والثاني في مسائل النسيئة) • (الفصل الأول) • وفي مختصر القدوري ذبيحة المسلم والكتابي حلال ولأن كل ذبيحة المجوسي والمرند والمرندة والوثني والمحرّم من الصيد (وفي الأصل) فهو داج مجوسى أو تنصرحت ذبيحته (المولود) بين الكتابي والمجوسى ذبيحته حلال ولو كان حريباً (وفي) فتاوى القاضى الامام ذبيحة اليهودى والنصرانى حلال وان كان حريباً الآن يسمع منه انه يسمى عليه المسبح فاذا سمع منه ذلك لا تحل لانه أهل به لغير الله (وقال) بعض أصحاب الشافعى رحمه الله انها تحل (ولا) تحل ذبيحة المرتدون ارنادى دين أهل الكتاب (والمرأة) كالرجل فى الذبح والصبي الذى بع بقل ويضبط كالبالغ (ويستحب) توجهها فى الذبح الى القبلة ويكره ان تتخف الشاة اذا ذبحت (ولا) بأس بأ كل الذبيحة (١٦٩) منها (ما) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان

تتخف الشاة اذا ذبحت قبل أن تسكن وقبل أن تبرد وقيل هو أن يبالغ فى الذبح حتى يبلغ الضخاع وهو عرف فى العنق فيكره لان فيه زيادة مشقة من غير حاجة ويكره أن يجرها الى ذبحها وان يحدد الشفرة بعدما أضجعها (جنس آخر) وفى الجامع الصغير لأبأس بالذبح فى الحلق كله أعلاه وأوسطه وأسفله (ولا) بأس بأ كل الجزر واذا ذبح ذبحاً ولم يخر والشاة والبقرة اذا نحرنا ولم يذبحا يكره ذلك (وفي) بعض النسخ لا يستحب (وفي) فتاوى القاضى الامام السنة فى الابل النحر وهو قطع العزوق من أسفل العنق ضد الصدر والسنة فى الشاة والبقر الذبح (فان) ذبح الابل ونحر الشاة والبقرة جازاً بضاً (اقوله) صلى الله عليه وسلم ما نحر الدم وأفرى الاوداج فكل

لا فى حرية الأصل ولا فى العنق العارض • (مسئلة) • قال فى المحيط لا يحلف على عتق القرن حسبة بدون الدهوى وفاقا فى عتق الامة والعلاق بدون الدهوى قبل يحلف وقيل لا يقتأمل عند الفتوى وشهادة رمضان بدون الدهوى تقبل عندهما وينبغى أن يشترط الدهوى عند أبي حنيفة وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا فى شهادة الفطر والاخصى يعتبر لفظ الشهادة كذا فى الفتاوى الظهيرية

• (الباب الرابع والثلاثون فى القضاء فى تحديد المقارود وهما وما يتعلق به) • يكتب فى الحد ينتهى الى كذا أو يلاصق كذا ولا يكتب وأحد حدوده كذا قال أبو حنيفة فلو كتب أحد حدوده دخله أو الطريق أو المسجد فالبيع جائز ولا تدخل الحدود فى البيع اذ قد مد الناس انهم لا ما يقع عليه البيع لكن أبو يوسف قال البيع فاسد اذا الحدود فيه تدخل فى البيع فاخبرنا ينتهى أولي أو يلاصق نحرًا عن الخلاف ولان الدار على قول من يقول بدخل الحد فى البيع هى الموضع الذى ينتهى اليه فاما ذلك الموضع المنتهى اليه فقد جعل حد او هو داخل فى البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد فى البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع ذلك ضد ذكر قولنا حدوده تدخل فى البيع وفاقا من شروط الحاكم • (مسئلة) • بعد ذكر الحدود يقول بحدوده وحقوقه لانه لو لم يذ كر الحقوق لا يدخل الطريق والمسبل فيتعطل عليه الاتفاق فلا يفيد استحقاق الدار ولا ينبغي أن يذ كر الدار بطريقه ومسبل ما تلو كان باب الدار والميزاب على طريق العامة يصير مدعى ذلك الموضع غايكه لنفسه وهولم يجز اذ طريق العامة لا يملكه أحد قاله فى الاضية • (مسئلة) • لا يكتفى بذكر الحدين ويكتفى بثلاثة فجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينتهى الى مبدأ الحد الأول والشهادة كالدعوى فيما من الاحكام قاله فى المحيط • (فرع) • لو كان الحد الرابع ملك رجاين لكل منهما أرض على حدة فذ كر فى الحد الرابع لزيق ملك فلان ولم يذ كر الآخر يصح وكذا لو كان الرابع لزيق أرض ومجهد فذ كر الأرض لا المسجد يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح الفصلان اذ جعل الحد الرابع كله لزيق ملك فلان فاذا لم يكن كله ملك فلان فدعوا لم تتناول هذه الحدود فلا يصح كمال غلط فى أحد الاربعه بخلاف سكوته عن الرابع قاله فى الفتاوى الظهيرية • (مسئلة) • شهدا بحدود ثلاثة وقالوا لانه فى الرابع تجوزها اذ هما كمال غلط فى الرابع أحد حدودها أو كلها متصل ملك المدعى هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل لا يحتاج ولو كان متصلاً بملك المدعى عابسه وقيل لو كان المدعى أرضاً فكذلك وان بيتاً أو منزلاً أو داراً فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل ولو شهد أن الحد الرابع متصل بملك المدعى يطل ولم يذ كر الفاصل فى الاراضى أيضاً ولو ذ كر الفاصل وحكم بالمدعى هل يدخل الفاصل فى الحكم فى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين اشارة الى أنه يدخل وكذا وقعت فى الفتاوى كتب فى صل

(٢٢ - معين الحكم) (شاة) ذبحت من قفاها ان قطع الحلقوم والوداج والمرى وقبل أن تحون الشاة لأبأس باكلها (وان) ذبح الشاة بسن أو ظفر غير مزروع لا يحل أكلها (واذا) ذبحت بظفر مزروع أو سن مزروع أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأفرى الاوداج يحل عندنا (شاة) ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المرى لا تلو كل وان قطع الاكثر من الحلقوم والوداج والمرى عتو كل (واختلفوا) فى تفسير الاكثر فعن أبي حنيفة رحمه الله اذا قطع الثلاثة من العروق الاربعه أى ثلاثة كانت تحل وان ترك قطع واحد منها لا تحل (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان قطع الحلقوم والمرى وأحد الودجين تحل والله تعالى أعلم (جنس آخر) قال الامام السرخسى لو ذبح الشاة من المذبح فلم يسلم منها الدم اختلف المتأخرون قال أبو القاسم الصغار لا تحل وقال أبو بكر الاسكاف لا بأس به (وفى النوازل) رجل ذبح شاة أو بقره ان يخر كفت بعد الذبح ونحر منها دم سلوح نحل وكذا ان نحر كفت ولم يخرج الدم أو نحر الدم ولم تعبرك فلم تعبرك ولم يخرج الدم لا تعبرك

(هــذا) اذالم يعلم حياتهم اوقت الذبح فان علمت حلت وان لم تحرك (وفي) شرح الطحاوي خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو ظاهر الرواية (رجل) ذبح شاة مريضة ولم تحرك منها شي الا فقال محمد بن سلمة ان فحمت فاهالاتو كل وان ضمته تو كل وكذا في العينان ففتحهاالاتو كل وان ضمتهاتو كل (وفي) الرجل ان قبضت رجلهااتو كل وان مدتهاالاتو كل (وان) نام شعرهااتو كل وان قام لالاتو كل (هذا) اذالم يعلم حياتهم اوقت الذبح ولم يخرج الدم ولم تحرك اما اذا وجد خروج الدم والحركة فقد ذكرناه (الصبيد) اذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبق في المذبح بعد الذبح فهو هنا أربع مسائل (احداها) ما ذكرناه (والثانية) الذنب اذا قطع بطن شاة (١٧٠) وبقي فيها من الحياة ما يبق في المذبح (والثالثة) الذكاب المعلم اذا أخذ الصبيد وجره وبقي فيه ما يبق في المذبح بعد الذبح

(والرابعة) اذا رمي صبيدا فاصابه وبقي فيه من الحياة قدر ما يبق في المذبح بعد الذبح الاولى والثانية عندهما لا يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما لا يحل (واختلف) المشايخ على قول أبي حنيفة والاصح انهما يقبلان الذكاة حتى لو ذكاهما يحل ذكره الفقيه أبو الليث في مختلفاته والثالثة والرابعة لا يقبلان الذكاة بمعنى يحل حتى لو وجد منه المالك فلم يذكه لا يحرم (وأبو) حنيفة رحمه الله فرق بين الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية (وذكر) الامام السرخسي اذ علم انها كانت حية حين ذبحت حل أكلها سواء كانت الحيات فيها يتوهم بقاؤها أولا يتوهم بقاؤها (وقال) أبو يوسف رحمه الله ان كان يتوهم انها تعيش يوما أو أكثر نحل (رجل) شق بطن شاة فاخرج ولدها

الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جد ارضه فالحال ان يكون في فوائده اشارة الى أنه لا يشتري ولو كان المدعي أرضا وذكر وان الفاصل شجرة لا يكفي اذا شجرة لا تحيط بكل المدعي والفاصل يجب أن يكون يحيط بكل المدعي حتى يصير معلوما * (فرع) قال في المحيط لوجه الحل بطريق العامة لا يشترط فيه انه طريق القرية أو البلدة لان ذكر الحد لا اعلام ما ينتهي اليه المحدود وقد حصل العلم حيث انتهى الى الطريق وفيه الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان ما وله وعرضه الاعلى قول شمس الأئمة السرخسي فانه قال يبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وظاهر المذهب انه يصلح حدا وانما صدق كالتنهد في الفتاوى الرشدية عند أبي حنيفة رحمه الله سور المدينة والنهر والطريق لا يصلح حدا لانه يزيد وينقص وربما يخرج السور ولا يبق وعسى يترك السور في هذا الطريق واجراء الماء في هذا النهر وعندهما يصلح حدا واختار شمس الأئمة الاوزجندى قولهما * (فرع) بين حدود الدار ولين ان كرم أو أرض أو دار وشهدا كذلك قيل لا تسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل تسمع لو بين الممر والمخلة والموضع وقيل ذكر الممر والقرية والمخلة ليس بالآزم قاله في الذخيرة * (مسئلة) من الجامع والفتاوى ادعى سكنى دار أو نحوه وبين حدوده لا يصح اذ السكنى نقل فلا يحسد قال في فتاوى رشيد الدين وان كان السكنى نقلا لكن لما اتصل بالأرض اتصالا تبين كان تعريفة بما به تعرف الأرض اذ في سائر النقطيات انما لا يعرف بالحدود ولا مكان احضاره فبستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فنتقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيب قرارا فالنقل بما لا يمكن نقله أصلا * (مسئلة) الشاهد لو أخطأ في بعض الحد ثم دارك وأعاد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سوا عدارك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق أن يقول كان صاحب الحد فلانا لانه باع داره من فلان آخر وما علمناه أو يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا أنه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الاخر وما علمناه وعلى هذا القياس فافهم أصله من شرح الجامع هذا اذا ترك الشاهد أحد الحدود أو غلط فلو ترك المدعي أحد الحدود أو غلط فحكمه كالشاهد جلة قاله في المحيط والذخيرة وفي فتاوى رشيد الدين لو غلط الشهود في الحد الرابع ثم ذكر وعلى وجه الصواب وقالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الاولى لا يقبل للتناقض

* (الباب الخامس والثلاثون في القضاء بالاشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة) * اعلم ان الاشارة في مواضعها من أهم ما يحتاج اليه في الدعوى قطعا للاحتمال حتى قالوا لو كتب في المحضر حضر فلان بمجلس الحكم وأحضر معه فلانا فادعى هذه الدعوى لا يفتى بصحة المحضر وينبغي أن يكتب على هذا

وذبح الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا تعيش من الشق لا تفعل وان كانت تعيش نحل (بقرة) عسر عليها الولادة فادخل رجل الذي يده في موضع الولادة فذبح الولد أو جرح في غير موضع الذبح ان ذبح يحل ولا بشكل وان جرحه ان كان لا يقدر على ذبحه يحل (رجل) له شاة حامل أراد ذبحها ان تقارب الولادة يكره ذبحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أن الجنين لا يذك كذا كذا الام عند (قصل) ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع الاعلى من الحلقوم أو أسفل منه يحرم وفي محل الذكاة ذكرناه * (الفصل الثاني في التسمية) * (وفي) الجامع الصغير يكره أن يذ كرام الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح (وهي) على ثلاثة أوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم ويكره ومنها ما لا يحرم ولا يكره (أما) الاول فهو أن يذ كرام الله تعالى واسم غيره على وجه العطف والشركة نحو أن يقول بسم الله واسم فلان أو بسم الله ومحمد رسول الله (والمكره) ان يذ كرام الله وغير الله مقبر وباني الظاهر من غير حرف عطف ولا شركة نحو أن يقول بسم الله محمد رسول الله (وأما)

الذي لا يكره ولا يحرم فهو أن يكون منفصلا عنه صورة أو معنى قبله أو بعده بان يقول اللهم تقبل عن فلان (وفي الفتاوى) لو قال بسم الله
ومحمد رسول الله بالخلف لا تحل وبالرفع يحل ولم يذ كر النصب وفي روضة الزندوسقي النصب كالخلف لا تحل (ولو) قال بسم الله صلى الله على
محمد يحل والاولى ان لا يفعل (ولو) قال بسم الله صلى الله على محمد مع الواو يحل (ولو) قال بسم الله واسم فلان أو باسم فلان لا يحل هو المختار
(وفي الروضة) لو قال بسم الله بنام فلان أبو بكر يجوز مطلقا (ذبح) ولم ينهه الهاء في بسم الله ان قصد ذكرا اسم الله يحل وان لم يقصد وقصد
ترك الهاء لا يحل * (نوع آخر) * (رجل) سمي عند الذبح ان أراد به التسمية على الذبح يحل وان أراد به التسمية على غير الذبح لا يحل كالرجل
اذا سمع الاذان فلما قال المؤذن الله أكبر قال هو الله أكبر وشرع في الصلاة لا يصير شارعا (١٧١) في الصلاة وان لم يكن له نية في التسمية

تحل (وكذا) اذا ترك التسمية
ناسيا (ونشترط) التسمية
في ذبح الجار للطهارة (وفي
الاصل) التسمية عند الذبح
شرط وفي الاصطلاح عند
الارسال والرمي (واذا)
نصب الحديدة لاخذ الطغي
تشرط التسمية عند الوضع
(وقد) ذكر صاحب المحيط
نصب منجلا صيدا حمار
الوحش ثم وجد حمار وطيه
ميتا لا يحل (قال) الشيخ
رحمه الله وهذا الجواب انما
يحمل على ما اذا قعد عن
الطالب لما أنه في الرواية
ال اخرى اعتبر التسمية عند
النصب (ولو) أضحج شاة
وأخذ السكين وسمى ثم
تركها وذبح شاة أخرى
وترك التسمية عامدا لا يحل
(ولو) رمى سهمها الى صيد
وسمى فأصاب آخر أو أرسل
كلبه الى صيد وسمى وترك
الكاب ذلك الصيد وأخذ
غيره يحل (ولو) ذبح تلك
الشاة ثم ذبح بعدها أخرى

الذي أحضره معه لانه بدونه يودهم انه أحضر وادعى على غيره وكذا عند ذكرا الخصمين في أثناء المحضر لابد
من ذكره هذا في كتب المدعي - هذا والمدعى عليه - هذا وكذا لو ذكرا الخصم ان في المحضر أو السجل باسمهما
وأشير اليهما بأن يكتب مثلا وقضيت لمحذ هذا على أحمد هذا لا يذ كر المدعى والمدعى عليه فليكتب قضيت
لمحمد هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه واذا كتب عند ذكرا شهادة الشهود وأشاروا الى المتداعيين
هذين لا ياتي بهما اذا لشارة المعتبرة هي الاشارة عند الحاجة اليهما واعلمهم وأشاروا الى المدعى عليه عند
الحاجة الى المدعى وأشاروا عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وذلك اشارة الى المتداعيين وليكنها غير
معتبرة فلا بد من بيان ذلك بأبغ الوجوه عن هذا قالوا لو كتب في ملك الاجارة الطويلة أحر فلان من فلان
أرضه بهد ماجرت المبايعه الصحيحة بينهما في الاشجار والدراجين التي في هذه الارض لا يبقى بهمة الصل وكذا
لو كتب بين المتعاقدين كان بينهما لا يبقى بهمة الصل لجواز ان الاشجار كانت لله مستأجرا بها من المؤجر
ثم استأجر الارض وعلى هذا التقدير لا يصح اجارة الارض وهذه اجارة الارض بهد ماجرت المبايعه الصحيحة في
الاشجار بينهما كما كتب في الصورة الاولى وبعد ماجرت بين المتعاقدين كما كتب في الصورة الثانية لانهما
متعاقدان وينبغي أن يكتب أحر الارض منه بعدما باع المؤجر الاشجار منه انظر دقائق الاعراب والخلاصة
* (مسئلة) * برهن أنه وارث فلان الميت لا يحكم بوراثته ما لم يبينوا سبب الوراثه ولو أقام بينه وشهدوا ان
قاضي بلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقالوا لا ندرى بأي سبب حكم
فالقاضي الثاني يحمله وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة ووافقة الشرع وكذا في السجل وكتاب القاضي
ولو كتب السجل موجزا ثبت عند من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والنوازل الحكمية لا يبقى
بهمة السجل ما لم يبين الامر على الوجه وقيل يبقى بهمة قالوا وكذا يكتب بقوله وشهد الشهود على موافقة
الدعوى وذكر الامام النسفي في نسخة حكمه شمس الائمة الحلواني مع قاضي غايسية ورده المحاضر والسجلات
بهذا ونقل عن شمس الائمة انه كان يقول كيف يكتب بقوله وشهدوا على موافقة الدعوى والمدعى يقول
المدعى به ما سمى والشاهد يقول المدعى به ما سمى فلا يكون بينهما موافقة قال والمختار في هذا الباب أن
يكتفي به في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصر آخر فلا يكون في التدارك حرج أما في المحاضر
فيمكن التدارك من الخلاصة قالوا يكتب في محضر الدعوى شهدوا عقب دعوى المدعى وكذا يكتب وعقب
الجواب بالانكار من المدعى عليه كلبا يظن انهم شهدوا قبل الدعوى أو على الخصم المقر بالشهادة على المقر
لا تسمع الا في مواضع معدودة * (مسئلة) * قال في الفتاوى الرشيدية لو أخبرت امرأة انها افلانة بنت
فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها

فظن ان تلك التسمية تكفي لا تحل (والسهم) اذا أصاب الصيد وغيره وأخذ الكاب ذلك الصيد وغيره حل الكل (ولو) نظرا لقطع من
الغنم فأخذ السكين وسمى ثم أخذ من شاة وذبحها بتلك التسمية لا تحل (ولو) أرسل كلبه الى جماعة من الصيد وسمى فأخذ أحدها تحل
(ولو) قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله ببد التسمية أجزأ (ولو) قال الشكر لله لا يجوز كافي مسألة الاذان وقد ذكرناه (ولو) أضحج
شاة لذبحها ثم أكل أو نرب أو تسكاهم ثم ذبح ان طال فقطع الغور حرم والا فلا كذا في الاصل (وذكر) في الاصل انه ان طال الفصل ولم يذ كر
جدد ورأيت في موضع ثقة أن الطويل ما يستكثره الناظر (وفي) اضاحي الزعفراني اذا حدد الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا لو
تقلبت الشاة وقامت من مضجعتها ثم أعادها الى مضجعتها انقطعت التسمية * (كتاب الاضحية) * (وفي) نسخة الامام السرخسي الاضحية
واجبة (وذكر) الطحاوي ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله أما عندهما ففي سنة (وفي) نظم الزندوسقي الاضحية واجب الى من التصدق بمثل

فيمتدوا في الموضع وواجهته عليه في ظاهر الرواية (وشرائطها) وجوبها الغنى وان يكون مقبلاً في مصر أو ثرى يقرأ أن لا يكون مسافراً وأن يكون في الوقت (وفي) أجناس الناطق قال أبو حنيفة رحمه الله المومر الذي له مائتا درهم أو عرض يساوي مائتي درهم سوى المسكن والمخاضم والذباب التي تلبس ومتاع البيت الذي يحتاج اليه وهذا الذي له أن يذبح الاضحية (وفي الهارونيات) ان جاء يوم الاضحية وله مائتا درهم ولا مال له غيره فهاك لم تجب الاضحية عليه وكذا الوقت قص من المائتين (ولو) جاء يوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد مائتي درهم ولادى عليه وجبت عليه الاضحية (الفقر) والغنى والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر أيام التشريق وأيام النحر (ولو) كان له مقام مستقل اخلاف المتأخرون ففي اضافي الزعفراني يعتبر قيمته (١٧٢) لادخله حتى لو كانت قيمته مائتي درهم فعليه الاضحية (وقال) أبو الوليد الدقاق يعتبر دخله لا قيمته

(تفسيره) ان كان يدخل من ذلك قوت سنة فعليه الاضحية وصداقة المطار وقال غيره قوت شهر فان فضل عن ذلك مائتا درهم فعليه الاضحية وصداقة المطار (وفي) أول اضافي الزعفراني ان كانت غلة المسئلة تكفيه وعياله فهو موسر والانهو معسر عند محمد وعند أبي يوسف فهو موسر (ولو) كانت الضياع وقفاؤها غلة ان وجب له في أيام النحر - دور مائتي درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازا وعنده حنطة قيمتها قدر مائتي درهم أو ملح قيمته مائتا درهم أو قصارا عنده أشنان أو صابون قيمته مائتا درهم فعليه الاضحية (ولو) كان له مصنف أو كتب الفقه أو الحديث ان كان يحسن أن يقرأها وقيمتهما مائتا درهم فلا اضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية السكل من الاجناس (وفي)

رجلان وقالان شهدا ثم افلانة بنت فلان بن فلان - سئل له الشهادة وفاقا لان في لفظ الشهادة من التأكيّد مالم يس في اللفظ الخبر لانه يمين بالله معني ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة ولو أخبر جماعة لا يتصور قواطعهم على الكذب وعندهم الواخبره عدلان ثم ابنت فلان بن فلان يحمل له الشهادة على النسب ويصح تعريف من لا يصح شاهد الهامس واه كانت الشهادة لها أو عليها وقبل لا يصح فيه الها واختار النسبي الاول لان هذا خبر لا شهادة وكذا لا يشترط لفظ الشهادة وفي الخبر الحاجة الى من يثق به كذا في المحيط * (فرع) ذكر رشيد الدين وتعريف الاب والابن والزواج يجوز اذ شهادة هؤلاء عليهم معتبرة تصح التعريف أيضا لعدم التهمة بخلاف التعديل فان التعديل شهادة والتعريف لا قال في الجامع في الفتاوى تعريفها ان يشهد على معرفتها عدلان أو رجل واحد وانما وهل تصح الشهادة على المرأة المنتقبة بعض ما يحتجوا قالوا يصح عند التعريف وقد مرت هذه المسئلة في فصل ما ينبغي للشاهد أن يتنبه له في تحمل الشهادة وعن ابن مقاتل لو سمع اقرار امرأة من وراء الحجاب وشهدا ثنتان انهما افلانة وذكر نسبهما لم يجز أن يشهد عليهما اطلاقا وقال أبو الوليد لم يجز أن يشهد عليهما الا اذا رأى شخصهما حال اقرارها فثبت يجوز أن يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها الارضية وجهها * (مسئلة) حسرت عن وجهها وقالت أم افلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجه ميري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انهما افلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد أن يشير اليها فان ماتت فثبت يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها انظر الجامع الصغير

* (الباب السادس والثلاثون في القضاء بأحكام الشروع ومسائله) *

اعلم ان الشائع ينقسم الى قسمين شائع يحتمل القسمة كنصف الدار ونصف البيت الكبير وشائع لا يحتملها كنصف فن ورواح وجار وثوب وبيت صغير فطامل بينهما حرف واحد وهو ان القاضي لو أجبر أحد الشريكين على القسمة بطاب الا تحرقه من القسم الاول ولو لم يحرقه فهو من الثاني اذ الخبر اية القبول * وأما مسائل الشروع سبع بيع الشائع وجارته وعارته ورهنه وبيعته وصداقته ووقعه اما يبيعه اقسما يحتمل القسمة أولا وكل قسم على وجهين اما ان باع من أجنبي أو من شريكه فالوجه الاول وهو البيع من أجنبي على صنفين اما ان كان السكل له فباع نصفه أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه فالبيع جائز في المواضع كلها انظر التجنيس * (مسئلة) نخل بينهما وعليه ثمر أو أرض بينهما وفيها زرع فباع أحدهما حظه من السكل ينبغي أن يجوز اذا المشتري لا يجبر على القطع اقيامه مقام البائع انظر الواقعات * (فرع) دار بينهما فباع أحدهما بناءها من أجنبي لم يجز اذا نخلها اما ان باعها بشرط الترك أو بشرط القلع أما الاول فلا يجوز واذا فيه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار بمنزلة اجاره في بيع وأما الثاني فلم

الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا ان يكون له من كل كتاب اثنان وهما برواية واحدة عن محمد وان كان أحدهما برواية الامام أبي حفص والاخر برواية أبي سليمان لا يصير به غنيا (ولا) يصير الانسان غنيا بكتب الاجاديث والتفسير وان كان له من كل اثنان (وصاحب) كتب العباد والخوم والادب غني بها اذا صار قوت مائتي درهم (وفي الاجناس) رجل به زمالة اشترى حمارا ركبته ويسعى في حواتمه وقيمته مائتا درهم فلا اضحية عليه (ولو) كان في دار بكرة اشترى قطعة أرض بمائتي درهم فبني فيها دارا ليسكنها فعليه الاضحية (ولو) كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وفرش صيفي وشتوي لم يكن بهما غنيا وان كان له فيها ثلاثة بيوت وقيمة الثالث مائتا درهم فعليه الاضحية (وكذا) الا فراس يعتبر الفرس الثالث (والغزى) لا يكون بغرسين غنيا وبالثالث يكون غنيا ولا يكون الغزى بالاسلحة غنيا الا ان يكون له من كل سلاح اثنان وأحدهما يساوي مائتي درهم (وفي الفتاوى) الدهقان ليس بغني بفرس واحد وبحمرا واحدا ان كان له فرسان أو

حواوان أحدهما يساوي مائتي درهم فهو نصاب الاضحية والزراع شورين وآلة الغدان ليس بغنًى وبقرة واحدة غنًى وبثلاثة ثيران اذا
ساوى أحدهما مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب النياب ليس بغنًى بثلاثة أثواب أحدها للبدلة والاخر للهنة والثالث للاعباد وهو غنًى
بالزابع (وصاحب) الكرم غنًى اذا ساوى مائتي درهم (والمرأة) تعتبر موسرة بالمرء المجل الذي لها على الزوج ان كان ملياً عندهما وعند
أبي حنيفة لا يعتبر قال رحمه الله ورأيت في موضع ثقة رواية ابن سماعة عن محمد بن أبي حنيفة انه لا تجب الاضحية الا على من له مائة درهم
فما هذا فعلى هذه الرواية سوى بين غنًى الاضحية وغنًى الزكاة (بيان وقت الاضحية) وفي الاصل ايام النحر وأولها أفضلها ويجوز
التضحية في اليلتين المختلتين ويكره اذا طلع الفجر الثاني من يوم النحر فلاهل السواد ان يصحوا (١٧٣) وأهل مصر لا يصحون الا بعد صلاة

العيد (وفي الاجناس) لو ذبح
أضحيته بعد صلاة الامام
قبل الخطبة جاز في املاء محمد
رحمه الله ولو لم يشتراضحيته
حتى مضت ايام النحر تصدق
بقيمة ما يصلح للاضحية
(وفي) أضاحي الزعفراني
اذا صلى الامام يوم العيد ثم
تذكر كراهه صلى على غيره
وضوء أو كان جنباً قد ذبح
الرجل أضحيته بعد صلاة
الامام وقد تفرق الناس
لانتعاد الصلاة وتجوز
الاضحية وان لم يتفرق
الناس حتى علم بعد الصلاة
واحرأت الاضحية لان من
العلماء من قال لا يعيد الناس
الصلاة ويعيد الامام وحده
ولو علم الامام بذلك نادى
بالصلاة ليعيدها فن ذبح
قبل ان يعلم بذلك اجزأه
ومن علم بذلك لم يجزه الذبح
اذا بدعه قبل زوال الشمس
وبعد الزوال يجزئه
(وفي الاجناس) لو تبين
ان هذا اليوم التاسع من

يجز اضروفه بشر يكره وكذا لو ادعى رجل على أحدهما شيئا فصالحه على نصف هذا البناء أو على نصف هذا
الزراع المشترك لم يجز (مسئلة) باع بناء بالأرض على أن يترك المشتري البناء ففسد البيع ولو أن
بينهما ثرا وأرضا باع أحدهما حظاً من الثمن غير شريكه من غير أن يكون له طريق في الأرض جاز لا لو
باعه على أن يكون له شترى طريق في الأرض ذكره في الفتاوى المغري (فرع) لو باع أحدهما
حظاً من بيت معين من الدار فلا تحريم لبيعهم من شرح الطحاوي
(فصل) قال في المحيط دار بينهما فباع أحدهما نصف بيت معين منها شاعلم يجز عند أبي حنيفة لتضرر
شريكه في تقايه نصيبه عليه عند القسمة قال رأيت لو باع نصف كل بيت منهما لم يقطع نصيب شريكه قال
وكذا الأرض وان بينهما مقبرة ثياب هر وبه مما يقسم فباع أحدهما نصف ثوب بعينه من رجل فان أبا
حنيفة جوز وكذا الغنم وهذا لا يشبه الدار الواحدة وقال أبو يوسف وينبغي أن يكون هذا والدار سواء في
قوله ألا يرى أنه لو باع من كل شاة نصفها من رجل على حدة لم يستطع شريكه ان يجمع له نصيبه فيها فتضرر
واقطع نصيبه فكيف يختلطان ولو كان بينهما أرض ونخل وباع أحدهما نصف نخلة بعينه بأصلها من
رجل لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله كما مروا لو باع أحدهما نصف الأرض واستثنى نصف النخل بأصله فهذا
مثل ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا لو باع نصف الدار شاعلاً لا يتامع بينهما لم يدخل في البيع قال أبو
يوسف رحمه الله وأنا أرى كل هذا جازاً لا أنقض ببيع القسمة لا يدري تقع أم لا ولعلها لو وقعت لا يدخل في
القسمة ضرر من هذا البيع ولو باع أحد الورثة شيئاً من التركة فلو باع نصيبه من كل شيء والمشتري يعلم
نصيبه جاز ولو باع شيئاً معيناً لم يجز لاحتمال ان لا يقع هذا في نصيبه ومعنى قوله لم يجز البيع في كل ذلك
الشيء اعمى نصيبه فيجوز والله أعلم بالصواب من هذه الروايات (مسئلة) فن بينهما وليسا شريكين في
الاشياء وكل أحدهما صاحبه ببيع حظاً من القن فباع المأمور نصفه ولم يبين أي النصفين هو فبأن القن
بعد تسليمه فقال البائع بيت حظي صدق من الفتاوى الظهيرية (مسئلة) قال فاضحنا له دار فباع
رجل نصف بناءها بالأرض لم يجز ولو باع سهماً واحداً شاعلاً لا يجز وهذا السهم قال النسفي قال مشابحنا
بأنه يوجب الفساد اذ يومه الاخران فالمرز يكون له الحدود اما الشائع فلا والعصج عندى انه لا يفسد وما
اجارة المشاع فلا فرق عند أبي حنيفة بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتملها فغواب الكل واحد عنده ثم
لو أحر أحد الشريكين نصيبه من شريكه جاز بالاجماع في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله وروى
عنه انه لم يجز وسواء أحر كل نصيبه من شريكه أو بعضهم ولو أحر نصيبه من أجنبي جاز عند أبي حنيفة في رواية
لا في رواية ولو كان كل رجل جازاً فخره من أجنبي فعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز عندهما ويجوز ثم عند

ذى الحجة يترم بأعادة الصلاة الاضاحي كذا ذكره في أضاحي الزعفراني (وقال) في الفتاوى ان شهد عنه شهود على هلال ذي الحجة جازت
الصلاة والاضحية وان لم يشهد عنه الشهود لا تجوز اه (نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز) (وفي الاصل) الاضحية من أربعة
أصناف من الحيوان (الاول) الابل (الثاني) البقر (الثالث) الغنم (الرابع) الضأن (وفي الاصل) الاضحية من أربعة
ماتم لها أربعة أحوال (الثاني) البقر (الثالث) الغنم (الرابع) الضأن (وفي الاصل) الاضحية من أربعة
الغنم والد كرمها أفضل اذا كان خصياً والثني منها فاضل ولا يجوز ما دون ذلك من كل شيء الا الجذع العظيم من الضأن والثني من الغنم
التي أتى عليها سنة وطعنت في الثانية والجذع التي أتى عليه سنة أشهر وطعن في الشهر السابع (وفي) الاجناس الجذع من الضأن ماتم له ثمانية
أشهر وطعن في التاسع (وفي) أضاحي الزعفراني ما تحب سبعة أشهر وطعن في الثامن (ثم) قال في الاجناس انما يجوز الجذع اذا كان عظيم

الجسم أما إذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا تم له سنة و طعن في الثانية (والرابع) المعز والد كرمه افضل ولا يجوز منه الا الشيء وهو الذي اثنى عليه سنة و طعن في الثانية كالغنم والمعز كالجدع من الضأن وهو الذي اثنى عليه أكثر الحلول (الكل) في الاصل (وفي) نظام الزندوستي المولودين الوحشي والاهلي اذا كانت أمه وحشية لا يجوز (ولو) نزاك على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الحنبل اخري ان كان يشبه الام يجوز (ولو) نزاك على شاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الحنبل اخري العبرة بالمشابهة (الجماعوس) يجوز في الضحايا والهدايا استخسانا (ثم) الابل افضل من البقر ثم الغنم افضل من المعز (وفي) اصاحي الزعفراني قال الامام الحنبل في البقرة افضل من الشاة اذا استويا في القيمة واللحم والاصل (١٧٤) فيه انهم ماذا استويا في القيمة واللحم فاطيب ما لحما افضل وان اختلفا في القيمة فالفاضل أولى

حتى ان الفعل بعشرين افضل من الخصى بخمسة عشر (والبقرة) افضل من ست شياه اذا استويا في القيمة وسبيع شياه افضل من البقرة (وفي الفتاوى) شراء شاة واحدة للاضحية بثلاثين درهما افضل من شراء اثنين بعشرين (وفي) اصول التوحيد للامام الصغار التضحية بالديك والدجاجة في أيام الاضحية ممن لا اضحية عليه لا عساره تشبها بالخصين مكره لانه من شيم الجوس (وفي الفتاوى) لوضي بشاة واحدة بكفيه ووضي باكثر من واحدة تقع الواحدة فريضة والزيادة تطوع عند عامة العلماء (والجزر) والبقر يجزئ عن سبعة اذا اراد الكل القرية اختلفت جهة القرية أو اتحدت ولو نوى أحدهم اللحم بطل الكل (والبعير) والبقر يجزئ عن سبعة اذا كانوا يريدون

أبي حنيفة قيل لا ينفق حتى لا يجب الاجراء ولا قيل ينفق فاسد فيجب أجزا المثل وهو الصحيح ولو وكله بأجره من اثنين فان أجمل وقال أجزت الدار من كسك جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك وأنحوه كالثور سبيع يجب أن يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مرفيه اذا كان كله بينهما وأجزأ أحدهما النصف من أجنبي ينبغي أن يجوز في رواية لأبي حنيفة في رواية والشيوخ الطائري لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة ويفسدها في رواية عنه كذا قاله الصدر الشهيد

(فصل) ايداع المشاع جائز وقرض المشاع جائز بالاجماع انظر الهداية * (مسئلة) * قال في العيون مضاربة المشاع لم تجز وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة من شريكه يجوز ومن غيره وفيما يحتملها لم يجوز لان شريكه ولا من أجنبي وطر والشيوخ لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو وهب الكل من اثنين فان أجمل بان قال وهبته منك لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز ولو فصل بالانصاف فهو على هذا الخلاف ولو بالتثليث يجوز عند محمد لا عندهما

(فصل) رهن الشائع لم يجز من شريكه ولا من غيره احتمل القسمة أو لا وطر والشيوخ كقران وطرقه بان باع المثل بعض الرهن وقد كان وكلا يبيعه بمجته معا ومتفرقا بطل الرهن في الباقي أو كان قلبا فانكسر ضمن نصفه فيصير له فبطل الرهن كذا عن الايضاح * (فرع) * رهننا عند رهن جليلين جاز اذا لشيوخ في الدين الا اذا قال كل منهما رهنك بحلف فيثبت لا يجوز كذا عن خزائن الفتوى * (مسئلة) * قال في الهداية لم يجز رهن ثمر على نخيل ولا زرع أو نخيل في أرض دونها الاتصال الرهن بغير مخالفة فصار كشيوع وكذا رهن أرض بلا نخيل وزرع أو رهن نخيل بلا ثمر لانهما فالاصل ان الرهن لو كان متصلا به لم يجز لانه رهن قبضة وحده وعن أبي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جاز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار بوضاهم بخلاف رهن دار دون بناء اذا البناء اسم للمبني فيصير رهننا جميع الارض وهي مشغولة بذلك الرهن ولو رهن النخيل بوضاهم جاز اذا هذه تجاوره وهي لا تمنع العينة ويدخل الثمر تبع للاتصال فيدخل تحصيلها للمعد بخلاف البيع اذ يبيع النخيل بلا ثمر جاز فلا ضرر ورة الى ادخاله بلاذ كرخلاف متاع في دار حيث لا يدخل في رهن الدار بلاذ كرخلاف العينة وكذا يدخل الزرع والرطوبة في رهن الارض لاني بيدها الماس ويدخل البناء والقرض في رهن أرض ودار وقرية للماس ولو رهن دارا بما فيها جاز فلا واسحق بعضه فلم جاز رهن الباقي ابتداء بقي رهننا بخصمته لا بطل كله

(الباب السابع والثلاثون في القضاء بدعوى الوقف والشهادة عليه)

(مسئلة) أرض بيده وأرض أخرى بيد آخر فادعى رجل ان هاتين الارضين وقف عليه وقفهما جده على

به وجه الله تعالى اتفقت جهة القرية أو اختلفت كلاضحية والقران والتمتع والتقدير بالسبع لمنع الزيادة لمنع النقصان اولاده حتى لو كان الشراء في البدينة أو البقرة ثمانية لم يجزهم ولو كانوا أقل من ثمانية الا أن نصيب واحد منهم أقل من السبع لا يجوز ايضا (بيان) مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة فضحياها لا يجوز عنه - ما أي في حقهما (وفي) اصاحي الزعفراني اشترك ثلاثة نفر في بقرة على أن يدفع أحدهم أربعة دنانير والاخر ثلاثة دنانير والاخر دينار او اشترى ايام البقرة على أن تكون البقرة بينهم على قدر رؤوس مالهم فضحوا بها لا يجوز (ولو) كانت البدينة أو البقرة بين اثنين فضحياها بالخلاف المشايخ فيه والمختار انه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصح لحما قال الصدر الشهيد وهذا اختيار الامام الوالد هو اختيار الفقيه أبي الليث (وفي الاصل) سبعة اشترى كوا في بدينة أو بقرة ثم مات بعضهم قبل أن يضره وقال ورثته انحروها عنكم وعن فلان الميت يجزئهم استخسانا (وكذا) لو كان أحد الشرى كاه صهي عن ولده الصغير أو عن أم ولده (سبعة) ضحوا ببقرة

وأراد وأن يقسموا اللحم بينهم أن اقتسموها وزنا جاز وأن اقتسموها جزافا أن جعلوا مع اللحم شيئا من السقط كالزمن واللا كارع يجوز وأن لم يجز لولا يجوز وأن فعلوا مع هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يجز (ولو) باع درهمين أحدهما أكثر وزنا خلل صاحبه الآخر يجوز لأن هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة يجوز وفي الأولى يحتمل القسمة والفرق أن تحليل الفضل هبة وفي مسألة اللحم وهب المشاع فيما لا يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحتمل القسمة فجاز (ولو) جعلوا اللحم والشحم سبعة أسهم وقسموها بينهم جزافا جازت القسمة هكذا في الفتاوى (وفي المتن) لو غصب أخصية غيره وذهبها عن نفسه وضمن القيمة لصاحبها أجزأ ما صنع لأنه ملكها سابق الغصب (وفي) نظم الزندوستي خمسة أشياء إذا أخذها من ملك الغير تجوز بها (١٧٥) الأخصية وضمن قيمتها (أولها)

فغصب شاة وضحي بها
(والثاني) لو سرق شاة
وضحي بها (والثالث)
لو غصب من ولده الصغير أو
الكبير (والرابع) لو غصب
من عبده المأذون المديون
ديناما مستغرا (والخامس)
الشراء الفاسد (قال) وستة
لا تجوز وأولها المودع إذا
ضحي بشاة الودبعة والمستعير
والمستبضع والمرتن
والوكيل بشراء الشاة
والوكيل بحفظ ماله إذا
ضحي بشاة موكله والسادسة
الزوج والزوجة إذا ضحي
كل بشاة صاحبه بغير إذنه
والأخصية تدخل في ضمانه
بالذبح ولولم يتقدم ملكه
على وقت المباشرة
* (فوع في العيوب) *
(وفي) نظم الزندوستي خمسة
عشر من الآفات لا تمنع
جواز الأخصية (منها) أن
التي لا أسنان لها أن كانت

أولادهم وأحفادهم أبا ماتنا سألوا أو أحد الوالدين غائب فبهرن المدعى على الحاضر لو شهد أنه ماله ملك الواقف
وقفهما جميعا وقفا واحدا وكرائما الوقف حكم على الحاضر بكون الأرضين وقفا إذا الحاضر هذا يصير
خصما عن الغائب فصار كإحدى الورثة ولو شهد أنه وقف وقفين متفرقتين بضمي بما في يد الحاضر فقط قاله
صاحب الفتاوى الظهيرية وفي المسئلة اشكال وينبغي أن يحكم بوقفية بما في يد الحاضر في الوجهين جميعا
لأنه ألحق بإحدى الورثة وأحد الورثة إنما يصير خصما عن البقية إذا كانت العين بيده حتى لو ادعى عينا من الحركة
على وارث ليس العين بيده لا تسمع وفي مسئلتنا أحد الأرضين بيد الغائب فكيف بضمي بوقفية على الحاضر
* (مسئلة) * قال في الذنب: يزاد على دار افتال ذواليدانه وقف على الفقراء أو أقيمهم مع إقراره ويكون
وقفا فلوراد المدعى تحليفه لياخذ الدار لو نكل لا يحلفه وقفا إذا العين صار مستهلكا بغير ورثته وقفا ولو أراد
تحليفه لياخذ القيمة فعلى قياس قول الحسن لا يحلفه بعد إقراره بالوقف لأنهم لا يضمنان قيمة العقار وعلى
قياس قول محمد يحلفه وان نكل يأخذ منه قيمته ويقتى بقول محمد كليا يحتمل به هذه الحيلة لدفع البين عن
نفسه وعلى هذا لو أقر بالدار لابنه الصغير فقد ذكر في مسائل الاختلاف وقطعه في صحته فبات وادعى أحد أنه
له وأقر به ورثته لا يبطل الوقف وضمنوا قيمته من تركه الملبث ولو أنكر وأخذه تحليفهم لا أخذ القيمة أمالو
أراد تحليفهم لياخذ الوقف فلا عين لهم عليه كذا في التجنيس * (مسئلة) * ادعى الموقوف عليه أنه وقف
عليه ولو ادعاه باذن القاضي يصح وقفا أو بغير إذنه فقبه رويان والامع أنه لا يصح لأن له حقا في الغلة لا غير
فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير إذن القاضي لا يصح
رواية واحدة وفيه أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وإنما يملكه المتولى ولو كان الوقف على
رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير إطلاق القاضي إذا لم يردوه ويقتى بأنه لا يصح لأن حقه
أخذ الغلة لا التصرف في الغلة ولو غصب الوقف أحد ليس لاحد من الموقوف عليهم الخصوصية إلا بادن القاضي
كذا عن الفتاوى الرشيدية * (مسئلة) * ادعى أنه وقف وأنكر ذواليدفصاله على مال لم يجز إذا الصلح
كبيع وليس لاحتمول بيعه واستبداله ولو دفع المتولى شيئا إلى ذى اليد وأخذ الدار لو وقف يجوز ولم يكن له
بينة على إثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لم يجز لأنه ليس بخصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز إذا الموقوف
عليه فعله لياخذ الدار أما الفضولي فلو فعله من ماله لا يستخلص الوقف في دفع ماله ولا يأخذ الدار من فتاوى
رشيد الدين

* (فصل) * متول ادعى أنه وقف على كذا ولم يذكر الوقف قبل يسمع وقيل لا مالم يذكر الوقف عندهم
إذا الوقف عندهما حبس أصل الملك عن ملك الوقف فلا بد من ذكره لئلا يكون اثباتا لأحدهما قال في الفتاوى

الله تعالى أن يقي من الأسنان ما يتلف به يجوز (وفي) الاجناس لا يجوز مطلقا والتي لا لسان لها في الغنم يجوز وفي البقر لا والجر باء أن كانت
سمينة تجوز والتي لا قرن لها من الأصل تجوز فإن انقطع أو انكسر بعض قرنهما تجوز إذا بلغ المخ وصفه فغيره لاذن والتي باذن ناقب أو شق من
الأعلى إلى الأسفل فإن لم يكن لها أذن خلقة لا تجوز وكذا إذا لم يكن لها إحدى الأذنين (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رجه الله أن لم يخلق
لها أذن تجوز وهكذا روى عن محمد رجه الله والتولا وهي الجنونة أن كانت سمينة والعرجاء أن كانت غنم بشلات فوائم ونجافى الرابعة
عن الأرض لا تجوز وأن كانت تضع الرابعة على الأرض وتستعين بها إلا أنها تتمايل مع ذلك وتضعها وضعها خفيفا تجوز والمحبوب العاجز
من الجماع والتي فيها السعال والعاجزة عن الولادة لكبر سنها والتي لها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد تجوز (وفي الاجناس)
أن كان الشاة ألبنة غير خلفة شبه الذنب تجوز وأن لم يكن لها ألبنة خلقت كذلك قال محمد لا تجوز (وفي المنبع) من العيوب ما لا يجوز

(منها) العبيد والعوراء فان كان الذاهب بعض عيها الواحد أو بعض أذنهما أو بعض أسنانهم ففي رواية الاجناس ان كان أكثر من النصف لا يجوز بالايجاع وان كان أقل من الثلثين تجوز بقدر الثلث وما كان دون النصف فهو قابل عندهما وبقدر النصف ظاهر مذهبهما انه كثير (وفي) شرح الجامع الصغير للصغير لا يشهد في النصف عنهما وابتان والظاهر عنهما ان النصف كثير (وفي) مختلف الروايات ان كان أكثر من الثلث لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وبقدر الثلث يجوز وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وهل تجمع الخروق في الأذن من الاضحية تختلف المشايخ فيه في كتاب الصلاة من الاجناس (ولو) كانت صحبة العيين فعورت عند بعد ايجابه اياها على نفسه (١٧٦) أو كانت سمينة فصارت عنده عطاء أو عرجاء ان كان، ومرا لا يجوز له أن يصحى بها وان كان فقيرا

جازه ذلك (وهذا) في رواية أبي سليمان (وفي) رواية أبي حفص بن محمد بن عمر بن كان أوموسرا (ولو) أصابها آفة فكسرت رجليها أو ذهبت عينها في معالجة الذبح ان لم يرسلها جاز وان أرسلها بعد ما بابة إلا أنه قد مضى بها في وقت آخر في يومه أو في يوم آخر لرواية لها في الأصول (وفي) العيون والمنتقى واضاحي الزعفراني عن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز (وقال) الزعفراني في كتابه انه لا يجوز وبه قال بعض العلماء ولا ناخذ به (والجفاء) التي لا شهيم لها لا يجوز ومقطوعة رؤس ضررها وان ذهب من واحد أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والأذن (وفي) الشاة والعزائم لا يمكن لها احدى حلمتها خالقة أو ذهبت باقة وبقيت أخرى لم تجز (وفي) الابل والبقر ان ذهبت

الظهير به الشهادة بالوقف بالبيان واقف تقبل وفي الفتاوى الرشدية لا تقبل قال في العدة ينبغي ان تقبل لو كان قديما ولو ذكر والواقف لا المصروف يقبل وان كان قديما ويصرف للفقراء (مسئلة) وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه طالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فالحتم ان لا يجوز اذا الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم باعيانهم وأما على الشرائط فلا هو المختار كذا في الفتاوى (مسئلة) وفي الفتاوى الرشدية تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بصريح لوصريه اذ الشهادة بما تكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف ما تفسد فتيقن القاضي أنه شهد به سمع فاذا لا فرق بين سكوت وافصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع فانهم الموصرون ما شهدوا بسماع لا تقبل ولو شهدوا بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده وان سفلوا أو على آباءه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لافي حقه ولا في حق الاجنبي ولو شهد أحدهما انه وقفه على زيد وشهد الآخر انه وقفه على عمرو وتقبل وتصرف غلته الى الفقراء لانها اتفقا انه وقف (مسئلة) قال في كتاب الدعوى والبيانات وقف نصه أو نحوه مشاعا جاز عند أبي يوسف ولو قال وقف حصتي منه ولم يسمها قال أسحق بن ان أجيزه لو ثبت الواقف على اقراره بالوقف ولا فلو شهدا عليه بالوقف وبقدر حصته منه وسماه تقبل ويحكم بالوقف ولو شهدا باقراره ولم يعرفا حصته أخذت القاضي فان سمى حصته فالقول قوله فيما سماه ويحكم بوقفه ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فما أقر به لزمه الى أن يثبت الزيادة عند القاضي فيحكم بما ثبت عنده منه ولو شهد انه أقرانه وقف جميع حصته وهو الثالث فاذا هو أكثر يصبر جميع حصته وقفا لا يرى ان أصحابنا قالوا لوال أو وصيته بثلث مالى وهو ألف فاذا هو أكثر فله الثلث كله بالغام باغ والآرى انه لوال أو وصيته بحصتي من هذه الدار وهو الثلث فاذا هي النصف فله نصفه فكذا الوقف كذا في الذخيرة (مسئلة) قال في فتاوى أهل سمرقند غصب وقفا فنقص فما أخذ بنقصه يصرف الى مرته لا الى أهل الوقف لانه بدل الرقبة وحققهم في الغلة لا في الرقبة ولو زاد غاصبه فيه شيئا فلو كان مما ليس بمال ولا له حكم المال يؤخذ منه بلائى ولو كان مالا فاعلم كغرس وبناء أمر بقاعه الا اذا أضر بالوقف فيضمن القيم أو القاضي قيمته من غلة الوقف ان كانت والابو جال الوقف ويعلى من أجرته كذا في فتاوى الفضلى (مسئلة) قال في النوازل سئل النسي عن أرض وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب البناء قد استأجر الأرض باجرته ثم لم يمتد فبذل المتولى بعد زمان وراد أجرة مثله فابى مالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى الجديد لا يرضى الا بالجر المثل الا ان هل للمتولى ذلك قال نعم (مسئلة) قال في الذخيرة استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرته أجرة مثله حتى جازت الاجارة فرخصت أجرته لا تنفسح

واحدة يجوز وان ذهب اثنان لا يجوز والله أعلم (نوع في الانتفاع بالاضحية) (وفي الاصل) يكره ان تحلب الاضحية ولو يجزى وهو قابل الذبح وينتفع به فان فعل ذلك تصدق به (ومن) أصحابنا من قال هذا في الشاة التي أو جبهها على نفسه (ويجوز) الانتفاع بجمل الاضحية وهى المتعة والطلاق بان يتخذ من رء أو بساطا أو جرابا أو غريلا ولاه ان يشتري به متاع البيت كالجراب والغراب والخلف ولا يشتري به الخيل والزيت واللحم ولا بائس بيعة بالدرهم ليتصدق بها وليس له ان يبيعها بالدرهم لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك يتصدق بمئنه (واذا) اشترى بقرة أو بغير أو أوجبه اضحية يكره له ركو به واستعماله فان فعل ذلك أو بعضه تصدق بمائنه وان أجرة تصدق بأجره (وفي) اضاحي الزعفراني فان ولدت ولدا ذبحها وولدها معها (نوع في التضحية من الغير) (وفي التجريد) يصحى الغنى عن نفسه وأما عن ولده المغير فغير روايتان وأما عن أولاده الكبار فلا يصحى عنهم وأما ابن الابن فقبره وايتان فان كان صغيرا لم يصحى عنه أبوه أو وصيه

عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وقر يضحى من مال نفسه (وفي الأصل) قال الامام السرخسي زعم بعض مشايخنا ان على الاب أن يضحى من مال الصغير وكذلك الوصي على قياس صدقة الفغار عند أبي حنيفة والاصح أنه ليس له ذلك ولهذا لا يملك عتق عبده وهدية ماله والقاضي في مال الصغير على هذا والمجنون كالمعي وعلى الاب أن يؤدي خراج الارض التي للمعي وعشره ويؤدي دينه (وفي الفتاوى) الوصي اذا ضحى عن الصغير بماله يعني بمال الصغير ولم يتصدق جازان تصدق ضمن (وفي النوازل) لو ضحى بشاة نفسه على غيره بامر أو بغير أمره لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو أعتق عبده عن كفارة رجل بامر به يجوز (وذكر) بعد هذا في النوازل سئل نصير عن رجل ضحى عن الميت ما اذا صنع به قال يأكل منه ويصنع به ما يصنع بأضحية فقيل له أيضا - بر عن الميت (١٧٧) فقال الاجر له والمالك لهذا فقيل له فان ضحى عن المعصي فقال

الاجر له والمالك لهذا الرجل (وقال) محمد بن سلمة مثل هذا (وقال) محمد بن مقاتل مثل ذلك وأبو طيع مثله (وقال) همام بن يوسف يتمدق بالكل (وفي) الروضة ان أوصى أن يضحى عنه من ثلث ماله كل عام جاز (وفي) أصاحي الزعفراني لو ضحى ببقرة عن نفسه وعن ستة من أولاده ان كانوا صغارا جاز وأجرأهم وفي الكبار بامرهم جاز وبغير أمرهم لا يجوز هذا ما بسره الله نقله من الخلاصة والله الموفق (الفصل الثالث والعشرون في الجنائيات والديات والحل - ردود) (نعمد) القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب (فالعمد) ما عمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالحمد من الخشب والحجر

ولو غات لا تنفس في رواية لان أحرار المثل يعتبر وقت العتق وتنفس في رواية ويجدد العتق والى وقت الفسخ لزمه المسمى الاول ثم فيما بعده ولو رضى المستأجر الاول بالزيادة فهو اول من غفره ولو لم يمكن فسخ العقد بان كان فيه رزق فاني وقتز يادته لزمه المسمى الاول وبعد الزيادة يجب أجر مثله او زيادة الاجرة تعتبر ولو زادت عند الكل حتى لو زاد واحد نعمتنا لانه تبرهذه الزيادة (فرع) * لو أجر باجرة مثله ثم زاد أجر مثله لا تنفس ولو أجرة باقل وجب الاقل فلوراد آخر فله المتولى ان يخرج الاول الا ان يستأجره الاول بأجر مثله انظر الجامع الصغير ولو بنى المستأجر باذن المتولى للمعامضة المدة زادت في الاجرة للمستأجر فرضي صاحب السكنى بالزيادة فهو اول (مسئلة) * لو أراد المتولى ان يشتري ضيعة بغلة الوقت لا تكون موقوفة على وجه الوقف الاول فقد وقت ولم يوجده فيسره وايه تقبل بغيره القاضي ثم اتفقوا على انه لم يجوز ويضمن المتولى لوفعه لانه يجوز على الوقف شراء ما يكون فيه عمارة الوقف وزيادة لغته وأما ما يكون وقفاً على ذلك الوجه فهو وقف آخر لا من مصالح الوقف الاول ألا يرى ان غلته تصرف الى عمارة نفسه وبفضل يصرف الى عمارة الوقف الاول انظر شروط الحاكم (مسئلة) * اجتمع من مال المسكر شيء فقيل ليس لاهل البيت ان يشتري به داراً للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وقيل يجوز استحساناً وبه أفتى محمد بن سلمة انظر القنية (مسئلة) * قيم الوقف لو باع الوقف بأمر القاضي ورأيه جاز كذا روي عن أبي يوسف انظر فوائد صاحب المحیط (فرع) * قال في الهداية الواقف لو اوقف رالى الوقف رفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف ولو لم يكن مسبباً (وسئل) شمس الائمة الخواني عن وقف تعذر استغلاله هل للمتولى ان يبيعه ويشتري بثمنه آخره كانه قال نعم قيل له لو لم يتعامل ولكن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجوز بيع الوقف تعال أولاً وكذا لم يجوز الاستبدال به وفي المتن عن محمد دلوه تعال للقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك للقاضي وفي الفتاوى الظاهريه يبيع ببناء الوقف جائز بعد الهدم لانه وكذا الشجر المثمر الموقوف جاز يبيعه بعد القطع لا قبله ولو كان الشجر غير مثمر جاز يبيعه قبل القطع وبه (مسئلة) * في الفتاوى الرشيدية وقف على أولاده وأولاد أولاده هل يدخل فيه أولاد البنات فيه وياتن ويقتى بانهم لا يدخلون كذا في آخر محاضر فصول الاستروتنى (مسئلة) * رجل في يده ضيعة متجاره رجل وادعى ان وقف وجاء بصل فيه خطوط عدول وحكام قد انقضوا وتماثروا وطالب من الحاكم القضاء به قال لا يعتمد على الخطوط ولا ينبغي للحاكم ان يحكم بذلك وكذلك لو كان لوح مضر وبه على باب دار ينعلق بالوقف لا يقضى به ما لم يشهد الشهود على الوقف من الخلاصة وقد تقدم في منه (فصل فيمن يصح الوقف عليه ومن لا يصح) * وفي الحاوي قال أبو حنيفة اذا وقف مال لبناء القنطرة أو لاصلاح الطرق أو لحفر القبور أو لاتخاذ السقايات

(٢٣ - معين الحكم) والنار وموجب ذلك الاثم والقود الان يعفو الاولياء ولا كفارة فيه (وشبه العمد) عند أبي حنيفة جماعته أن نعمد الضرب بمالس بسلاح ولا مجرى مجرى السلاح (وقال) أبو يوسف ومحمد رحمهم الله اذا ضرب بجمر عظيم أو بخشبة ضاربة فهو عمد لانه لا يقصد به الا القتل وموجب ذلك على القوانين الاثم والكفارة ولا قود فيه وفيه دية مغلطة على العاقلة (والخطا) على وجهين خطأ في القصد وهو أن يرعى شخصاً بظنه صيداً فاذا هو آدمى وخطأ في الفعل وهو أن يرعى غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه (وأما) ما جرى مجرى الخطأ مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطأ (وأما) القتل بسبب فكحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه وموجب ذلك في الدية على العاقلة ولا كفارة فيه (والكفارة) في شبه الخطأ عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجوز فيهما الا طعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة (ويقتل) الذي بالذي (ويقتل)

الواحد بالجماعة (وتقتل) الجماعة بالواحد فإذا قتل جماعة واحد اعتد اتقتل الجماعة بالواحد لاجتماع الصلابة رضي الله عنهم (وروي) أن سبعة قتلوا واحداً ابصغاء فقتلهم عمر رضي الله عنه جميعاً وقال لو غلّا أي لو اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ولان القتل بطريق النعاقب غالب والقصاص شرع لحكمة الزجر فيجعل كل واحد منهم كمنفرد في هذا الفعل فيجب القصاص تحقيقاً للمعنى الاحياء من الكل (وذكر) بعض شراح القدوري انما يقتل من جميعهم اذا وجد من كل واحد منهم جرح لازهاق الروح فاما اذا كانوا معينين بالاحد والامساك فلا قصاص عليهم (الكل من شرح الكثر) (ولا يجوز استيفاء القصاص الابالسييف والسكين حتى ان من أحرق رجلاً بالنار أو قطع طرف لسانه فمات أو شجموه كان يضرب (١٧٨) علاوته فمات يقتل بالسيف لا غير (ولا يقتل الولد بولده ولا الجلمن قبل الرجال والنساء وان علا ولا بولده

الولد وان سفل ولا والدة بولدها ولا جده من قبل الاب والام وان ماتت أو سفات (و يقتل) الولد بالوالد (ولا) يقتل المولى بعبده ملك كاه أو بعبده (و يقتل) العبد بمولاه (ولو) جن القاتل بعد القتل لا يقتل وينقلب مالا (و يقتل) سايه الجوارح بناقص الاطراف (والبائع) والعاقل بالصبي والمجنون (ولا) قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين الذكور والامات فيمادون النفس (الكل) من خزانة الفتاوى (ولو) غرق صبياً أو بانه في البحر لا قصاص عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجب (و الجرح) العظام على هذا (رجل) قطع صيلوط رحمه فقتله سبع لم يكن عليه قود ولادية ولا سكن به زرع وبحس حتى يموت وعلى عاقاته لدية (ولو) قطع رجلاً فألقاه في البحر حتى ركب فغرق نجب الدية ولو سجن فغرق لادية عليه (و رجل)

أو لشراء أ كتمان فقراء المساكين لا يجوز ولا جمل المساجد جاز لان العادة لم تجزهم هذا بخلاف ما اذا وقفه لاجل المساجد فانه جائز لجر بان العرف به * (مسئلة) رجل وقف داره على فقراء مكة أو على فقراء قرية معروفة ان كان الوقف في حياته وصحته وهم لا يحصون لا يجوز الوقف وان كان الوقف بعد موته وهم يحصون يجوز لان الوقف بعد الموت وصية والوصية لقوم يحصون تجوز حتى اذا انقضوا اصابوا ميراثاً منهم وان كانوا لا يحصون لا يجوز سواء كان الوقف في حال الحياة أو بعد الموت لانه وقف مؤبد وفي وقف الخصاص لو قال أو فني هذه صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أو على بني آدم أو على أهل بغداد فاذا انقضوا فلي المساكين أو على الزماني والعميان فالوقف باطل وذكر الخصاص في مسئلة الزماني والعميان في موضع آخر وقال الغزالي للمساكين فلا تكون الزماني والعميان وكذا الوقف على قراء القرآن أو على الفقهاء فالوقف باطل وفي وقف هلال الوقف على الزماني والمنقطعين صحيح وفي وقف الخصاص الوقف على الصوفية لا يجوز وفي فوائد شمس الاسلام الاوزجندى الوقف على موفى خاله لا يجوز وعن شمس الاثمة الحلواني انه بقي بانه يجوز الوقف على الصوفية وأخرج القاضي الامام السعدي رحمه الله الزواية من وقف الخصاص انه لا يجوز على الصوفية والعميان فرجعوا الى جوابه السك من الخلاصة

*(الباب الثامن والثلاثون في القضاء فمين كتب شهادة في صلته ثم ادعاه أو شهد بغير الاول

وبيان تناقض الشاهد في شهادته وغلطه ورجوعه)*

*(مسئلة) أحد الورثة لو باع كراماً من الورثة شهد بذلك أو شهد بما فيه فهو اقرار بأنه للبائع ولو قال بعد لم أجز البيع ولم اعرف انه اقرار بأنه للبائع اختاف المشايخ كان حرراً أو طاقاً أو أبرأ بالعريضة وهو لم يعرف اذ اقر بالعريضة قبل يصح طلاقاً قبل لا مطلقاً قبل يصح في تصرف يستوي فيه الباطل والهزل ولا يعتبر قوله أعرف معناه ولا يصح في تصرف لا يستويان فيه كببيع فان بيع الهازل لا يصح والهازل من يتلفظ به لا يقصد حكمه أو يتلفظ بكلمة لا يعرف معناها فلو قال بعث ويقول لم أقصد به الملك فذمه المشتري لا يثبت الملك لا تعاقبه ما على علم التملك اذا التملك انما يوجد بتراض ولم يوجد قال واذا كتب في صلح البيع شهد بذلك انما كان ذلك اقراراً بأنه لملك له لان معناه كراهه شديراً ان يبقى بمافي الصلح والكتب في الصلح باع ما هو له وما ملكه به مما جازوا وانما يصير شاهداً على ملك البائع والبيع الصحيح فيما هو جازو صحيح ولو كتب بشهدي لم يكن اقراراً به للبائع ولو كتب أشهد عليه أو أشهد في عليه فهو اقرار اذا اها في عليه كناية عن البيع الجاز حتى لو كتب أشهد في لا غير لم يكن اقراراً فيه كتب في صلح بشهدي لم يكن له حق الدعوى اذ الباء لا لصاق والاصاق للموجود يكون

قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم أنه يعيش (ولو) قتل رجلاً بالابرة فلا قود عليه الا اذا غرزه في المقتل (ولو) قال اقتلني فقتله ولو لا يجب القصاص ونجب الدية (وفي التجريد) لا نجب الدية في أصح الروايتين عند أبي حنيفة رحمه الله (وفي) رواية نجب (ولو) قاله اقطع يدي ففصل لاشئ عليه خزانة الفتاوى (ولو) ان رجلاً اخذ رجلاً فقتله وجسه في بيت حتى مات جوعاً قال محمد أو جمعه معقوبة والدية على عاقلته (والفتوى) على قول أبي حنيفة في انه لاشئ عليه (وان) دفن في قبر حيا فمات يقتل به لانه قتل عدو وهذا قول محمد والفتوى على ان على عاقلته الدية (واذا) ملين رجل على رجل يتناحى مات جوعاً وعطاشاً لم يضمن في قول أبي حنيفة (وقال) عليه الدية فنية الفتاوى (رجل) نائم رآه قوم صبح البدن فذبحه انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه يقتل نيباساً في الاستحسان نجب الدية (أخذ) يسد رجل خنجر الرجل يده فانقلب يده ان كان أخذ يده للمصالح لاشئ عليه من أرض اليسد وان كان غمزه فمات يدي فخنجرها فاصابه ذلك ضمن أرض اليسد

(ولو) ان صبياني يذأيه جذبه انسان والاب ممسكه حتى مات فذبه الصبي على من جذبه ويرثه أبوه (وان) جذبه الاب وجذبه الرجل حتى مات فعليه المديّة ولا يرثه أبوه (غنية الفتاوى) (رجل) ضرب رجلاً بالسيف في غدة خرق السيف الغدة وقتله فلا قصاص عنه رأيت حنيفة رحمه الله وقال محمدان كان بالعمد وضربه به وخذه قتل به وهو بناء على القتل بالمتقل (ولو) غزير جل باره أو بماسمهم ماتت بعد افتقاره لا قود فيه ولو كان بمسلة ففیه القود يجنسها (رجل) ضرب رجلاً بصخرة فمات لا يجب القصاص عليه (قيل) لا بي حنيفة رحمه الله رأيت لو كانت الصخرة عظيمة قال وان ضربه بجبل أباقيس لا يجب عليه القصاص فهو مسئلة القتل بالمتقل (وهذا) اللفظ مما أخذ بعض الجهال على أبي حنيفة في علم الاعراب فقال الصواب بجبل أبي قيس قال القودوري لم يثبت هذا عن (١٧٩) أبي حنيفة ولم يوجد في كتابه وان ثبت ذلك عنه فهو لغة بعض العرب قال القائل

العرب قال القائل

ان أباهوا وأبأها

قد بلغاني المجد غاياتها

(من الغنية) (ولو) أني

رجلاً في ماء بارد في يوم

الشتاء فسكن ساعة ثم

ألقاه فمات فعليه المديّة

وكذا لو جرد من ثيابه فجعله

في سطح في يوم شديد البرد

فلم يزل كذلك حتى مات

من البرد وكذلك لو قطعه

فجعله في الثلج (من الغنية)

(ولو) ان رجلاً طرح رجلاً

من سائمة في البحر أو في

دجلة وهو لا يحسن

السباحة فترسب لا يقتل

به عنه رأيت حنيفة وعليه

المديّة وان ارتفع ساعة

وسمى ثم غرق ومات فان

أبا حنيفة قال ليس فيه

قصاص ولا مديّة (من الغنية)

(ولو) ان رجلاً أدخل

رجلاً في بيت وأدخل معه

سبعاً وأطلق عليهم الباب

فأخذ السبع الرجل فقتله

ولو قال لا خرا كتب شهادتي في هذا الصك فكذب المأمور شهد بذلك لم يكن اقراراً من الامة بأنه للبائع كما لو قال له اكتب طلاق امرأتى فكذب فهو ليس باقرار بطلاقها وفيه ما لو قال للصك اكتب صك الاجارة باسم فلان بمـ هذا الدار لم يكن اقراراً باجارة اذا العرف بانهم يأمرؤن بكتب المكول قبل العقد انظر فتاوى رشيد الدين * (فصل) * ذكر محمد في الجامع شراء فشهد رجل على ذلك وختم فهو ليس بتسليم يريد اذا شهد بالشهادة في صك الشراء وختم على الصك ثم ادعاه مع دعواه ولم يكن كتابه الشهادة اقراراً بأنه للبائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه فلم تكن شهادته ببيعه اقراراً به للبائع والشهادة بالبيع لا تدل على صحته ونفاذه لان له ان يقول انما كتبت شهادتي لارى ان في هذا العقد ضرراً أم لا اذا العقد ورد على ملكي فان كان فيه ضرر ردته والا أجرته ولما أمكنه هذا التوفيق لم يكن متناقضاً قالوا وذكروا ما وجب صحته أو نفاذه باع وهو ملكه أو باعه بعبثا وهو كتب شهد بذلك ليعطى دعواه وشهادته لغيره الا اذا كتب الشهادة على اقراره ما به فحينئذ لا يعطى دعواه * (فصل) * لو باع داره من ابنه الصغير ثم باعه من أجنبي مع لو كان بقيته ولو باعه من ابنه البالغ وكتب الصك وأشهد ثم باعه من غيره وكتب الصك وأشهد الشهود الاول وقد كتبوا في صك الابن شهد بذلك لا تصح شهادتهم على الملك الثاني لانه اقرار من الشهود بهذه الملك لابن ولو كتب في الصك الاول أقر البائع بما فيه صحته شهادة الثاني لو كتب في الثاني شهد بذلك أم لو كتب في الصكين أقر البائع بما فيه لم يكن شهادة بملك الابن ولا لأجنبي وفيه ثمرى دارا وكتب الشاهد في الصك شهد بذلك والمكتوب في الصك باع بعبثا ثم غير المشتري ادعاه على المشتري فشهد هذا الشاهد هذا المادعى بالدار وهو مقر اني كتبت هذه الشهادة لا تقبل شهادته لهذا المادعى لانه أقر بأنه للمشتري فيصير في الشهادة الثانية متناقضاً ولو لم يكتب الشهادة ولكنه قال عند القاضي أنا شاهد بأنه لدى البد وهو المشتري لا تقبل شهادته للخارج ولو كتب في الصك بمشهودى تقبل شهادته لا مدعى وكذا لو كتب أقر البائع بذلك وفيه ادعاء فقال ذواليد ما أن تؤخر يد أو تعجز عن البيعة فحكم له مدعى ثم ذواليد ادعى شراؤه من ثالث وجاء به كذبه خط المادعى شهد بذلك وكتب فيه باعه ولم يذكر باناً أو جائزاً كان ذلك منه اجازة لبيع الثالث ولو كتب فيه باع بعبثا ثم فاشهادته اقراراً به لدى البد لانه اقراراً بالبيع وقع جائزاً ولو باعه وسلم ثم البائع باعه من غيره والمشتري كتب في صك شراؤه اشانى شهد بذلك ذلوا كل المكتوب باع بعبثا ثم فاشهادته اقراراً ببيع الثراء بينه وبين البائع لانه اقراراً به باع ملك نفسه ولا يكون ملكاً للبائع الا بالفتح وفيه من ادعى ملكاً لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بملك لانيان ثم شهوده لغيره لا تقبل * (مسئلة) * قال الشاهد هذا القاضي ان المدعى به ليس هذا ثم شهد بعد للدعوى أن

لم يقتل به ولا نى عليه (وكذا) لو نشتة حبة أو لدغته عقر لم يكن فيه شيء سواء أدخل الحبة والعقرب معه أو كان في البيت وان فعل ذلك بصبي فعليه المديّة (قال) في الهارونيات وفيها قول آخرون فيها المديّة (من الغنية) (رجل) أقر أنه قتل فلاناً بجديده أو قال بسيف ثم قال انما أردت غيره فأصبتة درى عنه القتل (ولو) قال ضربت فلاناً بجديده فقتلته ثم قال أردت غيره فأصبتة لم يقبل ذلك منه ويقتل (وفي المتن) اذا قطع عن رجل وبقى شيء من الخلقوم وفيه الروح فقتله رجل لا قود عليه لانه ميت ولو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو ابنه (من الغنية) (صفتان) التقصاص من المسلمين وصف من المشركين فاقتلوا فقتل رجل من المسلمين رجلاً من أصحابه ظنه مشركاً فعليه الكفارة والمديّة ولا قود عليه قيل هذا اذا كان المقتول في صف المسلمين وأما اذا كان المقتول في صف المشركين فلا يجب عليه شيء (غنية) (وعد) بالصبي وخلوه سواء عندنا حتى تحب المديّة في الحالين ويكون ذلك في حاله قبل العمد (وفي) ان يادان المديّة في فعل العمد على العاقلة أيضاً

ولا كفارة عليه في الخطأ ولا يحرم المسيراث (والمعنوه) كالصبي (ولو) أمر غيبه أن يقطع يده أو يفتق عينه ففعل لاضمان عليه في الوجهين (من الغنية) (ولو) قال اقتل أخى فقتله والآخر وارثه قال أبو حنيفة رحمه الله استحسن أن يأخذ الدية من القاتل (ولو) قتل العبد المرحون في يد المرحن لم يكن لواحد منهما أن يتفرد بالقصاص فإذا اجتمعما كان للراهن أن يستوفي القصاص (قال) الشيخ الامام أبو الفضل الكرماني وجدت رواية أنه لا يثبت إهم محاق القصاص وإن اجتمعوا وهو أقرب إلى الفقه (من الغنية) (و يستوفي) الكبير حق القصاص قبل كبير الصغير فلو داهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس للكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير لانه حق مشترك كما إذا كان بين الكبيرين وأحدهما غائب (صدر الشريعة) (١٨٠) (و جلان) مذهبنا فوقعنا فيها فاعلى عقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولو

المدعى به هذا لا تقبل للتناقض وقيل على قياس ما لو قال لاملكت لى ثم ادعى انه ملكه ينبغي ان تقبل (مسئلة) *
لو وقف الشاهد وقال حين نعلمنا الشهادة كان سنهما كذا والآن زاد كذا فشهد بان بناء عليه تقبل كما تقبل في مسئلة الدار لما قال حين رأيناها كان كذا فشهد بان بناء عليه الكل من الفتاوى الرشيدية (مسئلة) *
قال في الجامع شهد أنه أقرضه عام أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعى عليه أن المدعى أبراه قبل شهادتهما بيوم فحكم بالبراءة وورد المال فلم يضمننا اذ لم يظهر كذبه جلا مكان التوفيق لجواز أنهم ما عاينا القرض عام أول فشهدا به ولم يعرفا البراءة فلم يتعرضا للحال وبثله ولم يشهدا بقرض وشهدا أن له عاياه ألف درهم والمسئلة بحالها ضمننا وبغير المدعى عليه ضمن المدعى أو الشاهد من لانهم ما حقا عليه ما يجب المال في المال فظهر كذبهما بخلاف الوجه الاول لان عملا بحقة المال عليه في الحال بل أنخبار عن شيء مضى فلم يظهر كذبهما وأوضح محمد رحمه الله هذه المسئلة بمسئلة الإطلاق وأن المدعى عليه لو أنكر المال وحلف ثم شهد بأقراره لم يحتج لما نه لم يحقه قاء عليه الايجاب ولو حقه في الحال حنت فأتضع الفروق والله أعلم
(باب التاسع والثلاثون في القضاء بالاستحقاق والغرور) *

قال أبو الليث الاستحقاق نوعان مبطل لاه لك كعتق ونحوه وناقض لاه لك كاستحقاق بالمالك فالناقل لا يوجب فسخ العقد في ظاهر الرواية والمبطل يوجب في كل الروايات ثم انهم ما يتفقان من وجوه ويختلفان من وجه وجه الاتفاق أنهم ما يجعلان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من جهة مستحقا عليهم حتى أن واحدا منهم لو برهن على المستحق بالمالك المطلق لا يقبل ووجه الاختلاف أن الناقل اذا ورد فان كل واحد من الباعه لا يبرج على بائعه ما لم يرجع عليه ولا يبرج على الكفيل ما لم يحكم على المكفول عنه وفي المبطل يثبت لكل منهم الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه يرجع على المكفول عنه وقال في الجامع الاستحقاق ضربان قديم ومن حقه الرجوع على بائعه بثمنه لانه يظهر أن البائع باع ملك غيره وحادث من حقه أن لا يرجع على بائعه لانه باع ملك نفسه ثم استحق هذا المشتري ألا يرى انه لو اشترى شاة فكنت عنده سنة ثم برهن آخر انه له منذ شهر أنه لا يرجع على بائعه بثمنه ولو اشترى ثوبا فباعه فباعه فبرهن آخر أن القميص له فاشترى لا يرجع على بائعه بثمنه اذ المبيع لم يستحق والمشتري لم يبيع اذ المبيع كرماس والمستحق فقص ولانه لما خاطه قيسالم يجزان يملكه أحد الأسباب حادث بعد الخياطة اما بشراء ممن خاطه أو باقراوه
(مسئلة) * ذكر في الذخيرة ان استحقاق المبيع يوجب توقف العقد على الاجازة لا تخفى في ظاهر الرواية وذكر رشيد الدين في أن البيع متى ينفسخ قبل اذ انقض المستحق وقيل بنفس الحكم والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بثمنه فاذا رجع ينفسخ حتى لو أجاز المشتري بعد ما قبضه قبل أن

مات أحدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية (رجل) دفع إلى صبي سكننا فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا (من الغنية) (حر) بالغ أمر صديقا يقتل رجلا فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الآخر (ولو) أن بالغنا أمر صديقا بحرق مال انسان أو يقتل دابته فضمن ذلك على الصبي ثم يرجع بذلك على الآخر (غنية) (ولو) وطئ جارية انسان بشبهة أو زال بكارنتها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر إلى مهرها لها غير بكسر وإلى نقصان البكارة فليس كما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر (ولو) كان صديقا في بعية فاذهب عذرتها كان عليه المهر بازالة البكارة (من الغنية) (ولو) قتل الرجل عبدا وله

واحد له أن يقتل القاتل قصاصا سواء قضى أو لم يقض ويقتله بالسيف (ولو) أراد أن يقتل بغير السيف يجمع عن ذلك يرجع (ولو) فعل بعزر (خزانة الفتاوى) (نوع) * في الجنين الغرة خمسمائة درهم وهي نصف عشر الدية أو عبد أو فرس قيمته خمسمائة درهم ذكرها كان الجنين أو أنثى (وفي جنين) المولود نصف عشر قيمته ان كان ذكر أو عشر قيمته ان كان أنثى وهما في المقدار سواء من حيث الشرع لقيام قيمة كل واحد منهما مقام الدية (وعند) أبي حنيفة رحمه الله لا يعتبر بالتفاوت (وإنما) سمي غرة لان غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أي أوله وأول مقادير الديان خمسمائة درهم فلذلك سمي غرة وهي تجب في سنة واحدة (منية) (الجنين) اذا وجد قتيلا في محلة فلا قسم ولا دية (رجل) ضرب بطن امرأة فألقت جنينين أحدهما ميت والاخر حي فمات الحى بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها غرة وفي الحى دية كاملة (من الغنية) (وان) انفصل الجنين ميتا لم يرث لانه لا يشك كنه في حياته وقت موت الام

لجوارثه كان ميتا لم ينلخ فيه الروح ولجوارثه كان حيا فلا يرث بالملك (وفي النسخة) ثم الجنين اذا خرج ميتا لا يرث اذا خرج بنفسه
 وأما اذا أخرج حيا فهو من جملة الورثة (بيان) اذا ضرب انسان بطن امرأة فألقت جنينان انفصل ميتا فانه لا يرث ولا يرث وان انفصل
 حيا فهو من جملة الورثة (تتارخانية) (نوع في الصبي والجنون) * صبيان اجتمعوا في موضع يعجبون ويرمون فاصاب سهم أحدهم
 عين امرأته وهبت وظهر الصبي ابن تسع سنين أو نحوه قال الفقيه أبو بكر أرش عين المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له
 مال فتطارة الى ميسرة (قال) الفقيه أبو الليث انما وجبت الدية في مال الصبي لانه لا يرى للعجم عاقلة (ثم) انما تجب الدية اذا ثبت رميه بشهادة
 الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه باطل (غنية) (رجل) حل صيبا (٤٨١) على دابة فقال له امسكها

ولم يكن يسير معه فسقط
 عن الدابة ومات كان على
 عاقلة الذي حمله الدية سواء
 كان الصبي عن يركب مثله
 أولا يركب فان سير الصبي
 الدابة فوطئت انسانا فقتلته
 والصبي مستمسك عليها
 فدية القتل تكون على
 عاقلة الصبي ولا شيء على
 عاقلة الذي حمله علم لان
 الصبي أخذ في السير بغير
 إذن الرجل له (وان) كان
 الصبي ممن لا يسير لصغره
 ولا يستمسك عليها فدم
 لقتيل هو لان الصبي اذا
 كان لا يستمسك عليها
 كانت الدية بمنزلة المتغلبة
 (وان) سقط الصبي عن
 الدابة والدابة تسير فمات
 الصبي كانت دية الصبي
 على عاقلة الذي حمله على كل
 حال سواء سقط الصبي بعد
 ما سارت الدابة أو قبل ذلك
 وسواء كان الصبي يستمسك
 على الدابة أولا يستمسك
 (ولو) كان الرجل راكبا

يرجع المستحق على بائعه يصح قال شمس الأئمة الخواص ان البيعة لا تنفسح بالاستحقاق ما لم يرجع
 كل واحد على بائعه بقضاء أبو الليث عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا ينفسخ ما لم يأخذ العين بقضاء دليل الفسخ
 فينفسخ حتى لا يحتمل الاجارة بعد موافاة الراية لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح ولو استحق فارد المشتري
 نقض البيع بلا قضاء ولا رضاء البائع لا يملكه لان احتمال اقامة البيعة على النتائج من البائع أو على التلقي
 من المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيلزم الجز فينفسخ والمشتري انما يرجع بثمنه على بائعه لو ثبت
 الاستحقاق بيينة أمالو ثبت باقرار المشتري أو بشكوله أو باقرار وكيله بخصوصه أو بشكوله فلا يرجع اذ
 الاقرار ليس بحجة في حق غيره كذا في الظاهرية * (فرع) * لو استحق بشاهدين وعدلها المشهود عليه قال
 أبو يوسف اسأل عن الشاهدين فان عدلار جمع المشهود عليه بثمنه على بائعه وان لم يعدل لا يقضى على
 المشهود عليه تعديله اياهما ولا يرجع بثمنه لانه اقرار انظر الفتاوى الرشيدية * (مسئلة) * شراء
 فداء آخر فقبل أن يثبت الاستحقاق صالحه المشتري ودفع اليه شيئا وأمسك المبيع بصير هذا شراء للمبيع من
 المستحق فينبغي ان يثبت له الرجوع على بائعه من الميسر * (مسئلة) * هاربيده ادعى آخر نصفه فصالحه
 على ألف فادعى آخر نصفه فصالحه على ألف ثم استحق نصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لان كلامهما
 يقول ببق نصف ولو استحق ثلاثة أرباعه يرجع عليه ما بنصف ما أخذ هذا انظر المنتقى * (مسئلة) * استحق
 حمارا فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمستحق من كم مد غاب عنك هذا الحمار فقال منذ سنة برون البائع
 انه كان في يده منذ سنتين لا تدفع الخصومة من المحيط * (فرع) * قال المستحق غابت الدابة عن منذ سنة
 فقبل الحكم بها للمستحق برون البائع أنتم املكه منذ سنتين يقضى بها للمستحق لانه أرخ غيبته لا
 الملك والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصار كأن المشتري ادعى ملك بائعه بتاريخ
 عشر سنين غير أن التاريخ لا يعتبر حاله الا نقرأ عند أبي حنيفة فبقى دعوى الملك المطلق فيحكم للمستحق انظر
 كتاب الدعاوى والبيئات

* (فصل) * المشتري يرجع على وكيل البيع ببيعة البناء وبيعة ولد المغرور ولو بني دارا ثم شري أرضه
 فاستحق لم يرجع ببيعة بنائه ولو شري دارا وحط فيه بئرا أو نقي بالوعة أو رتم من الدار شيئا ثم استحق لا يرجع
 بشئ منها الا حكمه بوجوب الرجوع ببيعة لا بنفقة حتى لو كتب في الصك فأنفق المشتري فيه أو رتم فغلى
 البائع بطسدا لبيع ولو حط بئرا وطواها يرجع ببيعة العلى لا ببيعة الحط ولو شرط فسد البيع كذا في
 الفتاوى الظاهرية * (مسئلة واقعة) * شري دارا فبني فاستحق فمبيع ما فبسم البناء يرجع بثمنه
 الابقية بنائه لما مر ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك

فحل صيبا مع على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انسانا وقتلته كانت الدية على عاقلة الرجل لان
 الصبي اذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع فيكون سير الدابة مضاه الى الرجل فوجب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة بمنزلة المباشرة
 (وان) كان هذا الصبي يصرف الدابة ويستمسك عليها فدية القتل على عاقلة الجميع لان سير الدابة يضاف اليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على
 عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة جنابة الصبي بيده (غنية) (واذا) كان الرجل مجنون ويبقى فقتل رجلا في حال افاقته كرفي الاصل انه والصحيح
 سواء فان جن بعد ذلك هل يسقط القصاص لم يذكر محمد في الاصل (قال) شيخ الاسلام خواهر زاده ان بعض شايخنا قد اوافيه تفصيلا
 فقالوا ان كان الجنون طلبة اسقط القصاص وان كان غير مطبق لا يسقط (غنية) (ولو) ان عبد رجل صيبا حرا على دابة فوقع الصبي عنها
 ومات فدية الصبي تكون في حق العبد يدفعه المولى بها أو يهدى (وان) كان العبد مع الصبي على الدابة فساقتها فوطئت الدابة انسانا ومات

فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عتق العبد نصفها (غنية) (رجل) قتل رجلاً عداً ثم صار معشوها وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معشوء
فإن استحسن أن لا يقتله وأجعل الدية في ماله والمسئلة في المنتقى (وذكر) في موضع آخر في المنتقى روى إبراهيم عن محمد بن رجل قتل رجلاً ثم
جن القاتل لا يقتل (ولو) قضى عليه بالقود ثم جن فالقياس أن لا يقتل (وقال) أبو يوسف يقتل إذا كان قد قضى عليه (وفي) موضع آخر إذا
قضى القاضي بالقصاص على القاتل قبل أن يدفع إلى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص استحسننا ونحب الدية وإن جن بعد الدفع إليه أن
يقتله (غنية) (بجنون) شهر على رجل سلاحه المشهور عليه لزمته الدية والكفارة (أراد) أن يكره غلاماً أو امرأة على الفاحشة فلم
يستعاض بها دفعه إلا بالقتل قدمه مدر (١٨٢) * (نوع في القتل تسبياً) * (ولو) هزرجل بحجر فوقع في بئر طهرها آخر فان كان

الحجر وضعه انسان على
الطريق فالضمان على
واضع الحجر لان التردى
بأنه رفعه وإن كان الحجر لم
يضعه أحد لكنه جميل
السيل فالضمان على
الحافر (ولو) حفر بئر في
فلاة من الارض فلا ضمان
على الحافر لان الفلاة
موضع مباح فلا يكون
الحفر عدواناً (رجل)
حفر بئراً في ملك غيره
فوقع فيها انسان فقال
صاحب الارض أنا أمرته
بذلك وأنكر أولياء الواقع
فالقياس أن لا يصدق
صاحب الارض وفي
الاستحسان يصدق لأنه أخبر
بعماله أن يشاء (غنية)
(رجل) استأجر رجلاً
ليحفر له بئراً في الطريق
فتردى فيها انسان فان
كانت في فناء داره فالضمان
على المستأجر دون الاجير
وان لم يكن في فناءه فان علم
الاجير بذلك فالضمان على

المشتري فلا يرجع به ولأنه لما استحق السكك لا يقدر المشتري أن يسلم البناء إلى البائع وقد مر أنه لا يرجع
بقية بناءه مالم يسلمه إلى البائع * (مسئلة) * ولو عرف المشتري أن الدار لغير البائع ولم يدع البائع وكلته
فبني فاستحق لم يكن مغروراً ولو لم يعلم أنه يبيع بأمره ولكن البائع قال أمرني ببيعه فشره فبني ثم استحقه
ماله وأنكر الأمر بالبيع فالمشتري يرجع على بائعه بتمنه وبقية بناءه لتحقق الغرر وكالو شري أمة ممن
يقول أمرني مالكم بأيديهم فأولدها المشتري ثم أنكر مالكمها الأمر بالبيع فالو لبحر بغيره ثم يرجع
المشتري بائنه والقيمة على بائعه والولد والبناء يجزى بأن يجزى واحد في الغرر * (في شرح الجامع
* (مسئلة) * شري كرم فاستحق أصل الكرم دون الشجر واقتضاب والحيطان فلا يشتري أن برد الانجار
على البائع ويسترد جميع الثمن لأنه لو لم يرد ينضروا لأنه يؤمر بالقطع كذا في الذخيرة وقال وبنمله لو شري
جارامع برذنته فاستحق الجار لا البرذعة ليس للمشتري أن برد البرذعة ويرجع بكل غنمه بل يرجع
بخصه الجار وحده من الثمن والفريق أنه لو أمر بقطع الشجر فيصير حطباً ويخرج عن هذا الانتفاع الذي
شراها لجله وهو ذاعيب فاحش فيثبت له حق الرد بخراف البرذعة لأن الانتفاع يخرج عن انتفاع شراها لجله
والله أعلم

* (الباب الرابعون في القضاء ببيع الوفاة وأحكامه وشرائعه وأقسامه) اعلم ان العقد الذي شرط
فيه الاقالة إذا رد البائع الثمن سمى له الناس بيع الوفاة وفي المصنف يسمى بيع الامانة فله حكم الرهن
عند أكثر الشيوخ فلا يباح للمشتري أن يتنفع بالمبيع بدون إذن البائع ويسقط الدين به سلاكة
وبعض الناس جعله باطلا لا خياراً بالهزل وبعضهم جعله في حكم بيع المكروه فينقضه المشتري ان شاء
لأنه لم يكن راضياً به قال نجم الدين النسفي اتفق في هذا الزمان على جوازه قال صاحب النهاية وعليه الفتوى
في الخاتمة الصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان باللفظ البيع لا يكون وهناً ثم ينظر ان ذكر الشرط فيه
يفسد وان ذكر قبله أو بعده على وجه المواعدة وعقداه خاليان عن الشرط يصح العقد ويلزم الوفاء بالعهد
لان المواعدة قد تكون لازمة لحاجة الناس وسيأتي لذلك مزيد بيان ان شاء الله من فتاوى النسفي قال
البيع الذي تعافوه أهل زماننا احتيالا للربا وسموه بيع الوفاء وهو في الحقيقة لا يملك ولا يتنفع به
الاباذن مالكة وهو ضمان لما كل من غرم وأتلف من شجرة ويسقط الدين به سلاكة لو بقي لا تضمن الزيادة
وللبائع استرداده اذا قضى دينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمهم من الاحكام لان المتعاقدين وان
سمياه البيع ولكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين اذا تعاقدا يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهنك
ملكى فلانا والمشتري يقول ارهنك ملك فلان والعبرة في التصرفات للمعاقدين المعاني لا الالفاظ والمباني

الاجير دون المستأجر وان لم يعلم فالضمان على المستأجر لأنه غره (غنية) (سقاء) سمى حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم فان
حتى أكل ولم يعلم به فمات لا يجب القصاص ولا الدية ويعزى ولو أخبره اخباراً انجب الدية على عاقلة (وان) دفع اليه مشربة فتشرب
ومات لا تنجب الدية لأنه شرب باختياره الا ان في الدفع خدعة فلا يجب الا التعزير والاستعطار (غنية) (رجل) قال أنا ضربت فلاناً بالسيف
فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عدداً (رجل) قتل رجلاً في الزرع فانه يقتل به (واذا) شهد الشهود على رجل بالزنا والاحسان
فزكيت غيبته القاضي ليرجعه غداً أو بعد أيام فقتله رجل عمداً لا قصاص عليه (غنية الفتاوى) (رجل) قتل رجلاً فطعن بعض ورثته عن
القاتل ثم قتله با في الورثة ان علموا ان هموا البعض يسقط القصاص لزمهم القود وان لم يعلموا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علموا بالعفو (غنية)
(المعلم) اذا ضرب الصبي أو المهرج التلمذ فمات أن كان ضربه بأمر أبيه أو وصيه لا يضمن ان كان في الموضع المعتاد (غنية) (صبي) هل يأنط

صاحبه رجل فوقع فمات قال أبو حنيفة وأبو يوسف وفرضوا عليه أن يطلق الجواب هذا ففعله في نوادرهم فقال إذا صاحبه فقال لا تقع فوقه لا يضمن ولو قال فوقع بضمن والفتوى على هذا (من الغنية) (صية) بنت سب سب من جفت وكانت جالسة جنب النار فخرجت الام الى بعض الجيران فاحترق الصبي فمات لا توجد على الام لكن اذا كانت ملية يعجبني أن تعقر رقبة ومئة والا صامت شهر من متتابعين وتكون على ندامة واستغفار الله أن يغفر عنها وهذا استحسان (غنية) (صبي) مات في الماء أو وقع من سطح فمات كان ممن يحفظ نفسه كان هذا بمنزلة البالغ وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعل أبو حنيفة والدية والكفارة لان حفظه عليه ما هو حيث الكفارة عليهم ان كان في حجرهما وان كان في حجر أحدهما فالكفارة عليه واختار الفقهاء أبو الليث أنه لا كفارة على (١٨٣) أحدهما إلا أن يسقط من يده

والفتوى على ما اختاره أبو الليث (من الغنية)

* (نوع في العفو والصلح) *

(الوارث) اذا عفا عن القاتل

هل يبرأ فيما بينه وبين الله

تعالى قال هو بمنزلة الدين

على رجل لرجل فمات

الطالب وابراثة الورثة فانه

يرأف فيما بقي اما عن ظلمه

المتة دم فلا يبرأ وكذا

القاتل عن ظلمه وعدوانه

ويبرأ عن القصاص

(وذكر) الكرخي في

مختصره ان العفو عن

القاتل أفضل لقوله تعالى

فمن تصدق به فهو كفارة له

(واختلاف) أهل العلم في

تأويله قال قوم هو كفارة

للقاتل وقال آخرون هو

كفارة للعافي وهو أولى

التأويلين عندي (من

الغنية) (رجل) قتل عدوا

وله وليان فصالح أحدهما

القاتل من جميع الدم على

خمسين ألفا جاز الصلح في

نصيه بخمسة وعشرين

فان الحوالة بشرط أن لا يبرأ كفالة والكفالة بشرط البراءة حوالته وهبة الحرة نفسها بحضرة الشهود مع تسمية المهر نكاح والاستبضاع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظائره كثيرة قال السيد الامام قلت للامام الحسن المائر يدى قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وفتوا انه رهن وانا ايضا على ذلك فالصواب ان تجمع الائمة وتتفق على هذا ويظهر بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فليرزولية م دايه وقيل هو بيع جائز (وسئل) عن باع نصف كرمه من آخر يبيع لوفاه وخرج هو في الصبف الى كرمه باهله وأخرج هذا المشتري أهله وأدركت الغلات فأخذ البائع نصفها والمشتري نصفها هل للبائع ان يتابعه في البيع وأعطاه ثمن ما شره ان يطالبه بما حله من الغلات قال لو أخذ به بغير رضا البائع فلا يبيع ان يطالبه به لا لو أخذ به برضاهم ويكون ذلك هبة منه قال ولا بد من التعميل فيه فان رب الكرم هو الذي نقله الى كرمه فيحتل الاخذ برضاهم بغير رضاهم فمالو بشرى كاه وقبضه وأخذ غلاته والاخذ بغير رضا البائع فهو في الحقيقة رهن وامس للمرئنه ان يأكل غلة الراهن فاذا أكلها مضمتها فاقبضنا بالضمن على الاتفاق لانه من مجمع النوازل قال النسفي اتفق مشايخ زماننا على محتمية ما على ما كان عليه بعض السلف لانهم ما تالفا بلفظ البيع بلاذ كترت فيه والعبرة بالملفوظ أيضا دون المقصود فان من تزوج امرأه من نيته ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد * (مسئلة) * مستفت قال للنسفي بعثنا حوتنا بأر بعائة ثم طلب المشتري اقاله البيع ورد الثمن وهو يقول بعثني بيع الوفاء وأنا أقول له بعثك بانا فاجاب ان القول قولك فقال السائل لو حلفني دلي ذلك هل يسعني أن أحلف وكان نبي ان أخذ الحانوت منه وأرد الثمن اليه بعد زمان وكان قد صدق المشتري ذلك كاهو العرف الا أنى لأقدر اليوم على ان أنقد الثمن أجاب انما ذكر ذلك قبل العقد وما كان في القاب عند العقد لا عبرة لذلك لولم يذ كر عند العقد سوى الاجاب والقبول وان تحلف انك بعته بيه بانا فدل هذا أن العبرة بالملفوظ وقد تالفا بلفظ البيع لا الرهن فاعتباره بيماء أولى الا انه يشكل بان المبيع اذا احتاج الى العمارة فالبايع بعمره يؤدي خواجه أيضا والجواب انه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو امتنع لا يجبر فكذلك لا يجبر على ترك الوفاء بذلك ويجعل البيع بانا للمشتري حق طلب الثمن لا غير فان نقص المبيع بان كان دوا فانه دم لا يجبر البائع على رد الثمن لانه كبيع جديد ولو كان المبيع قنأ أو دابة فهو لك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على الآخر * (مسئلة) * لو شرطنا التخييق البيع فسد البيع ولو فوضا عاقب البيع ثم تباعا بلاذ كر شرط جاز البيع عند أبي حنيفة الا اذا تصادقا هما تباعا على تلك المواضة فكذلك الوضاعة الوفاء قبل البيع ثم عقد بالشرط الوفاء فانه قد جاز ولا عبرة للمواضة السابقة من مختلف الرواية * (مسئلة) * تباعا بلاذ كر شرط الوفاء ثم شرطه يكون

ألفا ولا تخون نصف الدية خمسة آلاف وروى عن أبي حنيفة قوله الله ان الصلح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية وهو خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى (ولو) كان القصاص بين أخوين أحدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب قد عفا عنه وأقام البينة على ذلك فانه تقبل بيته ويثبت لعفو عن الغائب فلو جاء الغائب لا يكاف القاتل باعادة البينة هذا اذا أقام القاتل البينة على ما ادعى من عفو الغائب وان لم يكن له بينة على ما ادعى أو أراد أن يستخاف الحاضر يؤخر حتى يقدم الغائب هكذا كرمجد وأطلق الجواب اطلاقا (قال) بعض مشايخنا يد محمد بقوله يؤخر حتى يقدم الغائب تأخير استخلاف البينات لان الحاضر لا يستخلف على البينات أما اذا أراد استخلاف الحاضر على العلم بالله ما يعلم ان الغائب قد عفا عنه فانه يستخلف على ذلك (غنية) (وفي النخبة) رجل قتل عدوا على المقتول ديون ثم ان على القاتل صالح القاتل على مال بعضي من ذلك ديون المقتول (وكذلك) لو كان المقتول أوصى بوصايا تنفذ من ذلك وصاياه (وكذلك)

لو كان له مقتول أولياءه فبعض الأولياء من القاتل حتى انقلب نصيب الباقي من ذلك المال لدون المقتول وتنفذ وصاياه (وزعم)
 بعض مشايخنا ان العمد اذا انقلب مالا في الابداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابداء لا ترى أنه يقضى من ذلك دون الميت وتنفذ وصاياه
 وليس الامر كذلك ولا ترى ان الحر اذا قتل رجلا عمدا ولم يقتل أولياءه فعمداً بعض الأولياء حتى انقلب نصيب الباقي مالا يجب ذلك في مال
 القاتل ولو كان خطأ في الابداء يجب على عاقلة القاتل من التارخانية (ولو) عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن
 النفس والخطأ من ثأث ماله والعمد من كله أي اذا كانت الجناية خطأ وقد عفا عنها فهو عفو عن الديعة فيه من الثلث لان الديعة مال في حق
 الورثة لحق الورثة يتعلق به فالعفو وصية تقع من الثلث وأما العمد فهو جبهه القود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو
 عنه على الكمال (صدور الشريعة) (١٨٤) (وتعقب) ديون الميت من الديعة وبديل الصلح كذا في البرازية (نوع في المتفرقات) (ولو) أن

رجلين كانا في بيت لبس
 معهما ثالث وجد أحدهما
 مذبوحا قال أبو يوسف رحمه
 الله يضمن الآخر الديعة
 وقال محمد لا ضمنه (والعبد)
 المرهون اذ وجد قتيلا في
 دار الميرتهن أو الزمان فآله
 على رب الدار دون العاقلة
 هكذا روى عن أبي يوسف
 (ولو) وجد الرجل قتيلا
 في دار بين رجلين لأحدهما
 ثلثا والآخر ثلثاها فالديعة
 على عاقلته ما نصفا (من
 الغنية) (رجل) فقاعين
 عبد أو بعير أو شاة أو
 دجاجة ففي الشاة والدجاجة
 ونحوهما يجب ما نقص من
 القيمة وأما في العبد فعليه
 نصف القيمة (رجل) جرح
 فقال قتلى فلان ثم مات فاقام
 وارثه البينة على رجل آخر
 أنه قتله لم تقبل بينته لان
 هذا حق الورثة وقد
 كذب البينة بقوله قتلني
 فلان (من الغنية) (رجل)
 أمر رجلا أن يضع حجرافي

يبع الوفاء اذا شرط اللاحق يلحق بأصل العقد عند أبي حنيفة من فوائده شيخ اسلام برهان الدين
 (مسئلة) * الشرط الفاسد اذا لحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عنددهما من مختصر الخصاص
 وهل بشرط اللاحق في مجلس العقد أصحة اللاحق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا بشرط من فوائده
 صاحب المحیط (مسئلة) * باع كراما بعباجزا فبقي بعض المدفوع خرج الثمر ثم باعه من المشتري جائزا
 بيعا بائنا ولم يذكر الثمر فالبايع للبائع لا للمشتري ولو شرع بائنا فخرج من غيره ثم البائع باعه من غيره
 في أول الشهر مثلا والمشتري جائزا أجزأه في نصف الشهر فأجرة نصف الشهر للمشتري جائزا وأصله ان
 الفسخ ان كان من المشتري في شراء الوفاء لم يكن عذرا ولا يظهر في حق المشتري ان لا يفسخ فيه لانه
 كالمبيع والمبيع ليس بهذر لولم يكن على البائع دين وهذا المشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع فتبقى
 الاجارة واذا بقيت والعقد هو المشتري كانت الاجارة وعلى هذا أجرة ما بقي من المدة بعد الاجارة تكون
 للمشتري شرعا جائزا ولو فسخته البائع فان كانت الاجارة مدة متعارفة لم يظهر في حق المشتري ان كانت مدة
 غير متعارفة بأن أجرة عشر سنين لا تبقى الاجارة لاننا قلنا بانه لا تنفسخ بتفاحش الضرر بخلاف تعارف
 المدة لقلة الضرر ولو طالب المشتري البائع بتمنه فدفعت يجب أن لا يفسخ البيع في حق المشتري وله ان
 يتمتع عن اداء الثمن ما لم تنفسخ الاجارة لانه ليس بهذر كذا قاله شيخ الاسلام برهان الدين (فرع) *
 المؤجر باع المستأجر من أجنبي ثم المشتري دفع ثمنه الى المستأجر بجهة مال الاجارة فهو متبرع ولو كان المؤجر
 حاضرا والا فلا لانه مضطر في الاداء ليخاص ملكه كغير الرهن وعند حضوره ليس بمضطر فيه لانه يمكنه ان يدفع
 الثمن الى المؤجر فيقضي المؤجر مال الاجارة فيسلم للمشتري ملكه انظار الذخيرة (مسئلة) * قال في العدة
 باعه باذن مستأجره فادى المشتري مال الاجارة الى مستأجره بغير أمر المؤجر ايسر له المبيع يكون متبرعا
 بخلاف مبيع الرهن ولو باعه وفاء فباعه من غيره بائنا فباعه المشتري بائنا بعه أو كرهه فأجاز المشتري شرعا جائزا
 البيع البات لا ينفذ بيع المشتري فان المشتري من الغاصب ولو باع ثم أجاز مال ملكه البيع الاول لا ينفذ بعه
 (فرع) * الكفالة بمال الوفاء يصح مضاعفا في الحال اذا مال يجب على البائع بعد الفسخ لافي الحال من
 فتاوى القضاة (مسئلة) * استأجر أرضا فزرعها ثم تقاسخا والزرع قبل هل تترك الارض في يد المستأجر
 بأجر مثلها الى حصاده أم يؤمر ببقاءه قال لا يترك اذا المستأجر رضي بطلان حقه في الزرع حيث أقدم على
 الفسخ باختياره وقبل يترك دل عليه مسئلة صورته ما دفع أرضه مزراعة فزرع في آخر السنة ليس لرب
 الارض قاعه فترك بأجر مثل نصف الارض حكما الى حصاده صيانة لحق المزارع وقد رضي المزارع هنا
 بطلان حقه في الزرع حيث أخر الزرع الى آخر السنة ومع ذلك ترك باجر المثل وفي هذا الفصل أيضا

الطريق فوضعه فعطبه بالآمر فضمانه على الواضع (وكذا) اذا قال اشترع جنحا من دارك أو ابن دكانا على بابك مضت
 تنتفع به ففعل فعطبه بالآمر أو عبده أو دابته وكذا الأمر اذا بنى ذلك للمأمر بأمره ثم عطبه بالآمر وكان الماء وهو الذي بنى ذلك (من
 الغنية) (ولو) ارزح الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدينته على بيت المال (من الغنية) (ولو) أن رجلا أراد أن يضرب
 انسانا بالسيف فاخذ سيفه ذلك الانسان بيده فغضب صاحب السيف سيفهم من يده فقطع بعض أصابعه فان كان القطع من المفاصل فعليه القود
 لانه عمدا وان لم يكن المفاصل فعليه الديعة (من الغنية) هذا ما يقرر الله لنا نقله من مجموع المرحوم مؤيد زاده والله تعالى أعلم
 (نوع فيما يتعلق بالديات) (وفي التحريم) حكم الخطأ الديعة والكفارة وحرمان الميراث ولا خلاف في أن تعدر الديعة من الابل مائة ومن
 الدنانير ألف ومن الدراهم عشرة آلاف (وعندهما) من البعير مائة بقرة ومن الشياه ألف شاة ومن الخيل مائة حلة (ودية) المرأة نصف ذلك

ربيع الدينة (وفى) كل
 أصبع عشر الدينة وتقسم
 على مفاصلها والكف سبع
 المفاصل (وفى) كل سن
 نصف عشر الدينة فان قلعها
 فنبت أخرى مكانها سقط
 أرشها (وفى) شعر الرأس
 ذالحق فلم يبت الدينة وكذا
 الحية والحاجبان والاهراب
 واليد اذا شلت والعين اذا
 هب ضوءها (وفى) الشارب
 ولحية الكوسج وثدى
 الرجل وذكر الخصى
 والعندين ولسان الاخرس
 والبد السلاء والعين
 العور راعو الرجل العرجاء
 والسن السوداء والاصبع
 الزائدة وعين الصبي ولسانه
 ذكره اذا لم تعلم محنته حكومة
 (واذا) قطع أصبعافسلت
 أخرى فيها الارش (وعد)
 الصبي والمجنون خطأ وقد
 تقدم (والشعاب) عشرة
 الجارحة وهى التى تشق
 الجلد ثم الدامعة وهى التى
 تخسرج ما يشبه الدمع ثم

قال في الذخيرة برهن على نكاح امرأة تقول ان زواجي بلد كذا وسمته أولا فانه يحكم له واقراها الغيرة لا يمنع من الحكم بينة المدعى نكاحها افاًنكرت وان لم تقرا غيره ثم أقرت لهذا المدعى بسمع اقراها ولو أقرت لا تحرم لهذا المدعى لا يسمع اقراها لهذا المدعى ولو تزوجها ثم أنكرت النكاح وتزوجت بآخر وقدمات شهود الاول ليس له أن يخاضعها اذ الخصومة لتخليفه صديقه يكون اقرا ولو أقرت صريحاً بنكاح الاول بعد ما تزوجت بالثاني لم يحجز اقراها ولكن الاول ان حلف الثاني على العلم فان نكل صار مقراً بطلان نكاحه فالآن يخلف على البتات والحاصل أنه لو ادعى نكاح امرأة هي في نكاح غيره ولا بينة له مدعى استحلاف الزوج والمرأة ويبدأ أيمن الزوج على العلم فان حلف انقطع الخصومة فان نكل يخلف بتنا فان نكلت فهي له مدعى ادعت انه نكحها فأنكر ثم أقرا جاز وكذا لو ادعى فأنكرت ثم أقرت وامس انكار الزوج النكاح كادعائه الفسخ ونكاحه في الذخيرة * (مسئلة) * ادعى نكاحها فأنكرت وأقرت به لرجل حاضر وصدقها المقر له فان برهن المدعى يحتاج المقر له الى البينة على هـ هذا المدعى بحضرة المرأة فلو برهن المقر له بعد ما برهن المدعى يترج المقر له بالبينة والاقرا وانظر شروط الحلول في * (قرع) * وفي المحجب برهننا على النكاح فلو كانت في بيت أحدهما أو دخل بها فهي له اذ دخوله ونقلها دليل سبق عقده الا اذا سبق تاريخ الاخر فيقتضى دليل سبق العقد عند النضر بـ بالسبق ولو لم تكن في بيت أحدهما ولا دخل بها فلو وقتا فالاول أولى ولو لم يؤتأ أو وقتا وساعف زكيت بيته أولى ولو زكيتا نسئل المرأة ولو لم تقر لاحدهما فرق بينهما وبينهما ولو أقرت لاحدهما بالقدم فهي له الا اذا سبق تاريخ بينة الاخر وهـ اذ ان العمل بالبينة بين متفرقة قطعاً وبقي تصادق أحدهما معها فيثبت النكاح بينهما بتصادقهما وهـ اذا كاه فيمالوا تنازعا حال حياة المرأة أو ما بعد موتها فعلى وجوه ولا يمتد فيه الاقرا واليد فلو أرخا فهي لمن سبق تاريخه ولو لم يؤرخا أو أرخا وساعفهي له ما يجب على كل منهما من نصف المهر وراثتها في زوج والفرق بين حياتها وموتها ان الغرض في حياتها والمرأة وهي لا تقبل الشركة والغرض في موتها هو الارث وهو مال يقبل الشركة فان ولدت يثبت نسبه منهما ورث من كل منهما الارث ابن كامل اذ البتة لا تحجز أجلة

Digitized by Google

والله تعالى أعلم وهذا ما يبرأ الله تعالى نفعه من المختار على وجه الاختصار * (باب القسامة) * القتل كل ميت به أترادو جد في محلة لا يعلم قاتله وادعى وليه القتل على أهلها أو على بعضهم عددا أو خطأ ولا يثبت له يختار منهم خسين رجلا يحلفون بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتله لا يتم يقضي بالدية على أهل المحلة وكذلك إذا وجد بدنه أو أكثره أو بعضه مع الرأس فان لم يكن فيهم خسون رجلا كررت الأيمان عليهم اتهم خسين ومن أبي منهم بحس - حتى يحلف ويقضي بالدية للولي (ولا يحد) خذل في القسامة صدى ولا يحجون ولا عبد ولا امرأة (وان) ادعى الولي القتل على غيره سقطت عنهم القسامة ولا تقبل شهادتهم على ذلك (وان) وجد على دابة يسوقها انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلة السائق وكذا القاتل والراكب (وان) (١٨٦) وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلة ان كانوا حاضرا والا كررت الأيمان عليه والدية

على عاقلة (وان) وجد بين قريتين فعلى أقربهما إذا كانوا يسمعون الصوت (ولو) وجد في السفينة فالقسامة على الملاحين والراكب (في) منجد محلة فعلى أهلها (وفي) الجامع والشارع الأعظم الدية في بيت المال ولا قسامة (وان) وجد في بركة أو في وسط الغمرات فهو دروان كان محتسبا بالشاطئ فعلى أقرب القرى منه ان كانوا يسمعون الصوت والله تعالى أعلم هذا ما يبرأ الله نفعه من المختار (ولو) وجد في دار نفسه تدي عاقلة ورثته عند أبيه - بنيفه - رحمه الله وعند زفر لا شيء فيه به يقتضى (القسامة) على أهل الخطة لأعلى السكان ولا على المشتريين فلو باع كلهم فعلى المشتريين (وجد) قتل في دار بين قوم ليهضهم أكثر فهي على الرأس وفي سوق مملوك فعلى المالك وفي غير

* (فصل) * ادعت نكاحه في ربيع كذا وادعت المهر في تركه والورثة يبرهنوا ان مورثهم مات في صفر لا تقبل بينتهم لانهم أثبتوا الموت والموت لا يدخل تحت الحكم * (مسئلة) * قال في فتاوى أهل سمرقند ادعت مهر المثل ثم ادعت المسمى يقبل اذا المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد بان سعى بعد نكاح بلا تسمية ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل * (مسئلة) * من النوازل مات فادعت امرأته على ورثته مهرها بصرف الى مهر مثلها قال أبو الياثوب بنى بها يمنع منها قدر ما جرت العادة في التجميل به والقول للورثة فيه والقول لامرأة تقيمها اذ كره في الذخيرة والله بان النكاح شاهد على وجوب كل المهر والعرف شاهد على قبض بعض المهر فيعمل به ما قيل لو صرحت بانكار القبض وقالت لم أقبض شيئا فالقول قوله اذا النكاح داليل محكم على وجوب كل المهر والدخول والموت داليلان محكمان على تقرير ذلك الواجب والبناء به ليس بدليل محكم على قبض بعضه لانه قد يبنى به اقبل تجميل شيء من المهر فيكون القول لها وهذه المسئلة تؤيد ما ذكره القاضي ظهير الدين ان المهر باعده موت الزوج وبرهنت على اقرار الزوج به لا تسمع اذا الظاهر ان المثل لا يبرأ الا بعد قبض بعضه فكذب الظاهر

* (فصل) * تزوج كبيرة وطابت النفقة وهي في بيت الاب بعد دفنها اذ لم يطلبها الزوج بالنفقة اذ النفقة - بقها والنفقة - حق الزوج فاذا لم يطالبها بالنفقة فقد ترك حقها وهو لا يطل حقها به يبقى وقيل لا نفقة لها اذا لم تزف الى زوجها ولو امتنع عن الانتقال بحق كطاب المجل فلها النفقة ولو امتنع بغير حق لم يكون المهر مؤجلا فلا نفقة لها وكذا الجواب في صغيرة يجامع مثلها والا فلا نفقة لها حتى تصير بحال تطبيق الجماع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب قال في لطائف الاشارات تصلح للجماع بتسع وفي الصحيح تعتبر الاطاقة * (مسئلة) * ولو أبت أن تحول مع المهر إلى ما يرثه من البلدان وقد أوفاه المجل فلان نفقة لها لانها مطلقة في هذا المنع فنشرت بخلاف ما لو لم يعطها المهر أو لا وهذا لو لم يدخل بها ولو دخل فكذا الجواب عند أبي حنيفة وعندهما لا نفقة لها سواء أوفاه المهر أو لا وهذا بناء على ان المداخل بها الهان تمنع نفسها للمهر عنده لا عندهما فكانت محقة في هذا المنع عنده لا عندهما من ثم ذيب القلانسي قال الصدوق الشهيد هذا الخلاف فيما لو دخل بها برضاها وهي بالغة ما لو دخل بها وهي كارهة أو صغيرة أو مجنونة لا يسقط حقها في منع نفسها قال أبو القاسم الصفار هذا في زمانهم اما في زماننا فلا يعلك الزوج أن يسافر بها أو في مهرها أو لفساد الناس قبله - ليجرحهم ان الباء الى القرية أو العكس قال ايس ذلك بسرا وخارجها الى بلاد آخر سفر كذا في الذخيرة وفي التجنيس والفتوى على ان له أن يسافر بها اذا أوفاه المجل لقوله تعالى أسكنوهن الاية وقال في الهدية ليس له اخراجها الى بلاد آخر ولو أوفاه المهر ركذا اختيار النقيب ظهير الدين المرغيناني

المملوك والسجين لا قسامة والدية على بيت المال (ولو) وجد في معسكر في فلاة غير مملوك في الخيمة والفسطاط على * (فصل) * ساكنهم هذا ما يبرأ تعالى نفعه من الدرر والغرر والله الموفق لاسبيل الرشاد * (باب المعاقلة) * وهي جمع معقلة وهي الدية والمعاقلة الذين يؤدونهم او تجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل فان كان القتلى من أهل الديوان فهم عاقلة تؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين سواء خرجت في أقل أو أكثر وان لم يكن من أهل الديوان فقبيلته يسقط عليهم في ثلاث سنين لا يراد الواحد على أربعة دراهم وينقص منها فان لم تسع القبيلة ذلك منهم اليهم أقرب القبائل نسباً (وان) كان ممن يتناصرون بالحرف فأهل حرفته (وان) تناصر وبالحلف فأهله ويؤدى القتلى كاحدهم (ولا) عقل على الصبيان والنساء ولا بعقل الكافر عن المسلم ولا بالعكس (وان) كان الذمى عاقلة فالدية عليهم والا فني ماله في ثلاث سنين (وعاقلة) المعتق قبيلة ولا موعاقلة مولى الموالاة ولا موقبائه (وولد) الملا عنه تعقل عنه عاقلة أمه فان ادعاه الاب بعد

ذلك رجعت عاقلة الام على عاقلة الاب (وتحمل) العاقلة خسر بين دينار اقصاء او مادون في مال الجاني ولا تعقل العاقلة ما عرفت به الجاني
الا ان يمدد قوه واذا جنى الحر على العبد خطا فعلى عاقلة وهذا ما يبرر الله تعالى نقله من المغازر والله الموفق اسبيل الرشاد

(فصل في المسائل المتعلقة بالحرود) (رجل) زنى بامرأة مائة لا حد عليه وعليه التعزير (لما) روى أن بهلول النباش فعل ذلك على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا يندموا بها ولا يحزنوا وهم على الهدى على قول (ولو) أتى
امرأة أو غلاما في الموضع المكروه والعباد بالله تعالى فليس عليه حد الزنا ولكنه يستتاب بالتعزير والحبس (وعندهما) عليه الحد (وفي)
روضة الزندوستي ان الخلاف في الغلام أمال أو أنى الموضع المكروه ومنها يحد بخلاف (١٨٧) (ولو) فعل هذا بعده أو أمته

أو منكوحته لا يحد بلا
خلاف (قال) محمد رحمه الله
في الاصل اذا زنى بامرأة
خساء لا حد على واحد
منهما وجعل الجواب في
الخساء كالجواب فيما اذا
كانت المرأة ناطقة وادعت
المسرة النكاح بخلاف
ما اذا كانت مجنونة أو صبية
يجمع مثلها كان على
الرجل الحد وبخلاف
ما اذا كانت المرأة غائبة
وأقر الرجل انه زنى بها أو
شهد عليه الشهود فانه يقام
عليه الحد (من الغنية)
(عن) ابن عباس رضى
الله عنه ما قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
وجد غمرا يعمل عمل قوم لوط
فاقتلوا الفاعل والمفعول
به (وقال) من أتى بهيمة
فاقتلوه واقتلوا هامة (وعن)
جابر بن عبد الله رضى الله
تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان
أخوف ما أخاف على أمتي

(فصل في دعوى الجهار) قال في الذمة بزوج بنته وجهزها فماتت فزعم أبوها أن الجهار
أعاره منها ولم يهبه فالقول للزوج وعلى الاب بينة اذا الظاهر انه اذا جهز بنته يدفع بطريق التملك والبينة
الصحيحة فيه أن يشهد عند التسليم الى بنته في أعطيت هذه الاشياء بنتي عارية أو يكتب نسخة معلومة وتشهد
البينة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والذى عارية منه في يدى لكن هذا يصلح للقضاء
لا للاحتياط لجواز أنه شرها لها في صغر هافهم هذا الاقرار لا يصير للاب ديانة والاحتياط أن يشترى ما في
هذه النسخة ثم تبرئه بنته عن الثمن وعن السعدى ان القول للاب اذا لا بد استوفيت من قبله فهو أعرف
ولان العارية تبرع والهبة تبرع والعارية أدناها فحمل على الادنى قال الصدر الشهد والفتوى انه
لو كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك جهازا لعارية كمالى ديارنا فالقول للزوج ولو كان العرف مشتركا
فالقول للاب قال في المانطق القول للزوج مع عينية على علمه قال في الايضاح ان كان الاب من الاشراف
لا يقبل قوله وان كان من لا يجهر البنات بمنه قبل قوله *(فرع)* كتب نسخة للجهاز وأقر الابان
هذه الاشياء ملك البنات لكن الشهود لم يروا هذه الاشياء جلة واحد بعد واحد لم يجز لهم أن يشهدوا
بانها ملكهم من فتاوى رشيد الدين *(مسئلة)* تزوجها وبعث البهاج دابلوه وضته وزنت اليه
ففارقهما فقال ما بعثته فكلمه عارية فالقول له في متاعه لانه ينكر التملك ولها أخذ ما بعثته لانها زعمت انه
عوض للهبة فلما لم يكن هبة لم يكن ذلك عوضا فاسكن منها أخذ ما دفع اوضح لو صرحت حين بعثت أنه
عوض فكذلك ولو لم تصرح به لكنها نونه كان هبة وبطلت نيتها *(مسئلة)* لو اتمت ملك ما بعثته
الزوج البهاج انكر الهبة وحلف ينفي أن يجوز له التضمن لان حكم العارية كذلك وكذا لو أتلف الزوج
ما بعثته اليه ينفي أن يجوز لها التضمن أنظر فصول الاستروشى قال في الذخيرة بعث الى امرأته ابنة ثيابا ثم
ادعى انها عارية صدق *(فرع)* بعث الزوج الى أهل زوجته أشياء عند زفافها منها ديباج
فلما زنت اليه أراد أن يأخذ منها الديباج لبس له ذلك لو بعث البهاج الى وجه التملك من الفتاوى الرشيدية
(مسئلة) ماتت فاتخذت والدتها ما تأمنا فبعثت زوج المينة بقرة اتدج وتنفقها ففعلت وطلب الزوج
قيمة البقرة فان اتفقا على شرط الرجوع يرجع لا واتفقا على انه لم يذكر القيمة لانها فعلت باذنه بلا شرط
القيمة ولو اختلفا فيه فالقول لام المينة لانها تنكر شرط الضمان قاله أبو الليث *(مسئلة)* غره
فقال أزوجك بنتي وأجوزها جهازا فماتت تزوج ودفع الدسيمان الى ابنتها أبوها لم يجزها لاروايه في
ذلك وأفتى بان الزوج يطالب أبا المارة بالتجهيز فان جهز ولا يسترد ما زاد على دسيمان من المهر أو قدر بعضهم
الجهاز بالدسيمان لكل دينار من الدسيمان ثلاثة دنانير من الجهاز أو أربع دنانير فالزوج يطالب بهذا

عمل قوم لوط مصابيح (ولو) لا ط بامرأته أو عبده لا يجب الحد (وفي) جامع ظهر الدين الواطية في عبده وفي الاجنبية فيها أشد
التعزير والراى فيها ما الى الامام ان شاع قتله ان اعتاد ذلك وان شاع ضربه وجسه (وقالا) فيه الحد (وقال) أبو بكر يحرق بالنار (وعن)
الشعبي يرجم في الاحوال كلها (وعن) البعض يردم عليه جدار (ولو) جرد امرأة وعانقها أو قبلها أو جاء بها فجلدون الفرج حتى أتزل عليه
التعزير (رجل) وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه التلف اذا ضرب بجلدة أو ما يحتمل خزانة الفتاوى (رجل) زنى بصغيرة
لا تعمّل الجماع فافضاهما لا حد عليه في قولهم جميعا ثم ينظر في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوط وثالث الدية بالافضاء
وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عاى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد عليه الدية والمهر أيضا ولا يحرم عليه
أهله ولا بنتها هذا الوط في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف تحرم من الغنية (رجل) زنى بجارية يملوكه وقتلها بفعل الجماع ذكر في الاصل

ان علمه فميتها ولم يذكر فيه خلافا ذكر أبو يوسف في الامالي عن أبي حنيفة ان عليه الحد والغنمة وقال أبو يوسف عليه الغنمة ولا حد عليه وهو الصحيح (ولو) زنى بامرأة فقتلها بفعل الجماع كان عليه الحد والدية (ولو) أقرت المرأة فقلت زنت به هذا الرجل وأنكر الرجل لا حد على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله وقالنا نحن المرأة (وكذا) لو قال الرجل زنت به هذه المرأة وأنكرت المرأة الزنا لا حد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحبنا بعد (ولو) قال الرجل زنت به هذه المرأة وقالت لابل تزوجني فانه يحد وعليه المهر لها (وكذا) لو أقرت هي بالزنا أربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل لابل تزوجتها لا حد عليه وعليه المهر لها من الغنية (أربعة) شهدوا على رجل بالزنا بامرأة فنظروا إليها فاذا هي بكر فانه لا حد (١٨٨) عليه ولا على الشهود حد العذف (ولو) أقر الرجل أربع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بامرأة ولم

يعين المرأة حد الرجل من الغنية (إذا) أقر المجرم بالزنا أو شهد عليه الشهود لا يحد (ولو) أقر الخصم بالزنا أو شهد عليه الشهود حد وكذلك العنين (ولو) أقر الآخر بالزنا أربع مرات في كتاب كتبه أو إشارة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل غنية (زنى) بجارية الغير ثم اشتراها أو بحرة ثم تزوجها فانهم لا يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ومن أبي يوسف رحمه الله في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان (والحررة) اذا زنت بعد ثم اشترته فانما يحدان جميعا غنية (ولو) وطئ جارية بانه أو جارية امرأته وادعى الشبهة يجب لكل وطء مهر (العاقلة) البالغة طاهت من صبي أو مجنون لا حد عليهم (وزاد) في النظام وهما العدة ولا مهر لها (المرأة) اذا أكرهت على

القدر والايسترد ما زاد على دستيمان مثلها فانه في فوائده من الاثمة وقال في فتاوى طه بر الدين الصحيح انه لا يرجع بشئ على المرأة اذا المال في باب النكاح ليس بغرض أصلي والله أعلم

(الباب الثاني والاربعون في القضاء بموجب الخلع وما يتعلق به)

الخلع طلاق بائن به ورد الاثر من النبي صلى الله عليه وسلم ومن جماعته من أحماه به وقال الشافعي فسخ حتى لا ينقص به حد الطلاق عنده وهو قول ابن عباس ولو قضى بكونه فسخا قيل ينفذ وقيل لا وقد مر (مسئلة) قال في الذخيرة قال لها بعك لا تطاق ما لم تغل أشئت ولو قال خالعك ونوى الطلاق يقع ولا يبرأ الزوج من المهر وفاقم الخلع قد يكون باعفا الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية قال أبو الوليث الخلع والطلاق على مال من جانبه عين على معنى التملك كانه قال ان قبلت فأنت طالق فيقتصر على المجلس لو كانت حاضرة وعلى مجلس العلم لو كانت غائبة (مسئلة) تعليق الخلع بالشرط يصح منه لامنهما الخلع لوعاق بالشرط أن قال ان دخلت الدار فعد خالعك على كذا يبرأ ولو قال بعد دخول الدار وكذا الوفا لا مرأته كل امرأة تزوجها فقد بعث طلاقها منك بكذا فالقبول إليها بعد التزوج حتى لو قبلت بعد التزوج أو فاقته شريت طلاقها تطلق لا لو قبلت قبل التزوج لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج فشرط القبول بعده ولو شرط الخيار للمرأة أجاز عند أبي حنيفة لا عندهما وخيار الزوج لم يجز وفاقا لان الخلع من جانبه عين وهي لا تقبل الخيار ومن جانبها معاوضة وهي تقبله (فرع) قال في فوائد نظام الدين خالعها وقالت ان لم أرد البذل الى أربعة أيام يكون الخلع باطلا ولم تردفه هذا خلع بشرط الخيار مر حكمه قريبا (مسئلة) لو خالعها على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت سقط المهر عند أبي حنيفة خلافا لها من الفتاوى الصغرى (مسئلة) وفي الصغرى ان صريح الطلاق بالمسمى من المال هل يوجب راءة كل منهما امن المهر اختاف فيه المشايخ وأكثرهم على انه لا يوجب به ينقضي ولا يبرأ عن نفقة العدة وفاقي كل ما ذكرنا بالا بالشرط وكذا لا يبرأ عن نفقة الولد وأجر الرضاع والنفقة المفروضة هل تسقط ذكر في شرح الطحاوي لو اجتمع عليه نفقة بقاء ثم خاله تسقط النفقة وفاقا (مسئلة) اختلعت على كل حق يجب للنساء على الأزواج قبل الخلع وبعده ولم تذكر المهر ونفقة العدة يكفي ويبرأ عن المهر ونفقة العدة اذا المهر يجب قبل الخلع ونفقة العدة يجب بعده نظرا فتاوى رشيد الدين والله أعلم

(الباب الثالث والاربعون في القضاء بموجب تصرفات الفضول وأحكامها في النكاح)

قال في فتاوى النسفي المختار في نكاح الفضولي في الطلاق المضاف انه يحث بإجازته قولنا لا نفع لاسواء كان الخلف بان قال ان تزوجت امرأة فطالق ثلاثا أو قال كل امرأة تدخل في نكاحي لان دخولها في نكاحي

الزنا فكنت لم تحب بالاجماع ولا تأثم بالتمكين ان شاء الله تعالى (ومعنى) الكره على الوطء ان تكون مكرهة الى وقت لا يكون الايلاج امالوا كرهت حتى أصبحت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة فيجب عليها لكفارة في رمضان خزانة (ولو) قال لا تخربا زاني فقال لابل أنت يحدان (الصبي) اذا زنى بصبي لا حد عليه وعليه المهر في ماله لانه مؤاخذ بافعاله واذن له لم يصح (رجل) أقر بالزنا أربع مرات ثم قال والله ما أقررت دري عنه الحد خزانة (ولا) يجب الحد على وطئ جارية ولده وان سفل مع العلم بحرمته لشبهة جسد في المحل والشبهة اذا ثبتت في الموطأ وبث فيها الملائم من وجه ولم يبق معه اسم الزنا فلم يجب مع علم بحرمته الوطء لقيام دليل يدل على حله وان تخلف هنالمنايع فاوردت بذلك شبهة ويسمى هذا النوع شبهة المحل ويثبت النسب مع هذه الشبهة عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في واضح (منها) وطء الرجل جارية بانه (ودليل) حله قوله عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك ثم ان حبلت ولدت يثبت النسب من الاب ولا يجب

العقر لملكه اياها بالقيمة ما بقا على الوط وان لم يجعل فعله العقر لان لم يملك ثمة لصانته ما من الضياع ولا حاجة هنا فلا ثبت الملك (ومنها) وطء مطلقه البائن (والدليل) فيه ان بعض الصابغة رضى الله تعالى عنهم جعل الكناية وجبة وممنهم عمر رضى الله عنه (ومنها) وطء المولى للجارية المبيعة أو الممهوره قبل التسليم (والدليل) فيها انه في يده فضمنه يعود الى ملكه بالهلاك (وكذا) وطء المبيعة بالبيع الفاد قبل التسليم أو بعده أو بشرط الخيار لان له فيها حق الملك (ومنها) وطء جارية مكاتبه وعبيده المأذون المستغرق بالدين لان له حقاني كسبه (ومنها) وطء الجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت حقيقة (ومنها) وطء الجارية الموهونة في رواية لان حبس الملك العدة له وهذا صدها كما يكون مستوفيا لدينه فصارت كالمشتركة بشرط الخيار للبائع شرح المجمع (١٨٩) * (فصل فيما يظهر في الزنا) * (أربعة)

شاهدوا على امرأة الزنا وأحدهم زوجها فان لم يكن الزوج قد نكحها قبلت شهادتهم وحدها المرأة وان كان الزوج قد نكحها أولا والمصلحة بحالها فمقدرة يحدون وعلى الزوج اللعان لان شهادته لم تقبل لمكان التهمة لانه بشهادته سعى في دفع اللعان عن نفسه من الغيبة (والزاني) اذا ضرب الحد لا يحبس (والسارق) اذا قطع يحبس الى أن يتوب لان الزنا جنائية على نفسه فلو حبس حبس لاجل نفسه وأما السرقة فتعفى جنائية على غيره من وجهه فلو حبس حبس لغيره وهو جائز (رجل) أتى بفاحشة ثم تاب وأناب الى الله تعالى فان الغاضى لا يعلم الناس بالفاحشة لا قامه الحد عليه لان السر من ذوب اليه غنية الفتاوى (التقادم) يمنع الشهادة على الزنا والسرقة وحد التقادم بعضهم قدره

لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص فكانه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بخلاف قوله كل من يدخل في ما يفتي فانه يحث بعقد الفضولي هنا لان ملك اليمين لا يختص بالشرع بل له أسباب سواء قال في شرح الحيل والبرذوى والجامع في الفتاوى يحث بشكاح الفضولي في يدخل في نكاحه وفي نصير الحلال وقال صاحب المحيط هما كقوله أتزوجها في الحكم * (مسئلة) * قال في المحيط كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها - يرى لاجلي وأج - يزه فمضى طالق ثلاثا ولا وجه - لجواز ذلك في الحواشي فحيثه ان يزوجه فضولي بلا أمره ما فيجيزه هو فيحث قبل اجازة المرأة لا الى جزاء لعدم الملك ثم تحب المرأة فاجازته لا تعمل فيجدان النكاح فيجوز اذ اليمين انعقد على تزويج واحد كذا في المحيط وهذه الحيلة انما يحتاج اليها اذا قال في حلفه وأجيزه أمال ولم يقل وأج - يزه قال النسفي بتزويج واحد كذا في المحيط وهذه ثلاثا اذا الشرط تزويج الغير لمطاعا وانكته لا تحرم عليه لاطلاقها قبل دخولها في ملك الزوج قال الأبري انه بعد عقد الفضولي لو طلقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه لما امر كذا هذا لان لا يقبل الاجازة لانه صار مردودا فيه قد الفضولي ثانيا لاجله فيجيزه هو فلا قال ظهير الدين في فتاويه وعندى لا حاجة في المرة الثانية الى عقد الفضولي بل لو تزوجها بنفسه لا تطلق اذ اليه ينحس بتزويج الفضولي لا الى جزاء الأبري ان من قال ان تزوجت فلانة أو أمرت انسانا ان تزوجها لي فكذا فأمره بتزويجها لم تطلق اذ اليمين انحس بالامر لا الى جزاء وكذا لو قال ان خطبتها أو تزوجتها فكذا انخطبها ثم تزوجها اذ اليمين انحس بالخطبة لا الى جزاء * (مسئلة) * زوج بنته الصغيرة من ابن كبره لرجل بلا اذنه خاطب عنه أبوه فمات أبو الصغيرة قبل اجازة الابن بطل النكاح ولو كان مكان الصغيرة كبيرة تزوجها بلا اذنها والمصلحة بحالها لا يبطل النكاح بموت الاب انظر المحيط * (مسئلة) * عن أبي يوسف زوج بنته الصغيرة من غائب فمات الاب ثم أجازه الزوج جاز في قوله ثم فصل الصغيرة بطل على أن بقاء الفضولي ليس بشرط اصحة الاجازة في باب النكاح بخلاف البيع من النوادر * (فرع) * زوجه فضولي بأمرها بالف درهم ثم الفضولي والمرأة تجدد النكاح لذلك الرجل بخمسين دينارين فيصح الاول بالثاني حتى الزوج لو أجاز النكاح الاول لا يعمل اجازته ولو أجازته ولو أجاز الثاني صح انظار الأخيرة

* (الباب الرابع والاربعون في القضاء بالخيارات) *

هي أنواع منها ما ثبت في تصرفات عقود يحتمل الفسخ لاقية لا يحتمله كالنكاح والطلاق والعق ومنها ما ثبت فيما لا يحتمل الفسخ لاقية لا يحتمله اما الخيارات التي لا تثبت فيما لا يحتمل الفسخ فيها خيار الشرط اذا تزوج بشرط الخيار لهما أو لاحدهما يصح النكاح بالشرط عندنا وقال الشافعي يبطل به النكاح ومنها

بشهر وهو قولهما وبعضهم قدره ستة أشهر وبعضهم قدره الى رأى القاضي (وفي) الاصل لم يوقت أبو حنيفة (وعنه) ثلاثة أيام (وعنه) لا يقبل بعد ستة أشهر وقيل لا يقبل بعد ثلاثة أيام اليه أشار محمد خزانة * (فصل فيما يصير شبهة بالاحسان) * (رجل) زنى بامرأة ثم تزوجها أو بأمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية يحد (وروى) عن أبي حنيفة رحمه الله انه يسقط الحد (وذكر) أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله ان من زنى بامرأة ثم تزوجها أو يجرها ثم اشتراها لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعليه الحد في قول أبي يوسف (وذكر) ابن سماعة في نوادره على عكس هذا وقال على قول أبي حنيفة عليه الحد في الوجهين وفي قول أبي يوسف لا حد عليه في الوجهين (وروى) الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله اذ زنى بأمة ثم اشتراها لا حد عليه وان زنى بحرمة ثم تزوجها عليه الحد والفرق بين النكاح والشرع انه يملك عينها ملك العين في محل الحيل بسبب الملك للعمل فيجعل الطاري قبل الاستيفاء كالمدرج بسبب كفاي باب السرقة فان السارق اداها لملك السر وفي مجتمع القطع فأما

في النكاح فلا عكس من المرأة وإنما ثبت له ملك الاستيفاء وله ذل الوطأت المنكوحة بالشبهة كان العقر لها فلا يورث ذلك شبهة فيما تقدم استنبطناه منها فلا يستقط الحدة عن الغنية (وينبغي) للقاضي أن يسأل شهود الاحصان عن الاحصان ما هو فاقوا في ما وصفت في الزوج امرأته ودخل بها فعلى قول أبي يوسف وجه الله يكتب في بقولهم ودخل بها (وعند) محمد لا يكتب في ماله يقولوا جامعها (واجمعوا) على أنه لا يكتب في ماله (مسألة) هاؤها (واجمعوا) على أنه لا يكتب في بقولهم جاء بها باضعا (وفي) البقال أنه يكتب في بقولهم اغتسل منها غنية (ولو) خلا بامرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئها وقالت المرأة لم يأتني فان الزوج يكون محصنا بامرأته والمرأة لا تكون محصنة لانكارها (رجل) أقر عند القاضي بالزنا أربع مرات (١٩٠) فامر القاضي بوجه ثم قال والله ما أقرت بشئ يدركه هذا ما يسر الله تعالى نقله من مجموع

• ويذاده شارح الطحاوي (لا يحل) شرب الخمر الا عند الضرورة للعطش يشرب قدر ما يدفع العطش فلو أنه شرب الخمر مقدار ما يرويه فسكر لا حدة عليه لانه ضرورية فيباح هذا المقدار لدفع العطش فقط (ومن) شرب منها قدر ما يصل الى جوفه يحرم ثمانية ايام ان كان حرا أو أربعة ايام ان كان عبدا (ومن) وجد في فيه رائحة الخمر أو فاء خمر الا بعد شرب الخمر لا ندوى لابس به فان ذهب به هقل لم يجد فان سكر منه لا يجد عنده ما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ومن زنى في رمضان فادعى شبهة تستقط الحدة عز ورجس هذا ما يسر الله تعالى نقله من الخلاصة والله تعالى الموافق اسبيل الرشاد

• (فوع في حد القذف) وفي جنابات النوازل رجل قال لا تخربا خبيث لا يقول له بل أنت والا حسن ان

اختيار الرؤ به لا يثبت في النكاح لافي المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بعيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا تزد المرأة بعيب ما قال الشافعي له أن يرد المرأه بأحد العيوب الخمسة بجنون وجذام وبرص وفرن وورق فان ردها قبل الدخول سقط كل المهر وان ردها بعده فلها كمال المهر ولا يرد الزوج بجنون وجذام وبرص عند الحسن وقال محمد لمارده ولا يرد الزوج بعنة وجب ولها المطالبة بالارسال بالمعروف والتفريق بناء عليه ولذا كانت الفرقة بسبب العنة والجب طلاقا بائنا كذا في فاضيلان • (مسألة) • خيار العتق للمنكوحة اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فعتقت قبل دخوله أو بعده فلهما حق الفسخ حرا كان زوجها أو قنوا وقال الشافعي لا خيار لها في زوج حرو كذا المكاتب الصغيرة أو الكبيرة وزوجها المولى برضاها فعتقت بأداء أو تعمر برختيار عندنا وهذا الخيار كخيار الخيرة يثبت للأنثى لا للذكر ووقوع الفرقة به لا يتوقف على القضاء ولا يعل بالسكر ولا يمتد الى آخر الجلس الا اذا بطلت مصرحاً أو دلالة بأن تمكنه من نفسه أو نحوه وانما يفرق هذا الخيار بالخيرة لوجهين أحدهما ان الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقا بخلاف الخيرة لانه يثبت بتسليم الزوج وهو أهل للطلاق أنظر فاضيلان • (مسألة) • قال في المحيط خيار البلوغ كشفعة فانها كما بلغت ينبغي لها أن تختار لنفسها كالشفيع ونشهد على النقص لو كان عندها من تقبل شهادته والا تخرج الى الناس وتختار نائبا ولو لم تختار في بيتها حتى خرجت الى الناس بطل خيارها والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن بشرط اثباته بينة ايسر سقط البينة عنها وخليفها على اختيارها نفسها كخليف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت أو حين بلغت طلبت الفرقة صدقت مع البينة ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين علمت قال قوله ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل ويكافئه إقامة البينة • (فرع) • قال في الاصل شرط الخيار في الصلح كشرطه في البيع ثم هو في البيع جائز لهما أو لأحدهما مؤقتابا ثلاثة أيام أو أقل وان شرط أكثر فسقط البيع عند أبي حنيفة كالأمر شرط أو بدو قال أبو يوسف ومحمد وابن أبي ليلى لو ذكر أو قتما معلوما كسهر وسنة أو أكثر يجوز وزفر والشافعي مع أبي حنيفة قال في فصول الفقهاء يصح في ثمانية أشياء في بيع واجارة وقسمة وصلح من مال بعينه وكتابة وخلع وعتق على مال لشرط الخيار للمرأة والقن يصح عند أبي حنيفة ولو لشرط للزوج والمولى لم يجز وفاقا ولو لشرط للراهن جاز لا لمرتهن اذله نقض الرهن متى شاء بلا خيار ولو كفل بنفس أو مال وشرط الخيار للمكفول له أو لكفيل جاز ولو استأجر بخياره ثلاثة أيام جاز كبيع فلو فسخ في الثالث هل يجب على المستأجر أجرة يومين أو ثلثي صاحب المحيط أنه لا يجب لانه لا يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار لانه لو انتفع بطل خياره • (مسألة) • باع بخيار

يكف عنه ولا يجب ولورفع الامر الى القاضي ليؤديه يجوز ولو لأبأس به (ولو) قال لا تخربا ديوت أو يا فاجر أو يا فاسق فوهب أو يا مهودى أو يا مخنث لا يجب الحد ولكن يعزر يعني اذا قال اصالح أما اذا قال لفسق يا فاسق أو قال لاص يا لص لا يجب شئ واختيار التعزير الى القاضي من واحدة الى تسع وثلاثين وهذا عندنا ما هو في الفتاوى (وفي) شرح الطحاوي في كتاب الحدود التعزير على أربع مرات تعزير اشرف الاشرف كالعلماء والعلماء لويوة تعزير الاشرف كالأهانة وتعزير أوساط الناس وتعزير الخسائس وتعزير اشرف الاشرف الاعلام لا غير وهو أن يقول القاضي يا بني انك تقول كذا أو تفعل كذا وتعرز بالاشرف الاعلام والجرا الى باب القاضي وتعزير بالادباط وهم السوقة الاعلام والجرا الى باب القاضي والخسب وتعزير بالخسائس الاعلام والجرا الى باب القاضي والضرب والخسب به ذلك قال المصنف رحمه الله سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضي أو الوالي جاز ومن جهة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزير به باخذ المال ومما

يُحصل به هذا العبد إذا أساء الأدب فله ولي أن يعزروه ويؤدبه ولا يجاوز الحد به وكذا الأمر أنه قال الله تعالى وأضر بوهن أباح نهر يز النساء عند الحاجة اليه (الساحر) إذا ادعى أنه خالق ما يفعل إن لم يتب يقتل والساحرة تقتل بردها إن كانت تعنت بذلك وإن كانت المرندة لا تقتل ولكن الساحرة تقتل بالآثرو وهو ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى عماله أن اقتلوا الساحر والساحرة (رجل) يتخذ لعبة الناس ويفرق بين المروزر وجه بتلك اللعبة فهذا ساحر ويحكم بارتداده ويقتل هكذا كرم طاقاهو ويجعل على ما إذا كان يعنتدانه أترا (رجل) علم أن فلانا يعاطي عن المنأ كرهله أن يكتب إلى أبيه بذلك أن وقع في قلبه أن يأبى قدر على أن يغبر على ابنه يجعل له أن يكتب به إلى أبيه وإن لم يقع في قلبه أنه لا يقدر لا يكتب (وكذا) بين المروزر وجه وكذا بين السلطان والرمية اه هذا ما يسر الله (١٩١) نقله من الخلاصة والله الموفق

لسبيل الرشاد

(باب السرقة)

(ركنها) أخذ الشيء خفية
(ومحلمها) مال محرز ومملوك
وهو شرط (ونصابها) قدر
عشرة دراهم مضروبة
(وحكمها) القطع (فان)
سرق مكاف حراً وعبد قدر
النصاب محرراً بلا شبهة يمكن
كبيته أو صندوق أو
يحافظ كماله في الطريق
أو مسجد فله مال واقر
بم امرأة أو شهيد جلان
بان سألها الإمام كيف هي
أوما هي ومتى هي وأين هي
وكم هي ومن سرق وبيدها
قطاع (وان) تشارك جمع
فيها فاصاب كل قدر نصاب
قطاع وان أخذ به بعضهم
(وقطع) بالساج وبالآبنوس
والصندل والفصوص
الخضر والياقوت والزبرجد
والاناء والباب (ولا) يقطع
فيما وجد مباحاً دارنا
تكتسب وحشيش وتصب
وسمك وطير وزرنج ومغرة

فوهب أو رهن وسلم أو أجر أو باع لوفعل بالمبيع ما يدل على استيفاء الملك كوطء وقبلة ونظر إلى فرجها بشهوة كن فصحا البيع علم به المشتري أولاً والنظر إلى الفرج بلا شهوة لا يبعاله وكذا الوسم إلى المشتري ثم غصبه لم يكن ذلك فصحا للبيع ولا باطلا للتباعد وكذا الوباغ عنه بخيار يوم على أن يفعله أو يستخدمه جازان فعل ذلك لا يباع - خيار - ولو باع كرم ما على أن يأكل من ثمرة لم يجز البيع إذا غلغله والمائة لا يقابلها المئتان فلم يكن متلفاً جزاً من المبيع بخلاف الثمن باع داراً فيه ساكن بآخر وشرط الخيار للمشتري ورضي به الساكن فطلب المشتري الأجر من الساكن بطل خياره ولو شري داراً بخياره فندام على السكنى لا يطل خياره ولو ابتدأ السكنى بطل خياره

*(أبواب الخامس والاربعون في القضاء فيما يطل من العقود بالشرط وما لا يطل

وما يصح تعليقه وإضافته وما لا يصح)*

اعلم أن تعليق النكاح بشرط علم للعالم يجوز يكون تحقيقاً كقوله لا تخرز وكنى بتلك فقال قد زوجتها من فلان قبل - إذا كذب الخاطب فقال إن لم أكن زوجتها من فلان فقد زوجتها منك وقبلة - لا تخرز وظهر كذبه ينقض هذا إذا تعليق بشرط كائن تحقيقاً لا يرى أنه لو قال لا امرأته أنت طالق إن كانت السماء فوقنا والأرض تحتنا طالق للعالم وذ كر محمد أن تعليق البراءة بشرط كائن يصح حتى لو قال لا مدونه مال بمن بد قال بطلان دأده أم فقالا كرم دأده بفلان ارشده أن نوداه استجبت البراءة فوذ كرم لو قال لا تخرز إذا جاء غد بعت منك هذا بكذا لم يجز ولو قال بعتك بكذا إن رضى فلان جاز البيع والشرط جميعاً ولو قال بعتك منك بكذا إن شئت فقال قبلت ثم البيع وذ كر أن تعليق الأمهال بشرط كائن يصح إن لم يكن المال واجبا بسبب الغرض بأن قال كرم إن مال أزان منسبك ما ترازمان دادم مع التأجيل ولو قال لفته إذا جاء غد فقه - دأذنت لك في التجارة مع الاذن ولو قال إذا جاء غد - دأذنت طالق مع لا لو قال إذا جاء غد فقه - دأرجعتك واإقاضى لو قال لرجل قد جرت عليك إذا سفعت لم يكن - ككبحمير - ولو قال أسفبه قد دأذنت لك إذا صليت جاز ولو قال الخيران لم أفعل كذا فقد أبطلت خبري لا يطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب إن لم أرد البوم فقد أبطلت خياره ولم يرد البوم لم يطل خياره ولو لم يرد - لولكنه قال أبطلت خبري غدا أو قال أبطلت خبري إذا جاء غد بطل خياره وتعليق القول في البيع به - دأما أو جب الآخر هل يصح ذ كر أنه لو قال فروختم جون بها عن رسد ان دفع الثمن اليه في الجاس جاز البيع استحسننا ولو قال ان أدبت ثمن هذا فقد بعت منك مع البيع استحسننا ان دفع الثمن اليه وقبل هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح أنه لا يجوز ويصح تعليق الكفالة بشرط متعارف نحو إذا قدم أو أسحق زيد المبيع فأناضم وان كان شرطاً محضاً نحو وان

وفورة (ولا) بما يفسد سر بها كلب ولحمها كقه فطبة وغمر على شجر ويطبخ وزر علم يحصل لعدم الحرز (ولا) في أشربة مطربة وتوات لهو وصليب ذهب أفضة - قوشطر نج وزر ومصحف وصبي حر ولو حبلين ومعدود دفتر الحساب ولا في كلب وفهد وزيوت وتبن ومال عامة في بيت المال وماله فيه شركة ومثل - قه - حالاً أو مؤجلاً ولو يزدوم قطع فيه وهو يحاله لان تغير وسرق ثانياً قطع كغزل قطاع فيه ثم نجح فسرق ولا من سرق من ذي حرم محرم منه بخلاف مال في بيت غيره ومال مرضعة ولا من الزوج وهرس ولا من مال خاص له من سيده وعرسه وزوج سيده ولا من مكاتبه وبعضه ومغتم وحام وبيت اذن في دخوله أو سرق شيء أو لم يخرج من الدار أو دخل بيتاً أو ناول من هو خارج أو ثقب بيتاً أو دخل يده فيه وأخذ شيئاً أو طرصر خارجة من كم غيرة (اما) الا طرار وحل الرباط فان طر الرباط من خارج فلا قطع وان حل الرباط أو سرق أو حل جلا من طرار أو جلا قطع ان يظفاه به أو انام عليه أو شق الحبل فأنضمه شيئاً أو أدخل يده في صندوق غيره أو كره أو جيبه أو أخرج من مقصورته دار

فهي ماقصير إلى خارج أو سرق رب مقصورة من مقصورة أخرى فيها أو ألقى شيئا من حرز في النار بق ثم أخذوه وحمله على خار فساقه وأخرجه من الحرز وهذا ما يسر الله تعالى نفعه من صدور الشريعة * (فصل في جناية الهبة والجناية عليها) * (ضمن) الركب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلاها أو رأسها أو كدمت أي عضت بقدم أسنانها أو خبطت أي ضربت بيدها أو صدمت أي ضربت بنفسها شيئا (فلو) حدثت هذه الأشياء وهي تسير في ما يمكن بحرم الميراث ويلزمه الكفارة (ولو) حدثت في ملك غيره فلو كان سيرها باذنه كان ذلكمك والاضمن ما تناف مطافا الا ما نخت برجلها أو ذنبها سائرة فلا يمكنه الاحتراز عنهم مع سيرها أو عصب بمارنت أو بالت في الطريق سائرة (فلو) أو قفها (١٩٢) لغيره ضمن الأفي وضع اذن الامام بايقافها فيه (وان) أصابت يدها أو رجلاها حصاة أو نواة أو أنارت غبارا أو حراصة غير افقفا

دخل فلان الدار أو ان هبت الريح أو ان جاء المطر تصح الكفالة لا الشرط واجازته به قسه بالشرط لا تبطله الشروط الفاسدة كطلاق وعق وحوالة وكفالة وتبطل الشرط ولا يصح تعليق الاعتكاف ولا يلزمه ويصح تعليق تسليم الشفعة بان قال ان اشتريت أنت فقد سلمت الشفعة فلو اشترى غيره فهو على شفعته ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتبطل الاجارة ولا يجوز تعليق الكتابة بالشرط وتبطل بفاسده * (مسئلة) * جلة ما يصح اضافته الى زمان أربعة عشر اجارة وفسخها مزارعة ومعاملة ومضاربة ووكالة وكفالة وابصاء وصية وقضاء وامارة وطلاق وعق ورقف وما لا يصح اضافته عشرة يسع واجازته وفسخه وقسمة وشركة وهبة ونكاح ورجعة وصلح عن مال وبراءة دين انظر العدة * (مسئلة) * قال في العدة كفل بنفسه الى شهر على أنه يرى بعد الشهر فهو كما قال والتوكيل الى عشرة أيام هل ينتهي بضميه الاصح انه لا ينتهي والله أعلم

* (الباب السادس والاربعون في القضاء بانواع الضمانات الواجبة وكيفيةها

وتضمن الامين وبراءة الضمين) *

* (مسئلة) * أمره باخذ مال الغير ضمن الاخذ الا اصرأ الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لاضمن الا اصرأ قال في الذخيرة بضمن الا اصرأ لو كان ساعا مانا لولو كان غيره ذا أمر السلطان كاكراه اذ المأمور به لم عادة أنه يعاقبه لو لم يمتثل أمره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لا مأموره فتصح الدعوى على الضامن لا على غيره وذلك كرمح في السير الكبير أن مجرد أمر الامام ليس باكره ولو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمتثل أمره وفيه ومن الناس من جعل مجرد أمره كراه ولو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمتثل * (مسئلة) * قال الحنفى في هذا الحائط بابا ففعل وهو لغيره ضمن الحافر ورجع على أمره ولو قاله وترك القطة لي لم يرجع ولو كان الاصرأ كلفى الدار واستأجره على الحفر ورجع الحافر على أمره انظر المنتقى * (فرع) * الجاني لو أمر العوان بالاخذ ففيه نظرا باعتبار الظاهر ضمن الاخذ الجاني وباعتبار السعي ضمن الجاني فتأمل فيه عند الفتاوى هكذا أشار اليه في الفتاوى الصغرى وقال قاضيان الفتوى على أن الاخذ ضمن على كل حال ثم لو دفع المأخوذ الى أمره رجع عليه لا لو تلف عنده ولو أنفقه في حاجة الا اصرأ فهو كما هو بالانفاق من مال نفسه في حاجة الا اصرأ وقيل رجع لشرط الرجوع وقيل الاصح انه يرجع بشرطه أو لا قال في الحيط والمختار أن الجاني لا يضمن وأما الجاني لو أرى الاعوان بيت رب الملك ولم يامر به بشئ أو الشريك أرى العوان بيت شريكه حتى أخذ المال أو أخذ من بيته رهنا بالمال المطلوب لاجل ما يملكه وضاع الرهن فالجاني والشريك لم يضمن بالاشبهة اذ لم يوجد منه أمر ولا جمل ودفع

عينا أو فسد ثوبا بالاضمن السابق للادابة والقائد اكلا ركب في اضممان وعليه أي الركب الكفارة لانه مباشر وحكم المباشر أن لا يثبت ان كان القاتل مورثه بخلافهما أي السابق والقائد حيث لا كفارة عليه ما ورث ان لا يضمن متسببان والكفارة وحرمان الارث ايس من أحكام التسيب (ضمن) عاقلة كل جوفارس أو راجل دية الا آخر ان اصطدا وما تانا ولم يكونا من العجم وكان الاصطدام خطأ ولو عدا فنفقها أي الدية ولو عدا بين فيه مدر دمه ما ولو أحدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطأ ونفقها في العمد و يضمنها عاقلته (سائق) دابة سقط بعض أذانها على رجل فقات قاتلها وطئ بغير منه رجلا فقات

لومعه سائق في جانب الابل ضمة أو ما إذا لم يكن في جانب الابل بل بوسطها أو أخذ زمام واحد منها ضمن وحده (قتل) بغير رباطه العوان على قاتل يسير بلا علم قاتله رجلا ضمن عاقلة القاتل الذي يقر رجعا على عاقلة الرابطة فلو ربطها والقاتل واقف ضمة أي الدية عاقلة القاتل بلار جوع كذا اذا علم القاتل انتهى هذا ما يسر الله تعالى نفعه من الدرر والغرر وقد تقدم في فصل الضمانات ما يتعلق بالجنايات فليراجع والله الموفق لسبيل الرشاد (الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارعة والمساقاة) (كتاب الشرب) وفي فتاوى القاضي الامام الاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار ولم يرد به شركة الملك وانما أراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرز في الخياض والعيون والآبار والانهار فليسكل أحد أن يشرب منه ما يوسق دوابه وأن فيه انقطاع ذلك الماء ولا يسق بها أرض ولا زرع (وفي الاصل) المياه ثلاثة (الاول) في نهاية العموم كالانهار العظام كدجلة والفرات ويجوز وسقيون وهي ليست بعملوا كالأحد ولكل أحد

أن يستقي منها ويسقي دابته وأرضه ويشربه ويتوضأ به ولكل أحد نصب الطاحون والساقية والدالية واتخاذ المشرقة واتخاذ النهر إلى أرضه بشرط أن لا يضرب بالعمامة أن أضرب من ذلك فإن لم يضرب فـ ذلك لم يمنع وإن أضرب فـ ذلك واحد من أهل الدار مسلم أو ذمي أو امرأة أو مكاتب منه (الثاني) في نهاية الخصوص كماء الحب والكوز وليس لأحد أن ينتفع به إلا بإذن صاحبه (وفي) الفتاوى في كتب الصلاة لوصب ماء حب إنسان يقال له املاء فان اضطر إليه فغسل به فغسله ينتفع به به (الثالث) المتوسط وهو ماء الانهار والابواب الملوكة والحياض ولكل واحد أن يسقي دابته الا اذا كان له جمال وأبقرك كثيرة يخاف صاحب النهر فساد المسنة وتخريب النهر فينتذه منه هكذا في الفتاوى (وان) كان الحوض في دار رجل أو في بستانه فاستقي آخره (١٩٢) ليس لصاحب الدار أو البستان ان يأخذ ذلك منه الا ان

لصاحب الملك أن يمنع من الدخول في ملكه واصل واحد أن يقول لي حق في دارك فامان قوص لي اليه أو تمنكني من الدخول وهذا اذا كان له مستقي غير ذلك فان لم يكن فله أن يدخل داره بغير اذنه الكل في نسخة الامام السرخسي (وفي) فتاوى القاضي غير لقوم ول رجل أرض يجنبه ليس له شرب منه من هذا النهر كان لصاحب الارض الذي ليس له شرب منه أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقي أرضه منه أو شجرا أو زرعاً ولا ان ينصب دولاباً على هذا النهر لأرضه وان أراد ان يرفع الماء منه بالقرب والاواني ويسقي زرعاً أو شجرة اختلف المشايخ فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا هل النهر أن يمنعوه (وفي) شرح الشافعي لا يجوز زعيه وليس لأحد

العوان يمكن بطريقه وأما دفع السلطان فلا يمكن (مسئلة) * سعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلاً فلوسى بحق نحو ان كان يؤذيه ويجز من دفعه لاسعه أو فاه قال لا يمنع بالامر في مثله لا يضمن الساعي كذا في العدة قال فاضحان لوسى اليه بان افلان مالا كثيراً أو جده أو أصاب ميراثاً أو غنمه مال لفلان الغائب أو أنه يريد الفجور باهلى أو ضربنى أو ظلمنى فلو كان السلطان بمن يأخذ المال بهذه الاسباب ضمن لو كان كذا وكذا لو كان صادقا قال أنه غير مظلم ومجنب في ذلك الذخيرة لم يضمن المخدوم لوسى (فرع) * السعاية الموجبة للضمن ان ينسلكم بكذب يكون سبباً لاخذ المال منه ولا يكون قصده اقامة الحسبة كقولوا قال هند السلطان انه وجد مالا وقد وجد المال فهو ذابو يجب الضمان اذا الظاهر ان السلطان يأخذ منه المال بهذا السبب انظر الفتاوى الرشدية (مسئلة) * ادعى عليه سرقة وقدمه الى السلطان يطالب منه ضربه حتى يقر فضر به مرة أو مرتين فحبسه فخاف من التعذيب والضرب فهدى السطح لينقلب فسقط من السطح فمات وقد غرم في هذا الامر فظهرت السرقة على يد غيره فلا ورثة أخذ من يدى السرقة بدية ورثهم وبغرامة أداها الى السلطان انظر فتاوى ظهير الدين (فرع) * لو قال وجد كتر أولقة فظهر كذبه ضمن الا ان كان السلطان عادلاً لا يغرم بئله هذه السعايات أو قد يغرم وقد لا يغرم برئى الساعي ولو وقع في قلبه انه يحس الى امرأته أو أمته فرفع الى السلطان فغرمه فظهر كذبه لم يضمن الساعي عندهما ومن عند محمد وبه يقتضى لغلبة السعاية في زماننا من العدة (مسئلة) * أمر قنا بياق أو قال له اقتل نفسك ففعل ضمن قيمته ولو أمره بآلاف مال مولاة فأتاه لم يضمن الا تراه بامر به بياق وقتل صار غاصبا اذا استعمله في ذلك الفعل وأما بالامر بان لا يف مال مولاة لم يصرف غاصباً بالماله وانما صار غاصباً عنه وهو لم يهلك وانما المتلف مال المولى بفعله من فتاوى رشيد الدين (مسئلة) * قال في المغرر استعمال فن الغير كغصبه فيضمن لو هلك من ذلك العمل ولو أودع قنابضه المودع في حاجته صار غاصباً وان بينهما من استخدمه أحدهما بغية الا تحرفات في خدمته لم يضمن وفي الدابة ضمن وفي نوادره شام ضمن القن أيضاً (فرع) * قال في الفينة راد الا أن يستعمله في حاجته في الطريق ثم أبق منه يضمن (مسئلة) * قال في فوائد صاحب المحيط قال انى حر فاستعملنى فاستعمله وهلك ثم ظهر انه فن ضمن علم أو لا وهذا لو استعمله في عمل نفسه أمالوا استعمله في عمل غيره لم يضمن اذا لا يصير به غاصباً كقوله لقن غيره ارتقى الشجرة وانثر الثمر لئلا كاه أنت فسقط لم يضمن الا تراه ولو قال لئلا كاه أنت وأنا أفتى فاضحان انه ينبغي أن يضمن قيمته كله لو استعمله كله في منفعة كذا على حاشية بعض كتب الذخيرة وفيها فن رجل كوز ماء لينقله الى بيت مولاة باذنه فدفع اليه رجل كوزه ليعمل ماءه من الحوض فهلك في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف قيمته ثم مرة ثانية قال يضمن كل قيمته اذ فعله

(٢٥ - معين الحكم) نصب الطاحونة ولا غيرها الى الانهار المشتركة لاقوام مخصوصين وليس للسلطان أن يأذن لهم بذلك وان اذن لم يعتبر اذنه (نهر) بين قوم عليه ارضون لم يعرف كيف كان أصله اختلفوا فيه يقسم بينهم على قدر اراضيهم فان كان الاعلى لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك الا ارضاً تخرب والمختار انه اذا لم يمكنه سقى أرضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي حتى يأمرهم بالمهاياة فان اصطحو اعلی ان يسكر كل شارب يوماً جاز وليس لأحد ان يكرى منه نهر الا ارضاً تخرب وكذا نصب الرعى الا ان يكون موضع الرعى في أرضه ولا يضرب بالنهر ولا بالماء (ومن) كان له شرب في أرضه في أسفل النهر ففحق ذلك في اعلاه فليس له ذلك (ومن) جعل بابداره في أعلى حائطه ذلك كذا في مختصر عصام وقسمه شرح الطحاوى (وفي) كتاب الشرب للامام خواهرزاده لو أراد أن يجعل شربه أسفل أو أعلى له ذلك وهو كذا في نسخة الامام السرخسي (وذكر) (الصدر الشهيد في كتاب المحيط) لو أراد أن يسوق شربه الى أرض أخرى

لم يكن لها ثمر فبما مضى لم يجز (وهذا) صك طريق بين قوم أو أداد أحدهم ان يفتح فيه طريقا للمعور أو أخرى لم يجز الشكل في الأصل (وفي العيون) ثمر مشترك بين قوم أو قول رجل في السقي منه إلا رجلا فانه لم يأذن له ليس له ان يسقي حتى يأذنوا كاهم كذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله (وفي) مزارعة النوازل عن محمد بن مقاتل في رجل سرق ماء فساقه إلى أرضه أو كرمه فانه يطيب له ما خرج وهو بمنزلة رجل غصب شعيبرا أو تيناوس من دابته فعليه قيمة العلف وما زاد في الدابة فهو طيب له (قال) رحمه الله فعلى قياس هذا لو سرق أو راق التوت وأعطى دود الصلوق فالأبريسم يطيب له وعليه قيمة الأوراق * (فصل في مسائل الماء) * في فتاوى القاضي الامام رجل أراد سقي أرضه أو زرعها من مجرى له فحاصر رجل ومنعه (١٩٤) الماء ففسد زرعها قالوا لئن اثنى عليه كمال منع الراعي حتى ضاعت الموائس (رجل) له توبة ماء في يوم معين من

الاسبوع فحاصر رجل وسقى أرضه في توبته سكر الشيخ الامام على البردوي ان غاصب الماء يكون ضامنا (وفي) منقرقات الفقيه أبي جعفر رجل سقى أرضه فتعدى الماء إلى أرض جاره ان أخرى الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره يضمن وقد تقدم مثل هذا في الضمانات والله أعلم * (نوع في الارض الموات)

(وفي الأصل) من أحببنا أرضا ميتة بأذن السلطان ملكها وبدون الاذن لا وعندهما ملكها بدون اذن السلطان (والارض) الميتة كل أرض من أراضي السواد والجبال لا يبلغها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وأراضي بخارا ليست بجزاير لانها دخلت في القسمة ونصرف إلى أقصى مالها أو بائع في الاسلام أو إلى وريثه لو لم يورثه فحينئذ لا تصرف للقاضي

نسخ فصل المولى فصار غاصبا كل القن * (فرع) * قال في التجريد استخدم قن غيره بلا أمره أو فادد ابنته أو ساقها أو حلها شيئا أو زكها ضمن هلاك في تلك الخدمة أو غيرها قال في النخبة لو زكها ضمن ساقها أولا في ظاهر الرواية وروى انما ضمن لو ساقها

* (فصل في النسب والدلالة) * قال في الفتاوى لو تعلق برجل وخاصة فشق من المتعلق به شيء فضاع ضمن المتعلق هدم بيت نفسه فانه يضمن بيت جاره لم يضمن اذ لم يتعد * (مسئلة) * لو ضرب رجلا ففسق المضروب مغشيا عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن ماله وما عليه من مال وثيابه اذ ضاعت وفيه ضربه فاعفى الرواية * (مسئلة) * قال في القنية ضربه فسقط ومات ضمن ماله وثيابه اذ ضاعت وفيه ضربه فاعفى عايشه ولم يمكنه البراح فاخذ ثوبه لا يضمن وفيه خرق احدى المراتين اذن الاخرى في المشاجرة فسقط القرط فضاع لم يضمن * (فرع) * قال أبو بكر الرازي ألقاه في حوض أو نهر ومعه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند القائه ضمن لانه يبعثه لئلا يسقط وقت خروجه عن الماء لانه يبعثه لئلا يسقط * (مسئلة) * قال في الفتاوى خرق صلب غيره ضمن قيمته مكتوبا وكذا دفن الحساب هذه الجملة في خزانة القنعة وفي فوائد ظهير الدين قال له اسلك هذه الطريق فانه آمن فسلك فأخذ الصلوص لا يضمن ولو قال لو نحو فوان أخذ مالك فأناضامن والمسئلة بحالها ضمن فصار الأصل أن المغرور قضاء ولو قال الطعان لبرار اجعل البري القللو ففعله فيه فذهب من الثقب إلى الماء والطعان كان عالما به يضمن اذ غر في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة قال في المحيط ما ذكر في الجواب في قوله فان أخذ مالك فأناضامن مخالف لما ذكره القدوري فقد ذكر أن من قال لغيره من غصبك من الناس أو من يابعت من الناس فأناضامن لذلك فهو باطل * (مسئلة) * دفع ثوبه إلى دلال ليبيعه فساو به رب الخافوت بضمن مع ائمه وقال أحضر بثلث لا عليه الثمن فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الخافوت ورب الخافوت يقول أنت أخذته وهو يقول ما أخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع عينه لانه أمين وأما رب الخافوت فلو اتفقا على أنه أخذ بثلث لا عليه الثمن بضمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بمجرد دعواه بضمن قيمته ولو لم يتفقا على غن لم يضمن اذ المقبوض على رسوم الشراء انما يضمن لو اتفقا على غن من كتاب الدعوى والبيئات لصاحب المحيط * (مسئلة) * لو عرض له الدلال على رب دكان وتركه عند نفسه فذهب لم يضمن الدلال في الصحيح لانه أمر لا بد منه في البيع قاله في بعض الفتاوى * (فرع) * قال وكيل المبيع بعتقه من رجل لا يعرفه وسلمته ولم أقدر عايشه ضمن وهذا بخلاف مسئلة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال له ادفعها إلى من يصلحها فندفعها ولا يهـ لم إلى من دفع لم يضمن كن وضع الوديعة في بيته ونسيها وقد هلكت لم يضمن من فتاوى ظهير الدين * (فرع) *

(وقال) رحمه الله هكذا قال الامام ظهير الدين المرغيناني (وتفسير) الاحياء ان يبنى عليها أو يغرس أو يكرها أو يسقيها وكله وهكذا في مزارعة النوازل هذا ما يصر الله تعالى من الخلاصة * (فصل في المزارعة) * (قال) في الأصل اذا دفع المزارع الأرض إلى آخر مزارعة فامارعة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا المعاملة والخارج لصاحب الأرض ان كان البذر منه وللعامل ان كان البذر منه وان كان من رب الأرض فعليه أجر مثل عمل العامل ويجب أجر المثل في عمل العامل يجب أجر مثل الأرض في المزارعة الفاسدة ويجب أجر مثل البقر (والمراد) من قوله يجب أجر مثل الأرض والبقر يعني يجب أجر مثل الأرض مكروبة أما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة أجر المثل يجب بالغام بالغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يراد على المشرط (والمزارعة) جائزة على قولهما والفتوى على قولهما (ثم) ان أباح حنيفة انما فرغ المسائل على قول من جوز المزارعة أنه لم يمان الناس لا يأخذون بقوله (ثم) لازمة شرطا وركن وحكم وصفة (أما) زكها فالإيجاب والقبول

(وأما) شرائطها فمن جهة ذلك كون الأرض مخصصة للزراعة وتكون رب الأرض والعامل من أهل العقد وبيان المدة سنة أو سنتين شرط في الزراعة وفي المعاملة تجوز من غير بيان المدة استحسانا وتقع على أول ثمرة تنخرج في تلك السنة (وفي النوازل) عن محمد بن سلمة المزارعة من غير بيان المدة جائزة أيضا وتقع على سنة واحدة بمعنى على زرع واحد وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وقال إنما شرط أهل الكوفة بيان الوقت لأن وقت المزارعة عندهم متفاوت وأبداؤها وانتهائها مجهول ووقت المعاملة معلوم فاجاز والمعاملة وتقع على أول سنة ولم يجيزوا المزارعة أماني بلادنا فوقت المزارعة معلوم فيجوز وإن لم يوقت للمعاملة ولو دفع أرضه مزارعة خمسة سنة فهي فاسدة (ومن) شرائطها التخلية حتى لو شرط في العقد ما يعتذر به التخلية مثل عمل رب الأرض تفقد المزارعة (ومن) شرائطها بيان ما يزرع (١٩٥) في الأرض قياسا وفي الاستحسان

ليس بشرط (ومن) شرائطها بيان من عليه البذر (وعن) بعض أئمة بلخ أن كان بينهم عرف ظاهر أن البذر يكون على أحدهما بعينه لا بشرط بيان من عليه البذر (ومن) شرائطها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة بينهما في الخارج بأن يقول بالنصف أو الثلث أو الربع أو ما أشبه ذلك فإن بينا نصيب أحدهما ينظر فإن بينا نصيب من لا بذر من جهته

جازت المزارعة قياسا واستحسانا

وان بينا نصيب من كان البذر من جهته جازت المزارعة استحسانا (ومن) الشرائط في المعاملة أن يكون العقد واقعاً على ما هو في حد النعوت بحيث يزيد في نفسه بسبب عمل العامل حتى لو وقع العقد المعاملة على ما يشاءه مظهره وصار بحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل

وكله يبيع فيه وهو في المصروف يخرج منه من المصروف ما به ضمن استحسانا ولم يجز بيعه على الأمر لتقييد الوكالة بالمهر مخالف بالخارج منه ضمن ووكيل البيع لو خالف بان استعماله أو دفع الثوب إلى قصاصه ليقتصر مدعى صار ضمانا فلعود إلى الوفاق بغير المودع والوكالة باقية في بيعه وأصل المسئلة في كتاب شرح الحليل * (مسئلة) * قال في المدة دفع نصفه إلى خفاف أيضا، وتركه في دكانه لا يفسد برئ لو كان في الدكان حافوا في السوق حارس والأضمن قال في التذخيرة كان ظهير الدين المرغيناني يفتي بالبراءة ما قاقبل يعتبر العرف لو كان العرف أن يتركوا الأشياء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ بغير الأول كان العرف بخلافه * (مسئلة) * سوق قام من دكانه إلى صالونه وفيه الودائع لم يضمن لأنه غير مضيق أذ جبراته يحفظونه ليس هذا الوداع المودع إلى غيره ليعال ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يبيع من فتاوى ظهير الدين * (مسئلة) * مات المودع بمجهلا ضمن يعني إذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما إذا عرفها الوارث والمودع يعلم أنه يعرف فمات لم يضمن فلو قال الوارث أنا علمتها أو أنكر الطالب لو فسرهما بان قال كانت كذا وكذا وقد هلك صدق أكونها عنده كذا في المدة وفي التذخيرة قال ربه امتل بحجها وقال وورثة المودع كانت فائمة ومعرفة ثم هلك بعد موته صدق ربه وهو الصحيح إذ الوديعة صارت ديناً في الظاهر في التركة فلا تصدق الورثة ولو قال وورثته ردها في حياته أو ماتت في حياته لم يصدق بلائينة كونه بمجهلا فتقرر الضمان ولو برهنوا أن المودع قال في حياته رددتها يقبل إذا ثبت ببينة كتابت بيمين

* (فصل) * الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر والمستأجر يؤجر بربار والعارية تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية أذ يصح إعلانها وهي أقوى من الأيداع الفرد أذهب الأمر بالحفظ بلا انتفاع فيصح الإذن بالطريق الأولى وقبل لا لأنها أمانة وأيسر للائمين أن يسلم الأمانة إلى من لا يدخل حرزه وإنما جاز أعاره لأن المعبر والمؤجر لا طلاق الإذن بالانتفاع ومثل هذا الإذن معدوم في الأيداع فهو باق على أصل الجبر فليس له الأيداع فإن قبل إذا عار فقد أودع قلنا الأيداع فيه معنى لا تصدى والأصل أنه قد ثبت تبعاً ما ثبت فصد أو ثبت فضمي تماماً يطل تصرحاً لأبى أن يبيع حل الأمانة مع تبعاً لا وحده وله نظائر كثيرة في الفقه

* (فصل) * في إعاره الدواب وما يتعلق بها * قال في التذخيرة استعارة دابة أو استأجرها ليشبع جنازة فلما نزل أصلا الجنازة دفعها إلى رجل ليصلي وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى قال في الفتاوى الظهيرية نزل عن الدابة في الصحراء أو أسكنها فأنفقت لم يضمن دل هذا أن المعتبر أن لا يبيعها عن بصره * (مسئلة) * قال في فتاوى الفضلي عن محمد دفعها إلى رجل ليصلي ضمن لو شرط ركوب نفسه والأفلا قال

لا تصح المعاملة (وأما) بيان حكمها فنقول حكمها ثبوت المالك في منفعة الأرض إذا كان البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج (وأما) بيان صفة المعاملة والمزارعة فنقول المعاملة لازمة من الجانبين ولو أراد أحدهما السفر ليس له الفسخ إلا بعد زرع المزارعة لازمة من قبل من لا بذر منه حتى لا يملك الفسخ إلا بعد زرع لكن غير لازمة من قبل من له البذر قبل القاء البذر في الأرض حتى يملك الفسخ من غير عذر لأن فيه اتلاف ماله وهو البذر والإنسان لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فإنه ليس له الوفاء بما يؤدي إلى تلف المال على أحدهما فيلزمه المضي فيها إلا بعد زرع (والعذر) أن يمرض العامل أو يلحق صاحب التخليل دين فيضطر إلى بيعه لأن فيه ضرراً ظاهراً أو ما ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبه ما يلحق البذر في الأرض تصير لازمة من الجانبين (قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة على سبعة) أو جه (أحدها) أن تكون الأرض من أحدهما والبقر والعمل والبذر من الآخر وهذا العمل جائز وصاحب البذر مستأجر للأرض (الثاني) أن يكون العمل من أحدهما

اليك هذه الارض فزرعها
ببذرك وأدفع اليك ما فيها
من الخيل معاملة جازة طلقا
(وفي النوازل) رجل له
أرض أراد أن يأخذ بذرا
من رجل - حتى يزرعها و يكون
ذلك بينهم - ما فالحية له أن
يشترى نصف البذور يقيه
و يسبرئه البائع من الثمن
ثم يقوله أزرعها على ان
الخارج بيننا نصفان فما
خرج فهو بينهم لان البذر
منهما (وفي النوازل) أيضا
رجل دفع الى رجل أرضا
مراوعة سنة فزرعها فرفع
ثمرتها ثم زرع السنة الثانية
بغير إذن رب الارض فثبت
الزرع أولم يثبت فبلغ ذلك
رب الارض فلم يح - زان
كانت العادة بين أهل تلك
القرية انهم - م يزرعون
المرة بعد الاخرى بغير
مراوعة جديدة فذلك جاز
(وفي فتاوى النسفي) رجل
زرع أرض الغير بغير أمره
فنظر الى العرف ان كانت

السكوت رضا في مسائل منها سكوت البكر عنه واستثمار الولي قبل التزويج وبعضه هذا لوزوجها الولي حتى
لوزوج الجسد مع قيام الابلا يكون سكوت نهار رضا ومنها سكوتها عنه في قبض مهرها والقبض المهر أو هو أو من

Digitized by Google

الكبير على العامل الآن يبعد أو يكون في موضع ثم ظلمة ينعون الماء فيستذبكون على رب الأرض قال هكذا أنفى الشيخ الامام ظهير الدين (وحفظ) الزرع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك عليها (وان) شرط الحفظ على المزارع بعد الادراك أو شرط مؤنة الماء على المزارع ينبغي أن لا تصد المزارعة (واذا) أدرك الباذنجان والبطيخ فالج والانتقاط عليها (واذا) صار الزرع قصيلا فإدراكه يفصله وبيعها كذلك فالفصل علم - ما والله سبحانه وتعالى أعلم - (فصل فيما يكون عندنا في بيع المزارعة) * (وفي الأصل) السفر والمرض مذكور من قبل المزارع (ولو) كان المزارع سارقا يخاف على الزرع والثمر منه فهذا مذكور (ولو) أراد صاحب الأرض البيع بعد الدين والبذر من المزارع ان عمل المزارع في الأرض من الكراب وتسوية المساقاة واشباه ذلك الا أنه لم يزرعها (١٩٧) فاصحاب الأرض أن يبيعها ولا شيء للعامل على رب الأرض وان كان المزارع قد زرع الأرض ونبت الزرع فليس لرب الأرض أن يبيعها حتى يستخصم - دال الزرع فلو حبسه القاضي بالدين خلى سبيله (ولو) زرع المزارع ولم ينبت الزرع حتى لحق رب الأرض دين فادح اختلاف المشايخ في جواز البيع (وفي) مزارعة النوازل رجل دفع لرجل أرضه مزارعة فزرع الأرض ثم ان رب الأرض باع الأرض مزروعة فلا يخلو اما أن يكون باعها برضا المزارع أو بغير رضاه ولما أن يكون البذر من جهة رب الأرض أو من جهة العامل (فان) باعها برضا ولم يكن نبت الزرع والبذر من قبل رب الأرض فلا شيء للمزارع عن الثمر لانه انما ثبت له الحق بعد فيه (وان) كان البذر من

زوجه ففسكت يكون اذا قبضه الا أن يقول لا قبضه فاذا لم يجز القبض عليها ولا يسبر الزوج ومنها سكوت الصبية اذا بلغت بكرة يكون رضوا يبطل خيار بلوغها الا لو بلغت ثيدا منها قبض هبة وصداقة بحضرة المالك وهو ساكت كان اذا قبضه ومنها ابراءه بكونه فسكت يبرأ ولو رد برتد فهو منها الاقرار يصح ولو سكنت المقر له ويرتد فهو منها الوكالة وكما بشئ فسكت الوكيل وبأنه مضمون يرتد برده فلو كان يبيع منه فلم يقبل ولم يدفعه يازر يكون قبولا وكذا الوأصى الى رجل فسكت في حياته فلم مات باع الوصى بعض التركة أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية ومنها أسرق المسلم فوقع في الغنيمة وقسمه ومولا حاضر فسكت بطل حقه ومنها كان المشتري مخيرا ف رأى القن يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبائع لا يبطل خياره ومنها للبائع حبس المبيع لانه لو قبضه المشتري ورآه البائع فسكت كان اذا قبضه البصم والفاقد فيه سواء في رواية وهو رضا قبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية ومنها علم الشبهع بالبيع وسكت بطالت شفيعته ومنها رأى قنه يبيع ويشترى وسكت كان مأذونا في التجارة لا في بيع تلك العين وهل بحث به في هبة لو حلف لا يأذنه فيها بحث في ظاهر الرواية لا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله ومنها باع القن وهو حاضر علمه وسكت وفي رواية فانقاد للبيع والتسليم ثم قال الخليل لا يقبل قوله وفي نوادر ابن جماعة وسكت وهو يقبل فهو اقرار برقه وكذا الورثة أو دفعه بحنابة وهو ساكت بخلافه ولو أجزأه أو عرضه للبيع أو زوجه أو سواه فسكوته هنا ليس باقرار برقه ومنها السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضا بالعيب حتى لو قال رجل لا تخره هذا العبد - يجب فسمعه أو قدم مع ذلك على شرائه فهو رضا بالعيب لو كان الخبر عدلا لا لو كان فاسقا عند أبي حنيفة وعندهما هو رضا ولو كان فاسقا فقاموا منها باع عقارا وامرأته أو ولده أو بعض آثاره حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضر وقت البيع أفتى مشايخهم قن أنه لا يسمع وجعل سكوته في هذه الحالة كاقراءه دلالة قطعا لا طماعا - الفاسد فهو أفتى مشايخهم بخاروا انه يسمع فيظن المفتي في ذلك فلو كان في رواية انه لا يسمع لا شتم الماردي بحيلة وتليس وأفتى به كان حسنا من الباب التزوير * (مسئلة) * قال في الذخيرة الحاضرة عند البيوع لو بعته البائع الى المشتري وتقاضاه الثمن لا تسمع دعواه الملك لنفسه بعده لانه يبيع بخير البيوع تقاضيه كذا في الفصل التاسع من فصول الاستروتنى وفي شرح السكرت أي غيره يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زملها وهو ساكت - سقط دعواه * (الباب الثاني والاربعون في القضاء بما يمنع عنه وفيما لا يمنع وفيما يعمل فله وفيما لا يعمل) *

أوردان حديث ظلمة في طريق العامة وهي لا تضر بالعامه قال الصحيح من مذهب أبي حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والمخرج قال محمد رحمه الله له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاله ما ولو ضرر ولكل

قبل المزارع نابتا فان أجاز المزارع جاز ونصيب المزارع فيه قائم (وان) كان ذلك بغير رضا فللمزارع أن يبطل البيع (وكذلك) لو دفع الكرم معاملة ثم باعها ان لم يكن خرج منه شيء فلا شيء للعامل لانه ليس له فيه حق فان خرج وأجزأه جاز ونصيبه فيه قائم وان كان بغير رضاه فله أن يبطل البيع (واذا) مات رب الأرض بعد ما نبت الزرع قبل أن يستخصم والبذور من المزارع يبقى المقدر الى أن يستخصم الزرع استخصما ولا يجب شيء من الاجر على المزارع (هذا) اذا قال للمزارع ان لا أقطع الزرع فان قال ثما أقطع الزرع فانه لا يبقى عقد المزارعة وان اختار المزارع القلع فلو رنة رب الأرض خبارات ثلاث ان شاؤا قلعوا الزرع والمقسطوع بينهم وان شاؤا أن يلقوا الى الزرع باعرا القاضي حتى يرجعوا الى المزارع بجميع النفقة وان شاؤا فزروا المزارع من الزرع والمزروع لهم (وان) مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الأرض بان كرب الأرض وحطرا لانها راتقت المزارعة ولا يفرم ورتق رب الأرض للمزارع عشا (ولو) مات بعد الزراعة قبل النبات اختلف المشايخ فيه (ولو) لم يمت

لكن المزارع آخر الزاوية حتى انقضت السنة والزرع يقل فأردب الأرض أن يقلع الزرع وأبى المزارع فليس لأرب الأرض أن يقلع الزرع وتثبت بينهم الجارة في نصف السنة كما جنى يستخصه والعامل عليها نصفان حتى يستخصه وهذا المزارع القاع فان أراد القلع فلب الأرض خيرات ثلاث على ما ذكرنا (واذا) أنفق بعد انتهاء الزرع بأمر القاضي وجع على المزارع نصف النفقة (ولو) انقضت مدة المعاملة والتمهر لم يدرك وأبى العامل الغرم بتركه بغير اجارة في يده (إذا) هرب المزارع في وسط السنة والزرع يقل فانفق عليه هرب الأرض حتى استخصه ورجع على العامل بما أنفق بالغام بلخ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع ميمنه على عمله وان مات المزارع والزرع يقل فقالت ورثة المزارع (١٩٨) نحن نعملها على حالها حتى نستخصه فان ذلك لهم ولو قالوا نطلع الزرع ولانهم حمل لا يجبرون على العمل

(فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة)

(وفي الاصل) اذا كان البذر من المزارع له أن يدفع الى آخر مزارعة وان لم يأذن له رب الأرض أصلا فودفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخره على أن يعمل ببذره والشرط في المزارعة الاولى أيضا النصف فالخارج بين رب الارب الأرض والمزارع الثاني نصفان ولائى للمزارع الاول (الكل) في الاصل هذا ما يبره الله نقله من الخلاصة والله الموفق

(كتاب المساقاة)

المساقاة هي في الاصل دفع الشجر الى من يصلحه ويجزئه من ثمره وهي كالزراعة كما وخلافا وشروطا فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الهوى على صحته وفي انها باطله عند أبي حنيفة ترجحه الله خلافا لما وفي ان شر وطها وكشر وطها وفي كل شرط يمكن وجوده في المساقاة

منه ما حق المنع والطرح والدفع واحدا منها في سكة غير نافذة لم يجز بلا اذن أهلها ضرر وألا ذكر العماوى ان احدا منها على طريق العامة يباح قبل ان يخاصه أحدا لانه ولا الانتفاع ويأثم بتركها قال أبو يوسف ومحمد يباح له الانتفاع ولم يضرهم *(مسئلة)* قال في المتنق انى أمتع من بناء كنيف أو طلة على طريق العامة فلا يبنى يقع لوضرو الا لا وقال محمد لو أخرج كنيفا ولم يدخله في داره ولم يضر تركه ولو أدخله فيها يمنع عنه والبيضة على من يدعى انه من الطريق وقال محمد له طلة في غير نافذة ليس لأهلها هدمها ولو يعلم كيف كان أمرها ولو علم انه بناها على السكة هدمت ولو كانت نافذة في الوجهين قال أبو يوسف يهدم ولو يضر واللاثم الاصل ان ما على طريق العامة لم يعرف حاله يجعل حديثا فلا مام رفعه وما في غير النافذة لم يعلم حاله يجعل قديما فلا يرفع *(مسئلة)* قال في الاصل غاب أحد شريكي الدار فأراد الحاضر ان يسكنها رجلا أو بزجرها لا ينبغي ان يطول ذلك ديانة اذ التصرف في ملك الغير حرام فحاله الى ولا مالك ولا يمنع من مقضاه اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما في يده ولم ينارعه أحد فلا يأخذ الاجر برذ على شريكه نصيبه ولو قدر والا تصرف به لم يمكن الخبث فيه بحق شريكه فكان كغاصب آخر يتصدق بالاجراء برده على المالك وامتناعه فيطيب له اذا لا خبث فيه هذا لو أسكن غيره امالو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا له ذلك استخدا انما اذله ان يسكنها باذن شريكه حال حضوره اذ يتبعه فله عليه الاستئذان في كل مرة هذا أمر المورق فيما بين الناس فكان له أن يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذنه فكذلك حال غيبته *(مسئلة)* قال في القنية دار بينهما غير مقسومة غاب أحدهما وسع الحاضر ان يسكن به ورحمته فيسكن الدار كلها وكذا خادم بينهما غاب أحدهما فالحاضر ان يستخذه بحصة وفي الدابة لا يركبها الحاضر لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فيتضرر الغائب بركوبه الاجم ما قال في النوازل عن محمد للحاضر ان يسكن كل الدار لو خاف خرابها ولم يسكنها وعن أبي حنيفة ليس للحاضر في الأرض ان يزرع به ودر نصيبه وفي الدار ان يسكنها قال في الخبر يدان له ذلك في الوجهين والاصل ان الدار المشتركة في حق السكنى وتوابعه جعل الملك اسكن من الشريكين على السكال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل منهما من دخوله وقعوده ووضع أمتعه فيه محال عليهما ما نفع ملكهما وهو لم يجز فصار الحاضر ساكن في ملك نفسه فكيف يلزمه الاجر *(خرع)* قال في النوازل اتخذ داره حظيرة غنم في سكة غير نافذة ويتأذى جيرانه بين السرقين ولا يأمنون على الرعاة ليس لهم في الحكم منعه *(مسئلة)* قال في النخيرة أراد ان يبنى في داره تنورا للخبز الدائم أو رحي للطحن أو مدقة للقصاير يمنع منه لضرر جيرانه ضرر اقل حشا وعن أبي يوسف لو اتخذ داره حماما ويتأذى الجيران من دخانها فله منعه الا أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران وعن بعضهم اذا

كاهلية العائد من وبيان نصيب العامل والتخلى بين الأشجار والعامل والشركة في الخارج فلما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة استغنى وعند الشافعي المساقاة جارة والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المصاربة والمساقاة أشبه بها لان الشركة في الربح فقط وفي المزارعة لا تجوز الشراكة في مجرد الربح وهو ما زاد على البذر الا المدة قائم انصح بلا ذكرها استخدا انافان لادراك الثمر وقتا معلوما ويقع على أول ثمره تخرج وادراك بذر الرطبة كادراك ٣ الثمر الرطبة بالفارسية سبست فانه اذن دفع الرطبة مساقاة ولا يشترط بيان المدة فتجد الى ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر (أقول) الغالب ان البذر فيه ما غير مودع في كل سنة مرات أو أكثر وان أريد البذر وتخصه مرة تترك مرة ثانية الى ان يدرك البذر فيجب الا يوجدا البذر ينبغي أن تقع على السنة الاولى وذ كرمه لا يخرج الثمر فيها يفسدها وذ كرمه قد تبلغ فيها وقد لا تبلغ نصح فلخرج في وقت مسمى فعلى الشرط والا فللعامل أجر المثل أى يعمل الى ادراك الثمرة

(ونصح) في الكرم والشجر والرطب واصول الباذنجان والنخل ان كان فيه غير الامدركا كالزراعة هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا تصح
 الا في الكرم والنخل وانما تصح فيه ما يحدث خبير وفي غيره ما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكره الحاجة الناس (ثم) اذا صح
 تصح وان كان الثمر على الشجر الا ان يكون الثمر مدر كالانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعده كالزراعة تصح اذا كان الزرع قد لا ولا
 تصح اذا استحصل لكن اجاره الارض لا تصح الا ان تكون خالية عن زرع المالك (فان) مات أحدهما أو مئت مدته والثمر في يقوم العامل
 عليه أو وارثه وان كره الدافع أو ورثته أي ان مات العامل والثمر في يقوم ورثة العامل عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان
 وان كره ورثة الدافع استخسنا ادفعنا للضرورة ولا تفسخ الا بعدد وكون العامل مريض لا يقدر (١٩٩) على العمل أو سارقا يخاف على سعة

أو غيره منه عذر ولو دفع فضاء
 مدة معلومة للغرس ويكون
 الشجر والارض بينهما
 لا يصح لاشتراط الشركة
 فيما هو حاصل قبل الشركة
 والثمر والغرس لرب
 الارض ولا تصرفه
 غرسه وأجر عمله لانه في
 معنى قفـ ير الطعان لانه
 استتجار ببعض ما يخرج
 من عمله وهو نه ف البستان
 وانما لا يكون الغراس
 لصاحبه لانه غرس برضاه
 ورضى صاحب الارض
 فصار له بالارض (وحيلة)
 الجواران يبيع نصف
 الغراس بنصف الارض
 ويستأجر صاحب الارض
 العامل ثلاث سنين مثلا
 بشئ قابل لعمل في نصيبه
 هذا ما يبر الله نقله من
 صدر الشريعة والله سبحانه
 ونعالى أعلم

(الفصل الخامس
 والعشرون في الحيوان وما
 يتعلق به) * (جدار) بين

استفتى عن بناء تنور في ملكه للخبز في وسط البراز من تارة كان يفتى بان له ذلك وتارة يفتى بانه ليس له ذلك
 * (مسئلة) * قال في النوازل اراد ان يتخذ حواصلي بيته ويضر ذلك بجاره ضررا يائنا بان علم ان دوران
 الرحي أو رعيه يوهن بناء جاري يمنع عنه فالجاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص
 ملكه لا يمنع منه ولو أضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا يائنا وقبل بالنوع به أخذ
 كثير من مشايخنا وعليه الفتوى * (فرع) * داران متلاقيتان جعل رب احداهما في داره اصطبل وكان
 في القديم مسكنا وفيه ضرر برب الاخرى قال أبو القاسم اصطبل ولو كان وجه الدواب الى الجار لا يمنع ولو
 كانت حوافرها اليه يمنع ثم لو خربت الدواب في الاصطبل جدار الجار بجوارها قبل لا يضمن رب الدواب اذ لم
 يباشر الا لا ينتقل فصل الدواب اليه لانه جوار فلو ضمن انما يضمن باذخال الدواب في الاصطبل من حيث
 التسبب الى الخرب الا انه لم يتغذى في هذا التسبب اذا ادخلها في ملكه فالتسبب انما هو جب الضمان عند
 التعدي والله أعلم

(فصل في الاشجار المتدلية الاغصان الى ملك الغير) * قال في فتاوى أبي الليث باع ضيعة ولله ائع اشجار
 في ضيعة أخرى يجنب هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فلم يشتري أن يأخذها بتفريغ المبيعة من
 الاغصان المتدلية فيها وكذا الورع في جانبها ضيعة كذلك لانه كورث وله تفريغ ضيعة من تلك الاغصان
 فكذا وارثه * (فرع) * قال في الخبر يدقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين اغصانها متدلية الى نصيب
 الاخر يجزى صاحبها على قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح يخرج شعب
 نخلة الى جاره فلجأه بقطعها لتفريغ حوائجهم قالوا هذا على وجهين فلو أمكن تفريغه بشد الشعب على النخلة
 أو تفريغه بشد بعضها فله ان يأخذ ويبال النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشده وأما ما لا يمكن تفريغه
 الا بقطعها فلاولى ان يستأذن ربه في قطع بنفسه أو يأذن له به ولو أبى يرفع الى القاضي فيجبره على القطع
 ولو لم يفعل الجار كذلك وليكن قطعها بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس القطع من محل آخر أعلى منه
 أو أسفل أنفع في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل آخر أنفع منه ضمن جملة

(الباب التاسع والاربعون في القضاء بالحائط المتنازع فيه) *
 اعلم أنه لا يخلو اما ان يعمل بينهما أو بناء أحدهما أو لا يتصل أصلا ولكنه بين داريهما والاتصال نوعان
 اتصال زبيح واتصال مجاورة وملازمة ولا يخلو اما أن يكون لهما عليه جندو ع أو لا أحدهما ماجندو ع
 ولا آخر هرأوى أو ليس له ثنى أو لهما عا عليه هرأوى أو لا أحدهما فقط أو لا يكون لهما عليه ثنى فلو لم يتصل
 بينهما ولا لهما عليه ثنى من جذع وغيره يقضى به بينهما كذا في الاصل اذا استويا في الدعوى ولا

شريكين أراد أحدهما أن يزيد البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر بالشريك ذلك أو لم يضر (جدار) بين دارين انهم دم
 ولا أحدهما بنات ونسوة فاراد صاحب العبال أن يبنيه وأبى الاخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد
 أن يكون بينهما مسطرة (قال) الامام نضر الدين قاضي خان ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة ويمكن
 لكل واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره لا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يجبر الا بى على
 البناء غنية الفتاوى (جدار) بين رجلين لكل واحد منهما عا به جولات فوهى الجدار فرعه أحدهما وبنائه بمال نفسه ومنع الاخر عن وضع
 الجولات على ما كان عليه في الزمن القديم قال الفقيه أبو بكر الاسكافي ينظر ان كان عرض الجدار يحتمل لوقسم بينهما أصاب كل واحد منهما
 موضع فمكنه ان يبنى عليه حائط لا يحتمل جولاته على ما كان في الاصل كان الباني متبرعا بالبناء وليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الجولات عليه

وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شر يكره عن وضع الجولات على هـ ذالو وجه حتى يقمن له نصف ما أنفق في البناء
 غنية (جدار) بين رجلين لاحدهما حولة وليس للآخر حولة فأراد الذي لا حولة له أن يضع عليه حولة مثل حولة شر يكرهما اختلفوا
 فيه قال الفقيه أبو بكر البلخي أن كانت حولة الشر يكره فلا تخران يضع (وقال) الفقيه أبو الليث لا تخران يضع عليه مثل حولته ان
 كان الحائط يحتمل ذلك وشر يكره مقر بأن الحائط بينهما (غنية) (وذكر) في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما عليه جذوع أو جذوع
 أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان الحائط يحتمله (وعن) الفقيه أبي بكر البلخي جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فأراد
 أن يحول جذوعه الى موضع (٢٠٠) آخر قال ان كان يحول من الامن الى الامن أو من الامن الى الامن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل

الجذوع فلا بأس لان هذا
 يكون أقل ضررا بالحائط
 وان أراد أن يجعله أرفع
 مما كان لا يكون له ذلك
 لان هذا يكون أكثر عا
 ركا فان رأس الحائط لا يحتمل
 ما يحتمله أساس الحائط
 فانه يمنع وعن محمد رحمه الله
 ان كان الحائط المشترك
 قد رقعة الرجل فأراد أحد
 الشر يكره ان يزيد في طوله
 ليس له ذلك الا باذن شر يكره
 (غنية) (وفي) فتاوى أبي
 الليث رجل أذن له جاره
 في موضع الجذوع على حائطه
 أو حفر سرداب تحت داره
 ثم باع داره فلامشترى رفع
 الجذوع والسرداب الا اذا
 اشترط في البيع ترك ذلك
 فحينئذ لا يكون له ذلك
 (وذكر) فاضى خان مسائل
 من جنس ذلك الى ان قال
 ان كان أحدث بناء أو غرفة
 في سكة غير نافذة برضى أهله
 فاشترى رجل من غير أهل
 تلك السكة دارا منها فله أن

ينازعهما أحد وليس أحدهما أولى من الآخر معنى قوله يقضى بينهما أنه لو عرف كونه في يدهما يقضى
 بينهما ما قضا ترك ولو لم يعرف أنه يدهما وقد ادعى كل منهما أنه ملكه وفي يده يجعل في يدهما ما اذلا ما نزع لهما
 لأنه يقضى بينهما هذا كدار عمار جـ لان كل منهما انه ملكه وفي يده يترك في يدهما لو عرف كونه
 يدهما ولا يجعل في يدهما لأنه يقضى بينهما كذا هـ وكذا ان كان لاحدهما هراوى عليه أو هراوى
 ولائى لا تخوله يقضى بينهما اذ بوضع الهراوى لا يثبت على الحائط يداسته مال اذ الحائط انما يبنى
 للتسقيف وذلك بوضع الجذوع عليه لا بوضع الهراوى والبوارى اذ التسقيف عليه ما بالاجذوع لا يمكن
 وهما موضعان للاستغلال والحائط لا يبنى للاستغلال وهو نظير ما لو كان لاحدهما عليه ثوب مبسوط
 ولائى لا تخوله يقضى بينهما اذ بـ الثوب غير مستعمل للحائط بالطريق الذى مر كذا هـ
 وان لاحدهما عليه جذوع ولائى عليه لا تخوله يقضى به لرب الجذوع لانه مستعمله ولا تخو مجرد
 بلا استعمال واليد المستعملة أولى كدابة تنازع فيها اثنان أحدهما راكب والاخر أخذ بالجمامها
 فراكبها أولى وكتوب تنازع عاقبه أحدهما لابس والاخر متعاق بطرفه فلا يسه أولى لما مر وكذا هـ
 وجعل الاستعمال مرجحا اذا استويا يدا وكذا لو كان لا تخو هراوى لما مر أن وضع الهراوى ليس
 باستعمال للحائط فوجوده وعدمه سواء وان لاحدهما جذع واحد ولا تخو هراوى ولائى له لم
 يذكروا محمد في ظاهر الرواية وقد قيل لا يقضى به له اذ الحائط لا يبنى لوضع جذع واحد وعن محمد أنه لرب
 الجذع اذله مع البدوع استعمال اذ وضعه استعمال حتى يقضى لرب الجذوع فيكون وضع واحد
 استعمالا للحائط بقدره وليس للآخر ذلك وقد بنى الحائط لوضع جذع واحد اذا كان البيت صغيرا هـ
 يتصل الحائط بينهما فاما المتصل بينهما اتصالا تربيع أو ملازقة فيقضى به بينهما فاصفا ان استويا ولو
 كان اتصال أحدهما تربيعا والاخر ملازقة فالتربييع أولى لانه مستعمل للحائط اذ تفسير اتصال التربييع
 اذا كان الجدار من مدر أو آخر ان تكون انصاف لبن الحائط المتنازع فيه داخل في انصاف لبن حائطه داخله
 في المتنازع فيه وان من خشب فالتركيب تر كـ ساحة أحدهما في الاخرى اما لو تقب وأدخل فيه لم يكن
 تربيعا واذا كان تفسيره هذا كان لذي التربييع مع الاتصال نوع استعمال ولا تخو مجرد اتصال فالانصاف
 مع الاستعمال أولى فصارا كرا كـ الدابة والمتعلق بالجمام ولو اتصل بأحدهما ملازقة أو تربيعا وليس
 للآخر اتصال ولا جذوع يقضى لذي الاتصال فلا اشكال في التربييع فكذلك الملازقة اذا استويا باقى الاتصال
 بالارض المملوكة ولا حدهما زيادة اتصال تغير الاول وهو الاتصال بالبناء فيخرج على الآخر كذا لو
 اتصل بأحدهما ولا تخو هراوى يقضى لذي الاتصال وان لاحدهما تربيع ولا تخو جذوع فلو كان

يا مر برفع الغرفة (حوى) جدار بينهما أراد أحدهما ان يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع (وكذا) اذا أراد أحدهما وضع التربييع
 السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك (بزازيه) (جدار) مشترك بين اثنين اتهم فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما ان يرفع الحائط
 الذى هو في جانبه ويكتفى بالطاق الذى هو من جانب شر يكره سـ ترة وأبى الشر يكره ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي اذا كانا أقربا قبل ظهور
 ما ظهر ان هذا الحائط بينهما فليس لاحدهما ان يحدث فيه شيئا يغير أمر الشر يكره وان كانا أقرا أن كل حائط لمن يليه فلكل واحد منهما ان
 يحدث فيه ما أحب غنية (حائط) بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فأراد الآخر أن يضع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فيجعلها لا تخو
 لان الجدار لا يحتمل ذلك قال الشيخ الامام أبو القاسم يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط عنه ما يمكن لشر يكره من الحمل وان شئت فافزع
 بهلك حتى تسنوا بالان صاحب الحمل ان كان وضعه يغير اذن الشر يكره فلو ظالم وان وضعه باذنه فهو عار به والعار به غير لازمة (قال) الفقيه

أبولابث وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم تأخذ غنية (جدار) بين رجلين لأحدهما عاية - حوله وليس للأخر عاية شيء فقال الجدار إلى الذي لأحوله له فاشهد على صاحب الحولة فلم يرفع حتى سقط فاضرب الشريك قال أبو القاسم إذا ثبت الشاهد وكان محضاً وفادعاً عنك من رقبته بعد الشاهد بضمن المثلث ودعا عليه نصف قيمة ما فسد من سقوطه غنية (حائط) بين رجلين انهم قد بناه أحدهما في غيبة الشريك قال أبو القاسم ان بناء بنقض الحائط الأول يكون متهرباً ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحبل عليه وان بناه بلين أو خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك أن يعمل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط غنية (حائط) بين رجلين لأحدهما عاية جذع واحد ولا خر عليه عشرة قال في الكتاب اصحاب الجذع موضع جذعه وكل الحائط لا خر استخساناً في القياس يكون (٢٠١) جميع الحائط بينهما ما به كان

أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً ثم رجع إلى الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله غنية الفتاوى (حائط) مشترك بين رجلين وهي ويخاف ضرر بسقوطه فأراد أحدهما أن ينقض وامتنع الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يحبر على نقضه (وعنه) إذا أراد أحدهما أن ينقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بينك وضمن ثم نقض الجدار باذن الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك غنية (هدم) بيته ولم يبن والجيران يتضررون بذلك كان لهم جبره على البناء إذا كان قادراً واختار ليس لهم ذلك (طاحونة) أوجام مشترك انهم دهم بعضه وأبى الشريك عن العمارة يحبر أم إذا انهدم الكل وصار عماراً لا يحبر وان

التربيع في طرفي الحائط فذو التريبع أولى وعليه عامة المشايخ وكذا عن أبي يوسف فخرج الاتصال على الجذوع وان لكل منهما إذا استعمال بالتربيع وهو بالبناء يسبق على الاستعمال بجذوع وهو وضعها إلا أنه لا يرفع جذوع الآخر بخلاف ما لو برهن ذو التريبع ان الحائط له برفع جذوع الآخر إذا بينه حجة مطلقاً تصلح للدفع والاستحقاق على الغير وأما التريبع فهو نوع ظاهر والمالك الثابت ثابت بنوع ظاهر ولو كان التريبع في طرف واحد قبل هو أولى وقيل الجذوع أولى ولو في أعلى حائط توزع فيه عود مركب على عموده على حائط أحدهما خاصة ولا خر عليه جذوع أولى من اتصال ملازقة اذرب الجذوع مستعمل للحائط ولا خر جرد اتصال وان لأحدهما عشر خشبات عليه ولا خر عليه ثلاث فهو بينهما ما صفان إذا استويا في استعمال بنى الحائط لأجل أنه بنى للتسقيف وهو كما يحصل بالعشرة يعمل بما دونها إلى الثلاث فاستويا هذا ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة أنه رجع عنه وقال لكل منهما ما تحت خشبته إذا ماتت في يده وما جبر خارج فيه وصدق ذو اليد عن أبي يوسف أنه رجع وقال الحائط كله لرب العشرة والصحيح هو الأول وهو ظاهر الرواية وان لأحدهما عليه خشبة واحدة ولا خر ثلاث أو أكثر فهو بينهما فبالاستخساناً ثم إذا لم يكن بينهما استخساناً قبل هو لرب العشرة ولا يؤمر الآخر برفع الجذوع وقيل لكل منهما ما تحت خشبته وعن أبي يوسف أنه بينهما على أحدهما عشر سهماء به رد الجذوع اعتبار الاستعمال واليد على الحائط فينتسم على عددها وأما ما بين الخشبات فقيل هو على أحدهما عشر سهماء وقيل بينهما نصفان لاستوائهما فيه وان لأحدهما خشبتان ولا خر خشبات قيل هما كثلث اذ يمكن التسقيف بهما وقيل كواحدة اذ لا يمكن التسقيف إلا نادراً (مسألة) قال في الجامع جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف الآخر فكل من بينهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين بينهما أو الجذوع أولى من السطرة فالحائط لرب الجذوع وكذا السطرة لو تنازع فيها ولو توافقا أن السطرة لا خر لا ترفع كمن له سفلى وتنازع في سقفه وما عليه فالكل لذي السفلى ولو توافقا أن العلول لا خر لا يرفع إلا إذا برهن

(فصل في وضع الخشب على الحائط المشترك) * لو كان لأحدهما عاية خشب فلا خر وضع مثله إذا استويا في أصل المالك فيستويان في الانتفاع بالحائط حيث وضع الخشب عليه إذا بنى للتسقيف وليس لا خر ان يرفع شيئاً من خشب شريكه لتضرر شريكه بدم بنائه وانما له انتفاع بملكه لا ضراره غيره قالوا هذا الواجب الحائط مثل ذلك الخشب لو وضع عليه فلو علم أنه لا يحتمل يؤمر شريكه برفع بعض الخشب حتى يبقى ما يحتمل الحائط مثله اذرب الخشب لو وضعه باذن شريكه فغاصب وان كان باذنه فلا خر معبر لنصيبه من الحائط ولا معبر أن يضره العارية وبه أفتى صاحب شرح الحيل ومثل أبو بكر عن هذه المسئلة

(٢٦ - معين الخكام)

كان الشريك معسراً يقال له أنفق حتى يكون ديناً على الشريك ولو أنفق أحدهما في مرثية بغير اذن الشريك لا يكون معتبراً خزنة الفتاوى هـ - إذا ما بسر الله نقله من مجموع مؤيد زاده والله أعلم (وفي) صلح النوازل رجل أراد أن يتخذ داره بمستأن ليس لجاره أن يمنع من ذلك إذا كانت الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وان كانت رخوة يتعدى إلى جداره ان يمنع (وهي) هذا إذا جعل دكانه طاحونة أو جعله للقصار (وعلى) هذا لو أراد أن يبنى حماماً أو اصطبل (وفي) صلح الفتاوى إذا كان لرجل نخلة في ملكه فخرج معهما إلى ملك غيره فأراد الآخر خرق قطعها له ذلك (وفي) يبيع النوازل رجل له دار قد نزلت أعصان شجرة لرجل وأخذت هو داره فقطع صاحب الدار الأعصان أن أمكن صاحب الشجرة أن يفرغ هو اءداره من غير أن يقطع بان يجمع الأعصان وينشدها بجبل ضمن وان كانت غلاظاً لا يمكن وقعهما من الموضع الذي يقطعها الحاكيم منه لورفع البه لا يضمن وان قطع أكثر

بما يقع عليه الحاكم ضمن كذا في غصب الفتاوى (وفي) تناوى الفضلى في كتاب الدعوى وجعل بنى السقف الاهلى في منزل امرأته ثم أراد رفعه ان بناء بامر هاليس له الرفع والبناء لها وكذا كل من بنى دار غيره بغير أمره يكون له وان بنى بغير أمره هاله أن يرفع الا أن يضر بها فينتدعج (وفي الوصايا) ان بنى لها يكون لها (وفي فوائد) الفضلى رجلا هدم منزل امرأته برضاها ثم بناء بنفسه ونفقته وبخشب آخر ان تراعى له ان بنى لامرأته لم يكن له في البناء حق (وذكر) فقهيها أن لو اشق انه ان أشهد وقت البناء انه بنى ليرجع عليها كان البناء لها وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ (وعلى) هذا العمار في كرهها انتهى هذا ما يسر الله نقله من الخلاصة والله الموفق

*(الفصل السادس والعشرون (٢٠٣) في السبر) * (أمان) الذي والمرأ لا يصح الا اذا حكم بان لهم ذمة فينتدعجوز وكذا حكم العبد

فقال لو كانت حولة هذا الشريف محدثة فلا تخروص حواته وعن أبي الليث انه لم يفصل بين الحديث والقديم قال ألا ترى ان أصحابنا قالوا لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يدي جذوعه لو عملاهم الحائط ولم يخالط بينهما وبين حديث

*(فصل في الحائط المشترك لو تهمد أو خيف عليه) * انهم حائط بينهما فبنى أحدهما فانه على وجهين عليه حولة أو لا والحكم ثلاثة أحدهما طلب من أحدهما قسمة عرصه الحائط وأبي الا تخروصا فيها أراد ان يبنى ابتداء بلا طاب القسمة وأبي الا تخروصا له لو بناه بلاذن شريكه بل يرجع عليه بشئ أم لا أما الوجه الاول وهو عدم الحولة عليه وأما الحكم الاول وهو طلب القسمة وأبي الا تخروصا في بعض المواضع مطلقا أنه لا يجبر به أخذ بعض المشايخ أمالو لم تكن عرصه الحائط مريضة بحيث لو قسمت لا يصيب كل واحد منهما شئ يمكنه أن يبنى فيه فظاهر لعينيه في طلب القسمة وأمالو كانت مريضة بحيث يصيب ما يمكن البناء فيه فلا ن الفاضى لو قسم يقرع بينهما ما ورع ما يخرج في قرعة كل منهما ما يلي دار شريكه فلا ينتفع به فلا تقع القسمة مفيدة واليه أشار محمد في ما روى عنه هشام

*(الباب الخمسون في القضاء بكلمات الكفر) *

*(مسئلة) * الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها ككفر قال بعضهم لا يكون كفرا وعذر بالجهل

وقال بعضهم يصير كافرا *(مسئلة) * ان من أتى بالهنة الكفر وهو لا يعلم انها كفر الا انه أتى بها عن اختيار يكفر به هذه العلة العلو لا يعذر بالجهل أما اذا أراد أن يتكلم بكفرى على لسانه كلمة الكفر من غير قصد لا يكفر *(مسئلة) * ان من خطر بياله ما يوجب الكفر ولو تكلم به وهو كاره لذلك فلا يكفر

الايمان *(مسئلة) * اذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال وفي النكاح بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام وتظير هذا مسئلة لزكاة ولو نوى أن يصير العبد للتجارة لا يصير العبد للتجارة لم يتحرره ولو نوى أن يكون للخدمة يصير للخدمة بمجرد النية المسئلة في نسخة الامام الخيروانى وتقريره ذامع التقريب ان الكفر ترك التصديق بالقلب وانه يعمل بمجرد العزم اما الاسلام فتصديق بالقلب واقرار باللسان *(فرع) * ان من ضحك عن تكلم بالكفر يكفر الا أن يكون الضحك ضروريا مضحكا والكلام في الضحك مع الرضا بالكفر *(مسئلة) * روى الطحاوى عن أبي حنيفة فقه وأصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا جودا أدخله فيه ثم ماتت فيه انه رده بحكمهما

اذا الاسلام الثابت لا يزول بشئ مع ان الاسلام يعلو وينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضى بصحة اسلام أهل الكفر *(مسئلة) * اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو

والحدود والاعشى لا يجوز (ولو) سألو أن يتزوا على حكم أمير في أبيهم فلا مام أن يجيبهم (الامام) اذا أمنه على قرابته يدخل الوالدان في حق الامان استحسانا بخلاف الوصية لقرابته (السلطان) اذا أمن الكفار بشرط عدم النيب لا يصح أمانه حتى لو ظهر عليهم فهم في عوان أمنهم مطابقا فاستغلو في النيب انتقض أمانهم وهذا اذا كانوا كثيرين بحيث يكون لهم قوة وشوكة اما الواحد من المستأمنين اذا قطع العسر بق لا ينقض أمانه وكذا الاثنان والثلاثة (الكافر) اذا أسلم قبل الاسر بعد ما وقعت الدائرة على الكفار لا يكون فيا وهو حرماله

*(فصل في مسائل البيع والمالك) * (وفي الفتاوى) طائفتان من الكفار بينهما مودة دخلا دار الاسلام

وبينهم وبين المسلمين مودة أيضا ثم تنازعوا فيما بينهما واقتتلوا ووقعت الدائرة على إحدى الطائفتين واستولوا على المقيمين وباعوهم من المسلمين قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم (ولو) ان أهل الهند وأهل الترك استولوا على طرق من الروم وأحرزوها بدار الهند ثبت الملك لاهل الهند وكذا ثبت الملك لاهل الترك والاحراز بدار الحرب بشرط ما بداهم فلا (ولو) باع واحد منهم شيئا من هذه الجبله يجوز (أهل بلدة) يدعون الاسلام فيضلون وبصومون ويقرؤن ومع ذلك يعبدون الاوثان فاغار عليهم المسلمون وسبواهم فاراد انسان أن يشتري من تلك السبايا ان كانوا يقرؤن بالعبودية للمسلمين لم يجز الشراء وان لم يكونوا مقرين بالعبودية للمسلمين جاز شراء الصبيان والنساء دون الكبار (مسئلة) دخل دار الحرب بايمان فجاء انسان من أهل الحرب بامه أو بام ولده أو بعمته أو بخالته فدفعها أو أراد بيعها من المسلم المستامن فانه لا يشتريها منه هذا قول أكثر المشايخ (وقال) الكرخي ان كانوا يرون جواز البيع لا يجوز وان كانوا يرون جواز

البيع يجوز إذا بطل البيع على القول الأول أو على القول الثاني أن كانوا من البيوع فأذا خروا إلى دار الإسلام كاهم وأبى قال بعضهم
ملكه بالقهر وإن كان البيع باطلا والصحيح أن البائع إن رأى جواز البيع ملكه مطلقا وإن كان لا يرى جواز البيع إن اشتراه وذهب به كرها
ملكه (قال المصنف وفي سيرة الأصل في باب صلح الملوكة والمواعدة مسألة تدل على أنه يجوز البيع إذا رأى البائع جوازه وإن قهر حربي بعض
أحرارهم ثم باعه من المسلم المستأمن إذا كان الحكم عندهم أن من قهر منهم صاحبه ملكه جازا لشرع وإن كان الحكم عندهم على خلاف
هذا لا يجوز (مسلم) تزوج امرأته في دار الحرب وكانت كافرة تركية وأعطى الأب صداقها وأضمر في قلبه أنه يبيعها فخرجهم إلى دار الإسلام
وأراد بيعها فالبيع باطل وهي حرة يريده إذا خرجت معه طوعا وعدم القهر (الحربي) إذا دخل (٢٠٣) دارا بأمان مع الولد فباع الولد

لا يجوز بيعه - لان الولد
داخل تحت الأمان وفي إجازة
البيع نقض الأمان (ملك)
من الملوكة الذين في دار
الحرب أهـ دى إلى رجل
من المسلمين أهـ دية من
أحرارهم أو من بعض
أهله فإن كان الذي أهدى
إليه ليس بينهم وبينه قرابة
كان مملوكا لمن أهداه إليهم
وإن كان ذارحم محرم أو
امرأة قد ولدت منه لم يكن
مملوكا والذي أهدى إليه
هذا ما يبرأه الله عنه - له من
الخلاصة والله سبحانه هو
الموفق

ضرب باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده أو وعده يكفر * (مسألة) * رجل قال
لو كان فلان نبيا لا آمن به أو قال لو أمرني الله بعشر صلوات لأصلي أو قال لو كانت القبلة إلى هذه الجهة
لأصلي - هذا كله كفر ولو قال لو بعث فلان نبيا لا تأمر بأمره لا يكفر ولو عني به في الأولين أن لا يذهب على
موجب الأوامر لا يكفر ولو عني أن لا يكون نبي من الأنبياء نبيا أن أراد به الاستخفاف بذلك النبي أو عداوته
يكفر ولو عاب نبيًا يكفر * (مسألة) * وفي الفتاوى رجل قال أنا مؤمن إن شاء الله يكفر إن قال من غير تأويل
ولو قال لا أدري أخرج من الدنيا وما أولا لا يكفر * (فرع) * رجل وضع فلسوة الجوش على رأسه
قال بعضهم يكفرون قال بعضهم لا يكفرون وقال بعض المتأخرين إن كان لضرورة البرد أو لآلان البقرة لا تعطيه
اللبن لا يكفر ولا يكفر ولو شدد الزنار على وسطه ودخل دار الحرب قال القاضي أبو جعفر الاستمري وشي أن
فعل التخليص الأسارى لا يكفر ولو دخل التجارة يكفر أمرأة شددت على وسطها حبلًا وقات - هذا زنا تركه
ولو وضع على رأسه شبه فلسوة الجوش مع العمامة المختارة لا يكفر وليس السواد والسراغج وتمايق العائرة
لا يوجب الكفر * (فرع) * وفي النصاب ومن أبغض عالما من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر
* (مسألة) * وفي نسخة الخبير وفي رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء
ثم يضربونه بالوسائد وهم يضحكون يكفرون جميعا وكذلك يجلس على المكان المرتفع السكل من الخلاصة
* (الباب الحادي والخمسون في القضاء بما يظهر من قرائن الأحوال
والآمارات وحكم الدراسة والدليل على ذلك من الكتاب
والسنة وعمل سلف الأمة) *

* (فصل في الخطر والاباحة) *
(رجل) سبب دابة ضعيفة
فاصلها إنسان ثم جاء
صاحبها وأراد أخذها فافر
وقال قلت حين خليت سيدها
من أخذها فهي له وأنكر
فاقيمت عليه البينة أو
استخلف فنسك فهي
لواحد منه - ما وإن كان
حاضرا يسمع هذه المقالة أو

قال بعض العلماء على الناظر أن يلحظ الآمارات والعلامات إذا تعارضت فترجح منها ففى بجانب الترجيح
وهو قوة التهمة ولا خلاف في الحكم به أوقف جاء العمل به في مسائل اتفق عليها الطوائف الأربع من
الفقهاء الأولى أن الفقهاء كلهم يقولون بجواز وطء الرجل المرأة إذا أهدت إليه ليلة الزفاف وإن لم يشهد
هذه عدلان من الرجال أن هذه فلانة بنت فلان التي عقدت عليها وإن لم يستنطق النساء أن هذه امرأته
اعتمادا على القرينة ظاهرة المنزل منزلة الشهادة الثانية أن الناس قديما وحديثا لم يزالوا يعتمدون على
قول الصبيان والأماء المرسل عنهم بالهدايا وأنهم أرسله إليهم فيقولون أقوالهم وبأكلون الطعام المرسل
به الثالثة أنهم يعتبرون أذن الصبيان في الدخول إلى المنزل الرابعة أن الضيف بشر من كوز صاحب البيت
ويتكلم على وسادته ويقضي حاجته من غير استئذان ولا يحد في ذلك متصرفا في ملكه بغبرأذنه
الخامسة جواز أخذ ما يسطع من الإنسان إذا لم يعرف صاحبه مما لا يتبعه إلا ناس كالغلس والنمر والحصا

غائب بلغه الخبر قال المصدر الشهيد وهو اختيارنا فيمن أرسل سيده وإن لم يكن من هذا الكتاب (وإن) اختلاف القول قول صاحبها مع يمينه أنه
لم يقل هي لمن أخذها (رجل) قال لا تخبر أدخل كرمي وخذ من العنب فله أن يأخذ قدر ما يشبع به إنسان واحد (رجل) قال أذنت
للناس في غمر نخلي ومن أخذت - يأخذ فله فبلغ الناس وأخذوا من ذلك شيا كان لهم ذلك (وفي) الاجناس رجل قال لا تخبر أنت في حل من
مالي فهو - ذاعلى الدراهم والدنانير ولو أخذها كفة أو بلا أو غنما منه لا يحل (وفي الفتاوى) لو قال لا تخبر أنت في حل مماأكلته من مالي أو
أخذت أو أعطيت حل له الاكل ولا يحل له الأخذ والاعطاء (رجل) قال لا تخبر حللي من كل حق هو لك على فعل وإبرأه أن كان صاحب
الحق عالما به يرى حكما وديانة وإن لم يكن عالما به يرى حكما بالاجماع وأما ديانة فمعدم لا يبرأ ديانة وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى (وفي)
صلح الأصل في باب الصلح في العتق والادام السرخسي أن الإبراء عن الحقوق المجهولة جائز مطلقا وإن كان الإبراء ببعض أو بغيره - برعوض

(رجل) قال لا يخرجك من حل الساعة وفي الدارين مع ذلك الاحلال (رجل) قال لا بدونه ان لم تقض مالي وليسك حتى توفيت فالت في حل
فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتمل التعليق (وكذا) لو قال رب الدين اذمت فانت في حل لان هذه وصية (وكذا) لو قالت لزوجه المربض
لذمت في مرضك هذا فانت في حل من مهرى او فالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق (ولو) قال لا بدونه ان مت فانت
بري من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب والمطلوب (وفي) واقعة الغناوى ولو قال لا يخرجك الا خصمك ولا اطلب منك شيئا
فمالي قبلت فهذا ليس بشئ (هذا) ما يبره الله تعالى نفعه من فصول العمادى والله الموفق * (الفصل السابع والعشرون فيما يكون
اسلاما من الكافر وما لا يكون (٢٠٤) وما يكون كفر من المسلم وما لا يكون) * (وفي) شرح القدورى اذا قال الكافر الذى يبعد

البارى سبحانه وتعالى كعبدة
الاوثان أو يقر بالبارى
ويشرك غيره كالتوبة
فانهم اذا قالوا لا اله الا الله
كان منهم اسلاما وكذا اذا
قالوا أشهدان محمد رسول
الله لانهم يمتنعون عن كل
واحدة من الكهاتين فاذا
شهدوا بها فقد انتقلوا عما
كانوا عليه فيحكم باسلامهم
(وفي السير) اذا جلى على
مشركا ليعتقه فقال لا اله الا
الله وهو من لا يقول ذلك
فهو مسلم ينبغي ان يكف
عنه (وكذا) اذا شهدوا
برسالته صلى الله عليه وسلم
أو قالوا انا على دين الاسلام
أو قالوا على الخبيفة ولو
رجع يقتل (وفي التجريد)
منهم من يقر بالتوحيد
ويجحد الرسالة فاذا قال
لا اله الا الله لا يصير مسلما
واذا قال محمد رسول الله يصير
مسلما والمجوسى اذا قال
خدائى يكناست وهمة
بيغمه بران حق يحكمكم

التافهة الثمن ونحو ذلك السادسة جواز أخذ ما يبقى في الحوائط والافرحسة من الثمار والحب بعد انتقال
أهله عنه وتخليته وتسبيحه السابعة جواز أخذ ما يسقط من الحب عند الحصاد مما لا يعنى صاحب الزرع
بقطعه الثامنة ان صاحب المنزل اذا قدم الطعام لضييف جاز له الاقدام على الاكل وان لم يأذن لفظا اذا علم
ان صاحب الطعام قدمه له خاصة وايس ثم غائب ينتظر حضوره اعتبارا ببدالة الحال الجارية بغير القطع
التاسعة انه صلى الله عليه وسلم لم يجوز للمار بغير الغير أن يأكل من ثمره ولا يعمل منه شيئا وحل ذلك بعضهم
على غير المحوط وما ليس له حارس العائنة جواز قضاء الحاجة في الاقترحة والمزارع التي فيها الطرقات العظام
بحيث لا يتقاع منها المسارعة وكذلك الصلاة فيها وان كانت مملوكة ولا يكون ذلك غصبها ولا تصرفا ممنوعا
الحادية عشرة الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات وان لم يسلم الشارب باذن أو باهم باقى ذلك افظا
اقتداء على دلالة الحال ولكن لا يتوضأ منها لان العرف لا يفتضيه الا ان يكون هناك شاهد حال يقتضى
ذلك فلا بأس بالوضوء حينئذ الثانية عشرة قولهم في الركز اذا كان عليه علامة المسلمين ككلمة الشهادة
سمى كنز او هو كالكلمة وان كان عليه شكل الصليب أو العور أو اسم ملك من ملوك الروم فهو ركز ونص
كلام صاحب الهداية هنا وان وجد ركز أى كنز وجب الخس عليه ثم قال في آخره ثم ان كان على ضرب
أهل الاسلام كالكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وقد عرف حكمه وان كان على ضرب أهل
الجاهلية كالنقوش عليه اسم الضم ففيه الخس على كل حال انتهى فهذا على بالعلامات فتأمل ذلك الثالثة
عشرة اذا استأجر دابة جاز له ضربها اذا قصر في السير وان لم يسلمه أذن مالكها وكذلك ركوبها بالهاميز
الرابعة عشرة جواز اذن المستأجر للدولاضياقه وأصحابه في الدخول والمبيت وان لم يتضمن ذلك عقد الاجارة
الخامسة عشرة جواز غسل المستأجر الثوب المستأجر اذا انسج وان لم يسلمه أذن المؤجر في ذلك السادسة عشرة
اذا وجد ناهديا مشعرا مخمورا وايس عنده أحد جاز لا كل منه للقرينة الظاهرة السابعة عشرة لو شرب طعما
أو جفا في دار رجل فله ان يدخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك وان لم يأذن له المالك الثامنة عشرة
القضاء بالنكول واعتباره في الاحكام وليس الارجوع الى مجرد القرينة الظاهرة فقد تمت على أصل براءة
الذمة لتسعة عشرة قال أصحابنا اذا تنازع الزوجان في متاع البيت فان للرجل ما يعرف للرجل وللمرأة
ما يعرف للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك في بابها لا يشرون معرف فرضا البكر بهما اتما اعتمادا على القرينة
الشاهدة بذلك الحادية والعشرون قال أصحابنا اذا دخل الرجل بامرأته وأرخى الستر عليها ثم طلق وقال لم
أمسها وقالت قد وطئني صدقت وكان عليه الصداق كاملا الثانية والعشرون اذا وجد في تركه أبيه بخطا
أبيه ان له عند زيد كذا جاز له الدعوى بذلك اعتمادا منه على محتمل كنبه أبو له يعلمه من صدقة وثبته فيها

باسلامه (وفي) مجموع النوازل مجوسى قال صلى الله عليه وسلم لا يكون اسلاما (وقال) محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذى يضع
اذا قال أسلمت فهو اسلام وهكذا قال غير من العلماء لان المشرك اذا قال أنه مسلم وهو من لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال
لأردت منه التعوذ حتى لا يقتلنى لا يقبل منه هكذا في الاجناس (وفي الروضة) لو قال الكافر أنت بالله أو بما آمن به الرسل صار مسلما (وفي)
مجموع النوازل اذا قال الكافر الله واحد يصير به مسلما (ولو) قال للمسلم دينك حق لا بهير مسلما وقيل يصير مسلما الا اذا قال حق لكن
لا أو من به (وفي) نوادر ابن رستم قال محمد بن موهوبى مريض قال أسلمت وقطع هميانه لا يصلى عليه ان مات (ولو) قال برئت من ديني ودخلت
في دين الاسلام يكون مسلما (وفي التجريد) لو قال اليهودى أو النصرانى لا اله الا الله وتبرأ عن اليهودية أو عن النصرانية أو كل واحد منهما
فان ذلك ليس باسلام (ولو) قال مع ذلك وأنت في دين الاسلام أو دين محمد عليه السلام كان مسلما (وفي) الاجناس كافر اذا قال يكون

مسلم (وفي) مجموع النوازل واذا نفي وقت الصلاة يجزئ على الاطلاق (أما) لو قرأ القرآن وتعلّمه لا يكون مسلماً (وفي) الاجناس لو شهدوا
انهم رأوه يصلي الصلوات الخمس مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاماً (وفي الروضة) الكافر اذا صلى وحده فهو منه اسلاماً ايضاً وهكذا
في الاجناس (ومما) يتصل بهم هذا ايمان اليائس غير مقبول وفوقه اليائس المختار انهما مقبولان (اذا) كره على الاسلام فاجزى كلمة لا اسلام
على لسانه يكون مسلماً فان عاد الى الكفر لا يقتل ويجزى على الاسلام (وفي) نوادر ابن رستم السكران اذا أسلم يكون اسلاماً فان رجع عن
الاسلام يجزى على العود ولا يقتل وقال محمد لا يجزى على الاسلام (وفي) السير الكبير يصلي المسلمون على الميت بقول واحد به وان يكون عدلاً
(وفي) مجموع النوازل نفي دخل دار الحرب ومرفعيه او ادخله دار الاسلام يحكم بالاسلام ولو (٢٠٥) اشترى الصبي لا يحكم بالاسلام لانه

ملكه باخرا (الرافضي)
اذا كان بسبب الشيخين
رضي الله تعالى عنهما
وباعهما ما يكون كافراً
(وان) كان يفضل علياً على
أبي بكر وعمر رضي الله
عنهم أجمعين لا يكون
كافراً الكنه يكون مبتدعاً
(والاعتزلي) مبتدع الا اذا
قال باستحالة الرؤية فحينئذ
هو كافر (وفي المنتقى) سئل
ابو حنيفة عن مذهب
أهل السنة والجماعة فقال
ان بفضل الشيخين وتجب
الخطين وترى المسح على
الخطين وتصل خلف كل
بر وفاجر والله أعلم
* (فصل فيما يكون كفراً
من المسلم وما لا يكون) *
(ويُنفي) للمسلم ان يهتد
من ذلك ويذكر هذا
الدعاء صريحاً ومساءلته
سبب للعمية من هذه
الورطة بوعده النبي صلى الله
عليه وسلم وهو هذا اللهم
اني أعوذ بك ان أشرك بك

بضع به خطه وأمن انما اتفقت في الدعوى الثالثة والعشرون اذا صاد بار يافى رجليه ساماناً أو طيبياً في أذنيه
قرطان أو في عنقه سلك جواهر فليس لواحد فيه شيء وعليه ان يعرفه كالقطة لان ذلك قرينة على انه مملوك
لغيره الرابعة والعشرون لو اشترى سمكة فوجد في بطنها جورة متعوبة فعليه ان يهرقها وان كانت غير
متعوبة بما يعلم ان الملاك لم يتداولها فقال في المحيط عن النوادر لو اشترى سمكة فوجد فيها مؤنة
فهى لا تشتري لانها متولدة من الصدق فصارت كالبيضة في بطن الدجاجة والسمك يأكل ما في البحر فصار تبعاً
له ككلوه جسد سمكة في بطن سمكة ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة فهى للبائع لانها لا تتولد من
الدجاجة بل ابتلتها تلك الغير انظر تمام ذلك في المحيط في باب بيع ما هو على خطر الوجود * (مسئلة) *
ذكرها بعض الحنابلة قال فان قبل ما تقولون في كتب العلم بوجده على ظهورها وهو امشها كتابه الوقف
هل للمالك ان يحكم بكونه واقفاً بذلك قيل هذا يختلف باختلاف قرائن الاحوال فاذا رأينا كتاباً مودعه في
خزانة مدرسة وعليها كتابة الوقف وقدمه على مائة طوبى كذا وقد اشتهرت بذلك لم نسل في كونها
وقفاً وحكمها حكم المدرسة في الوقفية فان انقطعت كتبها أو فقدت ثم وجدت وعلمنا ان تلك الوقفية وشهرة
كتب المدرسة في الوقفية معلومة فيمكن في ذلك الاستفاضة فان الوقف ثبت بالاستفاضة والسماع وما اذا
رأينا كتاباً لانعلم مقره ولا نعرف من كتب عليه الوقفية فهذا يجب التوقف في أمره حتى يتبين حاله وهو
عيب يثبت للمشتري به الراد انتهى ووقع في الخلاصة لو كان مضر وب على باب دار يطاق بالوقف لا يقضى
به ما لم تشهد الشهود على الوقف * (مسئلة) * ومن هذا الباب حكى بعضهم في القبلة قال اذا دخل رجل
بلداً اخر بالاحدية وقد مضى وقت الصلاة فان كان من أهل الاجتهاد ولم يخف عليه دلائل القبلة رجع
الى اجتهاده ولم يفتت الى تلك المحاريب وان خفيت عليه الدلائل ولم يكن من أهل الاجتهاد وكانت اقرية
للمسلمين صلى الى تلك المحاريب لان الظاهر من بلاد المسلمين ان مساجدهم وآثارهم لا تخفى وان قبلتهم
ومحاريبهم على ما توجه الشريعة وأما ان كانت محاريب منصوبة في بلاد المسلمين العاصرة في المساجد التي
تكثر فيها الميادين وتكثر ربه لم أن اماماً للمسلمين بناها فان العالم والعلمى يصلون الى تلك القبلة
ولا يحتاجون في ذلك الى اجتهاد لان من المعلوم انهم اتبعوا الاجتهاد في ذلك وأما المساجد التي لا تجرى
هذا الجرى فان العالم اذا كان من أهل الاجتهاد فسيبيله ان يستدل على الجهة فان خفيت عليه الدلائل صلى
الى تلك المحاريب اذا كان بلداً للمسلمين عامر الان هذا أقوى من اجتهاده مع خفاء الدلائل عليه فاما العاصي
فيعلى في سائر المساجد اذ ليس من أهل الاجتهاد * (تنبيه) * وهذا بشرط ان لا يشتهر الطعن فيها كتحاريب
القرى وغيرها بالديار المصرية فان أكثرها مزال العلماء قديماً وحديثاً ينهون على فسادها قاله القرافي

شياً وأنا أعلم واستغفركم مما لا أعلم (ومما) اذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكبير ووجه واحد يمنع فعل المفتي ان يمسح الى ذلك الوجه
(الجاهل) اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدر انها كفر قال بعضهم هم لا يكونون كفرا وربعه نذر بالجهل وقال بعضهم يصير كفراً (ومما) ان من
أتى بلفظة الكفر ولم يعلم انها كفر الا انه أتى بها عن اختيار يكفر عنه رامة العلماء خلافاً لبعض ولا يه نذر بالجهل (اما) اذا أراد أن
يتكلم بقرى على لسانه كلمة الكفر والعياذ بالله تعالى من غير قصد لا يكفر (ومما) ان من خطب بباله ما يوجب الكفر ولو تكلم به وهو كاره
لذلك فذلك محض الايمان (ومما) اذا عزم على الكفر ولو بعد مدة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلماً بالعزم على
الاسلام (ومما) ان من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكفر أم لو قال الحرام هذا حلال لتروج السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كفراً (رجل)
قال هذا بنقله يدرأه فقال طالع أنا أقول بغير تنقيح الله يكفر (وفي) تناول القاضي الامام رجل حلف وقال الله يعلم اني ما فعلت هذا وهو يعلم

انه قد فعل الخائف المشايخ فيه منكم عن الشيخ الامام احمد بن حنبل قال وجدته رواية في هذا انه يكفر (وكذا) لوملي مع الامام الى غير
 القبله عدا (وقال) بعضهم اذا قال الله يعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا او الاول اصح (وفي الفتاوى) رجل قال ان قلت
 كذا فانا كافر او يهودي او نصراني على الاستقبال يكفر وايس هذا بين وذهب بعض علماءنا الى انه عين عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان
 (رجل) كافر بالاسان طاعنا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا عندنا ويكون عند الله مؤمنا (رجل) قال انقله امر أردت ان أ كافر يصير
 كافرا (ولو) ادعى رجل النبوة فطالب رجل منه المجزة قال بعضهم يكفر وقال بعضهم ان كان غرضه اظهار عجزه واقتضاه لا يكفر وفي الفتاوى
 (رجل) قال انما مؤمن ان شاء (٢٠٦) الله تعالى يكفر ان قال ذلك من غير تأويل (ولو) قال لا أدري اخرج من الدنيا ومنا ولا يكفر

(كافر) جاء الى رجل وقال
 أعرض على الاسلام وقال
 الرجل اذهب الى فلان
 فاعلم يكفر (وقال) الفقيه
 أبو الليث لا يكفر (رجل)
 قال لا تخرب يهودي فقال
 لبيك اوقال يهود كبر
 يكفر (ولو) قال لا تخرب
 قبر الله ورحل على الكفر
 من أبي يوسف رحمه الله انه
 لا يكفر واليه مال الصدر
 القاضي براهان الدين (رجل)
 سلم امرأة الردة لتبين من
 زوجها تكفر ويكفر المعلم
 به من علمها أو أمرها
 بذلك (وفي التوازل) رجل
 قال انما لم يكفر (ولو) قال
 النصرانية تخبر من اليهودية
 يكفر وينبغي أن يقول
 اليهودية شر من النصرانية
 (رجل) وضع قلنسوة الجوس
 على رأسه قال بعضهم يكفر
 وقال بعضهم لا يكفر وقال
 بعض المتأخرين انه ان كان
 لضرورة البرء ولان البقرة
 لا تعمله اللبن لا يكفر (رجل)

والذين المباطى في ذلك كتاب وغيره وقد قصد الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي تغيير محراب قبة
 الشافعي والمدرسة ومضى على خولان فعاجله ما منه من ذلك وكذلك محراب الحلة بمدينة الغربية والقيوم وهي
 لا تعد ولا تحصى ولا يجوز ان يقدرها عالم ولا عاى والحاصل ان تتبع الاحكام مما يؤول الكلام عليه فيقتصر
 على هذا القدر
 * (فصل في ذكر الفراسة والمنع من الحكم بها) * والاصل في الفراسة قوله تعالى ان في ذلك لآيات
 للمتوسمين فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تفرس بين ذكركم الحكيم الترمذي في نوادر
 الاصول وقال عليه الصلاة والسلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وقال عليه السلام ان
 قبه عبادا يعرفون الناس بالتوسم وذكركم الترمذي والفراسة ناشئة عن جودة القرينة وحدة النظر
 ومفاء الفكر وقدرى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه دخل عليه قوم من مذبح فهم الاشتر فصدر
 عمر به النظر وصوبه وقال أتهم هذا فقبل مالك بن الحارث فقل ماله فأتته الله انى لا يرى للمسلمين منه يوما
 عصيا فكان منه في الفتنة ما كان ودخل المدينة وقدم اليه وكان عمر والعصابة في المسجد فأشار وألى
 رجل من الوفد وقالوا عمر هل تعرف هذا فقال له له سواد بن قارب فكان كذلك وكان عمر رضى الله عنه
 بطوف بالبيت فسمع امرأة تشد في الطواف
 ومنهن من تسقى بعذب بريد * نقاخ فتلكم عند ذلك قرة
 ومنهن من تسقى بانحرأجن * أجاج ولولا خشية الله لهرت
 فتفرس عمر رضى الله عنه فيما شككت فيه عمر الى زوجها فاستنكهم فاذا هو أنجز الغم فاعطاه خمسة مائة
 وجارية على ان يطلقها ففعل وروى ان بعض العصابة دخل على عثمان رضى الله عنه وقد كان مر بالسوق
 فنظر الى امرأة فلما نظر اليه عثمان قال له يدخل أحدكم علينا وفي عينيه أثر الزنا فقال له الرجل أوحى بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن براهان وفراصة ومثل هذا كثير عن على رضى الله عنه ونقل
 القرطبي في نفسه براهان عن القاضي أبي بكر بن العربي انه قال الفراسة لا يترتب عليها حكم وقد كان قاضي
 القضاة الشافعي المالكي يبعد اذ أيام كونه في الشام يحكم بالفراسة جريا على طريق القاضي اياس بن
 معاوية وكان اياس قاضيا في أيام عمر بن عبد العزيز له أحكام كثيرة بطريق الفراسة قال ابن العربي وكان
 شيخنا فخر الاسلام أبو بكر الشافعي صنف جزأ في الرد عليه كتبه في بخطه وأعطاه وذلك مع جميع فان مدارك
 الاحكام معلومة شرعا مدركة فاعا وليست الفراسة منها اه فالحكم بالفراسة مثل الحكم بالظن والحزر
 والتخمين وذلك فسق وجور من الحاكم والظن يخفى ويصيب وانما أجزت شهادة التوسم في حمل

تصدق بالحرام ويرجو الثواب يكفر ولو علم الفقير ودعاه وامن المعطى كفرا (ولو) قال لا تخرب كل من الحلال فقال الحرام أحب
 الى كثر وكذا فاسق يشرب الخمر فاه أقر باؤه ونثر والبراهم عليه كفروا (ولو) قال حرمة الخمر تثبت بالقرآن يكفر (وفي النصاب) من
 أبغض علماءنا بغير سبب ظاهر خيف عليه الكفر (وفي) نسخة الخسراني رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل يمارق الاستهزاء
 وهم يضربونه بالوسائد ويضربون يكفر ونجيبا (وفي النصاب) رجل قرأ على ضرب الدف أو القصب يكفر لاستخفافه بالقرآن (رجل)
 يدخل آية القرآن في الوعاء أو يعلقها ويقول وكاساها فاقال خاله بالكرهه استجوز والسماح الطارق قال الامام أبو بكر محمد بن
 الفضل اصح يكفر العالم دون الجاهل (ولو) قال لما في القدر والباقيات الصالحات خير يكفر (وفي) نسخة الخسراني رجل شرب الخمر
 وقال بسم الله اوقالها عند الزنا يكفر (وكذا) لو أكل الحرام وقال بعداً لكل الحرام الحمد لله اختلفوا فيه (وفي) نسخة الخسراني قيل

لا تحرمه وهو في وقت الصلاة فقال لأصلي يكفر ولو قال لأصلي بامرئ لا يكفر (وفي) مجموع النورالولو قال لا تحرم الدنيا لتناول الأكل
فقال أترك النقد بالنسيئة يكفر (وفي) الفناوى سلطان عطف فقال له رجل برحمتك ربك الله فقال له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر
(ومن) قال ان السلطان في زماننا عادل يكفر لانه جائر ومن سعى الجور عدلا يكفر كذا قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي وقال بعضهم
لا يكفر (إذا) قيل للمسلم اجد لك والقتلناك فالأفضل أن لا يسجد لانه كفر والأفضل أن لا يأتي بما هو كفر صورة (وفي الاجناس)
قال أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي على غير الانبياء والملائكة (اللعن) على من يدين معاوية لا ينبغي ان يفعل وكذا على الخجاج (قال) رحمه الله تعالى
سمعت من الشيخ الامام الزاهد قوام الدين الصفار انه كان يحكى عن أبيه أنه يجوز ذلك ويقول (٢٠٧) لا تلعنوا معاوية وأما لعن على
يزيد فلا بأس هذا ما يسر الله
نفسه من الخلاصة والله

مختصر الضرورة

(القسم الثالث من الكتاب في القضاء بالسياسة الشرعية)

اعلم ان السياسة شرع مغاير والسياسة نوعان سياسة ظالمية فالشرعية تحرمها وسياسة عادلة تخرج الحق
من الظالم وتدفع كثيرا من المظالم وتزهد أهل الفساد ويتوصل بها إلى المقاصد الشرعية للعباد فالشرعية يجب
المصير إليها والاعتماد في اظهار الحق على ما هو باب واسع تفضل فيه الافهام وتزل فيه الاقدام واهماله يضيع
الحقوق ويعدل الحدود ويجري أهل الفساد ويعين أهل العناد والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم السنية
و يوجب سفك الدماء وأخذ الاموال الغير الشرعية ولهذا سلك فيه طائفة مسلك التفريط المذموم فحفظوا
النظر عن هذا الباب الا فيما قل ظننا منهم أن تعاطى ذلك مناف للقواعد الشرعية فسدوا من طرق الحق سبلا
واضحة وعدلوا إلى طريق من العناد فاضحة لان في انكار السياسة الشرعية قد انقضت النصوص الشرعية وتعللوا
للتخلف الراسخين وطائفة سلكت في هذا الباب مسلك الافراط فتعدوا وحده وداد الله وخرجوا عن قانون
الشرع إلى أنواع من الظلم والبدع السياسية وفهموا ان السياسة الشرعية فاصرة عن سياسة الحق
ومصلحة الامة وهو جهل وغلط فاحش فقد قال عز من قائل اليوم أكملت لكم دينكم فدخل في هذا جميع
مصالح العباد الدينية والدنيوية على وجه الكمال وقال صلى الله عليه وسلم تركت فيكم ما ان تمسكتم به ان
تدوا كتاب الله وسنتي وطائفة توسلت وسلكت في مسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع ففهموا
الباطل ودحضوه ونصبوا الشرع ونهروا والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وهذا القسم يشتمل
على فصول

(الفصل الاول) في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة اعلم ان الله سبحانه وتعالى شرع
الاحكام فنها ما أدر كناه ومنها ما خفي علينا وما صالح العباد ودرأنا فاسدهم تفضلا وجوبوا به تنقسم
إلى خمسة أقسام *(القسم الاول)* شرع لكسر النفس بالعبادات *(القسم الثاني)* شرع لبقاء
جيلة الانسان كالادنى في المباحات المحملة للراحة من الطعام واللباس والسكن والوطء وشبه ذلك *(القسم
الثالث)* شرع لدفع الضرورات كالبياعات والاجارات والقراض والمساقاة ولافتقار الانسان إلى ما ليس
منه من الاعيان واحتياجه إلى استخدام غيره في تحصيل ما له *(القسم الرابع)* شرع تنبيهها
على مكارم الاخلاق كالخض على المواساة وعتق الرقاب والهبات والاحباس والصدقات ونحو ذلك من مكارم
الاخلاق *(القسم الخامس)* وهو المقتصد شرع للسياسة والزجر وهو ستة أصناف (الصف
الاول) شرع لمصانة الوجود كاتقصاص في النكوس والامراف فن ذلك قوله تعالى ولكم في القصاص

الموفق للصواب
(الفصل الثامن والعشرون)
في الوصايا (وفي) شرح
الطحاوى الا فضل ان كان
له مال قليل ان لا يوصى بشئ
اذا كان له ورثة والا فضل
ان كان له مال كثير ان
لا يتجاوز من الثلث فيما
لامعصية فيه ويوصى فيما
لامعصية فيه (وعن) الامام
الغضائلى اذا كانت الورثة
صغارا فترك الوصية أفضل
قال هكذا روى عن أبي
يوسف رحمه الله وان كانوا
بالغين ان كانوا فقرا ولا
يستغنون تلقى التركة فترك
الوصية أفضل وان كانوا
أغنيا لم يستغنون بالثلثين
فالوصية أفضل (وقدر)
الاستغناء عن أبي حنيفة
اذا ترك لكل واحد من
الورثة أربعة آلاف دون
الوصية (وعن) الفضلى
عشرة آلاف (وفي) الموضع

الذى أراد ان يوصى اليه ينبغي أن يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شئ من الواجبات يبدأ بأقربها فان كانوا أغنيا فاجلير ان *(نوع منه)*
(وفي) شرح الطحاوى ثم الوصية بشرط فيها القبول وذلك بالصرح أو بالدلالة بأن يموت الموصى له بعد موت الموصى (وفي) التجريد
والدلالة أن يموت الموصى له قبل القبول والرد بعد موت الموصى فيكون موته قبولا للوصية ويكون ذلك ميراثا للورثة وقبول الموصى له ورثته قبل
موت الموصى لا يعتبر (ثم) الوصايا على أربعة أوجه (منها) ما يجوز أجازت الورثة أو لم يجز وبأن أوصى لاجنبى بثالث ماله أو بكل ماله ولا
وارث له (ومنها) ما لا يجوز وان أجازت الورثة وهى الوصية للغير بخلاف المستأمن والذى فانه يجوز لهما الوصية استخسانا (ومنها) ما يجوز
ان أجازت الورثة بأن أوصى بأكثر من ثلث ماله لاجنبى أو أوصى لواحد من الورثة لا يجوز الا بالاجازة من الورثة اذا كانوا باغين (ومنها)
ما يكون تحتها نسيئة وهى الوصية للقاتل وأجازة الورثة عندهما يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز (ثم) في كل موضع تشترط الاجازة فيه اغنا

يجوز إذا كان الموصي من أهل الاجازة بان كان عاقلاً بالغاً صحيحاً قادراً أجاز الوصية له على ما يشاء من أمواله لا من أموال غيره (وفي)
فتاوى القاضي الامام وجليل أوصى بجميع ماله للفقراء أول رجل يسلم بعينه لا يجوز ذلك الا من الثلث فان أجازت الورثة في حياة الموصي لا تعتبر
اجازتهم وكل لهم الرجوع فان أجاز وابعد ماله من ماله (وفي وجبه) ان يكون الموصي له كالمودع والوصية
في يد الموصي أو في يد الورثة كالوديعة نحو لو هلك من غير تعديضه (وفي وجبه) ان أوصى بعين ماله فأنه يخرج من الثلث حتى لو هلك
من غير تعديضه (وفي وجبه) ان يكون الموصي له كالشريك مع الورثة فتعوان أوصى بثلث ماله أو بربع ماله يكون مال الميت مشتملاً
حتى ان ماله كان ملكاً بالحساب (٢٠٨) وما بقي يبقى بالحساب (جنس آخر) وفي فتاوى الفضلي مريض لا يسد على الكلام لضيقه

فأوصى وأشار برأيه
ويعلم انه يعقل ان مات قبل
أن يقدر على النطق جازت
وصيته (وقال) في النوازل
هذا قول محمد بن مقاتل
وانه لا يجوز عند أصحابنا
(وفي) واقعات الناطق اذا
أصابه فالج ذهب لسانه فلم
يقدر على الكلام فأشار
بشيء أو كتب أو دق
وطال وزاد به مدة سنة
فهو بمنزلة الآخرس (وفي
النوازل) قيل للمريض
أوص بشيء فقال ثلث مالي
ولم يزد على ذلك ان قال على
أثره وأوصى بم يخرج ثلث
ماله للفقراء (وقال) محمد
ابن سالمه ثلث ماله للفقراء ولم
يذكر هذا التفصيل قال
وهذا وابق لما ياتي بعد
هذا فانه قال لو قال ثلثي
لفلان أو سدسي أو ربعي
لفلان في الاستحسان هذه
وصية جائزة (وكذا) لو قال
بعمدتي بخلاف ما لو قال
في صفة ثلث مالي ولو ذكره

حياتياً أولى الالباب لمالك تتقون معناه ان القصاص الذي كتبه عليكم اذا أقيم اذبحوا الناس عن القتل
قال ابن العربي في أحكام القرآن في هذه الآية الكريمة تنبيه على الحكمة في شرع القصاص وبانه
الغرض منه وقال قتادة جعل الله تعالى هذا القصاص حياة ونكالا وعظة لاهل الجاهل فكم من رجل هم
بدهم ولا يخافون القصاص لو وقعهم اولئك القصاص يحجز بعضهم عن بعض وخص أول الالباب وان كان
الخطاب عاماً لانهم أصحاب العقول الذين ينظرون في العواقب ثم قال لعلمكم تتقون يعني الدماء وأما القصاص
في الاطراف فتقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية ليردحوا الناس عن الاقدام على شيء من
ذلك ومن ذلك قتال الخوارج والمخاريق والكفار قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون
في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف الآية وفي قتال الكفار زيادة
معنى وهي اعلاء كلمة الحق ومحو الشرك (الصف الثاني) * من الاحكام شرع لحفظ الانساب كذا الزنا
قال الله تعالى في الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وانظر هنا كلام صاحب الوقاية حيث
قال ولا يجمع بين جلد ورجم ولا نفي وجلد الا أن يكون سبباً * (الصف الثالث) * من الاحكام شرع
لصيانة الاعراض لان صيانتهما من أكبر الاغراض قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وألحق الشرع بذلك التعزير على السب والاذى بالقول على حسب
اجتهاد الامام في ذلك * (الصف الرابع) * من الاحكام شرع لصيانة الاموال كذا السرقة وحد
الجنابة قال الله تعالى والسارق والساوقة فاقطعوا أيديهم اجزاء بما كسبه انكالا من الله والله عز وجل حكيم
* (الصف الخامس) * من الاحكام شرع لحفظ العقل كذا الخمر وقد نهى الله تعالى عنه في قوله تعالى
انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ثم قال فهل أنتم منتهون ووردت
السنة بجحد الشارب * (الصف السادس) * من الاحكام شرع للردع والتعزير نحو قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا لا تبتغوا الصبر والصبر هو انتم حرم الى قوله تعالى لا تذوق وبال امره أي ليذوق جزاء فعله وقوله تعالى الذين
يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم الى قوله وانهم يقولون منكر من القول وزور وانهم شرع كفارة
ذلك في قوله تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتعزير رقيب من قبل أن يتأسد ايكم
نوعظون به الى قوله وتلك حدود الله وقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واحبروهن
في المضاجع الآية وقصة الثلاثة الذين خلفوا وغير ذلك مما ورد به القرآن العظيم ومما يدل على ذلك من
السنة ما وقع في الموطأ وغيره من كتب الحديث قال حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي مالك
الغفاري أن رجلين من قفار أتيا يريدان الاسلام حتى اذا كانا قريبا من المدينة أمسيا قبا ثاوي أنى أناس

في خلال الوصايا أو أضافه الى ما بعد الموت وكان ذلك في العصة يكون وصية وفي المرض على هذا (وكذا) لو قال في مرضه آخر جوا
أنفذ درهم من مالي أولم يقل من مالي ولم يرد على هذا ان كان في ذكر الوصية جازاً ويصرف الى الفقراء (ولو) قال ثلث مالي وقف ولم يزد
على هذا ان كان ماله دراهم أو دنانير فهذا القول باطل وان كان ضاماً صار وقفاً على الفقراء (الكل) من النوازل (وفي) فوائد هشام لو قال
ثلث مالي لله تعالى فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد تصرف الى وجوه البر (ولو) قال انظر والى ما يجوز اعطاه فاعطوه فهذا
على الثالث (رجل) أو وصى بان يتخذ الطعام بدمه ليعلم اناس ثلاثة أيام فالوصية باطلة هو الاصح (أوصى) بالثالث في وجوه الخبر يصرف
الى القنطرة أو بناء المساجد أو طلبه العلم (رجل) أو وصى لوارثه ولا جني فلا جني نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث (ولو) أو وصى
لحي وميت فجميع الوصية للحي (والمرضى) اذا أقر لوارثه ولا جني بدين بطل ذلك كله (جنس منه) (وفي) مجموع النوازل الوصية

للهبذيعين من أهبات ماله لاتصح (أما) لو أوصى بثلث ماله مطلقا بصح ويكون وصية بالعق أن يخرج من الثلث قيمة العبد وعق كماله بغير
سعاية وان خرج بعضه عتق وسعي في بقية قيمته (وفي) الجامع الصغير رجل أوصى بثلث ماله لامهات أولاده وهن ثلاث وللفقراء
والمساكين يقسم الثلث بينهم على خمسة أسهم للفقراء وسهم للمساكين وثلاثة لامهات أولاده (وعند) محمد يقسم الثلث بينهم
على سبعة أسهم لامهات الأولاد ثلاثة واثنتان للفقراء واثنتان للمساكين (وتجوز) الوصية لما في البطن وما في البطن الجارية (ولا تجوز
الهبة للعين) (والوصية) لاهل الحرب باطلة (حربي) دخل دار الاسلام بمان فأوصى بماله كاملا لم أوصى صح (وصية) الذي فيما زاد على
الثلث لاتجوز (ورمايا) الذي على وجهه أربعة (أحدها) لو أوصى بما هو قرية عندنا وعندهم (٢٠٩) كالصدقات وعق الرقاب والاسراج

في بيت المقدس وان يغزى
به الترك والديلم صحت سواء
أوصى اقوم باعيانهم أو لم
يسعوا كالموقوف في صحته
(والثاني) لو أوصى بما هو
موصية عندنا وعندهم
كالصدقة للمغنية والناخعة
ان أوصى لقوم باعيانهم
صحت الوصية ويكون
تخليكا وان أوصى لقوم
لا يحصون لاتصح (والثالث)
إذا أوصى بما هو طاعة
عندنا وموصية عندهم
كالوصية بيناء المجدد أو
باسراجه أو بالحج فان سعى
لقوم باعيانهم صحت فيكون
تخليكا منهم وتبطل الجهة
التي عنها ان شاؤا فاعلوا
ذلك وان شاؤا تركوا وان
كانوا لا يحصون لاتصح
(الرابع) إذا أوصى بما
هو موصية عندنا وطاعة
عندهم كالوصية بيناء البيعة
والكنيسة ان كانت لقوم
باعيانهم صحت بالاجماع
وان كانت لقوم لا يحصون

بظاهرهم الى المدينة فباؤا قريبا منهم ما قبل كان من السحر قاموا بالذهب واقتدوا قريبن من الابل فأنهم وا
الغفار بين فاحذوهم ما فاقواهم صار رسول الله صلى الله عليه وسلم خفس الواحد وأرسل الآخر يطلب
فوجدوهما قريبا من المكان الذي باؤا فيه فأتواهم ما فقال الغفاريان والله يا رسول الله ان كالبراء فقال
لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفرا لي فقال أحدهما غفر الله لك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولك يغفر الله وقبلك في صبيته وقال للآخر استغفر لي فقال والله ان كالبراء فقال له الناس استغفر لرسول الله
ويحك فقال غفر الله لك فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك ما ورد من أخذ الزجل بجر بره غيره
في صحح مسلم وغيره عن عمران بن حصين أن ثقيفا كانت حلفاء ابني غطفان في الجاهلية فاصاب المسلمون
رجلا من بني غطفان ومعه ناقته فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد بم أخذتني وأخذت سابقا الحاج
فقال أخذت بك بجر بره حلفائك ثقيف كانوا أسروا رجلا من المسلمين وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمر به
وهو محبوس فيقول يا محمد اني مسلم قال لو كنت قلت ذلك وأنت تأكل أمرك أفلحت ففداء النبي صلى الله
عليه وسلم برجلين من المسلمين وأمسك الناقة لنفسه ذكر ابن العربي في أحكام القرآن في سورة البقرة
في قوله تعالى فان انتروا فان الله غفور رحيم ومن ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما أجلى يهود بني النضير
من المدينة على أن ائتم ما حات الابل من أموالهم غير الخلق والسلاح كان لابي الحقيق مال عظيم باع مسك
فوراى على عبد ثور من ذهب وحلى وأنية مصوغة فلما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر حاصر الحصن
الذي فيه ابي الحقيق فنزل فصالح على حقن دماء من في الحصن من المقاتلة والخربة على أن يخرجوا
بذراهم ويخاويين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين ما كان لهم من مال وأرض وعلى ترك البيضاء
والصفراء والكراع الاثواب على ظهر انسان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرئت ذمة الله وضمقرسوله
منكم ان كتمته وفي شأنا فصالحوه على ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسكينة بن الربيع هم حي بن
أخطاب ما فعل مسك حي الذي فعل به من بني النضير فقال أذهبته النفقات والخروب فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم العهد قريب والمال أكثر أرايت ان وجدناه عندك أقتلك قال نعم فقام رجل من اليهود الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اني رأيت كنانة بطوف في هذه الخربة كل غداة فأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالخربة فغفرت فخرج منها بعض كثرهم ثم سأله عما ياتي فأتى أن يؤديه فأمر به الزبير بن العوام
فقال عذبه حتى تستأصل ما عنده فكان الزبير يقدح برتدي صدره حتى أشرف على نفسه ثم دفعه رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى محمد بن سلفة فضرب عنقه بانه محمد بن سلفة وانما فعل ذلك بكافة لان الكثر كان عنده
وصاحب الكثر مع بني قريظة وقتل معهم في غزوة الاخياب وهذه القصة ذكرها ابن هشام وغيره من أصحاب

(٢٧ - معين الحكام) تصح عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لاتصح (والذي) لو جعل داره بيعة أو كنيسة في ذبانه فهي
ميراث عندهما عنه أما عند أبي حنيفة فانه كالوقف عنده في حق المسلم وأما عندهما فلان وصية الذي بما لا يكون قرية عندنا لا يجوز والله
أعلم بالصواب (جنس آخر في الرجوع عن الوصية) (وفي شرح) الطحاوي إذا أوصى بالامة لرجل ثم باعها الموصى أو أعتقها
أو دبرها أو كاتبها أو باعها من نفسها فهذا كله يكون ابطالا للوصية بخلاف ما إذا أوصى ببيعها من فلان فانه لا يكون رجوعا (وفي) مجموع
النوازل وكذا لو أخرجهما عن ملكه بأي طريق كان بطالت الوصية ولو عادت الى ملكه لاتصح الوصية (ثم الوصية) على أربعة أوجه (في وجه)
يحتمل الفسخ بالقول والفعل (وفي وجه) يحتمل الفسخ بالقول (وفي وجه) لا يحتمل بهما (وفي وجه) يحتمل باحدهما دون الآخر (أما)
الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل فهو الوصية بالعين لرجل والفسخ بالقول بان يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل بان يجزئ به

عن ملكه (وأما) الوجه الذي لا يَحْتَمِلُ الفسخ بالقول والفعل فهو التدبير (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع فيه بالقول دون الفعل فهو الوصية بثلاث ماله أو ربع ماله إن رجع عنها بالقول مع وإن أخرجه عن ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتنفذ من الثلث الباقي (وأما) الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التدبير المقيدان رجع عنه بالقول لا يصح ولو باع المذموم المقيد مع (الكل) من شرح الطحاوي (وفي التجريد) لو أوصى بشئ ثم قطعه ونحطه أو بقطن فغزله أو بغزل فسحقه أو بجد يد فصفه ناعاً أو بقطن ثم حشى به أو ببطانة فبطن بها أو بشاة فذبحها أو بقميص فقصره - هو جعله قبالة الوصية في جميع ذلك (ولو) أوصى بدافقهما فهذا ليس برجوع (ولو) أوصى بعده وهو يخرج من ثلثه (٢١٠) ثم أوصى به لاخر فهو بينهما نصفان (ولو) قال العبد الذي أوصيته لفلان فهو لفلان يكون

السير ومن ذلك أنه لما وقعت قصة الافك وتكلم الناس به استشار رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب بن حارثة رضي الله عنهما فقال زيد أهلك يا رسول الله ولا نعلم الاخير أو لا نعلم منهم الاخير وهذا الكذب وباطل وأما علي رضي الله عنه فإنه قال يا رسول الله ان النساء لكثير واثق لا تقدر أن تسخلف واسأل الجارية فإنها تصدقك فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم برة أيساً لها فقام البها على فضرهم باضر باضداً وجعل يقول اصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقول والله ما أعلم الاخير أو ما كنت أعيب على عائشة شيئاً الا اني كنت أعجن العجين فأشمرها ان تحفظه فتنام عنه فتأتي الشاة فتأكله فهذا من السياسة لانه ضربه لتقرب بما عندها ومن ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد في بعض غزواته رجلاً فأنتم به بانه جاسوس للعدو فقبوه حتى أقر من ذلك أنه صلى الله عليه وسلم بلغه ان ناساً من المنافقين يشبهون الناس عنه في غزوة تبوك فبعث اليهم طلحة بن عبيد الله في نفر من أصحابه وأمرهم ان يحرقوا عليهم البيت ففعل طلحة ذلك واقحم الضحالك بن خليفة من ظهر البيت فانكسرت رجلاه واقحم أصحابه فاقتلوا ومن ذلك ما روي في جامع الخلال انه حبس في حمة دم يوماً ليلة وفي رواية أنه حبس في حمة ساعة من نهار وأنه صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً منهم المسروق منه بسر فتوكل صاحبه في السرور واهب بعضهم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر جلاي فيصلي بالناس ثم أنطق معي رجال معهم خرم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرف عليهم بيوتهم بالنار رواه أبو هريرة في الصحيح وعنه أيضاً قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هممت ان آمر قتيلاً فيجمعون خرم من حطب ثم آتي قوما يصلون في بيوتهم ليس لهم عذر فأحرقهم عليهم واختلف هل هذا في المؤمنين أو المنافقين والظاهر انه في المؤمنين لقوله عليه السلام في بيوتهم والمنافقون لا يصلون في بيوتهم - وقد قال تعالى واذا قالوا آمنا واذاخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستزنون وفائدة قوله لقد هممت تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة لان المفسدة اذا ارتفعت وانفذت بالاخف من الزاجر لم يعدل الى الاعلى ومن ذلك ما رواه الامام أحمد بن ابن حنبل في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رجل يا رسول الله ان لي جارية يوذني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلق فأخرج متاعك الى الطريق فانطلق فأخرج متاعه فأجمع الناس اليه فقالوا ما شأنك فقال لي جار يوذني فجعلوا يقولون اللهم العنه اللهم - أخرجه فبلغه ذلك فأنه قال رجع الى منزله فواته لا أؤذيك ومن ذلك ما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم قتال أبي بكر رضي الله عنه ممن منع الزكاة واجتهاده في الحكم بقتالهم - ومن ذلك ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر بقتل بق قصير - عدي بن أبي وقاص رضي الله عنه لما باعته احببته عن الخروج للحكم بين الناس وصار يحكمهم في داره وأمر أيضاً

رجوعاً (قال) أبو يوسف اذا أوصى بوصية ثم قال لا أعرف هذه الوصية أو قال لم أوص بها فهو رجوع (وقال) محمد لا يكون رجوعاً (وفي) الجامع الكبير لو قال اشهدوا اني لم أوص بشئ لم يكن رجوعاً (ولو) قال كل وصية أوصيت بها فلان فهي باطلة فهو رجوع (ولو) قال حرام أو باليس برجوع اه والله أعلم (نوع في الوصية بالكفارة) (وفي التجريد) اذا اجتمعت الوصايا والثلث يضيق من الجميع ان كانت متساوية يبدأ بما يبدأ به الميت (واختلفت) الروايات عن أبي يوسف وجه الله في الحج والزكاة في رواية يبدأ بالحج وفي رواية يبدأ بالزكاة والحج والزكاة يقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الذنور والذنور والكفارات مقدمة على

الاضحية والواجب يقدم على النافلة (وفي النوازل) يقدم فيها ما بدأ به الميت (واما) الوصايا بالعق فان كانت في كفارة بخير بق تفكهم احكم الكفارات وان كانت في غيره واجب فحكمها حكم النفل فان كان مع شيء من هذه الوصايا الثانية حق لله تعالى ووصية لاصحى صرف ما أوصى به وجعلت كل جهته من جهات القرية منفردة بالصرف نحو ان يقول ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولز يدسهم من أربعة أسهم (وفي النوازل) ولو أوصى بالامعة عن فوائت صلاته يطعم لكل صلاة نصف صاع من الخنطة هو الاصح * (جنس آخر) * (وفي العيون) رجل أوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر ان كان معه مال بصرف ذلك الى فقرائه هذا البلد وما كان في وطنه بصرف الى فقرائه وطنه كفي الزكاة (ولو) أوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقرائه بلخ فالفضل ان يصرف اليهم وان أعطى غيرهم جازوه - هذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وقال محمد لا يجوز (وكذا) لو أوصى بان يتصدق على فقرائه الحاج فيصدق على غيرهم (وفي النوازل)

لو أوصى بأن يتصدق في عشرة أيام فصدق في يوم جاز (رجل) أوصى لاهل السجون أو الزمنى أو اليتامى أو الأراامل أو الغارمين أو أبناء السبيل فانه يعطى فقراؤهم دون أغنيائهم (ولو) أوصى بثالث ماله للرباط قال الفقيه أبو الليث ان كان هناك دلالة يعرف انه أراد به المقيمين في الرباط صرف اليهم وان لم يكن هناك دلالة صرف الى العمارة (وأما) الوصية لمسجد كذا أو لقنطرة كذا فخاف تزوهر ولم يتهاوا صلاحها كذا وروى عن محمد بن أبي يوسف انه باطلة الا ان يقول ينفق على المسجد (ولو) قال لبيت المقدس ينفق على المسجد في اسراجه ونحو ذلك (ولو) قال لبيت المقدس ثلث مالى أو الى الكعبة فهو جائز ويعطى لساكنين مكة هكذا في العميون (ولو) أوصى بأن يخرج ثلث ماله لجاورى مكة وهم لا يحصون فالوصية جائزة وبصرف الى أهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون (٢١١) قسم على رؤسهم (ولو) قال

أوصيت للغلان ثلث مالى وهو ألف درهم والثالث أكثر فله الثالث بالغام بالغ (وفى الفتاوى) الصغرى يعتبر في تنفيذ الوصية في الثالث القيمة وقت القسمة

* (نوع في الوصية للأقارب والجيران) *

(وفى الزيادات) لو أوصى بثلث ماله لأقربائه فنفسه أى حنيفة رحمه الله يعتبر لاستحقاق هذه الوصية شرائط ثلاث (أحداها) لا يعطى كل الوصية لواحد (الثانية) المحرمية كفى نفقة الأقارب (الثالثة) الأقرب فالأقرب ولا تثنى للأبعد مع الأقرب كالإيراث ولا يدخل في هذه الوصية من كان وارثا ولا يدخل والتمو ولد الصلب ويدخل فيه الجد والجددة وولد الولد (وروى) الحسن بن أبي حنيفة انه لا يدخل (وفى التجريد) لو أوصى لذوى قرابته وله عثمان وخالد

بخر بق حافوت وروى الشافعى الذى كات يبيع الخرفيه وقاله أنت فوسق ولسن برويشدون ذلك مافعله عثمان بن عفان رضى الله عنه لما خاف على الامه ان يختلوا فى القرآن ويفترق الناس فيه أمر بخر بق المصاحف وجمع الامه على مصحف واحد ما رأى لهم من المصلحة فى ذلك ووافقه عليه الصحابة وروا ذلك مصلحة للامة ومن ذلك ما فعله على بن أبى طالب رضى الله عنه لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو والزيد بن العوام فى أثر المرأة التى كتب معها حاطب بن أبى ربيعة كتابا وجعل لها عليه جعله على أن توصله الى قريش يخبرهم فى الكتاب بما عزم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسير اليهم فى غزوة الفتح فأتوا الخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عند الله ففرج على بن أبى طالب والزيد بن أتر المرأة حتى أدركاها فاستنزلاها والتساقى رحلها الكتاب فلم يجد شيئا فقال لها على رضى الله عنه أحلف بالله ما كذب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا كذبتنا ولتخرجن هذا الكتاب أولئك كشفنك فلما رأت الجسد منه استخرجت الكتاب من قرون رأسها وكانت قد جعلته فى شعرها وفتت عليه فرونم اندفعته اليه فأتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واعتذر حاطب بأنما فعل ذلك صانعة لهم ماله عندهم من ولده وأهل ومال فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا هدوى وعدوكم أولياء إلا آية فالطريق الذى استخرج بها الكتاب من السياسة الشرعية وهى التهديد والارهاب ومن ذلك ما وقع لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فى بعض الحكومات وذلك أن رجلا من قريش دفعا الى امرأته من قريش مائة دينار وبيعة وقال لها لا تدفعها الى واحد من نادون صاحبها فليتناحولا وجاء أحدهما فقال ان صاحبى قدمنا فادفعنى الى الدنانير فأبقت وقالت انك قلتما لى لا تدفعها الى واحد من نادون صاحبها ففتشها اليها بأهلها وجيرانها وتلفظ بها حتى دفعتها اليه ثم جاء الآخر بعد ذلك فقال ادفعنى الى الدنانير فقالت ان صاحبك جاء وادعى أنك قدمت ودفعته اليه فترافعا الى على بن أبى طالب رضى الله عنه فعلم انهما قد مكرراهما فقال على أليس قد قلتما لها لا تدفعها الى واحد من نادون صاحبها فقال بلى قال فاذهب حتى يصاحبك حتى تدفعها اليك فاذهب ولم يرجع ومن ذلك ما وقع لعلى رضى الله عنه أيضا وذلك ان شابا شكا الى على رضى الله عنه على نفر فقال ان هؤلاء خرجوا مع أبى فى سفر فعدوا ولم يعد أبى فساألتهم عنه فقالوا مات فساألتهم عن ماله فقالوا مات شيئا وكان معه مال كثير فارتفعنا الى سريح فاستألفهم ودخل سبيهم فدعا على رضى الله عنه بالشرطة فوكل بكل رجل منهم رجلا وأوصاهم أن لا يعمكوا بعضهم يدفون بعض ولا يعمكوا أحدا يكلمهم ودعا كاتبه ودعا أحدهم فقال أخبرنى عن أبى هذا الفتى فى أى يوم خرج معكم وفى أى منزل تزلهم معكم وكيف كان سيركم وبأى هيلة مات وكيف أصيب بماله وسأله عن غسله ودفنه ومن تولى الصلاة عليه وأين دفن والكتاب يكتب

فعند أبى حنيفة الثلث للعين وعندهما يقسم أو باعوا ولو كان له عم وخالدان فالعم نصف الثلث والنصف للخالدان عند أبى حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث (ولو) أوصى لذى قرابته فجاء الثلث كله للم (وفى الزيادات) المرأة إذا أوصت بنصف ماله أو كل ماله الزوج المبال كله النصف بحكم الارث والنصف بحكم الوصية * (نوع فى الوصية بالدفن والكفن وما يتعلق بهما) * (وفى النوازل) رجل أوصى لقارئ القرآن بقرع عند قبره بشئ فالوصية باطلة (سئل) أبو بكر عن رجل أمر بان يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ويبنى هناك وباط من ثلث ماله فبات ولم يحمل الى هناك قال الوصية بالرباط جائزة بحده الى هناك بعده وبه باطلة (وسئل) أبو القاسم عن رجل دفع الى ابنته خمسين درهما وقال ان مت فعمرى قبرى وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وأصدق بها قال أما الخمسة لها فلا تجوز ويظهر الى القبر الذى أمرت به ماله ان كان يحتاج فى عمارته للتجصيص عمرت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعنى للترتيب فالوصية باطلة

وتصدق بالباقي على الفقراء والمساكين (وفي النوازل) الوصية بتطبيق الفجر وان يضرب على قبة فبسة باطلة (ولو) أوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائط الوصية (ولو) أوصى بان يعبر مع فلان في قبر واحد لا تراعى شرط وطها (وفي النوازل) وأوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين (ولو) أوصى بان تدفن كنبه لا يجوز والأأن يكون فيها شيء لا يطهره أحد وفيها فساد فينبغي ان تدفن (ولو) أوصى بان يصلى عليه فلان صلاة الجنازة فالوصية باطلة هو الأصح * (نوع في الإيصاء والعزل) * (عن) أبي مطيع البطني انه قال أفنى من ذنوب وعشرين سنة فإرأيت عما هدد في مال ابن أخيه وهذا يدل على انه اذا لم يشغل الوصية فهو أسلم (اذا) عرفنا هذا جئنا الى المسائل فنقول في فتاوى (٢١٢) النسفي رجل قال لا خير مما دارى فرر يذ ان جرد ملو يش بوش أو قال بالعريسة تعهدهم أو قم

ثم كبر على رضى الله عنه وكبر الخاضعون معه المتحمون لا علم لهم الا أنهم ظنوا أن صاحبهم قد أقر عليهم ثم دعا آخر بعد أن غيب الأول عن مجلسه فبأله كمالاً صاحبه ثم قبضه وطلب الا يخرجوه له حتى عرف ما عند الجميع فوجد كل واحد يخبر بصد ما أخبر به صاحبه ثم أمر برد الأول فقال يا بعد والله قد صرفت غدرك وكذلك بما سمعت من أصحابك وما ينبغيك من العقوبة الا الصدق ثم أمر به الى السجن وكبر وكبر الحاضرون بتكبيره فلما أبعث القوم الحال لم يشكوا ان صاحبهم أقر عليهم ثم دعا آخر منهم فهدده فقال والله يا أير المؤمنين لقد كنت كلها لما صنعوا ثم دعا الجميع فأقرروا بالقصة واستدعى الأول وقال له قد أقر أصحابك ولا ينبغيك سوى الصدق فأقر بمن لا أقرب به أصحابه فأقرهم هم المال وقادهمهم بالقتل وهذا من السياسة الحسنة وقد تقدم حكم تفرق الشهود اذا استرأب القاضي منهم ومن ذلك ان رجال ضرب رجلاً على رأسه فادعى المضر وبأنه أخرس وورثت القضية الى على رضى الله عنه فقال يخرج لسأله ويخص بأربعة فخرج الدم أخر فهو صحيح اللسان وان خرج أسود فهو أخرس ومن ذلك ان علياً رضى الله عنه قضى في مولود له رأسان وصدران في حق واحد فقبل له أبورث ميراث اثنين أو ميراث واحد فقال بترك حتى ينم ثم يصاح به فان انت بهما جميعاً كان له ميراث واحد وان اتبعوا واحد وبقى واحد كان له ميراث اثنين وأما ما ذكر من سياسة الخلفاء والملوك والقضاة واستخراجهم الحقوق بالطرق السياسية فيطول الكتاب بذكره * (الفصل الثاني في احكام هذا الباب) * اذا ثبت قيام الدليل على ان السياسة في الاحكام من الطرق الشرعية فهل للقضاء أن يتعاطوا الحكم بها فيما رفع اليهم من انهم المصوص وأهل الشر والتعدي وهل لهم الكشف من مجرد الاقرار أو قيام البينات وهل لهم ان يتهددوا والتخصم اذا ظهر انه سجل أو خربه أو سواه عن أشياء تدل على صورة الحال والجواب ما ذكره ابن قيم الجوزية الحنبلي من أن عموم الولايات ونصوصها وما يستفيد منها المتولي بالولاية يتلقى من الاقفاط والاحوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع فتدبخل في ولاية القضاء في بعض الأزمنة ولا يمكنه ما يدبخل في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر وبالعكس وأما نصوص أهل المذهب فمصر يحق بان لهم تعاطي ذلك على ما سئذ كره ان شاء الله تعالى ونقل القرافي في كتابه المسمى بالذهب مير ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية في الكلام على ولاية الكشف عن الظالم وفي احكام الجرائم وكلامه فيه ما يقتضي ان القاضي ليس له ان يترك في السياسة ولا مدخل له فيها ساذ كره ما ذكره القرافي ثم اتبعه نصوص أهل المذهب ان شاء الله تعالى على سبيل الاختصار والاقتصار على ما يحصل به المقصود قال القرافي في الولاية السياسية وهي ولاية الكشف عن الظالم والفرق بين تقاروا الى المقالم وبين القضاء من عشرة أوجه الأوله بنى فاطر المقالم من القوة والهيبة مالبس

بأمرهم أو ما يجرى مجراه بصير وصبا (وفي النوازل) لو قال المريض لرجل اقض ديوني بصير وصبا عند أبي حنيفة وعند محمد اذا قال الرجل لغيره انت وصي فهذه وصية بعد الموت (رجل) قال لا خير مما أخرجتكم بمائة درهم اتنفذ وصاى فلما سئذ هذه اجارة بعد الموت والاجارة بعد الموت باطلة وهي من الثلث وهو وصى (رجل) قال لا خير لك أن أخرجك منهم على أن تكون وصيا فالشرط باطل والمائة وصية وهو وصى (ولو) خاطب المريض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بهدوني من الاعمال التي يصير الرجل بها وصيا فالكل أوصياء ولو سكتوا حتى مات المريض ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين صاروا وصيين وان كان واحداً يرفع الامر الى القاضي

حتى يضم اليه آخر كأنه أوصى الى رجلين لا يتفرد أحدهما الا في أشياء متعددة (المسائل في النوازل) لهم * (جنس آخر في العزل) * (وفي) شرح الطحاوى الاوصياء بالباغون الاحرار على ثلاث مراتب (أما) الأول أن يكون الوصى قوياً أميناً يمكنه القيام على مال الميت فليس لها حكم عزله (الثاني) ان كان أميناً لكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف وغيره فللقاضي أن يضم اليه ثقة آخر ولا يعزله (الثالث) أن يكون خائفاً وتظهر خيافته فللقاضي أن يعزله (وفي التجربة) لو لم يعلم القاضي انه وصي فكتب وصيا فليس هذا الفعل إخراجاً من الوصية والوصى أن يوصى الى آخر عند الموت (وفي) نسخة الامام خواهرزاده الوصى اذا كان عدلاً كتاباً لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن مع هذا الوعزله ينزل وهكذا في الفتاوى الصغرى انه ينزل (وفي الاقضية) ذكر فيه اختلاف المشايخ (وفي) قسمة الفتاوى الوصى اذا عجز عن القيام بما أمر الميت فأقام الحالكه فيما آخر لا ينزل الأول (الوصى) اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج

القاضي من الوصية (ولو) ادعى شيئا من الايمان بخبر جده (قال) القبطه أبو الهيثم الخنار في الدين أيضا أن يقول له القاضي ما أن تقبل البيعة على الدين أو تبرئه من الدين أو يخبر بك من الوصية فإن أبرأه والا أخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر (الوصي) لا يقرض مال اليتيم على ما يذكر ولو أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانية حتى لا يستحق العزل (نوع في تصرفات الوصي) (وفي) وكالة الاصل للوصي ان يوكل بالخصوصة أمواله كبل يوكل كل أم لا قد ذكرنا في كتاب الوكالة يبيع الوصي مال الموصي وقد ذكرنا في كتاب البيوع الوصي لا يقرض مال اليتيم والقاضي يقرض مال اليتيم وتكاملوا في الاب والاصح انه كالوصي هكذا في الجامع المصغر من كتاب القضاء (وفي) أدب القاضي للخصاف القاضي انما يملك الاقتراض اذا لم يجد من يدفع اليه مضاربة أو بشري شيئا والوصي يملك بيع مال اليتيم (٢١٣) نسبة اذا كان لا يخاف الخلود

والوصي لو استقرض لنفسه يضمن وعن محمد رحمه الله انه لا يضمن وفي رهن الاصل يضمن (والمثولي) اذا أقرض ما فضل من الوقف صح اذا كان أحرز من الامساك وان استقرض ان شرط الواقف فله ذلك ولا يرفع الامر الى القاضي ان احتاج (والعبد) المأذون والمكاتب لا يقرضان واذا أقر الوصي العبي أو عبده أو ماله جاز واذا باع الصغيره ان يفسخ الاجارة التي عقدها له واما له ان يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله (والوصي) اذا أقرض نفسه للصبي لم يجز له (وفي النصاب) الوصي اذا أراد ان يستاجر دارا للصبي ولا يكون غامبا يواجر الدار من امراته ثم يسكنها فيها ويهب من ماله مقدار الاجرة فتؤدي المرأة الاجرة (الوصي) اذا رهن مال اليتيم يدين نفسه جاز استحسانا (وقال) أبو يوسف

لهم الثاني أنه أوسع مجالا وأوسع مقالا الثالث أنه يستعمل من الارهاب وكشف الاشياء بالامارات الدالة وشواهد الاحوال الا لشدة مما يؤدى الى ظهور الحق بخلافهم الرابع أنه يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب بخلافهم الخامس أنه يتأني في ترداد الخصوم عند اللبس ليعلن في الكشف بخلافهم اذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم لا يؤخروه السادس ردا لخصوم اذا عضوا الى واسطة الامانة ليفصلوا بينهم صلحا من تراض وليس لقضاة الارضا الخصمين السابع ان يفتح في ملازمة الخصمين اذا وضعت أمارات التجاهد ويأذن في الزام الكفالة فيما شرع فيه التكفيل ليقاد الخصوم الى التناصف ويتركوا التجاهد بخلافهم الثامن أنه يسمع شهادات المستورين بخلافهم التاسع ان يحلف الشهود اذا رتاب فيهم بخلاف القضاة العاشر ان يبتدئ باستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم في القضية بخلاف القضاة لا يسعون البيئة حتى ير يد المدي احضارها ولا يسمعون الا بعد مسئلة المدعي لسماعها وهذا ملخص ما ذهبوا اليه في الشافعي في الاحكام الساطانية ونصوص المذهب تقتضي أن للقاضي تعاطي أكثر هذه الامور وقد قالوا في حال القاضي انه يأخذ بنفسه بالمجاهدة ويسعى في اكتساب الخير ويطلبه ويستعمل الناس بالرهبة والرغبة ويشدهم في الحق ولا يدع من حق الله شيئا ويلين من غير غضب حتى قال في المحيط لو سلم عليه أحد الخصمين في المجلس وشعه ان لا يرد في أحد القولين اتقاء لحرمة المجلس وهذا نص في استعمال القوة والهيبة وأما الاخذ بقرائن الاحوال فللقاضي أن يأخذ بالامارات والقرائن في وجوه كثيرة يعاول ذكرها وقد أفردت لها بابا سابقا ذكره وأما مقابلة من ظهر ظلمه بالتأديب فهذا هو المذهب قال بعضهم ان المدعي اذا انكشف لهما كره ان يهمل في دعواه فانه يؤديه وأقل ذلك الحبس ليندفع بذلك أهل الباطل والادد قال في المحيط والقاضي ان يحبس الصبي الفاجر على وجه التأديب لاهل وجه العقوبة حتى لا يماطل في حقوق العباد لان الصبي يؤدي ليزجر عن الانفعال الذي يمتدح اذا أدى أحد الخصمين صاحبه أو تشايعا عنده فله حبسهما وتغزيرهما وأمانته في ترداد الخصوم عند اللبس ليعلن في الكشف فهذا هو المذهب وقد تقدم بيان هذا في باب الآداب التي ينبغي للقاضي الاخذ بها ومن ذلك انه اذا طال الخصام في أمر وكثر التشعب فيه فلا بأس للقاضي ان يمزق كتبهم اذا رجا بذلك تقارب أمرهم ويفسخ ما في أيديهم من الحجج ويأمرهم بابتداء الحكم ومقاردا للخصومة الى واسطة الامانة ليفصل بينهم بالصلح فتوا هذا المذهب ومسائله تقتضي ذلك وقد ذكرنا في باب أدب القاضي ان القاضي اذا خشي من تفاقم الامر بانفاذ الحكم بين الخصمين أو كان من أهل الفضل أو بينهما رحم سواء بينهما أو امرهم بالصلح وقد أقام بعض قضاة العدل من الصدر الاولين من صالحى حبرانه من بين يديه وقال استرا على أنفسكم

رحمه الله لا يجوز قياسا واستحسانا أو اجعوا على انه لو أراد أن يوفى دينه من مال الموصي لم يمس له ذلك (وفي) أدب القاضي الوصي يودع مال اليتيم ويبيع ويضع (الوصي) اذا أخذ أرض اليتيم من ارضه قال الفضلي ان كان البذر على اليتيم لا يجوز ولو جده له الوصي على نفسه فعلى قياس ما قال أبو حنيفة في جواز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز (وفي) الجامع الصغير مقاسمة الوصي الوصي له على الورثة جائزة ومقاسمة الوصي الورثة على الوصي له باطله (وتفسير) المسئلة اذا كان الوارث غائبا تقاسم الوصي الوصي له بالثالث فمرف الثالث الى الوصي له وأمسك الثلثين للوارث فقلت شي من الثلثين هلك من مال الوارث ولو كان الوصي له غائبا تقاسم الوصي الوارث وصرف الثلثين للوارث وأمسك الثلث للوصي له فضاغ الثالث في يده لا يملك من مال الوصي له وله أن يشارك الوارث فيما أخذت ما بقي في يده (رجل) وقف وقفا ولم يجعل له فيما وصيه وصى فأنما على أوقافه (الوصي) متى يدفع المال الى اليتيم قال اذا بلغ وظهر منه رشد (جنس آخر) * أحد

الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا في ثمانية مواضع فحجب ميراث الميت وشراعه لا بد منه الصغير كاطعامه والكسوة وبيع ما يحشى عليه التلف وتلقيه الوصية المعينة بقضاء دين الميت من جسده والخصومة وردا الغصب والودائع وقبول الهبة وجمع الاموال الضائعة وفيما عدا هذه المواضع على الخلاف فعند أبي يوسف ينفردون عندهما لا ينفردون سواء أوصى اليهم بما أو على التعاقب هو الاصح هكذا في الجامع الصغير (وفي) الايضاح اذا مات الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وعليه دين وأوصى الى رجلين فقبض أحدهما المال والودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض ذلك به من الورثة بغير أمر الوصيين أو بغير أمر ساير الورثة وهلك في يده فلا ضمان عليه قال لان أحد الوصيين ينفرد بقضاء الدين ورد الودائع وكذا أحد الورثة (ولم) (٢١٤) يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين التركة فضاءت في يده لا يضمن (ولو) أخذها أحد

الورثة ضمن حصة أصحابه من الميراث (ولو) كان المال في موضع يخاف هيبه الضيعة استحسن ان لا يضمن واحد من الورثة (لو) قبض ديناً للميت على رجل أو دية عند رجل فضاء عنه يضمن والله تعالى اعلم

(فصل في الضمان)
(وفي) أدب القاضي للخصاف السلطان اذا طمع في مال البيت فصالح الوصي ببعض مال البيت لم يدفع ظالمه ان أمكنه دفع ظالمه من غير ان يعطى شيئاً فاعطى ضمن فان لم يمكنه من غير ان يعطى شيئاً فاعطى لا يضمن (وفي النوازل) وان خاف الوصي على نفسه القتل أو اتلاف عضو فدفع لا يضمن وان خاف على نفسه الحبس أو القيد فاعطى ضمن وان خاف ان يأخذ من ماله لولم يدفع اليه مال البيت ان علم الوصي انه يأخذ بعض

ولا تطالعاني على سر كولايد في هذا كله من الوسائط وقال عمر بن الخطاب ردوا القضاء بين ذوى الارحام حتى يصطالحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن وأما كونه يسمع شهادات المستورين فلان ذهب ان القاضي يسميها أيضاً في موطن عديدة وقد ذكرت ذلك في باب القضاء بشهادة غير العادل وأما كونه يخلف الشهود اذا ارتاب منهم فمدفعه قاضي القضاء ابن بشير بقرطبة حلف الشهود في تركه بالله ان ماشه ورواه حق وقد روي عن بعض العلماء انه قال أرى لفساد الزمان ان يخلف الحاكم الشهود وأما كونه يستدعي الشهود وبسألهم عما عندهم فعندنا ان للقاضي ان يفعل ذلك في موطن اذا استرأب ويرفق بينهم أيضاً *(فصل)* وقال القرافي أيضاً في المتن: من سألته عن الماوردي في الفرق بين نظر القاضي ونظر والي الجرائم قال ويمتاز والي الجرائم عن القضاة بتسعة أوجه الاول سماع قذف المتهمين من أعوان الامارة من غير تحقيق الدعوى المعتبرة يرجع الى قولهم هل هو من أهل هذه التهمة أم لا فان زعمه أطلقه أو قذفه بالغ في الكشف بخلاف القضاة الثاني انه يراعى شواهد الحال وأوصاف المتهم في قوة التهمة وضعفها بان يكون المتهم بالزمان تصافا بالنساء فتقوى التهمة أو متهمتا بالسرقة وفيه آثار ضرب مع قوة بدن وهو من أهل الدعارة فتقوى التهمة أو لا يكون شياً من ذلك فتخف وليس ذلك للقضاة الثالث نجعل حبس المتهم للاستبراء والكشف ومدته شهر أو بحسب ما يراه بخلاف القضاة الرابع يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرباً تقريراً لضرب حدلي مصدق فان أقروه ومضروباً واعتبرت حاله وان ضرب بل قتل بغير اقراره تحت الضرب ولو صدق عن حاله قطع ضربه واستعاد اقراره فان أقر بخلاف الاقرار الاول أخذته بالثاني ويجوز العمل بالاقرار الاول مع كراهته وليس ذلك للقضاة الخامس ان له فحين تكررت منه الجرائم ولم ينزجر بالحدود استدامة حبسه اذا أضر الناس بجرائمه حتى يموت ويقوته ويكسوه من بيت المال بخلاف القضاة السادس ان له احلاف المتهم لاختبار حاله ويغلق عليه الكشف ويحلفه بالطلاق والعناق والصدقة كائمان ببيعة الساطان ولا يخلف القاضي أحد في غير حق ولا يخلف الا بالله السابع أنه ذا الجرم بالتوبة قهر أو يظهر له من الوعيد ما يقودها لها طوعاً ونيوذه بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه ارهاب لا لتحقيق ويجوز ان يحقق ويهد بالادب دون القتل بخلاف القضاة الثامن له سماع شهادة أهل المتهمين اذا كثروا عنهم ممن لا يسميهم القاضي التاسع ان له النظر في الموانبات وان لم توجب غراماً أحد ثم ان لم يكن بواحد منهما أترسم قول السابق بالدعوى وان كان بأحدهما أترفعيل يبدأ بسماع دعوى ذي الاثر وقال الا كثرون يبدأ بسماع السابق والمبتدئ بالموانية أعظم جرماً وتاديباً ويختلف تاديبهما باختلافهما في الجرم وباختلافهما في الهبة والنصاوان رأى المصنف في قمع السفلة بانهما جرماً فعل فهذه الوجوه

ماله ويبيع من ماله كفاية لا يسعه ان يدفع مال البيت فان دفع ضمن وان خشي أخذ ماله كله فاعطى لا يضمن وهذا اذا كان الوصي التسعة هو الذي دفع اليه فان كان السلطان هو الذي بسط يده وأخذ لضممان على الوصي (رجل) مات وخلف بنتين وعصبة فطلب السلطان التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم الوصي للسلطان دراهم من التركة باهر البنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر على تحصيل التركة لا يعمل غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهما ان يجعلا ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا في قول أبي جعفر (وفي) اجازات فتاوى الفضلي الوصي اذا أنفق على باب القاضي فمأعطى على وجه الاجارة لا يضمن قدر أجرة المثل وما أعطى على وجه الرضوخة ضمن (ومما) يتصل به هذا مسألة المصادرة مثل الامام النسفي عن صودرة قال رجل ادفع اليه مائة دينار فدفعت اليه هل يرجع عليه قال لا قال رحمه الله وعامة المشايخ انه لا يرجع بدون شرط الرجوع (وفي النوازل) قوم وقعت المصادرة بينهم فامر وارجلان بان يسقرض لهم مالا وينفق في هذه

المؤمن فذل فالقرض بر جمع على المختص والمستهقر من هل يرفع على الامران شرط الرجوع بر جمع وبذونه هل يرفع الخلفاء
 المشايخ فيه والله الموفق لسبيل الرشاد هذا ما يبر الله تعالى ناله من كتاب الخلاصة والله تعالى أعلم (الفصل التاسع والعشرون في الفرائض)
 الحمد لله حق عده والصلاة والسلام على محمد ورسوله وعبده قال الشيخ الامام الاجل الكبير الزاهد الاستاذ براهيم الملة والدين شيخ مشايخ
 الاسلام والمسلمين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني الرغباني غفر الله له ولوالديه وأحسن اليهما واليه هذا مجموع
 يلقب بالعثماني قد رغب فيه القاضي والداني وفي قرأته على المشايخ مراراً واورث فيه أولى هذه الصنعة صغاراً وكباراً ووقفت عليه
 صريحاً واضماراً وإما عرض المصنف عن ذكر الردود في الارحام وماعداها من تفرعات (٢١٥)

زوائد وأدرجت في اثناثة
 فوائد من عدة كتب
 وجدتها الله تقديم وعدة
 نكت استعملتها من المتأخرين
 على وجه يليق بهذا الكتاب
 وان لم يكن محيطاً بآهني
 الباب واجبا لجزءه من
 الملك القادر والدعا من كل
 ناظر عاذل أو عاذر (أول)
 ما يبدأ به من تركه الميت
 تجهيزه ودفنه ثم قضاء ديونه
 ثم تنفيذ وصاياه ثم قسمة
 الباقي بين ورثته وكتابتها
 هذا لبيان السوارث
 فنقول وبالله التوفيق
 (يحرم) الارث بقتل ورق
 واختلاف دين ويستحق
 برحم ونكاح وولاء والولاء
 على ضربين ولاء عقافة
 وولاء ولاء (ثم) السهام
 في الفرائض ستة نصف
 وربع وثلث على التضعيف
 والتضفيف ثلثان وثلاث
 وسدس كذلك (وأصحاب)
 هذه السهام الستة اثنا
 عشر فنراة لهم حال واحدة

التسعة في مجرد الانتهاء بالجرائم ويظهر بها الفرق بين الامراء والقضاة قبل ثبوت الجرائم فاما بعد ثبوتها
 بالافراد بالبيننة فتستوي في اقامة حدودها الامراء والقضاة انتهى واعلم ان للقضاة تعاطي كثير من هذه
 الامور أما كونه يسمع فذف المتهم من أعوان الامارة فقد استحبوا القاضي ان يتخذ كاشفاً قد ارتضاء
 يكشفه عن أحوال الشهود في السر ويقل منه ما نقل اليه ولو لا ينبغي له ان يستعمل أهل الدين والامانة
 والعدالة فيستعين بهم على ما هو بسبيله ويقوى بهم على التوصل الى ما ينويه وقد أجازوا التجريح بواحد
 من دل إذا كان بمنزلة القاضي وأجازوا التجريح في السر ويقل القاضي ذلك من العدل الواحد أنظار المحيط
 وهذا نحوه في أعوان الامارة وأما كونه برأي شواهد الحال فيجوز للقاضي مراعاة شواهد الاحوال وقد
 ذكرته في باب الحكم بالقرائن والدلائل وأما تعجيل حبس المتهم للاستبراء والكشف قال بعضهم من أتى
 القاضي متعلقاً برجل يرميه بدم عليه فان القاضي إذا جاءه مثل هذا فان المدعي يحتاج الى أن يثبت أنه ولي
 الدم فاذا أثبت له تعدده من المدعي دمه كشف له بينة على دمه وان ادعى ثبوت ذلك من يومه أو من
 الذي يحبس المدعي عليه وقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً في تهمة دم يوم وليلة وان أثبت العدد
 ولم يحضر بينة على الدم فهو على ضربين ان كان المدعي عليه متهماً أطبل حبسه على ما يراه الحاكم وان كان
 غير متهم فاليومين أو نحوهما فان أتى طالب الدم في داخل المدة بسبب قري سقط هذا الحكم ووجب
 الزيادة في حبسه على ما يراه وأما كونه يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرباً تقرب بذلك يجوز للقاضي
 تعاطيه وسيأتي ذلك قريبا في الدعاوى على أهل التهم والعدوان ولكن لا يخرج بذلك عن صفة ضرب
 الحدود ولا يعاقبهم بغير العقوبات الشرعية

(فصل) ومن هذا الفصل ما وقع في الامل ان المدعي عليه اذا أنكر السرقة قال عامة المشايخ الامام
 بهزله اذا وجد في موضع التهمة بان رآه الامام عشي مع السارق أو رآه مع الفساق جالساً لا يشرب الخمر لكنه
 معهم في مجلس الغسق وعن عصام بن يوسف انه دخل على حنان بن أبي حنبله وكان أميراً فأتى بسارق فقال
 الأمير أي شيء يجب عليه قال البين وعلى المدعي البينة قال الأمير هاتوا بالسوط والعقابين وهما عودان
 ينصبان لمطروقين في الارض يشح بينهما المضروب أو المصوب كذا في المغرب فاضرب عشرة أسواط حتى
 أقروا نى بسرقة قال عام سبحانه الله ما رأيت ظملاً أشبه بالعدل من هذا من الخلاصة وأما قوله انه فيمن
 تكررت منه الجرائم ولم ينزجر بالحدود استدامة حبسه فذلك مما يفعله القاضي قال في الخلاصة والدعا
 يحبسون حتى تعرف توبتهم ذكره في باب من يحبس وأيضا فان الاغلاط على أهل الشر والقمع لهم والاخذ
 على أيديهم مما يصلح الله به العباد والبلاد يقال من لم يمنع الناس من الباطل لم يحملهم على الحق وأما كونه

سهم لا غير زوج وزوجة وأم وجد وأخت وأخت لاب وأخت لاب
 (نصيب) الزوج النصف مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن فله معهم الربع بكل حال (ونصيب) الزوجة الربع مع كل الورثة الامع الولد
 أو ولد الابن فلهما معهم النصف بكل حال واحدة أو أكثر بشرط كن في ذلك (ونصيب) الام الثلث مع كل الورثة الامع الولد أو ولد الابن أو الاثنين
 من الاخوة والاخوات فصاعداً فانها معهم السدس بكل حال الا في فرقتين زوج وأبوان أو زوجة وأبوان فلازم في هاتين الفرقتين ثلث
 ما يبق بعد نصيب الزوج أو الزوجة وذلك في الثلثين لافي السدس ميات (ونصيب) الجدة السدس لام كانت أو لاب واحدة كانت أو أكثر
 بشرط كن في ذلك بعد أن كن مستويات في الدرجة غير فاسدات والطاسدة هي التي في نسبها ذكر بن اثنين كام أب الام كاهن يسقطن بالام
 وبالبابين خاصة (وتعريف) أربع جدات مستويات من الصنفين أن تبني القاعدة الاولى أمية على عدد المسائل ثم ترتب الابويات عليها

وجه الله السادس بينهما
قصتان وقال محمد بن رحمه الله
اثلاثا (وصورته) امرأة
ووجت بنت بنتها من ابن
ابنها فولد لها ما ولد هذه
المزوجة أم أم الولد وأم أب
أبيه فهي ذات جهتين وأم
أم أبيه ذات جهة واحدة
(ونصيب) ولدا لام السادس
ان كان واحدا ولاثنين
فصاعدا الثالث والذكر
والانثى فيه سواء (ويسقطون)
باربعة بالولد وولد الابن وان
سفل وبالأب والجد وان
علا (وأما) الأب فهو عصبة
الاعم الولد أو ولد الابن فيصير
ذاهم وسهمه السادس
بكل حل (وقد) يجتمع
الحالان فيه مثل أب وبنت
فالنصف لهما والباقي له فرضا
وعصوبة (وأما) الجد فهو
كأب اذا لم يكن الأب الا في
ثلاث مسائل وفي الرابعة
اختلاف (زوج) وأبوان
أو زوجة وأبوان فلا لم في
هاتين الفرقتين ثلث ما بقي

بعد نصيب الزوج أو الزوجة
الجد أيضاً (والثالثة) وهى
لا يرفون مع الاب ومع الجد
الجد وبه أخذ أبو يوسف
وأم أولاب إذا انفردا عن ذوى
السهام فلهن ميراثهن الثلاث
وهى زوج وأم وجد وأخت

Digitized by Google

Digitized by Google

قال فيهار يدرضى الله عنه فيما رواه عنه ابنه خارجة للزوج النصف وللام الثلث وللعبد السدس (٢١٧) ولاخت النصف ثم يضم الجدد

نصيبه الى نصيب الاخت
فيقسماته اثلاثا لثلاثة للجد
وثلاثة للاخت أصلها من
سنة وتقول الى تسعة وتجمع
من سبعة وعشرين وقال
قيصة بن ذؤيب والله ما قال
زيد في الاكدرية شيئا
ولو كان مكان الاخت أخ
فلا عول ولا اكدرية
ولام ميراث للاخ لان الاخ
عصبة والاخت صاحبة سهم
ولو كان أخ واخت فلا
أكدرية أيضا (وكذلك)
اذا كانتا أختين لان حق
الام يرد من الثلث الى
السدس فلا ضرر وروى الى
اعتبارهما صاحبتي سهم
فيكون للزوج النصف
وللام السدس ولجد سهم
من ستم الباقي بين الاختين
نصفين أو بين الاخ والاخت
لا ذكر مثل حظ الانثيين
(ثم) ولدا لاب يعاد ولدا لاب
والام في مقاسمة الجدد
ومزاجته حتى اذا خرج
الجد من الوسط عاد كل الى
أصله كان لم يكن الجدد
(صورته) جد واخ لاب وأم
وأخ لاب فالمال بينهم
اثلاثا للجد سهم ولكل أخ
سهم ثم يسترد الاخ لاب وأم
ما في يد الاخ لاب ويخرج
بغير شيء (جد) واخ لاب
وام واخوان لاب فالجد
ههنا الثلث خير والباقي
للاخ لاب وأم فقد اتفق
الجواب في المستثنين مع
سهمان ولكل أخت سهم ثم

يشهدون بالزنا كالرود في المحكة وقبل في القتل اثنين والدعاء أعظم لكن المقصود الاستدلال بحجج الزوج
الملاعن الى بيينة غير أيمانهم ولم يوجه عليه حد القذف بخلاف سائر القذف لشدة الحاجة في الذنب عن الانسان
وصون العيال والفرش عن أسباب الارتباب وهذه المبادئ والاختلافات كثيرة في الشرع لاختلاف
الاحوال فلذلك ينبغي أن يراعى اختلاف الاحوال في الأزمان فتكون المناسبة الواقعة في هذه القوانين
السياسية مما شهدت لها القواعد بالاعتبار فلا تكون من المصالح المرسل بل أعلى رتبة فلحق بالقواعد
الاصولية ورابعها ان كل حكم في هذه القوانين ورد دليل بخصه أو أصل يقاس عليه كما تقدم في أدلة الباب
وقد تقدم ذكره في الكلام بعض العلماء وهو المذهب على انه قال ان لم نجد في جهة الاغيار عدول أئنا
أصلهم وأقلهم فجور والشهادة عليهم ويلزم مثل ذلك في القضاة وغيرهم لالتصنيع المصالح وتتعطل الحقوق
والاحكام وما أظن انه يخالفه أحد في هذا فان التكليف مشروط بالامكان واذا جاز نصب الشبه ودفقة
لاجل عموم الفساد جزا لتوسع في الاحكام السياسية لاجل كثرة فساد الزمان وأهله وقد قال عمر بن عبد
العزير يحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور وقال القرافي ولا نملك ان قضاة زماننا وشبههم
وولايتهم وأمناءهم لو كانوا في العصر الأول ما ولوا ولا خرج عليهم وولايتهم ولا في مثل ذلك العصر فسوق
فان خيار زماننا هم أراذل ذلك الزمان وولايتهم لا اراذل فسوق فقد حسن ما كان قبيحا واتسع ما كان ضيقا
واختلجت الاحكام باختلاف الأزمان وخالفته بهضد ذلك من القواعد الشرعية ان الشرع وسع للمريض
في النجاسة الملاحقة لها من الغير مما لم تشاهد هذه كتب الارضاع ووسع في زمان المطرف في طين المطرك كما ذكره
محمد في طين بخاراء الى ما فيه من القذر والنجاسة ووسع لاصحاب القروح في كثير من نجاستها ووسع
لصاحب البواسير في بلها وجوز الشارح ترك أركان الصلاة وشروطها اذا ضاقت الحال كصلاة الخوف
ونحوها وذلك كثير في الشرع ولذلك قال الشافعي ما ضاقت شي الاتسع بشير الى هذا الموطن فكذلك اذا
ضاقت علينا الحال في درء المفسد اتسع كما اتسع في تلك المواطن وسادسها ان أول بدء الانسان من زمن آدم
عليه السلام كان الحال ضيقا فابتدأت الاخت لأخيهما وأشباه كثيرة وسع الله تعالى فيها لما اتسع الحال وكثرت
الفرية حرمت ذلك في زمن بني اسرائيل وحرمت السبت والشحوم والابل وأمورا كثيرة وفرض عليهم خمسون
صلاوة فبأنهم بالقتل لنفسه وازالة النجاسة بقاعها الى غير ذلك من التشديدات ثم جاء آخر الزمان
وضعف الجسد وقيل الجدد فاعطى الله بعباده فاحلت تلك المحرمات وخففت الصلوات وقبلت التوبات فقد ظهر
أن الاحكام والشرائع بحسب اختلاف الزمان وذلك من لطف الله عز وجل بعباده وسنته الجارية في خلقه
وظهر أن هذه القرائن لا تخرج عن أصول القواعد وليست بدعا مما جاء به الشرع المكرم

(المصل الثالث في الدعوى بالثمة والعدوان) * والمدعى عليه ينقسم الى ثلاثة أقسام * (القسم الاول) *
أن يكون المدعى عليه بذلك بريئا ليس من أهل تلك التهمة كالمالك كان رجلا له حمار مشهورا فلهذا النوع
لا يجوز عقوبته اتفاقا وأما المتهمة له بذلك فيعاقب بعبادة أسلطة أهل الشر والعدوان على أعراض البراءة
الصالحين وما يوجب ما ذكرنا موقع في شرح التجربة في آخر منشابه القذف عن أبي حنيفة فيمن قال لغيره
يا فاسق يا لص فان كان من أهل الصلاح ولا يعرف بذلك فعلى القاذف التعزير لان الشين بطهارة كان بهذه
الصفتان كان يعرف به لم يعزراه هذا هو النوع الثاني من تقسيم الدعوى مما لا يسمعه الحاكم
ويؤدب المدعى بسبب ما ادعاه الذي وعدناك بالاثبات في أحكام السياسة * (القسم الثاني) * وهو المتهمة
بالفجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل والزنا وهذا القسم لا بد أن يكشفوا ويستقضى عليهم بقدرتهم منهم
وشهرتهم بذلك وربما كان بالضرب وبالحبس دون الضرب على قدر ما اشتهر عنهم قال ابن قيم الجوزية
الحنبلي ما علمت أحدا من أئمة المسلمين يقول ان هذا المدعى عليه بمذمة الدعوى وما أشبهها يخاف ويرسل بلا
حبس ولا غيره وليس تخليفه وأرساله مذهب الاحمد من الأئمة الاربعة ولا غيرهم ولو حلفنا كل واحد منهم

(٢٨ - معين الحكم) اختلاف الفخرج (جد) واخت لاب وأم واخت لاب فالمال بينهم ار باع الجدد سهمان ولكل أخت سهم ثم

تسترد الاخت لاب وأم ما في يد الاخت (٢١٨) لاب فتخرج من غير شيء (جد) وأخت لاب وأم واختان لاب فالمال بينهم انحصاراً للجد سهمان

ولكل أخت سهم ثم تسترد
الاخت لاب وأم ما في يد
الاختين لاب الى تمام
النصف والباقي لهما نصف
سهم أصلهما من خمسة وتصح
من عشرين (جد) وأخت
لاب وأم وأخت لاب فهذه
والرابعة سواء الا انها تصح
من عشرة وهذا سميت
عشرية زبدا لا لاخ عنده
عشر المال (جد) وجدنان
أم الام وأم الاب وأخت
لاب وأم ونسب اخوات لاب
فللجدتين السدس وللجد
ثلاث ما يبقى لانه خير احواله
الثلاث ثم للاخت لاب وأم
نصف جميع المال يبقى
للاختات ثلث السدس
أصلهما من ستة وتنتقل الى
ثمانية عشر وتصح من
ثلاثمائة وأربعة وعشرين
(وأم) البنات فذوات
السهم الان يقسم في
درجتين ذكر فبصير
عصبته (فاذا) كن ذوات
السهم فالواحدة من
الصالب النصف وللثنتين
فصاعد الثلثان ولا يزدن
على الثلثين وان كثرن
(وان) كانت واحدة من
الصلب ومعهما واحدة من
الابن أو أكثر فالتى من
الصلب النصف والتى من
الابن السدس تنكح له
الثلثين (وان) كانتا اثنتين
من الصالب فلا سهم لالتى من
الابن (وان) كان واحد

وأطلقناه وخليفنا سبيله مع العلم بأشهاد به بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقلنا اننا لو أخذنا البشاهدى
عدل كان الفعل مخالفا للسياسة الشرعية ومن ظن أن الشرع تخليطه وارسله فقد غلط فاحشا
لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جباة الامه ولا جل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة
الشرع وتوهموا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق ومصالح الامه فتعدوا حدود الله وخرجوا
عن الشرع الى أنواع من الظالم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز بسبب ذلك الجهول بالشرع وقد
صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من تمسك بالكتاب والسنة ان يضل وقد تقدم في أول الباب من أفعال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على عقوبة المتهم وجبسه واعلم ان هذا النوع من المتهمين يجوز ضربه
وجبسه لما قام على ذلك من الدليل الشرعى * (مسئلة) * رجل دخل على رجل في منزله فبادره صاحب
المنزل فقتله وقال انه داعر دخل على امة ثلثي فان كان الداخل معروفا بالدعارة لم يجب القصاص وان لم يكن
معروفا فوجب من الايضاح * (مسئلة) * وفي بعض الاحكام اذا وجد عند المتهم بعض المئاع المروق
وادعى المتهم انه اشتراه ولا ينفذه فهو منهم بالسرقه ولا سبيل للمدعى الا فيما بيده فان كان غير معروف
بذلك فعلى الساطان حبسه والكشف عنه وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام انه حبس في تهمه وان كان
معروفا بالسرقه فانه يطال في حبسه حتى يقر * (مسئلة) * اذا كان المدعى عليه متهمًا قال بعضهم عخن
بالسجن بقدر رأى الامام وكتب عمر بن عبد العزيز أنه يحبس حتى يثبت بغيره قال أبو الليث
ووقع في بعض الكتب فيمن سرقه لم تاع فاتهم رجلا معروفا بذلك يحبس لان حبسه يصرف أذاه عن الناس
اذا كان معروفا بذلك لتكرره منه مع اصراره على الانكار وتلافى أموال الناس فيجب أن يقبض عنهم
بالسجن وليس بعض الاوقات بأولى بذلك من بعض مع تساوى حاله فيهما وقد تقدم عن الخلاصة ان الدعار
يحبسون حتى تعرف قوتهم * (مسئلة) * اذا رفع للقاضى رجل يعرف بالسرقه والدعارة فادعى عليه
بذلك رجل بنفسه لاختبار ذلك فأثر في السجن بما ادعى عليه من ذلك فذلك يلزمه وهذا الحبس خارج عن
الاكراه قال في شرح التجريد في مثله وان خوفه بضرب سوط أو حبس يوم حتى يقر فليس هذا باكراه قال
محمد وليس في هذا وقت ولكن ما يحبس منه الاعتماد البين لان الناس متفاوتون في ذلك فرب انسان يغم
بحبس يوم والاخر لا يغم لتفاوتهم في الشرف والدناءة فيفوض ذلك الى رأى كل قاض في زمانه فينظر ان
رأى أن ذلك الاكراه قوت عليه رضاه أو بطله والا فلا هذا في الاموال وأمالوا كرهه على الاقرار بحذ أو
قصاص فلا يجوز اقراره * (مسئلة) * واختلاف فيمن يتولى ضرب هذا المتهم وجبسه فقال جماعة من أهل
العلم انه يضربه الوالى والقاضى ويحبسه ويدل على ذلك ما ذكره ابن حبيب من المالكية قال أتى هشام
ابن عبد الملك وهو قاضى المدينة برجل متهم خبيث معروف بالصبيان قد لاقى بغيره في الزحام فبعث الى مالك
يستشير فيه فامر مالك القاضى يعقوب بنه بضربه أو بعمائة سوط وبه قال أحمد بن حنبل وقال بعض
الشافعية يضربه الوالى دون القاضى وكذلك الحبس راجع الى الوالى وذهب الى ذلك جماعة من الحنابلة
وجه ذلك عندهم ان الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتعزيرات وذلك انما يكون بعد ثبوت
اسبابها او تحقيقها فيتم اى ذلك بالقاضى وموضوع ولاية الوالى المنع من الفساد في الارض وقمع أهل
الشر والعدوان وذلك لا يمكن الا بالقبول للمتهمين المعروفين بالاجرام بخلاف ولاية الاحكام فان
موضوعها ابطال الحقوق واثباتها فكل وال أمر بفعل ما فوض اليه اه من كلام ابن قيم الجوزية الحنبلى
وهذا الذى نقله عن الشافعية هو كلام الماوردى في الاحكام السلطانية وهو الذى نقله القرافى ومما يناسب
قضية هشام بن عبد الملك قاضى المدينة في قضية الرجل المذكورة ما وقع في الخلاصة في رجل خدع امرأة
رجل حتى وقعت الفرقة بينهما وبين زوجها وزوجهما من غير أخد عصبية وزوجهما من رجل يحبس حتى
يردها أو يموت والسجن وان كان أسلم العقوبات فقد تأول بعضهم قوله تعالى الآن يسجن أو عذاب أليم ان

من الصلب فلا شيء لالتى من الابن (وان لم) يكن واحدا ولا واحدة من الصلب فالتى من الابن كالتى من الصلب (ثلاث) بنات ابن بعضهن السجن

عمومة الاجداد وان علواً وأولادهم الذكرا وان سفلا ثم المعتق ومعتق المعتق ذكر (٢٢٢) كان أو انثى ثم عصبتها ما وفيه اختلاف

(ثم) الغرائض بعون الله وحسن توفيقه على محض ذوى السهام وهم الستة الاول وعلى محض ذوى الحالمين وهم الستة الاخر وعلى محض العصابات وهم هؤلاء (ثم) الاصول التي منها يصح خروج هذه السهام الستة المتفرقة سبعون منها التصحيح من اثنين من ثلاثة من اربعة من ستة من ثمانية من اثني عشر من اربعة وعشرين من ثلاثة منها تعول من ستة الى عشرة وثمانية وسبعة ومن اثني عشر تعول الى سبعة عشر وثمانية ومن اربعة وعشرين تعول الى سبعة وعشرين دفعة واحدة (وطريقة) تخرجها انه متى جاءك من هذه السهام الستة المتفرقة أحد أحد فخرج كل جزء سميته الا النصف فهو من اثنين وثني جاءك مثني وثلاث فطران كانا من جنس واحد فلا كثر يغنيان ويجزئان وان كانا من جنسين مختلفين فطران اختلف النصف من هذا بكل الاخر أو ببعضه فهو من ستة وان اختلفا الربع من هذا بكل الاخر أو ببعضه فهو من اربعة عشر ومن اثني عشر وان اختلفا الثمن من هذا بكل الاخر أو ببعضه فهو من اربعة وعشرين يبقى اكثر على الأقل أي طرح من

في التزاع قتل به وان كان به سلم انه لا يعيش ولا قصاص في اللطمة والوكزة ولو جاءت والدفة المسائل في المنتقى ولو ضرب به بالسيف فبه القصاص * (مسئلة) * ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس كل آله تتعلق بها الزكافي البهائم يتعلق بها القصاص في الاذى وما لا يلحق بالحيوان * (فرع) * وفي النوازل رجل قال بعتك دمي بالف درهم أو بطلن فقتله يجب القصاص ولو قال له اقتلني فقتله لا يجب القصاص ويجب الدية وفي الخبر يد لا تجب الدية في أصح الروايتين عند أبي حنيفة وهو قولهما وفي رواية يجب ولو قال له اقطع يدي فقط فلا تثنى عليه وكذا في جميع الاطراف * (مسئلة) * وفي المنتقى لو قال لا تخرا فمخ يدي على أن تطعنني هذا الثوب أو هذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه بخسة آلاف درهم وبطل الصلح ولو قال لا تخارجن على فرماه بحجر فحجره جرحا لا يعيش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانيا وعليه الدية ولو جرحه بالحجر جرحا لا يعيش من مثله لا يسمى قاتلا ولو مات من ذلك لاشئ على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة الطعن في صورته رجل قال لا تخارجن على أن تبض موأكبره فرماه فاصاب عينه فذهب ضوءها لا يضمن شيئا * (مسئلة) * لو قال لا تخرا قتل ابني وهو صغير فقتله يجب القصاص وكذا لو قال له اقطع يدي فقطع يديه فعليه القصاص وفي العيون لو قال لا تخرا قتل أختي فقتله وهو وارثه القصاص ان يجب القصاص وهو رواية عن أبي يوسف وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة انه قال تجب الدية وفي كفاية البيهقي جعل الاخ كالا بن وقال القياس أن يجب القصاص في الكل والاختصاص تجب الدية وفي الايضاح بهذه العبارة في الابن يحتمل أن يكون هذا وجه القياس ولو قال اقتل أبي فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يديه فقطع يديه يجب القصاص ولو قال اقتل عمي أو اقطع يديه فقطع يديه لا تثنى عليه السك من الخلاصة

* (فصل) * وأما شبه العبد أن يتعمد الضرب بالسيف ولا يجري مجراه في تقرير الاجزاء ولا يجب به القصاص في قول أبي حنيفة وقال الشافعي شبه العمد أن يتعمد الضرب بالسيف لا يقتل بها في الغالب فان كانت الآلة مثقلة فهي بمنزلة السيف فيجب بها القصاص

* (فصل) * وأما الخطأ فقد يكون في نفس الفعل نحو أن يقصد شيئا فيصيب غيره وقد يكون في الظن نحو أن يظنه صيدا أو حيا فيفصد منه مسلما أو ذميا وليس فيه اثم القتل انما فيه اثم ترك التأمل للقاتل والقصاص والآخر عن الوقوع فيه والكفار تشرعت لستر هذا الاثم وهذا الاثم انقض القتل سيما لحرمان الارث وفيه الدية على العاقلة في ثلاث سنين ونوع آخر يجري مجرى الخطأ وهو النشأ ثم يغلب على انسان فيقتله (تفريع) قال في المنتقى قال محمد اذا تعمد شيئا من انسان فاصاب شيئا من سوي مات عمدا فهو عمد وان اصاب غيره فهو خطأ وتفسير ذلك رجل تعمد أن يضرب يدرجلى بسيف فأخطأ فاصاب منقه وأبان رأسه فهو عمد ولو أراد يدرجلى فأصاب عنق غيره فهو خطأ لانه اصاب غير ما تعمد وفي الاولى اصاب ما تعمد لانه قصد اتلاف طرف ذلك الرجل ولورمى قلنسوة رجل على رأسه فاصاب رجلا فهو خطأ وكذلك لو قصد القلنسوة فأصاب السيف رأسه فهو خطأ ولورمى رجلا فاصاب حائطاً ثم جع السهم فاصاب الرجل فقتله فهو خطأ لانه أخطأ في اصابة الحائط ووجع السهم مبنى على اصابة الحائط لا على الرمي السابق لانه آخر المسببين والحكم يضاف الى آخر المسببين وجوداً فطران المحيط

* (فصل) * وأما القتل بطريق التسبب كخر البئر ووضع الحجر على قارعة الطريق وذلك يوجب الدية على العاقلة ولا تتعلق به الكفارة ولا حرمان الارث وقال الشافعي يلحق بالخطأ في جميع أحكامه وليس فيما دون النفس شبه عمد فاجعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس * (مسئلة) * وفي نسخة الامام السرخصي لو ضرب انسانا ضرباً بطلاً أثره في النفس لا يضمن شيئا وفي مجموع النوازل رجل صاح على آخر تخاف فمات من صحنه تجب الدية ولو سلخ جلدة وجهه فمات ففيه الدية

* (فصل) * لو قتل الرجل عدواً له ولي واحد فله أن يقتل القاتل قصاصاً أو اعطى القاضى أو لم يقض

الاصول الثامن وهو انه يصح فلا بد من تقديمه وهي معرفة الوقوف بين الجانبين المختلفين وهو أن تقسم الاكثر على الأقل أي طرح من

الاكثر مقدار الاقل من الجانبين (٢٢٢) حتى يتفق في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في أكثر فوافق في الاثنين بالنصف

وفي الثلاثة بالثالث وهكذا
الى العشرة وفي العشرة
بالعشر وفي أحد عشر بجزء
من أحد عشر وفي اثني عشر
بجزء من اثني عشر وهكذا
الى حيث ينتهي الحساب
فنسبتها الى آخر أجزاء
ما اتفقا فيه (ثم) التصحيح
اذا انكسرت السهام
والرؤس طلبنا الوفاق بين
السهام والرؤس فان لم
نجد أخذنا كل الرؤس وان
وجدنا أخذنا وفق الرؤس
وهكذا يفعل بالثاني
والثالث اخذنا بالضرب
(ثم) عمل آخر بين رؤس
ورؤس طلبنا الوفاق بين
رؤس ورؤس ان لم نجد
ضربنا كل أحدهما في
كل الآخر وان وجدنا
ضربنا وفق أحدهما
في كل الآخر وهكذا يفعل
بالثالث والرابع (وان)
تساوت الاعداد اكتفينا
بأحدها وان تداخلت
الاعداد اكتفينا بأكثرها
ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ
الرؤس ومجموعها حفظناها
لاقرار الانصاء وضربناها
في أصل الفريضة مع
عولها ان كانت عائلة فما
بلغ فيها نصيب المسئلة (ثم)
نصيب كل فريق ماهو
نصيبهم في الابتداء صروبا
فيما ضربنا في أصل
الفريضة (ونصيب) كل
واحد من لم ينكسر عليهم
ما هو نصيبه في الابتداء ضربناه ما ضربنا في أصل المسئلة (وأما) من انكسر عليهم فاذا اردنا اقرارا فنصيب كل واحد منهم تحتاج

ويقتله بالسيف ويضرب علاونه ولو أراد أن يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يعزر الا انه لا ضمان
عليه وصار مستوفيا حقه وسواء قتله بالعصا أو بالحجر أو ساق عليه دابة أو حفر بثرافا لقاء فيها أو بأي نوع من
أنواع القتل وله أن يقتله بنفسه ويامر غيره بقتله فاذا قتله غيره بامر صار مستوفيا ولا ضمان على ذلك الرجل
هذا اذا قتل والامر ظاهر أما اذا قتل فقال الولي كنت أمرته فانه لا بصدد في ذلك ويجب القصاص
على القاتل

* (فصل) * رجلان اصطدما فوقعافا ثانياان وقع كل واحد منهما على وجهه لاثني على كل واحد منهما من
دية صاحبه وان وقع كل واحد منهما على قفاه فعلى عاقلة كل واحد منهما مادية صاحبه ولو وقع أحدهما على
وجهه والاخر على قفاه قدم الذي وقع على وجهه هدر ودية الاخر على عاقلة صاحبه * (فرع) * منديل في
يذر جانبا فخذ أحدهما طرفا والاخر العازف الاخر فنجاذبا فوقعافا ثانياان وقع كل واحد منهما على وجهه
واحد منهما على عاقلة الاخر ولو وقع مستلقين على قفاهما الا يجب شي واحد منهما ولو وقع أحدهما منبطحا
والاخر مستلقيا لا تجب دية المستلقي وتجب دية المنبطح وفي العيون لو قطع رجل المنديل فوقعا على أنفيتها
فما تاضن القاطع ديتها والمنديل كذا روى عن أبي يوسف وعن الامام الفضل انه قال لا يجب على القاطع
شي لا الدية ولا القصاص * (مسئلة) * صبي في يد أبيه جذبه انسان من يد أبيه والاب يسكه حتى مات فدية
الصبي على من جذبه وبرنه أبوه وان جذبه الرجل وجذبه الاب حتى مات فعليه الدية ولا يرثه أبوه
* (مسئلة) * رجل أخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فانكسرت يده ان أخذته بالمصافحة فلا شيء عليه في اليد
وان عقدها فدها ضمن القابض دية اليد ولو عض ذراع رجل فجذب المعضوض ذراعه من فيه فمضط بعض
أسنانه وذهب بعض لحم المعضوض فدية الاسنان هدر ويضمن العاض أرض ذراع هذا بخلاف ما اذا كان
في يده ثوب فتشبت بالثوب رجل فجذبه صاحب الثوب من يد المتشبت فتخرق الثوب ضمن المتشبت نصف
ذلك وان كان الذي جذب الثوب من لبس الثوب ضمن جميع الخرق انظر الخلاصة

* (القسم الثاني في الجراح والاطراف والمنافع) * وينقسم الى عدة ودخا والقصاص فيما دون النفس
مشروع بنص الكتاب والمماثلة معتبرة من حيث سلامة الاجزاء والشجاج عشرة وقد قيل ان الشجة لا تخلو
اما ان تقطع الجذام لان لم تقطع فلا تكون شجة ولا كلام فيه وان قطعت فلا يخلو اما ان تظهر الدم أم لا
فان لم تظهر فهي الحارصة وان أظهرت فلا يخلو اما ان يسيل الدم أم لا فان لم يسيل فهي الدامعة وان أسالت فلا
يخلو اما ان تكون قطعت بعض اللحم أم لا فان لم تقطع فهي الدامعة وان قطعت فلا يخلو اما ان يكون ذلك
البعض أكثر اللحم الذي بينه وبين العظام أم لا فان لم يكن أكثر اللحم فهي الباضعة وان كان أكثر فلا يخلو
اما ان تظهر الجلدة الرقيقة الحائلة بين اللحم والعظام أم لا فان لم تظهر فهي المتلاصقة وان أظهرت فهي
السهاق ثم بعد ذلك ان انحسرت على اظهار العظام فلا يخلو من ان تحسر على كسر العظام أم لا فان انحسرت
عليه فالهاشمة وان لم تحسر فلا يخلو اما ان تحسر على نقل العظام وتحويله من غير وصول الى الجلدة التي بين
العظام والدماع أم لا فان انحسرت فهي المنقلة والا فهي الآمة وهي العائرة ولم يذكر مجدها بعد هدا هي
الدامعة بالعين المعجمة وهي التي تخرج الدماغ لان النفس لا تبقى بعدها فكان ذلك قتلا لشجة والكلام في
الشجة لا في القتل فعلم ان حصر الشجاج في تعاقب أثرها هكذا قرر في المبسوط في الموضحة القصاص اذا
كان عمدا ولا يعلم فيه خلاف لافيهما هو أكثر شجة من الموضحة وهو فيما ذكر بعد الموضحة من الهاشمة
والمنقلة والآمة لا قصاص فيه ولا يعلم فيه خلاف وفيما دون الموضحة حكومة على ما هو مفضل في كتب الفقه
وبسط هذا الباب وذكر المقدمات وما فيها وأحكام كل قسم من هذا الباب يخرجنا عن المقصود والغرض
هنا ذكر مسائل تتعلق بالسياسة

* (فصل في الجنابة على العقل وهو الشرب) * اذا كان شارب الخمر مسلما مكلفا وشربه مختارا من غير

ضرورة

من ضرورة ولا عذر فانه بعد ثمانين سوطا فان كان كافرا ووجده سكران ترك وان أعلن بذلك عوقب وأجمعوا على ان الحد من الخرب يجب بنفس الشرب ولو طارة بـ ١٠ آلاف غير هاهنا الاثربة فانه لا يجب حتى يسكر * (مسئلة) * لو كانت الرائحة توجد منه عند الاخذ فلما ذهبوا به الى الامام انقطعت الرائحة بسبب بعد المسافة لم يمال لان هذا موضع العذر والسكران الذي يحده الذي لا يعقل منطلقا قبيلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وقال محمد بن أبي نعيم في كتاب الاثربة * (مسئلة) * لو أقر بعد زوال الرجح فانه لا يؤخذ باقراره حتى يقرور يحيا بوجده منه وهو قول أبي يوسف وقال محمد بن محمد بن أحمد وكذلك لو شهد عليه بعد زوال رجحهم لم يحده عندهما وقال محمد بن أحمد وكذلك لو وجد منه رجحها أو تقاياها لجواز أن يكون شربها مكرها ولان الرائحة تشبه * (مسئلة) * اذا رجع شارب المسكر أو الخمر عن اقراره لا يحده لاحتمال انه صادق في الرجوع فلو ثبت شبهة وكذلك لو أقر سكران لا يحده لجواز كذبه في الاقرار بسبب السكر فتقوم الشبهة ولا كذلك سائر الحقوق * (مسئلة) * وجد سكران وتوجد منه الرائحة لا يحده ولكن يعزى بأقل من أربعين سوطا ولو وجد منه رائحة الخمر دون السكر يعزى ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر * (مسئلة) * ولو وجد يحمل آنية فيها خمر يعزى * (مسئلة) * ويضرب المسلم ببيع الخمر ضربا وجيعا بخلاف الذي حتى يتقدم اليه فان باع في المصر بعد التقدم ثم أسلم لم يسقط الضرب وهذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة * (فرع) * وينزع ثوب الشارب عند الضرب ويفرق على أعضائه كما يأتي في فصل الزمان شاء الله تعالى وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف لان سببه ثابت بيقين وسبب حد القذف متردد

* (فصل) * وأما الحشيشة ففيها الادب بقدر اجتهاد الحاكم لانها تغفل العقل بخلاف العقاقير الهندية فان أكلت لتعطية العقل امتنع أكلها حيث * (فرع) * والظاهر جواز ماسق من المرقدة قطع عضو ونحوه لان ضرر المرقدة أضرار وضرب العضو غير مأمون

* (فصل في السرقة) * السارق كل بالغ عاقل لاشبهته في المال واذا كان في جماعة السرقة صبي أو مجنون درى الحد عنهم في قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف اذا كان الصبي والمجنون وليا اخراج المتاع درى عنهم وان كان الذي ولي سواءهما قطعوا الا الصبي والمجنون وعن أبي حنيفة في رجلين أقر بسرقة ثوب يساوي مائة ثم قال أحدهما الثوب ثوبنا لم ندره درى عنهم القطع ولو قال أحدهما سرقتنا هذا الثوب من فلان وكذبه الآخر قطع المقر حده في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يقطع واحد منهما ما ولو شارك صبي أو ذورحم محرم من المسروق منه أو كان شرى كالمسروق منه في المتاع فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يجب على شريك الصبي والمحرم ولا يجب اذا كان أحدهما شرى كالمسروق منه وعلى هذا الاختلاف اذا كان في قطاع الطريق صبي أو مجنون أو آخر

* (فصل) * لاختلاف في أن النصاب في باب السرقة شرط لوجوب القطع وهو مقرر بعشرة دراهم وقدره الشافعي ومالك بربع دينار وذكروا الحسن أنه يعتبر عشرة دراهم مضروبة حتى لو كانت تبرا لا تبلغ قيمتها عشرة دراهم مضروبة فلم يقطع وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد وروى عن أبي حنيفة اذا سرقة عشرة دراهم مضروبة فقيمها بين الناس قطع وهذا يدل ٢ على ان غير المضروب اذا كان جارا واذا كانت قيمة المسروق كاملة وقت السرقة ثم انتقصت فان كان النقصان في عينها لم يسقط القطع وان كان من طريق السعر سقط وعن محمد انه لا يسقط وهو قول الشافعي ولو سرق في بلاد ووجد في بلد آخر والقيمة فيه أنقص لم يقطع حتى تكون القيمة في البلدين عشرة الا بضع

* (فصل) * ولا خلاف ان الحرز معتبر وذلك باحد أمرين اما بما بعد الاحراز كالدور والدار كمين وما اشبهه ذلك وامان يصير محرزا بالفاظ فان من حاس في الطريق أو في المسجد وعند منعه فهو محرزه وما كان

ان تطالب الوثق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل رؤس كل طائفة وراءها بمن انكسر عليهم ثم تأخذ الوثق من كل موافق والسك من كل مبان (والثالثة) أن تطالب الوثق بين ما أخذنا من حاصل رؤس الطوائف سوى الطائفة الموقوفة فنضرب بعضها في بعض بعد طلب الموافقة (والرابعة) أن ننظر الى ما اجتمع من حاصل رؤس الطوائف بعد ضرب بعضها في بعض فنضربه فيما أخذنا من سهام الطائفة الموقوفة فما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريق الموقوف (هذا) اذا كان الكسر من جوانب فان كان من جانبين لا تحتاج الى المقدمة الثالثة وان كان من جانب واحد لا تحتاج الى المقدمة الاولى لحسب (وان) شئت أخرجت الانصاء بطريق النسبة وهو أن تنسب سهام كل طائفة الى رؤسها وتأخذ بتلك النسبة من مبلغ الرؤس فما بلغ فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وان شئت نسبت الى رؤس كل طائفة واحدا منها وأخذت بمبلغ الرؤس بتلك النسبة وضربته في سهامهم فما خرج فهو نصيب كل واحد منهم (ثم) اذا أردت قسمة التركة

فأضرب سهام كل وارث في التركة ثم أقسم ما اجتمع على ما حوت منه الفريضة فما يخرج بسهمه فهو نصيبه

والتركة ما بينهما (٢٣٤) موافقة فاضرب سهام كل وارث في وفق التركة ثم اقسام ما اجتمع على وفق النصيب ومن صولح

حرز النوع فهو حرز لساير الانواع حتى قبل شريحة البقال حرز للجوهر وسواه سرق من ذلك وهو مفتوح الباب اولاً بالباب له اذا جهز البناء والمكان الذي لم يوضع للحرز يعتبر فيه الحافظ وسواء كان الحافظ نائماً في ذلك المكان أو مستيقظاً وما كان حرزاً بالابنية فأذن له في دخوله فسرق هذا المأذون له في الدخول لم يقطع ولم يكن حرزاً في سرقته وان كان غمماً حافظاً أو كان صاحب المنزل نائماً عليه

(فصل في عقوبة السرقة) وهو القلع وذلك الى الامام وحمله قطع اليد اليمنى من مفاصل الزند واجهام اليمنى بشرائط وهي ان تكون اليسرى صحيحة والرجل اليمنى صحيحة فان كانت اليسرى مقطوعة أو مشللة أو مقطوعة الاجهات أو ثلاث أصابع سوى الاجهات لم تقطع اليمنى لان القلع يكون اهلاً كامناً وجهه ذكر في الجاهل مع الصغر اذا سرق واجهام يده اليسرى مقطوعة أو ثنتان سوى الاجهات لم تقطع اليسرى وان كانت واحدة سوى الاجهات تقطع ولا تقطع في اليد اليسرى على كل حال ولا في الرجل اليمنى وانما تقطع اليمنى في المرة الاولى والرجل اليسرى في الكرة الثانية ثم يعزى بعد ذلك ويجلس وقال الشافعي ومالك تقطع يده اليسرى في الكرة الثالثة ورجله اليمنى في المرة الرابعة فان سرق بعد ذلك حبس وقال أبو مصعب يقتل والقلع لوجوبه شروط بعضها في السارق وقد تقدم بعضها وبالجملة فهو ان يكون بالغاً لئلا يقطع عقوبة وانه يستدعي سابقة جنابة والحد لا يقع جنابة من الصبي والمجنون وأن لا يكون بينه وبين المسروق منه قرابة ولادة أو قرابة ذى رحم محرم ولا زوجية وبعضها في المسروق وهو كونه نصاباً بالاجماع

(فصل) ما أوجب القلع فان السارق لا يضمن اذا قطع ولا يجتمع القطع والضمان وقال الشافعي يقطع ويضمن ما استهلك ولو كانت العين فائتة ردت الى المالك ولو سقط القطع بشبهة معترضه نحو ان ملك بعض المسروق ضمن ولو باع السارق العين من غيره أو وهب ردت على صاحبه او التملك باطل فان هلك في يد المشتري وقد كان البيع قبل القلع أو بعده فلا ضمان على السارق ولا على الغائب هكذا روى عن أبي يوسف ولو غصب انسان من السارق فهلك في يد الغاصب بعد القلع فلا ضمان على السارق ولا على الغاصب قال القدوري والاولى أن يقال بان الغاصب يضمن ولو استهلك السارق المتاع بعد القلع لم يكن عليه ضمان في المشهور ومن الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يضمن اذا استهلك ولو هلك أو سرق لم يضمن ولو وجد المالك في يد المشتري من السارق كان له أن يأخذه ويرجع المأخوذ منه على السارق بالثمن الذي دفع اليه وكذلك لو كان المشتري أو الموهوب له استهلك كان للمالك أن يضمنه القيمة ويرجع المشتري على السارق بالثمن دون القيمة انظر الابيضاح

(فصل في الزنا) الحد الواجب بالزنا نوعان رجم وجلد والجمع بينهما غير مشروع فأما البكر فحد الجلد والتغريب ليس بحد ولكن الامام لو فعل ذلك سياسة جاز وقال الشافعي يجمع بين الجلد والتغريب سنة وللرجم يجب على المحسن والاحسان عبارة عن البلوغ والعقل والحرية والدخول في النكاح الصحيح في الفرج على وجه يوجب الغسل من غير ازال والاسلام وقال الشافعي الاسلام ليس بشرط وهو أحد قول أبي يوسف واحسان كل واحد من الزوج شرط لصيربه الاخر محصناً وقال أبو يوسف اسلام المرأة ليس بشرط

(فصل) واذا ثبت احسان الزاني بالاقرار أو بالبينه فهو سواه برجم وكذلك لو شهد الشهود أنه جامعها أو باضعها ولم يشهدوا انه دخل بها صار يحصن كالوشهدوا انه جامعها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يكتفى بقولهم دخل بها

(فصل في صفة الزنا) الزنا علم على الفعل المحظور والحد يسقط بالشبهة والشبهة على ضربين شبهة في العقد فالعقد اذا وجد حلالاً كان أو حرماً امتنعاً على تحريره أو مختلفاً فيه علم الواطئ انه محرم أو جهل لم يجب الحد في قول أبي حنيفة وقالوا الشافعي اذا تزوج نكاحاً جامعاً على تحريره كنكاح المحارم والخامسة

يرد عليهم كلوا ثلثه وانعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارجه ونصيبه عليه ثم تظن الى الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من نصيبه وانعت

على شيء يأخذ به غيره انه قاسم سهامه من الفريضة ثم اقسام باقي التركة على سهام الباقيين (ثم الرد) وهو ان اذا أعطينا ذوى السهام سهامهم وبقي سهم لاستحق له يرد عليهم بقدر سهامهم الا الزوج والزوجة وهذا قول عمر وعلى رضي الله عنه ما وبه أخذ علمائنا (وقال) زيد رضي الله عنه يوضع الغاضل في بيت المال وبه أخذ مالك والشافعي (والاصل) في تصحيح مسائله انه اذا لم يكن في المسئلة من لا يرد عليه فالقسمة على سهام من يرد عليهم فان كان فيهم من لا يرد عليه أعطينا نصيبه من اقل مخارجه ثم نظارنا الى الباقي ان استقام على سهام من يرد عليهم فيها والاضر بنان يرد عليهم في مخرج نصيب من لا يرد عليه فيبايع فيها تصح السهام فان وقع الكسر بعد ذلك فالسبيل ما قدمناه وان كان من يرد عليهم صنف واحد فهم بمنزلة العبيات يعطى كل من لا يرد عليه فرضه من اقل مخارجه والباقي لهم فراضا ورافان وقع الكسر صحبنا المسئلة كالصحيحها اذا كان فيها ذوى سهام وعصبان (طريق آخر) في تصحيح المسائل الردية وهو أن تصح فريضة من يرد عليهم كلوا ثلثه وانعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارجه ونصيبه عليه ثم تظن الى الباقي بعد نصيب من لا يرد عليه من نصيبه وانعت

(٣) ان لم يجد ضربا كل تصحيح من يرد عليهم في مبالغ تصحيح من لا يرد عليهم فها بلغ ذهاب تصحيح المسئلة فنصيب من لا يرد عليهم مضرور في تصحيح من يرد عليهم أوفى وبقية نصيب كل واحد من يرد عليهم مضرور في الباقي بعد نصيب من لا يرد عليهم تصحيحه أوفى وفق ذلك (ثم المناصفة) ومبناها على التصحيح وهو أن تصحيح فريضة الميت الاول على ورثته وتحفظ من ذلك ما أصاب الميت الثاني لطاب الوفاق ثم تصحيح فريضة الميت الثاني على ورثته ثم تطالب الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم يجد ضربا كل هذا التصحيح في كل التصحيح الاول وان وجدنا ضربا وفق هذا التصحيح في كل التصحيح الاول ثم يتبدى بالقسمة فمن كان له نصيب من الفريضة الاولى فضرور في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة الثانية فضرور في نصيب الميت الثاني (هذا) اذا عدم الوفاق أما اذا وجد الوفاق فيضرب في مبالغ الضرب في وبقية وتحفظ من ذلك ما أصاب الميت

وأخذت المرأة فليس ذلك بشبهة ويجب الحد على الواطئ اذا علم بالتحريم وان كان لا يعلم فلا حد عليه (فصل) * الشبهة في الفعل في سبعة مواطن جارية الاب وجارية الام والمطاعة ثلاثا مادامت في العدة وأم الولد مادامت معقدة منه وجارية المنكوحه والحد اذا وطئ جارية مولاة والجارية المهرهونة بطؤها المهرن في رواية كتاب الرهن وذكر في كتاب الحدود أنه بعد المهرن ولا يعتبر ظنه وفي هذه المواضع اذا ادعى فقال ظننت انها تحمل لي لم يجب الحد ولا يثبت نسب الولد وان لم يدع الظن وجب الحد وان ادعاه أحدهما أو لم يدعه الآخر فلا حد حتى يقر جميعا بأنهم ما علم بالحرمة (فصل) * والاقرار بالزنا لا يتعلق به الحد حتى يقر أو يبع مرأتان أو يبع مجالس مختلفه من مجالس المقر دون مجلس القاضي وقال شارحنا يقام باقراره مرة أو ما الشهادة على الزنا فلا يقبل أقل من أربعة وقد تقدم (فصل كيف يقام الحد) * واذا حكم بالرجم أمر الشهود أن يبدؤا بالرجم ثم الامام ثم الناس ولا يربط المرحوم ولا يمسك ولا يحفره اذا كان رجلا ولكنه يقيم قائما وينصب للناس ويرجم وان كانت امرأة فان شاء حفرها وان شاء لم يحفر ولا بأس لسلك من رعى أن يتعمده مقتله الا اذا كان ذارحم محرم من المرحوم فانه لا يستحب له أن يتعمده مقتله ويجرد في التعزير وحده الزنا وكذا في حد الشرب في الرواية المشهورة وعن محمد أنه لا يجرد في الشرب وأما حد القذف فلا يجرد فيه ولكن يترع عنه الحشوا والفروا أما المرأة فلا يترع عنها ثيابها في سائر الحدود والحشوا والفروا وقال أبو حنيفة الحد في الاعضاء كلها ما عدا الفرج والوجه والرأس وقال أبو يوسف يتقي الصدر والبطن ويضرب الرأس سوطا أو سوطين ويفرق على الكتفين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين وأما في التعزير فلا يفرق على الاعضاء (فصل) * وينبغي للقاضي اذا ضرب الناس في الحدود كلها أن يضرب الرجال قياما وبأمر الجلال أن لا يرفع يده بالسوط جردا ولا يخففها جردا ولكن وسطا من ذلك وضرب الشاب والشيخ في الحدود كلها سواء في الإجماع واذا اقتصر للناس في جراحتهم دعا بطبيب رفيق يقتص لهم وأجرته على المقتصر له ويستحب للسلطان أن يختار رجلا لا عدلا لا إقامة الحد ودعى أهلها عارفا بوجوه ذلك لما لله في ذلك من الحق فقد كان على من أبي طالب رضى الله عنه يقيم الحد لابي بكر وعمر في خلافته ما ولا تقام الحدود الا بالسوط ولا تكون بالدرهه وقال بعضهم وانما كان درهه عمر لا ادب فاذا حضرت الحدود وقرب السوط ولا يعاد الحد بالسوط اذا أقيم بالدرهه فقد يكون من الدرته ما هو أوجع من كثير من السياط فلا يجمع عليه حدان الا أن تكون الدرته لطيفة لا تؤلم ولا تؤرجع فيه عدا الحد بالسوط ولا يعمد بضربه مكان ضربه قبلها بل يفرق عليه الضرب اذ فيه راحة ولا يشاط بالأيدي والارجل ولا يجرح بالتراب بل يدها بل يترك له يدفع به عن نفسه هذا في الحدود وأما العقوبه والتعزيرات فاعظام منها فهو كالتقدم في الحدود وما خف منها عوقب صاحبه على شأنه وربما كان يحبس دون ضرب وسياق ذكره ان شاء الله تعالى ويكون السوط الذي يجلبه متوسعا لا يجديدا ولا خلقا ويكون قد قطعت ثمرته وغمره السوط مقدة طرفه كذا قال الجوهري

(فصل في القذف) * عن أبي يوسف فممن قال لغيره في رضا أو غضب است لا يليك فهذا ذف (مسئله) * ولو قال لبس هذا أبالك فان قال في رضا أو على وجه الاستفهام فليس بقاذف ولو قال في غضب أو على وجه التعزير فهو قاذف (مسئله) * ولو قال لست لا يليك فليس بقذف بالزنا لان معناه لم تلدك أمك وانما الزانية هي التي تلد من الزنا التي لا تاد بخلاف نصيب من الاب لانه قطع نسبه ونهاه وانما يتنبي بزنا الام فكان قاذفا (مسئله) * ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي ولدته مسلة فعليه الحد وان كانت كافرة فلا حد عليه ولا يبال بحال الجدة لان الامية حقيقة للولادة والجدة تسمى بها مجازا (فرع) * ولو قال يا ابن مائت زانية فانه يعتبر بحال الجدة لان ذلك لان معناه زنت مائة مرة (فرع) * ولو قال أنت ابن فلان لرجل أجنبي في حال الغضب فهو قاذف

نحضرنا كل هذا التصحيح
وعلى هذا جميع هذا الوجه
وقياسه وبالله التوفيق (ثم)
يجب أن تعلم أن الموافقة
أيما اتفقت فلها نتائج ومغرات
واذا خرجنا مسألة من
المناسخ أو غيرها أو عطينا
كل ذي حق حقه وأوفينا
حقوقنا التي لنا الانصباء كلها
توافق بعضها بعضا في جزء من
الاجزاء الصحيحة فمن ثمره
هذا الموافقة أن تقتصر من
كل نصيب على جزء الوفاق
وتخرج المسئلة من وضعها
وعلى هذا يدور كثير من
المسائل فاحفظه
* (فصل في ذوى الارحام) *
وهم خمسة أصناف (أولهم)
أولاد البنات وأولاد بنات
الابن (والثاني) الجدود
الفاسد والجدات الفاسدات
(والثالث) أولاد الاخوات
لاب وأم أولاد وأولاد
الاخوة والاخوات لام وبنات
الاخوة (والرابع) الاخوال
والخالات والعمات كلهن
والاعمام لام وبنات الاعمام
وأولاد هؤلاء (والخامس)
عمات الآباء والامهات
وأخوالهم وخالاتهم وأعمام
الآباء لام وأعمام الامهات
كلهم وأولاد هؤلاء
(وأولاهم) بالبرابر أولهم
ثم ثانيهم ثم ثالثهم ثم رابعهم
ثم خامسهم في رواية عن
أبي حنيفة وقول عليه الفتوى
(وروي) عن أبي حنيفة أن
الجد الفاسد أولى بالمال من
أولاد البنات (وقال) أبو يوسف ومحمد وأولاد الاخوات وبنات الاخوة أولى من الجد الفاسد وأب الأم وكل واحد أولى من والده عقوبة

للاجنب ولا م ذلك الذي خاطب لان حقيقة انني النسب لكن يستعمل للتشبيه في أحد لانه فتحكم الحالة
فان كان في غضب يحل قذفه لانه حاله تدل عليه وان كان في رضا يحل على التشبيه بدلالة حاله
كذا في شرح التجريد * (فرع) * ولو قال استلأتم أو انسان أول رجل لم يكن قاذفا لانه لبس فيه معنى
نسبة الام الى الزنا فلم يكن قذفا ولو قال يا ابن الزنا فهو قاذف ولو قال لرجل لم يقبوح فانه يعز ولا يجب الحد
في قول أبي يوسف ومحمد حتى يضيف الفعل الى السبيل وعلى قول أبي حنيفة لا يكون قذفا بحال وعليه
التعزير لان الواطئة عنده وعندهما بمعنى الزنا * (مسئلة) * ولو قال يا ابن القعبة يعز لان القعبة اسم
للمتعرضة للزنا دون الزانية
* (فصل) * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلعا في المكان الذي قذفه فيه أو في الوقت الذي
قذفه فيه وجب الحد عند أبي حنيفة وقال لا يجب الحد ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخبث وشهد الآخر
أنه قذفه يوم الجمعة فلا حد عليه في قولهم وعن محمد إذا شهد الشهود فقالوا رأينا أنه يزني فيما دون الفرج
قال لا يحد ولا يحدون ولو قالوا رأينا أنه يزني ثم قالوا بعد قطع الكلام زني فيما دون الفرج ضرر بالحد انظر
الايضاح * (مسئلة) * لو صدق المذوف القاذف في قذفه أو شهد عليه الشهود بذلك جازت الشهادة ولا حد
على القاذف * (مسئلة) * ولا تجوز الشهادة على القاذف الا بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء
مع الرجال والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي * (مسئلة) * وإذا ادعى القاذف ان المذوف
صدقه جازت على ذلك شهادة رجل وامرأتين والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي
* (فرع) * ولو ادعى المذوف ان له بينة حاضرة في المصغر على قذفه فان أبى حنيفة رضى الله عنه قال أجس
المدعى عليه لقبيل المالحا كم من مجلسه يريد بذلك الملازمة ولا يأخذ منه كفيلا بنفسه وقال أبو يوسف يأخذ
الكفيل * (فرع) * ولو أقام المدعى شاهدا واحدا عدلا أو شاهدين لا يعرفهما القاضي قال أبو حنيفة
يجب عليه وقال أبو يوسف لا يجب عليه بقول الواحد العدل لان قول الواحد لا يصلح حجة لاثبات الحق بخلاف
الشاهدين فان قولهما يصلح حجة في ذلك وأبو حنيفة يقول الحجة توجب بالعدد وبعمل بها عند العدل وإذا
وجد الواحد عدلا وجد الوصف والعمل للشهادة فلو ثبت التهمة والحبس شرع منه التهمة انظر شرح
التجريد * (مسئلة) * ولو أقام بينة واحدة وادعى ان له بينة أخرى خارج المصغر لا يجب وكذا إذا ادعى
ان شهوده غيب وطلب التأجيل من القاضي لم يؤجله وكذا إذا ادعى ان شهوده محضون في المصغر أجعل
ما بينه وبين قيام القاضي فيلزمه ويقول ابعت الى شهودك وأحضرهم وقال أبو يوسف ومحمد يؤجل يومين
أو ثلاثة ويؤخذ منه الكفيل وأبو حنيفة يقول ان التكفيل استئناف وانه لا يلائم الحدود والتأجيل أكثر
من مجلس القاضي منع عن استيفاء الحق بلا حجة فلا يجوز * (فرع) * روي عن محمد انه اذا ادعى ان له
بينة حاضرة ولم يجد أحدا يبعث به الى الشهود فان القاضي يبعثه ممن صاحب الشرط من يحفظونه ولا
يترك حتى يفر فان لم يجد ضرب الحد فان أقام بينته بعد ذلك على صدق قذفه أطلقت شهادته وأجرته لانه
ظهر بالبينات ان المذوف لم يكن محصنا وكلامه لم يكن قذفا وانه جلد خطا والله أعلم
* (فصل فيمن له المطالبة بالحد) * حد القذف لا يورث ويطلق بموت المذوف لان الغالب فيه حق الله
نعالي والارث لا يجوز في حقوقه ولو قذفه بعد الموت فلا بد أن يأخذ بالحد ولا بنات الابن وبنات الابن
ولا يأخذ الحد للميت الا والداؤ ولولا يأخذ بذلك أخ ولاهم ولا مولى لان القذف يتناول الولد باختيار
الاتحاد الثابت بالجزئية والاجزئية بينه وبين غيره وقال أبو حنيفة يستوى في ذلك ولد الابن وولد البنت
وقال محمد يأخذ الحد من يرث ومن لا يرث يرثه ولد الابن دون ولد البنت لان الارث بالآباء دون الامهات
ويجوز للابعد من الولد أن يطالب بالحد مع بقاء الاقرب فيكون لابن الابن أن يطالب مع بقاء الابن
خلاف الفر * (مسئلة) * وليس للولد أن يطالب أباه أو جده وان عا بد القذف ولا جده لان الحد

وولده أولى من أبويه عندهما وهم لا يرثون مع ذى سهم ولا عصبة سوى أحد الزوجين (٢٢٧) * (فصل في الصنف الأول) * فأولاهم

بالميراث أقربهم - (فان)
استووا في القرب فولد الوارث
أولى (واختلفوا) في ولد
ولد الوارث والصحيح أنه ليس
بأولى (مثاله) بنت بنت
أولى من بنت بنت بنت
لانها أقرب وبنت بنت الابن
أولى من بنت بنت بنت
لانها ولد الوارث (بنت) بنت
بنت بنت وبنت بنت
بنت الابن فالمال بينهم ما في
الصحيح والقسمة على أبدانهم
ان انفقت أصولهم وان
اختلفت فكذلك عند أبي
يوسف رحمه الله وهو رواية
عن أبي حنيفة وعند محمد
وهو أشهر الرايتين عن
أبي حنيفة القسمة على أول
خلاف مع اعتبار صفة
الأصول في الفروع واعتبار
عدد الفروع في الأصول
(ثم) كل شئ جعلته لأصل
ينقل ذلك إلى فرعه (مثاله)
بنت ابن بنت وبنت بنت
بنت فمعد أبي يوسف المال
بينهم - مانصافان باعتبار
الأبدان وعند محمد أثلاثا
سهمان لبنت ابن البنت
وسهم لبنت بنت البنت
كأنه مات عن ابن وبنت
فينقسم المال بينهما أثلاثا
ثم ما أصاب ابن البنت فلولده
وما أصاب بنت البنت فلولدها
(بنتا) ابن بنت وبنت بنت
بنت فمعد أبي يوسف المال
بينهن اثلاثا باعتبار الأبدان
(وعند) محمد خمس المال

عقوبة وليس للولد ولاية عقوبة بجنائته عابه كالعصا * (مسألة) * يستحسن من الحاكم إذا
رفعه إليه قبل أن يثبت أن يقول للمدعى أعرض عن هذا

* (فصل في الحاربة وعقوبة الحارب بين وقطاع الطريق) * صفة الحارب وهو الخارج عن طاعة الإمام
إذا كان به منع متوكل من خرج في غير مصر يس - لاح أو خشب فامتنع وقدر أن يدفع عن نفسه فقد حارب
ومن فعل ذلك في المصر فليس ذلك بحارب ولا يقام عليه الحد في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
يقام عليه لان هذه جنابة فلا تختلف باختلاف الامكنة فكذلك حكمها قلنا ان الحكم يتفق بقطع الطريق
لا بجنابة طاعة وانه لا يتحقق في المصر ولا قرى بمانه لانه تطويت أمن على وجهه يقطع الطريق به وانه
يتحقق خارج المصر لانه لا يطعمه الغوث وقال أبو حنيفة من قطع الطريق بين الكوفة والحيرة لا يقام عليه
الحد وهو هذا كان في زمانه وأما الآن فصار بمنزلة البرية يطعمه الغوث فيتعاقب به الحد وانما يسمى بحارب
لان المال محفوظ في المصر الله والمتعرض له متصور بصورة الحارب لله ورسوله وسواء في ذلك من
بأنه القتل وأخذ المال ومن لم يباشر لان قطع الطريق مضاف الى الكل لان الذي لم يباشر معين للمباشر
ويحقق معنى قوله بترصده للدفع عنه والارهاب فصار كالردي باب الغنمة

* (فصل في عقوبة قطاع الطريق) * قول قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية
في قطاع الطريق قال أصحابنا الاحكام المذكورة في الآية على الترتيب فمن أخاف السبيل ولم يقتل ولم
يأخذ مالا نفي ومن أخذ مالا قطع يده اليمنى ورجله اليسرى ومن قتل ولم يأخذ مالا قتل ومن قتل وأخذ
المال فالإمام فيه مخير فان شاء قطع يده ورجله وصلبه وان شاء قتله ولم يقطع وروى عن أبي يوسف انه قال
لا أعفيه من الصاب وقال محمد يقطع ولا يصاب لان القطع مع الصاب عقوبة تان كل مقبلة بحالة فلا يجمع
بينهم ما وذكروا الحسن عن أبي يوسف انه يصلب بعد القتل ويده ليه الإمام ثلاثة أيام ثم يخلى بينه وبين
أهله وأما النفي المذكور في الآية وهو أن يأخذ ويحبسه حتى يحدث توبة فان تاب قبل الأخذ وثبت
اليد سقط الحد وان تاب بعد ذلك لم يسقط

* (فصل) * اذا سقط الحد دفع من قتل منهم بجديده الى الاواباء فيقتلون أو يعفون لانه وان خرج الفعل
من أن يكون قطعا للطريق لكن لم يخرج عن كونه قتلا فترتب عليه حكمه وحكم القتل العمدا ما ذكرنا
* (فرع) * وان كان القتل بعصا أو حجر فعلى عاقلة الدية وكذا اذا تاب الحاربون قبل القدرة عليهم -
فالحكم في العاص وضمان الاموال نحو ما لو أخذوا من غير قطع الطريق وكذا اذا أخذوا قبل التوبة
ولم يكونوا أخذوا مالا ولا قتلوا ولكن أصابوا جراحات وجب عليهم القصاص فيما استطاع ويضمنون
ما لا يستطيع ويستودعون الحبس حتى يتوبوا

* (فصل في السيرة في البغاة) * قال أبو حنيفة اذا وقعت الفتنة بين المسلمين ينبغي أن يلزم بينهم ولا يخرج
الى الفتنة فان دعاه الإمام وعنده فني وقدره لم يسعه التخلف لان طاعة الامام فرض حاله القدرة وينبغي
للامام اذا بلغه ان الخوارج يتأهبون للقتال أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك لان دفع الشر
قبل وقوعه أسهل من الدفع بعد وقوعه وان لم يعلمهم - م الامام حتى تعسكروا وتأهبوا للقتال بعث اليهم
من يدعوهم الى العدل رجاه أن يعودوا اليه وقد بعث على كرم الله وجهه الى أهل حروراء يدعوهم الى
العدل فان أبوا فأتاهم وهزمهم فان هزمهم واهم - م فتة يلجئون اليها فينبغي للامام العدل أن يتبع مدبرهم
ويجهز على جريحهم ويقتل أسيرهم وان شاء حبسه لانه لو خلاهم يعودون حربا علينا وان لم يكن له - م فتة
لم يفعل شيئا من ذلك * (مسألة) * ما ظفر أهل العدل من كراع أهل البغي وسلاحهم فلا بأس أن يستعينوا به
على قتالهم ويجوز للامام أن يأخذ أسلحة أهل العدل اذا احتاج اليه * (مسألة) * ما أصاب الامام من
الخوارج حبس عنهم فاذا زال بغيتهم رد عليهم ما أصاب الخوارج من أهل العدل من دم أو جراحة أو مال

لبنت بنت البنت وأربعة أجسامه لبنتي ابن البنت كأنه مات عن ابنتي بنت وبنت بنت فيقسم المال بينهما اثلاثا ما أصاب بنت البنت فلولدها

بنت (صورته) رجل له بنتان ماتتا وحلفت احدهما ابنا والاخرى بنتا فتزوج الابن البنت فولدت له (٢٢٩) ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت

له بنتا (فالولد) أولا ابن ابن بنت وهو ابن بنت بنت والموودة ثانيا بنت بنت بنت فلو مات الزوجان ثم مات الجد فعند ابني يوسف رحمه الله في رواية المال بينهما انهما ساسا خمس المال لبنت بنت البنت وأربعة أخماسه لذى القربتين وعنه في رواية يقسم المال بينهما اثلاثا سهمان لذى القربتين لمكان الذكورة وسهم لبنت بنت البنت (وعند) محمد سدس المال لبنت بنت البنت وخمسة أسداسه لذى القربتين (فصل في الصنف الثاني) * وهم الحدود الفاسدة والحدات الفاسدات أو أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت فان استووا في القرب فمن يدرى بوارث فهو أولى عند البعض ولا تفضل له عند الآخر (فان) استووا في القرب وليس فيهم من يدرى بوارث نظر فان كانوا من جانب واحد من جانب الأب أو من جانب الأم واتفقت صفة من يدلون بهم فالقسمة على أبدانهم ان كانوا ذكورا أو إناثا فبالسوية وان كانوا مختلطين فلذكرا مثل حظ الانثيين وان اختلفت صفة من يدلون بهم يقسم على أدنى بطن إلى الميت اختلف كما في الصنف الأول (وان) كانوا من جانبين يجعل الثلثان

كأقوال ضلال وكفر قتل وان شتمهم بغير هذا من مشاعة الناس نكل نكالا شديدا * (مسئلة) * الرافضي ان كان بسب الشيخين وباعنهم ما فهو كافر وان كان يفضل عليا على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم لا يكون كافر الكفر بمبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فحينئذ هو كافر والمشبهة بمبتدع فان أراد بالبدل الجارحة فهو كافر والمبتدع صاحب البدعة الكبيرة وفي المنتقى سئل أبو حنيفة عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال ان تفضل الشيخين وتحب الحسنين وترى المسيح على الخفين وتصلى خلف كل بر وفاجر والله الهادي من الخلاصة وروى عن مالك من سب أبا بكر جلد ومن سب عائشة رضي الله عنها قتل فقبل له لم فقال من وما فقد خالف القرآن

* (فصل) * ومن سب غير عائشة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ٢ ففيها خلاف بين أهل العلم أحدها أن يقتل لانه سب النبي عليه السلام بسب حليته والاخر أنها كسائر الصحابة يجلد جلد المعتزلي * (فصل) * ومن انتسب إلى آل النبي صلى الله عليه وسلم يضرب ضربا جيعا وبشهر ويحبس طويلا حتى تظهر نوبته لانه استخفاف بحق الرسول عليه السلام * (فصل) * ومن استخف بالقرآن أو بشئ منه أو جحد أو حرقه أو كذب بشئ منه أو أثبت ما نفيه أو نفي ما أثبته على علم منه بذلك أو شك في شئ من ذلك فهو كافر عند أهل العلم بالإجماع وكذا من غير شئ منه أو زاد فيه كفعل الباطنية والاسماعيلية أو زعم انه ليس بحجة للنبي عليه السلام أو ليس فيه حجة ولا معجزة كقول هشام القرطبي ومعهما الضمري انه لا يدل على الله ولا حجة فيه لرسول الله ولا يدل على ثواب ولا عقاب ولا حكم فلا يحال في كفرهما بهذا القول وكذا ان كفرهما بانكارهما أن يكون في سائر معجزات النبي حجة له أو في خلق السموات والارض دليل على الله سبحانه لمخالفتهم الإجماع والنقل المتواتر عن النبي عليه السلام باحتجاجه بهذا كله وتصريح القرآن به

* (فصل) * وقد تقدم ان من سب نبيا أو ملكا من الملائكة فان سبيله سبيل من سب النبي عليه السلام قال صاحب الشفاء وهذا فحين حققنا كونه من الملائكة والانبياء كجبريل وميكائيل وخزنة الجنة وخزنة النار أعادنا الله منها والزنا بتوجه العرش وكعزرائيل واسرافيل ورضوان والحفظة ومنكر ونكير من الملائكة المتفق على قبول الخبر الواو بد كرههم فاما من لم تثبت الاخبار بتعيينه من الملائكة والرسول كهاروت وماروت من الملائكة والحضر واقمان وذو القرنين ومريم وآسية وخالد بن سنان المذكور انه نبي أهل الرس وزادست الذي تدعى الجوس ويد كرا المؤرخون نبوته فليس الحكم في سبهم والكافر بهم كالحكم فيمن قدمناه اذ لم تثبت لهم تلك الحرمة ولكن يزعمون نفعهم وأذا هم يؤدب بحال المقول فيهم لاسيما من عرفت صديقي موفظه منهم كمرهم وان لم تثبت نبوته وأما انكار نبوتهم أو كون الآخر من الملائكة فان كان المتكلم في ذلك من أهل العلم فلا حرج لاختلاف العلماء في ذلك وان كان من عوام الناس زجر عن الخوض فيه لانه فان عادأب اذ ليس لهم الكلام في مثل هذا وقد ذكره السلف في مثل هذا ما ليس تحتهم عمل لاهل العلم فكيف بالعامه

* (فصل في عقوبة الساحر والخناق والزندق) * قال في النوازل الخناق والساحر يقتل ان اذا أخذ الانهما ساعيا في الارض بالمسادة فان تابا ان كان قبل الفجرهم - ما قبالت قوتهم او بعد ما أخذ الاويقت - لان كافي قطاع الطريق وكذا الزندق المعروف والداعي اليه يعنى إلى مذهب الاحاد قال رحمه الله والاباحي على هذا ولا تقبل قوته كذا أفنى الشيخ الامام عز الدين الكندي والحقان ابراهيم أنظر الخلاصة

* (فصل في عقوبة العائن) * وفي الموطأ وغيره من كتب الحديث ان سهل بن حنيف اغتسل بالجرار فترع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر اليه وكان سهل رجلا أبيض حسن الجلد قال فقال له عامر بن ربيعة ما رأيت كالبرق ولا جلد عذرا فوقعك سهل مكانه واشتد وعكف فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابته

لقربة الاب والثلث اقربة الام ثم ما أصاب كل فريق يقسم فيما بينهم كالوانفردوا (ومثاله) أب أم أب الاب وأب أم الاب فهم اجدان من

قبل الاب وأب أم أب الام وأب (٢٣٠) أب أم الام فهم اجدان من قبل الام فيقسم المال أولاً ثلثاً لثلاثه لقراءة الاب والثلث لقراءة الام ثم

ما أصاب قراءة الاب فيقسم
أثلاثاً لثلاثه لجلده من قبل أبيه
وهو أب أم أب الاب وثلاثه
لجلده من قبل أمه وهو أب
أب أم الاب وما أصاب قراءة
الام فكذلك لثلاثه لجلدها
من قبل أبيها وهو أب أم أب
الام وثلاثه لجلدها من قبل
أمها وهو أب أم أم الام
وهذا الجواب على قول من
لا يعتبر المدلى بالوارث وأما
من يعتبر الادلاء بالوارث
ففيه منه المال كله للجد
المد كواولاد وهو أب أم
أب الاب

* (فصل في الصنف الثالث) *

فالكلام في أولاد الاخوات
وبنات الاخوة لاب وأم
(ان) أولاهم أقربهم وعند
الاستواء في القرب من كان
ولد الوارث أولى فالتسمة
على أبدانهم اذا تفتت
أصولهم وان اختلفت فهو
على اختلاف قدمه في
الصنف الاول (مثاله) بنت
الاخت أولى من بنت بنت
الاخت لانها اقرب وبنت
ابن الاخ أولى من بنت بنت
الاخت لانهم اولاد الوارث (بنت)
أخت وابن أخت فالمال
بينهما للذكر مثل حظ
الانثيين (بنت) ابن أخت
وابن بنت أخ وبنت بنت أخ
فعند أبي يوسف يعتبر الابدان
(وعند) محمد خمس المال
لبنت ابن الاخت وثلاثا
أربعة الاخماس لابن بنت
الاخت وثلاث أربعة الاخماس

سهلا وعن وانه غير راجح معك يا رسول الله فانه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فاخبره سهل بالذي كان من
شأن عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت ان العين حق فوضأه فتوضأ
له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس وفي رواية انه عليه الصلاة والسلام لام دعا
عامر فتنقيط عليه وقال علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت اغتسل له فغسل عامر وجهه ومرفقيه وركبتيه
وأطراف رجليه ودخل ازاره في قدح وروى عن الزهري انه قال الغسل الذي أذكر كناه عليه علماءنا بصلوته
أن يوتي العائش بقدر فيه ماء فيمسك مرتفعاً عن الارض فيدخل فيه كفيه فيتمضمض ثم يمسح في القدح ثم
يغسل وجهه في القدح مرة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصبع بها على كفه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصبع
بها على مرفقه الايسر ثم يدخل يده اليسرى فيصبع بها على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصبع بها على
قدمه اليسرى كل ذلك في القدح ثم يدخل داخل ازاره في القدح ولا يوضع القدح في الارض ويصب على
رأس المعين من خلفه صبة واحدة وقيل يستغل ويصب عليه ثم يكفأ القدح على الارض ورائه وأما داخله
ازاره فهو الطرف المتدلى الذي يقضى من مئزره الى جلده قال بعض علماء الحديث وغيرهم فان امتنع
من الوضوء وقضى عابه اذا خشى على المعين الهلاك وكان وضوءه العائش يبرئ عادة ولم يزل الهلاك منه
الا بهذا الوضوء لانه من باب احياء النفس كذل الطعام عند الجماعة وقال بعضهم يجبر على الوضوء ان امتنع منه
وان أياه أمر أن يفعل بالادب الجميع حتى يفعله بنفسه ولا يفعله غيره به عند امتناعه فان الشفاه منوط
بفعله كما ان المرض النازل كان بسببه فلا يندفع ما تزل الا بفعله

* (فصل) * قال بعضهم وقد ذكر الناس في أمر العين وجوهاً أمحها أن يكون الله سبحانه وتعالى قد أجرى
العادة عند تعجب الناظر من أمر دون أن يبرك أن يعرض المتعجب منه أو يتلف أو يتغير الا ان العائش
اذا برك وهو أن يقول بارك الله فيك بطل المعنى الذي يخاف من العين ولم يكن له تأثير فان لم يبرك وقع ما أجرى
الله به العادة عند ذلك وقد يتلافى ذلك بعد وقوعه بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن العربي
البارئ سبحانه وتعالى هو الخالق لما في السموات والارض فليس فيه ما حركة ولا سكون ولا حكمه ولا لفظه
الا الله سبحانه وتعالى خالقها في العبد وهو مقدره له وهو تعالى رتب أفعاله ورتب أسبابها ورتب العوائد
على أسباب مثال ذلك العين فان النفس اذا رأت صورة تستحسنها فغلب ذلك عليها واستولى ذلك على
القلب فان لم يتطابق بحرف لم يخلق الله شيئاً وان ناطقت بالاستحسان والتعجب من الجمال فقد أجرى الله تعالى
في بدن المعين المرض والهلاك على قدر ما يريد الله تعالى فلذلك نهى العائش عن القول والبارئ تعالى وان
كان قد سبق من حكمه الوجود بذلك فقد سبق من حكمته ان العائش اذا برك سقط حكم فعله ولم يظهر له أثر
والبارئ سبحانه يرد قضاءه بقضائه ومن حكمته انه جعل وضوء العائش يسقط أثر عينه وذلك بخاصة لا يعلمها
الا خالق الخاص والعام وكذلك ما يحدث عند قول الساحر وفعله في جسم المسحور وضعه الله تعالى في الارض
بمشيئته وحكمته ومن فصول الشريعة وفضلها وحكمتهما بالافتقار وضع الله تعالى من الرقي في اذهاب
الامراض من الابدان بها وباطال سحر الساحر ورد عين العائش عند الاسترقاع بها ودفع كل ضرر باذن الله
تعالى والبارئ تعالى هو الذي خلق الشفاء عند الاسترقاع كما خلق الشفاء من الداء عند استعمال الدواء
ولا حظا للدواء في ذلك ولا يصح في عقل عاقل أن يكون جاداً فعلاً وكان الله سبحانه يصرف الانفعال الغريبة
داخل البدن بالدوية كذلك يصبر فيها خارج البدن بالرقي والتعويد وقد شهدنا ذلك والمشهد أقوى من
الدليل المنطري

* (فصل) * ومن الزواجر الشرعية التعزير والعقوبة بالحبس والتعزير ناديب استصلاح ورجوع عن
ذنوب لم تشرع فيها حدود ولا كفارات والاصل في التعزير بر ما ثبت في سنن أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يجلد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله والاحاديث كثيرة في مثل هـ ذاهـ ذاذليل

بنت بنت الاخ (ابن) أخت لاب وأم وبنت اخ لاب وأم فابو يوسف رحمه الله يعتبر الابدان دون الاصول فعنده ثلث المال التعزير

التعزير بالفعل وأما التعزير بالقول فدل عليه ما ثبت في سنن أبي داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب فقال اضربوه فقال أبو هريرة فغضضوا الضارب بيده واضاربوا بغيره والضارب بشو به وفي رواية بإسناده ثم قال لا يصحبه بكتوه فاقبلوا عليه يقولون ما نقيت الله ما خشيت الله ما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا التنبكيت من التعزير بالقول ولما كان الناس لا يرتدون عن ارتكاب المحرمات والمنهيات إلا بالحدود والعقوبات والزواجر شرع ذلك على طبقات مختلفة فالعقوبة تكون على فعل محرم أو ترك واجب أو سنة أو فعل مكروه ومنها ما هو مقدر ومنها ما هو غير مقدر وتختلف مقاديرها وأجناسها ومبطلاتها باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها وحسب حال المجرم في نفسه وبحسب حال القاتل والمقول فيه والقول وهو منقول عن أبي يوسف وقال ابن قيم الجوزية اتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد بحسب الجنابة في العظام والصغر وحسب الجاني في الشر وعدمه

(فصل) والتعزير لا يختص بفعل معين ولا قول معين فقد عزر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجر وذلك في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن العظيم فحجروا وخسبوا بما لا يكرههم أحد وقتهم مشهور في الصحاح وعزور رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنقي فأمر بإخراج المختئين من المدينة ونفاههم وكذلك الصحابة من بعدهم وذلك بعض ما وردت به السنة مما قال به ضمه أصحابنا وشيخنا في خارج المذهب فنها أمر عمر رضي الله عنه بهجر ضبيشع الذي كان يسأل عن الذاريات وغيرها ويأمر الناس بالتفقه في المشكلات من القرآن فنضربه ضرباً ويجعلون نفاه إلى البصرة أو الكوفة وأمر بهجره فكان لا يكلمه أحد حتى تاب وكتب عامل البلاد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخبره بتوبته فأذن للناس في كلامه ومنها أن عمر رضي الله عنه خلق رأس نصر من حجاج ونفاه من المدينة لما شيب النساء به في الأشعار وخشي الفتنة به ومنها ما فعله عليه السلام بالعربيين ومنها أن أبا بكر رضي الله عنه استشار الصحابة في رجل يفتكج كاتنكج المرأقاسار وأجرحه بالنار فكتب أبو بكر بذلك إلى خالد بن الوليد ثم حرقهم عبد الله بن الزبير في خلافته ثم حرقهم هشام بن عبد الملك أنظر الهداية ومنها أن أبا بكر رضي الله عنه حرق جماعة من أهل الردة ومنها أمره عليه الصلاة والسلام بكسر دنان الخمر وشق نطرها ومنها أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر بكسر القدور التي طبخ فيها لحم الجرا الإهلية ثم أسسها في غسائها فاذن لهم على جواز الأمرين لأن العقوبة بالكسر لم تكن واجبة ومنها تحريق عمر المكان الذي يباع فيه الخمر ومنها تحريق عمر قصر سعد ابن أبي وقاص لما احتجب فيه عن الرعية وتواريحكم في داره ومنها ما صدره من عماله بأخذ شطراً من أموالهم فقتلهم ما بينهم وبين المسلمين ومنها أنه ضرب الذي زور على نقش خاتمه وأخذ شياً من بيت المال مائة ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ثم ضربه في اليوم الثالث مائة وبه أخذ مالك لأن مذهب التعزير يزداد على الحد ومنها أن عمر رضي الله عنه لما جتمع السائل من الطعام فوق كفايته وهو يسأل أخذ مائة وأطعمه أهل الصدقة وغير ذلك مما يكثر تعداده وهذه قضايا لا يحصى معرفتها قال ابن قيم الجوزية وأكثر هذه المسائل سائغة في مذهب أحد * (مسئلة) * يجوز التعزير بأخذ المال وهو مذهب أبي يوسف وبه قال مالك ومن قال أن العقوبة المالية منسوخة فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلاً واستدلالاً وليس بسهل دعوى نسخها وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعدد ونه صلى الله عليه وسلم لم يعلل دعوى نسخها والدعوى للنسخ ليس معهم سنة ولا إجماع يصح دعواهم الآن يقول أحد مذهب أصحابنا لا يجوز فذهب أصحابه عنده عيا على القبول والرد

(فصل) إذا ثبت أصل التعزير والعقوبة هل يتجاوز به الحد أم لا ففي رواية عن أبي يوسف أنه اعتبر أقل الحد في الأحرار إذا الأصل هو الحرية ثم نقص سوطاً وهو قول زفر وفي رواية نقص خمسة وهو ما نورد عن علي وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً عند أبي حنيفة وأقله ثلاث جلدات وردى عن بعض الشيوخ

فعند أبي يوسف رحمه الله المال كله بين بنت الأخ لاب وام وبين بنت الأخ لاب وام نصفان (وعند) محمد ثالث المال بين بنت الأخ لاب وام وبين

المال لابن الاخت لاب وام
وثلاثه لبنث الأخ لاب وام
(والكلام) في أولاد
الاخوات وبنات الاخوة
لاب كالكلام في الفريق
الاول عند عدمهم وأما
الكلام في أولاد الاخوة
والاخوات لام فهوان
أولاهم أقربهم ولا يفضل
الذكور على الإناث الا في
رواية شاذة عن أبي يوسف
رحمه الله (مثاله) بنت أخ لام
وابن اخت لام فعندهما
المال بينهما كالاصول نصفان
وعند أبي يوسف على ثلاث
الرواية الثلاثا بخلاف الأصول
(واذا) اجتمع ثلاثة أولاد
اخوات متفرقات أو ثلاث
بنات اخوة متفرقين واستوا
في القرب والدرجة فعند أبي
يوسف رحمه الله وهو رواية
عن أبي حنيفة رحمه الله يعتبر
الأصول (مثاله) بنت اخت
لاب وام وبنت أخت لاب
وبنت أخت لام فعند أبي
يوسف رحمه الله المال كله
لبنث الأخ لاب وام وعند
محمد خمس المال لبنث الأخ
لام وخمس لبنث الأخ
لاب وثلاثة أجناسه لبنث
الأخت لاب وام (بنت أخ)
لاب وام وبنت أخ لام فعند
أبي يوسف رحمه الله المال
كله لبنث الأخ لاب وام
(وعند) محمد خمس المال
لبنث الأخ لام والباقي لبنث
الأخ لاب وام (واذا) اجتمعت
ثلاث بنات اخوات متفرقات
وثلاث بنات اخوة متفرقين

والاخوان اذا كانت قرابته ذات جهتين فهو على اختلاف قدمه في الصنف الاول (مثاله) ابن أخ لام هو ابن أخت لاب وبنت اخت لاب وام (فعدد) أبي يوسف رحمه الله المال كما لبنت الاخت لاب وام (وعند) محمد المال كما على خمسة ثلاثة أخجاسه لبنت الاخت لاب وام ونسبها لابن الاخ لام الذي هو ابن الاخت لاب (فصل في الصنف الرابع) وهم الاعمام لام ومن في معانهم من كان لاب وام أولى ممن كان لاب ومن كان لاب كان أولى ممن كان لام (مثاله) عمه لاب وام فهي أولى من العمه لاب والى من الاب أولى من التي لام (خاله) لاب وام وخاله لاب فالأولى (خال) لاب وخال لام فالخال للاب أولى (وانما) يعتبر هذا الترجيح في جنس واحد ولا يعتبر في جنسين الا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله (مثاله) عمه لاب وام وخاله لاب فالمال بينهما اثلاثا ثلثه للعمه وثلاثة للخاله (وعند) أبي يوسف على ذلك الرواية المال كله للعمه واذا اجتمع العمات والاخوان والخالات فالثلثان للعمات بينهما بالسوية والثلث للاخوان والخالات بينهم للاذكر مثل حظ الانثيين (والكلام) في أولاده هؤلاء وبنت الاعمام ان أولاهم أقربهم فان استوفوا في القرب فن كان لاب وام أولى ممن كان لاب ومن كان لاب أولى ممن كان لام (ثم) ولد

أذناه على ما رآه الامام بقدره بقدر ما يعلم انه يترجيه لانه يختلف باختلاف الناس وان رأى الامام أن يضم الى الضرب في التعزير الحبس فعمل لانه أصلح تعزير او قد ورد الشرع به في الجملة حتى جاز أن يكتب به بخار أن يضم اليه ولهذا لم يشرع التعزير بالتهمة قبل ثبوتها كإشروع في الجدل لانه من التعزير وقد تقدم انه لا يبلغ بالتعزير بأمر بعين وبه قال الشافعي ونقل المازري في المعلم عن مذهب مالك انه يحجز في العقوبات فوق الحد لما فعل عمر رضي الله عنه في ضرب الذي نقس على خاتمه مائة وقد نهى عليه فوق هذا ونقل ابن قيم الجوزية ما تقدم انه ثلث مائة في ثلاثة أيام وذكرها القرافي وان صاحب القصة عن من زاد رزق كتابا على عمر ونقش على خاتمه فخلده مائة فشلع فيه قوم فقال أذكر عوفى الطعن وكنت ناسيا بخلده مائة أخرى ثم جلد به بعد ذلك مائة أخرى ولم يخالفه أحد فكان اجماعا عندهم قال المازري وضرب عرضيعة أكثر من الحد وقد أخذ أحمد بن حنبل بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لا يجلد أحد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله فلم يزد في العقوبات على عشرة * (فصل في العقوبة بالسجن وذ كره حقيقته ومن يحبس ومن لا يحبس وفي قدر ما يحبس فيه وفي معاملة القاض مع المحبوس وفي مسائل الملازمة) فاما حقيقته فالسجن مشتق من الحصر قال الله تعالى وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا أي مجننا وحبسنا والسجن وان كان أسلم العقوبات فقد تأول بعضهم قوله تعالى الا أن يسجن أو عذاب أليم ان السجن من العقوبات المبلغه لانه سبحانه وتعالى قرنه مع العذاب الليم وقد عد يوسف عليه السلام الانطلاق من السجن احسانا في قوله وقد أحسن بي اذا أخرجني من السجن ولاشك ان السجن الطويل عذاب وقد حكي الله عن فرعون اذا وعد موسى لا جعلناك من المسجونين ونسأل الله السلامة ولما استخلف مروان بن الحكم ابنه على بعض المواضع أوصاه أن لا يعاقب في حين الغضب وحضه أن يسجن حتى يسكن غضبه ثم يرى رأيه وكان يقول أول من اتخذ السجن كان حليما ولم يرد مروان طول السجن وانما أراد السجن الخفيف حتى يسكن غضبه وقال ابن قيم الجوزية الحنبلي اعلم أن الحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق وانما هو توقي الشخص ومنعه من التصرف بنفسه حيث شاء سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل نفس الغريم أو وكيله عليه أو ملازمته ولهذا اسماء النبي صلى الله عليه وسلم أسيرافي سنن أبي داود وابن ماجه عن الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جده قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال لي الزمه ثم قال لي يا أخابني تميم ماتريد أن تغفل بأسيرك وفي رواية ابن ماجه مر بي آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخابني تميم وهذا كان الحبس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق ولم يكن له حبس مع الحبس الخصوص فلما انتشرت الرعية في زمن عمر ابتاع بمكة دارا وجعلها سجنا يسجن فيها جاء أنه اشترى من صلوان ابن أمية دارا بأربعة آلاف درهم وجعلها سجنا وفي هذا دليل على جواز اتخاذ السجن * (مسئلة) ونقل ابن الطلاع في كتابه المسمى بأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اختلعت الاثار هل يسجن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر أحدا أم لا فذكر بعضهم انه لم يكن لهما سجن ولا سجن أحد اود ذكر بعضهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجن بالمدينة في ثمرة دم واه عبد الرزاق والنسائي في مصنفهما وفي غير المصنف انه صلى الله عليه وسلم حبس في ثمرة ساعة من ثمرة خلى عنه فثبت بهذان النبي صلى الله عليه وسلم سجن وان لم يكن ذلك في سجن متخذ لذلك وثبت عن عمر انه كان له سجن وانه سجن الحطية على الهجوم وسجن ضيعة على سؤاله عن الذاريات والمرسلات والنازعات وشبههن وصر به مرة بعد مرة ونظاه الى العراق وقيل الى البصرة وكتب أن لا يجالس أحد قال الحديث فلو جاءنا ونحن مائة لتفرقنا عنه ثم كتب أبو موسى الى عمر أنه قد حسنت توبته فامر عمر نخلى بينه وبين الناس وسجن عثمان صاني من الحرث وكان من اصول بني تميم وقتا كهم حتى مات في السجن وسجن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في السكوفة وسجن عبد الله بن الزبير

*(مسئلة) * ولما كان ضرر مجلس الحاكم من جنس الحبس لما فيه من التعويق عن التصرف في مصالح المألوب لان الحاكم يطلب الغريم له دعي بخاتم أو رسول على ما هو مقررفي وضعه فيحصل للغريم تعويق عن مصالحه ثم اذا حضر مجلس الحاكم فقد يكون الحاكم غير جالس للخصوم في ذلك الوقت وربما كان مشغولا عنه بغيره فلا يزال معوقا حتى يتفرغ القاضي للفصل بينه وبين غيره

*(فصل) * وفي كفالة الامل يحبس في الدرهم وأقل من ذلك وفي كتاب النفقات لشهس الانمة الحلواني يحبس بدافق ويحبس في كل دين ما خلا دين الولد على أحد الابوين أو الجد أو الجدة على أنه يحبس في نفقة الولد المغير ولا يحبس المكاتب والعبد المأذون بدن المولى والمولى يحبس بدنيته ما هـ اذا كان المأذون مدونا وفي المكاتب اذا لم يكن الدين من جنس بدل الكتابة أما اذا كان من جنس بدل الكتابة فقد ظفر المولى بحبس حقه فبمقتضى بيان قصاصا * (مسئلة) * الكفيل اذا حبس يحبس المكفول عنه واذا ائمه الطالب فهو يلزم المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو أراد أن يحبس الكفيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كثر واو يحبس في الحدود والقصاص في مدة التزكية وفي المنتقى رجل جرح رجلا هل يحبس حتى يبرأ أن كان الجرح فيه القصاص حبس وان لم يكن فيه القصاص ان برئ لم يحبس ويستوثق منه * (مسئلة) * المرأة اذا حبست زوجه فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعا في الحبس ٣ ولكن تحبس في بيت الزوج وتنف عن قاضي لا مشانه كان يحبسها في وقت قضائه لمصلحة رأى في ذلك وهي صيانتها عن الفجور

*(فصل) * وفي كفالة الامل لا يضرب المديون ولا يغل ولا يقيد الا ان يخاف فراره كذا في المنتقى ولا يخوف ولا يجرد ولا ينام بين يدي صاحب الحق اهانة ولا يواجر ولا يخرج لجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلاة جنازة ولا مباداة مريض ويحبس في موضع وحش ولا ييسر له فرش ولا غطاء ولا يدخل عليه أحد ويستأنس به ذكره السر حسي وفي الاضية انه لا يمنع من دخول الجيران وأهله دليه لانه يحتاج الى المشورة معهم لاجل الدين ولا يمكنون من المكث معه حتى لا يستأنس بهم * (مسئلة) * ولو جن المحبوس قال أبو بكر الاسكاف لا يخرج منه الحاكم وفي واقعات الناطق لو مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج منه من الحبس هكذا روى عن محمد هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبي يوسف انه لا يخرج منه والهالك في السجن وغيره سواهما الفتوى على رواية محمد وانما يطالبه بكفيل فان لم يجد الكفيل لا يطالبه * (فرع) * لو احتاج الى الجماع تدخل عليه امرأته أو جاريته حتى يجامعها لكن في موضع لا يطالع عليه أحد فان لم يجد مكانا خاليا للجماع وعن أبي حنيفة انه يمنع من الجماع بخلاف الاكل للضرورة ثم وهل يمنع من الكسب اختلاف الشيوخ فيه والاصح أنه يمنع

*(فصل) * ويترك له دستان من الثياب ويباع الباقي في الدين فان كان له ثياب حسنة تباع وبشترى له بقدر الكفاية وبصرف الباقي الى الدين وعن شريح أنه باع عمامة المحبوس وعن أبي يوسف كذا * (مسئلة) * اذا أفلس المشتري ان كان قبل القبض يبيع القاضي المبيع لاجل الثمن وهذا قولهما وأما عند أبي حنيفة فلا يبيع العروض ولا العقار بناء على مسئلة الجرح على الحر ولو قال المديون أبيع عبدي هذا وقضى الدين منه لا يحبس القاضي ويؤجله يومين أو ثلاثة فان كان له عقار يحبس ليبيع وبعضى الدين وان كان لا يشتري الا بشمن قليل

*(فصل) * اذا حبس القاضي رجلا يسأل عن يساره ان كان هو سراً أبدا يحبس حتى يقضى الدين وان كان مـ سراً على سبيله وفي كفالة الامل اذا حبس شهرين أو ثلاثة يسأل عن حاله هذا اذا كان أمره مشكلا أما ان كان أمره ظاهرا عند الناس وعند القاضي يقبل البيعة على ذلك ويحلى سبيله واذا كان أمره مشكلا هل تقبل البيعة قبل الحبس فيمروا يشان يسأل ويقبل البيعة على الافلاس قبل الحبس وهو اختيار عامة

جد وواخ فالولاء كله للعند
أبي حنيفة وعندهما الولاء
بينهما فان وعند الشافعي
الولاء كله للاخ في أصح قوايه
(كل) مملوك عتق على ملك
مالكه لا يتحول ولاؤه عنه
أبدا (مثاله) رجل زوج
أخته من عبد غيره ثم أعتق
أخته فخافت بولدها من
سنة أشهر ثم عتق العبد
لايجز ولء الولد الى نفسه
لانه عتق على ملك معتق
الام (ولو) جاءت بولدها ثم
سنة أشهر فصاعدا ثم
اعتق العبد جرد لء الولد
الى نفسه (وليس) للنساء
من لء الولاء الاما عتقن أو
أعتقن من عتقن أو كاتبن
أو كاتبن من كاتبن أو دبرن
أو دبرن من دبرن أو جرد لء
معتقهن (واما) مولى الموالاة
فمعهه ول النسب اذا قال
لاخر أنت مولاى ترثنى
اذا مات وتعتقل عني اذا
جنيت وقال الاخر قتلت
صح عندنا ويكون القابل
مولى له يرثه اذا مات ويعقل
عنه اذا جنى (وان) شرط
من الجانبين فعلى ما شرطوا
(ويدخل) في هذا العقد
أولاده الصغار ومن بولده
بعد ذلك (وكذلك) المرأة
اذا عقدت عقد الموالاة صح
عند أبي حنيفة رحمه الله
ولاعقد فبجحه مالم يعقل عنه
هذا القابل وللقابل فسخته
الآن يرث بولائه (ومولى)
الموالاة وخ من ذوى الارحام

المشاخ واختلاف الروايات في المدة التي يجوز القاضى أن يسأله بعد الحبس في رواية كتاب الكفالة شهرين
أو ثلاثة كما ذكرنا وفي رواية الحسن أربعة أشهر والصحيح انه يفوض الى رأى القاضى وفي أدب القاضى
للعصاف ان رآه القاضى سجعا يأخذ برواية الاقل وان رآه متعنتا يأخذ برواية الاكثر ثم يسأل أهل الخبرة
من جيرانه ومن يتخالطه في المعاملات والواحد يكفي ولا يشترط لفظ الشهادة (مسئلة) * فان أقام المديون
البينة على الافلاس وأقام الطالب البينة على اليسار فبينة الطالب أولى ولا حاجة الى بيان ما يثبت به اليسار
وفي بينة الافلاس لا يشترط حضرة المدعى وفي فتاوى القاضى الامام واذا سأل القاضى عن المحبوس بعد مدة
فأخبر بأنه مفلس وماحب الدين غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلا بنفسه (فرع) * ذكر كالحصاف انه
ينبغي أن يقول الشهود نشهد أنه فقير ولا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن
أبي القاسم الصقار ينبغي ان يقول الشهود نشهد انه مفلس معدم لان علمه مالا سوى كسوته التي عليه ونسب
ليه وقد اخترنا أمره في السرو العلانية (مسئلة) * فلو لم يخبر أحد عن حاله لكن قال المديون أنه مسرور وقال
رب الدين انه مويرد كرفي التجريد انه لا يصدق المديون في انه معسر في كل ما هو بدل مال حصل في يده كمن
بيع أو قرض وكذا في كل دين وجب بعهده والتزامه كالكفالة والمهر وفي الجوامع الصغير للصمد والشهد
لا يصدق في أنه معسر في المهر المجل أمافي المهر المؤجل فيصدق (مسئلة) * رب الدين اذا ادعى ان له مالا
بعد ما أقام المديون البينة على الافلاس يخلف عند أبي حنيفة وعندهما لا يخلف بناء على ان الافلاس
لا يتحقق عند أبي حنيفة وعندهما يتحقق

* (فصل في الملازمة) وفي الاقضية المحبوس بعد ما أخرج بلازمة المدعى وتفسير الملازمة ان يدور معه أينما
دار ولا يفارقه ولا يلزمه في موضع معين لانه حبس وفي التهمة المدعى اذا طلب من القاضى ان يأخذ من المدعى
عليه كفيلا ولا يأبى المدعى عليه اعطاء الكفيل فالقاضى يأمر المدعى بملازمته ولا يمنع من الدخول في بيته لفاسط
أو غداه الا اذا أعطاه المدعى غدا أو أعدم موضعا للغائط وان كان المديون يملكه العمل ولا يمنعه الزوم بأن
كان عمله السقي له ان يلزمه الا اذا أعطاه نفقة ونفقة عياله فحينئذ ان يمنعه من العمل له ان يلزمه بناتجه
أو أجيره أو غلامه فلو قال المديون أنا لا أر يد ملازمة الغلام لأجاس الامع المدعى له ذلك (فرع) * وليس
لطالب ان يقسم المزوم في الشمس أو على الثلج أو في موضع يضربه نلوقال للغريم احبسنى وأبى الغريم الا
الملازمة يلزمه

* (فصل ل) * وأما ملازمة المرأة فيأمر المدعى امرأة تلازمها فان لم يجد امرأة شاع جعلها في بيت مع امرأة
وهو على بابها أو المرأة في بيت نفسها وهو على بابها هذا في المنتقى وما تقدم في الاقضية
* (فصل في بيان الم شروع من الحبس) * اعلم ان الم شروع من الحبس ثمانية أقسام الاول حبس الجاني
لغيبه المجنى عليه لحفظ المحل القصاص الثاني حبس الاتقي الثالث حبس الممتنع من دفع الحق الجاء اليه
الرابع حبس من أشكل أمره في العسر واليسر اختيار الحاله فان ظهر حاله حكم عليه بموجبه عسرا أو يسرا
وقد تقدم قريبا الخايس حبس الجاني تعزيرا أو ردعا عن معاصي الله السادس حبس من امتنع من
النصف الواجب الذي لا بد منه له الذبابة كحبس من أسلم على أختين أو على عشر نسوة أو امرأة وابنتها
وامتنع من التعيين السابع حبس من أقرب مجهول عين أو في الذمة وامتنع من تعيينه فحبس حتى يعينه
فيقول المقر به هذا الثوب أو هذه الدابة أو الشئ الذي أقررت به في ذمتي هو دينار الثامن حبس الممتنع
من حق الله تعالى قال بعضهم وما عدا هذه الثمانية لا يجوز الحبس فيه ويزاد الى ما ذكره قسم تاسع وهو
حبس المذاعى فيه وذلك اذا ادعى رجلان نكاح امرأة فأنهم اتوقف عن النكاح حتى يتبين وجه الحق في ذلك
وتكون المرأة عند امرأته الحاله ان أمكن والا فالحبس وقسم ثامن وهو من حبس اختيار الما ينسب اليه
من السرقة والفساد ولا يجوز الحبس في الحق اذا تمكن الحاكم من استيفائه مثل ان يمنعه من دفع الدين

بحر يسه في آخر جرمين
أجزاء حياته فيتمين انه مات
حرا (والمنسحق) بمنزلة
حرمدون عنه دهما وعند
أبي حنيفة رحمه الله هو عبد
مابق عليه درهم هذا اذا
كان يسرى لشكك رقبته
كعتق البعض أما اذا كان
يسرى بحق في رقبته كالعبد
المرهون اذا أعتقه الراهن
فهو بمنزلة الاحرار يرث
ويورث عنه (والقتل) من
أسباب الحرمان (وكل)
قتل يتعلق به وجوب
القصاص أو الكفارة فانه
يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق
به وجوب القصاص ولا
الكفارة فانه لا يمنع الارث
(أما) القتل الذي يتعلق
به وجوب القصاص فهو
أن يقتل مورثه عمدا بالحديد
أو بما يعمل عمل الحديد (وأما)
الذي وجوب الكفارة فهو أن
يقتله بالباشرة خطأ أو أوطأ
دابته مورثه وهو راكبها
أو انقلب في النوم على
مورثه فقتله أو سقط عليه
من السطح فقتله أو سقط
حجر من يده عليه فقتله فهذا
كله قتل بطريق المباشرة
فتجب فيه الكفارة ووجوب
حرمان الميراث ان كان مورثا
والوصية ان كان أجنبيا
(وأما) القتل الذي لا يتعلق
به وجوب القصاص ولا
الكفارة فهو أن الصبي أو
الجنون اذا قتل مورثه أو
غير الصبي والجنون اذا قتل
مورثه بالنسب كما اذا أضرع

ونحن نعرف ماله فاننا أخذناه من ماله ولا يجوز لنا حبسه فان في حبسه استمرار ظلمه ودوام المنكر في
الاعمال وضربه ومع امكان ان لا يسبق شيء من ذلك كله (سؤال) كيف يتخاطب في الحبس من امتنع من دفع
درهم وجب عليه وعجز عن أن يدفع منه لانه ساعة عظمية في جنابة حقيرة وقواعد الشرع تقتضى تقدير
العقوبات بقدر الجنابات (جوابه) انها ساعة مغيرة بازعجنانية مغيرة فلم يخالف القواعد فانه في كل ساعة
ممتنع من أداء الحق عاص فيقابل في كل ساعة من ساعات الامتناع ساعة من ساعات الحبس فهي جنابات
وعقوبات متكررة متعاقبة فاندفع السؤال ولم يخالف القواعد وقد يجب بأن ساعة عظمية في مقابلة
جنابة عظمية فان مغل الغنى ظلم والاصرار على الظلم والتعادي عليه جنابة عظمية فاستحق ذلك والظالم
أحق ان يحمل عليه

(فصل في التضمن) ومن السبب في الشرعية القضاء بتضمن الصناع وشبههم الاجير المشترك من
يستحق الاجر بعمله وما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وزر والحسن وهو القياس
وقالاهم مضمون عليه الامن شيء غائب لا يحفظ منه كالحرق الغائب والحدود والمكايرو وهذا استحسان وعند
أبي حنيفة الاجير المشترك انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا اشترط بضمن وسبب ما فيه من
اختلاف في محل هو البتة من هذا * (مسئلة) وما هلك في يد صاحبه بدون صنع الاجير فلا ضمان عليه في
قولهم نحو ان كان صاحب المتاع راكب في السفينة أو على الدابة التي عليها الحمل فعميت لانه اذا كان راكبا
وحده فالتناع في يده وان كان راكبا مع المكاري أو فائدين أو سائقين فكذلك الان يد الاجير انما تثبت اذا
زال يد المالك بالكلية ولم تزل فلم يكن الحمل مضمونا باليد والفعل واماماهلاك في يد المالك يصنع الاجير
بأن جحش السفينة بعد الملاح أو انقطع حبلها أو عثرت الدابة من سوق المكاري أو عثر الجمال فهو ضامن قال
في شرح الفجر يذانه ضمان استهلاك فلا يفرق بينهما اذا كان في يده أو في يد غيره * (مسئلة) * عن أبي
يوسف اذا سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه فلا ضمان عليه لانه لم يوجد من الجمال صنعه والمتاع
ليس في يده لانه في يده ماله اذا كان معه * (فرع) لو كان الطاعم في سفينة سببها ما عاود حبسه ما عا
ورب المتاع في أحدهما فلا ضمان على الملاح فيما هلك بغير صنعه لان المتاع في يد المالك سواء كانتا مقررتين
أولا وكذا الجمال اذا كان عليها الجولة ورب الجولة على بغير فلا ضمان على الجمال لما بيننا وعن أبي يوسف
رحمته الله في الجمال ورب المتاع اذا حمله الامامضعه على رأس الجمال فوقع وهلك فلا ضمان على الجمال ولوجه
الى بيت صاحبه ثم نزل وصاحب المتاع من رأسه فوقع من أيديهم ما وهلك فالجمال ضامن في قول أبي يوسف
وهو قول محمد الاول ثم رجع وقال لا ضمان على الجمال

(فصل في الصناع التي لا تضمن ما أتى على أيديهم فيها) اعلم ان الاجير الخاص من يستحق الاجرة بالوقت
دون العمل ولا يجوز ان يعمل لغيره بغير اذن من استأجره وهو معنى الخاص والقسم الاول وهو الاجير
المشترك سمي بذلك لان له ان يعمل له واغيره ولا ضمان على اجير الواحد فيما هلك في يده من غير صنعه
بالاجتماع أما عند أبي حنيفة فظاهر وأما عندهما فلا ان تضمن اجير المشترك كان احتياطا كيلا تضيع
أموال الناس وهو شرع ومغلا وقد عرفنا السبب في أول الباب ولا حاجة الى الاحتياط في اجير الواحد
لانه لا يقبض المال عادة وانما لم نفسه وما هلك من عمله فلا ضمان عليه اذا لم يتعمد الفساد بالاجتماع وعلى
هذا تليق القصار واثار الصناع وأجرانهم لا ضمان عليهم الا فيما تعدوا فيه لانهم اجير الواحد واجير الواحد
لا يضمن بصنعه الا بصفة التعدي

(فصل) لو استأجر انسانا ليذهب الى موضع كذا ويحجي عبياله فوجد بعضهم ميتا وجاعا بالباقي فله من
الاجر بحسبه لانه أوفى بض العقود عليه فيستحق الاجر بحسبه قبل هذا اذا كانت عبياله معه بلوة
(مسئلة) ولو استأجر ليذهب بكتابه الى فلان ويحجي عبياله فوجد المكنوب اليه ميتا فرد الكتاب فلا

جناحا على قارعة الطريق فقتله على مورثه فأتى قارعة الطريق فوقع مورثه فيها فأتى قارعة الطريق فقتله

وارثه لما لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الاب اذا باع فرح ابنته أو خسته أو حمة من غير ان يعنف (٢٣٧) في ذلك لما لا يوجب حرمان الزوج اذا هز

زوجته بان لم تطعه في
الفرش فانت فانه يوجب
حرمان الميراث (الكفر)
كاه ملة واحدة عندنا
بعضهم بعضا فالنصراني
يرث اليهودي واليهودي يرث
المجوسي اذا كانت دورهم
مختلفة متباعدة مثل نصراني
مات وله ابن في الروم وابن
في الهند لا يرث واحد منهما
ولو مات مسلم وله ابن مسلم
في الهند فانه يرثه لانه لم
تتباين الدار حكما (والمرتد)
لا يرث من واحد وكذا
المرتد وهل يرث المسلم منهم
قال ابو حنيفة ان كان كسبا
اكتسبه في حال الردة يكون
فيا وان كان كسبا اكتسبه
في حال الاسلام يكون
لورثته المسلمين وقال ابو
يوسف ومحمد رحمهما الله
الكسبان لورثته المسلمين
وقال الشافعي الكسبان
جميعا في عاقبة الحرب
مرتدا يقسم اغراض ماله
بين ورثته كانه ميت
(المجوسي) يرث بالنسب
والولاء وبنكاح يقره لغيره
بعد الاسلام والنسب فيما
بينهم يثبت بالنكحة
الفاصلة (ومن) يدلي الى
الميت بنسبين ان كان
أحدهما لا يحب الآخر
ورثهم جميعا وان كان
يحب ورث بالماجب
(مثاله) اذا ترك ابن عم
أحدهما أخوه لأمه فله
السدرس بالفرض والباقي

أن لا أجر له وفي الاستحسان يجب الاجر ولو اختلغا في مكان الرعي فالقول قول رب الغنم
(فصل) رجل سلم بقرة لرجل يربعها فجاء الليل فرغم انه أخذها بالقرية فطلبها صاحبها فلم يجدها
ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر ان كان أهل القرية رضوا بأن يأقوا بالبقرة القرية ولم يكلموه ان يدخل
كل بقرة في منزل صاحبها فالقول قول الراعي اني قد جئت بالبقرة القرية مع عينه فان حلف برئ وان أبي
ضمن *(مسئلة)* أهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة فذهب منها بقرة لا يضمن وكل واحد منهم
معين في رعيه كذا قال الفقيه أبو الليث بخلاف الاجير المشترك حيث يضمن عندهما وفرع المسئلة في مجموع
النوازل قال لو كان نوبة أحد ههم فلم يذهب هو لكن استأجر حرا ليحفظها فأنحج الباقورة الى المفازة
ثم رجع الى الاكل فضاقت بقرة منها ينظر ان ضاعت بعد ما رجع من الاكل لا يضمن وان ضاعت قبل ان
يرجع ضمن ولا ضمان على صاحب النوبة بحال لانه ان يحفظ باجرائه *(فرع)* راعي البقر
اذا أدخل السرح في سكر فارسل كل بقرة في سكر صاحبها ولم يسلمها الى صاحبها وقد كانت الرعاة يفعلوا
كذلك وقد كان عرفهم هكذا ففعل هذا الراعي كذلك فضاقت بقرة قبل ان تصل الى صاحبها قال أبو نصر
الدبوسي لا ضمان عليه اذا المعروف كالمشروط *(مسئلة)* راع لاهل قرية ولهم مرعى محدد بالاشجار
لا يمكنه أن ينظر الى كل بقرة فضاقت بقرة لا يضمن *(مسئلة)* بقرة مرت على فطرة فدخلت وجعلها
في ثقبها فانكسرت أو دخلت الماء للماء عبق والراعي لم يعلم وهو لم يسقها ضمن اذا أمكنه صونها
(فصل) راعي الرماك اذا توقى ركة فوقع في عنقه فغضبها فانت عامتهم على انه لا يضمن على كل حال
(مسئلة) واذا شرط على الراعي ان مات يأتي بسمته بالافهوضه وان لم يسمه بالسمه ولا يضمن
بهذا الشرط

(فصل في ضمان القصار) وفي الاصل اذا هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ من العمل لا أجر له
لانه لم يسلم العمل وفي الخبر يضمنه عن محم في الخياط اذا خاط بأجر فقتل قبل أن يقبض رب الثوب فلا
أجر له لان الموقوف ذلك قبل التسليم فسقط البذل كما في البيع انتهى قال في الخلاصة قولنا يضمن الثوب ان
هلك بغير فعله عند أبي حنيفة وعندهما يضمن صيانة لوال الناس وهو مذهب عمر ومحمد أبي حنيفة
قال به جمع من التابعين منهم عطاء وطاوس ومجاهد وبعض العلماء أخذوا بقولهما احتشاما للقول عمر
وبعضهم أفتوا بالصالح عملا بالقولين منهم الاوزجندی وأئمة فرغانة على هذا وعن الدين الكندي كان يفتي
بجواز الصلح ونحوه يراد به ان يفتي بقول أبي حنيفة فقلت له بومان قال بالصالح لو امتنع انهم هل يجب قال
لا وكنت أفتي بالصالح فرجحت لهؤلاء عند هاتين المالك ضمنه قصورا وأعطاه الاجر وان شاء غير
مقصورا ولا أجر له فان هلك بدق القصار وعصره يضمن عند أصحابنا الثلاثة بخلاف البراغ والفصاد والجام
على ما تبين *(مسئلة)* دفع الثوب الى القصار وقال له انصرف ولا تضع غير يدك حتى تفرغ منه فهذا
ليس بشئ وكذا الشرط عليه ان يقصره اليوم أو غدا فلم يفعل وطالب صاحب الثوب مرات حتى سرق لا يضمن
وفي المحيط سئل الاوزجندی عن دفع نوبة الى القصار ليلة اليوم فلم يفعل حتى هلك قال يضمن
(مسئلة) لو جفف القصار الثوب على جبل فرت به حوله فزقته فلا ضمان عليه وانما الضمان على سائق
الحولة لان الفصاد يحصل بسوقه وانه قيد بشرط السلامة واذا وطئ تلبذ الاجير المشرك على ثوب من
القصار فزقته ضمن لانه غير مأذون في الوطء ولو وقع من يده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالضمان على
الاستاذ دونه وكذا الودق التلبذ ثوبا فقلبت المدق من يده فحرق الثوب من القصار فالضمان على الاستاذ
انظر التجريد

(فصل في ضمان الجاهل والبراغ) اذا جهم الجاهل أو برغ البيطار أو تثن الثمنان فانت لم يضمن بخلاف
القصار لكن هذا لم يجاوز موضع الفعل فان جاوز موضع الفعل قطع الحشفة ذكر في النوازل انه ان

بينهم ما بالعصوبة لان احدي جهتي قرابته لا يحب الجهة الاخرى فورثهم ما (فان) ترك بنتي خالته واحدا ما اخته لانيه فاما المال كما فرضا

فالاخوان يراد ان الام من
الثالث الى السادس وان
اكانا لا يرثان اذهـ ما بالاب
بمجبوبات (والمحرم) من
الميراث لا تجب كالمحرم
بالقتل أو الرق أو اختلاف
الدين لا تجب الحرمان ولا
تجب الفحصان الا في قول
عبد الله بن مسعود فإنه
أفتى فيما زعم الخبي ان
المحرم لا يجزى بحجب
الحرمان ولكنه يجزى بحجب
الفحصان وهذا تعول
المسئلة الى احدى وثلاثين
بناء على هذا الاصل
(صورتها) زوجة وام واخوان
لام واخشان لاب وأم وابن
هو محرم باحد اسباب
الحرمان فعند عامة الصحابة
تعول هذه المسئلة الى سبعة
عشر وأصلها من اثني عشر
لان الزوجة فرضها الربع
عندهم اذا لابين المحرم
لا ينقصها حقها وعند ابن
مسعود أصلها من أربعة
وعشرين لان الزوجة فرضها
الثلث عنده اذا لابين المحرم
ينقصها حقها فاعتلت الى
احدى وثلاثين (المفقود)
لا يرث ولا يرث عنه مالم
يثبت موته بينة أو يعضى
مده بعلم يقينانه لا يعيى
أكثر من ذلك ووقت في ذلك
أبو حنيفة في رواية الحسن
عنه بمائة وعشرين سنة من
وقت ولادته وعن أبي
يوسف بمائة سنة وفردره
بعضهم بنسعين وبعضهم

مات فعليه نصف بدل النفس فان برئ فكمال بدل النفس لانه مات بجرحين وهو مأذون في أحدهما وفي ديانت
شرح الطحاوى فعليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر ما يجب عليه وفي الفتاوى
المعمرى في كتاب الديات تجب حكومة العدل * (مسئلة) * الكمال اذا مات الدواة في عين رجل فذهب
ضوعها لا يضمن كالتنان الا اذا غاط فان قال رجل ان له ليس باهل وهـ ذامن خرق فعـ له وقال رجل ان هو
اهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي الجانب الاخر اثنان ضمن * (مسئلة) * حجام قال
لا تخزن في عينك لجان لم تره عيت عينك فقال أنا أزيله عنك فقطع الحجام لجان من عينه وهو ليس بخاذق
في هذه الصفة فعميت عين الرجل يلزمه نصف الدية انظر المنية * (فرع) * سئل نجس الائمة الجلبى عن
صبيبة سقطت من السطح فافتح رأسها فقال كثير من الجراحين ان سقطت رأسها تموت وقال واحد منهم
ان لم تشوه اليوم أنا أشقه وأبرئهم فاشتهـ ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن قتائل مدائح قال اذا كان
الشق باذن وكان معتاد ولم يكن فاحشاً خارج الرسم فقبل له انما أدنوا بناء على انه علاج مثله ان قال ذلك
لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قبل له فلو قال هذا الجراح ان مات فأنا ضامن هل يضمن قال لا * (فرع) *
وفي جنائيات مجسوع النوازل لو قال الرجل للكمال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب لا يضمن
* (مسئلة) * وفي اجارات الاصل لو أمر حجامان بقطع سنه فقام ثم اختلفا فقال أمرتك بان تقاع غير هذا السن
وقال الحجام أمرتني بقطع هذا فاقول قول الآخر ورواد القاضي الصدر الشهيد في شرحه ان على الآخر
اليمين اذا ادعى القالع الاذن فيما قلع وأنكر الاذن في ذلك انظر المنية واليه أشار في شرح التجر يدوعال
بان الاذن يستفاد من جهته * (مسئلة) * وسئل صاحب المحيط عن فساد جاء اليه غلام وقال أفصدي
فصدته فصداه متداخلت به قال يضمن قيمة العين ويكون على عاتقه الفساد لانه خطأ وكذا المبي تجب ديتـه
على عاتقه الفساد وسئل عن فصدنا ثمنا وتركه حتى مات بسيلا له قال يقاد منه
* (فصل من الافعال الموجبة للضمان) * ذكر في الاصل الاستاذ في كل عمل اذا ضرب بالصبى أو العبد
لانه لم يعلم فهلك ان كان بغير اذن الاب أو الوصى ضمن ولو كان باذن الاب أو الوصى لا يضمن ولو ضرب الاب فمات
ضمن وكذا الوصى لان الاب يضربه بنفسه لان منفعة ضربه عائد عليه بخلاف المعلم فانه ضربه باذن من له
الولاية وكذا الرجل لو ضرب زوجته وفي العيون في الاب اذا ضرب الابن فمات لا يرث منه عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة عندهما
* (فصل في ضمان الصانع) * قال في الايضاح دفع الى صانع ذهباً ليخذه سواراً منسوجاً او النسيج لا يعمل
هذا الصانع فأصلح الذهب ودفعه الى من يسجه ففسد من الثاني قال لو دفع الصانع الاول بلاذن المالك
ولم يكن الثاني أجبر الاول ولا تاجم به ضمن أيهما شاء عندهما وعند أبي حنيفة يضمن الاول وأما الثاني فلو
سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ صار مودعاً فاما مادام في العمل كان يده يضمنان لتصرفه
بلاذن مالكه وعند أبي حنيفة مودع المودع لا يضمن مالم يتصرف في الوديعة بلاذن ربه
* (فصل في ضمان الملاح) * فرقت السفينة فلومن ربح أصابها أو موج أو جبل صدمها بلامد ملاح ففعله فلا
شيء عليه بانه وان بقله فلو خالف بأن جاوز العادة ضمن اجماعاً وكذا لو لم يجاوز عند الملاح * (مسئلة) *
واذا دخل الماء فافسد المتاع فان كان بقله ويده ضمن عندهما وان لا فعله ضمن عندهما لا عند أبي حنيفة
لو أمكن التحرر والايبر أو فاقاوهـ اذا كاه لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان فلا ضمان وقد نهى
على شيء من ذلك فيما سبق
* (فصل في ضمان الاسكاف) * أخذ خفا لينعله فلبسـه ضمن لا لوزع * (مسئلة) * خرج الى القرى للمخز
فوضع خفا لرجل في دار فضاع انظرها في ضمان المودع * (مسئلة) * دفع صرماً الى الخف ففصل منه
شيء فسرقت ضمن * (مسئلة) * دفع اليه جلد البعير فخرقه خفا وسعى الاجر والقدر والصفة فأتى به فان

مضى المدلولات، ورثته في خلال فقده وله وارث سواء كان لا يحجب به لكنه يشترط حقه (٢٣٩) يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي

وان كان يحجب به لا يعطى أصلاً (ويوقف) للعمـل نصيب أربعة بنين عند أبي حنيفة مخرج الله وعند محمد ميراث ابني وهوروايته عن أبي يوسف وعنه أنه يوقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان كان من بسقطه لا يعطى أصلاً وان كان من يتغير به يعطى الأقل (ميراث) ولد الاعان من جهة الأم لاغير وانها كسائر الامهات ولا يكون عصبة (لاوارث) بين الغرقى والحرقى والهدى ويجعل كلهم ما تواموا (الخنثى) يرث من حيث يول فان بالمتما فالحكم للاسبق وان كانا فهو مشكل عند أبي حنيفة وعندهما يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل أيضا عندهما (ثم) الخنثى المشكل يرث أقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة الا أن يكون أسوأ حاله أن يكون ذكراً وبه قال أبو حنيفة رحمه الله (وقال) الشعبي يعتبر فيه الحالان حالة الذكورة وحالة الانوثة (بيان) اذا مات الرجل عن ابن وولد خنثى قال أبو حنيفة رحمه الله ثلث المال لابن وثلث للخنثى

واقى ما أمر بالفساد أمر مالكة بقبوله بالخيار ولو خالفه ضمن قيمة جلده أو أخذ الخلف وأعطاه أحرثله (فصل في ضمان الخياط والنساج) رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفاي قيد صافاً طامه بدوهم وخطفه قطعاه ثم قال انه لا يكفيلك ضمن الثوب ولو قال انظر ان يكفيلني قيد صافاً قال نعم فقال اقطعاه قطعاه ثم قال لا يكفيلك لا ضمن قال في المحيط ولو قال اقطعاه اذن فلما قطعاه قال اذن لا يكفيلك لاذكر اهذه المسئلة في الخياط وحكى عن الفقيه أبي بكر الخبي أن قال يضمن (مسئلة) دفع اليه ثوباً بالخيط له فيصا الخاطه فيصافاً فسد وعلمه المالك وابسه ليس له تضمينه اذ ليسه مرضا وعلم منه مسائل كثيرة (مسئلة) لو قال اقطعاه حتى يصيب القدم واجعل كفه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاءه ناقصا فلو كان قدراً أصبح ونحوه فليس بشئ ولو أكثر منه فله تضمينه كذا في المنتقى والخلاصة (مسئلة) نساج نسج الثوب وجاءه لياً أخذ الأجر فقال له صاحب الثوب أمسكه حتى أفرغ من العمل فوفيك الأجر فأخذ انسان الثوب من النساج في الزحمة وذهب لا يتخلوا ما ان يكون بحال لو أخذ صاحب الثوب منه لا يمنع عنه أو يمنع ان كان بحال لا يمنع عنه لا يتخلوا ما ان يكون قال له أمسكه على وجه الرهن أو على وجه الأمانة فان كان الأول لمالك الثوب بالأجر وان كان على وجه الأمانة يجب الأجر ولا شيء على الحائك وان كان في الابتداء لو أراد صاحب الثوب ان يذهب بالثوب لم يكن الحائك يدعه فلذلك ترك صاحب الثوب عنده اختلاف العلماء فيه قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن ولو اصطالحا على شيء فحسن والنساج اذا أمسك الثوب فعلق رب الثوب به لياً أخذ فتمعه الحائك فسد رب الثوب ففقرق الثوب من مده لا يضمن الحائك ولو تفرق من مدهما ضمن نصف الثوب انظر مجموع النوازل (مسئلة) ولو سلم غزلاً الى حائك لينسجه فواسبعا في أربع ففعل أكثر من ذلك أو أصغر فهو بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء أخذ وأعطاه الأجر الا في نقصان فانه يعطيه من الأجر بحسابه لانه وافقه في الأصل وخالفه في الوصف انظر تمامها في شرح التجربة (فرع) ولو دفع الى حائك غزلاً وأمره ان يزد من عنده مطلا فقال زدت وأنكر رب الثوب فالقول قوله مع يمينه على علمه لان الحائك يدعي زيادة غزله وهو ينكر وانما يحلف على علمه لانه يحلف على فعل غير هو وكذا اذا كان الثوب مستهلكا

(فصل في ضمان الحداد) دفع اليه حديثاً بصنة عينا سماه باجر فجاهه على ما أمر به أمر مالكة بقبوله بالخيار ولو خالفه جزاها بأمرة بقدوم يصلح للجار فصنع قد وما يصلح لكسر الخطب بخير مالكة ان شاء ضمنه مثل حديثه أو أخذ القدوم وأعطاه الأجر وكذا احكم كل ما يسمى لكل صانع (مسئلة) الحداد اذا أخرج الحديدة من الكبر وذلك في حافونه فوضعها على العلاء وضربها بطارقة فخرج شررها الى طريق المامة فاحرق رجل أوقفة أن عينه فدينه على عاقلة ولو أحرقت ثوب انسان فضمنه في ماله ولو لم يضربها بالمطرقة ولكن الرمح أخر جت شررها فاصاب ما أصاب فهو هدر

(فصل في ضمان الجاهل) وفي الأصل رجل ليس ثوباً بجر أي عين الجاهل وظن الجاهل انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح وفي ودبعة النوازل اذا وضع الثوب بجر أي عين صاحب الحمام ان لم يكن للجاهل ثيابي ضمن وان كان لا يضمن الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام وان قال لصاحب الحمام أين اصنع هذه الثياب فثبتت ذماره ودعاؤه ضمن بعني ما يضمن المودع قال في المحيط والفتوى على قول أبي حنيفة ان الثيابي لا يضمن الا بما يضمن المودع ولو دفع الى صاحب الحمام واسأجره وشرط عليه الضمان اذا تاف قال الفقيه أبو بكر يضمن الجاهل اجزاء وكان يقول انما لا يجب عليه الضمان عند أبي حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه أبو جعفر سوى بينهما وكان يقول بعدم الضمان وبه أخذ أبو الليث (مسئلة) دخل الحمام وقال للجاهل احفظ الثياب فخرج ولم يجد ثيابه فلو أقر الجاهل ان غيره رفعها وهو يراعي فان انه يرفع ثيابه ضمن اذا ترك الحفظ ولم يمنع القاصد ولو أقر اني رأيت أحداً رفع ثيابك الا أني ظننت ان

واختاف أبو يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للخنثى خمسة من اثني عشر ولابن المنيق سبعة وقال أبو يوسف للخنثى ثلاثة من سبعة

ولابن المتين أربعة والله أعلم (٢٤٠) بالصواب ويجزى كل منهم ويثاب (طريق) معرفته ما هو الاقل مما اعطاه أبو يوسف ومحمد أن يضرب

الثلاثة التي يعطيه أبو يوسف في الاثني عشر مخرج ما يعطيه منه محمد والخمسة التي يعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما يعطيه منه أبو يوسف فيكون الاول ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون ثلاث مرات اثنا عشر يعطيه محمد من كل اثني عشر خمسة فصارت جملة ما يعطيه محمد خمسة عشر من ستة وثلاثين وخمسة وثلاثون خمس مرات سبعة يعطيه أبو يوسف من كل سبعة ثلاثة وخمس مرات ثلاثة لخمسة عشر فيعطيه أبو يوسف خمسة عشر من خمسة وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين وخمسة عشر من خمسة وثلاثين أكثر منها من ستة وثلاثين هكذا بهنوا لذلك في كتبهم وفي هذا نوع تعبير وتكسير والواضح الاسلم أن تقول فاضرب مخرج ما يعطيه منه أبو يوسف وذلك سبعة في مخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثنا عشر ثم اجمع الجمل بهما الضرب أربعة وثمانين فاعطه من هذا المبلغ بعد الضرب بالطريق الذي ذكرنا في المناسخت لافراز الانصاء أعني خذ ثلاثة واضربها فيما ضربت السبعة فيه وذلك اثنا عشر وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون هذا هو الذي يعطيه أبو يوسف من أربعة وثمانين

الرافع أنت لا يضمن اذ لم يترك الحفظ لما ظن ان الرافع هو ولو سرق وهو لا يعلم به يبرأ ولم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهذا قول السكك انظر تمام ذلك في الذخيرة * (فرع) * نزع بمحض من الحماشي فخرج فوجد الحماشي نائما ولم يجد ثوبه فان نام قاعا فلا ضمان وان مضطجعا بان وضع جنبه على الارض قيل ضمن وقيل لا اذ قوم المستعير والمودع عند الامانة مضطجعا بعد حفظا عادة انظر التحنيس * (مسئلة) * في النوازل رجل دخل الحمام وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لاضمان على صاحب الحمام ان سرق اوضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا * (فصل) * ومن الاعمال المروجة للضمان اذا أوقد نار في أرضه في يوم ريح لاحراق الحشيش فتعدت الى كدس جاره فاحرقته يضمن ان كانت الريح تهب الى جانب الكدس والا فلا قاله صاحب المحيط * (مسئلة) * رجل أوقد النار في طريق الجادة ثم جاءت الريح وقلبت الى دار قوم فاحرقته لا يضمن هكذا في الفتاوى وفي الجامع الصغير في كتاب الاجارات رجل استأجر أرضا فاحرق الحشا فاحترق كدس غيره لا يضمن قال السرخسي يضمن في يوم الريح * (مسئلة) * قال القاضي عبد الجبار دار بين شريكين لاحدهما فيها اناعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن وأوقد فيها نارا فاحترقت الدار والناعام فعليه قيمة اناعام والدار في الايقاد المعتاد هكذا وجدته مكتوب بالكن تقيده بالايقاد المعتاد أوقع على شبهة فيه قال في فوائد سيف الدين الظاهر أن الايقاد المعتاد لا يمنع وجوب الضمان لان أحد الشريكين لا يملك اسكان الغير في الدار المشتركة فاذا لم يصح اسكانه لم يصح ما مور بالسكنى ما مور بايقاد النار أصلا فيضمن ما تلف من الايقاد وان كان معتادا لانه متعدي الايقاد في ملك الغير * (مسئلة) * أحرق كلاً أو حصاناً في أرضه فذهبت النار عينا وشيئا ولا أحرقت شيئا لغيره لم يضمنه مطلقا وفي فتاوى النسفي رجل أوقد النار في ملك غيره بغيره اذنه فتعدت النار الى كدس حنطة أو شيء آخر من الاموال فاحرقته لا يضمن ولو أحرقت شيئا في المكان الذي أوقد ضمن كذا ذكره محمد الاثمة الترجاني في فتاواه * (فرع) * لو مر بنار في ملكه أو ملك غيره وقعت شرارة من نار على ثوب انسان قال محمد بن الفضل يضمن لانه لم يتخلل بين رجل النار والوقوع على الثوب واسطة ليكون مضافا اليه حتى لو طارت الريح بشر من النار فالقاء على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا ذكر في النوازل عن أبي يوسف وقال بعض العلماء من مر بالنار في موضع له حق المرور وقعت شرارة في ملك انسان أو لهب لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت بها الريح لا يضمن وعابه الفتوى * (مسئلة) * رجل وطأ الى النداف فلقية امرأة في السكة تحمل قبسا من النار فاحترقت النار القطن فاحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والانتظار ان كانت هي التي مشت الى القطن ضمن وان مشى صاحب القطن الى النار لم تضمن * (مسئلة) * رجلان كانا يدبغان جلودا في حانوت واحد فاذاب أحدهما شيئا في مرجل نحاس فصب فيه ماء ليسكن فالتب الشحم فاصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمتعة جيرانه لم يضمن * (فصل) * ومن مسائل الضمان من ابن ثلاث سنين وحق الحضنة للام فخرجت وتركت الصبي فوقع في النار تضمن الام كذا قاله شرف الاثمة المدعي وقال في المحيط لا تضمن في ابن ست سنين * (مسئلة) * قال السمرقندي في مجموعاته امرأة تصرع أجنبيا فتحتاج الى حفظها لئلا تقع في ماء أو نار وهي في منزل الزوج فعليه حفظها وان لم يحفظها حتى لو ألفت نفسها في نار عند الصرع فعلى الزوج ضمانها وكذا الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن * (مسئلة) * قال شرف الاثمة المدعي معلم بعث صبية اتجى بنار بغير اذن أبيها فاحترقت يضمن ان كان صغيرها بحيث لا يمكنها حفظ النفس والا فلا * (مسئلة) * امرأة تركت ولدها عند امرأة أو قالت لها في حبك هجر دارى ٢ حتى أوجع فذهبت المرأة الثانية وتركتها فوق الصغرى في النار فعاها بالدبة للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ نفسه * (فرع) *

قال ثم اضرب خمسة في السبعة التي ضربت الاثني عشر فيها بصير خمسة وثلاثين وهذا هو الذي يعطيه محمد من أربعة وثمانين فازداد

ونعم النصير هذا ما يشر الله تعالى نفعه من فصول العمادى والله الهادى الى طريق الرشاد

(الفصل الثلاتون وهو تمام الفصول في مسائل شتى) (وفى النوازل) لابي الليث السمرقندى في باب مسائل شتى متفرقة قال محمد بن الحسن أخى بنى رجل من أصحابنا عن الحسن البصرى انه سئل عن رجل أتى رجلا يعلم له ان يتزوج ابنته فقال سبحان الله أو يكون هذا قال نعم فوصلوا له رجلا سألنا كان فعل ذلك به فقال لا يحرم ذلك شيئا قال محمد وبه نأخذ (وسئل) أبو القاسم عن دارين متلاصقتين فجعل صاحب إحدى الدارين فى داره أصلا وكان فى القديم مسكنا وفى ذلك ضرره على صاحب الدار الأخرى هل له ان يمنع عن ذلك أم لا قال ان كانت وجوه الدواب الى جدار داره فليس له ان يمنع وان كانت حوافرها الى الجدار فله منعه (وسئل) الفقيه أبو جعفر عن نوايس يجنب أرض رجل فاراد ان يجرها الى أرضه قال ان لم يكن لها قيمه فلا بأس وان كان لها قيمه فان كانت من نوايس الجاهلية فهو بمنزلة أرض الموات وان كانت من نوايس كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يباع وبصرف ثمنه

قال فى المحيط أودعت صبية فوكت فى النار فانت فان غابت عن بصرها ضمنت والافلا * (فرع) * قال أبو الفضل فى صغبر بن بلعبان فصرع أحدهما صاحبه فانكسر فخذولم يجبر حتى لا يمكنه المشى فعلى أقرباء الصبي من جهة أبيه خمسة أدينار * (مسئلة) * قال أبو بكر فى النوازل صبيان يرمون لعبا فاصابهم أحدهم عين امرأته وهوا بن تسع سنين ونحوها وفى فتاوى الولوالجية والراعى ابن خمس عشرة قالدية فى مال الصبي ولا تثنى على الاب وان لم يكن له مال فظرة الى ميسرة قال أبو الليث وانما أوجب الدية فى مال الصبي لانه لا يرى للهم عاقلة قال وأما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبينة فعلى عاقلة ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شئ * (فرع) * تزعم امرأة فجن يوما وتفتى يوما فحكومتها عدل (فصل) وضع شيئا على طريق العامة فتعثر به انسان فسقط وهلك ذلك الشئ من غير قصد منه يضمن هو والصحيح قاله القاضى بديع * (فرع) * قال القاضى عبد الجبار والعلامة الترمذى فى وضع رقائق الطريق فعثر به انسان فشقه يضمن ان كان وضعه لعذر والافلا قال فى المحيط ان أبصر عينه عثر عليه يضمن والافلا والله أعلم * (فصل فى ضمان الراكب والقائد والسائق وما أشبههم) * اذا سافر فى الطريق فوطأ دابته رجلا ليدها أو رجلها أو كدمت أو صدمت فهو ضمان وكذلك السائق والراكب والريفي سواء لان سير الدابة مضاف الى الراكب * (مسئلة) * وفى شرح الطحاوى وان كانت الدابة تسمى وعلمها رجل فخصها بالقائد الراكب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شئ وان كان به يراذنه فعليه كمال الدية وان ضربت الناحس فمات قدمه هدر * (مسئلة) * الغبار النائم من حوافر الدواب والخصى الصغار المرتفعات من سناكبها اذا أتلفت لا يضمن لانه لا يمكن الاضرار منه بخلاف الحصى الكار لان الاضرار منها يمكن لانه ينشأ من تعنيف صاحب الدابة * (مسئلة) * ولو نطقت الدابة بوجها هو نسيير أو بذنه فلا ضمان على الراكب لانه لا يمكن الاضرار عن ذلك حاله السير وكذا ما عاب بيولها وروثها حال سيرها وكذا على القائد او السائق * (مسئلة) * ولو أوقفها صاحبها فى الطريق ضمن نفقة الرجل والذنب لان الايقاف غير مطلق له فى الطريق فصار متعديا فى الايقاف فيضمن ما تولى منه * (فرع) * رجل أوقف دابته على باب المسجد فان كان الامام جعل للمسامين عند باب المسجد موقفا فوقفوا فيه دوابهم فلا ضمان عليه فيما أصابت فى وقوفها * (فرع) * ولو ساقها فى هذا الموقف أو قادها فهو ضمان وكذلك اذا فعل الامام فى الطريق العام المشترك وكذلك اذا كان ذلك الموضع قد أذن الامام فيه بمنزلة سوق الخيل والدواب فلا ضمان على واقف الدابة فيما كان من نفقة ذنب أو رجل أو بول أو لعاب وكذلك اذا كان راكبا عليها واقفا فلا ضمان لان القود والسوق والسير كن ثابتة قبل جعل الامام فلا يورثه اذن الامام وعدمه بل يبقى مقيدا على حاله بشرط السلامة وكذلك الفلاة من الارض اذا أوقف فيها دابة بموقف كذا كان وقوفه فى غير المحبة لانه بمنزلة الفلاة من الارض وان وقف فى المحبة فهو كالوقوف فى الطريق وان كان سائر فى هذه المواضع فهو ضمان لما بينا * (مسئلة) * لو كان فى ملكه كلب عقر وفقر انسانا فلا ضمان لان فعل الكلب هدر الحديث جرح الجماع جبار ولو أغرى كلبا حتى عض رجلا لا يضمن كالأرسل باز يا وعند أبي يوسف يضمن سواء كان قائدا أو سائقا ولا يقوده ولا يسوقه كذا أرسل البهيمة وعند محمد ان كان سائقا أو قائدا لا يضمن وان لم يكن لا وبه أخذ الطحاوى والفقيه أبو الليث كان يفتى بقول أبي يوسف وهذا اختيار أبي حازم وقال الصدر الشهيد وفى الزيادة اشارة الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معال لا يشترط أن يكون هو سائقا ولا يضمن مطلقا وفى غير العلم بشرط السوق انظر الخلاصة * (مسئلة) * اذا قاد الرجل قطارا فمات أو طأ أو له أو آخره فهو ضمان وكذلك اذا صدم انسانا فقتله لانه متسبب الى تلفه بتقريب الدابة اليه وان كان معه سائق فالضمان عليه ما لانهم ما اشتركا فى التسبب وقال محمد فى الاملاء لو أن رجلا كان يقود قطارا وآخر من خلفه القطار يسوقه على الابل قوم فى المحمل نيام أو غير نيام فوطئ بعيرا انسانا فقتله

فالدية على عاقلة القائد والسائق والراكب كمين على ذلك البعير والراكب كمين الذين قد ادم البعير على عواقبهم عدد الرؤوس لانهم مشتمرون كون في التسبب والكفارة على ركب البعير الذي وطئ خاصة * (مسئلة) * ولو قاد انسان اعمى فوطئ الاعى انسانا قتله قال أبو البت يبغي أن لا يجب على القائد شي من الابضاح ومن شرح التجرد يدوم الخلاصة

* (فصل في ضمان ما أفسدت المواشي) * قال يوسف الترجاني الصغير راع ساق الغنم من الراعي الخاص أو المشترك للبيته في ضيعته كالحواشي والعتاد ففعل ويتهافيه ونام ونقشت الغنم في زرع جاره لاضمان على أحد لان جرح الحماة جبار * (مسئلة) * قال برهان الدين صاحب المحيط ربط كبش على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى قطع صيابه وكسرت نتيته بضمن * (فرع) * رجل أدخل غنماً أو ثوراً أو حماراً كرم أو بستاناً أو أرضاً فسد أو صاحبها معها يسوقها فهو ضامن لما أفسدت وان لم يكن يسوقها لا يضمن وقيل بضمن وان لم يسوقها على قياس مسئلة البعير المغنم وفي غصب الفتاوى اذا وجد بقرة في زرع فأنخر بها صاحبها أنخرجهما فأنخر بها صاحبها فأنسدت الدابة الزرع عند الانخارج ان أخبره أن دابته في الزرع ولم يأمره بالانخارج بضمن وان أمره حين أخبره لا يضمن ولو لم يخبر صاحب الدابة ولكن صاحب الارض أنخرجهما من الزرع فجاء ذئب فأكلها في غصب المتقي انه لا يضمن وفي غصب الفتاوى المختار ما قاله أكثر الشيوخ ان أنخرجهما وساقها بضمن وان أنخرجهما ولم يسوقها لا يضمن * (مسئلة) * رجل أدخل دابته في دار رجل فأنخر بها صاحب الدار فهلكت لا يضمن كفى الزرع * (مسئلة) * الراعي اذا وجد في السرج بقرة فطرداها قدر ما تخرج لا يضمن ولو وجد في مربطه دابة فأنخر بها فأكلا ذئب أو ضاعف بضمن قيمتها * (فرع) * رجل وجد في كرمه أو زرع دابة وقد أفسدت زرعها فهلكت بضمن صاحب الكرم * (مسئلة) * استهلك بحول غيره فبيس لبن أمه بضمن نقصان البقرة ووقع في باب التسبب الى التاف من القنية غصب بحول لا قتاله حتى يبس ضرع أمه بضمن العجول دون نقصان البقرة

* (فصل في الجنابة على الدواب) * شاء لقصا بقتت عينها ففهم ما نقصها وفي عين بقرة الجزار وخرور ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس ربع القيمة وفي المتقي ما يحصل على ظهره ففي عينه ربع القيمة وكذلك البقر وما لا يحمل عليه لصغره كالغصيل والجحش اذا قتت عين واحد فقيها ربع قيمته وفي مجموع النوازل الدجاجة كالشاة وفيها ما نقصها ولو قطع أحد قدوات الدابة بضمن جميع قيمتها ذكره السرخسي في غصب الاصل وفي غصب الفتاوى ان لم يكن ما كول اللحم هكذا أما اذا كان ما كول اللحم له الخيار ان كان له قيمة بعد قطع اليد ان شاء سلم اليه وضمنه القيمة وان شاء أمسكه وضمن الخاني ما نقصه وفي العيون عن أبي حنيفة اذا استهلك خيار الغنم أو بغله بقطع يده أو رجله أو يذبحه ان شاء صاحبه وضمنه قيمته وسلم اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيأ وعليه الفتوى ولو ضرب رجل حماراً حتى صار أعرج فهو كقطع القطع * (مسئلة) * ولو قطع لسان الثور يلزمه كمال القيمة لغوات الاعلاف انظر القنية

* (فصل في ضمان من وضع شيئاً في الطريق) * اذا حفر الحارث في طريق المسلمين فوقع فيه رجل أو مات أو أصابه جنابة فيمادون النفس بسقوطه فهو ضامن للجنابة حياً كان الحافر أو ميتاً ولو كان الحافر عبداً فالجنابة كلها في رقبته ويخاطب المولى بالرفع أو الفداء بجميع الارض ولو حفر بترافى الطريق فجاء آخر فحفر في أسفلها ثم وقع فيها انسان فالضمان على الأول دون الثاني وهذا قياس وبه نأخذ * (تقريب) * لو وسع رجل رأسها فان كان وضع قدمه في حفرهما فالضمان عليه ما نقصا وان وسع الثاني كثيراً حتى صار وضع القدم في حفر الثاني دون الاول فالضمان على الثاني * (فرع) * ولو هثر بجعر فوق وقع في البئر فان كان الحفر وضعه انسان على الطريق فالضمان على واضع الحفر وان لم يضعه أحد وهو وحده السبيل فالضمان على الحافر * (مسئلة) * لو استأجر انساناً يحفر في الطريق فان كان في فناء المستأجر فالضمان عليه بدون الاجير وان لم يكن في فناءه فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير بدون الاستأجر وان لم يعلم

طالق وان دفعته اليه فانت طالق وان دفعته اليه فانت طالق وان دفعته اليه فانت طالق انسان أو وضعته فيه فانت طالق قال ترسل فيه فوبا حتى ينشف الماء (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان لم أجعلك على هذا الرمح فانت طالق قال ينقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح قابلاً ثم يجامعها عليه (وسئل) عن رجل قال لامرأته ان كاهت لك أولاً فانت طالق ثم قالت له امرأته ان كاهت لك أولاً فعبدي حر قال يتكلم الرجل ولا يحتل لانه قد خرج عن عينة بكلام المرأة (وسئل) عن رجل قال والله لا أشرب الخمر الا لاجد خير من ذلك ثم انه شرب الخمر من غير اضطرار قال يحتل في عينة وأخاف عليه الكفر به هذه الكلمة (وسئل) أبو بكر عن رجل سأل ان لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ قال لا يحتل كرجل سأل لا يأكل هذا الدقيق فأكله على حاله لم يحتل كذلك وهذا ما قاله القنية وعندى أنه يحتل (وسئل) عن سكران قال لامرأته ان لم تكن فلانة أو سجدت لأمك فانت طالق قال هذا شئ غير مفهوم ولا مقدور على معرفته فلا يقع فيه الحنث (وسئل) عن رجل حلف أن لا ينام على الفراش مادام في الغربة فتزوج امرأته في بلاد أهل بجورله ان ينام على الفراش قال اذا تزوج امرأته لا على نية أن يطلقها أو على نية أن يطلقها ولا نية ان يذهب بها فخرج عن ان يكون غريباً فالضمان

ينام على الفراش قال اذا تزوج امرأته لا على نية أن يطلقها أو على نية أن يطلقها ولا نية ان يذهب بها فخرج عن ان يكون غريباً فالضمان

وإذا تزوجها على أن يطلقها أو على نية التلقة بها فهو بمعدنيتها (وسئل) سفیان الثوري عن (٢٤٣) رجل وهب لرجل ثوباً ثم اختلسه منه

فأضمان على الآخر

(فصل) استأجر أربعة نفر يحطرون له بثراً فوكت عليهم من حفرهم فمات أحدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية وهو الربع ولو وقع رجل في بئر فعلق بالسحرة وتعلق الثاني بالثالث فوقعوا وماتوا فإن عرف حاله ونهم بأن أخرجهوا أحياه فأخبروا فهدأ على تسعة أوجه أما الأول أن عرف أنه مات بوقوعه فالضمان على الحافر وإن مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وإن مات بوقوع الثالث عليه فالضمان على الثاني وإن مات بوقوع الثاني والثالث فنصفه هدر ونصفه على الثاني وإن مات بسقوطه ووقوع الثاني عليه فالنصف على الحافر ونصفه هدر وإن كان بسقوطه ووقوع الثالث عليه فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وإن مات من كل ذلك فالثلث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني وأما موت الثاني فإن كان بوقوعه في البئر فديته على الأول وإن مات بوقوع الثالث عليه فدمه هدر وإن مات بوقوعه ووقوع الثالث عليه فنصف دمه هدر والنصف على الأول وأما موت الثالث فله وجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني

على الثاني

(فصل) وإن لم يعرف سال موتهم فالقياس أن دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني وهو قول محمد وفي الاستحسان دية الأول أثلاثاً على صاحب البئر الثلث وعلى الأوسط الثلث والثلث هدر ودية الثاني نصفان نصفه هدر ونصفه على الأول ودية الثالث على الثاني انظر الابيضاح

(فصل في ضمان ما يحدته الرجل في الطريق) إذا طهر بئر في طريق المسلمين أو فناءه أو أخرجه جناحاً أو نصب فيه ميزاباً أو وضع حجراً أو خشباً أو متاعاً أو بني دكاناً أو صب ماءً أو قعد في الطريق يستريح أو مرض فقتل فعدت به إنسان أو دابة فهو ضمان لجميع ذلك وما كان من جنسية في بني آدم وبلغ نصف العشر فهو على العاقلة وقال أبو حنيفة إذا مشى في الطريق وهو لا يلبس سيفاً أو طيلساناً فقتل منه على إنسان قتله به أو وقع في الطريق فعدت به إنسان فلا ضمان ولو كان حامله لا فقتل شيء من ذلك فهو ضمان وقال محمد إذا لبس ما يلبسه الناس فهو ضمان بمنزلة الحامل ولو وضع ككس في الطريق فقتله إنسان ضمن *(فرع)* وفي شرح الطحاوي إذا أخرج الرجل من داره ميزاباً إلى الطريق فسقط على رجل فقتله إن أصابه الطرف الداخل لم يضمن شيئاً وإن أصابه الطرف الخارج ضمن وكذا وسطه وإن أصابه الطرفان يضمن النصف والقياس أن لا يضمن شيئاً *(مسئلة)* وفي الفتاوى الصغرى استأجر رجلاً ليجري له جناحاً في فناء داره أو حائونه أن أخبره أن له حق الاشراع في القديم فسقط وقتل إنساناً يجب الضمان على الاجير سواء كان قبل الفراغ من البناء أو بعد الفراغ ويرجع الاجير على الآخر وإن علم الاجير أن ليس له حق الاشراع بأخباره أو بغير أخباره أن سقط قبل الفراغ من البناء فقتل إنساناً ضمن الاجير ولا يرجع على الآخر قياساً واستحساناً وإن سقط بعد الفراغ يرجع استحساناً *(مسئلة)* وفي العيون من محمد أن الهلاك بالنبل المرمي إذا زلق به إنسان أو دابة لم تكن السكة نافذة لا ضمان على الرامي وإن كانت نافذة ضمن الرامي قال الهقيم أبو الليث لا يجب الضمان معاقفاً نافذة أو غير نافذة قال وجواب محمد في ديارهم لأن النبل يقل هلاكاً ولا يكون *(مسئلة)* لو وضع خشبة في سكة غير نافذة أو وش الماء فغطب به إنسان لم يضمن وفي الفتاوى أنه يضمن مطلقاً وفي باب النون أنه يضمن إذا رش كل الطريق وفي باب السنين أن لم يره يضمن وإن رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى *(فرع)* لو أمر الاجير برش فناء الدار كان للآخر فمات منه يضمن الآخر وبغير أمره ضمن الراس مالاً أمره بالوضوء في الطريق فقتل في الطريق فالضمان على المتوضئ *(مسئلة)* وفي الفتاوى الصغرى رجل أمر رجلاً بوضع الحجر على الطريق فغطب به الآخر ضمن الواضع وكذا لو قال له أشرع جناحاً من ذلك أو ابن دكاناً على بابك فغطب به الآخر أو غلاماً وكذا إذا بنى الآخر للامور بامرهم ثم غطب به الآخر ضمن انظر الابيضاح والخلاصة

فاستهلكه قال على الواهب قيمته وليس الارتجاع إلا عند القاضى قال الهقيم وهذا قول أصحابنا وبه نأخذ ولو وهب لرجل دراهم ثم استقرضها منه فآقرضها جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً لأن الهبة صارت مستهلكة وصارت ديناً على الواهب (وسئل) نصير بن يحيى عن الكسب فريضة هو أم لا قال الكسب والعمل فريضة بمقدار ما لا بد منه لأن من الغرائض ما لا يستطاع الإبادته كالمسألة لا تجوز إلا بالوضوء فعليه تكلف الماء وطلبه ليقم به الفريضة وعليه أن يلبس الثياب لاقامة الصلاة ولا يرتفع ذلك إلا بالعمل لأنه لا يسهل التسلخ ويخطئ الخطأ ولا يحتاج أن يزرع قبل ذلك لسنة أشهر إلا لأجل ذلك وقد جعل الله تعالى أهل الجنة بلامونة وتكاف وأما في الدنيا فإنه بالنكاف قال الله تعالى لا آدم فلا يخرج جنكم من الجنة فتشقى يعني بالكسب المعيشة لا تأكل إلا يعرف جبينك وقال عز وجل لمرمى وهزى البك يجزع الخلة تساقط عليه من رطباً جنباً وقال تعالى انطقوا من طيبات ما كسبتم وقال تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله يعني الكسب وقال تعالى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل

الله (قال) وبلغنا عن بعض العلماء أنه قال لا يقوم الدين والدنيا إلا بالبيع بالعلماء والإيراع والجهاد والكسب (وقال) نصير حديثاً صالح بن

محمد بن العلي بن مجاهد عن (٢٤٤) ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب الحلال جهاد (وقال) نصير حديثنا بعض أصحابنا عن علي بن

يحيى عن الشبلي عن عبادة
ابن كثير عن الحسن قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم طلب الحلال فرضة
بعد أداء الفرائض (قال)
وحدثنا أحمد بن حنبل
الربيع عن حماد بن سلمة عن
ثابت البناني عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنز كرى عليه السلام
إكان نجارا (وقال) النبي
صلى الله عليه وسلم عليكم
بالبرقان أباكم كان برازا
يعني إبراهيم الخليل عليه
السلام (وكان) عمر بن
الخطاب رضي الله عنه يقول
يا معشر العراء افرضوا رؤسكم
واتجر وافقدوا رءوس الناس
(وقال) نصير حديثنا يحيى
ابن المبارك عن معمر عن
الزهري عن مالك بن أنس
عن عمر بن الخطاب رضي
عنه الله أن النبي صلى
الله عليه وسلم ادخر قوت
سنة (وقال) نصير سمعت
شقيق بن إبراهيم يقول في
قوله تعالى ولو بسط الله
الرزق لعباده لبغوا في الأرض
لو أن الله تعالى رزق من غير
كسب لبغوا في الأرض
وقال لو أن الله تعالى رزق
عباده من غير كسب لبغوا
في الأرض وتفاسدوا
ولكن شغلهم بالكسب
حتى لا يتفردوا بالفساد
(وقال) نصير حدثنا أبو
أمامة عن هشام بن عروة عن
أبيه قال كان سليمان بن داود

﴿فصل في الحائط المائل إلى الطريق﴾ إذا بنى حائطا مائلا إلى ملك غيره أو إلى الطريق فهو ضامن لما
عطب بسقوطه سواء طوب بالنقض أم لا ولو بنى في ملك نفسه فإلى الحائط فإن لم يشهد عليه بالنقض حتى
سقط فلا ضمان عليه ولو أشهد عليه بالنقض ثم سقط في مدة يمكنه النقض بعد الأشهاد فهو ضامن وإن لم يفرط
في النقض وذهب بطلب من ينقضه فسقط الحائط وتلاف به إنسان أو متاع فلا ضمان عليه وإن كان الميلان
إلى الطريق صح الأشهاد بمن له المرور وأهل الزمة والاسلام سواء بعد أن يكون بالغاً وصيباً أذن له وإليه
بالخصومة أو بعد أذن له مولاه بالخصومة فإذا تقدم إلى صاحب الحائط فقال إن حائطك مائل فأرضه كفاً
والأشهاد للتحريم من الخوارج فجوع النوازل ولو قال له ينبغي لك أن تخدمه لا يكون أشهاداً وإنما يكون
مشورة ﴿فرع﴾ وإن كان الميلان إلى دار رجل فلا شهادة إلى صاحب الدار وإن كان فيها سكان فلا شهادة
إليهم ولو أشهد عليه في الطريق ثم استعمل من القاضي أو ممن أشهد عليه أيا ما فاجله فهو باطل انظر التجريد
﴿فصل في القضاء بنفي الضرر﴾ ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ضرر ولا ضرار قال
بعضهم يحتمل أن يريد بقوله لا ضرر أي لا ضرر على أحد بمعنى أنه لا يلزمه الصبر عليه ولا يجوز له إضرار غيره
وقال بعضهم الضرر أن تضر نفسك لا تضر غيره فإذا منع هذا فكيف بمن يصلح مال نفسه بأفساد مال
غيره ويحتمل عندي أن يكون معنى الضرر أن يضر أحد الجارين بيجاره والضرر أن يضر كل واحد منهما
بصاحبه لأن هذا البناء يستعمل كثيراً بمعنى المفاعلة في القتال والضرب والسباب وكذا الضرر فتمسك
النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعمد أحدهما إضراراً بصاحبه وعن أن يقصد ذلك جميعاً وقال بعضهم الضرر
ما ينفعك ويضر صاحبك والضرر ما يضر صاحبك ولا ينفعك فيكون الضرر ما قصده به الإنسان من نفعه
وكان فيه ضرر على غيره والضرر ما قصده به الإضرار بغيره وبالجملة فلا ينبغي لمن يؤمن بالله واليوم الآخر
أن يحدث على جاره شيئاً يضره ﴿مسئلة﴾ رجل اشترى بيتان من منزل يحدوده وحقوقه وصاحب المنزل
يمنعه من التحول ويأمره بفتح الباب إلى السكة أن بين البائع له طريقاً ليس له منعه وإن لم يبين اختلاف
المتأخرين فيه والمختار أنه ليس له المنع ﴿مسئلة﴾ رجل أراد أن يهدم داره ولاهل السكة فضرر لانه
يخرب السكة المختار أنه يمنع فلو هدم مع هذا وأنه يضر بالجيران أن كان قادراً على البناء يجبر على البناء
والاصح أنه لا يجبر ﴿مسئلة﴾ وفي نصب الفتاوى رجل غرس شجرة الفرساد في الطريق أن كان
لا يضر الطريق لا بأس به ويطيب للذي غرس فرساده وورقه والله تعالى أعلم هذا تمام الكتاب بعون الله
الملاك الوهاب واقدوفيت فيه ان شاء الله تعالى بضبط الفوائد الكليّة وربط القواعد الجلية ولست أعور
حاسدا ولا غمرا جادا يقابل سعي فيه بالظن والتغيير وينسبني فيه إلى إحدى خطي القصور
والتقصير فلا يغرنك بأخا الأتصاف كلامه عن الاستيضاح بأنوار الكتاب والبحث عن
أغوار هذا الكتاب واقد استوفيت فيه على صفر حجمه جميع القوانين واستقصيت
فيه أشكال البراهين وذلك فيه المسالك المتوغرقة وكشفت عن وجوه
الحقائق المستترة واقد أسهمت من ناديت وأهديت إلى من
فويت وأنا معذو إليه أن رأيت في بعض قواعد بعض الحلال
أوصاف في بعض أمثلة ما يهدم باب الدغل فإن
جاء ما شرحت في شرح كتاب الوفاة وهو
مشهور والله العلي الغفور وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه والتابعين وسلم
إلى يوم الدين
آمين

صلى الله عليه وسلم ما سلامه بخطب الناس على المنبر في يده انطوى على ما فيه من الخير غناؤه إنسانا وقال له اذهب به فبهه (وقال) نصير حديثنا

بعض أصحابنا ان داود النبي عليه السلام كان يخرج منكرا لبسال عن سيرته في مملكته فعرض له جبريل عليه السلام في صورة آدمي فقال له داود يا نبي ما تقول في داود قال نعم العبد هو غير ان فيه خصلة قال وما هي قال يا كل (٢٤٥) من يب مال المسلمين وما في العباد

أحب الى الله تعالى من عبد
يا كل من كدبه فعاد
الى محرابه متضرعا الى الله
تعالى يقول يا رب علمني
صناعة بدى تغني بي هم اعن
مال المسلمين فلمه تعالى
صناعة الدروع والآن له
الحديد حتى كان في يده
بمنزلة العجين وكان اذا فرغ
من عمل واحدة باعها وعاش
هو وعياله من ثمنها (وقال)
نصير حديثي مكى بن ابراهيم
عن فتح عن ثابت البناني
قال بلغني ان العباد عشرة
تسعة في طلب المعيشة
واحدة في العباد (قال)
وحدثنا شداد بن حكيم عن
أبي معاوية عن الامش عن
ابراهيم قال كانوا يقولون الذي
يعمل يده أفضل من التاجر
والتاجر أفضل من الجالس
(قال) الفقيه وحدثنا الثقة
عن أبي القاسم عن نصير
ابن يحيى هذه لائحة التي
ذكرناها (قال) الفقيه
وسمعت أبي يذكر باسناده
عن معاوية بن قرة قال
رأى عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه ناسا من أهل
اليمن فقال ما أنتم يا أهل اليمن
قالوا نحن متوكلون على الله
تعالى فقال كذبتم بل أنتم
متأكلون ألا أخبركم
بالموكل رجل ألقى حبة في
الارض وفوكل على الله تعالى
انتهى (هذا) ما بسرايته
تعالى نقله من كتاب النوازل

نحمدك يا من أنار الوجود بشريعة الاحكام وأكمل العقول ببيان منهج العدل بغاية الاحكام واصلى ونسلم
على سيدنا محمد وآلته بنيريات الهداية والجامع لما تشتمل من محاسن الاخلاق حتى أذعن الكل بأنه لم يدرك
له غاية وعلى آله الطاهرين من دنس الاعوجاج وأصحابه الذين قاموا بمجاسنه من العدل ولم يأخذهم
في نصفة الحق أدنى ارتجاج أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب معين الاحكام فيما يتردد بين الخصاص
من الاحكام وهو كتاب جمع من محاسن مفصلات الاحكام ما يضطر اليه ذوو الحكم بين الانام ومن
شوارد القضايا كل عزيزة تمتع به كرهافي غيره ظانها وكل شريفة تستر بلباس مجيها في غير

ابانها فحاء على ما برام من حسن وضع وسبك انتظام خصوصاً وقد حلت طرده ووسيت
غرره بكتاب لسان الاحكام لابن الشحنة الهمام مع تتمه غاية المرام للعلامة رها
الدين ابراهيم الخالقي الحلبي الحنفى عالمهم الله بلطافه الخفى فانتظام الدرر في سلوك التبر
واجتمع نفع المسلك الى نشر العطار وجاء برقل من وضع لم يسبق له مثيل وزها
بحسن وضع أو جب للكل انه عليه في كل حادثة التحويل وذلك بالمطبعة

الميمية بمصر المحروسة الجمية بجوار سيدي أحمد الدردير

قريباً من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفوره

القدير أحمد البابي الحلبي ذي العجز والتقصير

وذلك في أوائل شهر ربيع الاول

سنة ١٣١٠ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين آمين

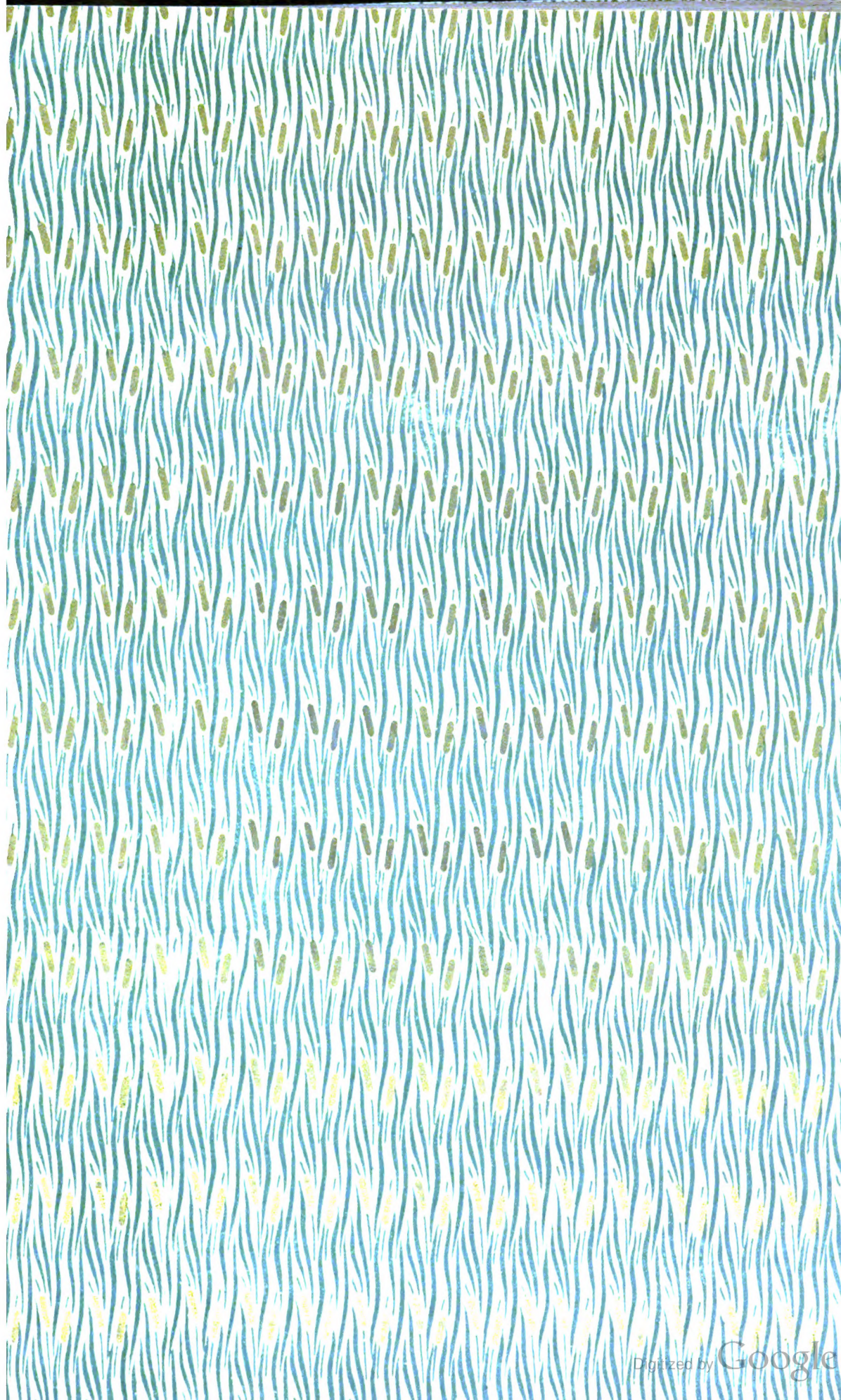
آمين



لهم رفدي والله الموفق الى سبيل الرشاد وعليه التوكل والاعتماد (وكان) الفراغ من جمعها ثاثة عشر صفر الحير سنة ١٠١٠ (فلما) يسر الله
تعالى بالتمام وسألته بمنه حسن الختام (سميتها) غاية المرام في تنمية لسان الحكماء والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٨٦	الفصل العاشر في الوقف	٣	الفصل الاول في آداب القضاء
٩٤	نوع في اجارة الوقف والدعوى فيه الخ	٧	نوع فيما يكون حكماً من القاضي وما لا يكون
٩٧	نوع في غصب الوقف وحكمه الخ	١٠	نوع في العزل ١٠ نوع في الحبس
٩٧	الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة والقسمة	١٣	الفصل الثاني في أنواع الدعوى والبيئات
١٠٠	نوع في الشفعة	١٨	المساومة
١٠٢	نوع في القسمة	١٩	نوع في كبتة اليمين والاختلاف
١٠٣	الفصل الثاني عشر في الاكراه	٢٥	نوع في الاختلاف
١٠٩	نوع في الحجر	٢٩	الفصل الثالث في الشهادات
١٠٧	نوع في معرفة حد البلوغ	٣٢	نوع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل
١٠٧	الفصل الثالث عشر في النكاح	٣٣	تنبيه ٣٣ فرع
١١٠	نوع في الاولاد والاكفاء	٣٦	نوع في الاختلاف في الشهادة
١١٠	نوع في الكفلاء	٣٨	الشهادة على الشهادة
١١١	نوع في المهر	٣٩	في الرجوع عن الشهادة وفيه دقة مهمة
١١٤	نوع في القسم والرضاع	٤٠	الفصل الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة
١١٥	نوع ذكراً في الغاية	٤٥	نوع في العزل ٤٦ نوع في الكفالة
١١٦	الفصل الرابع عشر في الطلاق	٥١	نوع في التسليم
١١٧	نوع في المهرج والكتابة	٥٢	نوع في بيان أحكام الحوالة
١١٩	نوع في الاستثناء والشرط	٥٣	الفصل الخامس في الصلح
١٢٠	نوع في الرجعة	٥٧	الفصل السادس في الاقرار
١٢١	نوع في الخلع	٦٤	نوع في الاستثناء وما في معناه
١٢٢	نوع في العنين والخصى	٦٥	نوع في الاقرار في المرض
١٢٢	نوع في العدة	٦٦	الفصل السابع في الوديعة
١٢٣	نوع في ثبوت النسب والحضانة	٦٨	الفصل الثامن في العارية
١٢٤	الحضانة	٦٩	الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة الخ
١٢٦	نوع في النفقة	٧٨	نوع في ضمان أحد الشريكين بسبب العين المشتركة
١٣٢	الفصل الخامس عشر في الاعناق	٧٨	ضمان المأمور والدلال وما يتصل بذلك
١٣٥	الفصل السادس عشر في الايمان	٨٠	نوع في بيان ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
١٤٠	الفصل السابع عشر في البيوع	٨٠	نوع في ضمان المستعير
١٤٣	نوع في الاوراق والاتجار الخ	٨٢	ضمان المرتهن وضمان المستأجر
١٤٦	نوع في العيب والرد به الخ	٨٢	ضمان الحارس
١٤٨	نوع في الاستبراء	٨٣	ضمان الجال وضمان المكاري وضمان التساج
١٤٩	الفصل الثامن عشر في الاجارة	٨٤	ضمان الخياط وضمان القصار
١٥٨	الفصل التاسع عشر في الهبة	٨٥	ضمان الصباغ وضمان الغلاف والوراق
		٨٦	ضمان الفصا وضمان الجماعي

صحيفة	صحيفة
١٦٠ نوع منه	١٩٤ فصل في مسائل الماء في الارض الموات
١٦٠ نوع في هبة المربض وغيره	١٩٤ فصل في المزارعة
١٦١ نوع في الرجوع عن الهبة	١٩٦ فصل في اعمال المزارعة وما يكون على المزارع وما لا يكون
١٦٢ الفصل العشرون في الرهن	١٩٧ فصل فيما يكون عذو في فسخ المزارعة
١٦٥ الفصل الحادي والعشرون في الكراهية (فهرست التكملة)	١٩٨ فصل في المزارع يدفع الى آخر مزارعة
١٦٧ الفصل الثاني والعشرون من الفصول الثلاثين	١٩٨ كتاب المساقاة
في الصيد والذبايح والاضحية	١٩٩ الفصل الخامس والعشرون في الحيطان وما يتعلق به
١٦٧ كتاب الصيد وفيه نوعان منه	٢٠٢ الفصل السادس والعشرون في السير
١٦٨ نوع في السمك	٢٠٢ فصل في مسائل البيع والمكاث
١٦٨ نوع فيما يؤكل وما لا يؤكل	٢٠٣ فصل في الحظر والاباحة
١٦٩ كتاب الذبايح وفيه فصلان الاول في مسائل الذبح	٢٠٤ الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون وما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون
١٧٠ الفصل الثاني في التسمية	٢٠٥ فصل فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون
١٧١ نوع آخر ١٧١ كتاب الاضحية	٢٠٧ الفصل الثامن والعشرون في الوصايا
١٧٣ بيان وقت الاضحية	٢٠٧ نوع منه
١٧٣ نوع فيما يجوز من الاضحية وما لا يجوز	٢٠٩ جنس آخر في الرجوع عن الوصية
١٧٥ نوع في العيوب	٢١٠ نوع في الوصية بالكفارة ٢١٠ جنس آخر
١٧٦ نوع في الانتفاع بالاضحية	٢١١ نوع في الوصية للأقارب والمجيران
١٧٦ نوع في الاضحية عن الغير	٢١١ نوع في الوصية بالدفن والكفن وما يتعلق بهما
١٧٧ الفصل الثالث والعشرون في الجنائيات الخ	٢١٢ نوع في الانصاء والعزل
١٨٠ نوع في ذب الجنين	٢١٢ جنس آخر في العزل
١٨١ نوع في الصبي والمجنون	٢١٣ نوع في تصرفات الوصي ٢١٣ جنس آخر
١٨٢ نوع في القتل تسببا	٢١٤ فصل في الضمان
١٨٣ نوع في العفو والصلح ١٨٤ نوع في المتفرقات	٢١٥ الفصل التاسع والعشرون في الفرائض
١٨٤ نوع فيما يتعلق بالديات	٢٢٦ فصل في ذوى الارحام
١٨٦ باب القسامة	٢٢٧ فصل في الصنف الاول
١٨٦ باب المعاقلة	٢٢٩ فصل في الصنف الثاني
١٨٧ فصل في المسائل المتعلقة بالحدود	٢٣٠ فصل في الصنف الثالث
١٨٩ فصل فيما يظهر في الزنا	٢٣٢ فصل في الصنف الرابع
١٨٩ فصل فيما يصير شبهة بالاخصان	٢٣٣ فصل في الصنف الخامس
١٩٠ نوع في حد القذف	٢٣٣ فصل في لواحق الكتاب
١٩١ باب السرقة	٢٤١ الفصل الثلاثون تمام الفصول في مسائل شتى
١٩٢ فصل في جنابة البهيمة والجنابة عليها	
١٩٢ الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارعة والمساقاة	



Library of



Princeton University.

